

د. علي وهب

الأخطبوط

الصهيوني



والإدارة

الأميركية



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

مكتبة فريق_متميزون

لتحويل الكتب النادرة الى صيغة نصية

قام بالتحويل لهذا الكتاب:



كلمه مهمة: هذا العمل هو بمثابة خدمة حصرية للمكفوفين، من منطلق حرص الجميع على تقديم ما أمكن من دعم للإنسان الكفيف، الذي يحتاج أكثر من غيره للدعم الاجتماعي والعلمي والتقني بحيث تعينه خدماتنا هذه على ممارسة حياته باستقلالية وراحة، وتعزز لديه الثقة بالنفس والاندماج بالمجتمع بشكل طبيعي.

وبسبب شح الخدمات المتوفرة للمكفوفين حرصنا على توفير خدمات نوعية تساعد الكفيف في المجالات التعليمية العلمية والثقافية وذلك بتسخير ما يتوفر من تقنيات خاصة لتحويل الكتب الي نصوص تكون بين أيديهم بشكل مجاني، ويمكن لبرامج القراءة الخاصة بالمكفوفين قراءتها.

مع تحيات: فريق (متميزون) [انضم الى الجروب](#)

[انضم الى القناة](#)

الاختطوط الصهفونف والإدارة الأمريكية د. على وهب

عن الكتاب..

في معامل الأسلحة الأميركية، للوبي الصهيوني يدٌ، وفي مصانع الأدوية والمختبرات والمدارس والجامعات والمعاهد والمصارف والشركات ودور اللهو والعبادة والحكومات والمجالس. لقد اخترق كل الجدران العَصِيَّةَ بالمال والنسوة، بالإغواء والتهديد والجواسيس المزروعين في كل مكان. صهاينة يدفعهم المخطط التلمودي إلى حكم العالم، مُتَّبِعِينَ استراتيجية التوريط والإخضاع وزرع الأموال والأفكار المصنَّعة وإحكام القبضة على الإعلام والاقتصاد والمحاربة بهما. ولا أحد يحرك ساكناً. حذر بنيامين فرانكلن من ذلك ولم يؤخذ كلامه على محمل الجد: أي رئيس أميركي لم تقع ذقنه تحت موسى إسرائيل؟ وأي قرار اتُّخذ إلا لمصلحتها! ومن سواها وراء الحروب المشتعلة وآخرها في العراق؟ تفاصيل مذهلة عن التسلل الصهيوني منذ أيام روزفلت وترومان وإيزنهاور مروراً بفضايح نيكسون وكلينتون وصولاً إلى بوش الأب والإبن، وعلاقة زعماء الصهاينة بالنازية.

كتاب بحقائق دامغة لا تُدحض عن أذرع الأخطبوط الصهيوني وما تمرّقه من خريطة العالم!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



فصل تمهيدي

كيف سيطر اليهود على إصدار العملة ..

استطاع خمسة أشخاص هم أولاد «روتشيلد» السيطرة على بنك إنكلترا الوطني، والهيمنة على التجارة والمبادلات التجارية والنظام النقدي في الولايات المتحدة، التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني حتى انتهاء الثورة الأميركية على الإنكليز، حين إعلان الاستقلال في 4 تموز/يوليو 1776 على أثر إعلان الكونغرس وثيقة الاستقلال. أما قصة خداعهم وسعيهم لجني الأموال التي انتهت بالسيطرة على الإدارة المالية الأميركية، فقد بدأت منذ أن زار بنجامين فرانكلين (1706 - 1790)، ممثّل المستعمرات الأميركية، بريطانيا. وقد ذكر الرئيس الأسبق للجنة البنوك والنقد في الكونغرس الأميركي ويدعى (روبرت أوين) عندما كتب تقريره بعد مقابلة تمّت بين شركاء روتشيلد وبنجامين فرانكلين، أن أسباب ازدهار الحياة الاقتصادية في المستعمرات الأميركية - التي كانت متفرقة وتابعة للاستعمار البريطاني - تعود إلى أن الأميركيين أصدروا عملتهم بأنفسهم، وتُسمّى أوراقاً مالية، وكان هذا الجواب رداً على سؤال من آل روتشيلد الصهاينة في بريطانيا، قبل ثورة الاستقلال الأميركية.

إن هذه الإجابة لفتت أنظار آل روتشيلد واعتبروها فرصة كبرى لجني الأرباح الطائلة. ويكفيهم للحصول على هذا العمل أن يصدر قانون يتعلق بالمستعمرات يمنعها من إصدار عملتها بنفسها وإرغامها على أن تعتمد على المصارف التي يتم تكليفها ذلك.

وكان آمل ماير روتشيلد¹ يقيم في ألمانيا حيث يدير أعمال روتشيلد هناك، ويقدم للحكومة البريطانية الجنود المرتزقة مقابل 8 جنيهات استرلينية لكل جندي، وكان نفوذه يمكنه من أن يستصدر قانوناً يطالب الحكومة البريطانية بإصدار النقد الأميركي. وبهذه الطريقة أصبحت الأوراق المالية التي كانت تُصدرها الولايات في أميركا لا قيمة لها. وكان يُفرض على سلطات المستعمرات أن تودع في بنك بريطانيا مبالغ و ضمانات للحصول على المال المطلوب. وبعد عام من صدور هذا القانون انتهى عصر الازدهار وحلّت مكانه أزمة اقتصادية، بلغت حدّاً أصبحت فيه شوارع المستعمرات غاصة بالمتعطلين². ويقول بنجامين فرانكلين: «أما بنك إنكلترا فقد رفض أن يقدم أكثر من 50 بالمئة من قيمة الأوراق المالية الأميركية التي عُهد بها إليه لإصدارها بموجب القانون الجديد، وهذا يعني أن قيمة السيولة النقدية الأميركية انخفضت إلى النصف»³. أما أسباب الثورة الأميركية الخفية فهي غير المتعارف عليه تاريخياً والعائدة إلى الضريبة التي فرضتها بريطانيا على الشاي ولكن الأسباب الحقيقية تعود إلى عدة أمور:

1- كانت الولايات الأميركية على استعداد لتقبل ضريبة الشاي، ولكن الفكر الصهيوني الذي خضعت له إدارة المملكة المتحدة أدى إلى إصدار قانون يمنع الولايات من إصدار العملة، وربط ذلك بالبنك البريطاني الذي يسيطر عليه آل روتشيلد (وهم يهود صهاينة في بريطانيا وألمانيا)، وهذا خلق حالة من البطالة والاستياء لدى الشعب الأميركي.

2- لم يدرك إلا القليل من السياسيين الأميركيين أن الضرائب المرتفعة والعقوبات الاقتصادية المفروضة كانتا نتيجة لنشاطات عصابة من لصوص

المال سيطرت على الخزينة البريطانية، بعد استيلائها على مصرف إنكلترا الرئيسي وهي من أغنياء اليهود الصهاينة.

3- تسببت تلك العصابة بجعل بريطانيا مدينة حيث ارتفع دينها من مليون و250 ألف جنيه عام 1694 إلى 16 مليون جنيه عام 1698 ثم بدأ يزداد حتى وصل إلى 885 مليون جنيه عام 1815 (بعد سيطرة آل روتشيلد على البنك الوطني)، وهذه الديون تعود إلى أغنياء الصهاينة في المملكة.

ومنذ عام 1775 حدثت الصدامات العسكرية بين أهالي المستعمرات في أميركا والإنكليز في مناطق «كلسنغتون وكونكورد». وفي أيار/مايو من تلك السنة عقد مؤتمر في فيلادلفيا وتم تعيين جورج واشنطن قائداً للقوات الأميركية البرية والبحرية. وفي 4 تموز/يوليو 1776 أعلن الكونغرس تبنيه لوثيقة الاستقلال..

وبعد ذلك استمرّ الصراع 7 أعوام بين أغنياء اليهود وأتباعهم في العقيدة التوراتية (وهم مسيحيون متصهينون) حيث تعهد هؤلاء «المرابون» تمويل الحروب الاستعمارية، واتخذوها فرصة لجني أرباح خيالية تعود كلها إلى آل روتشيلد، وذلك عبر إمداد الحكومة الإنكليزية، بالجنود المرتزقة من مقاطعة «هسس» الألمانية. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر (1781) أعلن القائد البريطاني الجنرال كورنو أليس استسلامه واستسلام الجيش البريطاني بمن معه من جنود ألمان مرتزقة. وفي 3 / 9 / 1783 أعلن استقلال الولايات المتحدة رسمياً في معاهدة السلام التي عُقدت في باريس. وكان الشعب البريطاني هو الخاسر الوحيد. فارتفع الدين العام للدولة ارتفاعاً هائلاً، وهذا الدين يعود إلى المرابين العالميين (آل روتشيلد). وأصبح بعد ذلك كثير من

رؤساء الولايات الأميركية خاضعين لسطوة هؤلاء المراهبين (الأغنياء). ومن هؤلاء الرؤساء جون آدامز، روزفلت، ترومان، جونسون، نيكسون، ريغان، كلينتون، وبوش الابن.

حاول عملاء هؤلاء المراهبين أن يمنعوا قيام الاتحاد الذي كانت تسعى إليه الولايات الأميركية، لأنه يسهّل عليهم استغلال كل ولاية بمفردها. وقد جاء ذلك في محضر مؤسسي الولايات الأميركية المتحدة عندما اجتمعوا في فيلادلفيا عام 1787 وبحثوا في ضرورة إصدار قوانين تكفل لهم الحماية من استغلال هؤلاء المراهبين (اليهود وأعوانهم). ولكن هؤلاء الخبثاء لم يتمكنوا بمكرهم أن يتسلّموا إصدار النقد كما فعلوا في بريطانيا، فخاب ظنهم لأن الدستور وُضع فيه نصّ في الفقرة الخامسة من القسم الثامن في المادة الأولى يفيد أن: «الكونغرس هو صاحب السلطة في إصدار النقد وفي تعيين قيمته»⁴.

وقد انتهكت حرمة الدستور كثيراً إذ إن أغنياء اليهود وأتباعهم تمكنوا من استصدار قوانين تتعلق بالنقد والمال ولا تراعي حرمة الدستور. وقد عمد المراهبون (اليهود) مديرو مصارف إنكلترا إلى تعيين مندوب لهم في أميركا وهو عميلهم الرئيسي (الكسندر هاميلتون)، وأخذت الدعاية اليهودية تصفه بالزعيم الوطني، وبهذه الصفة تقدم باقتراح وهو إنشاء مصرف اتحادي يكون تابعاً للقطاع الخاص، وهذه الدعوة مناقضة للدستور وهي أن النقد الوطني يجب أن يبقى إصداره والإشراف عليه بيد الحكومة. ويتضمّن اقتراح «هاميلتون» أن يكون رأسمال المصرف 12 مليون دولار، يتم الاقتراض من إنكلترا 10 ملايين (أي من بنوك آل روتشيلد) اليهود، ويُساهم أثرياء أميركيون بمبلغ 2 مليون دولار، وهم يهود ومسيحيون متصهينون.

وفي عام 1783 كان هاميلتون وشريكه (روبرت موريس) من البروتستانت التوراتيين (اليهود المسيحيين) أي (الصهيونية المسيحية)، قد أسسا مصرف أميركا (بنك أوف أميركا) وكان موريس المراقب المالي في الكونغرس الأميركي، فتمكن بحكم إشرافه المالي على النفقات أن يجعل الخزينة الأميركية في حالة عجز بعد سبع سنوات من نهاية الحرب. وهذا أسلوب آخر من أساليب أغنياء اليهود المرابين لجني الأموال وجعل مالية بعض الدول في عجز دائم لتقترض هذه الدول من بنوك اليهود في العالم. ولتبقى الخزينة نظيفة تماماً عمد «موريس» إلى اكتتاب في «بنك أوف أميركا» بمبلغ قدره 250 ألف دولار. وأما مدراء هذا البنك فهم عملاء سريون لدى مصرف إنكلترا الذي كان تحت سيطرة المرابين اليهود في إنكلترا.

إن آباء الاستقلال في أميركا أحسّوا بالخطر، وبسيطرة مصرف إنكلترا (تحت سيطرة اليهود) على مصرف أميركا الذي سيُصدر النقد، وبهذا وجدوا أن هذا المصرف سيتسلط على الاقتصاد الأميركي كله، فتدخلوا لدى الكونغرس وأجبروه على رفض منح بنك أوف أميركا حق إصدار النقد⁵.

وعندما تُوفّي «بنجامين فرانكلين»، عمد أغنياء اليهود، المرابين، إلى إيصال عملهم الكسندر هاميلتون إلى أن أصبح وزيراً للمالية، كمحاولة جديدة منهم للسيطرة على مالية الولايات المتحدة، وكان ذلك عام 1790. واستطاع هاميلتون أن يستصدر قراراً من الحكومة يحقّ بموجبه لبنك أوف أميركا أن يصدر النقد الأميركي، وأن يقترض..

وقد حُدّد رأس المال الجديد للمصرف بـ 35 مليون دولار، تُساهم فيه المصارف الأوروبية بمبلغ 28 مليون دولار، وهذه المصارف كانت كلّها تحت

سيطرة آل روتشيلد في ألمانيا وبريطانيا. وعندما عرفت عصابة المرابين أن هاميلتون أصبح يعرف بأمور المال في أوروبا ولمن هي خاضعة، اختلقوا له مبارزة مع محترف اسمه «آرون بير» فخلصوا منه ولقي هاميلتون حتفه بالمبارزة⁶.

كان أغنياء اليهود يستعملون المندوبين لهم من الأميركيين كواجهة، ولكن الخطط الطويلة يتم إعدادها في لندن؛ وبعد فترة أعطيت الإشارة إلى أصحاب المصارف الأميركية بزيادة السيولة في الأسواق وبالتوسّع في إعطاء القروض مع التأكيد على الضمانات. ثم أخذت وسائل الدعاية والإعلام تؤثر في صفوف الشعب من خلال الحديث عن التفاؤل والرفاهية والتبشير بالرخاء والازدهار، وانطلقت الدعاية بأن الشعب الأميركي سيصبح أعظم شعب، وعندئذ سارع الجميع إلى توظيف أموالهم في المشاريع. وعندما بلغ الأمر هذا الحد الكبير اصدرت مجموعة روتشيلد معلوماتها السرية بالتوقف عن تقديم القروض، والتقليل من العملة المتداولة في الأسواق. وهذا أوجد أزمة مالية حادة أدت إلى انهيار اقتصادي مُريع.. أعقبه بعد ذلك عجز المواطنين عن مواجهة الأعباء والواجبات المالية، فحصل أغنياء اليهود (أصحاب البنوك) على عقارات وضمائن تُقدّر بملايين الدولارات مقابل دفع جزء بسيط من أسعارها الحقيقية.

وفي الواقع فإن عصابة آل (كابوني) هي عصابة مهذّبة إذا قورنت بعصابة المرابين اليهود العالمية. وبدأ ساسة أميركا ينتقدون هذه القوانين والسياسة المالية ومنهم «توماس جيفرسون» الذي اعتبر أن هذه المصارف هي أشدّ خطراً على حرياتنا من الجيوش المحاربة. وخلقت هذه المصارف

أريستوقراطية مالية أصبحت تتحدى بسلطانها الحكومة، ورأى جيفرسون أنه «يجب استرجاع امتياز إصدار النقد من بنك أوف أميركا»⁷.

وكان أول رئيس أميركي وهو جورج واشنطن قد وصف أغنياء اليهود المرابين هؤلاء عندما بدأوا يتغلغلون في اقتصاد الدولة عن طريق تأسيس مصرف خاص لإصدار النقد، بقوله: «من المؤسف أن الدولة لم تطهر أراضيها من هؤلاء الحشرات، رغم علمها ومعرفتها بحقيقتهم. إن اليهود هم أعداء سعادة أميركا ومفسدي هئائها»⁸.

وكان النبي موسى (ﷺ) قد وصفهم أيضاً، قبل الميلاد، عندما صعد إلى الجبل ليكلم ربه، ولم ينتظروه ليعود إليهم فغيّروا إيمانهم لأنه لم يكن الإيمان الحقيقي برسالة النبي موسى. ومما قاله: «أنا أعرف تمردكم وقلوبكم الصلبة. إنكم بعد موتي ستفسدون في الأرض وتزيغون عن الطريق الذي أوصيتكم، وسيصيبكم الشر في آخر الأيام»⁹.

التحذير من سيطرة الصهاينة على أميركا

تعاني الولايات المتحدة تحديات كبرى تواجهها في الداخل والخارج. وقد فشلت إدارة بوش الابن في السيطرة على العالم، وبخاصة منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع باستراتيجية مهمة بالنسبة إلى أميركا. وكاد بوش الابن من خلال إدارة حكمه المتصهينة والصهيونية أن يصبح «إمبراطور الكون» لتورط إدارته في منطقة الشرق الأوسط لملء الفراغ الذي أوجده «الاتحاد السوفياتي» سابقاً، فاصطدمت هذه الإدارة بمشروع المحافظين الجدد الذي يريد إنشاء الشرق الأوسط الكبير بحيث تكون إسرائيل المحور الأساسي

الذي تدور فيه الدول الشرق أوسطية وبخاصة العربية، حول الكيان الصهيوني الذي يعمل على توجيه هذه الدول كما يريد، إضافة إلى قيام مقاومة شرسة في العراق ترفض الاحتلال الأميركي. [كما يرفض معظم اللبنانيين امتلاك إسرائيل القرار في لبنان ليكون بمثابة 17 أيار جديد لتثبيت ما قاله سيلفان شالوم سابقاً إن لبنان سيكون الدولة الثالثة في التطبيع مع إسرائيل بعد مصر والأردن].

ومنذ الحرب العالمية الثانية كانت واشنطن تعمل ولا تزال على أن يكون هناك عدو ولو وهمي لسياستها الإمبراطورية، إذ بعد انتهاء تلك الحرب اعتبرت الشيوعية عدواً لها، وكانت تعتبرها عدواً حتى قبل الحرب، ولكن ساسة واشنطن رأوا أن هزيمة هتلر أولاً هي بجمع الدول الأوروبية حولها - حالياً ومستقبلاً - وبعد الانتهاء من هتلر يمكن أن تتجمع هذه الدول - بعد إرساء النظام الرأسمالي الأميركي الحرّ في أوروبا - لمحاربة الاشتراكية المتمثلة بالاتحاد السوفياتي وآنئذ بدأت الحرب الباردة.

إن المشكلات التي تواجهها إدارة بوش، في الشرق الأوسط، لها بالغ الأثر والأهمية في حياة الأميركيين داخلياً. وإن أي نزاع تتورط فيه أميركا في هذه المنطقة بدون رضى دول قوية معيّنة يُحسب لها حساب في المنطقة، سيؤثر في إمداد النفط الشرق أوسطي نحو الغرب كله، هذا عدا عن الخسائر التي ربما تكابدها القوات الأميركية. وهذا جعلها تتردد في محاربة إيران لتغيير نظامها كما كانت تطالب به بعد احتلال العراق، وذلك بعد مطالبة اللوبي الصهيوني في أميركا وإسرائيل بتغيير النظام بالقوة.

إن حصول أزمة دولية قد يكون لها انعكاساتها السلبية على موقع أميركا ذاتها حيث تميّزت بالأحادية القطبية في العالم. وقد ظهرت هذه الأحادية بوضوح عندما شنّ جورج بوش الابن - خارقاً كل الدساتير الدولية والنظم الإنسانية - شن الحرب على العراق تحت حجج وتبريرات ظهر للعالم، وبإعلام أميركي وبلسان بوش ذاته أنها كانت كاذبة.

وكانت واشنطن تعتبر أنه، لتجميع الرأي الأميركي حول القيادة، يجب أن يبقى هناك عدوّ لأميركا. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي اعتبرت أن الإرهاب الآتي إلينا من المسلمين هو عدوّ للأميركيين، لأنه يحسدهم على معيشتهم، كما كانت تدّعي إدارة بوش الابن. ولكن هل نسيت هذه الإدارة أن دولاً عديدة في العالم تعيش بمستوى أرقى وأعظم مما يعيشه الإنسان في أميركا، ولم يكن لدى هذه الدول سياسة السيطرة والتوسع والاحتلال. ولهذا نجد أن هذه الدول لم تتعرض لأية أعمال إرهابية. كما نسيت أميركا أن الذين قاموا بأعمال إرهابية ضدها هم الذين درّبتهم وسلّحتهم واعتبرتهم مجاهدين يوم كانت بحاجة إليهم لطرد السوفيات من أفغانستان. هل تسأل هذه الإدارة نفسها، لماذا انقلب السحر على الساحر؟

ولماذا لا تكون سياسة خلق العدو هي سياسة واشنطن، خاصة في الفترة التي كانت مصانع السلاح وصفقات التسلّح ومؤسسات المال هي المسيطرة على الحكم وهي التي نصّبت رئيساً ينقذ ما يُخطط له؟

وفي الماضي، عُرف الأميركيون باختلاق العدو، إذ كانت الثقافة والدعاية السياسية الأميركية تعملان على تعميم الخوف وتوزيع الرعب كل يوم، من القنابل الذرية التي يمكن أن تسقط في أية فترة، وفي أي يوم آتية إما من

الاتحاد السوفياتي، وإما من إيران في حال قيامها بصناعة ذرية في أراضيها. وهذا ما يُخيف الأميركيين لأنهم قصفوا مدناً يابانية بأسلحة ذرية عام 1945. وهكذا كان الاتحاد السوفياتي عدواً، وحالياً تعتبر الطغمة الحاكمة في واشنطن (2000 – 2008) أن كل أميركي لم يخف من السوفيات سابقاً، ولا يخاف من الإيرانيين حالياً هو عدوٌ للشعب الأميركي؛ ألم يقل بوش إن كل من لا يؤمن بسياستنا هو عدو لأمركا. وهذا ما يذكر بالعنصرية النازية والصهيونية التي كانت تعتبر أن كل ألماني ليس نازياً فهو ليس ألمانياً وأن كل يهودي ليس صهيونياً فهو ليس يهودياً، وكل من لا يؤمن بالفكر الصهيوني فهو غير مؤيد للسامية أي معادٍ لليهود. وهنا نقول للتذكير إن الصهيونية اتخذت من الدين اليهودي ذريعة لجمع اليهود تحت سلطتها ولتخدم الدول التي كانت تشجع على إقامة دولة لليهود في فلسطين لأسباب سياسية استعمارية.

وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي استمرت أميركا في تكريس الخوف لدى الشعب الأميركي، وعندما سُئل وزير الدفاع الأميركي رامسفيلد: من هم الأعداء المحتملون لأميركا بعد السوفيات، أجاب: كوريا الشمالية. وقد سخر المعلق السياسي من هذا الجواب معتبراً أن الوزير «رامسفيلد» كذاب لأن كوريا نصف جائعة ولأن الأميركيين لن يصدّقوا مثل هذه التصريحات، وأنه يعتبر في قرارة نفسه أن المسلمين هم الأعداء.

لقد نبّه السياسي الأميركي «بنجامين فرانكلين»، عندما قال في مؤتمر عُقد لإعلان الدستور الأميركي عام 1789 قائلاً: أيها السادة حيثما يستقر اليهود نجدهم يوهنون من عزيمة الشعب أو يزعمون الخلق التجاري النيل. لقد شكلوا حكومة داخل حكومة أميركا. وعندما يجدون معارضة من أحد وتُفصح

ألا عيبتهم فإنهم يعملون على خنق الدولة مالياً، كما فعلوا سابقاً في البرتغال وإسبانيا. ومنذ مدة طويلة وهم يندبون مصيرهم؛ لا لشيء إلا لأن نبوخذ نصر طردهم من فلسطين أواخر القرن السادس قبل الميلاد، علماً أنهم جاؤوا إلى فلسطين ودمروا حضارة الكنعانيين لينبؤا مملكة داود.

ويضيف «بنجامين فرانكلين»: تأكدوا أيها السادة إذا أعاد إليهم اليوم، عالمنا المتمدّن، فلسطين، فإنهم سيجدون الكثير من المبررات لعدم العودة كلياً وذلك لأنهم مثل الطفيليات لا يستطيعون أن يعيشوا معاً، وذلك لأن تلمودهم يعلمهم أنه يجب ألا يستغل اليهود اليهودي، بل أن يستغل اليهودي الأغيار من التجارة أو الربا أو غيرهما من مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى. إن الدستور الأميركي لا يمنع اليهود من الهجرة إليها، ولكن بعد 100 سنة سيتدفق اليهود على أميركا، بأعداد كبيرة تجعلهم يحكموننا ويدرّوننا ونصبح بالتالي خدماً عندهم.. وإذا لم يُمنع اليهود الصهاينة من الهجرة إلى أميركا فلن يمرّ أكثر من 200 سنة ويصبح أبناء الشعب الأميركي عمالاً في حقول ومصانع ومؤسسات مالية تابعة للصهاينة؛ وهؤلاء يجلسون في البيوت المالية يفركون أيديهم فرحين مسرورين.

وإذا لم تمنعوا أيها السادة اليهود من الهجرة إلى أميركا، وإلى الأبد، فسوف يلعنكم أبنائكم وأحفادكم في قبوركم.. إن عقليتهم تختلف عن عقلية المهاجرين الآخرين..

وحتى لو عاشوا بيننا عدة أجيال.. فاليهود خطرٌ على أميركا.. وإذا سُمح لهم بالدخول فسوف يخربون الدستور الأميركي. ولهذا فقد سعوا بإعلامهم وأموالهم إلى التدخل في عدة مجالات حيوية داخل أميركا، وضلّلوا الأميركيين

الذين جاؤوا من بريطانيا والنرويج وهولندا والدانمرك وكانوا من البروتستانت التوراتيين، فاعتبروا أنهم ينتمون إلى التعاليم الدينية نفسها وخدعوههم بأن السيد المسيح سيأتي مرة ثانية إلى العالم وسيؤسس دولة لليهود في فلسطين وسيصبح هؤلاء مسيحيين وسيعيش العالم سعيداً 1000 سنة.

إن الصهاينة أينما حلوا وساروا فلا تتفق مبادئهم مع مبادئ الشعب الذي يعيشون معه، لأن الأفعى لا تتوقف عن اللدغ. لهذا يجب أن يُمنعوا من دخول أميركا. ويجب وضع مادة في الدستور الأميركي تمنع اليهود من دخول هذه البلاد¹⁰.

لقد عاش الشعب اليهودي - الصهيوني حلم التملك والسيطرة منذ وجوده بين الشعوب لأن تعاليم رجال دينه الذين كتبوا التلمود تُعلّمهم استغلال الآخر والعزلة. واستعمل لتحقيق غاياته أقذر الأساليب وأحقر الصفات وأحطّها من دون خوف من دين أو من ضمير، لأن التلمود يُعلّمهم أن كل من يقتل شخصاً غير يهودي فعمله مقبول عند الربّ، وهو كمن يقَدّم قرباناً للربّ. كما يبيح التلمود الربا وتقديم الأطفال للإله «مولدوخ» على الرغم من تحريم التوراة لمثل هذا العمل¹¹.

الشعب اليهودي الصهيوني لم يتورّع عن الأعمال الكيدية والافتراء والخداع والتضليل، وحتى تزوير الحقائق وشراء الضمائر والفتن وحتى إثارة الحروب لأنهم - حسب تلمودهم - كانوا ولا يزالون يضعون الخطة لمقاتلة الأديان السماوية غير اليهودية مستعملين الخداع حيث يكتبون زوراً، أن النبيّ يعقوب خدع والده إسحاق وأظهر نفسه أنه عيسو (لأن هذا كان أكبر من يعقوب ليخلع عليه لقب زعيم القبيلة).

ويرى اليهود الصهاينة أنه إذا كان أحد الأشخاص في بلاء غارقاً في المياه، فالتلمود يُعلّمهم أنه يجب عدم تخليص ذلك الغريق، لأنه غير يهودي. ومن خلال هذه الأمثلة كانت معاملتهم مع مختلف أنواع البشر غير اليهود الصهاينة.

شكل الكيان الصهيوني في فلسطين تجسيداً للمشروع الغربي العدواني الاستيطاني في بقعة تُعتبر قلب الوطن العربي لتحقيق الأهداف الاستعمارية. وقد عملت الصهيونية على تزوير الأحداث التاريخية وغسل دماغ بعضهم لإقناع العالم بأكاذيب لا تمتّ إلى التاريخ بأية صلة ولا إلى الواقع المعاش إطلاقاً، وبخاصة في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأميركية حيث مارست الصهيونية الخداع والتضليل عبر وسائل الإعلام والمؤسسات المالية بالتواطؤ مع الذين كانوا في أوروبا من بروتستانت توراتيين ثم انتقلوا إلى أميركا وتبنوا الفكر الصهيوني وليس الفكر الديني المسيحي، وهؤلاء يُعرف بعضهم بـ (الصهاينة المسيحيون).

وكانت الصهيونية على تعاون كبير مع النازية بحسب ما جاء في مذكرات «إيفون روايخ» الذي كان عضواً في المنظمة الصهيونية في تشيكيا، واكتُشِفَتْ هذه المذكرات في أثناء إصلاح بيت حجري في شارع «غوتوالد» في «نيرزين»، وهي مدينة تشيكية حوّلها النازيون مستوطنة يهودية نموذجية بين عامي 1941 و1945، وتم ترحيل 150 ألف يهودي من المسّيين واليهود الذين كانوا مندمجين في سكان البلاد ومن اليهود ذوي الزيجات المختلطة. وقد سجّل روايخ في مذكراته شواهد تدل على تعاون الصهيونية مع النازية حيث يذكر: أنهم كانوا يُنقلون كالماشية ويُساقون كالقطعان، والذين كانوا يقومون بمثل هذا العمل هم يهود صهاينة كانوا يتعاونون مع النازية وقد عانوا

العذاب على أيدي الصهاينة النافذين والمتعاونين مع هتلر. أما زعم الصهيونية أن اليهود كانوا ضحايا النازية فهو عبارة عن صناعة صهيونية متقنة، حيث نجحت الصهيونية في زرعها في أذهان العالم¹²، وبخاصة بعد أن شعرت النازية بخسارة هتلر للحرب.

كان لعلاقة الصهيونية بأميركا أثر كبير في تغيير توجهات بعض الحكام في الشرق الأوسط وأهمّ ما نجم عمّا حققته هذه العلاقة هو إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين، في عهد الرئيس ترومان عام 1948 متعاوناً مع الصهيونية في بريطانيا خصوصاً، وصهاينة أوروبا عموماً، عدا عن تكريس أميركا لوجود هذا الكيان وحمايته. وقد أعلنت أميركا هذه الحماية في كل مناسبة يكشف فيها الرئيس الأميركي عن أفكاره منذ تأسيس هذا الكيان، وآخرها إعلان بوش الابن والرئيس الجديد «أوباما»، في مواجهة المشكلة النووية الإيرانية، أن أميركا تحمي الكيان الصهيوني..

كانت العلاقة بين الحركة الصهيونية والإدارة الأميركية، ولا تزال، تنعكس سلباً على العرب المؤيدين للحقّ العربي في فلسطين، ابتداءً بالهجرات اليهودية في فترتي الثلاثينيات والأربعينيات حتى فترة التسعينيات من القرن العشرين. ومن قبلها كان الدور الفاعل الذي قامت به الجمعيات الخيرية الصهيونية في دعم الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإقامة المستوطنات التي تستمر بها إسرائيل ويوافق عليها من اعترف بأن إسرائيل غير شرعية لأنها تسيطر على أراضٍ احتلتها عام 1967 وليس أراضٍ 1948. مع أنها كلها غير شرعية وحيثما أنشئت على أية أرض فلسطينية.

يتميز الصهاينة بأنهم كانوا ولا يزالون يعملون على أن يسيطروا سيطرة كاملة على المقدّسات في فلسطين، وبخاصة بعد القرار الأميركي السيئ الذكر بأن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، عدا عن موافقة أميركا على رفض إسرائيل لعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم من منازلهم وأراضيهم عام 1948، إضافة إلى عدم معارضة إدارة أميركا لما تخطط له إسرائيل لطرد الفلسطينيين أو من يُطلق عليهم (عرب إسرائيل) من وطنهم لاسيما أن جورج بوش الابن كان قد صرّح بموافقته على بقاء دولة إسرائيل نقية لليهود فقط، في فترة كانت أنظمة عربية تهول زاحفة للاستسلام بمذلة لشل قدرات شعوبها وتزوير إراداتها مع مدحها الإدارة الأميركية وحسناتها وخدماتها للقضايا العربية، تزويراً وخداعاً، معتبرة العدو الصهيوني جاراً صديقاً لا عدواً يحتل ويبطش ويقتل ويجرف الأرض ويطرد الشعب الفلسطيني من أرضه.

إن الولايات المتحدة تتبع سياسة خداع وتضليل مع العرب من ناحية، وموافقة ودعم الكيان الصهيوني من ناحية أخرى. كما تُمسك بمجلس الأمن والأمم المتحدة لإصدار قرارات توفر هيمنة أميركية على العالم لإبقاء شريكها إسرائيل حرة من أي رادع دولي، ولاستمرار اغتصابها لفلسطين ولإغنائها من أية ملاحقة جزائية جراء عدم تطبيق القرارات الدولية كقرار محكمة الجراء الدولية المتعلق بالجدار العنصري الذي شيدته إسرائيل في أراضي فلسطين المحتلة عام 1967.

إن القضية الأساسية المركزية للعرب هي قضية فلسطين ومن ضمنها قضية القدس مهد السيد المسيح (ﷺ) قبل أن تكون المكان المقدس الذي

أسرى منه النبي محمد ﷺ، وهذه القضية تفرض العمل الجاد من المسيحيين والمسلمين لتحرير الأرض من مغتصبيها، لأن الكيان الصهيوني في فلسطين هو كيان مغتصب للأرض وعامل تفتيت للوطن العربي وُجد لتحقيق هدف الدول الكبرى الاستعمارية. إن المعركة العربية مع العدو الصهيوني ليست من أجل حدود جغرافية، بل هي معركة مصير بحيث تكون فلسطين كلها دولة واحدة تضم أبناء الديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلامية. وكل صهيوني أو من يؤيد السياسة الصهيونية يجب أن يُزال عن هذه الأرض المقدسة لأنه ضد وجود البشر الآخرين (الأغيار) أي غير اليهود لأنه حليف سابق للنازية وعنصري يتظاهر بالسلام ومحبة الآخرين. ويكفي أن نذكر العالم بما قاله وآمن به ساسة إسرائيل والذين توالوا على الحكم فيها:

- دافيد بن غوريون قال: بالدم والنار سقطت يهوذا، وبالدم والنار ستقوم يهوذا.

- مناحيم بيغن قال: إن قوة التقدم في تاريخ العالم هي للسيف. نحن نحارب إذاً نحن نكون. ولولا النصر في دير ياسين لما كانت دولة إسرائيل.

- إسحاق شامير كان يتعاون مع هتلر لتخليص اليهود الأغنياء وإبعادهم عن ألمانيا والزج بالفقراء من اليهود في المعتقلات.

- البروفسور سوكلوف قال: اليهود، دون شك، هم أنقى عرق في العالم.

وقال الصحافي الصهيوني (أوبيه شافيت) بعد عدوان نيسان/أبريل 1996:

قتلنا 170 شخصاً في لبنان.. وكان معظمهم من النساء والأطفال والعجّز.. قتلناهم لكي ننعم بالسلام.. قتلناهم من دون أن تذرف دمعة واحدة.. قتلناهم لأننا مؤمنون بشدة بأن حياة الآخرين لا تساوي حياتنا.. أما المتصهين جون بولتون، الذي ذهب أتباعه في لبنان إلى أميركا لتكريمه على ما قاله عندما كان سفيراً لواشنطن في مجلس الأمن، والذي قالت فيه إسرائيل: «في مجلس الأمن 6 دول بينها إسرائيل التي يمثلها جون بولتون»، فقد قال: إن دماء أطفال لبنان إبان عدوان تموز/يوليو 2006 لا توازي دماء أطفال إسرائيل. لأن دماء هذا الكيان مقدّسة. وزادت على ذلك وزيرة خارجية أميركا عام 2006 وهي بجانب رئيس وزراء لبنان فؤاد السنيورة: طلبت إلى إسرائيل ألا توقف تدمير لبنان. ولم يعترض السنيورة على ما قالته مطلقاً. وقالت في 14 و21 تموز/يوليو 2006: إننا ندعم إسرائيل في عدوانها على لبنان لتطبيق القرار 1559 بالقوة، لأن هذا العدوان هو مخاض لولادة الشرق الأوسط الجديد¹³.

أما في المجال النووي، فإن استراتيجية إسرائيل تتمثل في الحفاظ على تفوقها على العرب مجتمعين، وعدم قبول أية هزيمة أمام العرب مهما كان حجمها، واعتماد هذا الكيان على الضربة العسكرية الاستباقية لشل القدرات العربية، وعدم إطالة أمد الحرب، لأنها إذا طالت فستؤدي إلى أزمة اقتصادية. وأن ميزان الرعب سيُسبب للعرب شعوراً بعدم قدرتهم على القضاء على إسرائيل، وأن أية حرب نووية ستؤدي إلى خسائر كبيرة للطرفين وهذا سيكون لمصلحة الصراع العربي الإسرائيلي الذي سينتج عنه الاستقرار بإجبار العرب على الاعتراف بإسرائيل، وتوقف الأعمال الحربية المعادية للكيان الصهيوني. وأن أية أعمال حربية تؤدي إلى الاستنزاف ستكون فشلاً

للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية. ولكن سياسة إسرائيل إزاء العرب في فلسطين هي دائماً نظرة عدااء لهم وتخطيط لطردهم. وهذا ما ألمحت إليه وزيرة خارجية إسرائيل ليفني في خطاب لها في كانون الأول/ديسمبر 2008، بأن مخطط الصهيونية أن يكون الكيان الصهيوني دولة يهودية بلا حدود لتشمل الشرق الأوسط بأسره، ليكون تحت قيادتها سياسياً واقتصادياً. وهذا ما أعلنه المؤتمر الصهيوني في «بلتيمور» عام 1942 الذي حدّد أهداف الحركة الصهيونية¹⁴.

وإذ تعتبر الصهيونية أن كل أرض تحتلها إسرائيل يجب أن تبقى تحت سيطرتها ومن ضمن حدودها¹⁵ فإن الأفكار الصهيونية تشتمل على زعزعة العقيدة الإيمانية عند الإنسان العربي وتمسكه بحقوقه وصلاته المرتكزة على حقيقة وجود الوطن الفلسطيني للشعب العربي الذي كان يسكنه منذ أجداده الكنعانيين قبل رسالة النبي موسى (□ السلام) بنحو 1000 سنة. إن الصهيونية بخداعها، بدون شك تعمل على نفي كل ما يمتّ بصلة إلى حقوق الإنسان العربي في فلسطين. وتعمل الدعوة الصهيونية وأطماعها إلى الاستيلاء على أرض الوطن الفلسطيني كلها، والسيطرة على مرافق الدولة، بل وغيرها من الأراضي العربية الأخرى، وتتنكر حتى لحقوق العرب الفلسطينيين الذين حملوا الجنسية الإسرائيلية والذين تعاملهم إسرائيل كمواطنين من الدرجة الرابعة في المجتمع الإسرائيلي، أي الفئة الدنيا من فئات المجتمع الإسرائيلي.

إن النظرة الصهيونية إلى حقوق الإنسان العربي، نظرة عنصرية تعتبره من الدرجة الدنيا، وهذه العنصرية بطبيعتها وأهدافها البعيدة، ليست مستعدة لفهم

الحق العربي، فهي دخيلة وغريبة عن منطقة المشرق العربي، وقد أوجدها المستعمر الغربي وبخاصة بريطانيا وأميركا في فلسطين لتقسيم الوطن العربي ومنعه من أن يكون متحداً شرقه وغربه، ولتبقى إسرائيل قاعدة لإخافة الحكام العرب وعدم معاداة الغرب، ولكي يكونوا طائعين ينفذون المخططات الصهيونية.

تكبره الصهيونية الحق الذي يكشف خداعها وتضليلها وكذبها وتُناصبها العدا. وقد بدأت الحركة الصهيونية في أوروبا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر واعتبرت نفسها متفوقة على غيرها من الحركات في العالم، وهذا يعود إلى نشأتها في أحضان الحضارة الغربية التي يعتبرها الغرب متفوقة على الآخرين. وهذه الفوقية مرتبطة بعجلة التوسع السياسي الإمبريالي الاستعماري الاستغلالي مما أتاح المجال أمام الدول الصناعية لممارسة التوسع الاستعماري السياسي الاستيطاني المرتكز على اعتبار الأجناس المتفوقة هي التي تحمل رسالة تمدينية إلى الشعوب المتخلفة. واعتبرت الصهيونية أن نشأتها جاءت من مناطق كانت تعتبر القومية نابعة من جذور متحصّرة، حيث مارست أعمالاً عنصرية ضد اليهود وأظهرت العدا للسامية. وكانت الصهيونية قد جاءت على أساس أن الدين يشكل وحده القومية، وهذا غير منطقي ومضلل، والهدف منه تجميع اليهود حولها معتبرة نفسها أنها حركة قامت للدفاع عن اليهود بحجة أن العنصرية الأوروبية كانت تضطهدهم، واقتبست أسس الاضطهاد والفوقية من تعاليم التلمود التي أرادت نشرها بين يهود العالم. وكان مجيء الصهيونية لمحاربة أعداء السامية، معتبرة أن اليهود فقط هم الساميون، وأما الشعوب الأخرى من الساميين فكانت تعتبرهم دون

مستوى البشر. لهذا لم تعترف بأن هناك ساميين إلا اليهود، لأنهم، برأيها، هم الوحيدون في مرتبة الإنسان.

إن نظرة الصهيونية إلى حقوق الإنسان تقتصر على اليهودي وحده، أما غيره فليس له حقوق لأنه برأيها دون مستوى البشر، والإنسان العربي في نظرها ليس له حقوق في فلسطين لأن التصريح الذي أصدره بلفور عام 1917 يُعرب عن عطف بريطانيا على أهداف الصهيونية، وعن سعيها إلى تسهيل تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وبهذا عملت إنكلترا والصهيونية على تغلغل الصهاينة في بريطانيا ومنها إلى فلسطين على حساب الحقوق العربية. وعملت الصهيونية على اكتساب صفة (الادعاء المشروع) برأيها، في أعين الدول الكبرى وبخاصة بريطانيا وأميركا وفرنسا، وذلك من خلال منجزات اقتصادية في هذه الدول؛ حتى كانت الأساس في تجاهل الغرب عموماً للحق العربي في فلسطين، بحجة أن الدول العربية لم تطوّر أرض فلسطين. ولكن هذه الدول نسيت أن الغرب كان وراء دعم الصهاينة لتطوير المناطق التي سيطروا عليها من قبل المندوب السامي البريطاني، وأن العرب وقعوا تحت الاستعمار العثماني 400 سنة لم يُسمح لهم خلالها حتى بفتح مدرسة واحدة. وكان الصهاينة يضلّلون الغرب بزعمهم أن فلسطين بدون شعب، وأن الأرض التي طوروها هي لمن يستصلحها ويستثمرها، ونسي الصهاينة والغرب أن هذه الأرض كانت للعرب وكانت غنية ببساتين الحمضيات والزيتون منذ مئات السنين قبل نشوء الحركة الصهيونية.

إن الاحتماء وراء وعد بلفور، وصلّ الانتداب لتبرير مطالب الصهيونية يعتبران انتقاصاً للحق العربي، بل نفيّاً لهذه الحقوق. والحقّ الذي ادّعته بريطانيا

بالسماح للصهاينة بالتسلح بحجة الدفاع عن النفس، تحول من أبسط أنواع السلاح إلى أقواها، وإلى الزج في السجن بكل عربي يحمل أي نوع من الآلات الجارحة. وهذا الادعاء سمح لفئة قليلة أن تسيطر بالقوة وتمارس الإرهاب ضد العرب، وحتى ضد مؤسسات الانتداب البريطاني نفسه، لكي يتسلّموا بسرعة كل هذه المؤسسات وليؤسسوا دولتهم قبل الوقت المحدد لهم، من قبل بريطانيا.

وقد عبّرت الحكومة الصهيونية في إسرائيل عن الحقد وعدم الاعتراف بحقوق العرب المطرودين بالقوة من فلسطين، عبر إصدارها قرارات تمثلت بوضع اليد على أملاك الغائبين والممتلكات المتروكة. مع العلم أن الحركة الصهيونية كانت تشجّع السكان العرب وتقدّم لهم التسهيلات لكي يلتحقوا بقومهم في الدول العربية ذات المساحة الشاسعة، متناسية، بل متجاهلة قرار الأمم المتحدة المتعلق بعودة اللاجئين تبعاً لنص القرار 194. وبذلك ركزت الصهيونية على إنكارها لحقوق العرب في فلسطين، وحتى تجاهلت وجود المطالبين بهذه الحقوق، واعتبرت أن من يطالب بها هو من اللساميين الإرهابيين الذين يجتازون الحدود الدولية الوهمية التي رسمتها الأمم المتحدة لكي تحافظ على أمن الصهاينة.

كان إعلان الصهاينة الحرب على الكتاب الأبيض، خداعاً وتضليلاً وتزييفاً حتى يحسب (عرب بريطانيا) أنّذ أن بريطانيا عاجزة عن تنفيذ مضمون الكتاب. ولكن الحقيقة أن ثمة اتفاقاً ضمياً بين الصهيونية وبريطانيا، وإلا كيف كانت الإدارة المنتدبة في فلسطين تسلّح وتدريب الصهاينة على استخدام السلاح، بينما كانت تمنع كل ذلك على الفلسطينيين؟ وبذلك كانت المملكة المتحدة

تهدف إلى جعل اليهود في مرتبة موازية للعرب من حيث العدد.. كما كانت تهدف أيضاً إلى عدم إخضاع الوطن القومي اليهودي للأكثرية العربية.. والتشديد على دور فلسطين لحل المشكلة اليهودية، وكان ذلك عام 1942¹⁶. ومن أهداف بريطانيا، بعد التنسيق مع الحركة الصهيونية، دفع العرب الذين يرفضون البقاء في الدولة اليهودية للهجرة إلى الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية) وإعطاؤهم التعويضات من أموال الحكومات الكبرى (بريطانيا وأميركا وفرنسا) وتشريد العرب، حتى لا يبقى في الدولة اليهودية إلا اليهود فقط. وهذا ما صرّحت به (تسيبي ليفني) وزيرة خارجية إسرائيل في أواخر عام 2008 وأعلنه بوش الابن عندما زار إسرائيل وقال إن هذه الدولة لليهود فقط.

.. وتكشف الصهيونية عن نفسها عندما تقرّ بهجرة عرب فلسطين من ديارهم وأراضيهم، وعدم اعترافها بحقوق هؤلاء اللاجئين في العودة، وكانت تلجأ إلى التعويضات - حسب ما أعلنه بوش الابن عندما زار إسرائيل - وهذه التعويضات ستكون من أموال النفط العربي إذا ما تحقّقت.

إن الحق يؤخذ ولا يُعطى.. والوسيلة لاسترجاع الحقوق العربية في فلسطين هي الوسيلة نفسها التي أخذت بها من العرب.. إنها القوة وليس الذل والاستجداء.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل الأول

اليهود الصهاينة يهيمنون على قرارات روزفلت

مقدمة

بدأت هجرة اليهود إلى أميركا عام 1654، ووصل 23 شخصاً منهم هرباً من البرازيل، عندما احتلها البرتغاليون. ووصل اليهود إلى مرفأ نيو امستردام (نيويورك حالياً)¹⁷ حيث كانت مستعمرة هولندية. وبعدها بمدة طويلة، أي حوالي عام 1790، جاء 3 آلاف شخص من اليهود السفارديم الشرقيين قادمين من إسبانيا (وسُمّيت الهجرة الأولى) واستوطن هؤلاء اليهود في تلك السنة عدة مستعمرات منها: رود آيلاند، نيويورك، فيلادلفيا، بنسلفانيا، جنوب كارولينا، كنتيكت، فيرجينيا وجورجيا¹⁸.

وفي عامي 1830 و1880 هاجرت إلى أميركا أعداد كبيرة من اليهود الألمان، حيث بلغت عددهم حوالي 250 ألف شخص معظمهم من الفقراء، وعملوا باعة جِوَّالين ومنهم من مارس مهنة الحلاقة والحياكة وتصليحات متنوعة. وبعد اختراع آلات الحياكة أصبح لهم شأن مهم في عالم تجارة الألبسة عام 1846، وتمكنوا من احتكار صناعة المأكولات المجفّفة وسيطروا على تسويقها، وكانت هذه الهجرة قد عُرفت (بالهجرة الألمانية)؛ وبلغ عدد اليهود في عام 1840 حوالي 15 ألف شخص وعام 1945 أصبحوا أكثر من 5 ملايين ونسبتهم 2 بالمئة من عدد سكان الدولة¹⁹ وبسبب الزواج المختلط تناقص العدد إلى نحو نصف مليون شخص.

أما هجرة الأشكيناز (اليهود الأوروبيون) وأصلهم من ألمانيا فكانت بين عامي 1881 - 1910 ووصل عددهم إلى مليون ونصف المليون شخص، كانت غالبيتهم من روسيا القيصرية وبولندا واستوطن معظمهم في مدينة نيويورك، بحيث أصبحت مدينتهم الرئيسية، ومارسوا المهن اليدوية²⁰، وسكن معظمهم في غيتو يهودي اشكينازي في نيويورك، وذلك لصعوبة الحياة الجديدة من حيث اللغة التي كانت تعتبر عائقاً أمام الكبار منهم. وبين الحربين العالميتين نشطت هجرة اليهود، وكان أكثرهم من الطبقة الوسطى وجاء هؤلاء بمعظمهم من ألمانيا هرباً من النازية، وكان من بينهم نسبة كبيرة من المتعلمين، فتكيفوا في المجتمع الأميركي أكثر ممن سبقوهم. وكان للجمعيات الخيرية والسياسية اليهودية والبروتستانتية التوراتية (المسيحيون المتصهيون) دور فاعل في مساعدتهم على تخطي الصعوبات.

قامت الحركات البروتستانتية من قبل، وهي أفكار توراتية تلائم اليهود مأخوذة من التوراة التي كتبها حاخامات يهود بعد 800 سنة من نزولها على النبي موسى (عليه السلام). وقد أوهموا العالم أن المسيح سيأتي، لكنهم اعتبروا أن ظهوره سيكون للمرة الأولى، ثم أوجدوا جمعيات شهود يهوه، والمورمون والسبتيين كما عُرفت من قبل لأجل تحقيق نبوءة إسرائيل، حتى أن المستعمرات والمدارس في فلسطين أُقيمت من قِبَل القنصل الأميركي في القدس «وورد غريسون» الذي حاول إقامة مستوطنة «رفاهيم» قرب القدس عام 1850 ومستوطنة أخرى في يافا عام 1851. ثم أُسِّست «جمعية فلسطين الأميركية» وهي جمعية مسيحية صهيونية. وسعت أميركا لدى السلطنة العثمانية إلى تغيير القانون لديها ليتملك اليهود أراضي في فلسطين خلال عامي 1880-1900²¹.

وفي المرحلة الثانية انتقلت الولايات المتحدة من تأييدها للفكرة الصهيونية إلى دعم وتأيد هذه المنظمة وتقديم كل المساعدات لها، وبلا حدود، لتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، ودعم المشروع الاستيطاني الاستعماري للصهاينة، حيث تمثل هذا الدعم بتقديم الرئيس «ويلسون» الحماية لليهود المستوطنين في فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، ومن بين هؤلاء دافيد بن غوريون الروسي الذي جاء إلى فلسطين عام 1906، وإسحاق بن زئيفي. إضافة إلى تقديم السفن الأميركية لنقل مساعدات خاصة باليهود وُزعت عليهم في فترة الحرب العالمية الأولى²².

وفي تحليل بعض السياسيين أن مقتل «جون كنيدي» دبّره القوى الخفية التي تدير مصانع السلاح والمال في أميركا، وهي التي يهتمها استمرار إشعال أميركا للحروب حتى تستمر في التّهب المنظم عبر صفقات عسكرية للجيش الأميركية، وعبر إعادة الإعمار بأرقام خيالية كما حدث في العراق منذ آذار/مارس 2003. وقد عبّر²³ أحد خطباء الصهيونية عن القوى الخفية هذه في خطابه في مؤتمر بودابست في كانون الثاني/يناير 1952، وهو الحاخام «إيمانويل رابينوفيتش» الذي قال في خطابه الذي كان في الأصل تقريراً ألقاه في مؤتمر لجنة الطوارئ لرجال الدين «الهاخامات» في أوروبا: «تحية لكم يا أبنائي.. لقد استُدعيتُم إلى هذا الاجتماع الخاص لأُطلعكم على الخطوط الرئيسية لمنهاجنا الجديد، وهو المنهاج المتعلق بالحرب العالمية الثالثة المقبلة، التي كان مخططنا يقضي بإرجائها 20 سنة حتى تتمكن خلال ذلك من تدعيم مكاسبنا التي حصلنا عليها نتيجة الحرب العالمية الثانية. ويجب أن أبلغكم أن الهدف الذي ما زلنا نعمل من أجله منذ 3 آلاف سنة، وهو السيطرة على العالم، قد أصبح بمتناول أيدينا. ويُحتم علينا أن نُضاعف

الجهود، ونأخذ الحذر أكثر من السابق. وأستطيع أن أعدكم أنه لن تمرّ عشر سنوات حتى يأخذ شعبنا مكانه الحقيقي في العالم ويصبح كل يهودي ملكاً، وكل «غويم» (غير يهودي) عبداً له. ولا تزالون تطبقون بنجاح حملاتنا الدعائية التي طبقناها خلال الثلاثينيات والتي خلقت شعوراً معادياً للأميركيين عند الألمان، وشعوراً بالكره الشديد للألمان عند الأميركيين. وأعطت هذه الحملة الدعائية ثمارها بقيام الحرب العالمية الثانية. والآن هناك حملة نشّتها بقوة عبر العالم، فتثير حمى الحرب عند الشعب الروسي بخلق ميل معادٍ للأميركيين، وشعور معادٍ للشيوعية في أميركا، وهذه انتقلت من العداء للشيوعية إلى العداء لروسيا. ثم أضافت عليها الصهيونية عداء آخر ما بين دول إسلامية وأميركا.

أما أكثر المشكلات التي نواجهها حالياً فهي إثارة الروح العسكرية عند الأميركيين حيث أخذوا يُبدون كرهاً شديداً للحرب، وفشلنا في تحقيق خطتنا أي تصميم التدريب العسكري على كل الشعب الأميركي، ولكن سنأخذ الاحتياط في الحصول من الكونغرس على مشروع بهذا الصدد بعد انتخابات 1952 (عهد الرئيس ايزنهاور). إن الشعب الروسي تحت سيطرتنا ولا يقف حائلاً ضد قيام الحرب. ولكن يجب أن ننتظر حتى يصبح الشعب الأميركي هو أيضاً مستعداً للحرب. ونحن نأمل ذلك من خلال استخدامنا قضية العداء للسامية بنفس الطريقة التي جعلت الأميركيين يتحدون ضد الألمان كأعداء للسامية في الحرب العالمية الثانية. ونحن ننتظر موجات العداء للسامية في روسيا وفي دول إسلامية فنعمل على تشكيل تلاحم الشعب الأميركي ضد الروس والمسلمين، وسنقوم بنفس الوقت عن طريق الإغراء المالي باستخدام عناصر مؤيّدة للروس في عدائهم للسامية، وننشر هذه العناصر في

المدن الأميركية الكبرى. وتستخدم هذه العناصر غرضين نسعى إليهما وهما: فضح القوى المعادية لنا في أميركا حتى تتمكن من إسكاتها وتوحيد الشعب الأميركي ضد الشعب الروسي. وبعد قيام الحرب ستكون إسرائيل بلداً محايداً. وإذا تمّ تدمير وإهلاك الطرفين المتحاربين سنقوم نحن بعملية التحكيم والرقابة وإعادة إعمار أشلاء الدول، وستكون هذه الحرب معركتنا الأخيرة في صراعنا ضد الغويم²⁴.

من المعلوم أن الضغط الصهيوني على الإدارة الأميركية كاد يجعل هذه الدولة على حافة الحرب مع المعسكر الشرقي في عهد «جون فوستر دالاس» الذي كان وزيراً للخارجية، وقد بُنيت سياسته على النزاع والعنف والتهديد المتواصل بالحرب حتى أنها سميت بسياسة (حافة الحرب)، ولما جاء الرئيس جون «كنيدي» غيّر هذه السياسة وتبنى سياسة التعايش السلمي والتقارب مع المعسكر الروسي والدول المحايدة، وجاءت حادثة اغتياله لتضع حداً لهذه السياسة التي لا تحبذها الصهيونية، ولأن القوى المتطرفة التي تميل للحرب هي التي ستكسب هذه الانتخابات، وهذا دليل على مضمون أقوال الحاخام «رابينوفيتش»²⁵ ونستخلص منها أسباب مقتل كنيدي، حيث نجح فعلاً الاتجاه الذي يدعو إلى الحرب وبقي يسيطر على السياسة الأميركية (عهد الرئيس ليندون جونسون) الذي استمر في الحرب الأميركية في فيتنام لتجني مصانع السلاح وبنوك التمويل للحرب مليارات الدولارات، كما حدث في حرب العراق وفي حرب بوش الأب لتحرير الكويت، التي كلفت خلال 4 سنوات أكثر من 400 مليار دولار. وفي مؤتمر السلام الذي عُقد في باريس 1919 تبنت واشنطن تقريراً يوصي بخطوات تساعد على تأسيس كيان صهيوني في فلسطين. ومن هذه الخطوات:

أ- تقسيم سورية الطبيعية عن طريق فصل فلسطين عن سورية وإنشاء دولة مستقلة.

ب- ضرورة وضع الدولة الجديدة (فلسطين) تحت الانتداب البريطاني فقط، لتسهيل مهمات اليهود في تنظيم أمور الدولة الصهيونية مستقبلاً.

ج- الطلب من يهود العالم الهجرة والسكن في فلسطين، مع التأكيد في المؤتمر على أن سياسة عصبة الأمم تركز على الاعتراف بفلسطين دولة لليهود.

وبعد ذلك أصبحت سياسة الإدارة الأميركية - عند كل الرؤساء بدون استثناء - هي دعم إنشاء صندوق استعمار فلسطين منذ عام 1922، وكان في مقدمة هؤلاء الرؤساء الذين قاموا بهذا العمل الرئيس وارن هالرينغ (1922) ثم كالفن لوج (1923 - 1929) وعبر هذا عن تعاطفه مع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم الرئيس هربرت هومز (1929 - 1933) الذي قدم التهنئة للحركة الصهيونية على ما أنجزته من أعمال في فلسطين.

وفي أربعينيات القرن العشرين كان الرئيس روزفلت قد رفض الكتاب الأبيض الذي أصدرته بريطانيا لإرضاء إنكلترا للعرب، حيث حُدِّدَت بموجبه هجرة اليهود إلى فلسطين في الثلاثينيات، وأصرَّ روزفلت على أن أميركا يهتمها أن تكون كل فلسطين وطناً قومياً لليهود رافضاً القسم العربي من فلسطين. وفي عهده عقد الصهاينة مؤتمرهم في نيويورك في تاريخ 11 / 5 / 1942 فعبرت الحركة الصهيونية في هذا المؤتمر عن تزايد كل من نفوذها وأهميتها المجموعات اليهودية الصهيونية في الولايات المتحدة، وقررت أن تنقل

الحركة الصهيونية نشاطها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، بعد أن ظهرت ملامح تدلّ على أن أميركا ستصبح زعيمة العالم الغربي كله، وهي ستصبح الأهم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

واستغل الصهاينة الأحداث الألمانية ضد اليهود في أوروبا، حيث أعلنوا أنه قد حان الوقت لإعلان دولة يهودية في فلسطين يلجأ إليها اليهود، معلنين رفضهم للكتاب الأبيض الذي أعلنته بريطانيا في الثلاثينيات، وطالبوا بأن يكون لليهود فيلق خاص بهم ليكون النواة للجيش الإسرائيلي. كما طالبوا بفتح باب الهجرة إلى فلسطين، على أن تكون الوكالة اليهودية هي المسؤولة ولها حقّ السيطرة وتنظيم الهجرة.

وبُعيد الحرب العالمية الثانية كان الضغط الأميركي بارزاً على المملكة المتحدة لتسحب من فلسطين وتسليمها إلى الصهاينة، وتعلن بريطانيا انتهاء انتدابها وتعرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة للتمهيد لإعلان الدولة الصهيونية بدلاً من الانتداب، وكان هذا الإعلان يوم 15 / 5 / 1948 وبعد 11 دقيقة من إعلان تأسيس الكيان الصهيوني اعترفت الولايات المتحدة عبر رئيسها «هاري ترومان» به حيث كانت أول المعترفين بهذا الكيان، وكانت الدولة الثانية هي الاتحاد السوفياتي، بحجة أن إسرائيل دولة اشتراكية وفيها عدد كبير من يهود روسيا وستصبح ضد السياسة الغربية التي كانت تسيطر على كل الدول العربية، متناسياً أنها دولة قامت على الاغتصاب والقتل والطرْد واحتلال للأراضي العربية.

لقد أيدت الولايات المتحدة المطالب الصهيونية، وكان هذا من خلال تزايد حضور الأحزاب والتنظيمات الصهيونية في أميركا مثل: بوعاتسيون - أميركا،

هتسجير - صهيون أميركا، وغيرها، والتي أسست عدة كيوتزات في فلسطين مثل «عين هاشوفيم» في مرج بن عامر وفي شرقي أشدود، وفي الجليل الأسفل، وسعسع قرب الحدود اللبنانية - السورية²⁶.

اللوبي الصهيوني والكونغرس الأمريكي:

إن مشروع وعد بلفور، مَرَّ بصعوبة، إذ عارضه كثير من أعضاء الكونغرس عام 1922، عندما اجتمع للمصادقة على هذا المشروع، على الرغم من أن الرئيس الأميركي قد وافق عليه مسبقاً لإرضاء للحركة الصهيونية، وعُرف هذا المشروع (بمشروع لودج). ولكن أعضاء الكونغرس وافقوا على المشروع أخيراً، وذلك لعدة أسباب منها جهلهم حقيقة الأوضاع، حيث أن الصهيونية كانت في بداية انتشارها في أميركا. وفي فلسطين لم يكن الأعضاء على استعداد لفتح معركة مع سياسة الرئيس وعلاقته بمسألة الوطن اليهودي.

لقد كان عدد كبير من أعضاء الكونغرس قد وقعوا ضحية تضليل من اللوبي الصهيوني حيث وزعوا على الأعضاء كتاب «الحرب والكونغرس والصهيونية» الذي تضمن معلومات كاذبة، ومخادعة ومضلّلة. وقد ظهر من محاضر لجنة العلاقات الخارجية أن عدداً من اليهود، في أميركا لم يؤيد فكرة إنشاء الوطن الصهيوني في فلسطين، لأن هؤلاء لم يكونوا أساساً منضوين تحت لواء الصهيونية، حيث اعتبروها خطراً على اليهود في العالم. كما بعث السفير الأميركي في تركيا، وهو يهودي يؤيد الرئيس ويلسون، برسالة - على الرغم من توقيعها من 39 يهودياً بارزاً منذ آذار/مارس 1919 - أكدت رفض عزل اليهود عن المجتمعات التي يعيشون فيها، لأنه عمل يُسئ إلى التاريخ اليهودي، إذ لم يعد اليهود «أمة» عندما انتشروا في العالم منذ التهجير الأخير

عام 70م (منذ حوالى 2000 سنة)، وهذا لا يساعد اليهود على المطالبة بحقوقهم الكاملة في الدول التي يوجدون فيها، وأن تأسيس أية دولة على العرق أو الدين والتعصب يعتبر من الأعمال المنافية للديموقراطية²⁷.. [وهل تفهم أميركا وأوروبا الغربية ذلك الآن، وهو اللتان تتبحان وتناديان بحقوق الإنسان وبنشر الديمقراطية في العالم؟ وهل هي أعمال ديموقراطية تلك التي تمارسها إسرائيل في فلسطين وضد الدول العربية المجاورة؟].

وفي عام 1924 طالبت بريطانيا أن توقّع أميركا اتفاقية على أن تكون بريطانيا منتدبة على فلسطين، وفي المقابل يكون لأميركا ورعاياها في فلسطين الحقوق والامتيازات كافة، وتتضمّن الاتفاقية توفير الضمانات الكاملة لمصالح الرأسمال الأميركي وحرية أميركا بإنشاء المؤسسات الدينية والثقافية²⁸. وفي فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ركّزت الصهيونية جهودها على بريطانيا التي كانت منتدبة على فلسطين، وتمتلك كل الأمور، وتسهّل للصهاينة كل ما يحتاجون إليه لإنشاء كيانهم الصهيوني، وفي المقابل كانت تحاصر العرب وتفرض عليهم قيوداً وتمنع عنهم أية أمور تساعد على تقوية نفوذهم، حتى الثقافية منها. وفي عام 1939 أصدرت الكتاب الأبيض للحدّ من هجرة اليهود إلى فلسطين، ولم تسمح إلا بهجرة 15 ألف شخص لمدة خمس سنوات، وذلك لامتناع ثورة الفلسطينيين عام 1936 التي كانت تخشى أن تتصاعد فتهدد مصالح بريطانيا في الدول العربية، وذلك لأن بريطانيا شعرت بمنافسة قوية من ألمانيا وإيطاليا، بينما استجابت الولايات المتحدة لرغبة الصهيونية، وبدأت بدخول الشرق الأوسط. ولكن في عام 1938 شعر الصهاينة بأن بريطانيا بدأت بتغيير موقفها، وعندئذ أخذوا يركزون نشاطهم على الولايات المتحدة. وبدأت الحركة الصهيونية تستعمل

أسلوب الإرهاب الفكري والسياسي معاً، فأخذت تُرسل عشرات الآلاف من البرقيات إلى دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية لإيهام الإدارة الأميركية أن هناك الألوف من الصهاينة يرفضون الموقف البريطاني، هذا عدا المكالمات الهاتفية. وهذا الأسلوب لا تزال الصهيونية تمارسه في أميركا ممّا أدى بوزير الخارجية الأميركية (كوردل هـ) إلى التصريح بأن بلاده تراقب باهتمام التطورات في فلسطين، وبأن أميركا ليست مفوضة منع تغيير نص الانتداب.

وبعد صدور الكتاب الأبيض تحركت الصهيونية في أميركا وضغطت على الكونغرس لتوقيع بيان يرفض هذا الكتاب حيث وقّعه 15 عضواً من لجنة العلاقات الخارجية، و29 عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ، واعتبروه يناقض وعد بلفور واتفاقية عام 1924 التي تنصّ على موافقة أميركا على أن تكون بريطانيا منتدبة على فلسطين. ولشدة ضغط الصهيونية على إدارة البيت الأبيض رفض الرئيس (روزفلت) ذلك الكتاب وقال: قرأت، وباهتمام وخيبة أمل، القرارات الصادرة عن الحكومة البريطانية بشأن فلسطين، وأُعلن، بصراحة تامة، أن الإنكليز ليسوا على حق، لأن نصوص الانتداب لا تقول بأن يُعطى لليهود الحق في إنشاء دولة لهم في فلسطين ضد رغبات أكثرية السكان (وهم العرب)، وكان عددهم 10 أضعاف عدد سكان اليهود يومئذ.

علاقة زعماء صهاينة بالنازية:

لم يتكاثر اليهود في فلسطين بطريقة طبيعية وهم ليسوا مجتمعاً أصيلاً في أرض فلسطين، وكانت تعطى أفضلية الهجرة إلى فلسطين لصغار السن والشباب أي الذين يقدرّون على حمل السلاح، ثم يليهم العلماء. وفي مطلع

الحرب العالمية الثانية قدّمت الوكالة الصهيونية إلى حكومة بريطانيا لائحة تضم 126 ألف اسم لرجال ونساء تراوح أعمارهم بين 18 و50 سنة متطوعين في صفوف الجيش البريطاني، وكان عدد اليهود في فلسطين في تلك الفترة حوالى 500 ألف شخص، والغريب في الأمر أن يكون 25 بالمئة من سكان هذا المجتمع قادرين على حمل السلاح، هذا دليل على أن المدنيين عند الصهاينة اليوم (وحتى قبل إنشاء إسرائيل) هم جنود وليسوا مدنيين ولا يُعتبر مدنياً إلاّ من كان عمره أقل من 15 سنة. وكانت المنظمات الصهيونية تعمل على تهجير يهود ألمانيا، وتكون الأولوية للشباب وتترك كبار السن والمعوقين والأشخاص غير المنتجين. وكان «رودولف كاستنر» أحد زعماء الحركة الصهيونية في المجر على اتصال بالمخابرات النازية والمجرية، واستمر تعاونه مع النازية بعد احتلال ألمانيا للمجر، وقد حضر الزعيم النازي «أوخمان» إلى المجر ومعه عدة ألوف من الجنود المجرين، وكان عدد يهود المجر 800 ألف وهو رقم يجعل ترحيلهم صعباً إلى معسكرات الاعتقال. وقد نجح «أوخمان» بسبب تعاون كاستنر معه، حيث أقنع اليهود في المجر بأن النازيين سيقومون بنقلهم إلى أماكن جديدة أو إلى معسكرات تدريب مهني لإعادة تأهيلهم وليس إلى معسكرات اعتقال. وعام 1941 سمحت اللجنة النازية في المجر بإرسال 318 صهيونياً ثم 1386 صهيونياً آخر إلى فلسطين.

لقد استوطن كاستنر في فلسطين عام 1946 فانضمّ إلى حزب العمل، ثم أصبح مسؤولاً عن شؤون يهود المجر في الحزب الذي كان حاكماً²⁹. وقد فضح أمر (كاستنر) مواطن صهيوني يُسمّى (مايكل غرينولد) بسبب معاملته وعلاقته الوطيدة مع النازية، ولكن حزب العمل عمل على إنقاذه بحجة أنه كان يعمل بتفويض من الوكالة اليهودية.

وسجّل غرينولد معلوماته عن كاستنر في كتاب سماه (الشيطان والروح) وذكر أن هناك حقائق تطال رؤوس الدولة الصهيونية (كانوا رؤساء الوكالة اليهودية) وأنه لو نشر معلوماته لحدث صراع دموي في إسرائيل³⁰.

مفهوم الصهيونية

عرّف أحد الصهاينة الصهيونية بأنها: أن يطلب شخص المال من شخص ثانٍ لإعطائه إلى شخصٍ ثالث حتى يتم إرساله إلى رابع في «إسرائيل». وعلى الشخص الرابع أن يستخدم المال والنفوذ والقوة ليقتل عرب فلسطين أو يهجرهم ليحل مكانهم في أراضيهم ومنازلهم³¹.

لقد تساءل أحد يهود جنوب أفريقيا لماذا يخل إذا كان صهيونياً؟ كان ينظر إلى إسرائيل على أنها الدولة التي ستعطيه هوية بديلة أثناء فترة التمييز العنصري (الأبارتهايد). وبعد مجيئه إلى إسرائيل شاهد جرف الأراضي وتدمير المنازل واعتقال وقتل الفلسطينيين الذين يطالبون بمنازلهم أو بأراضيهم التي صادرتها إسرائيل لاستيطان يهود من خارج فلسطين المحتلة وطرد الآلاف من منازلهم بدون سبب. بدأ هذا اليهودي يشعر بقوانين التفرقة العنصرية المطبقة في «إسرائيل» ضد الفلسطينيين، وهي أشبه ما تكون بنظام التمييز العنصري الذي كان سائداً في جنوب أفريقيا حتى 1994. شعر هذا اليهودي بالخل عندما جاء إلى فلسطين المحتلة (إسرائيل) وشاهد قتل المدنيين وكيف تخدع إسرائيل العالم وتضلل يهود الخارج بالدعاية عن الديمقراطية، وهي قد أدينت بقرارات من منظمة حقوق الإنسان العالمية لأنها عدّبت وأساءت معاملة السجناء الذين طالبوا بتحرير أراضيهم وتظاهروا

ضد المحتلين والمستوطنين، حتى أن بعضهم اعتقلتهم إسرائيل كرهائن بدون محاكمة.

بدأ هذا اليهودي يشعر بالخلج لأن الدولة التي شجعت الناس على المجيء إليها اختلقت فكرة الهجمات الوقائية وسمحت لنفسها أن تتآمر مع أميركا لاحتلال أراضٍ عربية عام 1967 وقبلها عام 1956 ثم عام 1978 ثم غزو لبنان 1982 ممّا تسبب بالدمار وبآلاف القتلى من المدنيين، عدا تخطيطها عام 2006 باتفاق مسبق مع أميركا لتفكيك المقاومة وسحب سلاحها على غرار ما حدث لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1982. كيف لا يخلج من يريد الاستيطان في «إسرائيل» ويشاهد استعمال القوة العسكرية لحل المشكلات بين هذا الكيان والدول العربية المجاورة؟ وذلك بعد فرض الصهاينة مشروعهم بدعم غربي وأميركي واعتراف معظم العرب بهذا الكيان المغتصب، وهل مَن يُطلق الصواريخ على إسرائيل انتقاماً من المستوطنين إرهابي أم أن هناك مشاكلات أوجدها الاستعمار الصهيوني وفرضها على العرب!

يختبئ الصهاينة وراء عنصريتهم التي استمدوها من النازية وتعصبهم الأعمى النابع من حقدهم على كل من هو غير يهودي لا يوافقهم على جرائمهم، وحتى اليهودي الرافض لعنصريتهم يُطلقون عليه لقب اليهودي الذي يكره نفسه..

الصهيونية حركة عنصرية تهدف إلى احتلال أراضٍ الآخر واقتلاع السكان وإحلال أناس مكانهم يؤمنون بفكرتهم³²، وهم لا يعرفون لا الأرض ولا الموقع الجغرافي للدولة التي يُريدون السكن فيها، وهم أشبه بالمهاجرين الأوروبيين إلى أراضٍ أميركا في قتل السكان الأصليين وطردهم للحلول مكانهم في

الدولة الصهيونية التي جاؤوا للسكن فيها والتي لا تحتاج إلى حدود آمنة، كما تدّعي الصهيونية وتضلّل العالم وتخدعه، لأنها دولة عدوانية ولأن العرب المجاورون لها هم بحاجة إلى الأمان ليتخلصوا من عدوانيتها ومجازرها. وكان هذا الكيان يقوم بأعمال إجرامية ليمنع العرب من المطالبة بأرض فلسطين وليمنع الفلسطينيين من المطالبة بالعودة إلى ديارهم وأراضيهم. لقد تكونت الصهيونية كمؤسسة استعمارية مرتبطة بالأوساط الامبريالية، حيث توفر الدول الاستعمارية حاجات إسرائيل وأسباب الحياة والتطور والنمو والتوسع للقضاء على أي اتجاه تحرري يتعارض ومصالح الدول الاستعمارية، والتمهيد لإبقاء المنطقة العربية وثرواتها، وبخاصة النفط، بأيدي حكام تلك الدول وشركاتها.

هذه الدولة العنصرية برزت مجدداً بتحديثها لمشاعر العرب - لأن أميركا هي الداعمة لكل ظلم تلحقه إسرائيل بالعرب وبخصوصاً الفلسطينيين - حيث دخل ارييل شارون المسجد الأقصى بحماية ألف عسكري من الشرطة الصهيونية والجيش الإسرائيلي، وهو من أكثر الصهاينة تطرفاً، ومعروف بأنه مجرم حرب منذ الخمسينيات من القرن العشرين وبخاصة عندما غزا لبنان عام 1982 وأمر بمذبحة صبرا وشاتيلا التي نفذها عناصر من القوات اللبنانية في بيروت، وعلى الرغم من ذلك وصفه جورج بوش الابن، رئيس العصابة الأميركية التي سرقت الرئاسة في أميركا بالخداع، بأنه رجل سلام.

هذه هي الحركة الصهيونية العنصرية، وهي ليست تابعة للدين السماوي الموسوي ولكنها تدّعي الحرص على تعاليم هذا الدين لتخدع اليهود والعالم بأنها حركة مسالمة. إن الصهيونية حركة تريد تجميع الأقليات الدينية (اليهود)

في العالم لتخترع منهم قومية واحدة، علماً أن الكثير من يهود العالم، وبخاصة أوروبا الشرقية، لا يمتون إلى السامية بأية صلة لأنهم من جذور يهود «الخرر» حيث كانت لديهم مملكة في روسيا، وقد جاؤوا إلى تلك المنطقة من آسيا الوسطى³³.

لقد استغلّت القوى الاستعمارية الأوروبية الصهيونية الفرصة عندما وجدت لدى بعض اليهود تربة خصبة - وهم أساساً ملحدون - للتخلص من الأقليات اليهودية في مجتمعاتها ولاستغلالها من أجل أطماع استعمارية. واختار بعض اليهود الأوروبيين هذه الحركة (الصهيونية)، بسبب اضطهاد بعض الأقليات اليهودية في أوروبا التي ساهمت بإنشاء الكيان الصهيوني³⁴. لقد خان الصهاينة حلفاءهم من خلال قتلهم لموظفيهم وضباطهم لأن الصهاينة لا يهتمون بغيرهم ويعتبرونهم دون البشر، وفقاً لتعاليم تلمودهم الذي ميزهم عن غيرهم. كما أنهم تفاوضوا مع النازيين، وضحّوا بكبار السن وغير الصالحين للقتال والإنتاج مقابل السماح للعلماء والشباب القادرين على قتال العرب. وكان الصهاينة يعتبرون أنه إذا ازداد عدد المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين، فسيكون ذلك إخراجاً للبريطانيين، حيث أن بريطانيا وألمانيا كانتا تحاولان كسب صداقة العرب. وأقامت الوكالة الصهيونية مخيمات تدريب في منطقة برلين تحت حماية المخابرات النازية، عدا أذونات السفر التي تمكّن الصهاينة من شرائها، وسرقتها أو الرشوة والتحايل لنيلها، بحيث سهّل الألمان تهريب أكثر اليهود أهمية للصهيونية³⁵.

الصهيونية والنازية توأمان

قبل البدء ببحث الصهيونية كعقيدة معادلة للنازية، لا بد من البحث عن أفكار بعض اليهود الأميركيين الذين تطلبت إدارة دولة إسرائيل أن يتمتعوا بالشجاعة ليعلموا ولاءهم المزدوج (الولاء إلى الدولة التي يعيشون فيها والولاء إلى دولة إسرائيل معاً). ولا يسمح اليهودي بأن يُقال عنه أنه مواطن أميركي صالح، بل يعمل ليُقال عنه أنه مواطن أميركي وإسرائيلي في الوقت نفسه.

قامت الحركة الصهيونية بطرد الفلسطينيين من ديارهم؛ لأنه لا يمكن لأي شخص أن يلجأ إلى مخيم قذر، تاركاً وراءه منزلاً وأراضي ومزارع. ومنعت إسرائيل، عندما أُسست عام 1948، عودة الفلسطينيين بعد انتهاء القتال. وقد عملت الحكومة الإسرائيلية على إصدار قوانين تمنع الفلسطينيين المطرودين من العودة إلى منازلهم وأراضيهم، واعتبرت الأملاك العربية أملاكاً مهجورة، وهي بذلك تصبح خاضعة للمصادرة بدون تعويض. وهنا لم تتصرف النازية كما تصرف الصهاينة في فلسطين المحتلة.

وفي عام 1922 كان عدد اليهود في فلسطين - حسب الإحصاء البريطاني - 10 بالمئة من مجموع سكان فلسطين، وفي عام 1947 أصبح عدد اليهود - بتواطؤ بريطانيا وتآمرها - 50 بالمئة من سكان فلسطين، ولكن الفلسطينيين كانوا يمتلكون في هذه السنة 93,5 بالمئة من الأرض. وقام الصهاينة بطرد الفلسطينيين بالاتفاق مع بريطانيا بقوة السلاح، وسرقوا أراضيهم عبر قوانين أعلنتها إسرائيل فاعتبرت الأراضي مهجورة وخاضعة للمصادرة. وأطلقوا على

اسم الأرض التي سلبوها (إسرائيل). وكيف يدّعي الصهاينة ومن يؤيدهم في أميركا أن الأرض بدون شعب لشعب بدون أرض؟

وكانت الدعاية المؤيدة لإسرائيل توحى أن فلسطين كانت خالية من السكان. ولكن من أين جاء السكان المطرودون (تقارير الأمم المتحدة عن طريق وكالة غوث اللاجئين) الذين كان عددهم حوالى مليون شخص؟ كان زعماء الصهاينة ومؤيدوهم في الغرب يقولون إن إسرائيل لا يمكن أن تنشأ وتقوم بالاستعمار والغزو عن طريق الأعمال الإرهابية أمثال تلك التي كان يقوم بها فلاديمير جابوتنسكي، ومناحيم بيغن وبن غوريون وإسحاق شامير وغيرهم من قادة إسرائيل. ولكن جابوتنسكي أصدر كتابه الجدار الحديدي³⁶ عام 1923 وأعلن فيه: إما أن ينتهي الاستعمار الصهيوني، وإما أن يستمر ضد رغبة السكان الأصليين وإرادتهم. هذا الجدار الحديدي لمقاومة ضغط السكان الفلسطينيين، لأن التسوية مع العرب غير موجودة، ولأنه بدون سلاح لا يمكن أن يتحقق الاستعمار، لأن الصهيونية مشروع استعماري - استيطاني. ومن المهم لنا التحدث بالعبرية، ولكن الأهم من ذلك هو القدرة على تعلّم إطلاق النار.

عقيدة الصهيونية تدعو إلى الإرهاب والقتل

كان الصهاينة يعتبرون أن أول عقبة أمام إنشاء كيانهم الصهيوني تتمثل في وجود بريطانيا التي انتدبتها عصبة الأمم على فلسطين، وكان الصهاينة قد اعتبروا أن الإرهاب هو السلاح الوحيد لإزاحة الوجود البريطاني والعربي عن كل فلسطين. وبدأ مناحيم بيغن، وإبراهيم شتيرن، وإسحاق شامير، وبن غوريون بحملة تفجير القنابل والقتل عن طريق خطف جنود بريطانيين

وخنقهم بأسلاك وترك جثثهم مشوّهة وملقاة في العراء، حتى تجدها سلطات الانتداب البريطاني. ولجأوا إلى نسف المنازل والفنادق مثل تفجير فندق الملك داوود في القدس فقتلوا أكثر من 100 شخص. والإرهابيون هم الذين ابتكروا الرسائل المفخخة، فاغتالوا وسيط الأمم المتحدة في فلسطين (الكونت فولك برنادوت) لأنه تجرأ وقال إن الفلسطينيين محقون، فأشار في تقريره إلى الأمم المتحدة قبل موته قائلاً: يقوم الصهاينة بأعمال النهب والسلب وتدمير القرى بدون أية حاجة عسكرية³⁷. وانتهكت إسرائيل المبادئ الأساسية التي يجب أن تُطبّق في عودة المهجّرين الفلسطينيين إلى أراضيهم، وهذا الانتهاك تمثّل في إحلال الصهاينة محل الفلسطينيين الذين كانوا في أراضيهم منذ قرون عدّة.

لقد تعب البريطانيون من عنف الإرهاب، الذي كان يمارسه زعماء الصهيونية، وبخاصة جابوتنسكي ومناحيم بيغن وإسحاق شامير وقبلهم بن غوريون، وأعلنوا أخيراً أنهم أبرياء. وانسحب الإنكليز من فلسطين تاركين الأرض للصهاينة، بعد أن عملوا على تقوية نفوذهم وتدريبهم على تدبير أمور إدارة الدولة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. ولم تعد في فلسطين قوة تردع الصهاينة، بعد إنشاء هذا الكيان المغتصب. وعلى الرغم من عدم وجود قوة عربية لردع الإسرائيليين، فقد أُنذر زعماء الصهاينة في فلسطين الحكومة الإسرائيلية بوجوب طرد الفلسطينيين من أراضيهم ومساكنهم خارج حدود إسرائيل، مطبقين الخرافات التي ذكرها كتبه التوراة في «سفر يشوع»³⁸، وأن الحل النهائي عند صهاينة إسرائيل للمشكلة الفلسطينية هو الطرد الجماعي. أما الذين بقوا في فلسطين ورفضوا المغادرة فقد دُبح منهم الآلاف بأيدي القوات الإسرائيلية، وأعلن الصهاينة المذابح من أجل نشر الخوف لدى الفلسطينيين.

وعندما أقام الصهاينة دولتهم كان عدد الذين طُردوا وهربوا من مجازر الصهاينة حوالى 700 ألف فلسطيني، لم تسمح لهم إسرائيل بالعودة إلى ديارهم وأراضيهم، وبقي في فلسطين المحتلة أكثر من 170 ألف شخص.

إن تحريض «مناحيم بيغن» للجيش على القتل بدون رحمة أو شفقة طَبَّقَه بنفسه عندما تسلم رئاسة الحكومة الإسرائيلية، حيث قام باجتياح لبنان عام 1982 ورأى اللبنانيون إجرامه عندما مارست قواته القتل والهدم والتخريب دون رأفة في بيروت وجنوب لبنان. وكذلك فإن بن غوريون مجرم صهيوني آخر طَبَّقَ إجرامه بإعلان مطامع إسرائيل في سهول لبنان ومياهه وفي بلاد وادي النيل وسهول سورية وثروة العراق النفطية. وقال للصهاينة إن لدى إسرائيل غير الخريطة التي تعرفونها فخرائطنا هي من نهر النيل إلى نهر الفرات العظيم.

علاقة اللوبي الصهيوني بأميركا

بعد الحرب العالمية الثانية نقلت الصهيونية مركز ثقلها من لندن إلى واشنطن، لأنها رأت أن الولايات المتحدة ستصبح الدولة الرأسمالية الأولى في العالم، ولذلك رسمت خطة تتبنى³⁹ إعادة بناء الأجهزة الصهيونية الموجودة في الولايات المتحدة لتمكّن من الضغط على أجهزة الإدارة الأميركية لخدمة مصالح بناء دولة صهيونية في فلسطين، والقسم الثاني من الخطة هو استغلال تشريد اليهود في الحرب العالمية الثانية، والعمل على تهجيرهم من عدة دول في العالم إلى فلسطين، وابتزاز الدول الغربية واستدراار عطف العالم لتجميع اليهود وإنشاء دولة لهم في فلسطين.

وفي هذه الفترة أسّس مجلس طوارئ صهيوني أميركي عام 1939، وكان يهدف إلى التنسيق⁴⁰ والاتصال مع باقي فروع الحركة الصهيونية وأقسامها في الخارج، ونشطت في هذه الفترة مؤسسات يهودية صهيونية في أميركا ومنها الوكالة اليهودية لإسرائيل، والشابات الصهيونيات وغيرهما.. وزار زعماء صهاينة بارزون الولايات المتحدة للبحث عن الطرق الفعّالة والمؤثرة لعلاقة الصهيونية بأميركا ودورها في التأثير السياسي والثقافي والمالي والاقتصادي.. ومن الذين زاروا أميركا «بن غوريون» و«شبرتوك» وغيرهما.. وتبين للزائرين أن هناك ملايين من اليهود النشطاء، وتسمح مكانتهم أن يكونوا في مكان أكثر فاعلية، وهم في مراكز مهمة في التجارة والصحافة والإذاعة والسياسة، ولديهم القدرة التأثيرية في الرأي العام، ولكن قوتهم لا يشعر بها أحد ما دامت غير موجّهة نحو الهدف الذي تسعى إليه الصهيونية، وهو إنشاء كيان صهيوني في فلسطين. وتبين للزائرين في مطلع أربعينيات القرن العشرين أن اليهودي لم يكن يهتم بالانتخابات ما دام المرشح ليس من الصهاينة حتى يتحكم في اختياره لكونه يفكر بنفسه كأمركي يهودي، ويكون الولاء عنده لأميركا أولاً. ولكن الصهيونية في فلسطين كانت تطلب إليه أن يكون ولاؤه لبناء إسرائيل أولاً، وهذا ما نلمسه عند أغلبية اليهود الصهاينة في الولايات المتحدة، إذ على الرغم من تأييدها ودعمها اللامحدود لإسرائيل نجد الصهاينة يتجسسون على أميركا، مع أنه لا توجد فروق رئيسية بين جهازي المخابرات الأميركية (السي آي إيه) والموساد، وآخر حادثة في نيسان/أبريل 2008⁴¹.

وكان صهاينة فلسطين في عهد الانتداب يرغبون في إدانة الزعامة الصهيونية في أميركا، وتحريض قاعدتها لتتخذ مواقف متطرفة، وهذا ما ظهر في

تشكيل منظمات صهيونية مساندة للنشاط الصهيوني في الولايات المتحدة، فتشكلت على سبيل المثال «لجنة فلسطين الأميركية» وقد ضُمَّت بين صفوفها 68 عضواً من مجلس الشيوخ، و200 نائب من مجلس النواب و12 من حكام الولايات، ونادت هذه اللجنة بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين⁴².

ولكن الصراع بقي مستمراً بين الصهاينة في فلسطين وأصحاب الأرض الحقيقيين في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، وبخاصة عندما انسحب (جابتنسكي)⁴³ من الحركة الصهيونية، وأُسِّست منظمته الصهيونية الجديدة عام 1935 وعُرفت باسم الصهيونية التصحيحية، ونادى بمعاملة العرب معاملة لا تعرف الشفقة ولا الرحمة، واعتبر أن حق العرب في فلسطين يأتي بعد اليهود وأن ما يحصلون عليه هو ما يقدمه الصهاينة لهم، وأن عرب فلسطين أمامهم بلدان عربية واسعة يمكنهم أن يذهبوا إليها⁴⁴. وفي عام 1936 تولى أنصاره المسلحون عن السياسة الصهيونية التي تتبع ضبط النفس وتحولوا إلى أعداء شرسين يمارسون الإرهاب ضد السكان العرب. وقد شنت عصاة (الأرغون) - وهي جناح من الجيش السري الذي أسسه بن غوريون، وكان يعرف بـ «الهاغاناه» ويضمّ مؤيدي جابتنسكي - غارات ضد المدنيين العرب، وأدى هذا الإرهاب إلى ازدياد عنيف في مقاومة العرب للصهاينة، وبخاصة أن جابتنسكي كان داعية للصهيونية، ولاستعادة إسرائيل، وإحياء لغتها العبرية⁴⁵، وإنشاء دولة صهيونية على ضفتي نهر الأردن (فلسطين والأردن) وقد تصدّى له بن غوريون.

وقد ابتدعت (الأرغون)⁴⁶ أساليب إرهابية كثيرة، كوضع المتفجرات في صناديق الخضر ونقلها إلى الأسواق، وإلقاء المتفجرات على الشاحنات ووسائل النقل، ولم يقبل قادة عصابته أن يوجهوا إنذاراً إلى المدنيين العرب قبل الغارات عليهم لأن ذلك يعرّض أفراد العصابة للخطر⁴⁷.

لكن الصهاينة في أميركا كانوا بعيدين عن القتال في فلسطين، ولم يعرفوا أن المنظمات الصهيونية كانت ترتكب أعمالاً إجرامية ضد العرب، وكان الحاخام (ستيفن وايز) قد سيطر على زعامة الفرع الصهيوني في أميركا، وأصبح صديقاً للرئيس (فرانكلين روزفلت) واكتسب شهرة واسعة. وكان يبحث عن المدى الذي يجب على اليهود الأميركيين الوصول إليه في إنشاء دولة صهيونية في فلسطين، وبخاصة أن «هتلر» كان يهاجم اليهود من الطبقة الفقيرة في ألمانيا وأوروبا عموماً. وأكبر دليل على تخلي زعماء الصهيونية عن اليهود والفقراء هو المساومة بين أحد زعماء الصهيونية (مناحيم بيغن) وهتلر، والسعي لإخراج أكبر عدد من اليهود الأغنياء مع أموالهم للذهاب إلى فلسطين، وذلك لأن جامعي التبرعات المالية في أنحاء أميركا منعوا الأموال عن الصهاينة خوفاً من إنفاقها لغايات سياسية صهيونية وحرمان اللاجئين اليهود منها، وهؤلاء كانوا ضد النازية، وضد المساومة الصهيونية مع هتلر على الأغنياء فقط⁴⁸.

وفي خلال الحرب العالمية الثانية كان رئيس المنظمة الصهيونية (هنري مونسكي) يحرص على الوحدة بين اليهود الأميركيين، ولكن ناحوم غولدمان، وستيفن وايز وضعوا خطة لعقد مؤتمر لليهود الأميركيين، من أجل إبعاد اللجنة الأميركية غير المؤيدة للصهيونية، وتمّ ذلك بعد اجتماع (وايزمن)، و(وايز) مع

ناحوم غولدمان (وهو يهودي من ألمانيا) عام 1942. وفي بتسبرغ في الولايات المتحدة اجتمع مندوبو منظمات يهودية لوضع خطة لمطالب اليهود من الإدارة الأميركية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكان ذلك في شهر كانون الثاني/يناير 1943، ومن خلال ذلك المؤتمر تآلفت لجنة لمتابعة البحث لتشكيل جماعة ضاغطة (لوبي) عام 1943 لتتم عملية الضغط السياسي على الإدارة في واشنطن وباقي المجالس في المدن الكبرى، وأُسِّست لجان محلية لكل جماعة يهودية في أميركا.

واتبع الصهاينة أسلوب الإرهاب الجماعي عبر التحريضات المحلية عن طريق إعداد رسائل بأسماء وهمية، وإرسال برقيات بالآلاف إلى الرئيس الأميركي في واشنطن وإلى أعضاء النواب والشيوخ المؤثرين في الكونغرس، واتصل مجلس الطوارئ الصهيوني بالجماعات البروتستانتية التوراتية لتنظيم تظاهرات تطالب بإنشاء دولة صهيونية في فلسطين. وبما أن الصهيونية ومن يؤيدها من الجمعيات (تحت عناوين اجتماعية وأندية مثل جمعية الشابات المسيحيات في أميركا، وأندية روتاري، والجمعية الماسونية، واتحادات عمالية وجمعيات زراعية) تدعو لإنشاء دولة صهيونية مؤيدة للصهيونية حتى ولو كانت أعمالها غير محقة وغير شرعية، وتعتمد على التوراة وتأويلاتها كما يفهمها البروتستانت التوراتيون. لذلك أرسلت كل هذه الجماعات عام 1944 برقيات ورسائل إلى الكونغرس للبرهان على قوة الصهيونية ومدى تأثيرها في المجتمع الأميركي.

وفي أواخر عام 1945 قام الصهاينة ومن يؤيدهم في أميركا (اللوبي الصهيوني) باحتلال أهم الساحات في إحدى المدن الأميركية ونشروا

الإعلانات والشعارات عدا الرسائل بالبريد والبرقيات (250 ألف) برقية في اليوم الأول وحده، إضافة إلى تظاهرات في 30 مدينة أميركية، وألقى خلال يومين 27 عضواً في الكونغرس خطابات تتعلق بقضية فلسطين وواجب تحويلها إلى دولة صهيونية⁴⁹.

وقد بلغ عدد المشتركين في الصحف المؤيدة للصهيونية الصادرة بالعبرية في أميركا أكثر من 425 ألف أسرة يهودية. وهذا التيار الصهيوني الواسع في أميركا طالب بإلغاء الكتاب الأبيض، ولو نفذته بريطانيا لكان مقبرة للصهاينة، لأنه لم يكن يسمح لهم باستقدام اليهود من الخارج إلى فلسطين. لكن بريطانيا أصدرته لإسكات العرب، وبقيت تتصرّف مع الصهاينة⁵⁰ وكأنها لم تكن قد أصدرته. وفي هذه الفترة طُلب إلى الرئيس الأميركي روزفلت أن يتخذ موقفاً ليستنكر سياسة بريطانيا، ووقع وهذا الطلب 500 رجل دين يهودي (حاخام) و 51 عضواً من مجلس الشيوخ، 194 عضواً من مجلس النواب، و30 حاكماً من حكام الولايات. وإضافة إلى ذلك وقع ثلث أعضاء مجلس الشيوخ طلباً لتشكيل جيش صهيوني خاص بهم حسب قرارات المؤتمر الصهيوني في بلتيمور. وكانت التظاهرات قد تحركت، بتحريض من «سيلفر» زعيم الصهيونية للتعبئة والتحريض، في ذكرى وعد بلفور، حيث عمّت التظاهرات أكثر من 116 مدينة، عدا رسائل الاحتجاج على الكتاب الأبيض من ديترويت 25 ألف رسالة، ومن بورتسموث 11 ألف رسالة، ومن انديانا عريضة وقعها 60 ألف شخص، إضافة إلى الصحفيين ومئات المحررين في الصحف حتى ضجّت إدارة الرئيس الأميركي روزفلت، فاتّصل برئيس وزراء بريطانيا تشمبرلن طالباً إليه السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين. ولم

يكتفِ الصهاينة بذلك بل دفعوا ثمن تغطية الحديث، على سبيل الدعاية لهم، في أكثر من 180 إذاعة تغطي أرجاء الولايات المتحدة.

ويكفي - للدلالة على مدى الضغط الصهيوني والخضوع الأميركي - أن نعرف الاتفاق الذي أبرمته أميركا مع بريطانيا عام 1924 ولاسيما المادة السابعة من هذا الاتفاق، والمتعلّقة بالأخذ برأي حكومة أميركا في أي تغيير جذري يطرأ على سياسة الانتداب⁵¹ التي ترمي إلى جلب اليهود وإقامة دولة لهم في فلسطين.

الرئيس روزفلت والدولة الصهيونية

قال الرئيس روزفلت إن الحكومة والشعب الأميركيين يراقبان بحذر ما يجري في فلسطين، لاسيما ما يتعلق بإنشاء وطن قومي لليهود، وهما (الحكومة والشعب) يبديان نحو الوطن اليهودي تعاطفاً قوياً.

وعندما أعلن البريطانيون صدور الكتاب الأبيض (صورياً) عام 1939 لتحديد أعداد اليهود المهاجرون إلى فلسطين لإرضاء العرب، فاجأ الرئيس روزفلت الإنكليز بأنهم يضخّمون الأمور عندما يتحدثون عن حملات الدعاية الألمانية والإيطالية المنتشرة في العالم الإسلامي والعربي لتأليب الرأي العام على أميركا وبريطانيا. وقد تبين لزعيم الصهيونية في أميركا (سولومون غولدمان) أن روزفلت صديق مخلص ويعمل الكثير لأجل الصهيونية⁵². وأضاف غولدمان في رسالته التي بعثها إلى الزعيم الصهيوني الأميركي لويس برانديس: إن روزفلت بدا صهيونياً أكثر من الصهاينة، وهو شديد الحماسة لذلك. حتى أنه كان قد بحث مع برانديس في نقل مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى العراق،

وتوفير الأموال اللازمة لهذه الحالة، وقُدِّرت بنحو 300 مليون دولار، وتتكفل أميركا بمبلغ 100 مليون دولار، وبريطانيا بمبلغ 100 مليون أيضاً، والمائة الثالثة يجمعها صهاينة العالم. وفشل هذا المشروع بسبب الإصرار الذي صدر عن الفلسطينيين، وهذا دليل على تمسّكهم بكل شبر من أراضيهم في فلسطين⁵³.

وقال روزفلت عن إصدار بريطانيا للكتاب الأبيض - دفاعاً عن الحركة الصهيونية والحدّ من هجرة اليهود إلى فلسطين: «إن الإنكليز ليسوا على صواب في رأيهم عندما قالوا: إن الذين وضعوا صك الانتداب لن يقبلوا تحويل فلسطين لتصبح دولة لليهود ضد سكانها العرب»⁵⁴.

وكان الانتداب قد فُرض من قبل أميركا وبريطانيا، واشترطت بريطانيا أن تكون هي الدولة المنتدبة لتدريب الصهاينة وتنظيم أمورهم الإدارية والعسكرية والاجتماعية، في التحضير لإعلان الدولة الصهيونية، وانتزاع فلسطين بالخداع والقوة والانحياز الدولي لتكون دولة للصهاينة.

وعُقد مؤتمر صهيوني عالمي في جنيف، لتنظيم العمل والانتقال من لندن إلى أميركا، وضمّ هذا المؤتمر، الذي صدر عنه مجلس الطوارئ للشؤون الصهيونية، أربعة أحزاب صهيونية هي: هداسا، مزراحي، عمال صهيون، والمنظمة الصهيونية الأميركية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1942 بعث وزير الخارجية الأميركي (هول) برسالة إلى الرئيس روزفلت طالبه فيها ألا يبعث برسالة إلى الصندوق القومي اليهودي بخصوص أي شيء له علاقة بالشرق الأوسط، بسبب العداء العربي للصهيونية ومن يدعمها. كما كان موقف وزارة الدفاع الأميركية غير مشجّع للصهاينة وضد ضغوط الحركة الصهيونية، حيث

عبر «وايزمان» عن ذلك عندما قال: إن الصعوبات التي تواجه الصهيونية ليست من أصحاب المراكز العليا في أميركا، بل تتركز في قوى تعمل في الخفاء، وإذا لم تتمكن من تسخير هذه القوى الخفية لحسابنا، فسنكون عندئذ مشلولي الحركة.

ولهذا أخذت الحركة الصهيونية تعمل على عدة جبهات، لتصبح المنظمات والمؤسسات الصهيونية هي المسموح لها بالتحدث باسمهم، وليس المؤسسات الرسمية في الدولة. ومنها المؤتمر الذي عُقد في واشنطن واتخذ قراراً يتعلق بوجود إقامة دولة صهيونية في فلسطين عندما تنتهي الحرب العالمية الثانية مباشرة، وعندئذ أعلن «وايزمان»، عندما زار مدينة شيكاغو في آذار/مارس 1941، أنه بعد الحرب يمكن إقامة كومنولث يهودي في فلسطين مع اتحاد عربي فيدرالي في الشرق الأوسط.

أما «بن غوريون» فقد طالب الأميركيين، في مؤتمر فندق بلتيمور في نيويورك، بعدم إعطاء الفلسطينيين الحقوق التي يجب أن يحصل عليها اليهود في الحكومة التي ستنشأ في فلسطين لأن ذلك سيؤدي إلى ذوبان الدولة اليهودية. وتمّ الاتفاق على نقل الإشراف على أمور المهاجرين اليهود من مسؤولي الانتداب إلى الوكالة اليهودية، وهذا سيعطي الوكالة مظهراً من مظاهر السلطة، التي هي من اختصاص الحكومات ذات السيادة، ويجعل فلسطين كلها عبارة عن كومنولث يهودي⁵⁵.

الحركة الصهيونية والرأي العام في أميركا

عملت الحركة الصهيونية على تسخير كل وسائل الإعلام للوصول إلى كل بيت، وذلك عبر استخدام الإذاعات، والصحف، ودور النشر، والمسارح، والسينما، وتنظيم المسيرات، وتوزيع المنشورات، وإقامة معسكرات الشباب، والمحاضرات وآلاف الرسائل إلى المسؤولين، والدروس الثقيفية، لحشد التأييد لدعم ما اتفقوا عليه في مؤتمر بلتيمور في نيويورك من أجل إقامة كيان صهيوني في فلسطين. وجرى كل ذلك لإتمام عملية غسل أدمغة اليهود الأميركيين والمسيحيين الصهاينة والمتصهينين عن طريق تمجيد الحركة الصهيونية وليس الدين اليهودي لأن كثيراً من اليهود لم يكونوا يؤمنون بها. وهذه الأعمال التي قامت بها الصهيونية لم تكن إلا للتأثير في الناس، يهوداً كانوا أم غير يهود، حتى اعتُبرت الصهيونية وكأنها الدين اليهودي، علماً بأن هرتزل ومؤسسي إسرائيل كانوا ملحدين. حتى أن «بن غوريون» اعتبر أن كل يهودي هو صهيوني وإذا لم يكن كذلك فهو ليس يهودياً، كما اعتُبرت الصهيونية تخليداً لليهودية. وقد ظهرت ملامح الصهيونية الاستعمارية من خلال طرح الدولة اليهودية المدعومة من الغرب كتعويض عن المجازر التي تعرض لها اليهود في أوروبا، وهي قاعدة للغرب في الشرق الأوسط، أي إنها ستكون حياة الغرب في المنطقة.

ولكي تجذب الصهيونية الإدارة الأميركية إلى جانبها قامت بتأسيس اللجنة الأميركية - الفلسطينية، وطالب بترؤسها أحد أهم حلفاء الصهيونية في مجلس الشيوخ وهو روبرت واغنر. وكان من بين أعضاء هذه اللجنة 67 عضواً في مجلس الشيوخ و 143 نائباً و 12 حاكماً في الولايات الرئيسية، عدا بعض القضاة والمثقفين ورجال الدين والصحفيين، والكتاب والزعماء السياسيين،

وارتفع عدد أعضائها عام 1945 إلى 15 ألف شخص. وكان هدف هذه اللجنة الضغط على حكومتي أميركا وبريطانيا في جميع الاتجاهات الحياتية.

وبعد ذلك استطاعت الحركة الصهيونية في أميركا إحكام سيطرتها على قرارات مجلسي النواب والشيوخ وبأغلبية 86 بالمئة من مجلس الشيوخ و75 بالمئة من مجلس النواب. وكان الفضل في ذلك يعود إلى كل من النائب سول بلوم، والسنتاتور واغنر وروبرت تافت، وهم صهاينة أكثر من الصهيونية نفسها.

وكانت أميركا قد اشترطت أن تكون إنكلترا هي الدولة المنتدبة على فلسطين لتسهيل قدوم اليهود والعمل على إنشاء دولة لهم هناك، وخلال الأعوام التي تلت هذه الفترة لم يأخذ الحزبان الرئيسيان (الجمهوري والديموقراطي) في أميركا موقفاً صريحاً وعلنياً من التطلعات الصهيونية، مثل الموقف الذي اتخذاه قبل انتخابات الرئاسة في عهد روزفلت، إذ أعلن مؤتمر الحزب الديموقراطي في تموز/يوليو 1944 أن الحزب يحدّد فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية غير المحددة، ولاستعمار يهودي، واتباع سياسة من شأنها إنشاء كومنولث يهودي هناك. وكان الحزب الجمهوري قد صرّح قبل ذلك في مؤتمره الذي عقده في حزيران/يونيو 1944 أنه يجب فتح أبواب فلسطين لهجرة غير مقيدة لليهود الذين هربوا من أوروبا ونزل بهم الكرب وطُردوا من أوطانهم، والعمل لهجرتهم إلى فلسطين وتملكهم الأراضي لكي تصبح فلسطين - حسب وعد بلفور وقرار الكونغرس - عبارة عن كومنولث يهودي. وإن الموجودين في مؤتمر الحزب الجمهوري) يدينون الرئيس

روزفلت على عدم إصراره في طلبه من الدولة المنتدبة (بريطانيا) تنفيذ ما نصّ عليه وعد بلفور لتأسيس وطن قومي يهودي⁵⁶.

وعلى الرغم من قدرات الصهاينة الواسعة على التحرك داخل المجتمع الأميركي بالوسائل المالية والإعلامية، وقدرتهم على السيطرة داخل مجلسي النواب والشيوخ، إلا أنهم لم يضعوا كل ثقلهم في خدمة حزب واحد، بل كانوا دائماً يراوغون⁵⁷ ليكسبوا الحزبين معاً، ويجعلوهما يتنافسان في خدمة وتحقيق ما ترغب فيه الحركة الصهيونية من إنشاء دولة إسرائيل، وتفوّقها عسكرياً على العرب مجتمعين. وهذا الدعم تجلّى في الماضي وفي أواخر القرن العشرين ولا يزال مستمراً في القرن الحادي والعشرين. وما زالت الحركة الصهيونية تتمتع باستمرار بالحماية العسكرية والسياسية والاقتصادية من أميركا، حتى أن الحاخام قد حدد الموقف الصهيوني عندما قال: «إن الحركة الصهيونية في أميركا غير مرتبهة لأي حزب سياسي، ولقد نجحنا في الحصول على تأييد كل التجمعات في الحياة العامة الأميركية، لأن ميثاق حركتنا لا يميل إلى طرف دون سواه، وهذا انتصار سياسي لحركتنا يجب المحافظة عليه». وهذا يدفعنا إلى القول إن مخطط الصهيونية يتمثّل بالسيطرة على كل ركائز الدولة بدلاً من انتظار فوز الحزب الذي تختاره الصهيونية ليكون مرتبهاً لها. وخلال الحرب العالمية الثانية، كان الملك عبد العزيز قد بعث برسالة إلى الرئيس روزفلت في أيار/مايو 1943، حدّر فيها أميركا من اتخاذ أي موقف يؤيد الصهيونية على حساب العرب. وردّ روزفلت معبراً عن رغبته في إيجاد تفاهم عربي يهودي لحل المسألة الفلسطينية قبيل انتهاء الحرب، وإذا لم يتم ذلك فإن روزفلت، كما أعلن في رسالته، لن يتخذ أي قرار بهذا الجانب من دون بحث ذلك مع العرب واليهود معاً⁵⁸.

وعند مقابلة «وايزمان» مع «روزفلت» قال الأول: «لو انتظرنا موافقة العرب فلن نصل إلى أي حل. وإن أفضل وسيلة هي أن تقف أميركا وبريطانيا معاً وراء إنشاء الدولة الصهيونية، وعندئذ لن يجد العرب مفرّاً من الرضوخ للقوة الضخمة التي ستواجههم». وأضاف: «هذا ما حدث بالضبط عندما أصدرت بريطانيا وعد بلفور، ولم يقدر العرب، في ذلك الوقت أن يفعلوا شيئاً غير الاحتجاج الكلامي». [وهنا يبدو لأي إنسان أن إسرائيل لا يهتمها من الغرب سوى أن يكون خادماً لها، حتى ولو كان ذلك ضد مصلحة الدول التي وقفت إلى جانبها وعلى حساب اقتصاد بريطانيا وأميركا أو على حساب سياستها التي دفعت العرب لاتخاذ موقف معادٍ لأميركا وبريطانيا، كما هو ظاهر حالياً].

ولم يقتنع روزفلت بهذا الرأي، لأنه كان ينظر إلى مصالح أميركا النفطية بعد أن بدأ ظهور النفط العربي، في الدول العربية الشرق - أوسطية. وكانت النقمة الصهيونية قد بدأت تتحول ضد روزفلت في آب/أغسطس 1943 إلى حدّ التهديد. وقد أعلن في هذه المناسبة، أحد أعضاء الكونغرس، الصهيوني «إيمانويل سيلر» أنه سيطالب بالتحقيق في أسباب معارضة الخارجية الأميركية لمطالب الصهيونية في فلسطين. وكان هذا الضغط عن طريق التلويح بإثارة معاداة السامية، وهي تهمة تثيرها الصهيونية في وجه كل من يجرؤ على مخالفة مطالب أو مخططات الصهيونية السياسية، عن طريق تشويه وسائل الإعلام لصورة من يعترض على مطالب هذه الحركة (النازية الجديدة)⁵⁹.

وإزاء هذه الموجة من التغلغل الصهيوني في الإدارات الأميركية، وعمل الصهيونية لتكون هذه الإدارات في خدمة إسرائيل، لم يدافع عن القضية

العربية في الولايات المتحدة سوى البروفسور الأميركي من أصل عربي المؤرخ «فيليب حتي» وكان أستاذاً في جامعة «برينستون». وقد أعلن «حتى» أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، وكان يرأس هذه اللجنة النائب الصهيوني «سول بلوم»، أنه لا يمثل أحداً، ولكنه يشعر بأن العرب ليس لهم من يتحدث باسمهم في أميركا، لأنهم لا يملكون قوى تضغط على إدارات الحكم، وليس لديهم مؤسسات لتؤثر في الرأي العام الأميركي.. وقال مخاطباً اللجنة: «إن العرب يطرحون قضيتهم أمامكم معتمدين على العدالة الأميركية.. وإن العرب والمسلمين لا يفهمون لماذا يجب أن تُحل مشكلة اليهود في أوروبا على حسابهم، وهم ليسوا سبباً من الأسباب التي أوجدت المشكلة اليهودية». وقد حذر من أخطار الموافقة على اقتراح تقدّم به الصهاينة لإنشاء دولة صهيونية في فلسطين. وثمة شخص آخر أعلن وقوفه ضد إقامة الكيان الصهيوني وهو «فارس المعلوف» وكان يومئذ رئيس الاتحاد السوري - اللبناني في أميركا. كما تحدث في الجلسة نفسها رئيس المجلس الأميركي «ليسينغ روزنويلد» المعارض للأفكار الصهيونية، فعارض بقوة إنشاء كومنولث يهودي في فلسطين، وشبّه هذه الدولة بالعنصرية النازية. وكان يرى أنه يجب أن يندمج اليهود في الدول التي كانوا فيها.. وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ما داموا يملكون أراضي ومنازل ومؤسسات، وما دامت النازية قد انهزمت في أوروبا، ولم يعد لدى اليهود حجة وذريعة الخوف من النازية.

وبعد الرسالة المطوّلة التي بعث بها الملك عبد العزيز إلى الرئيس روزفلت وجاء فيها: «إن إنشاء دولة يهودية في فلسطين سيكون ضربة قاضية لكيان العرب، ومهدّداً للسلم في المنطقة باستمرار، وهذا يؤدي إلى سيادة

الاضطرابات بين العرب واليهود. وسيأتي اليوم الذي يرى فيه العرب أنهم يئسوا من مستقبلهم، وعندها سيضطرون للدفاع عن أنفسهم، وعن أجيالهم المقبلة إزاء هذا العدوان»⁶⁰ أعلن روزفلت أنه لن يتخذ قراراً يتعلق بالوضع في المنطقة بدون استشارة العرب واليهود. وبعد وفاة روزفلت في 12 نيسان/أبريل 1945، ومجيء نائبه «ترومان» مكانه، ساد الاعتقاد لدى العرب أن الرئيس كان يخدمهم، لأن روزفلت اهتم بمطالب الصهاينة ولم يقدم الشيء ذاته للعرب، إذ ساهم بوضع الأسس الرئيسية لاغتصاب فلسطين عندما وافق على نقل آلاف العرب من فلسطين إلى العراق وتكفلت أميركا بدفع ثلث النفقات (100 مليون دولار) لإسكان اليهود مكانهم.

أميركا والصهيونية وعصابات إسرائيل أواخر عهد روزفلت

كان الرئيس روزفلت يستقبل زعماء الصهيونية استقبالاَ حاراً، وعندما يختلي بمستشاريه السياسيين في الخارجية والدفاع كان يعتبر أن إقامة دولة صهيونية في الشرق الأوسط سوف تضر، بل هي كارثة على مصالح أميركا، هذا إذا كان الحكام العرب الفاعلون لديهم الحس القومي والوطني، وليس الاهتمام بالحفاظ على مراكزهم فقط. أما الرئيس «ترومان» فكان محاطاً بعدد من المستشارين الرافضين لقيام دولة صهيونية، لكنه كان يهتم بمشكلة المشردين من اليهود. وقال لأنصار (سيلفر) زعيم الصهيونية في تلك الفترة: «لا أعتقد أن هناك وسيلة لإرضاء اليهود؛ وقال لأحد الأصدقاء: «لقد وصلني 35 ألف رسالة دعائية حول فلسطين تدعوني لإنشاء دولة صهيونية، فجمعتها وأشعلت فيها النار»⁶¹.

لقد أصبح (سيلفر) مكان (ستيفان واين) في زعامة الجناح الصهيوني الأمريكي، بعد إقصاء (حايم وايزمان) عن زعامة الحركة الصهيونية العالمية، وانتصر التصلّب الصهيوني. لكن الرئيس ترومان كان يكره سيلفر لأن هذا الحاخام وقف ضد انتخاب ترومان للرئاسة، إضافة إلى إهانتته لزعيمين كان «ترومان» يحترمهما وهما يهوديان، وجرؤ (سيلفر) في صيف 1946 على أن يضرب طاولة الرئيس، ومنذ ذلك الوقت لم يستقبله ترومان مطلقاً. وحالياً نجد أن أقل زعيم يهودي حتى لو كان مسؤولاً في قرية في أميركا يقيم الدنيا ولا يُقعدّها ضد الرئيس ومستشاريه والشيوخ والنواب إذا كانوا غير مؤيدين لصهيونية إسرائيل، وهذا ما حدث مع الرئيس كلينتون وبوش الابن⁶². كما عبّر الرئيس ترومان عن تذمّره من «سيلفر» عندما قال: الإرهاب وسيلفر هما سبب متاعب أميركا، أي إن زعيم الصهيونية رجل إرهابي. وعلى الرغم من ذلك فقد استمر يهتم بنحو نصف مليون يهودي في معسكرات النازحين من أوروبا. وكان الصهاينة في فلسطين مستمرين في إرهابهم وقتالهم ضد أصحاب الأراضي الفلسطينيين. وفي هذه المرحلة أصدر بن غوريون - المسؤول عن الجيش السري الصهيوني الرسمي (الهاغاناه) - أمراً بأن يمنع الصهاينة عن مهاجمة الإنكليز ويهتمون بمشكلة اليهود النازحين، ولكن أعضاء هذا الجيش السري لم يلتزموا الأمر، وأكثرهم إرهاباً وإجراماً أولئك الذين يُعرفون بعصابة «شتيرن»، وهذه سمّيت باسم مؤسسها (إبراهام شتيرن) الذي كان مثله الأعلى الفاشيستي موسوليني، ومارس هؤلاء القتال ضد الإنكليز وارتكبوا مئة عملية تخريب وقتل ضدّهم⁶³؛ وكان هذا الجيش في حرب 1948 يتألف من 60 ألف جندي مسلح من أوروبا الغربية وتشيكوسلوفاكيا مقابل جيش عربي وفلسطيني أسلحته فاسدة، وقد مزقهم

قمع الإنكليز لهم إبان ثورة 1936 - 1939 بينما ظلت عصاة الهاغاناه بدون عقاب.

وكانت الأرغون قد ورثت أفكار جابوتنسكي وانفصلت عن الهاغاناه وضمت 200 مسلح قاموا بهجمات إرهابية ضد العرب والإنكليز معاً، وكان ولاؤها الشديد للقوة المسلحة التي كان يعتمدها «جابوتنسكي» في أيديولوجيته والتي اعتبرها الوحيدة التي تقيم دولة صهيونية، وقد تزعمها محام بولوني في منتصف الثلاثينيات من عمره وهو (مناحيم بيغن) الذي أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء في الكيان الصهيوني، والذي أعطى الأوامر لاجتياح لبنان عام 1982. وفي خلال صيف 1946 تسلمت جماعة من «الأرغون» إلى فندق الملك داوود في القدس وكان في أحد أجنحته دوائر ومكاتب تابعة لإنكلترا، وأدخلت هذه العصاة صفائح كبيرة للحليب ملأى بالمتفجرات ثم أشعلت فتائلها وانسحبت، فُقُتل في هذا الانفجار 91 شخصاً من الإنكليز والعرب، وحتى من اليهود أيضاً وكان ذلك لاستعجال الإنكليز بالانسحاب من فلسطين وتسليم شؤونها للصهاينة. وقامت السلطات الإنكليزية باتخاذ إجراءات ضد الصهاينة في فلسطين. وقد اعتبر بعض اليهود أن هذا العمل يسيء إلى القضية الصهيونية في العالم، وطلب الإنكليز من «بن غوريون» تسليم «مناحيم بيغن»، ولم يتم ذلك، فواصل (بيغن) أعماله الإرهابية ضد الإنكليز. وفي أواخر 1946 نجح أسلوب الإرهاب فأخاف الإنكليز وقرروا التخلي عن فلسطين. وفي شباط/فبراير 1947 أعلن وزير خارجية بريطانيا (أرنست بيغن) أن بريطانيا عجزت عن إيجاد حل للنزاع بين العرب والصهاينة، وكان هذا الإعلان عبارة عن تخلي إنكلترا عن تحمل مسؤوليتها في السماح لليهود بالمجيء إلى فلسطين، وإدخالهم السلاح الإنكليزي والأميركي لليهود، والسماح لهم بإنشاء جيش

سري وعلني والتدريب الإداري والإشراف العلمي ومنع كل ذلك عن العرب. وأحالت بريطانيا قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة. وأصدرت الحكومة البريطانية مذكرة لمحكمة مناحيم بيغن، لكن ضغط اللوبي الصهيوني في بريطانيا أدى إلى تناسي مجزرة فندق الملك داوود.

لقد أعلن رئيس إدارة الإغاثة والإسكان التابعة للأمم المتحدة في ألمانيا، الإنكليزي مورغان أن عملية الهجرة اليهودية كانت اندفاعاً ذاتياً من جانب الذين بقوا أحياءً وهربوا من التعذيب النازي في أوروبا؛ وفي المعسكرات التي جاؤوا منها كانوا يتلقون تدريباً رائعاً في تنظيم التعاونيات (الكيوتن)، وهذا دليل على أنهم مهياؤون لتأسيس مستوطنات في فلسطين، والمحافظة عليها⁶⁴. وقال «مورغان» إن الآلاف من اليهود البولونيين يفرون من شرق أوروبا إلى القطاع الأميركي من ألمانيا⁶⁵ المحتلة مزوّدين بخطط للخروج من أوروبا إلى فلسطين، وكان وراء تلك الخطط منظمة سرّية لها علاقة بالإرهاب الصهيوني في فلسطين، ولم تكن هناك أية حقيقة عن الإشاعات التي كانت تنشرها المنظمة الصهيونية السرية ومفادها تعذيب اليهود داخل بولندا، إذ كان اليهود القادمون بالآلاف من بولونيا يرتدون ألبسة فاخرة، وهم في صحة جيدة، ومعهم أموال كثيرة، ولا تدل ملامحهم على أنهم بؤساء ومضطهدون، وهم جميعاً يرددون القصص الخيالية نفسها عن المذابح والتعذيب الذي تعرّض له اليهود. وهذا دليل على أن إشاعات وأضاليل وأكاذيب الصهيونية عن قتلى الهولوكوست كانت خرافية، وليست بالحجم الذي بثته الدعاية الصهيونية لابتزاز العالم واستدراج العطف على اليهود ولإنشاء دولة صهيونية خاصة بهم في فلسطين كما يدل على أنهم حصلوا على تعليمات وأكاذيب تلقوها من مسؤولين صهاينة، بحيث جاءت قصصهم عن التعذيب متشابهة. وهذا ما أعلنه

المفكر روجيه غارودي في دراساته معتمداً على أبحاث علمية جرت حول وجود غرف الغاز في عهد هتلر، وتبين أنها خرافة وتضليل صهيوني للعالم⁶⁶. ولو أنها كانت موجودة لبقيت شاهداً ومتحفاً يزوره الناس.

وبعد عودة روزفلت من مؤتمر «يالطا» في آذار/مارس 1945 ولقائه الملك عبد العزيز، حاول إقناع الملك بمسألة الدولة الصهيونية في فلسطين، لكنه فشل، وقال له الملك: «ولماذا يدفع العرب ثمن جرائم لم يرتكبوها، يجب أن يدفع المجرم ثمن إجرامه، أنشئوا دولة اليهود في أراضي الحلفاء وهي واسعة وخصبة». وكان روزفلت يعتقد أنه بإمكانه أن يُقنع العرب بدولة يهودية في فلسطين. وقبل مؤتمر يالطا استقبل روزفلت الزعماء الصهاينة في أميركا وسألهم: ما هي الضمانات المقنعة التي تستطيع الصهيونية أن تقدمها لجيرانها العرب بأنها لا تخطط للتوسع!! وبسبب نفسيتهم الغادرة والإجرام والخبث والأحقاد والمكر والتضليل الذي يبذره لغير اليهود فإن المفاوضات لم تنجح بين العرب واليهود، ولذا يتوجب على الأمم المتحدة أن توجد دولة يهودية⁶⁷، ومعروف سلفاً أن الأمم المتحدة تنفذ قرار الدول التي تؤيد إنشاء دولة صهيونية في فلسطين.

وكانت سياسة (روزفلت) تخضع لأصوات يهودية وضغوط صهيونية، حيث انضم إلى الصهاينة العديد من المسيحيين والتوراتيين البروتستانت، وازداد نشاط المجلس المسيحي، وهو مجلس صهيوني يتبع التوراة وليس الانجيل، ورأى هؤلاء في مشروع إعادة تأسيس دولة إسرائيل تحقيقاً لنبوءة التوراة، وهؤلاء يؤمنون بها وليس بالعهد المسيحي الجديد. وُرُفعت عدة عرائض تطالب (روزفلت) بالسعي لإنشاء دولة إسرائيل، وعدا ذلك توصية إلى مجلس النواب

من قبل النائب الجمهوري كوميتون، والنائب الديموقراطي رايت ومن عضو مجلس الشيوخ الديموقراطي فاغنر والجمهوري تافت. وكانت معلومات الصهاينة كالعادة على غرار التي قدّموها إلى الأمم المتحدة وإلى الإدارة الأميركية، مضلّة ومخادعة، وهذا أسلوبهم كما فعلوا من قبل في العشرينيات من القرن الماضي عندما قدموا توصية تتعلق بوعده بلفور. وقد كتب التوصية الصهاينة أنفسهم وأقرها مجلس الشيوخ كما قُدمت من الصهاينة وبدون تعديل، وهذا ما يراه العالم في كل قرارات الكونغرس التي تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. والدليل على ذلك عندما سئل رئيس اللجنة من الذي صاغ وكتب التوصية إلى الكونغرس، تهرب من الجواب⁶⁸. وقال أحد معارضي التوصية لماذا يجب أن تحلّ القضية اليهودية على حساب العرب، وهم لم يساهموا في صنعها؟ ولماذا لا تُفتح أبواب أميركا المهمة بالعدالة لليهود الأوروبيين؟⁶⁹

وعندما ترشح «روزفلت» مرة ثانية لرئاسة الجمهورية أعلن تأييداً علنياً لمطالب الصهيونية، وبعث برسالة إلى المنظمة الصهيونية - عبر أحد أعضاء مجلس الشيوخ (فاغنر) قال فيها: «سوف نبذل الجهود لإيجاد طرق ووسائل ملائمة لتنفيذ سياسة الكومنولث اليهودي، حتى تصبح ممكنة التحقيق». وأضاف: «وإني على قناعة من أن الشعب الأميركي يؤيد تحويل فلسطين إلى كومنولث يهودي حر وديموقراطي، وسأساعد على تحقيق ذلك إذا أُعيد انتخابي»⁷⁰.

وفي آذار/مارس 1944، استقبل الرئيس روزفلت زعيمى مجلس الطوارىء الصهيونى (سيلفر) و(وايز) في البيت الأبيض. وقال لهما: «إن الحكومة

الأميركية لم توافق على الكتاب الأبيض، ومن دواعي سرور الرئيس أن فلسطين مشرّعة الأبواب أمام اللاجئين اليهود، وعندما يتمّ التوصل إلى قرارات في المستقبل ستطبّق العدالة لإنشاء وطن قومي لليهود، نظراً إلى المأزق الذي وقع فيه مئات الآلاف من اللاجئين اليهود». [وما دام يعترف بأنهم مظلومون وأنهم عانوا التشرد، فلماذا لم يأخذهم وينشئ لهم وطناً في إحدى الولايات الأميركية بدلاً من طرد الشعب صاحب الأرض في فلسطين ليُسكنهم فيها؟].

ولخداع العرب، بعثت الإدارة الأميركية إلى ممثليها في الدول العربية من أجل إطلاع حكامها، وكان معظمهم صنيعة الاستعمار البريطاني والفرنسي، على أن ما وَرَدَ في بيان الرئيس هو تعبير الوطن القومي، وليس تعبير الكومنولث اليهودي (دولة يهودية) كما عبّر عن ذلك زعيما الصهيونية (سيلفر) و(وايز). وزيادة في المكر والكذب والخداع أعلنت الإدارة الأميركية أنها لن تسمح بأي تغيير في الوضع في فلسطين، دون التشاور مع العرب واليهود.

وبسبب الضغط الصهيوني، والميل السياسي للرئيس وإدارته إلى عقيدة دينية تتوافق مع معتقدات الصهيونية (ومعظم زعمائها ملحدون اتخذوا الدين وسيلة لإنشاء دولة صهيونية)، نال روزفلت 90 بالمئة من أصوات اليهود. وبعد انتخابه - كما تذكّر بعض المصادر - عاد الرئيس الأميركي إلى سياسته المتوازنة في الشرق الأوسط. وكان زعيم الصهيونية في أميركا (وايز) قد اجتمع بالرئيس روزفلت وقال له: «إن للشعب اليهودي الحقّ في إقامة وطنه القومي الخاص، وإن محاولة التضحية بالوطن اليهودي لمصلحة العرب أمر يتنافى مع العدالة» ولم يكن جواب روزفلت عادلاً. [وهل تكون العدالة بأن تطرد شعباً

من أرضه لتأتي بجماعات من عدة دول في العالم، لديها المسكن والأرض والعمل، لتحتل أراضي الشعب المطرود، وبخاصة بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية ولم يعد هناك من خطر مزعوم تخدع به الصهيونية حكام الدول في الغرب].

وفي نيسان 1945 تُوفي روزفلت، ولم يُعرف ما إذا كانت الرسالة التي بعث بها قبل أسبوعين إلى الملك عبد العزيز صحيحة أم لا؟ ومضمونها أنه لن يُتخذ بشأن فلسطين أي قرار إلا بعد استشارة العرب واليهود. وبما أن «روزفلت» قد سمح لزعيمي الصهيونية بنشر بيانه، نستنتج أن سياسة الخداع والكذب على الحكام العرب كانت متأصلة في نفوس حكام أميركا، الذين لا يهتمهم سوى الوصول إلى البيت الأبيض بعد دؤسهم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي يتغنون بها، وذلك حياً بتقديم الخدمات للذين يدعمونهم ليستمروا هم وأحزابهم في الحكم، ونعني بذلك الصهاينة الذين يقدمون لهم المال والأصوات والدعاية والذين ينتشرون ويضعون ثقلهم في الولايات التي لها وزن انتخابي مثل نيويورك، وكاليفورنيا، وفلوريدا، وبنسلفانيا وغيرها..

وكان بعض الدول يخشى ألا تقنع إسرائيل باحتلال فلسطين وإنشاء كيائها الاستعماري الصهيوني، بل تتخطاه إلى حدود الدول المجاورة، على الرغم من أن صدور وعد بلفور لم يكن إلا خطوة استعمارية لإيجاد مركز دائم للصهاينة في منطقة يعرف سكانها أن هؤلاء دخلاء على المنطقة وهم مغتصبون لحقوق ليست لهم، وليس كما تدعي الصهيونية التي استمرت تردّد أقوالاً خرافية ضللت بها العالم الغربي لتحقيق مآربها. إذ كانت فلسطين منذ أكثر من 1400 سنة منطقة يعيش فيها المسلمون والمسيحيون وهي عربية

منذ أكثر من 3 آلاف سنة ق.م ومنذ عام 70م كان اليهود فيها أقلية، وحتى عندما صدر وعد بلفور لم يكن في فلسطين إلا 56 ألف يهودي.. ولم يتمكن الصهاينة خلال مدة 30 سنة من الانتداب من التملك أكثر من 6 بالمئة من مساحة فلسطين، على الرغم من تحييز الإدارة البريطانية الكاملة لهم، حيث اشترطت أميركا وبريطانيا أن تكون بريطانيا هي المنتدبة لتحقيق وعد بلفور، وإنشاء الكيان الصهيوني.

وعلى الرغم من ذلك لم تكن الأمم المتحدة إلا دائرة تحت سيطرة أميركا وبريطانيا وفرنسا، أي تحت سيطرة الصهيونية التي تسيطر على دوائر هذه الدول الثلاث. فقد أعطت الأمم المتحدة بالتقسيم عام 1947 حوالى 54 بالمئة من فلسطين لإسرائيل، ولكن إسرائيل لم تكتفِ بذلك بل استولت - وعلى مرأى من ينادي بالديمقراطية وحرية الشعوب وحقوق الإنسان - على 80 بالمئة من فلسطين. وقد وصلت إلى مدينة القدس مع أول فرقة من مراقبي الأمم المتحدة بناء على طلب الكونت برنادوت. ويومئذ كان العرب لا يزالون تحت تأثير المذبحة الرهيبة في دير ياسين التي وصفها الكاتب الصهيوني (جون كيمشي) في كتابه: الأعمدة السبعة المنهارة حيث قال: «لا شيء يبرر قتل 254 عربياً بريئاً (كهول ونساء وأطفال). إن هذه المذبحة هي أكبر نقطة سوداء في تاريخ اليهود». وأقدم الصهاينة على ذلك لإيجاد حالة من الذعر بين العرب أجبرتهم على الهرب. وقد نفذ هذه المجزرة مناحيم بيغن الذي أصبح فيما بعد رئيساً للحكومة الصهيونية في إسرائيل. وتفاخر بعمله هذا في كتابه «العصيان» حيث قال: «إن مذبحة دير ياسين وغيرها بثت الرعب في نفوس الأهالي فجعلتهم يهربون أمامنا بلا قتال». وحتى الآن لم

تسمح إسرائيل ولم تجرؤ أميركا والأمم المتحدة على مطالبة إسرائيل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم⁷¹.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل الثاني

الضغط الصهيوني على إدارتي ترومان وأيزنهاور

ترومان يعترف بدولة إسرائيل فور إعلانها

منذ قيام إسرائيل وحتى الآن، ويهود أميركا لا يهاجرون إلا بنسبة قليلة إلى إسرائيل. وقد ندد بهم بن غوريون بقوله: «إن اليهودي لا تكتمل يهوديته إلا بالهجرة إلى فلسطين». وسمى الصهاينة في أميركا صهاينة البر والإحسان.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1947 تمّ تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية وصهيونية. وفوراً وافقت الوكالة اليهودية على المشروع؛ وفعل صهاينة أميركا الشيء نفسه. لكن العرب رفضوه، لأنهم أصحاب الأرض الأساسيون، وفلسطين بلادهم، ورفضه أيضاً بعض الصهاينة في وزارتي الدفاع والخارجية في بريطانيا وأميركا، وهاتان الوزارتان كان الصهاينة يركزون على أن يكون لهم فيهما مراكز الثقل دائماً. وكان رفض بعض الصهاينة لأنهم كانوا يرون أن الوجود اليهودي في المنطقة لن يكون نهاية للصراع بينهم وبين العرب، وهو بداية الطريق؛ بينما كان الصهاينة في دول العالم فرحين لوجود كيان صهيوني مُعترف به في فلسطين. وكان بعض الصهاينة يركزون على أنهم يريدون كل فلسطين، والمنطقة المحيطة بها، أي إحياء مطالب الصهيونية التي رفعتها إلى مؤتمر الصلح في فرساي عام 1919 والتي تشتمل على الحدود التالية لدولة إسرائيل: جنوب لبنان كله حتى نهر الأولي (شمالي صيدا) ومن هناك خط يمتد ليشتمل على جنوب البقاع (القرعون) ثم خطاً آخر يشتمل على جزء من غربي الأردن (السكة الحديد التي كانت تربط سوريا الطبيعية بالحجاز)

وأطلق عليه سكة حديد الحجاز. ثم من هناك ليصل إلى شرقي سيناء ومنها إلى العريش (شمالي سيناء على البحر المتوسط)⁷².

وهناك يهود ليسوا صهاينة، ولم يستغلوا الدين لمآرب استعمارية مثل الحركة الصهيونية، ومنهم (يهودا ماغنس) رئيس الجامعة العبرية في فلسطين، وهو من المؤيدين، وبقوة، لقيام دولة عربية ويهودية مشتركة في فلسطين، مثل أية دولة حالياً، فيها ديانتان أو أكثر؛ وهذا ما صرّح به لصحيفة نيويورك تايمز؛ قائلاً: «يبدو لي أن قرار تقسيم فلسطين قد يثير المصاعب والمتاعب». وعندما صدر قرار التقسيم أعلن الإضراب في فلسطين مدة ثلاثة أيام وبدأت الاضطرابات، والهجوم على مناطق يهودية. وأيدت الولايات المتحدة الأميركية قرار التقسيم، بكل قوة!

وكان الرئيس ترومان قد أعلن عطفه على قضية اليهود، وكان يعبر عن المحبة إلى (حايم وايزمان) و(ناحوم غولدمان) و(دايفيد نايلز). وكان غولدمان ينشط وبشكل سري لمصلحة بن غوريون.

وفي واشنطن، كان (نايلز) يُعتبر السلاح السري للصهاينة، وهو من المساعدين السابقين للرئيس روزفلت في البيت الأبيض، بينما كان (غولدمان) يحاول أن يؤثّر في أصدقاء ترومان المعارضين للصهيونية في اللجنة الأميركية اليهودية، وفي وزير خارجية أميركا - في عهد ترومان - ديك أتنشيسون. وكان غولدمان يرى أنه إذا رفضت الولايات المتحدة التقسيم ووافقت على الوصاية من قبل الأمم المتحدة، وكذلك إذا رفضت هي وغيرها من البلدان تأمين ملجأ للاجئين فإن الإرهاب سيستمر وسيستولي الإرهابي (بيغن) على السلطة في مناطق اليهود في فلسطين. ومما قاله لأتنشيسون:

«هل تقف موقفاً معادياً للإنكليز، ويقوم اليهود بتقتيلهم؟ وأين سيكون موقفك عندما يقتل الإنكليز اليهود؟». وعندئذٍ وافق أتشيسون على مواقف الصهاينة⁷³.

وتمكّن (وايزمان) من نيل موافقة الرئيس (ترومان) على قرار التقسيم! وازدادت الأعمال الإرهابية التي قام بها الصهاينة ضد العرب، وبدون تمييز. إذ وقعت مجزرة رهينة في 9 نيسان/أبريل 1948 في بلدة دير ياسين قتلت فيها عصابة شتيرن (وهي فرع من الأرغون) التابعة للإرهابي (مناحيم بيغن) 254 عربياً معظمهم من المسنين والأطفال، وهذه القرية هي إحدى ضواحي القدس. ولتبرهن إدارة البيت الأبيض عن عنصريتها وصهيونيتها، هددت الولايات المتحدة بتجميد المساعدات المالية التي كانت ترسلها لأعمال خيرية، ومعظمها كان يذهب إلى صناديق اليهود، وطالبت بهدنة بين العرب واليهود، وبخاصة عندما انتقم العرب من قافلة تابعة لليهود كانت ذاهبة إلى مستشفى هداسا، وتقول بعض المراجع إنها كانت مؤلفة من قوافل تحمل السلاح إلى تلك المنطقة حيث كان الصهاينة يستخدمون دور العبادة والمستشفيات لتكديس السلاح فيها. وكان زعماء الصهاينة في فلسطين قد اعترضوا على وقف التهدة، وعلى تجميد واشنطن لإرسال المساعدات لهم.

وفي مطلع أيار/مايو 1948 أرسل (وايزمان) إلى الرئيس (ترومان) يدعوه إلى الاعتراف بإسرائيل عند إعلانها، وكان (ترومان) يؤيد هذا الرأي، بينما كان وزير الدفاع (جورج مارشال)، ونائب وزير الخارجية (روبرت لوفيت) غير مباليين. وأما (ترومان) فكان قد وعد (وايزمان) لأن العام 1948 هو العام الذي حدث فيه الانتخابات الرئاسية في أميركا. وكان المرشح يدعو إلى تأييد

الاعتراف بإسرائيل، وكان منافس ترومان حاكم مدينة نيويورك قد سبق ترومان في تأييده الاعتراف بإسرائيل لكسب التأييد الإعلامي والسياسي والمالي وكذلك أصوات الناخبين اليهود⁷⁴.

وبعد 11 دقيقة، ويُقال بعد 5 دقائق، من إعلان بن غوريون دولة صهيونية في فلسطين (سُمّيت إسرائيل) اعترف ترومان بدولة إسرائيل⁷⁵.

وبعد الاعتراف الأميركي بإسرائيل، جاهرت إدارة ترومان بصهيونيتها وأيدت توسّع إسرائيل خارج حدود التقسيم لعام 1947، وضم أراضٍ عربية جديدة، لاسيما أنها احتلت النقب وقسمًا من شمالي فلسطين محاذيًا للبنان وفصلته عن القسم المخصّص للعرب. وأعلن (ترومان) تأييده لهذا الاحتلال عندما أعلن في 28 / 11 / 1948 «إنني أحب أن أقدم مساعدة لبناء دولة يهودية قوية وحرّة وديموقراطية ومستقلة في فلسطين لتكون حليفة لنا. وأن تكون كبيرة وقوية إلى درجة يتمكّن شعبها من الشعور بالأمان والكفاية»⁷⁶. ولا يهم إذا كانت على أراضٍ أصحابها العرب الذين طردتهم منها قوى صهيونية بتأييد أميركي وبريطاني معاً لأنه كان يفكر بالتوسع الأميركي على حساب أراضي الهنود الحمر.

وفي 11 كانون الأول/ديسمبر عام 1948 عملت الولايات المتحدة عبر لجنة التوفيق الدولية التي شكلتها الأمم المتحدة، بعد اغتيال الوسيط الدولي (الكونت برنادوت) في القدس على أيدي عصاة شتيرن التي كان يترأسها إسحاق شامير. وضمت هذه اللجنة في عضويتها فرنسا وتركيا إضافة إلى أميركا، للبحث في نتائج الاغتصاب الصهيوني وللالتفاف على القرار 194 لعام 1948⁷⁷ والذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وأراضيهم،

ولتثبيت نتائج حرب 1948 والاعتراف بالحدود التي وصلت إليها إسرائيل بعد توسّعها في النقب، ولإسدال الستار - إلى الأبد - على قرار التقسيم لعام 1947 والموافقة والحماية لهذا الكيان ضمن الحدود التي وصل إليها بعد التوسع السابق الذكر.

وفي 25 / 15 / 1950 قررت بريطانيا وفرنسا وأميركا، تزويد الكيان الصهيوني بالسلاح، وإعطاءه الفرصة ليستوعب المهاجرين الجدد من اليهود، وبناء دولته اقتصادياً وعسكرياً، والحفاظ على الحدود التي تخطت خطوط التقسيم لعام 1947، وليصبح القوة العسكرية الأقوى في المنطقة. وتعهّدت هذه الدول الثلاث حظر مبيعات الأسلحة والمواد الحربية للدول المحيطة بإسرائيل، بما فيها إسرائيل - ولكن صورياً - وفرضت على هذه الدول تقديم التعهدات بأن السلاح الذي تشتريه لن يُستخدم في أي عمل عدواني ضد دولة أخرى. وهذا من نوع الخداع والكذب على العرب، لأنه لا يجرؤ أي مسؤول أوروبي أو أميركي أن ينتقد إسرائيل باستخدامها الأسلحة الأميركية والأوروبية في الاعتداءات على العرب⁷⁸. وهل حدث مثل هذا عام 1953 و1956 ضد إسرائيل؟ عندما اعتدت على قرى عربية في الأردن، وعلى مصر من خلال العدوان الثلاثي!!

وكان «ترومان»، بسبب العقيدة الدينية التوراتية والضغط الصهيوني شديد الحماسة لإسرائيل، مؤيداً لها وقد برز ذلك من خلال احتجاجه على اعتقال زعماء من الوكالة اليهودية (على أيدي الإنكليز) وطالب بالإفراج عنهم فوراً، معبراً عن رغبة أميركا في تحمل المسؤولية العملية والمالية لنقل 100 ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين، وطلب إلى بريطانيا وقف عملياتها العسكرية

ضد الصهاينة، فرضت لرغبة أميركا، وكان ذلك قبل إعلان الكيان الصهيوني. وأصبح متحمساً أكثر للصهاينة بعد التقسيم، عندما اجتمع بسفراء أميركا في كل من مصر ولبنان وسورية والسعودية وقنصل أميركا في فلسطين، وتكلم السفراء عن الضرر الذي قد تتعرض له مصالح أميركا في الدول العربية، وأجابهم (ترومان)، وكأنه كان يعرف أن الحكّام العرب بمعظمهم لا يهمهم سوى الحفاظ على مراكزهم، قائلاً: «متأسف أيها السادة، إنني مسؤول تجاه مئات الألوف من الذين يهمهم أن تنجح الصهيونية، ولا يوجد لديّ مئات الألوف من العرب في دائرتي الانتخابية»، وهذا يُبرهن على أن ترومان لا يهتمه لا العدالة، ولا الحق ولا القانون الدولي، ولا يهتمه سوى حساباته الانتخابية داخل أميركا. وقد ظل هذا التفكير ذاته في عهد بوش الابن، وهذه الحسابات كانت تسيطر على تفكير الإدارة الأميركية وهي فوق كل الحسابات وحقوق الشعوب.

ويقول (ترومان) في مذكراته: لم يواجه البيت الأبيض ضغطاً مثل هذا الذي شاهده. حيث قام الصهاينة بحملة لم تشهدها أميركا من قبل لإقرار تقسيم فلسطين، من خلال آلاف الرسائل وبطاقات. البريد والبرقيات وقد تمثل هذا الضغط بإصرار زعماء الصهيونية المتطرفين من خلال تحركاتهم وتهديدهم، وهذا قد أزعجني»⁷⁹.

وكانت معارضة وزارة الداخلية والدفاع للتقسيم - كما عرفنا من قبل - للحفاظ على مصالح أميركا، في المنطقة العربية بعد ضعف بريطانيا، وذلك لمنع ملء الفراغ من قبل السوفيات. وكان ترومان يرى أن الحاجة إلى النفط تستدعي الحفاظ على مصالح أميركا النفطية في العراق (في عهد الملكية)

والسعودية، ومؤدى هذا أن الغرب لا يقدر أن يحارب أو أن يبني اقتصاداً قوياً أثناء السلم. وعلى الرغم من كل ذلك وافق ترومان على المشروع الذي فرضته الصهيونية، وكان وزيراً الدفاع والخارجية قد باعاً العرب كلاماً، ولم يقدم أي منهما استقالته احتجاجاً على تأييد ترومان للاحتلال الصهيوني لفلسطين. وكان أكثر من 100 ألف شخص احتجاجوا على سياسة ترومان الأولى (قبل موافقته على المطالب الصهيونية)⁸⁰.

وكانت المطالبة الغربية عموماً وأميركا بخاصة هي الامتناع عن استيراد السلاح وعن القيام بأي عمل عسكري يمكن أن يعرض الأماكن المقدسة للخطر، والبحث بمستقبل فلسطين للوصول إلى تلك الأماكن. ولم يكن كل ذلك حباً بالأماكن المقدسة، بل كان الهدف منه فكُّ الحصار عن الصهاينة في القدس، وتحسين أوضاعهم القتالية، وبخاصة وأن أميركا بعثت بطيارين انضموا إلى المقاتلين الصهاينة، إضافة إلى رسو باخرة «السهم الطائر» في ميناء حيفا وعليها 54 دبابة أميركية ثقيلة⁸¹. وهذا ما كانت تفعله واشنطن، إذ لم توافق على وقف القتال عام 1973 عندما كانت إسرائيل معرضة للهزيمة إلا بعد أن أقامت جسراً من الأعتدة والطيارين والطائرات والدبابات الأميركية إلى ساحة المعركة في سيناء مباشرة، وبعد الالتفاف على الجيوش المصرية وبخاصة الجيش الثالث ومحاصرته. [وهذا ما فعلته أميركا تماماً حين منعت إسرائيل من وقف القتال في عدوان تموز/يوليو 2006 لأنها كانت تراهن على إنهاء المقاومة. ولم توافق أميركا على وقف العدوان إلا بعد فشلها].

وقد تظاهرت واشنطن، خداعاً للعرب، بأنها تضغط على إسرائيل لإعادة 250 ألف لاجئ من الفلسطينيين إلى مناطق الجليل والنقب، حسب رسالة

ترومان إلى دافيد بن غوريون في 9 / 5 / 1949. وعبر فيها عن خيبة أمله من إسرائيل إذ لم توافق على أية تنازلات في مجال عودة اللاجئين. وقال إنه يصرّ على تنازل حقيقي في مسألة اللاجئين كبادرة لتأمين الاستقرار العام، وهدّد بأن أميركا ستعيد النظر في سياستها تجاه إسرائيل. وعلى الرغم من كل ذلك الخداع لم تقم أميركا بأي عمل لتنفيذ تهديدها.. وقامت بتحويل اللجنة المخصصة للتوفيق الدولي إلى القيام بمشاريع مائة وزراعية لتوطين اللاجئين. ثم توقفت هذه اللجنة عملياً عام 1952 من دون أن تحقق شيئاً للشعب الفلسطيني سوى تشكيل لجنة طوارئ لغوث اللاجئين في 16 / 11 / 1949 واقتصرت مهمتها على الإغاثة لاحتواء الجريمة المُرْتَكَبَة من قِبَل الصهاينة ومؤيديها في أميركا وبريطانيا بخاصة⁸².

وللتأكيد على دور (ترومان) ومساندته القوية للصهيونية لتأسيس دولة إسرائيل نقرأ ما ذكره الكاتب الصهيوني (رافائيل) عندما قال: «إن اعتراف ترومان المبكر، الذي أبلغه كما عرفنا إلى بن غوريون بعد دقائق من إعلان الكيان الصهيوني لوضع دولة إسرائيل على خريطة العالم⁸³ السياسية، يكشف أن هذا الرئيس، كغيره من بقية رؤساء أميركا من ويلسون إلى بوش الابن يخدعون العرب بالكلام المعسول، ويجسّدون، عملياً كل ما تطلبه إسرائيل من مختلف الجوانب الحياتية (عسكرية، اقتصادية، اجتماعية ومالية). وعلى الرغم من ذلك لا تنفك إسرائيل تتجسس على أميركا لسرقة اختراعات علمية عسكرية وخطط من وزارة الدفاع الأميركية».

الدعم الأميركي المطلق بعد تأسيس الكيان الصهيوني

عندما أعلن بن غوريون تأسيس الكيان الصهيوني في منتصف أيار/مايو 1948، لم يطلب في بادئ الأمر إلى صهاينة أميركا إلا المجيء إلى إسرائيل. إذ خلال 3 سنوات من تأسيس هذا الكيان لم يأتِ إلى إسرائيل أكثر من 650 ألف شخص، معظمهم من اللاجئين اليهود المشردين من أوروبا ومن فقراء يهود اليمن والعراق. كما أنه لم يبقَ في إسرائيل من المهاجرين الأميركيين والكنديين أكثر من 5400 أميركي من أصل 35 ألف مهاجر، وذلك خلال العشر سنوات الأولى من تأسيس هذا الكيان..

وقد اعترف بن غوريون بأن إسرائيل بحاجة إلى دعم الحكومة الأميركية من أجل أن تتمكّن من البقاء، وعملت الجهود الصهيونية المستمرة لإبقاء هذا الدعم إلى أن أصبحت هذه الجهود قوة سياسية مهمة، بل رئيسية في أميركا يحسب لها المسؤولون كلهم ألف حساب وبخاصة منذ منتصف ستينيات القرن العشرين وفي عهد جونسون ونيكسون وريغان وكلينتون، وحالياً في القرن الحادي والعشرين في عهد بوش الابن. ورأى المفكرون الصهاينة أن الدولة الصهيونية لم تكن الهدف الوحيد للحركة الصهيونية؛ بل اعتبروها ملجأ لليهود في العالم، وهي محور الاهتمام ومصدر الإيحاء لليهود الذين فضّلوا البقاء في أميركا وأوروبا. وكانت اعتداءات الحرب العالمية الثانية، وبخاصة في عهد هتلر، على اليهود الفقراء ومتوسطي الحال سبباً لانضمام عدد كبير من اليهود إلى الحركة الصهيونية حتى بلغ عدد أعضائها حوالي مليون شخص من يهود أميركا⁸⁴. وكان بن غوريون يريد أن يكون لإسرائيل مقام رئيسي رفيع في التاريخ اليهودي، وكان بحاجة إلى عدد كبير من اليهود ليصل إلى

مبتغاه، وهو عودة اليهود إلى أرض كنعان، أي أرض حدود الفلسطينيين، قبل مجيء اليهود إليها.

كان بن غوريون ملحدًا، وكانت مبادئ الحركة الصهيونية الدينية قد اتخذت الدين اليهودي ذريعة لجمع اليهود حولها، ولهذا كان أول رئيس لحكومة إسرائيل (بن غوريون) مضطراً أن يدافع عن نفسه ضد اليهود المتدينين، لاسيما الذين كانوا يعتبرون الدولة اليهودية بعيدة عن الإيمان الديني اليهودي الحقيقي، وهي أن الدولة اليهودية سوف تكون (بعد مجيء السيد المسيح ليأخذ اليهود إلى فلسطين ويؤسس دولة يهودية). وهذه النظرية لا تزال منتشرة بين اليهود ويؤمن بها حوالى مليون يهودي من أنحاء العالم يتركز معظمهم في أميركا وبريطانيا. وفي عام 1949 ظهرت أول معارضة يهودية ضد الحركة الصهيونية ودولتها الصهيونية في فلسطين، وتظاهر أتباعها في نيويورك، منددين برفض تعليم الأطفال اليهود في مخيمات المهاجرين مبادئ التعليم الصهيوني. وهناك جماعات أخرى يهودية ندّدت وشوّهت سمعة الصهيونية حيث وضعتها في إطار إيديولوجية سياسية، تعمل على خلق مشكلات لليهود، وليس على حلّها. وقد انتقد معارضو قيام دولة إسرائيل وتساءلوا كيف يمكن لإسرائيل أن تُنصف العرب الذين بقوا في إسرائيل؟! أو استنتجوا أن الكثير من اليهود لم يزعجوا أنفسهم بالتفكير في الظلم السياسي والأخلاقي الذي أنزله الصهاينة بأصحاب الأراضي في فلسطين، وطردوهم لإنشاء كيان صهيوني مصطنع. وهذا ما ظهر في مجلة «كومنتري» اليهودية ضد إسرائيل⁸⁵، علماً بأن هؤلاء يؤمنون بأن هذه الأعمال ليست من تعاليم الدين اليهودي الحقيقي.

وقد استعان بن غوريون بالصهيوني الاستبدادي «آباهلل سيلفر» فأوجد عدداً من الأعداء من أجل تسهيل مهمة بن غوريون لإضعاف المنظمة اليهودية التي كانت ضدّ تأسيس دولة إسرائيل. وتمكّن بن غوريون بعد ذلك من تشجيع المعارضين (لسيلفر) لإنشاء مؤسسة واحدة لجمع التبرعات من غير اليهود في أنحاء أميركا، وهؤلاء كان يهّمهم تمويل إسرائيل بدلاً من تحدي قيادتها.. وكان (حاييم وايزمان) من قبل قد جرّد (برانديس) من السلطة لأنه عارضه.. وقبل ذلك عمل بن غوريون وسيلفر على خلع (وايزمان) من رئاسة الحركة الصهيونية العالمية، وانتهى نفوذ سيلفر بعد أن عاد الحاخام النازي إلى كنيس تابع له في كليفلاند. ثم بمساعدة وتأثير بن غوريون وتسهيلاً لأعماله في أميركا اتجه رجال الأموال من غير الصهاينة نحو التعاون الفعّال مطالبين بترؤس الطائفة اليهودية الأميركية.

كانت إسرائيل بحاجة ماسة إلى أن يكون قسم كبير من يهود أميركا في إسرائيل، وإلى الأموال والنفوذ السياسي ممن يبقى منهم في أميركا لدعم إسرائيل. وكان بن غوريون قد أعلن أن كل يهودي صالح مؤمن بإسرائيل فهو صهيوني، يذهب ليعيش فيها. وعندما أعلنت «غولدا مائير» وزيرة خارجية إسرائيل في عهد بن غوريون: أن الحياة اليهودية الصحيحة مستحيلة خارج إسرائيل، عارض كثير من اليهود في أميركا هذا الرأي. وكان «جاكوب بلوشتاين» المليونير الأميركي قد زار إسرائيل في آب/أغسطس 1950 وأوضح لزعمائها اليهود أهمية دور اليهود الأميركيين في مستقبل إسرائيل، وأن يهود أميركا يفتخرون بيهوديتهم أكثر من أي وقت مضى. وأوضح بصراحة، أن اليهود في أميركا يرفضون أية إشارة أو أي تلميح إلى أنهم يعيشون في المنفى، وأن اليهود مهما كانت أعمارهم ومهما كانت انتماءاتهم من صهيونية

أو ضدها فهم يشعرون أنهم في وطنهم، وإذا انتهت الديمقراطية من أميركا فستصبح إسرائيل في موضع شك⁸⁶. [وكيف لا يشعرون بذلك وهم المتحكّمون والمسيطرون على مقدرات الدولة مالياً وإعلامياً وفي الرئاسة والكونغرس وفي حاكمية الولايات الرئيسية المهمة!!].

وبعد أن تخلص بن غوريون عن السلطة الدينية، استمرّ اليهود الأميركيون يبعثون بالأموال إلى رجال الدين اليهود ليصرفوها على الخدمات الاجتماعية والتربوية والدينية. ولأن إسرائيل كانت بحاجة إلى السكان اليهود فقط والمساعدة الاقتصادية من أميركا، فقد زاد عدد سكانها من اليهود على مليون شخص خلال السنوات الست الأولى. وكان سخاء اليهود الأميركيين والأغنياء من الأميركيين البروتستانت التوراتيين كبيراً جداً، كما وقّرت الإدارة الأميركية قرضاً من مصرف التصدير والاستيراد قيمته 135 مليون دولار عدا بيع أميركا لإسرائيل فوائض البطاطا والزبدة وغيرها بثمان زهيد.. لكن إسرائيل كانت بحاجة ماسة إلى الكثير من المساعدات العسكرية والاقتصادية. وكان زعماء الصهيونية يعتقدون بأن العرب سيوقعون صلحاً مع إسرائيل، إذا ما شعروا بأن أميركا القوية تدعم وتقدم ما تحتاج إليه إسرائيل لتصبح أقوى من العرب أجمعين.

وبعد الحرب العالمية الثانية كان الزعماء اليهود الصهاينة في أميركا يطالبون الإدارة الأميركية بتقديم المزيد.. ثم المزيد من المساعدات لإسرائيل. ولأن مشاريع القوانين من صنع مجلس الشيوخ، فقد عملت الصهيونية على أن يكون لها النفوذ القوي في هذا المجلس، لكي تؤمن حاجات إسرائيل من أميركا. وعندما بحثوا عن الشخصية القوية في مجلس الشيوخ القادرة على

تأمين الضغط على الكونغرس، وجدوها في شخص الصحافي الأميركي (سي كنن)، السكرتير الصحفي الناطق بلسان (آبا إيبان) عندما كان هذا الأخير سفيراً لإسرائيل في الأمم المتحدة، وكان من قبل المدير الإعلامي لمجلس الطوارئ الصهيوني في أميركا، وبعد الحرب أصبح هذا المجلس يدعى المجلس الصهيوني الأميركي.

كيف نشأ ضغط اللوبي على الإدارة الأميركية

كان (لويس ليبسكي) زعيماً صهيونياً في أميركا ورئيساً للمجلس الصهيوني الأميركي وقد اعترض على تكليف (سي كنن) وكيلاً لحكومة أجنبية (إسرائيل) ليمارس الضغط على الكونغرس، وهو عمل غير لائق.. لكن هذا الصهيوني اعتبر عمله لائقاً وليس خطراً عندما عرض على (كنن) أن يُعيّن مديراً تنفيذياً للمجلس الصهيوني الأميركي. ويستطيع بهذه الصفة أن يكون وكيلاً أجنبياً ويمارس الضغط على الكونغرس، وينتقد السياسات الأميركية. وكان ليبسكي وناحوم غولدمان قد اعترفا بأنهما لم يجدا في لائحة المرشحين أي صهيوني ليكون رئيساً لفريق الضغط على الإدارة الأميركية، وعندئذٍ طُرحت أسماء من غير اليهود ومنهم كلارك كليفورد، وهو مستشار سياسي للرئيس ترومان، وملتون أيزنهاور شقيق الرئيس أيزنهاور الذي أصبح رئيساً بعد الرئيس ترومان⁸⁷.

استقال كنن من العمل الدبلوماسي الرسمي وانضمَّ إلى المجلس الصهيوني الأميركي، وبدأ العمل المكثف في الضغط السياسي لتأمين مساعدات أميركية للاقتصاد الصهيوني في إسرائيل، وقام عام 1951 بعمل مع الصهيوني (جاكوب جافيتش)، و(إيمانويل سيلر) وهو عضو في الكونغرس، وثلاثة أعضاء

آخرين في مجلس الشيوخ وهم: (روبرت تافث) و(بول دوغلاس) و(هيوبرت همفري)، وتمكّن كُنن بعمله هذا من تأمين مساعدات مالية قدّرت بأكثر من 138 مليون دولار عامي 1951 و1952.

وعندما تسلم (ترومان) الرئاسة في 12 نيسان/أبريل 1945 على أثر وفاة الرئيس روزفلت في اليوم نفسه من تلك السنة، بدأت الحركة الصهيونية نشاطها لتطمئن إلى استمرارية سياسة روزفلت في البيت الأبيض. وقدّمت الصهيونية للرئيس الجديد تقريراً مفصّلاً عن ضحايا اليهود في سجون هتلر ومعتقلاته، [لكنها لم تقل له إن غير اليهود الذين سُجنوا وقُتلوا على أيدي النازية، هم أكثر عدداً من اليهود]. وحدّثته عن أوضاع اللاجئين اليهود والمشرّدين من ظلم النازية، وكان هذا المدخل المناسب للمطالبة بالدولة اليهودية لتطبيق مخطط الصهيونية. لكن وزير خارجيته أرسل إليه مذكرة جاء فيها ما يأتي: إن القادة الصهاينة سيبدلون كل جهودهم ليحصلوا على بعض التعهدات للبرنامج الصهيوني الذي يتعلق بفتح أبواب الهجرة إلى فلسطين وإقامة الدولة الصهيونية. وإن الحكومة والشعب يتعاطفان مع المشرّدين اليهود في أوروبا، بينما المسألة الفلسطينية معقّدة، وهي سبب التوتّر في الشرق الأوسط. ومعالجتها يجب أن تكون انطلاقاً من وجهة مصالحنا على المدى البعيد..

ويذكر (ترومان) في مذكراته أنه قد تأثر بما أصيب به اليهود في أوروبا، [فلماذا لم يتأثر بما أصاب الملايين من غير اليهود في أثناء الحرب؟ أليسوا بشرّاً؟] وأن تأييده لهم انطلاقاً من وعد بلفور، كان إيماناً منه بحقّ تقرير المصير للشعب اليهودي. [فلماذا لم يعطِ بلفور للعرب الحق في تقرير

مصيرهم ليحكموا فلسطين من دون سلطة انتداب بريطانية عليهم]. وقد أكدت أميركا أن يكون الانتداب البريطاني لمساعدة اليهود على الهجرة والتحضير لإنشاء دولة صهيونية هناك⁸⁸!!

وعندما أعلنت مصر على لسان رئيس وزرائها «النقراشي» استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين، أجاب (ترومان) على الرسالة المصرية بالخداع والمراوغة والتضليل قائلاً: «إن موقف حكومة أميركا ثابت وهو عدم وجود أية تغييرات في الحالة الأساسية في فلسطين، دون العودة إلى العرب واليهود». وتبيّن في ما بعد أنه خضع لليهود ولضغطهم في أميركا وليس للحق في عدم تأسيس كيان صهيوني في فلسطين.

وفي 7 أيار/مايو 1945 استسلمت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية وهُزمت النازية، وقام الصهاينة بالضغط على ترومان لنقل اليهود، الذين كانوا في المعتقلات والمعسكرات النازية، إلى فلسطين، والعمل على اتخاذ قرار لإقامة دولة يهودية على كل أراضي فلسطين، ومنح الوكالة اليهودية السلطة الكاملة للإشراف على هجرة اليهود، وعدم إبقائها بيد الانتداب البريطاني. وقد فُرض بضغط صهيوني أميركي على ألمانيا أن تقوم بتقديم المساعدات للشعب اليهودي لإعادة بناء فلسطين، وتقديم التسهيلات الدولية لنقل اليهود وتأسيس الكيان الصهيوني. [ولكن ألم يكن في المعتقلات أسرى أكثر من اليهود بمئات المرات من روس وفرنسيين وبولونيين وبلغاريين وغيرهم.. ولم تطالب أية مؤسسة بنقل هؤلاء إلى ديارهم وإعادة بناء ما تهدّم من أملاكهم؟ ولماذا لم يتم نقل اليهود إلى أملاكهم وديارهم التي كانوا فيها قبل الحرب؟ علماً بأن من قام بالحرب هُزم وسيُسلّم غيره السلطة، وستسيطر الدول

المنتصرة على ألمانيا، ولن تُعيد إليها المكانة لإعادة التسليح. أليس بناء الكيان الصهيوني هذا خدمة للغرب ليكون قاعدة في فلسطين تخدم مصالح الدول المهيمنة وبخاصة أميركا وبريطانيا؟].

وبرزت الضغوط في اجتماع للمنظمات الصهيونية وتلك التي تدور في فلكها مثل لجنة المسيحيين الأميركيين التي كان يتزعمها عضو مجلس الشيوخ (واغنر)، حيث انعكست ضغوط تلك المنظمات على القرار الذي أعلنه المؤتمر الدوري، لحكام الولايات، الذي انعقد في ولاية «ميشيغان»، حيث وجّه المؤتمر رسالة إلى الرئيس ترومان موقعة من 37 حاكماً من أصل 48 حاكماً كانوا حاضرين طالبوا فيها الرئيس باتخاذ خطوات تساعد على فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، والعمل على وضع فلسطين تحت السيطرة اليهودية. وكان كل ذلك في تموز/يوليو 1945⁸⁹.

وتحت وطأة الضغوط ناقش الرئيس ترومان مسألة فلسطين في مؤتمر بوتسدام الذي جمع ستالين وترومان وتشرشل، في 24 تموز/يوليو 1945. وطلب ترومان إلى تشرشل أن تجد الحكومة البريطانية وسيلة معينة لرفع القيود عن هجرة اليهود إلى فلسطين عبر إلغاء الكتاب الأبيض الصادر عام 1939 بدون تأخير. وعلى أثر سقوط حكومة تشرشل أصبح (أتلي) رئيساً لوزراء بريطانيا، وكان الرئيس ترومان قد أرسل وفداً إلى أوروبا لتقصّي أوضاع المشردين اليهود برئاسة (إيرل هاريسون) وهو عميد لكلية الحقوق في جامعة بنسلفانيا. ومن المعروف أنه كان يوجد مشردون من عدة دول أوروبية، أكثر بعشرات المرات من اليهود، ولكن لم تكن لهم تجمعات ضاغطة على الحكومات للاهتمام بهم.. ولم يكن اهتمام ترومان بالمشردين اليهود

فقط لأسباب إنسانية، بل لأسباب سياسية تتعلق بسياسة الحكومة الأميركية في الداخل (انتخابات النواب والشيوخ وحكام الولايات والانتخابات الرئاسية).

وقد اقترح (أتلي) على ترومان أن يضع المشرّدين اليهود في معسكرين للجيش الأميركي في شمالي إفريقيا⁹⁰، لأنه كان قد عارض ما طالب به اليهود وهو إلغاء الكتاب الأبيض كلياً، ليأتي إلى فلسطين اليهود الذين يرغبون أو الذين يضطرون نتيجة التهجير القسري الذي قامت به مخابرات إسرائيل عبر الاعتداء على أمكنة العبادة اليهودية في بعض الدول، أو على محالّ يهودية لإجبارهم على الهجرة إلى فلسطين.

وفي أيلول/سبتمبر من عام 1945 أعلنت بريطانيا أنها ستسمح بهجرة (1500) يهودي إلى فلسطين شهرياً، وهذا لم يعجب الحاخامين الصهيونيين (سيلفر) و(وايز) اللذين احتجّا على ذلك وطلبوا إلى (ترومان) تنفيذ ما تعهدت به الحكومة الأميركية لليهود، وهذا التعهد يناقض وعود (ترومان) المخادعة (للنقراشي) في مصر وللملك عبد العزيز في السعودية، ويعبّر عن المراوغة والاحتيال والكذب لأنه يهتمّ بمن يضغطون ويؤثرون في الانتخابات الأميركية.

أما وزارة الخارجية الأميركية فكانت تتخوف من تعهدات ترومان لليهود، فاستدعى وزير الخارجية (جايمس بايرتس) 4 من كبار المسؤولين الأميركيين في الشرق الأوسط في تشرين الأول/أكتوبر من عام 1945 وتمّ الاتفاق على مقابلة الرئيس في 10/10/1945، وقد طال انتظارهم أكثر من شهر قبل اللقاء لأن مستشار ترومان (دايفيد نيلز)، وهذا كان صلة الوصل بين البيت الأبيض والمنظمات الصهيونية، أقنع الرئيس بأنّ هذا اللقاء هو عمل يضرّ محلياً بالانتخابات النيابية في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها. وقد

خضع ترومان فعلاً لسياسة نيلز الصهيوني ولم يحصل اللقاء إلا بعد نهاية الانتخابات، ودام اللقاء (20 دقيقة)، وقال ترومان عند اللقاء: «للأسف أيها السادة لقد استجبت لنداء مئات الآلاف من المتحمسين للانتصارات التي حققتها الصهيونية، ولا يوجد عندي مئات الآلاف من الناضحين العرب المؤيدين لي في الانتخابات»⁹¹. وعندما نشر وزير الخارجية (بايرتس) رسالة روزفلت الأخيرة إلى الملك السعودي، ومعها تصريح من الوزير نفسه، حيث كان موقف الحكومة الأميركية يتلخص بالأّ تكون قراراتها بشأن فلسطين بدون مشاورة العرب واليهود. وهذه الرسالة أغضبت الصهاينة في أميركا فرد عليها مباشرة الحاخامان (وايز) و(سيلفر) وأوضحا أن موقف بن سعود معادٍ للصهيونية⁹²، وأنه ليس من حقّ الحكومات العربية التدخل في شؤون فلسطين [فكيف أن لأميركا الحق بالتدخل باستقدام سكان من دول عديدة إلى أراضٍ ليست للمهاجرين ولا لأميركا، وكيف يحقّ لبريطانيا إصدار قرار بإنشاء دولة لليهود على أرض ليست ملكاً لها. وهل لهما أو لغيرهما في أميركا، من يهود أو غير يهود، الحقّ في سلب الأرض من أصحابها وإسكان اليهود من مختلف دول العالم فيها، وليس للعرب أية علاقة بفلسطين واحتلال أراضيتها بالقوة؟].

خوف الصهيونية من كشف أكاذيبها أمام لجنة التحقيق الأميركية -- البريطانية

كان وزير الخارجية البريطانية (أرنست بيفن) قد اتفق مع الخارجية الأميركية على إرسال بعثة تحقيق مشتركة أميركية بريطانية لمعرفة أحوال اليهود المقيمين في أوروبا، وللإطلاع على الأوضاع في فلسطين والتشاور مع المندوبين العرب واليهود بشأن المشكلة الفلسطينية. لكن لجنة الطوارئ الصهيونية خافت أن تكشف التحقيقات أكاذيبها وادعاءاتها المزيفة حول

المشردين اليهود. وأرسلت برقية عاجلة إلى (ترومان) في شهر تشرين الأول/أكتوبر موقّعة من (سيلفر) و(واين) وتضمّنت البرقية رجاءً من الصهاينة ألا تقوم لجنة التحقيق بعمل لا يشتمل على اتخاذ إجراءات فورية وحازمة لتأمين مطالب الصهيونية المتعلقة بعدة أمور منها: (1) أن يُسمح لمئة ألف يهودي بدخول فلسطين فوراً. (2) إلغاء الكتاب الأبيض أو تغييره ليُتيح لليهود الدخول إلى فلسطين. (3) إعلان أميركي - بريطاني مشترك يؤكّد تنفيذ أهداف وعد بلفور⁹³.

وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1945 بعث (ترومان) برسالة إلى رئيس وزراء بريطانيا طلب إليه السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين. ونشرت إدارة البيض الأبيض الرسالة لتطمئن الحركة الصهيونية إلى أنه ينفذ ما طلبته هذه الحركة بما يتعلق بهجرة اليهود تمهيداً لتأسيس دولة صهيونية⁹⁴.

وعندما تشكلت اللجنة المشتركة الأميركية البريطانية، اعتبر الصهاينة في أميركا أن الرئيس الأميركي وقع في الفخّ البريطاني لأنه لم يُعلن رفضه للمشروع البريطاني بإدخال (1500) يهودي شهرياً إلى فلسطين. ولهذا فقد اعترض الصهاينة، وقاموا بالاتصال بأعضاء الوفد الأميركي، وأقاموا معهم علاقات صداقة⁹⁵. وعندما عقدت اللجنة أولى الجلسات في واشنطن استغرب كروسمان أحد أعضاء اللجنة البريطانية، وكان يمثّل حزب العمال في البرلمان، عدم اهتمام اللجنة بالموقف العربي، وأعلن في الجلسة أن كل أعضائها تقريباً، كانوا من اليهود أو من المعادين لبريطانيا وللحق العربي في فلسطين، وبخاصة (جايمس ماكدونالد)⁹⁶.

وعندما استمعت إلى الشهود كان أهمّ المتحدثين الأميركي (كانون بريدغمان) وهو مبشّر بروتستانت عّاش في فلسطين من عام 1934 إلى عام 1944 واعتبر في حديثه عن الاختلاف في طباع اليهود الشرقيين أنهم يريدون الاندماج في المجتمع العربي، بعكس اليهود الغربيين (وكانوا بمعظمهم صهاينة) الذين لا يريدون الاندماج بل يرغبون في إنشاء دولة صهيونية. هذا الحديث اعتبره الصهاينة ضد السامية ومعادياً للتطلعات الصهيونية في فلسطين، وأنه يهدف إلى تقسيم اليهود وإضعاف عزمهم⁹⁷.

وأما ما يتعلق بمسألة الهجرة فرأى مدير مؤسسة الأبحاث السكانية في جامعة برنستون (فرانك نوتستين) عدم إمكانية تحقيق أبعاد الصهيونية من الناحية الديموغرافية، وتحدث رئيس المجلس الأميركي اليهودي «ليسينغ روزفولد» وكان ضد الصهيونية، فاعتبر أن المنادين بالقومية اليهودية (أي الصهاينة) هم سبب العداء للسامية وأن اليهود مجموعة دينية ليسوا صهاينة. وأما عن العرب فقد تكلم النائب الأميركي العربي (فيليب حتي) فقال إن الهجرة اليهودية هي نوع من أنواع الاحتلال لأراضي الآخر بالقوة. بينما طلب الحاخام الصهيوني (واينر) إلى العالم الوقوف إلى جانب الصهيونية. وبعده اّهم العالم ألبرت أينشتاين، وهو يهودي ضد الصهاينة، بريطانيا بأنها تتبع سياسة «فرّق تسدّ»، ووصفها بالإمبريالية المكيفلية. وعندما سُئل عن رأيه بأن تصبح الأغلبية يهودية في فلسطين أجاب بأن هذا ليس ضرورياً، ورفض تأييد النزعة القومية اليهودية، لأنها تعبر عن طموحات الصهيونية وليس اليهودية، وهذا ما أذهل الحاضرين⁹⁸. وعند تأسيس إسرائيل طُلب إليه أن يكون أول رئيس لها فرفض. وحاولت الصهيونية الضغط على كروسمان

لاستمالته (وكان ماركسياً)، وذلك عن طريق المؤرخ الصهيوني (دافيد هوروفيتش)، واستطاعت أن تكسر الجليد بينه وبين الصهيونية.

وكان أهم ما طالب به أعضاء الوفد الأميركي هو تحقيق الوعود التي قطعوها على أنفسهم، ومن خلال البيت الأبيض، وهو تحقيق الخدمات للصهاينة ليرضوا على إدارة الرئيس الأميركي ترومان.

وكذلك نشطت الحركة الصهيونية في لندن باتصالاتها بأعضاء الوفدين (الأميركي والبريطاني) من وراء الكواليس وبخاصة اتصالات البارون الصهيوني صاحب بنوك روتشيلد (جايمس روتشيلد)⁹⁹. وفي فندق الملك داوود في مدينة القدس اجتمع كثير من الصهاينة الأنكليز والأميركيين مع زعماء فلسطينيين، واستمعت اللجنة إلى دافيد بن غوريون حيث نفى، كعادة الصهاينة، علاقة الوكالة اليهودية بدعمها للمنظمات الصهيونية الإرهابية، ولكن وقائع الأحداث في فلسطين كانت تؤكد عكس ذلك. وطالب ماكدونالد (عضو الوفد الأميركي) بلقاء مع المسؤول عن عصاة (الأرغون) مناحيم بيغن، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء. وهو الذي قام عام 1982 بغزو لبنان واحتلال أجزاء كبيرة منه. ولكن بيغن رفض لقاءه لأسباب أمنية¹⁰⁰.

وفي عام 1946 كانت قد تشكلت لجنة خبراء من الأميركيين والإنكليز واقترحت هذه اللجنة ما يشبه النظام الفيدرالي لدولتين وتقسيم فلسطين إلى منطقتين واحدة عربية، وأخرى صهيونية، على أن تكون الحكومة المركزية في مدينتي القدس وبيت لحم. لم يوافق (ترومان) على هذا المشروع بحجة أنه لم يقدم شيئاً للمشرّدين اليهود وذلك لأن اليهود رفضوا المشروع نهائياً وتمسّكوا بالسماح بهجرة اليهود إلى فلسطين لإنشاء دولة

صهيونية لهم وحدهم في كل فلسطين. وقد اختار (ترومان) يوم الغفران عند اليهود في 6 تشرين الأول/أكتوبر لإعلان رفضه للمشروع، وذلك بسبب الضغط الذي تعرض له من قيادة حزبه الديمقراطي في نيويورك، وكان الفضل في إعلان الرفض في هذا اليوم ذاته لمستشاره الصهيوني (دايفيد نيلز). وقد أصّر (ترومان) - عدا الرفض - على دخول مئة ألف يهودي إلى فلسطين، وضرورة التقسيم الذي يوافق عليه اليهود (بضمّ النقب إلى الصهاينة). وقد تقدمت الوكالة اليهودية بطلب للأمم المتحدة للمشاركة في مناقشة الجلسة المتعلقة بمشكلة فلسطين، بموافقة ومساعدة الولايات المتحدة (وكان رئيسها يكذب على زعماء الدول العربية)، وفي هذه الجلسة لم توجه الدعوة إلى الهيئة العربية العليا ولها ممثلان في الأمم المتحدة، بينما الوكالة اليهودية ليس لديها أية دولة يهودية وقد وجّهت إليها الدعوة. وكان الوفد الصهيوني قد ضمّ كلاً من: بن غوريون، سيلفر، موشي شاريت، غرينبورغ، ناحوم غولدمان، وعمانوئيل نيومان ومعظمهم صهاينة أميركيون، وقد ترأس الوفد سيلفر (وهو حاخام صهيوني صديق ترومان)¹⁰¹. وقال سيلفر: «إن صكّ الانتداب يعترف بالروابط التاريخية للشعب اليهودي في فلسطين وتأسيس الوطن القومي لليهود في ذلك البلد». وعدّد أسماء الحكّام مؤيدي هذا الصكّ في بريطانيا: لويد جورج (كان من مؤيدي الصهيونية، وتشرشل (كان صهيونياً أكثر من الصهاينة) كيف لا وبريطانيا هي المسؤولة عن ثمن وعد بلفور. وعرفنا من قبل الرئيس الأميركي ويلسون وترومان، حيث تبين أن هذا الأخير، ولأسباب انتخابية، قد باع كل مصالح أميركا في الوطن العربي من أجل الوصول إلى الرئاسة. ولكن صكّ الانتداب وضعته

بريطانيا وأميركا وإيطاليا وفرنسا، وكان الهدف من هذا الانتداب هو إيجاد موقع استعماري ينوب عنها في الضغط على المنطقة.

وكان الصهاينة قد ضغطوا على الإدارة الأميركية حيث قام 30 نائباً من المجلس النيابي من مؤيدي الصهيونية ووجّهوا نداءً إلى جورج مارشال وزير الخارجية الأميركي وإلى الوفد الأميركي في الأمم المتحدة (وارن أوستن) وطالبوا بندائهم هذا توضيح سياسة البيت الأبيض تجاه القضية الفلسطينية، ولكن لم يحصلوا على جواب يُرضيهم من وزير الخارجية. وفي رسالة ثانية رد جورج مارشال على الصهيوني (جاكوب جافيتش) بأن أميركا ستبقى ملتزمة الصمت وبدون أن تحدد موقفها حتى يصدر تقرير لجنة الأمم المتحدة المتعلق بفلسطين¹⁰².

وعندما عقدت لجنة الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين أول جلسة لها، قامت العصابات الصهيونية بحملات تخريبية واغتيالات ضد المدنيين الفلسطينيين، وضد الانتداب الإنكليزي عام 1947. وعندما قررت اللجنة الذهاب إلى فلسطين، عينت الوكالة اليهودية 3 من أعضائها للقيام بمهمة ضبط ارتباط وهم: (أوبري سولومان) وهذا يُدعى آبا إيبان، ودافيد هوروفيتش وماك غليفراي، ولكن الهيئة العربية رفضت التعاون مع اللجنة¹⁰³. وعندما أُعلن تقسيم فلسطين بين العرب والصهاينة، قام الزعيم الصهيوني (حاييم وايزمان) بزيارة خاصة للبيت الأبيض في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 وأعرب للرئيس ترومان عن إصرار اليهود على احتفاظهم بصحراء النقب. ثم اتصل ترومان هاتفياً بأعضاء وفده في الأمم المتحدة، وطلب إليهم أن تكون صحراء النقب من حصة الدولة الصهيونية، واعتبرها مطالب عادلة برأيه،

ويجب على أميركا أن تحترم مطالب الصهاينة¹⁰⁴. وأخيراً استطاعت الصهيونية أن تقنع الرئيس ترومان بضمّ النقب إلى الدولة الصهيونية.

الضغط الصهيوني وتقسيم فلسطين

اتفقت الدول المهيمنة على الأمم المتحدة على إعلان قرار التقسيم في 29 / 11 / 1947 وتم ذلك بموافقة 33 صوتاً مقابل 13 صوتاً وامتنعت 10 دول عن التصويت. ونتج هذا التقسيم عن ضغط صهيوني مارسه الحركة الصهيونية على وفود الدول وحكومات تلك الوفود لتقف في الصفّ الصهيوني عبر الترغيب والترهيب. حتى أن الصهيوني (دافيد هوروفيتش) وصف تلك الجهود بما يلي: قُرعت أجراس هواتف المسؤولين بنون من قبل ممثلي الصهيونية، وأُرسلت البرقيات إلى المسؤولين الرئيسيين في العالم.. وسُحب أناس من غرف نومهم ليلاً لإرسالهم إلى اتجاهات مختلفة ليقوموا بضغط على المسؤولين. لقد سحّرت الصهيونية ومن يؤيدها كل طاقاتها، كالتقاء عشرات من الصهاينة ومؤيديهم كلاً من وفود أميركا اللاتينية وكان منهم الصهيوني الأرجنتيني (فوشي توكس)، الذي اخترق حواجز الدول عن طريق الرشوة وغيرها من وسائل الضغط. وكان أحد رؤساء كوستاريكا سابقاً يهودياً صهيونياً قدّم رشى عبر دفتر شيكات، وتسلمت زوجات أعضاء وفود أميركا اللاتينية معاطف (ماركة مينك) من الفرو الفاخر قيمة المعطف الواحد 12 ألف دولار، إلا أن زوجة رئيس الوفد الكوبي رفضت المعطف، ورفض زوجها (الدكتور بيلت) العروض الكثيرة من مال وغيره.. من أجل أن يقف مع الصهيونية في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. أما الوفد الأميركي فقد ساهم في تحقيق الصهيونية لغاياتها، حيث وصف دافيد هوروفيتش موقف رئيس الوفد الأميركي¹⁰⁵ في هذه المرحلة بقوله: «لم يكن يعرف شيئاً عن قضية

فلسطين، وسرعان ما تفهم موقفنا، وأصبح صديقاً للشعب اليهودي ومؤيداً للصهيونية، وانطلق يعمل بعيداً عن وزارة الخارجية الأميركية، لمساعدتنا¹⁰⁶.

وتعدّدت الضغوط الصهيونية الوفد الأميركي إلى الأمم المتحدة ووصلت إلى وزارة الخارجية والبيت الأبيض والرئيس مباشرة حيث يقول (ترومان) في مذكراته إنه قبل صدور قرار التقسيم بيومين تسلّم رسالة من (وايزمان) موضحاً أن الصهيونية تمارس ضغطاً هائلاً على وفود الأمم المتحدة كافة. ولتبرير دعم ترومان للصهيونية، قالت رسالة وايزمان: إنه لم يكن هناك سوى ضغط محدود على الوفود لشرح موقف الصهيونية. وزعم ترومان أنه كان يريد منع اليهود والصهيونية من جعل هذه الدولة مدخلاً للشيوعية حيث تزودت إسرائيل بالأسلحة عام 1948 عن طريق تشيكوسلوفاكيا. وخداع الصهيونية، تمثّل بإعلانها أن يهوداً من أوروبا الشرقية هربوا من ظلم الشيوعية إلى إسرائيل، ولكن الحقيقة أبرزت فيما بعد أن الضغوط كانت على البيت الأبيض. وهذا التحليل لمضمون رسالة وايزمان ما هو إلا خداع وتضليل أميركا والعالم ليبرّر ترومان دعمه ومساهمته في خلق إسرائيل.

وللتضليل والخداع أكثر، عمدت الحكومة الأميركية إلى إصدار أمر في 5 / 12 / 1947 منعت فيه إرسال أسلحة إلى منطقة فلسطين، وكذلك منعت إصدار جوازات سفر للمتطوعين الصهاينة ومن يؤيدهم من المسيحيين المتصهينين لمساعدة العصابات الصهيونية؛ وعلى الرغم من هذه القرارات المخادعة استمرت عمليات شحن الأسلحة إلى الصهاينة في فلسطين وبتشجيع من الإدارة الأميركية. وعندما طالبت الحركة الصهيونية بإنشاء بوليس دولي للإشراف على تنفيذ قرار تقسيم فلسطين، كان متعذراً، لأنه يحتاج إلى موافقة

القوى المتحاربة، وهذا تعبير للتمهيد لإنشاء الصهيونية ميليشيا وعصابات محاربة ومسلحة من أميركا وتدريب إنكليزي أميركي مشترك¹⁰⁷.

وبعد التصويت على قرار التقسيم لم يتوقف الضغط الصهيوني على البيت الأبيض مطلقاً، فكانوا يأتون باستمرار، أفراداً وجماعات، ليطالبوا ترومان بالاتصال بالإنكليز ومنعهم من تقديم أي دعم للعرب¹⁰⁸.

وبعد أقل من يوم واحد على لقاء ترومان ووايزمان، أعلن السفير الأميركي في الأمم المتحدة أن قرار الجمعية العمومية ليس أمراً ملزماً للأمم المتحدة أو أي عضو فيها، [وهنا نسأل لماذا أنشئت الأمم المتحدة؟ هل لتغطية سيطرة الدول الغربية القوية على الدول الضعيفة؟] وبما أن مشروع التقسيم يقتضي إعادة السلام والنظام إلى المنطقة، فقد سحبت واشنطن تأييدها لقرار التقسيم واقترحت وضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة. ودعا ترومان العرب واليهود إلى هدنة سياسية وعسكرية حتى تظهر نتيجة البحث من جديد في الأمم المتحدة..

لقد أثار هذا الاقتراح اليهود والصهاينة في أميركا وأوروبا، ووصفوا ترومان بالمخادع لليهود، وخصوصاً بعد لقائه وايزمان. عندئذ اتصل ترومان بالصهيوني وايزمان عن طريق مستشار الرئيس (روزنمان) وأكد له أن السياسة الأميركية على المدى البعيد لن تتغير¹⁰⁹.

لكن وزير الخارجية (جورج مارشال) أعطى الضوء الأخضر للسفير الأميركي في الأمم المتحدة (أوستن) ليعلن أن اقتراح الحكومة الأميركية بالوصاية المؤقتة هو للحفاظ على السلام وإيجاد الفرصة للتسوية بين الجميع¹¹⁰. وقد

قامت الصهيونية بكل أساليب الضغط، إذ بعثت آلاف البرقيات إلى الرئيس تطالبه بالتراجع عن قراره المتعلق بالتقسيم، وندد الأعضاء الصهاينة في الكونغرس بموقف الرئيس. وفي هذه الفترة اعتبر المرشح الجمهوري للرئاسة (ديوي) أن هذه الفرصة مناسبة للطعن بالإدارة الأميركية ووصفها بالمتذبذبة وعديمة الكفاءة. وطالب 30 نائباً جمهورياً بإجراء تحقيق لمعرفة أسباب تراجع الرئاسة.

ولتيان خداع الرئيس ترومان للدول المؤيدة للحقّ العربي، ولكسب أكثر أصوات اليهود ومؤيديهم في أميركا قام مستشار الرئيس كلارك كليفورد، وهو صديق للصهاينة ويحظى بمحبة الإسرائيليين لدوره الرئيسي في تغيير رأي الرئيس ترومان واعتراف أميركا المباشر بعد إعلان بن غوريون قيام دولة إسرائيل مباشرة، قام باتصالات بالذين يؤيدون الصهيونية (من يهود ومسيحيين توراتيين، وغيرهم من السياسيين الخاضعين لسيطرة الصهيونية في أميركا) من أجل عدم خسارة أصوات الصهاينة وقوة نفوذهم والناخبين اليهود، وطلب إليهم عدم فقدان الأمل في رجوع الرئيس عن قراره، مؤكداً لهم أن إعادة كسب ثقة الرئيس ممكنة وتتماشى مع أهداف الصهيونية في فلسطين¹¹¹؟

ولشدة تغلغل النفوذ الصهيوني والمتصهينين في صفوف الحزبين عبر وسائل الإعلام والمال ووظائف الإدارة العليا، طالب مسؤول الإعلام والدعاية في الحزب الديمقراطي بتراجع الرئيس ترومان عن سياسته إزاء الصهيونية، لأنّ التأييد الشعبي لإعادة انتخابه للرئاسة يتطلب ذلك. ولكي يكسب صداقة اليهود والصهاينة والمؤيدين لهم في المجتمع الأميركي، أصدر الرئيس

مرسوماً في 28 نيسان/أبريل 1947 بتعيين «جون هيلدرينغ» في وظيفة مساعد وزير الخارجية للشؤون الفلسطينية، ومن المتعارف عليه في أميركا أن هذا الشخص يُعرف بتأييده المطلق للصهيونية، بحيث يوقّر لها ما تريده وبدون مناقشة، وكان له الدور البارز في مشروع التقسيم عندما كان عضواً في الوفد الأميركي إلى الأمم المتحدة عام 1947. وفي نيسان/أبريل 1948 بعث «موشي شاريت» الصهيوني برسالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة جورج مارشال أكد فيها أن الهدنة لتأجيل قيام دولة إسرائيل مرفوضة. وكان «صموئيل روزنمان» وهو أحد مستشاري الرئيس ومؤيد للصهيونية قد بعث برسالة إلى الرئيس عبر مستشاره الخاص (كليفورد) عبّر فيها عن رفض الوكالة الصهيونية لمشروع الهدنة التي أعلنها ترومان، وذكر فيها الملاحظة التالية: إن موشي شاريت لم يؤيد فكرة إعلان الهدنة التي طالبت بها وزارة الخارجية الأميركية، وهذا يؤكد من دون شك أن ذلك تعبير عن تهديد من الصهيونية - عبر شاريت - لسياسة ترومان¹¹².

وقد شعر ترومان بأن منافسه للرئاسة (ديوي) والحزب الجمهوري سيعترفان مباشرة بالدولة الصهيونية، وهو يؤيد قيامها بقوة، جراء تضخيم كل من ديفيد نيلز، وكلارك كليفورد أخطاء وزارة الخارجية والدفاع، فإنهما قاما بتأييد من (بن كوهين) وهو صهيوني مستشار في وزارة الخارجية، بإعداد مسودة للبيان الحكومي من أجل الاعتراف بالدولة اليهودية، وقُدّم هذا البيان للرئيس لكي يتم إعلانه. ومما جاء في هذا البيان: إن وزير الخارجية (مارشال) وأنا (أي ترومان) أستنتجنا أنه يجب الاعتراف بالأوضاع السائدة لأنها تتماشى مع قرارات الأمم المتحدة، ومع حماية المصالح الأميركية وأهداف الحكومة الأميركية. [وهل يوجد أكثر من تأسيس قاعدة لأميركا في الشرق الأوسط

لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها، حيث ستكون هذه القاعدة مركزاً لانطلاق الجيش الأميركي للانقضاض على أية دولة لا تتماشى مع سياسة أميركا. وهذا ما حدث في العراق عام 2003 وعدوانها في تموز/يوليو 2006 على لبنان. وما حدث عندما أنزلت قواتها في لبنان عام 1958 وفي الأردن عام 1957، وربما في الهجوم على إيران مستقبلاً. ولهذا نجد أن الإدارة الأميركية قد أعلنت نية الرئيس الاعتراف مباشرة بالدولة الصهيونية، وهذا ما أثبتته الأحداث عندما تمّ إعلانها في منتصف أيار/مايو 1948، وعرفنا أنه بعد 11 دقيقة، وقيل 5 دقائق، كان الاعتراف بإسرائيل فور إعلان إنشائها مباشرة].

وقد طالب أنصار إسرائيل في الإدارة الأميركية من صهاينة وغيرهم، الرئيس (ترومان) أن يعلن اعترافه بالدولة اليهودية قبل إعلانها وسيكون لهذا - حسب رأيهم - نتائج إيجابية، لا سيما وأن انتخابات الرئاسة أصبحت بعد أقل من 6 أشهر. لكن مارشال (وزير الخارجية) رأى أن مثل هذا الاعتراف بدولة قبل قيامها سيؤدّي إلى التضحية بالعلاقات الأميركية العربية، وبالأهداف الأميركية في الوطن العربي. وقد اعترف مثله جورج بوش الابن بإنشاء دولة لليهود فقط، مما يعني طرد كل من هو مسلم ومسيحي خارج إسرائيل، وكان ذلك في أواخر عام 2007.

مقدّمة للخدمات السياسية لإسرائيل

قام الرئيس ترومان بعمل اخترق به الأعراف الدبلوماسية، ورأي وزارة الخارجية، ونفذ مشورة كلارك كليفورد المعروف بتأييده المطلق للصهيونية، وهي الاعتراف بالدولة الصهيونية. فاتصل كليفورد بمندوب الوكالة الوطنية في واشنطن، ويدعى أبشتاين، وأخبره بقرار ترومان، واتفق معه على عدم

تسريب هذا الخبر. كما اتفقا على تقديم طلب من مندوب الوكالة اليهودية للاعتراف بالحكومة الصهيونية الانتقالية، وقدم (أبشتاين) الطلب إلى البيت الأبيض ووزارة الخارجية؛ وكان كليفورد قد هياً كل شيء للاعتراف الذي تمّ بعد إعلان قيام دولة إسرائيل مباشرة. واتصل ترومان بالصهيوني «دافيد نيلز» ليخبره اعتراف أميركا بإسرائيل، وبأنه أول شخص اتصل به ليخبره بذلك¹¹³.

كان لاعتراف أميركا بالدولة اليهودية دويّ صاعق لإقدامها على عمل غير منطقي وبعيد كل البعد عن الحقيقة والعدل، حتى أن رئيس الوفد الأميركي في الأمم المتحدة لم يصدّق ذلك، فاتصل بوزارة الخارجية للتأكد من صحّة هذا الإعلان. ولم يعلم أن وزير الخارجية لم يعرف نبأ الاعتراف إلا متأخراً، وهذا ما خطط له المستشار الصهيوني «كلارك كليفورد»، ليضع المسؤولين الذين لا يرغبون في الاعتراف بإسرائيل تحت الأمر الواقع¹¹⁴. وأدى هذا الإعلان إلى تحرك الجيوش العربية التي كانت مسلحة أسلحتها إنكليزية فاسدة، وأوامر قياداتها تحت سلطة الإنكليز، واندلعت الحرب بين العرب والعصابات الصهيونية (الهاغاناه والأرغون وشتيرن) التي ارتكبت مجازر رهيبة بإشراف الوكالة اليهودية وبمعرفة البيت الأبيض لزرع الرعب في قلوب الفلسطينيين ليهربوا أو يستسلموا بدون قتال. وباع الرئيس الأميركي العدالة والحق الدولي، وشعباً عربياً آمناً في فلسطين، بأصوات قليلة من اليهود ليصل إلى الحكم. وخلافاً لكل الأعراف الدبلوماسية، وجه دعوة لأول رئيس في الكيان الصهيوني (وايزمان) ليقوم بزيارة إلى واشنطن، وعندما أُعلن قبول الدعوة تمّ تزيين شوارع واشنطن بالإعلام الأميركية والإسرائيلية. وفي الحديث بين وايزمان وترومان طلب الأول قرصاً من أميركا فأجابه الثاني: «لا

مشكلة في ذلك لأن اليهود سددوا ديونهم» وهذا ما يفسر انتخابهم ترومان رئيساً. وعندما عُرض من الخارجية الأميركية أن يكون السفير الأميركي في إسرائيل متمرساً بالسياسة الخارجية، رفض ترومان ذلك وطالب بأن يكون شخصاً متصهيناً وهو (جايمس ماكدونالد) وكان معروفاً بتعاطفه وبتأييده الشديد والعلني للصهيونية، وبذلك وُضعت الخارجية الأميركية تحت الأمر الواقع بقبولها هذا التعيين.

التنافس على تقديم الخدمات المميزة للصهيونية

كان معظم اليهود يؤيدون الحزب الديموقراطي، تقليدياً، لكن الانتماء الحزبي لم يكن يهمهم بمقدار الولاء للدولة الصهيونية، والدليل على ذلك أنه عندما فاز المرشح الجمهوري (ليو إيزكسن) وفشل مرشح الحزب الديموقراطي (كارل بروبر) في الانتخابات النيابية في منطقة برونكس (نيويورك)، حيث يشكل اليهود أغلبية في هذه المنطقة، لم يكن أمام الحزبين (الجمهوري والديموقراطي) إلا التنازل للكيان الصهيوني لتقديم ما يُريده من أميركا لكسب أصوات اليهود. وعندما جرت الانتخابات الأولية للحزب الديموقراطي كان برنامج الحزب عدم اعتراف أميركا بالحدود الإسرائيلية لعام 1948 إلا بعد قبول الكيان الصهيوني. وهذا دليل على موافقة واشنطن على التوسّع الإسرائيلي لضمّ مساحات أخرى من الأراضي العربية. وعدا ذلك تبني المؤتمر الديموقراطي إدخال إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة، وتقديم الدعم العسكري والاقتصادي لها، ورفع حظر الأسلحة عنها، تحت ذريعة الدفاع عن نفسها، وهذا تعبير عن موافقة الولايات المتحدة على الاستعمار الصهيوني لأراضٍ فلسطينية وموافقتها على طرد الفلسطينيين من أراضيهم، لإسكان اليهود مكانهم. وبذلك فاز ترومان بترشيح الحزب له في الانتخابات

الرئاسية، وبدعم أصوات اليهود في ولاية نيويورك الذين أيّدوه كمرشح عن الحزب الديموقراطي.

ولكي يكسب الحزب الجمهوري أصوات اليهود هاجم سياسة (ترومان) واعتبرها «متذبذبة» في تأييد إسرائيل، وأعلن عزمه تقديم كل التسهيلات الممكنة للدولة الصهيونية (إسرائيل) واختار (توماس ديوي) مرشحاً لمنافسة ترومان¹¹⁵.

وعندما عيّن مجلس الأمن، في 20 أيار/مايو 1948، (الكونت برنادوت) وسيطاً دولياً للشرق الأوسط من أجل إيجاد حل للقضية الفلسطينية، لم يكن من العصابات الصهيونية إلا أن اغتالته لأنه سعى إلى تطبيق مشروع التقسيم للعام 1947، وذلك في أواسط أيلول/سبتمبر 1948 في مدينة القدس. وكعادة العصابات، فإن وزير خارجية الكيان الإسرائيلي (موشي شاريت) برأ حكومته من هذه الجريمة وألصقها بأحد اليهود المجرمين، وربما اعتبرته إسرائيل مجنوناً، مثل أي عمل يقوم به صهيوني باغتيال أو قتل غير اليهودي فيعتبر بريئاً حسب التلمود. وهذا ما فعله أحد الصهاينة بقتل 29 عربياً مسلماً داخل المسجد في الضفة الغربية، في مدينة الخليل. وكان «برنادوت» قد اقترح في تقريره تعديل حدود إسرائيل لتخفيف التوتر بينها وبين العرب، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإعطاء صحراء النقب للعرب مقابل الاعتراف بدولة إسرائيل¹¹⁶.

أما وزير خارجية أميركا (مارشال)، فكان يهيمه أن تكون أميركا دولة عادلة ولها صداقة ومصالح مع العرب أكثر من الاهتمام بوصول شخص أو أشخاص إلى سُدّة الحكم في أميركا، وهذا الرأي رفضه الصهاينة في أميركا، وفي

حزبه الديموقراطي الذي يسيطرون عليه، إذ كان رأي (مارشال) يناقض برنامج الحزب الذي كان يرى أنه لا تغيير في حدود إسرائيل إلا إذا وافقت هي على ذلك. وكان (ترومان) قد صرّح بعكس ما كانت تريده وزارة الخارجية، بالنسبة إلى مصالح اليهود في إسرائيل. وانتهز الجمهوريون هذا المأزق بين الرئاسة ووزارة الخارجية، فأعلن (جون فوستر دالاس) أنه يرفض آراء مارشال (الذي أيّد مشروع برنادوت)، لأنه كان مرشحاً ليكون وزير خارجية إذا نجح المرشح الجمهوري (ديوي) في انتخابات الرئاسة. وفي هذا الصراع بين الحزبين وتنازلهما لإسرائيل، أغدق الرئيس (ترومان) كل وعوده على الصهاينة من أجل كسب أصوات اليهود، فصرّح في نيويورك في مهرجان كبير: «يجب أن تكون إسرائيل كبيرة وقوية وحرّة لتجعل شعبها قادراً على الاكتفاء الذاتي وتضمن له الحماية»... وتابع: «لقد وقفْتُ إلى جانب إسرائيل... وما زلتُ مستعداً لتقديم كل مساعدة للشعب الإسرائيلي الذي برهن أنه من أهمّ الرواد، فخلق من الصحراء المهجورة دولة حديثة»... وختم حديثه بأنه لن يحيد عن تقديم الدعم لإسرائيل. وهذا ما أدى لاحقاً إلى فوز ترومان في ولاية نيويورك. وقد برّر بعهوده التي قطعها على نفسه، ونقّذها لمصلحة الكيان الصهيوني، ومنذ عهد (ترومان) أصبحت المنافسة بين الحزبين في تقديم التنازلات لإسرائيل، وقد انتقلت هذه العدوى إلى رؤساء أميركا اللاحقين جميعاً، ولا تزال إلى اليوم.

كانت الولايات المتحدة تدّعي أن مساعداتها لإسرائيل هي تنفيذ لقرارات الأمم المتحدة، ومبرر هذه المساعدات هو أن تكون إسرائيل قوية، كما طالب بذلك ترومان، لتطبق ما يُطلب إليها.. وهذا التبرير هو أغرب تبرير عرفه تاريخ العلاقات الدولية. وقدّمت أميركا لإسرائيل وفي فترة قصيرة قرابة 700

مليون دولار، فيما حصلت الدول العربية مجتمعة على نصف المبلغ الذي حصلت عليه إسرائيل¹¹⁷.

وفي حزيران 1950، وقّعت أميركا وإسرائيل اتفاقية تنصّ على السماح لسلح الجو الأميركي أن يستخدم أراضي إسرائيل. وتلقّت قروضاً، في هذه الفترة، لبناء ميناء حيفا، وتوسيع القاعدة العسكرية الجوية وتشديد سكك حديد استراتيجية، إضافة إلى تقديم بنك الاستيراد والتصدير مساعدة بقيمة 35 مليون دولار للتطوير الزراعي، فوق ما قدّمته أميركا من منحة مالية لتوطين المهاجرين اليهود الجدد. وكذلك قدّمت لها عام 1951 قروضاً، أصبحت في ما بعد منحاً، بقيمة 64 مليون دولار، وقدمت لها عام 1950 مساعدات بقيمة 72 مليون دولار وعام 1953 مساعدات بقيمة 53 مليون دولار، على أن التبرعات الأميركية التي تُقدم لإسرائيل معفاة من الضرائب، وهي بذلك الدولة الوحيدة في العالم التي تملك هذا الحق، عدا بيع السندات الإسرائيلية في البورصة والأسواق المالية الأميركية، حتى بلغت قيمة الأموال التي قدّمتها أميركا لإسرائيل في مدة سبع سنوات أكثر من 57 بالمئة من الدخل القومي الصهيوني. وقد وقّعت أميركا، عدا ذلك، اتفاقية سرّية مع إسرائيل للتبادل الأمني منذ عام 1952. وهذا الدعم المتواصل من أميركا لإسرائيل يدل على كون هذه الدولة قاعدة للسياسة الأميركية، وهذا ما صرّح به وزير الدفاع الأميركي عام 1949 حيث قال: إن إسرائيل مهمّة من الناحية الاستراتيجية ويجب تقديم المساعدات لها. وأضاف أحد الاستراتيجيين الأميركيين إلى ذلك بأن تقوية إسرائيل يساعد الدول الغربية أن تحافظ على التوازن والاستقرار في الشرق الأوسط، ويمكن لإسرائيل أن تلعب دور الحارس لمصالح الغرب في المنطقة، وإذا فضّلت أميركا إغماض عينيها فبإمكان إسرائيل أن تكون

حاضرة لمعاقبة دولة قائدة، أو أكثر، في المنطقة، خاصة إذا كانت إحدى دول المنطقة ترفض أن تكون خاضعة للسياسة الأميركية¹¹⁸. وهذا ما قامت به إسرائيل تجاه مصر عام 1956. وتدخلت أميركا يومئذ ليس لمعاقبة إسرائيل أو حياً بعبد الناصر أو مصر، بل لإبعاد الهيمنة البريطانية الفرنسية وحلولها مكانهما لتسيطر على المنطقة التي عرفت ذلك فيما بعد. ويبدو ذلك ظاهراً للعيان في القرن الحادي والعشرين.

وقد زايد «ترومان» على قادة الكيان الصهيوني، ولم يعبأ بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة - كما هي سياسة أميركا حالياً - واتخذت حكومته قراراً يقضي بمساعدة اللاجئين على التوطين في الدول التي لجأوا إليها، لإراحة إسرائيل من المشكلة التي أوجدتها عام 1948 بطرد الفلسطينيين بالقوة وبمساعدة أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية. ولكن لو أرادت أميركا أن تكون عادلة - وهي قادرة على ذلك - لما قدّمت كل المساعدات التي كانت تطلبها إسرائيل، وكانت تقدّم الأموال للوكالة الدولية (الأونروا) لإبعاد الفلسطينيين عن ديارهم، حتى أن اللجنة التي شكلتها للقيام بدراسات تتعلق باللاجئين، أعلنت على لسان أعضاء لجنّتها أنه يجب تحديد مدة لتقديم المساعدات للاجئين ثم دمجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها¹¹⁹، من أجل أن يستوطن مكانهم صهيانة جُدّد كانت لديهم منازل وأراضٍ وأعمال تركوها بتحريض صهيوني ليعيشوا مكان الفلسطينيين المطرودين من ديارهم وأراضيهم في فلسطين. وقد عبّر الرئيس بوش الابن عن ذلك عندما أعلن أثناء زيارته إسرائيل، بغية إراحتهما، تقديم تعويضات سخية للفلسطينيين.

هل اتبع الرئيس أيزنهاور سياسة أسلافه الرؤساء؟

لم تقم الولايات المتحدة بأي عمل لتنفيذ تهديدها بإعادة النظر في توجّوها نحو إسرائيل، ولم تنفذ وعدها بإعادة 250 ألف فلسطيني إلى الجليل والنقب كمعدّل وسطي، حسب رسالة الرئيس (ترومان) إلى الرئيس الصهيوني دافيد بن غوريون في شهر أيار/مايو 1949. واقترحت واشنطن تنفيذ مشاريع مائة وزراعية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج أراضيهم، ولكن لجنة التنفيذ توقّفت عن العمل من دون أن تحقق شيئاً للشعب الفلسطيني، وتشكلت بديلاً منها لجنة غوث اللاجئين في 16 / 11 / 1949.

وبعد ذلك تابعت أميركا جهودها لتصفية القضية الفلسطينية عبر مشاريع التوطين وتقسيم مياه نهر الأردن من خلال «مشروع جونستون» نسبة إلى إريك جونستون، الذي قام بجولات في المنطقة ما بين عامي 1953 و1955، وكان ذلك في عهد الرئيس «أيزنهاور» للضغط على الدول العربية المحيطة بفلسطين لتقبل خطة لتوزيع مياه نهر الأردن وروافده وإقامة سدود وأقنية، بتمويل من الولايات المتحدة¹²⁰. وهذه المشاريع كانت تهدف إلى دفع العرب إلى تقبل الكيان الصهيوني كدولة في المنطقة والاعتراف بوجودها على حساب اللاجئين الفلسطينيين بعدم عودتهم وتوطينهم في الدول التي لجأوا إليها، حسب الخطط الصهيونية. وعدا ذلك قدّمت واشنطن مشروعاً لتوطين 70 ألف فلسطيني من قطاع غزة في شبه جزيرة سيناء، بعد تحويل المياه إليها من نهر النيل. وبرز هذا الاقتراح في بيان مشترك بين الرئيس أيزنهاور ورئيس وزراء إنكلترا «أنطوني إيدن» عام 1956.

وكان أيزنهاور يخضع لسياسة وزارة الخارجية وعلى رأسها «جون فوستر دالاس» وهذا كان قد قام بدور مهمّ في تسهيل إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين. وكانت سياسة إسرائيل في هذه المرحلة قد شهدت توترات وأزمات مع أميركا، قبل أن تترسخ الشراكة بينهما، إذ كانت إسرائيل على علاقة وطيدة مع فرنسا وبريطانيا، هاتين الدولتين اللتين كانتا متفقتين مع إسرائيل على مهاجمة ومحاربة عبد الناصر لإضعاف سياسته والتخلص منه فيما بعد. بينما كانت واشنطن تحاول أن تُبعد أوروبا الغربية عن الشرق الأوسط للإمساك بمفاتيح هذه المنطقة وسياستها. وكانت أميركا تضغط على إسرائيل، ليس محبة بالعرب، بل للاستئثار بالمنطقة وبخاصة بعد بروز سمات الدولة الإمبراطورية الأميركية إلى الوجود بُعيد الحرب العالمية الثانية، بحيث قامت واشنطن بتجميد قرض وشيك لإسرائيل لتنفيذ مشروع قناة بنات يعقوب للكهرباء والري على طول نهر الأردن في شمالي الجليل وبخاصة وقد أعلن هذا التجميد الرئيس أيزنهاور غضباً من أعمال إسرائيل المستمرة في إنشاء القناة، على الرغم من نصائح قائد القوات الدولية في المنطقة بالتوقّف عن الأعمال في القناة. وكان هذا التصرف الأميركي حيال إسرائيل سابقة خطيرة، تمثّل بتهديد أيزنهاور بإلغاء الإعفاء من الضريبة على التبرعات لصندوق النداء اليهودي وغيره من المنظمات التي كانت تهتمّ بجمع الأموال في أميركا لمساعدة إسرائيل على تنفيذ مشاريعها لتوطين اليهود القادمين إليها من مختلف دول العالم.

خداع أيزنهاور للعرب

كانت إسرائيل، لا تزال تهتمّ بتوطيد علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا، اللتين كانتا تمدانها بالأسلحة، ثم كانت «فضيحة لافون»¹²¹ من خلال التخطيط الصهيوني

مع فرنسا وبريطانيا للعدوان على مصر عام 1956، وقد أعقب ذلك وفق إدارة الرئيس أيزنهاور مساعدات أميركية لإسرائيل. إضافة إلى تأجيل قرض من مصرف التصدير والاستيراد لإسرائيل بقيمة 75 مليون دولار، عدا المساعدات التقنية والتنمية. وفي الوقت الذي كانت أعمال إنشاء قناة مائية قائمة من جانب واحد هو إسرائيل، ومن دون أي رادع من الأمم المتحدة، أو من أميركا أو من أية دولة أوروبية، قام أصحاب الأراضي بإطلاق النار على مستوطنة صهيونية، أُقيمت على أرض عربية، قرب الحدود مع الأردن. فعمد أرييل شارون عندئذ على رأس فرقة عسكرية من 250 جندياً إسرائيلياً، إلى هدم 41 منزلاً من قرية قبيه (في الأردن) وقتل 53 فلسطينياً مدنياً، وقد استمرت هذه الغارة سبع ساعات حسب وثائق المخابرات الأميركية وتقرير لجنة الهدنة الدولية. علماً أن الغارة كانت على منطقة مجردة من السلاح، وهذا يعتبر خرقاً لشروط الهدنة التي عُقدت عام 1949 بين العرب والصهاينة¹²².

لقد أثارت الغارة الصهيونية على قرية قبيه¹²³ احتجاج عدد من أعضاء الكونغرس الأميركي، عدا تحدي إسرائيل لطلب الأمم المتحدة، وعدم وقف المشروع الكهربائي. وفي هذه الفترة أذاعت الإدارة الأميركية، عبر خارجيتها، بياناً وصفت فيه الغارة على قبيه بأنها عمل وحشي، مما أثار احتجاج بعض زعماء اليهود الأميركيين بقيادة عضو الكونغرس الأميركي (جاكوب جافيتس) مدّعين أن الإدارة تتجاهل التهديد الذي تتعرّض له إسرائيل. فردّ وزير الخارجية الأميركي دالاس، وهو صديق لإسرائيل، (وقد أصبح ردّه يُكرر من قبل المسؤولين الأميركيين على الدوام) بأن الولايات المتحدة لن تقدر على إقناع العرب بالجلوس إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل، وبعد ما داموا

مقتنعين بأن أميركا منحازة وبقوة إلى جانب إسرائيل. وبعد أقلّ من سنة نقلت إسرائيل مقرّ العاصمة من تل أبيب إلى القدس الغربية، وكان هذا قد أغاظ واشنطن التي رفضت ذلك لأنه لا يتفق والطابع الدولي الخاص للمدينة، حيث كانت أميركا تعتبر المدينة ذات وضع يتمّ التفاوض عليه بين العرب وإسرائيل. وفي مطلع عام 1954 كان الصراع حاداً بين وزارة الخارجية الأميركية وصهاينة أميركا وكان هؤلاء قد صمّموا على إنشاء منظمة جديدة لتواصل الضغط على الإدارة الأميركية لمصلحة إسرائيل.

وكان الصحافي الإسرائيلي (كنن)¹²⁴ في عام 1953 يرّد ما تريده إسرائيل كالبيغاء، ويحتج على السياسة الأميركية، فطلبت إليه وزارة الخارجية أن يسجل نفسه وكيلاً أجنبياً في حين كان يصرّ على أنه ضاغط سياسي أميركي، يعمل لحساب منظمة أميركية، لكن هذه المنظمة كانت صهيونية إسرائيلية تستغل نشاطها في أميركا للقيام بأعمال الضغط على الإدارة الأميركية لمصلحة إسرائيل. وقد اعترف (كنن) بأنه يعمل لحساب السياسة الإسرائيلية، ومارس الضغط لحساب حكومة أجنبية. وبما أن عام 1954 كان عام اللوبي فقد شهد تأسيس المجلس الصهيوني الأميركي للعلاقات العامة بميزانية 50 ألف دولار. وكان (كنن) يعتمد على صداقاته ونفوذه في الكونغرس الأميركي، واعتبرت وزارة الخارجية أن الكونغرس يؤيد إسرائيل بدون تردّد ولا يعارض كل ما تطلبه... ولهذا فقد اتخذت الخارجية الأميركية موقفاً متصلّباً لكبح جماح إسرائيل. وكان زعماء الصهيونية في أميركا، قد اعتقدوا أن إدارة البيت الأبيض تتخذ موقفاً فاعلاً في الضغط على إسرائيل، ولكنهم لم يكونوا يعرفون شيئاً عن اعتداءات الجيش الإسرائيلي الوحشية اللامبررة على قرية قبيه، بل كانت معلوماتهم محصورة فقط بما تزعمه إسرائيل، وتعلنه في وسائل

الإعلام الأميركية، أو من دوائر الخارجية الصهيونية في إسرائيل، إذ أن وسائل الإعلام والإدارة الأميركية لا تأخذ بأي معلومة من العرب.

إن زعماء الصهيونية في أميركا لم يكونوا يريدون أن يعرفوا القصة الكاملة عن حادثة قرية (قبيه) والاعتداءات الإسرائيلية على الحدود بينها وبين العرب، واستمروا في اعتقادهم أن الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته (جون فوستر دالاس) هما المشكلة، ولهذا فقد قرّروا تكليف مجموعاتهم الصهيونية في أميركا ممارسة الضغط والتهديد في الانتخابات على الإدارة الأميركية، بما يشبه ضغط (كنن) على الكونغرس الأميركي لمصلحة إسرائيل؛ مما أدى إلى نشوء لوبي صهيوني ومتصهينين يؤيدونه عام 1954. وكان مساعد وزير الخارجية (هنري بايرون) هو الذي يقترح ويطلب اليهود الصهاينة بأن يخاطبوا وزارة الخارجية بصوت واحد بدلاً من أن يكون كل لوبي وحده، ولم يكن وزير الخارجية هو الذي يحرك اللوبي الصهيوني¹²⁵.

كان هذا التعارض تعبيراً عن النظرة الإسرائيلية الضيقة التي تريد من أميركا أن تؤمّن لها كل ما تطلبه، حتى ولو كان على حساب مصالح التوسّع الأميركي الاستثماري في الدول العربية، كل ذلك لأن اليهود في أميركا كانوا يبتزون المرشح للرئاسة في الانتخابات. لكن هذا الخلاف لم يوقف المساعدات الأميركية لإسرائيل التي ظلت بعد حفر القناة المائية على نهر الأردن، تحصل على مبالغ مالية حتى حزيران/مايو 1956. إضافة إلى مساعدات مالية تقدر بأكثر من 260 مليون دولار كفائض أغذية، و293 مليون دولار تعويضات، و400 مليون دولار من الجباية الصهيونية، وكلها من دون ضرائب. وفي أواخر عام 1955 وقّعت أميركا إسرائيل، اتفاقاً ثنائياً لأغراض سلمية (ظاهرياً) في حين

كانت إسرائيل تخطط لإنتاج أسلحة نووية (سراً) حتى ذلك الوقت - وكانت أميركا قدمت لإسرائيل أسلحة حربية - عبر وسطاء - كما طلبت إلى فرنسا وبريطانيا تقديم أسلحة هجومية لها. وبعد الضغط الصهيوني في أميركا واستقالة (موشي شاريت) بحجة فشله في الحصول على أسلحة لإسرائيل، هدد الكيان الصهيوني بحرب وقائية ضد العرب، وتبعاً لذلك حصلت إسرائيل على طائرات من كندا، وأكثر من 100 دبابة (تشيرمان) من فرنسا¹²⁶.

وعندما طلبت مصر شراء أسلحة من أميركا بقيمة 27 مليون دولار، قامت إسرائيل بهجوم مفاجيء على غزة، بينما اشترط الوزير الأمريكي (دالاس) شروطاً تعجيزية، ومنها الدفع بالعملة الصعبة، وعدم استخدام هذه الأسلحة ضد إسرائيل، وتشكيل لجنة أميركية لمراقبة كيفية استخدام هذه الأسلحة. علماً أن أميركا تعطي إسرائيل كل ما تطلبه بدون شروط. لكن مصر رفضت مثل هذه الشروط بعدما أيقنت أن سياسة أميركا لا يهتمها إلا إسرائيل التي اعتبرت الأسلحة المقدمة لها مجرد هبة. وبعد ذلك أقدمت مصر على إبرام صفقة الأسلحة الشهيرة مع تشيكوسلوفاكيا في أيلول/سبتمبر عام 1955. ومنذ ذلك الوقت تدهورت العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفياتي، وتمّ الاعتداء على البعثة السوفياتية في تل أبيب، واكتشاف شبكة تخريب إرهابية في الاتحاد السوفياتي عناصرها يهود سوفيات، وحينئذ قُطعت العلاقات بين السوفيات والكيان الصهيوني.

وقد أوضحنا من قبل أن إنذار ايزنهاور الذي طالب فيه بانسحاب القوات المعتدية على مصر عام 1956، لم يكن إلا عملية أميركية مدبرة في الإدارة الأميركية لورثة الاستعمار البريطاني الفرنسي في الشرق الأوسط، وليس

حباً بالشعب المصري أو بزعيمها جمال عبد الناصر هذا من ناحية، ولتخوُّف أميركا من تزايد العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي من ناحية ثانية، خصوصاً بعد صفقة السلاح التشيكي مع مصر، والصفقة الروسية مع سورية. وكان الخلاف الأميركي الإسرائيلي قد نشب في تشرين الأول/أكتوبر 1955 إثر قيام إسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة وجّر المياه العربية إلى أراضيها المحتلة، واستفزات إسرائيل. كل ذلك يدل على عدم رضوخ إدارة الرئيس أيزنهاور تماماً للمخطط الصهيوني. وهذا ما برز من خلال الرسالة الشفهية التي أبلغها الرئيس الأميركي إلى سفير إسرائيل في واشنطن آنذ (أبا إيبان) قائلاً: إذا كنتم تعتقدون أن اليهود في أميركا سيكون لهم تأثير في الانتخابات الأميركية، بحيث يؤدي إلى تعطيل رغبة الرئيس في إيقاف أي عمل عسكري تقومون به في الشرق الأوسط، فأنتم واهمون، لأن أميركا متقيدة بالتزاماتها مع فرنسا وبريطانيا، ضد أي طرف يبدأ العدوان¹²⁷. ولم يستجب أيزنهاور لطلب رئيس وزراء بريطانيا «انطوني إيدن» إعلان الحرب معاً على عبد الناصر، على الرغم من رسالة (إيدن) إلى واشنطن التي قال فيها: إن عبد الناصر وقع في أحضان السوفييات كما وقع موسوليني في أحضان هتلر.. وكان الجواب عكس ما تمناه (إيدن) إذ أجاب أيزنهاور، برسالة تحذير لرئيس وزراء إسرائيل (بن غوريون) في أواخر تشرين الأول/أكتوبر من عام 1955 عندما علم أن إسرائيل أعلنت التعبئة العامة.

لكن الضغط الصهيوني على إدارة أيزنهاور لم يتوقف - على الرغم من نجاح أيزنهاور بأصوات غير صهيونية ومتصهينين - وبرز هذا الضغط عندما اشترت السعودية دبابات من أميركا أواخر عام 1950، وكان من المقرر أن تتسلّمها في شباط/فبراير عام 1956، لكن الصفقة كلها ألغيت في منتصف شباط/

فبراير عام 1956 بسبب الضغط الصهيوني. وقد ضغط اللوبي الصهيوني من قبل عندما أرسلت إدارة أيزنهاور «إريك جونستون» لتنفيذ مشروع استثمار مياه نهر الأردن لمساعدة توطين الفلسطينيين في منطقة الأغوار، وهذا المشروع يعطي العرب 67 بالمئة من المياه، وإسرائيل 33 بالمئة. ولكن بضغط إسرائيلي وصهيوني في أميركا لم يُنفذ المشروع لأنه يمنع إسرائيل من سحب وتحويل مياه روافد الأردن إلى أراضيها. ومما قاله جونستون لوزير خارجية الأردن: على العرب أن يُدركوا أن قوة اليهود في إسرائيل وخارجها، والقوى الدولية هي التي أوجدتها وتساندها وأن إسرائيل خُلقت في المنطقة لتبقى وتعيش مهما فكر العرب في عكس ذلك¹²⁸.

أكاذيب قادة إسرائيل لاستدراج العطف

كانت الاستفزات التي يقوم بها الإسرائيليون باستمرار على الحدود مع الدول العربية، تبعث في نفس رئيس الوزراء «موشي شاريت» مشاعر السخط والخيبة حتى اعتبره الصهاينة في إسرائيل، بأنه (تشميرلن يهودي) يساعد العرب، وذلك نسبة إلى وزير خارجية بريطانيا الذي كان يحاور الألمان في عهد هتلر لمنع الحرب. وكان الزعماء الأميركيون يُبلغون الإدارة الأميركية مساعي إسرائيل المستمرة والواضحة لإبقاء التوتر مستمراً على الحدود بينها وبين العرب لتضليل العالم وإيهامه أن أمنها مهدد بغية الحصول على السلاح والمال والمساعدة السياسية. وفي تموز/يوليو 1954 تسلّم الرئيس أيزنهاور رسالة من إدارة الأمن القومي تفيد أنه لا توجد دلائل على استعدادات العرب للحرب، بينما كان العكس عند إسرائيل هو الصحيح وهو استعدادات إسرائيلية لتوسيع أراضيها على حساب العرب في الدول المجاورة.. وهذا ما حدث عندما اعتقلت مصر أفراداً لشبكة جواسيس وإرهابيين إسرائيليين كانت قد

نفذت أعمالاً تخريبية إرهابية ضد مؤسسات أميركية وبريطانية في مصر. وكان زعماء الصهيونية في أميركا يُواجهون بدلائل حقيقية عن أعمال إسرائيل الإرهابية، لكنهم كانوا دائماً ينكرون، ويدعون أنهم ليسوا على علم بذلك، وهذا ما يشكّل انطباعاً أن صهاينة أميركا وغيرها.. هم أبواق لترديد ما تريده إسرائيل منهم، مهما كان الحدث الذي يقوم به هذا الكيان الصهيوني حتى ولو كان يمس سمعة الدولة التي يعيش فيها الصهاينة في العالم وكرامتها ومصالحها.

وفي عام 1978 نشرت أسرة (موشي شاريت) مذكراته، على الرغم من معارضة رئيس وزراء إسرائيل يومئذ الإرهابي مناحيم بيغن. وكانت هذه المذكرات بمثابة قنبلة، إذ أظهرت أن الإسرائيليين هم الذين كانوا يستفزون العرب ويهدّدونهم باستمرار، وهذا ما أظهره الفيلم الوثائقي الذي أعدّه الإسرائيليون عن احتلال طبريا وغيرها من خلال عصابات الهاغاناه التي كان يتزعمها بن غوريون الذي كانت حكومته تدرك أن إسرائيل متفوّقة عسكرياً على العرب. وعلى الرغم من ذلك كانت تستفز العرب لتدفعهم إلى المواجهة ولتؤكد أنهم سيُهزمون. وهذه الاستراتيجية الصهيونية كانت تعتمد على شن غارات على الحدود، تركز على أهداف عسكرية ومدنية عربية مثال (قرية قبيه 1954) ثم قتل 5 أولاد من البدو طعنًا بالسكاكين من قبل المستوطنين اليهود عام 1955. وأعلن شاريت في مذكراته أنه عارض شارون في مذبحة (قبية) لأنها تجعل من الشعوب الحرة في العالم تعتبرنا عصابة من مصّاصي الدماء، قادرة على اقتراف مجازر جماعية من دون الالتفات إلى أنها قد تؤدي إلى نشوء الحرب. وكان بن غوريون يتحدث باستمرار عن نموّ القوة العسكرية العربية ويحرّض الإسرائيليين والجيش على الاستعداد لجولة أخرى

من الحرب، وهذا ما كان وراء الغزو الثلاثي على مصر عام 1956. وأضاف إن شبكة الجواسيس الإسرائيلية كانت تعمل باستمرار لإفساد العلاقات بين مصر والولايات المتحدة وبريطانيا، لتستأثر إسرائيل بمساعدتهما وحدها.. [ولعل هذا هو الهدف من أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 لإفساد علاقات العرب والمسلمين مع أميركا. وربما كان للمخابرات الإسرائيلية دورها في اختراق جماعة بن لادن وتحريضهم وتسهيل العمل لهم على الأرض].

وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر عام 1956 تواطأت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على غزو مصر فاستولت على قطاع غزة وسيناء وشرم الشيخ. وكانت عملية متقنة تمّ التخطيط لها بإشراف موشي دايان¹²⁹. وحدث ذلك دون إعلام حكومة أيزنهاور بذلك، حتى أن زعماء الصهيونية في أميركا لم يعرفوا بالأمر، لكنهم تعرضوا لغضب من حكومة أيزنهاور عندما حاولوا الدفاع عن إسرائيل. ولم يكن زعماء الصهاينة في أميركا يشعرون بالرضا عن أعمال إسرائيل، وبعث بعضهم إلى إسرائيل برسائل تتضمن تنبيهاً إلى الحماقة التي تظهرها حكومة إسرائيل ضد سياسة أيزنهاور، علماً أن بعض زعماء اليهود قد أكدوا للحكومة الأميركية أن إسرائيل لن تبدأ بشنّ أي حرب ضد العرب.

وكان وزير خارجية أميركا (فoster دالاس)، على الرغم من اعتراف أميركا بأن إسرائيل هي المعتدية على العرب، يرغب في كسب تأييد صهاينة ويهود أميركا لجهود إدارة أيزنهاور الهادفة إلى فرض الانسحاب على إسرائيل من سيناء وقطاع غزة. ولجأ دالاس إلى زعماء الصهاينة واليهود المقربين إليه. وبعد يوم من الغزو الثلاثي طلبت إدارة البيت الأبيض إلى الحاخام «سيلفر» أن يبعث برسالة إلى بن غوريون لسحب قواته من الأراضي التي احتُلت في

هذا الغزو، كما أبلغ أيزنهاور رئيس أركانه أنه سيضمّن خطابه الذي كان سيُذيعه حول أزمة السويس عبارة تدلّ على التقدير العميق والصداقة لإسرائيل، وكل ما هو مطلوب من بن غوريون هو أن يسحب قواته إلى الحدود السابقة. وذكر الرئيس الأميركي بن غوريون بما قاله: «إن قوة إسرائيل ومستقبلها متعلقان بعلاقتها مع أميركا».

وفي أواخر شباط/فبراير 1957 اجتمع دالاس بعدد من الزعماء اليهود، وعندما جلس أحد الصهاينة المدعو «كلوتزنك» في مكتب دالاس، انتابه الفزع لأنه تطلّع في المكتب فلم يجد صهيونياً واحداً، فاعتبر أن مؤتمر الرؤساء الصهاينة أسّس من أجل أن يمنع عقد مثل هذا الاجتماع انفرادياً، لأن (دالاس) اختار زعماء يهوداً أصدقاء له، وليس الزعماء الصهاينة الذين أوجدوا مؤتمراً لتقديم الدعم لإسرائيل، من دون توجيه أي انتقاد لها، وكأنها ملاك على الأرض. ولكن الإحراج الذي سببته إسرائيل كان له تأثيره في الزعماء اليهود، الذين وضعهم الغزو الثلاثي على المحك، لأن أيزنهاور كان يخاف حدوث مواجهة مع السوفيات، ويُريد من إسرائيل أن تنسحب من سيناء، وإلا ستواجه مقاطعة اقتصادية وفرض ضرائب على الأموال التي تُجمع في أميركا لحساب إسرائيل. وقد أثّر هذا التهديد لأن اليهود المنضوين إلى لواء الصهيونية لم يكونوا أقوياء بعد، كما هو حالهم اليوم بعد العام 2000.

أميركا الشريك الرابع في الغزو الثلاثي على مصر

كانت أميركا الشريك الرابع للغزو عام 1956، وقد اختلفت مع شركائها في الوسائل - بعد تأميم عبد الناصر لقناة السويس - وليس في الأهداف¹³⁰. وقد تطور خلافها مع شركائها عندما شعرت أن المعسكر الغربي، بغزوه لمصر،

يشكل تهديداً لسيطرتها على هذا المعسكر، الذي لا يحقّ له، برأيها، أن يتصرّف دون إذن منها، لأنه لا يستطيع مواجهة العواقب بدون حمايتها. ثم إن هذا الغزو كاد يفاجئ العالم باحتمالات مواجهة مع الاتحاد السوفياتي لاسيما أنه اتخذ استراتيجية الردع النووي الشامل¹³¹. ولهذا قال أيزنهاور عشية حرب السويس إن بريطانيا وفرنسا لم تُعلما حكومة واشنطن ولم تأخذا برأيها في استخدام القوات المسلحة في هذا الأمر¹³². وهذا دليل على أن أميركا ليست ضد استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، إذ قال أيزنهاور: إنه لم يكن ضد اللجوء إلى القوة المسلحة ضد عبد الناصر حتى لا يكون مصير الغرب الصناعي¹³³ (أوروبا الغربية وأميركا) بيد عبد الناصر.

توهّمت أميركا، بعد محادثاتها في لندن، بعد وقف حرب السويس أن صفحاتها بيضاء في العالم العربي وأن الجوّ قد خلا لها لوراثة النفوذ البريطاني والفرنسي، وتفرّغت لمطاردة النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط؛ وهذا هو الهدف الرئيسي الذي يتحكّم في استراتيجية أيزنهاور. إن موقف الرئيس الأميركي، على أثر الغزو الثلاثي على مصر، كان رياءً سياسياً، إذ لولا تحريض (دالاس) لبريطانيا وفرنسا ومعهما إسرائيل لغزو مصر وإسقاط حكم عبد الناصر، لما كانت الحرب قد حدثت ولما جرّوت كل واحدة منهما على القيام بها.. ولم يكن إنذار أيزنهاور الذي طلب فيه الانسحاب من مصر، سوى عملية أميركية «مفبركة» مدبّرة في الإدارة الأميركية لترث أميركا النفوذ الأوروبي، ولتخوّفها من تزايد علاقات المعسكر الاشتراكي مع مصر ودول عربية أخرى.

وفي عام 1957 كانت إدارة أيزنهاور قد بدأت تروّج مشروعها، وهو التدخل الاستعماري لتأمين النفط الخام، والأسواق التصريفية لبضائع أميركا، ولإقامة

الأحلاف لمنع أي دولة من التفكير في التمرد على الإدارة أو السياسة الأميركية في الشرق الأوسط أو أميركا اللاتينية أو شرقي آسيا. وكان مشروع أيزنهاور (ملء الفراغ) الذي تحدث عن حق أميركا في ملء الفراغ الذي يحدث عن تراجع بريطانيا أو فرنسا¹³⁴ في أية بقعة من العالم.

كانت نظرية أيزنهاور بدعة سياسية لم تحدث من قبل في التاريخ المعاصر الذي أنشأ منظمة الأمم المتحدة المرتكزة على حق الشعوب في العدالة والحرية والاستقلال والمساواة، إلى أن جاءت نظرية ايزنهاور لُتُرجع بالعالم بالمعاصر إلى فترة الاستعمار الغربي وتطبيق شريعة الغاب. وهذا ما كانت واشنطن تريد تطبيقه في المشرق العربي من أجل الاستمرار بنهب الشركات الأميركية لنفط العرب خاصة والشرق الأوسط عامة، إذ اعتبرت إحدى المجلات¹³⁵ الأميركية أن نفط الشرق الأوسط الخام هو أرخص نفط في العالم، حيث بلغت أرباح شركة أرامكو عام 1955 أكثر من 500 مليون دولار يومها. وكان مبدأ أيزنهاور امتداداً لمبدأ ترومان ويتركز على نقل التدخل والتوسع من أوروبا إلى الشرق الأوسط؛ وهو بعدوانية التوسع هذا، يكون رداً على الحركات الاستقلالية العربية. كما أن الأموال التي توظف في الولايات المتحدة تحصل على أرباح تصل في أميركا اللاتينية إلى 25 بالمئة¹³⁶ بينما تصل في الشرق الأوسط إلى أكثر من 75 بالمئة من رأس المال الموظف.

مبدأ أيزنهاور للتدخل المسلح في الشرق الأوسط

لقد زوّد أيزنهاور إسرائيل بالتجهيزات العسكرية وقدم لها مساعدات مالية تفوق 560 مليون دولار في السنوات العشر الأولى من قيامها 1948 - 1958، إضافة إلى تبرّع صهاينة ويهود أميركا لها بمبالغ معفاة من الضرائب ومقدارها

خلال تلك المدة، أكثر من 600 مليون دولار، وشراء سندات إسرائيلية معفاة أيضاً من الضرائب بقيمة 70 مليون دولار خلال عشر سنوات، عدا أموال منظمة أميركية صهيونية (كيرن هايسود) حيث بلغت خلال المدة ذاتها 1 مليار و300 مليون دولار، وفي عام 1959 بلغت مساعدات أميركا لإسرائيل 670 مليون دولار.

واعتبر الاستراتيجي البريطاني هيرمان فينر¹³⁷ أن مبدأ أيزنهاور الذي أعلنه عام 1957، كان ينطلق من ظاهرة قومية أميركية محض تمثلت في التبرير للتدخل المسلح في الشرق الأوسط ومنه الخليج، وذلك حسب الزعم الأميركي لدعم الأمن القومي الأميركي والحفاظ على مصالح أميركا النفطية، بعد فشل سياسة الأحلاف التي اتبعتها أميركا في المنطقة. وقد رأى الرئيس الأميركي الذي جاء بعد أيزنهاور (جون كينيدي) أن ملامح الفشل في سياسة (دالاس) في الوطن العربي قد انحصرت برفض تمويل السدّ العالي، إرضاء لإسرائيل وحلف بغداد، وأن مبدأ أيزنهاور ذاته قبول بالرفض في الوطن العربي. لكنّ الحزبين في أميركا متشابهان في رؤيتهما للصهاينة في إسرائيل، وهي تقديم كل ما تطلبه من دون مناقشة أو شروط تعجيزية، والرفض المطلق لكل المطالب العربية إذا لم تكن صديقة لإسرائيل. وحتى الأسلحة التي يُدفع ثمنها نقداً يُشترط على العرب ألاّ تُستعمل في الحرب ضد إسرائيل. بينما ذلك لا يطبّق على الإطلاق على الأسلحة المقدمة هبة إلى إسرائيل. وهذا ما عبّر عنه الرئيس الأندونيسي أحمد سوكارنو في تحليله للسياسة الأميركية قائلاً: «الحكّام الأميركيون لا يختلفون كثيراً. فهم يريدون موتك وامتصاص دمائك، بعضهم بأدب وبعضهم بقسوة»¹³⁸.

الضغط الأميركي على مصر

حين هدد الرئيس أيزنهاور بوقف المساعدات التنموية والعسكرية عن إسرائيل في منتصف أيلول/سبتمبر من عام 1953، أبلغ وزير خارجيته دالاس السفير الإسرائيلي في واشنطن ذلك التهديد حتى توافق الدولة الصهيونية على إيقاف العمل في قناة جسر «بنات يعقوب» لتحويل مياه نهر الأردن. لكن ما يُعرف من خلال محفوظات وزارة الخارجية الأميركية، أن المساعدات الأميركية إلى إسرائيل التي توقفت بعد مجزرة (قبيه)، قد أُعيد استئنافها بعد 45 يوماً. وبعد الغزو الثلاثي على مصر عام 1956 اغتنمت الولايات المتحدة هذه الفرصة، بعد أن خططت لهذا الغزو مع دوائر الاستخبارات الأوروبية والأميركية، للتخلص من عبد الناصر، من ناحية، ولإضعاف الدول الأوروبية الاستعمارية ووراثتها من ناحية ثانية. وبدأت واشنطن عندئذٍ تهيمن على المنطقة. ووطد (بن غوريون) علاقته مع واشنطن، حيث سمح أيزنهاور لإسرائيل بالحصول على بعض المكاسب خلال العدوان الثلاثي تمثلت بالأمور الآتية¹³⁹:

1- بعد أن ضغطت أميركا على مصر سُمح لإسرائيل بالمرور في مضائق نيران (عند مدخل خليج العقبة..).

2- رابطت قوات الأمم المتحدة في شرم الشيخ وقطاع غزة وعند الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل.

3- قدمت واشنطن المساعدات لإسرائيل، لاسيما في الحقل النووي السلمي (في الظاهر) ولكن في السر لتصنيع أسلحة نووية في معمل (ناحال سوريك).

4- سمحت واشنطن لفرنسا ببيع طائرات ميستير إلى إسرائيل علناً وليس سراً.

5- ضغطت واشنطن على حكومة أديناور (مستشار المانيا الغربية) لتقديم التعويضات عن اليهود وأموالهم التي يقولون إنهم خسروها في عهد هتلر.. عدا تعويضات فردية لليهود في ألمانيا، وهذه تعود إلى حكومة إسرائيل، حسب الزعم الأميركي الصهيوني.

[وما دامت ألمانيا الهتلرية قد انهزمت، فلم يعد هناك من مبرر لإعطاء إسرائيل تعويضات عن اليهود في ألمانيا لأن النظام تغيّر، والإدارة والمشاريع والبنوك كلها تغيرت، وهذه حجة لتنفيذ أوامر واشنطن من قبل أوروبا].

ولولا هذا الدعم غير المحدود والمطلق من واشنطن لإسرائيل لما تسنى لرئيس وزرائها بن غوريون القول في جلسة الحكومة الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر عام 1956: «ليس أمام إسرائيل الآن إلا الولايات المتحدة، لقد كانت واشنطن دائماً صديقتنا، وكانت الحكومة الأميركية تتعاطف مع قضايانا باستمرار، وقد أرسلت إلينا الإدارة الأميركية مساعدات كثيرة وبخاصة أثناء الحرب وقبلها عام 1948. وهدف إسرائيل الآن يجب أن يكون تحويل أميركا من صديق إلى حليف وليس أمامنا إلا الولايات المتحدة¹⁴⁰. وهذا ما حصل بالفعل منذ عهد الرئيس جونسون في الستينيات، وتعزز هذا التحالف في عهدي كلينتون وبوش الابن. وقد أثبتت الأحداث في أوائل الخمسينيات أنه لم يعد هناك قوى كبرى غير الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

مشاركة أميركا في العدوان الثلاثي عام 1956

كان إنذار الرئيس أيزنهاور لفرنسا وإسرائيل وبريطانيا للانسحاب من الأراضي التي احتلتها في غزوها لمصر عام 1956، قمة الخداع والتضليل، إذ من المعروف أن أميركا كانت تخطط لثرت مستعمرات بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط. والدور الأميركي في حرب السويس عام 1956 لم يكن مشابهاً لما كان في حرب 1948، وذلك لأن هناك دولتين كبيرتين تؤيدان إسرائيل (بريطانيا وفرنسا) وهذا ما طمأن الولايات المتحدة، من حيث الحصول على ما كانت خططت له، وهو إرغام عبد الناصر على الخضوع لشروطها من ناحية، ومن ناحية أخرى، لمنح إسرائيل مكاسب، ما كانت قادرة أن تحصل عليها لولا هذا العدوان الثلاثي.

وأما مشاركة الولايات المتحدة في هذا العدوان فقد تمثلت في تبرير الحرب في الإعلام قبل تأميم مصر قناة السويس. وكان فريق التخطيط الاستراتيجي الذي كان يتبع هيئة الأركان المشتركة في أميركا قد أعلن مذكرة تتعلق بموجب البيان الثلاثي لعام 1950، الذي كان يشتمل على رأي الاستخبارات في أفضل السبل للقتال، وكان ذلك البيان استناداً إلى مشاورات مع رؤساء الأركان الإنكليز تنبأت بأن عدواناً مصرياً هو أفضل سبيل لبدء الحرب، وبأن هذا الهجوم، كما حدّده قد يقع ضد إسرائيل، ويقود أولاً إلى خطة وزارة الدفاع لتنفيذ أوامر البيت الأبيض في إطار خطة سرّية تسعى إلى تأمين العتاد العسكري للإجهاز على الضحية، التي حدّدها المتآمرون بأنها ستكون مصر. وقد صدرت الأوامر - حسب خطة وزارة الدفاع الأميركية - بإرسال 24 طائرة F-86 من الوحدات الفرنسية المتمركزة في أوروبا الغربية إلى مطارات الدولة الصهيونية خلال مدة محددة، وتزويد الكيان الصهيوني بمدافع حديثة

(هاوتزر) وبنادق جديدة غير مرتدة، وقواذف صاروخية، ومدافع مورتر، وألغاماً ضد الدبابات والأفراد، وشحنات من الذخيرة تكفي لمدة شهر تقريباً. وشاركت الولايات المتحدة في المجال الاستخباري، إذ طلب مكتب وزير الدفاع الأميركي في 17 / 8 / 1956 - أي بعد 3 أسابيع من تأميم قناة السويس - إلى مكتب المخابرات المشترك في وزارة الدفاع أن يحلل احتمال نشوب حرب وقائية هدفها ضرب التضامن العربي، من أجل دعم قرارات وزير الدفاع السياسية؛ وكان جواب هذا المكتب أن هناك احتمالاً على المدى القصير أن تشنّ إسرائيل حرباً خاطفة من أجل إضعاف أو إسقاط حكومة جمال عبد الناصر وتحطيم جيشه، وأن تحصل بذلك على أهداف على الأرض، إضافة إلى نقل مخيمات اللاجئين المجاورة لإسرائيل بالقوة في غزة والضفة الغربية. كما ألمح التقرير إلى إن إسرائيل قد تقرر ذلك قبل تشرين الثاني/نوفمبر 1956، بعد تسلّم مصر الأسلحة من الاتحاد السوفياتي، بحيث تعتبر إسرائيل عندئذٍ أن هذه الأسلحة قد تشكل خطراً عليها.

وظهرت المشاركة الأميركية من خلال التواطؤ في التنفيذ الذي كان واضحاً يوم 28 / 10 / 1956 عندما قام (أبا إيبان) السفير الصهيوني في واشنطن بزيارة سرية لـ)جون فوستر دالاس) وزير خارجية أميركا، وأبلغه أن لدى المخابرات الصهيونية معلومات تفيد أن مصر تخطط لهجوم على إسرائيل قريباً. لكن (دالاس) لم يُخطر أبا إيبان بأن لدى الولايات المتحدة معلومات من الاستطلاع الجوي تبين بوضوح من الذي يخطط للهجوم، وهو إسرائيل وليس مصر¹⁴¹. وقد ذكر الرئيس أيزنهاور في مذكراته أنه في يوم 26 / 10 / 1956 جرى ما يأتي: رأيت اليوم تقريراً عن مهمة استطلاع قامت بها طائرات التجسس (U-2) فوق إسرائيل، وظهر لخبراء التجسس أن فرنسا أعطت

إسرائيل 60 طائرة ميستير وليس 24 طائرة كما سمحنا بها. وفي اليوم التالي طلبت إلى دالاس أن يبعث (أبا إيبان) برسالة إلى بن غوريون تتضمن بأن أهدافنا لا تختلف عن أهدافهم، لكنني لا أريد أن تتم عملية إزاحة عبد الناصر بوسائل الاستعمار القديم، وفقاً لمصالح هذا الاستعمار¹⁴².

وهناك إثبات آخر يُبين أن وزير خارجية أميركا (دالاس) كان يعرف، بالتأكيد، أن أحد الوزراء الفرنسيين قد اعترف بأن فرنسا كانت تحرص على إعلام الأميركيين شريطة ألا يكون هذا بشكل رسمي، وذلك حتى لا تكون للأميركيين أية ذريعة رسمية لإحباط الهجوم. وكان (آلان دالاس) شقيق فوستر دالاس يعرف أن هناك استعدادات ضخمة للحرب. فهل يُعقل أنه لم يخبر أخاه؟ ويقول هيرمان فينر في كتابه: «دالاس والسويس، فلسفته السياسية بين النظرية والتطبيق»؛ إن أنباء استعدادات الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) كانت تتسرب فعلياً إلى واشنطن. وفي باريس أبلغ أحد الوزراء الفرنسيين (سراً) الخطة إلى (دوغلاس ديلون) وزير مالية أميركا في الستينيات، وكان من قبل سفيراً لأميركا في باريس. وكانت أخبار التخطيط للحرب تتردد ليلاً في استراحات البرلمان الفرنسي، فأُسرع نواب أصدقاء للسفير الأميركي إلى التليفونات يُخطرون السفارة الأميركية في باريس بالأمر، حتى أن طبّاحين من المخابرات الفرنسية أعلنوا ذلك لزملاء لهم في المخابرات الأميركية. وكذلك لاحظت المخابرات الأميركية في إيطاليا زيادة هائلة في برقيات الشيفرة المتبادلة بين باريس وتل أبيب عبر البحر المتوسط.. [وهنا نسأل لو أن دالاس لم يكن يريد مثل هذا الغزو ليستولي، فيما بعد، على إرث الدولتين الاستعماريّتين في الشرق الأوسط، فلماذا لم يتصرّف لإيقاف العدوان الثلاثي على مصر عام 1956؟] ويعتقد بعضهم أن

دالاس كان يعرف ذلك ولكنه كان يتوقع أن تتم العملية بعد الانتخابات الأمريكية، أي بعد 2 تشرين الثاني/نوفمبر¹⁴³.

وقد أطلق (أيزنهاور) مبدأه عام 1957 ليبرر لأميركا التدخل في الشرق الأوسط لتحقيق المصلحة الأمريكية في تأمين المصالح النفطية والاستراتيجية المتمثلة بالحفاظ على الكيان الصهيوني قوياً، خاصة بعد التثبيت من أن الأحلاف لا تحمي مصالح أميركا في الخليج ولا في المناطق الأخرى من الشرق الأوسط¹⁴⁴. ولهذا السبب أنشئت إسرائيل وعندما انتهت ولاية الرئيس الأميركي أيزنهاور ترك رسالة بمثابة وصية للرئيس القادم جون كينيدي يقول فيها: «لقد تبلور في ذهني اعتقاد حازم، نتيجة اتصالي الوثيق أن شخصية دولة إسرائيل القومية، هي عُصارة نقية للقوة والعظمة، وهذا ما يشجّعني على تتبع شؤون إسرائيل، وأشعر بعطف لرعاية شؤونها، مع تحياتي واحترامي..»¹⁴⁵.

وهذا دليل كافٍ على أن الدول الأوروبية وأميركا قامت جميعاً بإنشاء دولة إسرائيل المكروهة من الدول المجاورة لقيامها على الظلم والعدوان بطرد شعب فلسطين وقتل الآلاف منه والاستيلاء على أرضه بالقوة الأميركية والفرنسية والبريطانية. ولذا ستبقى هذه الدولة العنصرية متوجّهة دائماً إلى تلك الدول التي عملت على إنشائها لتكون محمية وعلى علاقة دائمة بالغرب، والهدف الأساسي هو تفتيت العالم العربي، وضرب أية إمكانية لتوحيده.



الفصل الثالث

سياسة التضليل والخداع الأميركي للعرب

القسم الأول

اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط

لم تبدأ الولايات المتحدة اهتمامها بالشرق الأوسط إلا في المجال الثقافي منذ القرن التاسع عشر، وأما في المجال الاقتصادي فقد بدأت تهتم بالمنطقة لهذا الهدف، منذ العام 1899 عندما أخذت بريطانيا تعارض تعاون السلطان العثماني مع ألمانيا، وعقدت أميركا اتفاقيات مع السلطنة العثمانية للاستثمار النفطي في الخليج. وفي هذه الفترة أرسلت الولايات المتحدة الخبير الأميركي (كولبي) إلى الآستانة للحصول على امتيازات متعلقة بالنفط. وجاء هذا الخبير إلى لندن لحضور المؤتمر متعاوناً مع إنكلترا ودول أوروبية مهمة لها علاقة بمنطقة فلسطين وتقسيم المنطقة العربية إلى قسمين منفصلين الآسيوي والإفريقي. وقد تمكّن كولبي من الحصول على امتياز بناء خط سكة حديد (الاسكندرون - كركوك) عام 1911، ولكن الانقلاب الذي أطاح السلطان عبد الحميد الثاني في الآستانة أنهى هذا الامتياز. ثم حاولت الولايات المتحدة - من خلال الخبير كولبي - التنقيب عن النفط والنحاس في أراضوم (تركيا اليوم) لكنّ الحرب بين تركيا وإيطاليا عام 1913 والحرب العالمية الأولى عام 1914 أوقفتا كل هذه المشاريع¹⁴⁶.

إن اهتمام أميركا بالشرق الأوسط من الناحية الاستراتيجية لم يغب عن بال واشنطن، ولو كان متأخراً عن غيرها من الدول الكبرى. وكان أول من بحث

في لفظة (الشرق الأوسط) هو الجنرال الأميركي الاستراتيجي البحري «الفريد ماهان» عام 1902، حيث اعتبر هذه المنطقة ضرورية ودائمة في المواجهة الاستراتيجية والجيوسياسية التي كانت وستبقى سائدة بين الدول المتصارعة على المنطقة.

النظرة السياسية الخارجية الأميركية إلى المنطقة

تُعرّف السياسة الخارجية لدولة ما على أنها تكيّف الحصول على الموارد مع غايات المصلحة القومية، وبالتالي فإنها تستخدم القوة الاقتصادية، والعسكرية - إذا كانت الأولى غير كافية - لتحقيق الوصول إلى الأهداف المتوخّاة. ومن هنا كانت النظرة إلى الوطن العربي من خلال استراتيجية عالمية تمّ فيها التصارع بين الجبارين الأميركي والسوفيّاتي (سابقاً)، ولذا كان التركيز الأميركي الاستراتيجي على التحالفات والميزان النووي والسيطرة على الموارد والأسواق، ومنع السوفيّات من الوصول إلى منابع النفط العربية. حتى أن أميركا كانت تنظر إلى الوطن العربي، والشرق الأوسط على العموم على أنه جزء من نظام الدفاع العالمي الأميركي والأوروبي ضد السوفيّات بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الأهمّية الاستراتيجية للشرق الأوسط تعتبر من خلال العوامل الجيوسياسية النفطية من أكثر المناطق خطراً في العالم، مثلما كانت خلال الحرب الباردة، حيث أن الدولتين العظميين (أميركا والاتحاد السوفيّاتي) كانتا متورطتين فيه، وحالياً لا تزال أميركا مقابل الاتحاد الأوروبي وروسيا معاً، بينما كانت الحدود بين الشرق والغرب، عبر الحدود الأوروبية السوفيّاتية محدّدة ومحترمة¹⁴⁷، بينما كان التدخل في الشرق الأوسط متبايناً بين الدول الكبرى

والعظمى. وبما أن مصر والأردن قد أقامتا علاقات دبلوماسية متبادلة مع إسرائيل فقد برزت في واشنطن رؤية تدعو إلى أن تكون سياسة أميركا عادلة ومنتزنة وغير منحازة؛ لكن اللوبي المؤيد لإسرائيل (الصهيوني والمسيحية المتصهينة) كان هي الأقوى وبرز من خلال الدعوة للحفاظ على قوة إسرائيل العسكرية كقوة رادعة ضد أي هجوم عربي محتمل (موهوم) بنظر سياسة إسرائيل وأدواتها في واشنطن، ولكنّ الأسلحة التي كانت تقدّم لإسرائيل، ولا تزال، هي أسلحة هجومية احتلالية، وهذا ما أظهرته الأحداث تجاه لبنان والضفة الغربية منذ الستينيات والتسعينيات من القرن العشرين ولا تزال حتى القرن الحادي والعشرين.

فالرئيس الأميركي كارتر الذي كان ليبرالياً وشبه منحاز، غدا بعد الضغط الذي واجهه من اللوبي المؤيد لإسرائيل موغلاً في الشؤون العسكرية، مما يعكس سياسة أميركا الخارجية تجاه الشرق الأوسط وتوجهها لنهب ثروات هذه المنطقة، كما كان صانعو السياسة الأميركية بحاجة إلى البحث عن أسلوب غير عسكري لحماية مصالح أميركا خاصة والغرب عامة. وحسب الكاتب الأميركي «كوانت»¹⁴⁸، فإن سياسة الأميركي ريتشارد فولك كانت معارضة لسياسة أميركا إذ كان ينظر إليها على أنها إمبراطورية استعمارية وستسير إلى الانحطاط لأن هذا الاتجاه لا يجري سوى القوة الحربية الإمبراطورية في المستقبل¹⁴⁹. أما نائب وزير الخارجية السابق (جورج بول) فقد دعا إلى إنقاذ إسرائيل من خلال الضغط عليها للتقيد بقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 242 وكان ذلك من خلال مقال له في مجلة (foreign Affairs) عام 1977. وأضاف إن مصالح أميركا ليست متطابقة مع مصالح إسرائيل، واعتبر أن إسرائيل لن تتمكن من الحصول على الأمن بدون الانسحاب الجوهري إلى حدود 1967

150. إن تقديم الأسلحة الهجومية، وبدون حدود، إلى إسرائيل يعقّد عملية السلام ولا يشجّع على إحلال السلام، لأن مثل هذه الأسلحة تؤدي إلى انعدام التوازن العسكري. مما جعل من إسرائيل تفرض الاستسلام وليس السلام، وهذا بعكس رأي كيسنجر وأتباع إسرائيل الذين لا يزالون يعتبرون أن إسرائيل لن توافق على قرارات الأمم المتحدة ولن تنسحب إلى الحدود التي كانت قبل احتلال الأراضي العربية عام 1967 إلا إذا كانت متفوقة عسكرياً على العرب. ولكن هذا، تبرير خاص، يجعلها تفرض شروطاً ولا يجلب السلام!!

إنّ اللوبي الصهيوني الداعم لإسرائيل مثل إيباك (Aipac) في الولايات المتحدة، وبخاصة قوة نفوذه في مجلس الشيوخ والنواب، مصدر القرار، هو تفسير ناطق لقوة إسرائيل في الإدارة الأميركية، وخير شاهد على ذلك عهد الرئيس بوش الأب، الذي تبني رؤية شارون التي تتمثل بضمّ المستوطنات إلى إسرائيل، مما يعني فقدان الضفة الغربية لأكثر من 25 بالمئة من مساحتها، سلبتها إسرائيل تحت ذريعة الأمر الواقع الذي انطلق منه بوش أثناء زيارة شارون له في 11 / 4 / 2005، ليصرح بوجود ضمّ المستوطنات وعدم انسحاب إسرائيل إلى خطوط الهدنة للعام 1949¹⁵¹. وهذه القوة كانت قبل عهد الرئيس كارتر الذي تنصّل من تصويت الولايات المتحدة على قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 465 في 1 / 3 / 1980 الداعي إلى تفكيك المستعمرات الإسرائيلية التي أقيمت في غزة والضفة بما فيها القدس (أي الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967). وكان عذر واشنطن - خوفاً من غضب اللوبي الصهيوني والداعمين له في الإدارة الأميركية - هو حصول خطأ في الاتصالات بين البيت الأبيض والوفد الأميركي إلى الأمم المتحدة في نيويورك، وفي الحقيقة إنه عُذر لا يتقبله أي منطلق أو أي إنسان عاقل حتى لا

يُقال إن واشنطن خاضعة للسيطرة الصهيونية مما أجبر الرئيس كارتر على التراجع¹⁵²، وتأييد ما تريده إسرائيل.

أميركا تغدق الأموال والأسلحة على إسرائيل

إن الامتيازات التي تخص أميركا بها إسرائيل لا تتمتع بها أية دولة أجنبية حتى بين حلفائها في حلف الأطلسي، سواء من ناحية الأسلحة أم من ناحية التعهدات الأمنية، حتى بات المرء يعتقد أن إسرائيل تتلقى من أميركا أكثر مما تتلقاه أية ولاية من ولاياتها الخمسين.. بحيث عملت الإدارة الأميركية على إقناع كل الدول خارج منظمة أوبك (الدول المصدرة للنفط) بتزويد إسرائيل بالنفط. كما وضعت بتصرفها كميات هائلة من النفط في ولاية ألاسكا، عدا تقديم دعم مالي بدلاً من نفط سيناء بقيمة 2,4 مليار دولار.. وهذا عدا شحنات الأسلحة المتطورة، والمعاهدة الاستراتيجية التي عقدها الرئيس ريغان مع إسرائيل. إضافة إلى المشروع المشترك في صناعة الدبابة ميركافا، والطائرة الحربية، والصواريخ الباليستية، وغيرها المضادة للصواريخ.. وكلها ليس للسلام العادل مع العرب بل لإرضاء اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة¹⁵³.

أما سياسة واشنطن تجاه العرب في عهد ريغان فلم تتغير في عهد من جاء بعده، فكانت كلها خداعاً، حيث أحبطت السياسة الداخلية المؤيدة لإسرائيل، ومعظم مسؤوليها من اللوبي الصهيوني والمتصهينين، كل من يرغب في وجود انفتاح بين العرب وأميركا. وهناك ضغوط غير مباشرة من المؤيدين لإسرائيل لحشد الأنصار من أجل المواجهة مع البيت الأبيض إذا فُكر في اتباع سياسة، ولو كلامية، تُزعج إسرائيل.

ومن بين الامتيازات التي تقدّمها واشنطن لإسرائيل، الدفاع عن إجرامها وأعمال حكومتها الوحشية إزاء الفلسطينيين بخاصة والعرب عامة، ولاسيما الدفاع عن (شارون) واعتباره رجل سلام، في حين أن دولته أبعدته عن الحكم لكونه مسؤولاً عن مجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982، وعن كل ما تعرض له أي إسرائيلي، حتى ولو كان عسكرياً يحتل أرض غيره. وهو مسؤول عن الدمار والقتل واعتقال الفلسطينيين، وعلى الرغم من كل ذلك، فإن أميركا تعتبره بريئاً يدافع عن نفسه بينما من يعانون الولايات من ظلم الإسرائيليين هم إرهابيون في نظرها. حتى أن أميركا لا تطالب إسرائيل بتنفيذ أي قرار صادر بحقها عن الأمم المتحدة ابتداء من عام 1948، وأهمها القرارات: 181، 194، 242، 338، 425 و465 الذي صدر عام 1980، وكذلك القرار 1701 الصادر عام 2006، والذي يمنع خرق سيادة لبنان. وفي آب/ أغسطس 2007 طالبت إسرائيل إدارة الرئيس بوش الابن بتقديم أسلحة بقيمة 30 مليار دولار لمدة عشر سنوات أي بمعدل 3 مليارات دولار سنوياً علاوة على هبات مالية واقتصادية بقيمة 3 مليارات دولار.

أميركا والعرب

ليست النخبة التي تصنع السياسة الأميركية فئة واحدة متماسكة، إذ هناك اختلاف كبير في التفكير بين مؤيدي الحرب الباردة والمعارضين لها، وخصوصاً أيام كيسنجر ثم كارتر وغيرهما. واستمرّ هذا الوضع حتى العام 1945، أي نهاية الحرب العالمية الثانية. وتركزت أفكار المؤيدين لاستمرار الحرب الباردة على اعتبار الاتحاد السوفياتي هو المنافس الاستراتيجي لأميركا.. وأما العالم الثالث ومن ضمنه الدول العربية فكان صّناع قرار واشنطن يعتبرون أن هذه المنطقة رخوة حيث أن فراغات النفوذ متعددة، مما حثّم على إحدى

الدولتين أميركا والاتحاد السوفياتي أن تملأ ذلك الفراغ قبل أن تسبقها الدولة العظمى الأخرى، وكان ذلك من خلال تشجيع وكلاء محليين في هذه الدولة أو تلك على القيام بأعمال تُرضي الدولة العظمى.

وكان من بين الذين يؤيدون الحرب الباردة¹⁵⁴ دين أتشيسون، وجون فوستر دالاس وجون كونلي، وهنري جاكسون، وهنري كيسنجر، وريغان، والكسندر هيغ. أما المؤيدون لمساعدة الدول والأقل حدة منهم في تأييد الحرب الباردة فمنهم: دين راسك، وأدلاي ستيفنسون، وجورج بول، ووليم فولبرايت، ووليم روجرز، وسايروس فانس وكارتر (في بداية عهده). وكانت فئة في وزارة الخارجية مؤيدة للعرب، وشنت اللوبيات المؤيدة لإسرائيل هجوماً على هذه الفئة لتشويه سمعتها، وأطلقت عليها لقب المستعربين، وهم الذين أمضوا سنوات طويلة في الوظائف الأميركية في الدول العربية، وكانوا يرون أن مصالح أميركا تفرض أن تكون العلاقات مع العرب منصفة وعادلة في الصراع العربي - الإسرائيلي، ومن الضروري تصحيح العلاقة الثابتة والمؤيدة لإسرائيل تأييداً مطلقاً، على الرغم من معرفة السياسيين في أميركا وحتى في الدول الصديقة (لواشنطن) أن إسرائيل هي المعتدية، وهي الوحيدة الباقية في العالم كله دولة استعمارية.

إن الرأي الذي يعتبر أن الرئاسة الأميركية مؤسسة قوية هو واهم، ولاسيما بما يتعلق بالسياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. فالمفروض أن تكون سياسة الرئيس ريغان في سنتي 1981 و1982، حين شجعت إدارة واشنطن الاعتداءات الإسرائيلية على الدول العربية، نزيهة وليست طرفاً في الصراع. وهكذا استمرّ الوضع في عهدي كلينتون وبوش الابن حيث تُركت

لإسرائيل حرية التصرف، طوال فترة 2002 - 2008، وممارسة القتل والاعتقال والتدمير كما تشاء، ولم نسمع من الإعلام الأميركي أو من سياسيي واشنطن عن أي تدخل أو أي تنديد بسياسة شارون ومن بعده أولمرت إزاء العرب في فلسطين، بل على العكس كنا نسمع أن كل من يدافع عن أرضه ويطالب بالحرية والاستقلال كان يوصف بأنه إرهابي، بينما الإسرائيلي هو المظلوم الذي تجب إطاعته، وهو الذي يريد السلام مع أن أرض إسرائيل هي أرض عربية فلسطينية.

إن السياسة الأميركية هي التابعة لإسرائيل أيّاً يكن الرئيس في واشنطن، وليس العكس، كما يردد بعض الحكام العرب. ومن الأمثلة على ذلك معالجة الرئيس ريغان للاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وكذلك تأييد بوش الابن لقرار إسرائيل بمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي 1948، معتبراً أن عودتهم غير منطقية، وأنه يجب توطينهم في الدول التي يعيشون فيها لتبرئة إسرائيل من تبعية تهجيرهم وعدم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم.. وكذلك في الخضوع لآراء شارون وأولمرت اللذين أعلنّا ضمّ المستوطنات إلى إسرائيل. ورأى جورج بوش الابن أن ذلك منطقي، خاضعاً للأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل. والتبعية الأميركية¹⁵⁵ لإسرائيل عبّر عنها أحد الأميركيين «جورج بول» في دراسته عن هذه التبعية مبرهنًا أن إسرائيل تخرج دائماً منتصرة في أي تحدٍّ لها مع الولايات المتحدة وفي أية مشكلة أو أي قرار يدين سياستها؛ ومثال ذلك ما ذكرناه عن موقف الرئيس الأميركي «ريغان» من اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982، ومما قاله جورج بول: «إن المصالح والأهداف التي تراها حكومة إسرائيل في لبنان، تختلف عن مصالحنا وأهدافنا». وبدلاً من ملاحقة أهدافها الخاصة والاهتمام بمصالحها، أعلنت

الإدارة الأميركية تأييدها لمصالح الحكومة الإسرائيلية بدون أي انتقاد لسياستها، وعبرت عن استعدادها الدائم لمساعدة إسرائيل على تحقيق أهدافها والتعامي عن انتهاكاتها وتجاوزاتها للقوانين والأعراف الدولية. هذا في حال كان رئيس الوزراء الإسرائيلي قوياً وذا دعم شعبي، أما إذا كان ضعيفاً مثال أولمرت فتتحول إسرائيل قوة عسكرية تحارب عن أميركا كما حدث في عدوان تموز/يوليو عام 2006.

إن انهيار الاتحاد السوفياتي والأجواء الراهنة في الوطن العربي الشرق أوسطي جعلاً من أميركا قطباً واحداً في العالم يريد الاستئثار بشروات الدول العربية بخاصة والشرق الأوسط عموماً، علماً أن الدول العربية تدور في فلكها، حتى أن بعضها يناشد إسرائيل ويقدم لها التنازلات لتكون راضية عنه من خلال شهادتها في واشنطن ومدحه. إن معظم حكام العرب وغيرهم في الشرق الأوسط، لو كانوا يهتمون بالأمور القومية، لكانت الدول العربية المؤثرة وبخاصة النفطية، قادرة على اتخاذ قرار واحد بعدم قطع النفط ولكن بتسديد ثمنه «باليورو» وتوظيف أمواله في الدول الأوروبية؛ ومقاطعة البضائع الواردة من الولايات المتحدة والاعتماد على الصناعات الأوروبية وغيرها؛ وستكون نتيجة ذلك في أسوأ الأحوال هي احتلال أميركا للدول العربية. ولكن يستحيل عليها أن تنشر قواتها في أرجاء الوطن العربي، لأن ذلك سيُفجر الأوضاع في الدول العربية أكثر مما هي عليه الحال في العراق.

النظرة الأميركية الاستراتيجية إلى الخليج

إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للشرق الأوسط وموارده الطبيعية وبخاصة النفط والغاز الطبيعي جعلاً له دوراً مهماً في لعبة الدول العظمى

واستراتيجيتها على السواء. ويمكننا القول إن منطقة الشرق الأوسط المميزة بغناها النفطي البالغ 65 بالمئة من احتياطي النفط العالمي، عدا ثروة الغاز وبخاصة في قطر وإيران، إضافة إلى تفكك الاتحاد السوفياتي، واهتمام أميركا بملء الفراغ في دول آسيا الوسطى السوفياتية وبحليفتها في المنطقة إسرائيل، منذ عهد الرئيس جونسون عام 1963، كل ذلك جعل من أميركا قطباً يوجّه أنظاره نحو هذه المنطقة منذ أيام روزفلت في أربعينيات القرن العشرين.

وكيف لا تهتم أميركا بمنطقة غنية بثروات تتوقف عليها المصانع في الغرب؟ ومع أن أميركا لا تستورد من هذه المنطقة إلا 27 بالمئة من وارداتها النفطية، في حين تستورد الباقي من إفريقيا وأميركا اللاتينية وكندا، لكن اهتمامها بالشرق الأوسط هو للتحكم في النفط، استخراجاً وأسعاراً، مما يضاعف الصعوبات أمام روسيا المعتمدة على قطاع النفط لإعادة تقوية نفسها¹⁵⁶.

وتهتم أميركا بنفط الشرق الأوسط، الذي يتميز بنقاوته، وباستخراجه الأقل كلفة من غيره. كما تريد من السيطرة عليه فرض استمرار التعامل بالدولار في عمليتي البيع والشراء في سوق النفط العالمية، مما يُجبر الدول الفقيرة نفطياً على الاحتفاظ باحتياطي نقدي بالدولار ويساعد، بالتالي، أميركا على تسديد عجزها السنوي من خلال بيع سندات الخزينة، التي تعتبر اليابان والصين أكثر شراء لها في العالم¹⁵⁷.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط، بالنسبة إلى واشنطن، مرتبطة بعقيدة الإدارة الأميركية الحاكمة إذ كانت عقيدة الرئيس (جورج واشنطن) تتركز على عزل أميركا عن الخارج بعد الثورة الأميركية على الإنكليز، أما عقيدة (الرئيس

مونرو) فكانت تقوم على منع أوروبا من التدخل في شؤون القارة الأميركية، حتى يتسنى لأميركا أن تتوسع ويكون لديها النفوذ القوي في هذه القارة. بينما كان ثيودور روزفلت أول رئيس نادى بالحرب الاستباقية لإبعاد أوروبا عن أميركا اللاتينية، ولا سيما البحر الكاريبي في أميركا الوسطى، وهي أقرب منطقة للولايات المتحدة بعد كندا والمكسيك.

وبما أن الرئيس (هنري ترومان) كان يواجه قوى أخرى وأهمها الاتحاد السوفياتي، فقد حاول قدر الإمكان احتواء السوفيات لكنه لم ينجح. وما كان من الرئيس أيزنهاور إلا التوجه نحو الشرق الأوسط لمنع الشيوعية من التغلغل في دول المنطقة التي كانت خاضعة كلياً لبريطانيا وفرنسا، ما عدا تركيا. وكان هاجس أيزنهاور صدّ الشيوعية حيث طلب إلى الكونغرس الأميركي أن تكون لدى إدارة البيت الأبيض القدرة على تأمين المساعدة لدول في الشرق الأوسط، كان يعتبر أنها مهدّدة من الشيوعية، وقد اشتملت على الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، وكان ذلك بدءاً من عام 1957. كما اعتبر الكثير من الاستراتيجيين أن هذا الاهتمام كان يرمي إلى احتواء المنطقة وعزل القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر، لاسيما أن الوطن العربي كان منقسماً¹⁵⁸ في تلك الفترة إلى فئة تؤيّد سياسة الغرب وبخاصة أميركا وأطلق على أتباعها (عرب أميركا)، وفئة أخرى كانت تريد التخلص من هيمنة الاستعمار الغربي للتححرر من التبعية وبناء وطن عربي متكامل اقتصادياً وسياسياً وحتى عسكرياً، والسعي إلى تحقيق الوحدة العربية.

وقد شكل هذا الانقسام وتلك العقيدة نقطة أساسية في سياسة لبنان حيث طلب الرئيس اللبناني (كميل شمعون) التدخل العسكري الأميركي، وقد

استجابت الإدارة الأميركية لهذا الطلب بإنزال القوات البحرية في لبنان عام 1958، لمحاربة الثورة اللبنانية التي كانت تخوضها المعارضة ضد شمعون، وكان على رأسها كمال جنبلاط وصائب سلام ورشيد كرامي وغيرهم من الزعماء المسيحيين. وعلى أثر انتهاء حكم كميل شمعون اتُفق على أن يكون قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، وفي عام 1958 سقط النظام الملكي في العراق. وكان الإنزال البحري الأميركي يهدف إلى توجيه رسالة أميركية إلى حلفائها بأن لديها العزم على حماية هؤلاء في المنطقة. مع العلم أن هذا الإنزال المدعوم بالتأكيد الأميركي لكميل شمعون، الذي كان الهدف منه ربط لبنان بسلسلة أحلاف أميركية في الشرق الأوسط ومنها حلف بغداد لمحاصرة الاتحاد السوفياتي، لم يعطِ أية نتيجة لحلفاء أميركا إذ تمت التسوية فيما بعد، ولم يقدر لبنان على الارتباط بحلف بغداد، وعلى تعديل الدستور لتجديد أو تمديد ولاية الرئيس كميل شمعون. وحالياً تحاول أميركا من تدخلها في أزمة لبنان تحقيق أهداف تتلخص بنزع سلاح المقاومة وتوطين الفلسطينيين والتطبيع مع الكيان الصهيوني.

وفي أواخر السبعينيات، في عهد الرئيس كارتر، ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين، كانت عقيدة أميركا - باهتمامها في الشرق الأوسط - تتركز على منع السوفيات من اختراق النفوذ الأميركي في المنطقة، وبخاصة بعد انتصار الثورة الإيرانية بزعامة الخميني في إيران، إذ هدد الرئيس كارتر بأن أميركا ستستعمل القوة العسكرية إذا قام السوفيات باجتياح منطقة الخليج الغنية بالنفط بعد احتلالهم أفغانستان، وأمر بإنشاء قوات التدخل السريع التي بلغ عددها 100 ألف جندي. لقد كانت أميركا تنظر إلى إيران (الشاه) على أنها حاجز أمام الروس لمنعهم من الوصول إلى الخليج، وبعد سقوط هذا

«الشرطي» الحاجز، قامت أميركا بإنشاء قوات التدخل السريع لتستخدمها ضد أية دولة، في الشرق الأوسط، تحاول التمرد ورفض الخضوع للولايات المتحدة.

وفي عهد (ريغان) كان الاهتمام الأميركي بالشرق الأوسط لضرب الشيوعية التي كانت تعتبر عدواً للولايات المتحدة، وتعامل مع إيران الثورة عدوه اللدود، عبر منظمة الكونترا، التي كانت أميركا تقدم لها المال - عن طريق بيع الأسلحة لإيران - كما اعتبرت أميركا ريغان أن التعامل مع القاعدة في أفغانستان لمحاربة الشيوعية عمل ضروري وأن أعمالها ليست إرهابية. وكانت دول عربية نفطية تغدق عليها المال، وأميركا تقدم السلاح والتدريب والتخطيط، على اعتباره أتباع القاعدة مجاهدين، قبل أن تتحول القاعدة في نظرها، بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر واحتلالها أفغانستان على حدود روسيا والصين، إلى منظمة إرهابية.

وعندما أرادت أميركا احتواء الثورة الإيرانية. بعد فشلها في تغيير النظام وإعادة الملكية إلى إيران، كما فعلت ضد مصدّق مطلع خمسينيات القرن العشرين، أوكلت هذه المهمة إلى صدام حسين بتمويل عربي خليجي وتسليح أميركي سرّي عن طريق زيارات رامسفيلد الذي كان وزيراً للدفاع في عهد بوش الابن. وهو الذي ساهم بتضليل العالم عبر اتهام العراق بامتلاك أسلحة دمار شامل وقد صمم مع حكومة بوش الابن على احتلال العراق. وعانت أميركا الولايات من فضائح رامسفيلد وفضائعه في العراق، حتى أُجبر على الاستقالة في ولاية بوش الثانية. وقد أدت حرب العراق إلى تشجيع صهيوني

لضرب إيران مع ما يترتب على ذلك من تداعيات عديدة على منطقة الشرق الأوسط عموماً وعلى دول الخليج بخاصة ومنها:

1- عودة مصر إلى الأحضان العربية ونشوء حلفين جديدين، يضم الأول إيران وسورية وليبيا، ويضم الثاني مصر والعراق والسعودية ودول الخليج العربية الأخرى.

2- تمكّن سورية من التفرد بسياسة لبنان، من خلال أغلبية الزعماء في حكومة الرئيس السنيورة منذ أواخر عام 2005، أمثال النائب وليد جنبلاط وأتباعه والرئيس فؤاد السنيورة نفسه، مع من يؤيدهما من النواب اللبنانيين، عدا حزب القوات اللبنانية وحزب الله. وكان تفرد سورية بلبنان بموافقة الولايات المتحدة على الرغم من تحالف دمشق وطهران الذي لم يكن له أي بعد عرقي¹⁵⁹. وكان وليد جنبلاط بحجة تنفيذه لمشاريع اجتماعية يتقاضى أموالاً من إيران.

3- استمرار التحالف الإيراني - السوري مصدراً لقلق معظم الدول العربية، نظراً إلى تمسك الحريري بالسلطة، والضغط الأميركي على العرب للتحالف مع إسرائيل ضد إيران، حيث بدأت أميركا تخيف العرب من التكنولوجيا النووية السلمية في إيران. كما اعتبرت واشنطن أن إيران أصبحت هي العدو للعرب وإسرائيل الدولة الجارة والصديقة لهم. علماً أن السلاح النووي الإسرائيلي كان ولا يزال يهدد العرب ليلتزموا شروط التطبيع التي تفرضها إسرائيل وواشنطن معاً.

وفي عهد بوش الأب عملت واشنطن على جمع العرب معاً ضد العراق لتحرير الكويت من مغامرة صدام واحتلاله دولة ذات سيادة بتحريض مبطن من أميركا، لتبرر تدمير العراق ثم إضعافه للإيقاع بنظام صدام حسين والتخلص منه، وقد تم ذلك على يدي الرئيس بوش الابن الذي شرع بالتخطيط لهذا الغزو منذ العام 2001 ليبدأ التنفيذ في آذار/مارس 2003.

واهتمّ الرئيس كلنتون بالسياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط، عقب سقوط الاتحاد السوفياتي وتفكيكه عام 1991. وأصبحت إيران دولة (مارقة) بنظر أميركا، ومعها العراق أيضاً بعد إجباره على الانسحاب من الكويت. واعتبرت واشنطن أن كل دولة خارجة عن سيطرتها عدواً لها. وأصبحت إيران مكان العدو السوفياتي السابق، وبخاصة أن إيران والعراق دولتان نفطيتان وتشكلان مع باقي الدول العربية ثلثي احتياطي النفط العالمي.

وكان اهتمام أميركا بالشرق الأوسط عن طريق العمل لجعل إسرائيل غير قلقة من العرب، بعد أن شاركت مع الدول العربية في الانخراط في العملية السلمية الوهمية التي نجمت عن تحرير الكويت، في مؤتمر مدريد تحت عنوان «الأرض مقابل السلام»، وقد أفشلت إسرائيل هذا المؤتمر بالتخطيط مع واشنطن، سراً لأن أميركا لم ولن تقبل مطلقاً أن تضغط على إسرائيل للاستمرار في حل مشكلة الشرق الأوسط، بعد اعتراف العرب بها. لكن الكيان الصهيوني، وباتفاق مع أميركا، يريد السلام مع الاحتفاظ بالأرض ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين تبعاً للقرار 194؛ ولهذا فشل المؤتمر وكأنه لم ينعقد، وكان عبارة عن مسرحية أعدت لإخراجها أميركا لخداع العرب.

لم تعد أميركا قلقه على أمن إسرائيل بعد مشاركة الدول العربية في تحرير الكويت مع واشنطن، وموافقتها جميعاً على العملية السلمية التي نجمت عن مؤتمر مدريد. وشعر الرئيس بوش (الأب) بأن الطريقة المهمة لمنع انتشار أسلحة ضد السيطرة الأميركية على الشرق الأوسط يتمثل في منع وصول هذه الدول إلى التكنولوجيا المتطورة، سواء على صعيد العلوم النووية أو غيرها من الأسلحة. وراهنّت أميركا لبسط سيادتها على أغلب دول الشرق الأوسط، فوجدت أن التعامل مع العراق أسهل منه مع إيران، لاسيما وأن الأمم المتحدة أوجدت في التسعينيات نظاماً معيناً يتعلق بمراقبة أسلحة الدمار الشامل في العراق من خلال تطبيق مشروع «النفط مقابل الغذاء»، لكن التعامل مع إيران كان يشتمل على نظرية الاحتواء. أما المخطط الذي فرضته الأمم المتحدة، بضغط من واشنطن فكان لإضعاف العراق، وانعدام خلق أي جبهة معادية لإسرائيل، حتى ولو كانت ضورية، وهذا المخطط دمّر العراق من الخارج والداخل معاً¹⁶⁰.

ولم تكتفِ واشنطن ببسط هيمنتها على العراق من الخارج، بل عمدت إلى احتلاله بحجج واهية - أسلحة دمار شامل غير موجودة - وقد اعترفت الإدارة الأميركية بذلك، وتذرّعت بنشر الديمقراطية، وكأن الله أوكل هذه المهمة إلى الرئيس بوش للقيام بها. وقامت أيضاً بالتدخل في الصومال عام 1992 و 1994 وخرجت من هناك خائبة في عهد الرئيس كلينتون. وكان هذا الرئيس قد اشتهر بمقولة: «إنه الاقتصاد يا غبي» أي أنه اهتم بتعزيز الاقتصاد الأميركي، وقد فعل ذلك لكنه استعمل القوة العسكرية، وأضعفها بخفض عدد أفرادها وموازنتها.. وحاول بالقوة العسكرية السيطرة على الصومال، وخرج من هناك بسرعة، وجاء بعده الرئيس بوش الابن الذي أوكل إلى أثيوبيا (قاعدته في

القرن الأفريقي) لتحتل الصومال بحجة محاربة الإرهاب، كما فعل وأوكل إلى إسرائيل في تموز 2006 باحتلال لبنان للتخلص من مقاومته ونزع سلاحها بحجة محاربة الإرهاب، وكما فعلت إسرائيل عام 1982 وباعتراف قادة إسرائيل أنفسهم بفشل مهمة إسرائيل في هذه الحرب، وانعكست سلباً على إدارة هذا الكيان، واستقالة معظم مسؤوليه.

وقد خضع الرئيس بوش للصهاينة والمتصهينين (المحافظين الجدد) الممسكين بأمور الإدارة في واشنطن فرسموا له سياسة أخذ باتباعها عبر أيديولوجية تقول: إن الولايات المتحدة أصبحت الوحيدة القادرة على الإمساك بقرار الكرة الأرضية. ولأنها قوية، ولا منافس لها، لهذا يجب استخدام هذه القوة لنشر التسلط الأميركي، تحت ذريعة نشر الديمقراطية. وكانت قد غزت أفغانستان ثم العراق.. وذلك عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأعلنت عنه وزيرة الخارجية الأميركية (رايس) الشرق الأوسط الجديد¹⁶¹ عندما طُلب من إسرائيل تدمير حزب الله والإبقاء على حكومة الرئيس السنيورة، لأن المخطط كان يقضي بأن تدمّر إسرائيل مناطق لبنانية وتحتلها لسحب سلاح الحزب بالقوة، ويصبح لبنان قاعدة رئيسية للتطبيع مع إسرائيل ولنشر «الديمقراطية» الأميركية التي تتباهى بها، على غرار احتلال إسرائيل للبنان عام 1982.

وقد قام الرئيس بوش الابن بتنفيذ استراتيجيته المرتكزة على الحرب الاستباقية، فاحتل أفغانستان لأن القاعدة كانت مهيمنة على قرار الدولة؛ وهذا التنظيم أوجده أميركا لمحاربة السوفييات في عام 1979 حتى الانسحاب السوفياتي من هناك أوائل التسعينيات. وكانت أميركا يومها تعتبر

تنظيمات مثل القاعدة وغيرها «مجاهدة» ولهذا قدّمت لها السلاح ودربتها. وبعد أفغانستان احتلت أميركا العراق وأطاحت بنظام صدام حسين. وبفشل بوش في سيطرته على منطقة الشرق الأوسط حيث جيوش الحلفاء لا تسيطر إلا على إقليم (كابول) العاصمة، بينما بقيت زراعة المخدرات والفوضى، التي أوجدتها أميركا بحجة (الفوضى البّئاءة) فوضى مدمرة، سواء في أفغانستان أم في العراق. وبذلك فشلت سياسة بوش في الشرق الأوسط، وسقط الأعضاء «المحافظون الجدد» واحداً بعد الآخر من ريتشارد بيرل ووزير الدفاع رامسفيلد، وجون بولتون، وبول وولفوفيتز وغيرهم..

وعندما فشلت أميركا في العراق أصبحت هذه الدولة مركز جذب لمنظمة القاعدة لمحاربة أميركا ومن يؤيدها في المنطقة، وتحول العراق إلى ساحة قتال داخلية بين مذاهبه وأديانه. وبهذا خسر العراق مركزه التوازني بين إيران وطموحاتها الشرق أوسطية وتركيا وطموحاتها بإعادة امتداد السلطنة إلى الدول العربية سياسياً. وقد استفادت إيران من فشل تحقيق أميركا لأهدافها في العراق، بحيث تخلّصت من نظامين عدوين لها، أفغانستان والعراق. وكانت عنهجية بوش الابن وأسياده (المحافظين الجدد) المتمثلين باللوبي الصهيوني والمتصهينين، وسياساتهم العنصرية العمياء قد أدّت إلى لوم كثير من استراتيجي السياسة الأميركية عندما عرضت إيران على أميركا عبر ممثلها «سويسرا» فتح صفحة جديدة من العلاقات الدولية بين هاتين الدولتين. ويُقال أن السفير السويسري¹⁶² الذي حمل العرض الإيراني وبّخته إدارة بوش، ولكن الأحداث أجبرت هذه الإدارة على الإذعان ووافقت أن تتحدث هاتان الدولتان وجهاً لوجه لبحث شؤون العراق، بعد أن تعثرت سياسة أميركا في هذه الدولة، وأرادت الانسحاب، وبأقل الخسائر؛ لأنها لم

تكن تتوقع استمرار القتال ضدها وبهذه الشراسة. وكان يُظن أن العراق سيرمي جنود الاحتلال بالورود، وأن الاحتلال سيستمر بدون مقاومة، عدا عن تخطيطه لإقامة قواعد عسكرية دائمة.

أوجدت سياسة الإدارة الأميركية، للتمركز الدائم في الشرق الأوسط، وبخاصة فوق خزان نفط ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد السعودية، خلافات بين دول عربية ومنها سوريا وكل من مصر والسعودية. وتراجعت المشكلة الفلسطينية لأن بعض زعمائها ارتضوا ببقعة من الأرض، وتركوا مصير الفلسطينيين المشردين. وخضعت السلطة الفلسطينية لسياسة إسرائيل، وهي سياسة أميركية بامتياز، ولم توافق على إعادة الفلسطينيين اللاجئين إلى أراضيهم التي طُردوا منها عام 1948، وأعلنت أنها لن تُعيد القدس ولن تفكك المستوطنات.

وقد سبب فشل أميركا في العراق أن اتُهمت إيران وسوريا بمساعدة أعداء أميركا في هذه الدولة، بحيث قامت بتخطيط مع إسرائيل لطرد القوات السورية من لبنان عبر القرار 1559، ولتدمير قوة حزب الله وإنهاء سلاحه عبر الذراع العسكرية الإسرائيلية، واعترفت إسرائيل بأن مخطط العدوان وُضع في آذار/مارس 2006 وأن الحرب كانت ستُشن في أواخر أيلول/سبتمبر 2006 في مناسبة دينية - سياسية. وكانت المخطط جاهزة لديها لتدمير لبنان، وسحب سلاح المقاومة بالقوة بذريعة أسر الجنديين. ولكن الحرب الاستباقية الإسرائيلية لم تنجح. وعندما فشلت في عدوانها عام 2006 لجأت مع واشنطن إلى استصدار قرار من حكومة السنيورة لقطع الاتصالات بين

القيادة وعناصر المقاومة ولمعرفة مراكز القيادة ليتسنى لإسرائيل أن تقصف وتدمر ما عجزت عنه عام 2006.

وبسبب عجز أميركا في العراق، أخذت لبنان رهينة للمفاوضات، وكذلك إيران بالضغط عليها، ولو كان رئيس الحكومة اللبنانية رجل دولة حقيقياً لاستقال منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2006، ولكن دعم بوش له للمحافظة على بقاء لبنان تحت الهيمنة الأميركية دفع بحكومة الموالاة للاستثناء بالحكم. كما دعمت إدارة أولمرت للبقاء في السلطة لأن أميركا لن تجد حاكماً في إسرائيل ولبنان حجر شطرنج طيّعاً لتنفيذ سياستها الشرق أوسطية، وإلا فلماذا لم نسمع أي اعتراض من حكومة السنيورة على حديث سفير أميركا في لبنان (فيلتمان) عندما قال: «نحن نرفض أن تعطي الأكثرية النيابية أي الموالاة المعارضة الثلث الضامن أو المعطّل لأي قرار ضد لبنان في الحكومة القادمة». أليس هذا لأن السنيورة وبعض أتباعه قد يكونون وعدوا أميركا بتنفيذ ثلاثة شروط طلبتها أميركا، ومن ورائها إسرائيل، من الرئيس رفيق الحريري ولم ينقذها فتخلصوا منه؟ وهذه الشروط هي توقيع معاهدة مع إسرائيل، أي التطبيع، ثم التوطين ونزع سلاح المقاومة بالقوة. ولهذا استدرجوا المقاومة في عدة مناسبات عبر الاغتيالات. وبخسارة أميركا الحرب في لبنان وفي العراق، ازدادت أمور المنطقة تعقيداً بسبب هيمنة الفكر الاستراتيجي¹⁶³ قصير النظر على أعضاء إدارة البيت الأبيض إزاء منطقة في الشرق الأوسط الكبير، الذي وُلِدَ ميتاً عند جورج بوش الابن. ولم تشعر راييس بالمخاض العسير، ولم تقتنع بأن المولود وأمه لن يعيشا في المنطقة ما دامت هناك حركات ممانعة للتسلط والنهب والانحياز والإذلال.

واشنطن تتعاضد عن أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية¹⁶⁴:

إن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وكذلك النووية، جعلت من إسرائيل دولة فوق القانون بحماية الولايات المتحدة سياسياً لهذا الكيان الاستعماري الذي حدد بفضل هذه الأسلحة مجاله الحيوي في منطقة الشرق الأوسط ليغطي العالم العربي كله، إضافة إلى تركيا وباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى والبحر المتوسط وحتى كينيا وغيرها جنوباً ثم البحر الأحمر. وحسب المتغيرات، التي جعلت الولايات المتحدة القطب الأحادي في العالم، عملت إسرائيل على إعادة صياغة أهدافها السياسية لتكون الركيزة الأساسية لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. كل ذلك كان بتشجيع من واشنطن لبقاء الدولة الإسرائيلية قوية ومهيمنة على كل دول المنطقة بدون استثناء. وما القرارات التي صدرت بشأن الشرق الأوسط ومنها القرار 1559 إلا للضغط على الدول والمنظمات التي لا تزال ممانعة للتطبيع مع إسرائيل التي غيرت، وبحماية واشنطن، من استراتيجيتها، حيث أعلنت بأنها لم تعد تعترف بنتيجة أعمال مؤتمر مدريد 1991 ومنها الأرض مقابل السلام، بل تصرّ على السلام مقابل السلام وابقاء الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 تحت السيطرة الصهيونية، وتعمل مع واشنطن على أن تسيطر، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، على دول المنطقة.

حتى أن خارطة الطريق التي أعلنتها واشنطن وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لا تزال إسرائيل تناور في تنفيذها وتضغط عبر الإمبراطورية الأميركية التي تعتبر «الأم» لإسرائيل حتى لا يكون هناك سوى شبه دويلة فلسطينية أشبه بحكم ذاتي تحت الهيمنة الإسرائيلية المباشرة عسكرياً، وغير المباشرة اقتصادياً وسياسياً، وذلك عندما تحرمها من المرافئ البحرية

والاتصالات الجوية والحدود البرية، عدا عن تهويد إسرائيل المناطق التي أعلنت ضمها كلياً من خلال تكثيف الاستيطان الصهيوني، والعمل على الإشراف المباشر على منابع نهر الأردن في سوريا (الجولان) ولبنان (مزارع شبعا). ولهذا نجد أن أميركا تعتمد باستمرار إلى الضغط على سوريا لتغيير النظام والإتيان بآخر يُقيم الصلح مع إسرائيل متنازلاً عن مناطق استراتيجية في الجولان وكذلك في لبنان بحجة أن مزارع شبعا تخضع للقرار 242 وهي ليست بالتالي لبنانية، حسب المقولة المضلّة الإسرائيلية وحسب نغمة من يتماشون معها في لبنان وبخاصة بعد حرب تموز/يوليو 2006. ولجأت واشنطن في أيار 2008 إلى إحضار المدمرة الأميركية (كول) للترهيب والضغط على المعارضة في لبنان ولتخويف سوريا - حسب أقوال بوش في 12 / 5 / 2008 ولإبقاء حكومة السنيورة في الحكم.

إن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية سعت، ولا تزال تسعى، إلى احتكار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من خلال سياسة استراتيجية صهيونية تتّبع اتجاهين:

الاتجاه الأول: ويتمثّل بإنتاج وتطوير أسلحة الدمار الشامل الذرية والكيمياوية والبيولوجية.

الاتجاه الثاني: ويتمثّل بالهدف الصهيوني عبر الضغط والإعلام الكاذب الذي تمارسه إسرائيل في الغرب عامة والولايات المتحدة بخاصة، وهو عدم السماح للدول العربية، مهما كانت صديقة لإسرائيل، بأن تمتلك أي سلاح مثل أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية لأنها ستؤدي مستقبلاً إلى فناء اليهود، حسب زعم إسرائيل.

إن حرمان العرب من امتلاك أي سلاح مثل أسلحة إسرائيل لكي يبقى الخلل في ميزان القوى مستمراً لصالح إسرائيل، ولإجبار العرب على تقديم التنازلات ليكون السلام مقابل السلام فقط وليس مقابل الأرض. وهكذا تعمل على منع إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية. ومن الأسلحة الإسرائيلية التي أصبحت معروفة لدى كثير من الدول وبخاصة الدول الكبرى منها، امتلاك هذه الدولة لأكثر من 200 قنبلة نووية وصواريخ بالستية وطائرات حديثة لنقل هذه القنابل. وقد بذلت إسرائيل كل جهدها لعدم حصول العرب على أية إمكانيات نووية، وتعمل حالياً على منع إيران أيضاً عبر الضغط الأميركي والتهديد الإسرائيلي والأميركي بقصف المفاعلات النووية الإيرانية، لتبقى إسرائيل الوحيدة في الشرق الأوسط سائدة في المنطقة ومتغطرة بأسلحتها المحرّمة هذه، ومن دون محاسبة. حتى أنها تمنع التكنولوجيا السلمية النووية من الوصول لأية دولة غيرها في المنطقة.

يوجد لدى إسرائيل أخطر أنواع الأسلحة الجرثومية (تتكاثر في بضع دقائق)، وقد تعتمد إسرائيل إلى تعبئة الجراثيم في ذخائر وطلقات مدفعية تستخدمها في قصف التجمعات السكانية أو الحشود العسكرية أو عن طريق الرش بالطائرات، أو استخدام الحشرات والقوارض لنقل العدوى بعد تلقيحها بالجراثيم وإطلاقها في المناطق المطلوب إبادة سكانها. ومن الأوبئة التي تنقلها الأسلحة البيولوجية الإسرائيلية: الطاعون، والكوليرا، والتيتانوس، والفطريات التي تسبب التهابات الحادة للرئة، وفيروسات تسبب الجدري والإيدز، والجمرة الخبيثة والطحالب السامة (تنتشر في الهواء وتنمو في المياه وتفرز السموم التي تفتك بالكبد). وقد اتخذ مجلس وزراء إسرائيل قراراً للبدء ببرنامج متقدم لتطوير الأسلحة الجرثومية عام 1957، وكان

للمؤسسات العلمية الإسرائيلية دور بارز في هذا المجال مثل معهدي وايزمان ورحبوت عدا عن مفاعلات ذرية في ريشون ليزبون (1954). وناحال سوريك (1957) بمساعدة فرنسا، ومفاعل النبي رويين (1966) ومفاعل ديمونا (1963). وقامت إسرائيل بتجربتها النووية عام 1966 في صحراء النقب بمساعدة علماء فرنسيين وتدريب من العالم الأميركي أوبنهايمر - الذي يعتبر أبا القنبلة النووية الأميركية - للعلماء الإسرائيليين¹⁶⁵ وفي منتصف الستينيات قامت إسرائيل بإجراء مناورات بالأسلحة الجرثومية والكيماوية في صحراء النقب؛ كما اشتركت الولايات المتحدة مع إسرائيل في برامج كيماوية وجرثومية خلال فترة السبعينيات. وفي اليوم الرابع من حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 كانت إسرائيل قد هددت واستعدت لاستخدام الأسلحة الجرثومية والكيماوية ضد الجيش المصري عندما تمّ عبور قناة السويس. ومن أهم مصانع الأسلحة الجرثومية والكيماوية في إسرائيل: نيس تسيونا، رافيا للمضادات في القدس، ومصانع تل أبيب.

لقد رفضت إسرائيل بروتوكول 1925¹⁶⁶ الذي يحظر استعمال هذه الأسلحة. ثم وقّعت عام 1965 على الاتفاقية، لكنها احتفظت لنفسها باستخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير الملتزمة بالاتفاقية، وضد من يسمحون باستخدام أراضيهم للقيام بهجوم ضد إسرائيل.

وفي أزمة الخليج الأخيرة استغلت إسرائيل هذه الأزمة لتنفيذ استراتيجيتها لاحتكار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، بحيث اتهمت العراق وعدة دول عربية أخرى بإنتاج هذه الأسلحة مثل سورية، وهذه التهمة لتبرير ما أعلنته الولايات المتحدة بقصف مصنع الأدوية في السودان عام 1998 متهمة هذه

الدولة بإنتاج أسلحة كيمياوية، وتبيّن من تحقيقات الأمم المتحدة أنه مصنع للأدوية.

وعندما أطلق العراق في حرب تحرير الكويت صواريخ «سكود» على الكيان الصهيوني عمدت إسرائيل، متهمة العراق بإنتاج أسلحة كيمياوية وجراثومية، إلى توزيع أقنعة على كل جندي ومواطن إسرائيلي من اليهود، ولم توزع مثل هذه الأقنعة على عرب 1948. وهذا دليل على التمييز العنصري الذي تتجاهله أميركا بدفاعها عن حقوق الإنسان.. ومن بوادر التبعية المطلقة لنظام الحكم في موريتانيا لإسرائيل وأميركا - قبل الانقلاب على الحكم عام 2007، وعلى الرغم من أن موريتانيا عضو في الجامعة العربية - إعلان حكومة موريتانيا أنها على استعداد لاستخدام أراضيها لدفن نفايات إسرائيل النووية الناجمة عن نشاطاتها النووية في «ديمونة»، متناسية أن مثل هذه النفايات تسبب تلوثاً للتربة وللمياه الجوفية، وهذا يجعلها تُريح إسرائيل من دفن نفاياتها في أراضيها. ولهذه الغاية قام وزير خارجية موريتانيا بزيارة إسرائيل لتقديم مثل هذا العرض، وكل ذلك بهدف قيام¹⁶⁷ إسرائيل بحماية النظام الحاكم من خلال أسلحتها المخزنة في قاعدة موريتانية لإبقاء مثل هذه التبعية. ولكن هذه القاعدة وأسلحة إسرائيل لم تنفع عندما وقع انقلاب في موريتانيا وقُطعت علاقاتها مع إسرائيل.

ولتعزيز أميركا للقدرات العسكرية الإسرائيلية من أسلحة الدمار الشامل وقّعت في عهد الرئيس كلينتون وبنينهاو بعد عقد معاهدة «واي بلانتيشن» اتفاقاً مع إسرائيل يمكنها من توجيه ضربة مؤلمة بأسلحة دمار شامل، وردع

أي جبهة تهددها، وهو تعهد أميركي باستخدام القوة، وبينها أسلحة الدمار الشامل، ضد من يهاجم إسرائيل أو يهددها بمثل هذه الأسلحة.

اهتمام بريطانيا وأميركا بإيران على عهد الشاه:

كانت الولايات المتحدة تعتمد على إيران لكبح جماح أية ثورة في منطقة الخليج العربي ضد أي حاكم في هذه المنطقة، وبعد تسليح أميركا لإيران على عهد الشاه أصبحت أقوى قوة عسكرية ضاربة في الشرق الأوسط حتى أطلق عليها «شرطي أميركا في الخليج». إن السلاح الذي أغدقته أميركا على الشاه جعل إيران أكبر مشترٍ للسلاح الأميركي - من خارج حلف الأطلسي - حتى اعتُبرت المسدس المستأجر لأميركا في الشرق الأوسط، حسب آراء الساسة في الخارجية الأميركية. ويتساءل المرء لماذا كل هذا التسلّح؟ والجواب أنه لحماية المصالح الأميركية في الخليج من عمليات التغلغل الشيوعي في المنطقة، وحماية الخليج من أية ثورة ضد أي حاكم من حكامه، وحماية مضيق هرمز بوابة نفط الخليج على المحيط الهندي. وقد تولت بريطانيا بناء أكبر قاعدة بحرية عسكرية في «بندر عباس»، وهي أكبر قاعدة في كل آسيا الغربية، حيث تمر ناقلة نفط كل عشر دقائق من أمام هذه القاعدة. وكانت إيران الشاه تخشى، ليس فقط من تسلل مقاتلين ضد أي حاكم فحسب، بل كانت تخشى عملاً عربياً في حال نشوب حرب أخرى ضد إسرائيل ينتج عنها إقفال مضيق هرمز لمنع مرور النفط إلى أميركا والغرب واليابان وكذلك إلى إسرائيل.

كان الخبراء الأميركيون في إيران يدربون الجيش الإيراني، حيث بلغ عددهم حوالي ألف خبير عسكري عدا عن خبراء إنكليز في سلاح المدرعات، إذ

أقاموا مدرسة حربية لسلاح المدرعات في «شيراز» إضافة إلى قاعدة لطائرات الهليكوبتر في «أصفهان»، وكانت تعتبر أكبر مدرسة في العالم للتدريب على هذا السلاح. وكان الخوف الإيراني، ليس من الثوار في منطقة ظفار، إحدى مناطق سلطنة عُمان، بل كان الخوف الحقيقي من مصدرين عربيين، منافسة السعودية التي لا تعترف إيران بأي دور لها في الخليج، على الرغم من أنها تابعة للولايات المتحدة¹⁶⁸، والخوف في المستقبل من العراق، الذي كان مناوئاً للسياسة الأميركية وللشاه معاً. إن الاهتمام الأميركي هذا، هدفه استمرار تدفق النفط الإيراني والعربي - الخليجي إلى أميركا والغرب من ناحية وللموقع الجغرافي الاستراتيجي لإيران على مقربة من أفغانستان حيث التواجد اليساري فيها قبل دخول السوفييات إليها، عدا عن كون إيران صديقة حميمة لإسرائيل، وتشرف إشرافاً تاماً على الخليج العربي (خزان النفط في العالم). وكانت ثورة مصدق في إيران عام 1953 قد أُمّمت النفط مما حدا بأميركا وبريطانيا للقيام بانقلاب وإعادة الشاه إلى الحكم. ولكن انسحاب بريطانيا من الخليج عام 1971 وقرّر لإيران الأسباب الرئيسية للتدخل والسيطرة، ولم تكن إيران تقبل بملء الفراغ العسكري والسياسي الذي تركته بريطانيا من قبل لأنها تعتبر نفسها الوريث الشرعي للتاج البريطاني، ولأن أمن الخليج هو مسؤولية دول الخليج. وبما أن الولايات المتحدة لم تقبل بأن توكل حماية المنطقة لدولة غير حليفة في الأطلسي، لذلك لم تترك سياسة عدم التدخل، وأعلنت في آخر عام 1971، عند استقلال دول الخليج، عبر أول مبعوث لهذه المنطقة (روجر ديفيس) أنها لا تنوي ملء الفراغ البريطاني في المنطقة، ولا تنوي أن يكون لها حضور بارز. لكنها تراجعت عن هذا الموقف، وأعادت النشاط إلى قاعدة «الجنير» العسكرية البريطانية

السابقة في البحرين، واستخدمت بخريتها لهذه الغاية وتوصلت الى اتفاق مع حكومة البحرين في شأن القاعدة؛ كما عيّنت سفراء مقيمين في كل من مسقط، وأبو ظبي، وقطر، والبحرين، في حين كانت من قبل مكتفية بسفير واحد لها في الكويت¹⁶⁹.

إمبراطورية الكون ونفوذها في الشرق الأوسط:

إن الولايات المتحدة تتصف بسلطة إمبراطورية، وهذه تكفي لتجعل منها دولة توسّع من 13 ولاية في عام 1776 إلى دولة توسعية داخلياً على مدى 175 سنة. وهي ذات طموحات إمبراطورية منذ زمن طويل، وحلمها بأن تصبح بهذه الصفة قد تحقق، وأصبحت إمبراطورية الكون بعد عام 1991 وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه وتحوله إلى دولة كبرى، بعد أن كان قوة عظمى في مواجهة التمدّد الأميركي. والحلم الامبراطوري هذا جعلها تسيطر اقتصادياً وسياسياً على أكثرية دول العالم، وجعل بقية الدول تخشاها عسكرياً. وأخذت واشنطن تُخضع الدول التي لم تنقد إليها طوعاً بأيجاد مبررات لتحصنها كتمهيد للمقاطعة السياسية والاقتصادية، ولكن عندما تتمسك مثل هذه الدول الممانعة، بحقوقها، وتتأكد من أن الإمبراطور الأكبر ظالم وغير عادل ومنتحيز بل ومتغطرس، تبقى صامدة حتى ولو تألمت من الظلم. وعند ذاك ينتهي الطغيان والاستبداد، لأن قوة الطغيان تنشأ من الخنوع ولكنها تخشى المقاومة¹⁷⁰.

يعرف عدد قليل من الأميركيين كيف توسعت دولتهم، وعلى حساب أية مجتمعات بشرية. وحتى قبل إعلان أميركا لاستقلالها كانت تتمنى أن تمتلك كندا كلها، حتى أنها حاولت السيطرة عليها بالحرب من خلال الأمر الذي وجهه

رئيس الكونغرس (دون هانكوك) إلى الجنرال «فيليب شويلر» بغزو مونتريال، لكن هذه المحاولة فشلت عام 1775، لأن الذين قاموا بالتوسع هم من الأنغلوساكسون ومعادون ضمناً للكاثوليكية. كما كان لواشنطن طموحات في منطقة البحر الكاريبي، وأميركا اللاتينية، بعد الحرب الأهلية الأميركية عام 1864.

إن الرغبة الأميركية بالغزو والتوسع والسيطرة في العالم ساعدها على ارتقائها إلى مكانتها الحالية في السياسة العالمية، ولم يحصل هذا لو لم يكن هناك ضعف في الدول التي غزتها أو حاولت أن تغزوها. وكذلك فإن الدول الأوروبية الكبرى التي كانت قوية ضعفت في الحربين العالميتين الأولى والثانية، واغتنتم أميركا هذه الفرصة حتى أجبرت الدول الأوروبية على أن تخضع لها سياسياً واقتصادياً وأمنياً (المظلة النووية فوق أوروبا ضد الاتحاد السوفياتي منذ الخمسينيات وحتى أوائل التسعينيات). وعلى الرغم من وجود إمبراطورية غير معلنة رسمياً في الولايات المتحدة، لكنها تتحكم بالقوى الأصغر منها حتى ولو لم تحتلها بصورة مباشرة. وفي القرن الحادي والعشرين - عهد الرئيس بوش الابن - تمتعت الإدارة الأميركية بهذه الميزة حيث شرح بوش الابن في أيار/مايو 2003 لماذا تهتم أميركا بالشرق الأوسط. وهي ملزمة باستخدام نفوذها لتوسيع سيطرتها على دول المنطقة وبخاصة الدول الممانعة (إيران وسورية والمقاومة في لبنان وفلسطين) للسير بمخطط إسرائيل للسلام، وتحاول أن تسيطر عليها باختلاق الأكاذيب، مرة بأسلحة الدمار الشامل مثل إيران ومرة باحتلال دولة أخرى لعدم وجود الديمقراطية في أراضيها مثل العراق، والضغط السياسي والاقتصادي على سورية (قانون محاسبتها، وقرار مجلس الأمن لسحبها من لبنان) وتمكين

المعارضين لسورية من السلطة في لبنان حتى تكون الرئاسة الأولى والحكومة تحت سيطرتهم لتوقيع معاهدة مع إسرائيل وجعل نفوذها هو السائد في لبنان، وكأن السياسيين في إسرائيل وأميركا يتناسون أن عهد الرئيس أمين الجميل وسيطرة أميركا وإسرائيل على مناطق كثيرة في لبنان لا يمكن العودة إليه. وقامت القوى المناهضة لإسرائيل بتغيير خريطة الواقع في لبنان عام 1984 وهذه السياسة التي تفرضها على دول في الشرق الأوسط ستؤدي تدريجياً إلى حروب طاحنة أهلية مدمرة للجميع، وهذا ما تخطط له إسرائيل وواشنطن.

لقد أعلن الرئيس بوش الابن في خطابه عام 2003 في جامعة كارولينا الجنوبية أن أميركا مفروض عليها أن تستخدم نفوذها ومثالياتها من أجل أن تستبدل بالأحقاد آمالاً جديدة في الشرق الأوسط¹⁷¹. وهذا خداع وتضليل مثل خداعه للشعب الأميركي وتضليله للعالم، بأن أحداث 11 أيلول/سبتمبر كانت بسبب الرخاء والحسد من «نوعية المعيشة المتطورة» التي يتمتع بها الشعب الأميركي. وفي عام 1969 ذكرت صحيفة «معاريف» الصهيونية أن الجهد السياسي الإسرائيلي يركز على إقناع الذين يخططون للسياسة الأميركية بأن أمن إسرائيل يعتبر الركن الأساسي لمكانة أميركا في الشرق الأوسط¹⁷². ولم تعتبر أميركا تصنيع إسرائيل للأسلحة النووية والجرثومية والكيميائية خطراً على المنطقة، لأنه ممنوع على أي مسؤول سياسي أميركي أو إعلامي بارز أن يذكر أي لفظ يُدين إسرائيل بأي عمل تقوم به، لأن الإسرائيليين برأي أميركا هم فوق البشر وإسرائيل فوق القانون برأي البيت الأبيض. ولهذا لم نجد أي مسؤول أميركي يعلق على ما أعلنته إسرائيل عن أسلحتها النووية وغيرها.. وفي عام 2004 أصبح لدى إسرائيل، وبمعرفة كثير

من الخبراء في التسليح الذري في العالم أكثر من 200 قبله نووية، حسب إعلان الخبير الإسرائيلي النووي (فعلنون)¹⁷³. الذي أدين من الحكومة الإسرائيلية وحكم عليه 18 سنة بالسجن لإعلانه عن أسرار إسرائيل النووية.

oo oo oo oo oo



القسم الثاني

مساعات أميركا لإسرائيل (فترة حرب الاستنزاف):

أعلنت جريدة التايمز اللندنية أن مهندسي اللجنة الأميركية للذرة، يقومون سنوياً بزيارات لمعامل ديمونة الصهيونية¹⁷⁴. كما أعلنت وزارة التجارة الأميركية أن أميركا هي أول عميل تجاري لإسرائيل، وأن علاقاتها الاقتصادية مع الكيان الصهيوني، هي أكبر من العلاقات مع أية دولة في العالم. حتى أن الرئيس نيكسون أعلن في أكثر من مناسبة عام 1970: أن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بكل ما تطلبه ليس عطفاً عليها، ولكن حتى لا يميل ميزان التسليح في المنطقة لغير صالحها، وهذا مهم جداً للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط¹⁷⁵، كضمان للأستقرار في المنطقة، ولمساعدة إسرائيل في تحركها السريع ضد كل دولة تعتمد إلى تهديد المصالح الأميركية، وكوسيلة ضغط على العرب، ليشعروا باستحالة الحل العسكري مع إسرائيل.

وعندما كان هنري كيسنجر وزيراً للخارجية، كان يؤمن بأنه لا يكون هناك استقرار في الشرق الأوسط إلا عندما يتم طرد السوفيات من المنطقة، وتكون إسرائيل متفوقة على العرب بأضعاف¹⁷⁶، وذلك لأن الإخلال بتوازن السلاح لصالح العرب هو بمثابة الانهيار لإسرائيل، وبخاصة أن حرب الاستنزاف التي بدأها عبد الناصر بعد حرب 5 حزيران/يونيو 1967 ستؤدي بالنهاية إلى موت إسرائيل، لهذا لا بد أن يتحقق تفوق إسرائيلي على جيرانها كافة.

وفي عام 1971 كانت السياسة الأميركية في دعم إسرائيل قد أُتخذت في عدة قرارات وتوصيات للكونغرس، حيث قدمت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب توصية لإعطاء إسرائيل مبلغ 800 مليون دولار طلبتها إدارة البيت الأبيض، ووافقت على كل المبلغ. إضافة إلى تقديم عشرة شيوخ رسالة إلى لجنة الشؤون الخارجية بضرورة إعطاء إسرائيل حاجتها المتزايدة من طائرات الفانتوم وغيرها من الأسلحة... وأياً كان الحزب الحاكم (الجمهوري أم الديموقراطي) لا يجرؤ الحزب الآخر (غير الحاكم) أن يعارض إعطاء إسرائيل كل ما تطلبه، لأن ذلك سيؤثر على سياسة الحزب في الانتخابات. ولهذا يمكن القول إن عظمة الولايات المتحدة في الخارج قوية ولا يستطيع أحد أن يعارضها إلا إسرائيل لأنها بنظر السياسة الأميركية وأحزابها فوق القانون حتى ولو أضرت بمصالح أميركا في المنطقة على المدى البعيد، لأن إسرائيل يهتمها كيانها فقط، ولأنها كفيفة، بمساعدة أميركا - كما يصرح الساسة الصهاينة - بأن تطارد أية دولة وتدمرها إذا ألمحت إلى أنها في طريق الإضرار بمصالح الولايات المتحدة، ولأن العديد من أعضاء الكونغرس يهتمه أن يُعاد انتخابه بمساعدة الصهيونية المتحكمة بمفاصل الحياة في الولايات المتحدة. وكانت أميركا وإسرائيل متطابقتين بسياستهما إزاء العرب من حيث التسليم بالأمر الواقع الذي يؤدي برأيهما إلى السلام، وينتج عنه استسلام العرب للشروط الإسرائيلية¹⁷⁷.

وبما أن اللوبي الصهيوني هو المتسلط على القرار الأميركي فيبدو لنا أن السفير الإسرائيلي في واشنطن وكأنه المسؤول عن صياغة أي قرار يتعلق بالشرق الأوسط، ولهذا نجد أن المؤرخ الأميركي «أرثر شليزنغر»، وهو مستشار سابق للرئيس كينيدي، يقول: «إن أي مبعوث أجنبي منذ العام 1988،

لم يتدخل في سياسة أميركا الداخلية بمثل ما يتدخل السفير الإسرائيلي في واشنطن». واعتبر «إسحاق رابين» بأن للديموقراطيين سياسة ألفاظ، في حين أن الحزب الجمهوري يعتمد سياسة الأفعال.. وعلى الرغم من هذه التدخلات والتصريحات نرى الحزبين في أميركا يزايدان في تقديم الدعم المتعدد الأوجه لإسرائيل لنيل رضا الصهيونية في أميركا. وخوفاً من ألا يؤيد يهود أميركا الحزب الديموقراطي بسبب تصريحات (رابين) لجأ الديموقراطيون إلى إعلان موقف يؤيد إسرائيل بشكل منقطع النظير وهو أن الولايات المتحدة تلتزم بوضوح استمرار وجود إسرائيل ضمن حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، وتتعهد إدارة الديموقراطيين بإعطاء إسرائيل كل ما تحتاج إليه للمحافظة على تفوق قوتها على العرب، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويجب نقل السفارة الأميركية إليها¹⁷⁸.

وعندما طرد السادات الخبراء الروس من مصر عام 1972، وبدلاً من أن تكافئه أميركا لجأت إلى تقديم الأسلحة والمساعدات (الهبات) إلى إسرائيل من أسلحة وأموال بلغت قيمتها 433 مليون دولار، 300 مليون منها لتغطية ثمن أسلحة. وفي السنة 1972 نفسها قدمت أيضاً 500 مليون دولار، منها 60 بالمئة ثمن أسلحة. وقد فاز نيكسون بالانتخابات ونال حوالي 43 بالمئة من أصوات اليهود فقط، لأن الرأسمالية الصناعية الكبيرة وبخاصة صناعة الأسلحة هي التي عملت على تمويل حملته الانتخابية والدعاية لها، بسبب الانتعاش الاقتصادي الدوري في عام انتخابه 1972¹⁷⁹.

وفي عام 1973 اعتبر أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية أن أفضل حليف لأميركا في العالم هو إسرائيل، إذ عملت على تزويد أثيوبيا

بالمساعدات العسكرية ضد ثورة أريتريا، وانشأت جيشاً من أفضل الجيوش بعد الدول الكبرى، وهو موضوع تحت تصرف وتقديم الخدمات للاستراتيجية الأميركية. وعملت أميركا، في عام 73 على تقديم منح وقروض لإسرائيل بقيمة 515 مليون دولار منها، 300 مليون دولار لشراء أسلحة حديثة (طائرات فانتوم وسكاي هوك) وقنابل توجه بأشعة الليزر¹⁸⁰. ولاستمرار التأييد الأوروبي والياباني لإسرائيل، قال أحد السياسيين الإسرائيليين إن إسرائيل هي الحارس الرئيسي لاستمرار تدفق النفط من الشرق الأوسط لأسواق العالم الحر، وهي ضمانة أساسية لاستمرار تدفق نفط شبه الجزيرة العربية والخليج، وذلك بأكاذيب وتضليل ودعاية صهيونية¹⁸¹. ويعبر مثل هذا التصريح ولا شك عن أن إسرائيل زرعتها الاستعمار الغربي وبخاصة أوروبا في الشرق العربي لتقوم بدور الحارس لمصالحه الاستعمارية ومنها العمل على منع أي اتصال جغرافي بين قسمي الوطن العربي الآسيوي والإفريقي حتى لا يقوم أي اتحاد أو وحدة، وتصبح بالتالي إمبراطورية تؤثر على تجارة الهند الإنكليزية، وإبقاء الدول العربية متباعدة؛ ثم لتأديب أية دولة لا تمتثل لقرارات إنكلترا أو واشنطن بعد أن ورثت أميركا المستعمرات البريطانية في الوطن العربي.

وعندما بدأت الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 1973 طلبت الولايات المتحدة من الدول المتحاربة العودة إلى خطوط ما قبل الحرب، وكان العرب قد استعادوا جزءاً من أراضيهم المحتلة منذ العام 1967، وكان كيسنجر (وزير خارجية أميركا) قد تمهل في تلبية مطالب سفير إسرائيل (سيمحا دينيتس) في 7 تشرين الأول/أكتوبر، لأنه اعتقد أن إسرائيل ستنتصر خلال الأيام القادمة عندما تعلن التعبئة العامة، وهذا كان قد استنتجه من السي.آي.إيه. وبعد اجتماع كيسنجر مع مجموعة العمل في البيت الأبيض، كان التقدير أن

إسرائيل ستنتصر في النهاية¹⁸². وعلى الرغم من ذلك فقد اتخذت أميركا إجراءات بتحريك الأسطول إلى جزيرة كريت على الفور، وأعلن الرئيس الأميركي مباشرة عن تعويض ما خسرتة إسرائيل مجاناً، وهذا ما أخبره كيسنجر للسفير الإسرائيلي في واشنطن. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 بدأت أميركا تنقل الأسلحة إلى إسرائيل وبكميات كبيرة وإلى الجبهة مباشرة. وبعد دعوة إسرائيل للاحتياطي فشلت في هزيمة العرب - كما كان يعتقد كيسنجر - وحسب اعترافات «موشي دايان» فقد كانت الدبابات تقاتل بآخر قذائفها قبل وصول الأسلحة والذخائر الأميركية. وحتى لا ينتصر العرب بالسلح الروسي دفع كيسنجر بكثافة بالأسلحة والذخائر إلى الإسرائيليين، وبخاصة طائرات الفانتوم، وطلب الرئيس نيكسون بسرعة، تقديم الأسلحة الثقيلة، بلا حدود، وبطائرات أميركية تطير مباشرة إلى مطار اللد في فلسطين المحتلة¹⁸³. ويؤكد الرئيس نيكسون في مذكراته بما معناه: «إن ردود الفعل على تقديم السلاح لإسرائيل ستكون هي ذاتها سواء قدمنا لهم طائرة أو مئات الطائرات»¹⁸⁴. وبالأسلحة الثقيلة والذخائر المتنوعة بدأ أكبر جسر جوي في العالم لتقديم السلاح لإسرائيل، إذ كانت الطائرات التي تحمل دبابات وناقلات الجنود تهبط مباشرة في مطار العريش (في شمالي سيناء)، وكانت الأسلحة تأتي من مستودعات أميركا في المانيا الغربية، ومن جزر آزور (المحيط الأطلسي)، عدا عن القنابل والصواريخ الموجهة بواسطة الأشعة ما فوق الحمراء، وغيرها الكثير من الأسلحة المعقدة والحديثة جداً. واتخذت أميركا احتياطات هائلة من تحريك لحاملة طائرات الهليكوبتر نحو المتوسط، والأسطول السادس بكافة قطعه، وحاملة الطائرات (جون كينيدي)، والأخرى (روزفلت) باتجاه شرق المتوسط. وأمر الرئيس نيكسون

تحريك الفرقة 82 المجوقلة للتدخل. وطلب كيسنجر اعتماد 3 مليارات دولار لإسرائيل، ووافق مجلس النواب بأغلبية على ذلك في 11 كانون الأول/ديسمبر 1973 وخلال الأيام العشرة الأولى للحرب بلغت مساعدات أميركا المجانية أكثر من 825 مليون دولار حتى أن كل الأسلحة التي وصلت لإسرائيل كانت مجانية، حيث أعلن نيكسون للكونغرس أن ليس لدى إسرائيل طاقة على تسديد ثمن الأسلحة، ولهذا فمن الضروري إعطاؤها الأسلحة مجاناً. وعندما بدأ وضع الحرب يميل لصالح إسرائيل في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973، وتقدمت عبر ثغرة الدفرسوار لم تتقيد بوقف إطلاق النار. عندها وجه الاتحاد السوفياتي إنذاراً في الثالثة من صباح 24 تشرين الأول/أكتوبر بأنه إذا لم تتوقف إسرائيل سيتدخل السوفيات مباشرة¹⁸⁵.

وعندما استلم نيكسون رسالة (بريجنيف) أعلن حالة التأهب النووي، ووضع مليوني جندي أميركي في حالة تأهب في العالم¹⁸⁶.

وعندما أعلن كيسنجر، عن قرار التأهب النووي، تعرض للنقد من الصحفيين معتبرين أن مثل هذا القرار هو للتغطية على فضائح البيت الأبيض، لأن الإدارة الأميركية لم تعطِ التبريرات المقنعة لشعبها أو لحلفائها الأوروبيين الذين لم تستشرهم أبداً قبل التأهب النووي¹⁸⁷.

وبعد اندلاع الحرب العربية - الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 كانت الولايات المتحدة تفضل الانتظار في بداية الحرب، حتى يصل كل فريق إلى العجز في الحسم العسكري¹⁸⁸. وأضاف نيكسون في مذكراته: بدون عجز كل فريق، لا يمكن البدء في المفاوضات للنهائي. أما السوفيات

فكانوا سيتدخلون لمنع هزيمة قد يُصاب بها العرب، وهم أيضاً انتظروا لمعرفة نتائج الحرب.

إن السياسة الأميركية في هذه الفترة كانت ترى أنه من المهم أن يحاول العرب رفع معنوياتهم وكبريائهم، وبهذا سيصبحون أكثر تقبلاً للتفاوض من أجل السلام، لكن من غير المسموح لهم هزيمة إسرائيل وجعلها غير قادرة على البقاء، لأن أميركا كانت تنتظر بعض الخسائر الإسرائيلية في الحرب، وهذه ستعوضها لها فيما بعد، ولكن ليس من المفروض أن يكون انتصارها ساحقاً كالمعتاد من قبل، والخسائر الإسرائيلية تجعل في مواقف الدولة الصهيونية ليونة في أية تسوية مقبلة.

إن نظرية كيسنجر حول الدبلوماسية والقوة تقول إن الحرب أهم مجال لتسخين الأزمات كمقدمة للحل، ولكن على المعطيات الجديدة. وهذا ما ظهر له من خلال تقدم القوات المصرية واقتحامها لقناة السويس ولخط بارليف الحصين، وكذلك ضربت القوات الإسرائيلية التقدم على الجبهة السورية ثم حاولت التقدم، وعندها أُجبر الطرفان (العربي والإسرائيلي) على وقف القتال. وهذا ما قاله هنري كيسنجر للوزير «السقاف» السعودي، وهو الانتظار مدة 3 أسابيع حتى يتعب المحاربون، وبعدها يمكن البحث عن التسوية. وهذا ما قاله كيسنجر أيضاً إلى محمد حسنين هيكل في القاهرة من أن أفضل وقت لإيقاف القتال هو منتصف تشرين الأول/أكتوبر¹⁸⁹.

مصلحة إسرائيل في الشرق الأوسط من خلال مصلحة أميركا:

تعمل الولايات المتحدة جاهدةً لإعطاء العرب أموراً يعتبرونها لصالحهم، وتتدخل في النزاع العربي الإسرائيلي على قاعدة الحكم النزيه، بينما هي في الحقيقة لا تعمل إلا لمصلحة الدولة الصهيونية، ولكسب الوقت، ولتأخذ إسرائيل الفرصة لتركيز وجودها وتكريسه في الأراضي العربية، وبخاصة الأراضي التي احتلتها في فلسطين عام 1967 وفي الجولان السوري، حتى تطبق في النهاية سياسة الأمر الواقع¹⁹⁰، وهو عدم تفكيك المستوطنات وعدم السماح بعودة الفلسطينيين المهجرين عام 1948. كما تعمل الولايات المتحدة على تقديم كل أنواع الأسلحة الحديثة جداً، إضافة إلى المساعدات الاقتصادية والمالية. وهذه الأسلحة تصبح مع مرور الزمن منحةً مجانيةً، من أجل أن تتمكن إسرائيل، بعد كل اشتباك عسكري مع الدول العربية، من إصلاح ما يصيبها من خلل في آلتها العسكرية، ومن أجل أن تعود وتمارس دوراً أكثر عدوانية وشراسة من قبل، وكل ذلك حسب رأي واشنطن للدفاع عن النفس. وهذا ما حدث عندما قدمت أميركا القنابل الذكية لإسرائيل في عدوانها على لبنان في تموز/يوليو عام 2006. كما ظهر هذا بوضوح بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وبقاء العالم أحادي الزعامة متمثلاً بالولايات المتحدة.

تعتبر أميركا أن إسرائيل هي الشريك والحليف الاستراتيجي الوحيد في الشرق الأوسط، لأن الصهيونية هي المسيطرة على صناعة القرار في واشنطن. أليست إسرائيل هي المحرّض والمستفيد؟ أليست خطة بوش - شارون التي جرى التستر عليها في وثائق هيئة الأركان العامة هي إيجاد دولة فلسطينية تحت سيادة محدودة تابعة لأميركا، وبالتالي خاضعة لسياسة

إسرائيل. وبهذا الجنين الفلسطيني تكون أميركا قد عملت على استبدال النظام في فلسطين والتخلص من عرفات لتمرده على إسرائيل. وستعمل واشنطن على طرد الحكام في الدول العربية النفطية، إذا ما تمردوا على القرار الأميركي، وتعيين رجال مكانهم أكثر مودة، وخاضعين خضوعاً تاماً لقرار البيت الأبيض أمثال بندر بن سلطان وسعود الفيصل. وستخلق أميركا عدة حجج لمثل هذه الأعمال، بدأتها منذ أوائل صيف 2002 عندما أعلنت أن حكام السعودية أشرار وأعداء لإسرائيل، وأن أموالهم الموجودة في أميركا لا تكفي للخسائر التي أصابتها عمراًياً واقتصادياً وبشراً في 11 أيلول/سبتمبر 2001. وكما عملت أميركا في أوائل خمسينيات القرن العشرين عندما تدخلت وأطاحت برئيس الحكومة الإيرانية مصدّق وأعادت الشاه رضا بهلوي إلى السلطة ليخدم أميركا ومصالحها أكثر من الأميركيين أنفسهم، ستعمل إذا اقتضى الأمر في أية دولة نفطية عربية الشيء نفسه.

وحتى وزير الدفاع الأميركي السابق رامسفيلد برهن في وقفته الصلبة لمساعدة إسرائيل عندما أعلن عن عودة فلسطينيين مهاجرين لاستلام السلطة في الدولة الجنين، وكان يقصد عودة المثقفين والخبراء الذين تتلمذوا على أيدي أميركيين وبريطانيين، ولم يقصد عودة فلسطينيين 1948 ¹⁹¹ أو الذين هم ضد إسرائيل. وأكّد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق «إسحاق رابين» أن الولايات المتحدة تمنح الأسلحة لإسرائيل لأن المصلحة الأميركية تتركز على عدم الفشل للقوات الإسرائيلية، لأنها تقاتل عن الدولتين معاً. وتقوم أميركا بنشر الأسلحة الرادعة فوق منطقة القتال وبالقرب منها، كما حدث في عام 1967، حتى تمنع تدخلاً عسكرياً مباشراً من دول خارجية.

وعندما بدأ هنري كيسنجر المفاوضات وسياسة الخطوة - خطوة لحل مشكلة الشرق الأوسط كان يهيمه بالدرجة الأولى عزل مصر عن الدول العربية، وتفتيت التضامن العربي، وانتشار سياسة الاسترخاء العسكري لإقناع العرب بعدم اللجوء للحرب. وبالنسبة للمشكلة الفلسطينية قال: «إنه لا بد من تجويع الفلسطينيين أكثر، من أجل أن يصبحوا أكثر تقبلاً لوضعهم الذي سينتهون إليه، ثم يحدث الاتفاق على هذا الوضع، وحتى يتقبلوا تسوية معينة ويعترفوا بإسرائيل¹⁹². وهذا دليل على أنه يريد من العرب أن يستسلموا ويكونوا أذلاء لإسرائيل ويقبلوا ما تعطيهم إياه وما تطلبه منهم. وقد عرفنا من قبل أن سياسة واشنطن الشرق أوسطية تركز على منح إسرائيل الأسلحة لتكون متفوقة تفوقاً ساحقاً على العرب، ثم دعوتها للتفاوض على أمور جزئية. وكان نيكسون قد وقّع على قانون يمنح إسرائيل 2,2 مليار دولار، ووينص على عدم التفاوض مع الفلسطينيين بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973.

وفي منتصف حزيران/يونيو 1974 صدر بيان أميركي-إسرائيلي بعد زيارة الرئيس نيكسون لإسرائيل، يظهر فيه أن الولايات المتحدة لا تؤمن إلا بدولة إسرائيلية قوية ومهيمنة على المنطقة، وأن أية دولة في المنطقة تريد أن تصبح شريكاً لأميركا لن تحصل على ما يريده الشريك الأول إسرائيل، وبخاصة عندما يذكر البيان: «إنه من الضروري تعزيز قدرة إسرائيل الدفاعية ومنحها المساعدات الاقتصادية والمالية والعسكرية.. وأن هناك تفاصيل متعلقة بالإمدادات العسكرية لمدة طويلة. أما بالنسبة لمصر فتحدث البيان المشترك مع مصر عن تكوين مجلس اقتصادي للقطاع الخاص، ومساعدة مصر لبناء الأوبرا ولم يأت على ذكر تقديم السلاح، أو الاشتراك في بناء مصانع للسلاح، أو المنح الاقتصادية والمالية، كما حدث مع إسرائيل¹⁹³.

وفي السنة المالية الأميركية للعام 1974 قدم الرئيس نيكسون لإسرائيل منحة 500 مليون دولار¹⁹⁴ لتشتري أسلحة أخرى، وهذه عبارة عن رشوة لها لدفعها إلى التفاوض مع الأردن، وقدّم أيضاً لإسرائيل مليارات كمنح وقروض طويلة الأمد ومنها صفقات قيمتها 5,7 مليار دولار على مدى 5 سنوات¹⁹⁵. كما عرض الرئيس فورد، الذي استلم السلطة بعد أن استقال الرئيس نيكسون منتصف 1974 إثر فضيحة ووترغيت، على إسرائيل عقد معاهدة دفاعية معها لتشجيعها على تقديم تنازلات لمصر، والانسحاب من سيناء لقاء معاهدة معها. وكانت إسرائيل هي التي طلبت عقد هذه المعاهدات من أيام بن غوريون عام 1955؛ حتى أنه طالب بدخول إسرائيل الحلف الأطلسي عام 1959. والرئيس فورد له تاريخ بارز بمساعداته لإسرائيل، فقد مدحها بعد حرب 1967 بقوله: إنها منعت الاتحاد السوفياتي من السيطرة على الشرق الأوسط. وفي عام 1968 طلب من الرئيس نيكسون تقديم طائرات الفانتوم لإسرائيل، وحشد أكبر المؤيدين لتجديد اتفاقيات إمداد إسرائيل بالسلح عام 1971؛ وعام 1973 أعلن عن تقديم المساعدات لتوطين المهاجرين اليهود السوفيات، ورغم كل ذلك قال فورد: «حاربت طوال حياتي السياسية من أجل إسرائيل، وعندما احتجت اليها واجهتني بالرفض». وكان ذلك على إثر مطالبة أميركا لإسرائيل بالانسحاب من الأراضي المصرية، لأن إسرائيل لم تثق بالضمانات الأميركية، بل أصرت على المرور في القناة وفتح الحدود لإنهاء الحرب بينهما.

وفي إطار إعادة التقييم للسياسة الأميركية - الإسرائيلية يقول كيسنجر للرئيس فورد: «لا تقدر الولايات المتحدة أن تناور لاتخاذ قرارات فعالة ضد إسرائيل، لأن أي قرار فعلي على الصعد العسكرية أو الاقتصادية أو السياسة

يؤدي إلى تزايد خطورة وضع إسرائيل إلى درجة لا يتلاءم مع المصالح الأميركية»¹⁹⁶.

وأما (الرئيس كارتر) فلم يكن أقل من غيره من الرؤساء الأميركيين في تأييد ودعم إسرائيل في كل ما تقوم به، إذ أن الركن الرئيس لسياسته كان الالتزام الأميركي بأمن وسيادة إسرائيل. وفي هذه الفترة كان إسحاق رابين رئيساً للوزراء ورأيه أن مفهوم كارتر للسلام موازٍ لمفهوم إسرائيل، أي أنه كامل من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية¹⁹⁷.

ومثل من سبقه من الرؤساء، أعلن كارتر عام 1977 أنه لم يؤيد مطلقاً إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثل شعباً، بل هي هيئة لجزء من الفلسطينيين. إن مساعدات كارتر لإسرائيل بلغت قرب انتهاء 1977 أرقاماً كبيرة جداً، إذ أعلنت مجلة «التايم» الأميركية في الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر لذلك العام، أن مساعدات أميركا بلغت 600 دولار لكل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل، وأن ثلثي المساعدات هبة، والباقي قروض طويلة الأجل وفائدتها رمزية حوالي 2 بالمئة¹⁹⁸، وأكثر من 50 بالمئة من المساعدات العسكرية تقدم هبة أيضاً. وينص أن قانون 1973 المتعلق بالمساعدات على عدم تقديمها هبات في المجال العسكري لأية دولة في العالم. وحتى القروض تقدمها أميركا لإسرائيل مع فترة سماح 10 سنوات. وعلى العموم قدّرت المساعدات التي قدمتها أميركا لإسرائيل خلال الفترة من 1973 - 1977 بما لا يقل عن 15 مليار دولار، وهذا ما أعلن عنه الرئيس كارتر في خطاب له في ذكرى وعد بلفور في المؤتمر اليهودي العالمي¹⁹⁹.

الضغط الصهيوني على إدارة كارتر:

بعد المحادثات التي جرت بين وزير خارجية الاتحاد السوفياتي أندريه غروميكو والرئيس كارتر في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 1977، تحدد موعد لانعقاد مؤتمر جنيف؛ وحدث جدل مثير في الأوساط الأميركية والصهيونية. لكن عدداً كبيراً من أعضاء المجلس النيابي الأميركي وقّعوا على رسالة احتجاج على ذلك البيان الأميركي - الروسي. وقامت وسائل الضغط الوقحة على كارتر في مدينة نيويورك، حيث كان الرئيس يستعد لإلقاء خطاب ليدعم مرشح حزبه الديموقراطي لرئاسة البلدية، ويدعى «كاوش». وعند نزول كارتر من الطائرة قدّم كاوش للرئيس رسالة احتجاج على البيان مع السوفيات، وكان ذلك بطريقة غير لائقة، وبعدها ألغى كارتر خطابه ورجع إلى واشنطن. وهذا دليل على قوة الضغط الصهيوني في مدينة نيويورك وغيرها من المدن المهمة، وبعبّر عن أن المرشح (كاوش) لرئاسة البلدية لا يعتمد على رئيس حزبه، بل يعتمد على أصوات اليهود واللوبي الصهيوني، وليغضب منه الرئيس فهو ليس بحاجة إليه. وبما أن معظم الصحف الأميركية تخضع للوبي الصهيوني فقد أبرزت في عناوينها الكبيرة: «الرئيس يتلقى توبيخاً لأنه لم يستشر اللوبي الصهيوني قبل أن يقرر شيئاً يتعلق بإسرائيل»؛ ومع ذلك، فقد أعلن كارتر أمام عدد من النواب في البيت الأبيض بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 1973 أنه يفضل الانتحار سياسياً على الإساءة إلى إسرائيل، وأعلن أنه لا يطلب من إسرائيل الانسحاب من (الأراضي) التي احتلتها عام 67 وإنما من (أراضٍ) تبعاً لتفسيرات إسرائيل للقرار 242، وليس للتفسير المنطقي العادل.

أما حقوق الفلسطينيين فيصفها الرئيس كارتر وكأنها متعلقة بحق الاجتماع والتملك، أي أنها عبارة عن مطالبتهم بتطبيق قوانين الأمور الحياتية في دولة ما، ومعاملتهم بحرّية التملك لشقق سكنية وغيرها.. أي أنهم جماعة بشرية داخل الدولة الصهيونية تطالب حكومة هذه الدولة بتطبيق القوانين المدنية عليهم فقط²⁰⁰.. متناسياً، وعن قصد، أن يهوداً من أوروبا الشرقية وروسيا وأوروبا ومختلف دول العالم، تذرّعوا بأساطير خرافية دينية، هي في علم الحق والسياسة والعدل غير موجودة؛ إذ أن الأراضي التي يدّعون أنها لهم لم يؤسّس اليهود عليها دولة لهم إلا بضع عشرات من السنين، في عهود شاوول وداود وسليمان وغيرهم، ولكن هذه المملكة لم تكن خالية من السكان بل كان يسكنها الكنعانيون قبل مملكة اليهود منذ (2000 سنة ق.م). وإلا لماذا لا يطالب العرب بإسبانيا التي سلخوها من سكانها وحكموها 800 سنة، وأقاموا فيها حضارة مزدهرة لا تزال آثارها حتى اليوم؟

وقبل الخوض في الفصول اللاحقة، عن سياسة أميركا في عهد الرئيس «ريغان» وبوش الأب لا بد قبل هذا كله من تسجيل خداع أميركا للعرب من قبل السياسة الأميركية التي تطبق قول أحد السياسيين: «اكذب ثم اكذب، ثم اكذب حتى يتوهم الذي يسمعك أنك تقول الحقيقة». وإيهام العرب بأكاذيب ساسة البيت الأبيض يقول عنه «وليم كوانت» الذي كان يشرف على سياسة دولته في الشرق الأوسط منذ سنوات عدة²⁰¹: «إن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تركز على إعطاء الوعود للعرب، بأن واشنطن جادة وحكم نزيه في تطبيق القرارات الدولية ومنها القرار 242». وحتى اليوم فإن بعض العرب لا يزالون يؤمنون بمثل هذه الوعود والأقوال، وفي الوقت ذاته ترفض أميركا أن تلتزم بما تقوله، وهي تتصلّل منه عندما يأتيها القرار من

اللوبي الصهيوني، إذا رأى أن هذه الوعود، حتى ولو بقيت كلاماً، تضر بمصلحة إسرائيل. إن هذه السياسة إزاء العرب تختلف عن مثيلتها إزاء الإسرائيليين إذ أن السياسيين يطبقون ما يقولونه مباشرة، وهذا ما عرفناه من قبل عند أغلبية الرؤساء في البيت الأبيض. هذه السياسة تُشعر العرب بأن سياسة واشنطن متوازنة، وهو مجرد شعور، وفي الحقيقة هو وهم... فأميركا تنفذ كل ما تطلبه إسرائيل لتشعر أنه لن يُفرض عليها أي شيء يؤذيها²⁰².

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل الرابع

الضغط الصهيوني على الرئيسين كنيدي وجونسون

كنيدي والضغط الصهيوني

كان الرئيس أيزنهاور يهتم بالدولة الصهيونية إسرائيل لكنه لم يكن كأسلافه من قبله أو كالرؤساء الذين جاؤوا بعده.. وكان زعماء الحركة الصهيونية يركّزون على أن يكون لهم صديق في موقع الرئاسة، ولذا أحاطوا بالمرشح الشاب جون كنيدي - عضو في مجلس الشيوخ عن ولاية ماساتشوستس - وكان هذا المرشح يشاطر آراء الصهاينة في أميركا وإسرائيل معاً. وكان الصهيوني البارز بين اليهود المتعصبين ديوي ستون قد ساعد كنيدي في عام 1952 أثناء الانتخابات لعضوية مجلس الشيوخ ضد هنري كابوت.

ولكن الرئيس كنيدي لم يكن متحمساً كثيراً لكل طلبات إسرائيل، وكان أقل حماسة من الرئيس الذي خلفه «ليندون جونسون»؛ الذي دافع عن إسرائيل على الرغم من أنه لم يكن رئيساً أثناء الغزو الثلاثي على مصر عام 1956. وكون كنيدي كاثوليكياً، اعتبره اليهود مع كاثوليك أميركا ضد السامية. ومنذ إعلان جون كنيدي ترشيحه للرئاسة أخذ يفكر بالحصول على أصوات اليهود ومناصريهم لأنهم أكثر السكان قدرة على التجمع والتعاون، وأعلاهم نسبة من بين الذين يقترعون في أميركا.. ولا يكون نشاطهم ناجحاً إلا عندما يكون لديهم الصوت المسموع، لتقديم أقصى ما يمكن أن يحصلوا عليه من خدمات للكيان الصهيوني في إسرائيل.

لم يقبل الصهاينة من المرشح كنيدي أن يكون جوابه عليهم ضبابياً وبخاصة عندما أبدى اهتماماً أكثر بقضية الفلسطينيين الذين طردتهم العصابات الصهيونية بالتعاون مع دول غربية. وطلبوا منه موقفاً، لا كموقف أيزنهاور من قضية العدوان الثلاثي، بل كموقف الرئيس (ترومان) من مطالبهم عام 1948. وفي عام 1958 حضر المرشح كنيدي احتفالاً لمنظمة يهودية صهيونية في ذكرى قيام الكيان الصهيوني، فألقى كنيدي خطاباً أيد علناً إسرائيل وهاجم العرب، واعتبر أن هذا الكيان ديموقراطي ولحق به الظلم وهو يعمل على إزالة ذلك. وفي عام 1960 عندما اختار الحزب الديموقراطي كنيدي كمرشح للرئاسة، اجتمع بزعماء اليهود في نيويورك، وأثار هؤلاء مسألة إسرائيل، فأبدى تحفظه.. وكان البعض في أميركا يعتبر أن اليهودي يفضل إسرائيل على موطنه الأساسي أميركا، ولدى الصهيوني ولاء واحد وهو لإسرائيل، ولا يعلن ولاءه لأميركا إلا لأنه يعمل ويجمع فيها المال ليُرسله إلى إسرائيل التي يعتبرها دولته الأولى. ولكن هذه الآراء لم يتجرأ أحد على البوح بها للعلن، لأن اللوبي الصهيوني لديه التهمة الجاهزة وهي أن هذا الفكر ضد السامية، وهي أكبر إساءة برزت إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت مادة في الدساتير الأوروبية والأميركية.

وعلى الرغم من دفاع كنيدي عن إسرائيل حيث طمأن الحضور في اجتماعه في نيويورك إلى أن أميركا ستهرع للدفاع عن إسرائيل إذا هاجمها العرب.. وناقش مع الصهاينة إذا كانت إسرائيل توافق على قبول بعض اللاجئين العرب، عل أن يستقر الباقون من الفلسطينيين في الدول العربية²⁰³. وقال في خطاب أمام تجمع صهيوني آخر أنه أجاب من اعتبره صغيراً في السن ليكون رئيساً لأميركا، أن هرتزل كان عمره 37 سنة عندما أعلن أن قيام دولة

إسرائيل شسء حتمي، وأضاف أن الشعب اليهودي لم يعتبر صغر السن مانعاً لزعامة الإنسان.. ألم يكن داوود صغيراً لما قتل العملاق جالوت؟²⁰⁴. هذا التحبّب والتودّد لليهود وبخاصة المتعصبين منهم جعله ينال 80 بالمئة من الذين اقترحوا عام 1960. مع العلم أن نسبة الذين ينتخبون من اليهود عالية جداً بعكس باقي الأميركيين. ويقدّم الصهاينة المال اللازم للحملات الانتخابية، والوسائل الإعلامية الواسعة التي يمتلكونها، مرئية ومسموعة ومكتوبة.

وكان اليهودي الأول الذي جمع المال لتمويل حملات الانتخابات هو أبراهام فينبرغ وهذا اليهودي كان مصرفياً²⁰⁵، وهو الذي جمع المال لحملة هاري ترومان، ثم دعم جون كنيدي. إن اليهود يسخون بالتبرع بالمال في الحملات الانتخابية من أجل خدمة مصالحهم.. ولبذل المال أهمية كبيرة وقديمة حيث كان يستخدمه اليهود لتحقيق أهدافهم. وهذا شيء متأصل فيهم، ليس حباً بالكرم، بل لتعزيز مكانتهم في الدولة التي يعيشون فيها. وكانت كل أسرة يهودية ميسورة تضع المال في صندوق خاص للعائلات الفقيرة من اليهود لمساعدتها ومساعدة اليهود المهاجرين إلى فلسطين، ولحماية اليهود من أعداء السامية وهذه الأموال كانت حاسمة في بناء المستوطنات الأولى في فلسطين منذ القرن التاسع عشر²⁰⁶.

ومما قاله كنيدي في تمجيده لإسرائيل! إنها لم تبصر النور في الوجود من أجل أن تختفي، وستبقى موطن الرجاء، وهي التزام قومي، والحزب الديموقراطي ملتزم بذلك منذ أيام الرئيس ويلسون الذي عزّز إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين، ولهذا وافق على أن تكون بريطانيا هي المنتدبة لتعمل على خلق كيان صهيوني في المنطقة. وأضاف أنه سيواصل المسيرة

على خطوات ترومان الذي اعترف مباشرة بدولة إسرائيل بعد دقائق من إعلان تأسيسها عام 1948.

ويعتبر الصهاينة في إسرائيل أن كنيدي أخطأ عندما أعلن عن استراتيجيته بخصوص قضية فلسطين عبر مشروع جوزيف جونسون (رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي..) وهذا المشروع خير الفلسطينيين بين أن يعودوا إلى أراضيهم ومساكنهم في إسرائيل أو الاستقرار في الدول العربية خارج إسرائيل، أو في دول غير عربية، على أن تتولى إسرائيل التعويض عليهم. كان هذا التفكير محكوماً عليه بالفشل منذ البداية، وقبل أن تصبح هذه المبادرة رسمية، أبلغ الإسرائيليون اللجنة اليهودية في أميركا معارضة آراء كنيدي. وكان مؤتمر الرؤساء اليهود في أميركا يعمل في الخفاء لتجميد أي عمل يُجبر إسرائيل على إعادة توطين الفلسطينيين في أراضيهم في فلسطين²⁰⁷.

وقد أظهر الرئيس كنيدي خضوعه لسيطرة اليهود على إدارة حكمه، إثر اجتماعه مع بن غوريون بعد انتخابه بحوالي أسبوع حيث قال: «انتُخبت بواسطة يهود نيويورك، وأريد أن أعمل شيئاً من أجل الشعب اليهودي». وبذلك فوجيء بن غوريون لقول كنيدي، وطالب عندئذٍ بصور بيان جديد - غير البيان الثلاثي الذي وقّعت عليه فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة - مشروطاً أن ينضم الاتحاد السوفياتي وبوقّع على البيان الجديد الذي يعبر عن ضمانه الحدود القائمة في الشرق الأوسط، ليضمن الأمان لدولة إسرائيل؛ كما طالب بأن يكون بين أميركا وإسرائيل معاهدة دفاع مشترك²⁰⁸.

وكان كنيدي بعد استلامه الحكم قد عمل على سياسة الاحتواء بدلاً من التصادم، لأن الاتجاهات القومية العربية لا تقترب من الشيوعية على أن

تُحسن أميركا صياغة تكتيكاتها المناسبة تجاه الدول العربية، لاسيما عندما نعرف أن كنيدي كان يميل إلى حل مشكلة الشرق الأوسط وتحقيق السلام في المنطقة. قال كنيدي في هذا السياق: علينا أن نتكلم بلهجة تختلف عن اللهجة التي كانت سائدة في الحرب الباردة. لقد أخطأنا عندما اعتبرنا أن الشيوعية هي العدو الرئيسي والأكبر وهي ليست كذلك بالنسبة لشعوب تؤمن بالحياد ولها تاريخ طويل مع الصراع لنيل الحرية من الاستعمار»²⁰⁹. ومن خلال ذلك بدأ بمراسلاته مع جمال عبد الناصر في مصر عام 1961، والتي عبّر فيها عن أن أميركا «مصممة على أن تستخدم نفوذها للعمل من أجل إحراز تقدم في إيجاد الحل السلمي العادل»²¹⁰. وفي أوائل عهده أكد كنيدي أنه من الضروري تطبيق القرار 194 لعام 1948 المتعلق بعودة الفلسطينيين أو التعويض لمن يريد منهم، لحل مشكلة اللاجئين، وعدم الالتزام بتنفيذ هذا القرار إلا بعد موافقة إسرائيل، حيث أرجع لها حق التدقيق والاعتراض على الذين سيعودون، وبهذا الاعتراض يبدو وكأنه خاضع خضوعاً شبه تام لما تُمليه عليه إسرائيل عبر الصهيونية في أميركا. ويبدو من هذا العمل أن مشروعه غير منطقي وليس فيه أية عدالة لحل مشكلة اللاجئين، لأن القرار 194 لا يحدّد ولا يشترط على إسرائيل أن تعترض على الذين يريدون العودة إلى أراضيهم ووطنهم.. ولكن صهاينة أميركا وإسرائيل يريدون من هذا الكيان، الذي تأسس على المجازر والإرهاب والعنصرية وتهجير الفلسطينيين، أن تبقى إسرائيل دولة صهيونية الطابع، وهذا ما أعلن عنه جورج بوش الابن - بناء لرغبة إسرائيلية - عندما قال أثناء زيارة لإسرائيل عام 2008: إن إسرائيل هي دولة لليهود.

لقد انتهت محاولة كينيدي بخضوعها لسيطرة الصهيونية المتمثلة باللوبي الصهيوني الذي لا يهتم في أميركا إلا بما ترضى عنه إسرائيل، وهذا الرأي كان قد صرح به كل من ترومان وأيزنهاور، ولهذا لم تثمر مراسلاته مع عبد الناصر عن أية نتائج ايجابية. وقد زاد الأمر تعقيداً مطالبة أميركا بتفتيش المصانع المصرية الخاصة بصناعة الصواريخ كشرط لاستمرار الصداقة والاستمرار في بيعها القمح. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام 1961 رفض «بن غوريون» تنفيذ حق العودة، ورفضته غولدا مائير بعده أيضاً²¹¹، وكذلك فعل كل حكام إسرائيل بعدهما. وأعلنت مائير أنه لا يوجد شعب فلسطيني ولا قضية فلسطينية.

بقيت إدارة الرئيس كينيدي تقدم المساعدات لإسرائيل، وبدون حدود، وزادت من التقديمات بعد أن فشلت سياسة أميركا مع فشل المراسلات بين كينيدي وعبد الناصر. وبعد محادثات «غولدا مائير» مع «دين راسك» وزير خارجية أميركا يومذاك زوّدت واشنطن إسرائيل بصواريخ هوك في أيلول/سبتمبر 1962، وبررت أميركا هذه التقديمات على أساس أن فرنسا لم تعد قادرة على تزويد إسرائيل بالسلح المتطور، وأن الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية بدأوا بتسليح مصر وسوريا لكسر التوازن العسكري في الشرق الأوسط، وهي حجة اتبعها كل حكام أميركا لتبرير تزويد إسرائيل بأحدث الأسلحة. وأمرت أميركا ألمانيا الغربية بتقديم دبابات متطورة إلى إسرائيل عام 1963. [وبعد أن أصبحت مصر والأردن من حلفاء أميركا، لماذا تستمر واشنطن بتقديم أحدث أنواع الطائرات والغواصات إلى إسرائيل، مع أن العالم كله يعرف أن ترسانة أسلحة الدمار الشامل في الكيان الصهيوني لا يوجد مثيل لها بقوتها التدميرية وتقنياتها، وبخاصة أنها تملك ما لا يقل عن 200 رأس

نووي. أليس هذا تهديداً للعرب الذين لم يقيموا معها علاقات دبلوماسية لإجبارهم للخضوع لمشيئة هذا الكيان؟]

وفي تموز/يوليو 1963 قدمت الولايات المتحدة 4 أطنان من الماء الثقيل لاستخدامها في الأبحاث العلمية في جامعة حيفا - حسب تبرير واشنطن - عدا عن شحنات من الوقود الذري. وتمّ قبل ذلك الاتفاق بين أميركا وإسرائيل، على أن يكون مرفأً أشدود على المتوسط قاعدة للسفن الحربية الأميركية، على أن تتحمّل هذه البحرية تكاليف بناء المرفأ، حتى يصلح لاستقبال الغواصات الذرية من نوع بولاريس²¹². ولتبرير تقديم أميركا السلاح لإسرائيل، رأى كينيدي أن وجود العلماء الألمان الشرقيين في مصر، يساعد على تزايد التوتر في الشرق الأوسط، وهذا يؤدي إلى العدوان. وفي أواخر عام 1963 أظهرت التقديمات الأميركية والخطابات والدراسات الأميركية أن الإدارة الأميركية، انحازت كلياً لإسرائيل، حيث كان أحد مستشاري كينيدي ويدعى «وولت رستو» قد صرّح لصحيفة (يديعوت أحرونوت) الصهيونية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1963 قائلاً: «إن حماية إسرائيل وسلامتها لا تختلف عن حماية برلين، وهذا الأمر قرار راسخ في السياسة الأميركية، فلماذا لا تكونون هادئين وتعتمدون علينا في توفير الأمن والاستقرار لكم»²¹³.

وقد أعلن الرئيس كينيدي أواخر العام 1963 عن مبادئ سياسة أميركا تجاه الشرق الأوسط ومنها:

1 - تؤيد أميركا أمن وسلامة إسرائيل

2 - تعارض الولايات المتحدة استعمال القوة أو التهديد بها ضدّ إسرائيل. [إن لجوء العرب إلى القوة ضد إسرائيل لا يُسمح به، ولكن عندما يكون الأمر متعلقاً بإسرائيل وتقوم هي باستعمال القوة ضد العرب، فهذا شيء مسموح ومباح. ويظهر أن سياسة أميركا لا يوجد فيها أي توازن، لأنها قامت واستمرت على التهديد واستعمال القوة، سواء داخل الولايات المتحدة نفسها - القضاء على الهنود الحمر، وإنشاء اتحاد للولايات الثلاث عشرة بالقوة - أو في التوسع نحو الخارج منذ القرن التاسع عشر عند احتلالها للفيليبين].

وقدّمت واشنطن مساعدات لإسرائيل بما لا يقل عن 8,5 مليار دولار منذ عام 1950 وحتى عام 1963 مما يجعل حصة الفرد الإسرائيلي أكثر من 1200 دولار، وهي بذلك تكون أعلى نسبة مساعدات للدول التي تُقدم لها المساعدات.

ويظهر خضوع أميركا لسطوة وتسلط اللوبي الصهيوني في مشروع تقدّمت به لجنة سياسية وأقرته مجدداً الأمم المتحدة بالإجماع بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1963 ما عدا إسرائيل، وينص المشروع على إعادة العمل في تطبيق الفقرة 11 من القرار 194، وهذا يتضمن عودة اللاجئين إلى ديارهم. وعلى الرغم من كل ذلك لم تُجبر أميركا أو المنظمة الدولية إسرائيل على تطبيق هذا القرار. وإذا رفضت إسرائيل تطبيق القرار فلماذا لا تقوم أميركا بفرض تطبيقه بالقوة، كما فعلت مع العراق أو مع أي دولة لا تخضع لسياسة واشنطن أو كما هددت بالعقوبات على إيران وسوريا ونقّذته، أو كما صدر الحكم بحق إسرائيل في محكمة العدل الدولية لإقدامها على إقامة جدار

القصل على أراضي الضفة الغربية بحجة منع العمليات على إسرائيل؟ مع العلم أن هذا الجدار سلخ حوالي 26 بالمئة من أراضي الضفة الغربية²¹⁴.

لكن مؤتمر رؤساء الصهاينة في أميركا كان يعمل من وراء الستار لتجميد أي مسعى أميركي يُجبر إسرائيل على إعادة الفلسطينيين إلى بلادهم. وقد سعى زعماء الصهيونية ومن يؤيدهم من المتصهينين في الولايات المتحدة للحيلولة دون أن تتبنى أميركا أي مشروع يتعلق باللاجئين لأنه يتعارض مع مصالح إسرائيل²¹⁵. والأسوأ من ذلك أن اعتراض بن غوريون على قرار الأمم المتحدة لم يكن بسبب إعادة اللاجئين فقط، فقد زعم أن تطبيق قرار العودة يضع إسرائيل تحت رحمة الزعماء العرب، الفلسطينيين ستعتبرهم إسرائيل طابوراً خامساً يتآمر على إسرائيل من الداخل، وهذا ستحاربه إسرائيل ولن تقبل به. هذا ما طالب به بن غوريون وعلى الإدارة الأميركية أن توافق عليه لأنه يضر مصالح إسرائيل. ولكن كل باحث يمكنه أن يسأل: من يملك القدرة على حماية إسرائيل ومصالحها في المنطقة؟ حكام دولة إسرائيل أم الولايات المتحدة نفسها؟ ومن المعروف أنه لو لم تتدفق المساعدات، المالية والعسكرية وبلا حدود، على إسرائيل لما استطاعت البقاء؛ ولكن تغلغل الصهاينة في الولايات المتحدة وتمسكهم بمفاصل الحكم جعلهم يسيطرون على أي قرار لا توافق عليه حكومة إسرائيل، ويصبح مصيره عدم التنفيذ.

السيطرة الصهيونية على إدارة الرئيس جونسون

كان الرئيس ليندون جونسون نائباً للرئيس كنيدي وكان طيّعاً بأيدي اللوبي الصهيوني أكثر بكثير مما كان عليه الوضع في عهد سلفه. صحيح أن كنيدي لم يتمكن من تنفيذ أي قرار يُدين إسرائيل، ولم تسمح له الصهيونية أن يفتح

بحريّة على الدول العربية وبخاصة مصر (عبد الناصر)، لكن جونسون نفّذ وعده للصهاينة عندما قال لديبلوماسي إسرائيلي، بعد اغتيال الرئيس كينيدي في تشرين الثاني/نوفمبر 1963 - وهذا الاغتيال أدى إلى اغتيال من اغتاله، حتى تُطمس معالم الجريمة وربما كان بأيدي مخابرات صهيونية متفقة مع اللوبي الصناعي الحربي - قال جونسون: «لقد فقدتم صديقاً كبيراً، لكنكم وجدتم خيراً منه»²¹⁶. وكان جونسون بالاسم رئيساً لأميركا، لكنه في الحقيقة كان متصهيناً، إذ أشار إلى تشابه بين الرواد اليهود الذين بنوا بيوتاً في فلسطين، وبين أسرته التي عاشت حياة زراعية شاقة في هضاب تكساس. حتى أنه كان يقول لمستعميه من الصهاينة: «لقد انبثق ديني من دينكم». وعيّن يهودياً من تكساس أميناً لصندوق حملاته الانتخابية، وكذلك عيّن يهودياً آخر في المحكمة العليا وهو (آبي فورتاس)، كما عيّن (أرثر غولدبرغ) سفيراً لواشنطن في الأمم المتحدة، و(وولت روستو) مستشاراً للأمن القومي، وكان أخوه مسؤولاً ثالثاً في وزارة الخارجية، و(جون روش) مستشاراً خاصاً له، و(آبي فينبرغ)، و(أرثر كريم) في عداد جامعي التبرعات للحزب الديموقراطي. وكانت زوجة «أرثر كريم» يهودية باحثة في معهد وايزمان في إسرائيل، وزوجة سابقة لأحد أفراد عصابة الأرغون. وكان جونسون يجهل كلياً الأمور السياسية الدولية، ويأخذ كل ما يريد أن يعرفه في هذا المجال، وبخاصة شؤون الشرق الأوسط، من الإسرائيليين أو الموظفين والمستشارين الصهاينة²¹⁷ في البيت الأبيض.

وفي عام 1952 كان جونسون زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، وقال عنه أبا إيبان إن «جونسون» يتجه إلى القوى التي ترسم بنية المجتمع السياسي الأميركي، وكان يريد معرفة كل ما هو أساسي عن إسرائيل، لأنه كان يعرف

قوة الصهاينة وتأثيرهم في الانتخابات منذ عهد الرئيس ترومان²¹⁸. ويضيف (أبا إيبان) أن الرئيس جونسون، كان عندما استلم الحكم، قد استقبل رئيس وزراء إسرائيل ليفي أشكول في البيت الأبيض، وبهذا اللقاء يكون أول رئيس أميركي يستقبل - في البيت الأبيض - رئيس وزراء إسرائيل بشكل رسمي، وقد نشأت بينهما علاقة محبة وصداقة لم يسبق لها مثيل بين رئيسي أميركا وإسرائيل. وبهذا، لم تعد بحاجة لكي تستخدم «الباب الخلفي» (سياسة بالواسطة) للوصول إلى مركز السياسة في الولايات المتحدة²¹⁹.

كان السفير الإسرائيلي في أميركا - عن طريق مخابرات إسرائيل (الموساد) ونشاطها مع الأف.بي.آي والسي.آي.أيه في الولايات المتحدة - يزود من يريد الاجتماع بأحد أعضاء الإدارة في البيت الأبيض بموجز عن كل شخص، قبل الاجتماع معاً. وإذا أراد أحد اليهود الصهاينة في أميركا أن يجتمع بأحد الموظفين المسؤولين في الإدارة الأميركية، تعرف السفارة مسبقاً بالاجتماع وما يدور فيه من أحاديث، وهذا يدل على أنه لا يتمكن أحد من اليهود الصهاينة في أميركا أن يناقش أي عمل يتعلق بإسرائيل بدون أن يعرف هذا الكيان بما يدور في الاجتماع، كما لا يمكن لأي شخص من صهاينة أميركا أن ينفرد بعمل ما دون أن يُعطيه الكيان الصهيوني معلومات واضحة؛ ولا تصدر مثل هذه المعلومات إلا عن إسرائيل.

إن إسرائيل تستخدم يهود أميركا، والصهاينة وبخاصة، أشبه بوكالة علاقات عامة، تتركز مهماتها في إعداد المظاهرات المؤيدة لإسرائيل، وتوزيع المنشورات الدعائية وإرسال البرقيات إلى الأمم المتحدة وإلى البيت الأبيض، وإلى أعضاء وزعماء بارزين في مجلسي النواب والشيوخ، والضغط على

الإدارة الأميركية لثُصدر قوانين تسمح لليهود بجمع الأموال وإرسالها إلى إسرائيل بدون دفع الضرائب عليها. وقال أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين في هذا المجال: إنهم يعرفون (يقصد الأميركيين) ونريدهم أن يعرفوا أننا نعرف بأنهم يعرفون أننا قادرون أن نفتح الأبواب (القنوات لتحقيق أهدافنا) متى نشاء²²⁰. ويبدو من هذا أن اليهود الصهاينة في الولايات المتحدة يدافعون عن إسرائيل، ويعتبرون السفارة الإسرائيلية في واشنطن سفارتهم، حتى أن الحكومة الإسرائيلية اعتبرت سفير الولايات المتحدة في مجلس الأمن جون بولتون بمثابة ممثل لإسرائيل. وكان ذلك عبر وكالات الإعلام بتاريخ 22 / 5 / 2006، إذ يقوم بالتنسيق المتكامل مع الكيان الصهيوني عبر سفارة إسرائيل قبل إصدار أي قرار ضد دولة عربية، ويتجاهل أي قرار أصدره مجلس الأمن يُطلب تنفيذه من إسرائيل. وللتدليل على أن هذا السفير هو متصهين أكثر من صهاينة إسرائيل أنه حصل على أعلى وسام يُعطى للشخص الذي يقدم خدمات أكثر من غيره لإسرائيل في عامي 2005 و2006. وهذا هو السفير الذي كَرَّمته حكومة السنيورة في لبنان.

ومنذ منتصف الستينيات (عهد الرئيس جونسون) أخذ البعض يتساءل إذا كان التزام اليهود، في الولايات المتحدة، العاطفي بإسرائيل بتسهيل من الإدارة الأميركية، فهذا يمكن أن يفسد مستقبل الطائفة اليهودية الأميركية نفسها، لأن الكثير من جهود وأموال الطائفة يذهب إلى إسرائيل. وهذا يؤكد تسهيلات إدارة الرئيس جونسون لتسيّر إسرائيل معظم يهود أميركا الذين يرسلون الأموال، معفاة من الضرائب، بعكس أية جالية غير يهودية في أميركا. وهذه الأموال تنفقها حكومة إسرائيل على المستوطنات غير الشرعية، ولجلب اليهود المستقرين في دول عدة في العالم إلى إسرائيل. وهنا لا بد من

الإشارة إلى أن كل صهيوني في إسرائيل وكل زعمائها يعتبرون أن اليهودي الحقيقي هو صهيوني.. وأن جميع الصهاينة في العالم ينتمون إلى إسرائيل، وكل يهودي غير صهيوني ليس يهودياً.. وكان «ناحوم غولدمان» يرى أن على اليهود الأميركيين إذا أرادوا أن تكون لهم كلمة في إسرائيل أن يهاجروا إليها²²¹.

وفي 14 أيار/مايو عام 1967، في ذكرى تأسيس إسرائيل كانت وزارة الخارجية الأميركية قد أعدّت خطاباً ليلقيه الرئيس جونسون، وتسرّب خبر الخطاب مباشرة إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن قبل أن يلقيه الرئيس لأن من يكتب خطابات الرئاسة هم صهاينة في البيت الأبيض أو متصهيونون، عندها اتصل الزعماء الصهاينة بالبيت الأبيض، ولم يعرف الذي سرّب هذا الخبر للزعماء الصهاينة أن الرئيس «جونسون» كان قد سلّم خطابه إلى معاونه جون روش المعروف بأنه موالٍ لإسرائيل. وهذا المعاون كان قد أعدّ لرئيس الولايات المتحدة خطاباً آخر يهاجم فيه مصر عبد الناصر لأنه طالب بفرض حصار على إسرائيل، حتى لا تمر بالمياه الإقليمية المصرية قبل حرب حزيران 1967. وقد ضغط الصهاينة على الرئيس جونسون حيث تأهبت كتل الضغط اليهودي الصهيوني من واشنطن شرقاً حتى كاليفورنيا غرباً لتقدّم أميركا إلى إسرائيل ما تحتاجه وبلا حدود.

مدح الخطاب الذي ألقاه الرئيس جونسون الكيان الصهيوني مما أدى إلى ذهول اليهود في أميركا، وقبل أن تطلب إسرائيل المعونة منهم، تحركوا بسرعة، وأصبحت إسرائيل بنظر صهاينة أميركا أهم شيء في حياتهم، وفي يهوديتهم. وبعد حرب حزيران 1967 تبين من استطلاع جرى في أميركا أن

أغلبية اليهود الأميركيين دعموا موقف إسرائيل بدون تردد، حتى أن بعض المراقبين اليهود اعتبروا أن الكثير من الأميركيين أصبحوا صهاينة أو متصهينين.

وبسبب انشغال الرئيس جونسون في حرب فيتنام ترك زمام الأمور في الشرق الأوسط إلى إسرائيل التي أعطاهما الضوء الأخضر للقيام بحرب حزيران/يونيو 1967، حيث قدّم هذا الكيان نفسه إلى الرئيس الأميركي بصفة الولاء والصداقة القديمة بينهما. وكان تفكير جونسون ينحصر في تحقيق إنجاز له في الشرق الأوسط عبر إيقاع الهزيمة بالاتحاد السوفياتي وبالدول السائرة في فلكه، وهذا دفع بالإدارة الأميركية إلى تزويد إسرائيل، بتشجيع من الرئيس جونسون شخصياً، قبيل حرب 1967 بكل الأسلحة الهجومية، وكانت أميركا على علم مسبق بأن إسرائيل تستعد لشن الحرب على العرب.

وقد أوضح الكاتب الأميركي «ستيفن غرين»²²² في هذا المجال قائلاً: لم تعمل إدارة الرئيس أي جهد لكبح جماح إسرائيل، ووجدت أنه إذا أُطلق العنان للقيام بحرب إسرائيلية على العرب، فقد تتحقق حسب المخطط الأميركي خطوات عدة لصالحها ومنها:

أ - يقع الاتحاد السوفياتي في إرباك نتيجة هزيمة جيوش الدول العربية التي تزودت بأسلحة سوفياتية.

ب - التعرّف على فعالية الأسلحة الأميركية مقارنة بالأسلحة الموازية لها الروسية الصنع.

ج - الحرب من أجل إضعاف مكانة جمال عبد الناصر، وبالتالي العمل لإسقاطه، لأنه لا يتماشى مع أميركا إلا بالضوء الأخضر الأميركي لإسرائيل من أجل شن الحرب بغية السيطرة على أراضٍ عربية. ومن ثمّ إجبار هذه الدول على التفاوض مع إسرائيل بشروطها والاعتراف بها والتطبيع معها.

وكانت الإدارة الأميركية في عهد الرئيس جونسون قد سارعت إلى تقديم الدعم السياسي والديبلوماسي على نطاق واسع داخل مجلس الأمن وخارجه من خلال ضغطها على بعض الدول لتوافق على القرار الذي تريد إصداره من مجلس الأمن. وهذا الدعم - لتحقيق التوسّع الصهيوني - قاد إلى طرح مشروع «ليندون جونسون» للتسوية، والذي حمل أفكاراً حول الحدود الآمنة، وضرورة المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل. ومن الناحية العملية تقدمت إدارة الرئيس جونسون بمشروع للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 / 6 / 1967 يرفض فيه فكرة الانسحاب غير المشروط لإسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها، ويطالب بعقد مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل²²³، مع العلم أن قانون مجلس الأمن يتضمن بنداً ينص على عدم احتلال أراضي الغير بالقوة، من أجل التوسّع والتفاوض.

وبعد العدوان الصهيوني عام 1967، زادت واشنطن من احتضان الكيان الصهيوني، ووجدت أن هذا الكيان ينفذ وظيفته بجدارة، أي أنه أداة حرب وعدوان ضد الدول التي ترفض الخضوع والطاعة للولايات المتحدة. وتبيّن ذلك بوضوح في عهد رئيس وزراء هذا الكيان (أولمرت) وعدوانه - بأمر من أميركا - على لبنان في تموز/يوليو 2006! وأصبحت أميركا الدولى الرئيسية في تقديم السلاح والمال والقدرات العسكرية والسياسية بدلاً من فرنسا التي

كانت في الخمسينيات الدولة الأولى في تقديم كل ما يحتاجه الكيان الصهيوني من خلال كرهها للأمة العربية التي كانت تدعم ثورة الجزائر وشعوب المغرب العربي، وبدلاً أيضاً عن ألمانيا الغربية التي كانت تُجبرها واشنطن على تقديم الدعم المالي من خلال التعويضات لليهود الذين قُتلوا في الحرب العالمية الثانية، وكأن النظام والإدارة التي كانت حاكمة في ألمانيا بعد الحرب، هي التي قامت بأعمال ضد اليهود في ألمانيا؟! [وهي حجج لا يبررها أي عقل أو أي قانون أو أي منطق؛ وإلا لماذا لم تقدم مثل هذه المساعدات لحكومات الدول التي قُتل من سكانها أكثر مما قُتل من اليهود أمثال الاتحاد السوفياتي وغيره.. ولماذا لم تقدم فرنسا مثل هذه المساعدات لأهالي شهداء الجزائر].

إن الرئيس الأميركي جونسون كان قد تخلى عن موقفه الذي حدد فيه لإسرائيل يوم وجّه إليها رسالة في 3 / 6 / 1967 وطلب منها عدم البدء بالعدوان، وذلك من خلال تأكيده على حماية السيادة الإقليمية لإسرائيل. ونراه قد أعلن بعد أسبوع من وقف إطلاق النار مبادئ خمسة للسلام في 19 / 6 / 1967 وأعلن في هذه المبادئ رفضه للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل، وجعل من هذا الاحتلال ابتزازاً للعرب ليقبلوا بالشروط الصهيونية المتمثلة بالاعتراف وبحدود آمنة، أي غير الحدود التي كانت موجودة بين العرب وإسرائيل قبل عدوان حزيران 1967، وموافقة أميركا على التوسع الإسرائيلي على حساب العرب.

وقد نتج عن الموقف الأميركي هذا - وهو مخالف للقانون الدولي الذي يمنع اكتساب أراضي الغير عسكرياً - أن امتد صدور قرار الانسحاب الفوري من

الأراضي العربية المحتلة على مدى خمسة أشهر وهو القرار رقم 242 في تشرين الثاني، ولم تنفذه إسرائيل حتى اليوم، وكان ذلك بسبب التغطية الأميركية والدفاع المستميت عن إسرائيل مما جعلها تمتنع عن تنفيذ هذا القرار. وقد رافق الدفاع الأميركي عن إسرائيل، ورفضها تنفيذ أي قرار أصدره مجلس الأمن بحقها، دعم عسكري واقتصادي أميركي للدولة المعتدية، وهذا يعبر عن أن سياسة أميركا الخارجية تضلل العالم عندما تطالب بتطبيق الديمقراطية والعدالة والحرية في العالم والتي تنادي بها هي وإسرائيل معاً، كما أن هذا الدعم تمثل بشحنات من أحدث الأسلحة الأميركية في تلك الفترة (طائرات سكاي هوك وفاتوم وصواريخ ودبابات متنوعة..²²⁴).

سخاء الرئيس جونسون تجاه إسرائيل من ضرائب الشعب:

عملت أميركا مع بريطانيا لتكون صياغة القرار 242 صياغة مُبهمة، حيث كان نصّه في اللغة العربية بأن على إسرائيل أن تنسحب من (الأراضي العربية) المحتلة عام 1967، بينما قرأه كل من أميركا وإنكلترا وإسرائيل بأن يكون الانسحاب من (أراضي عربية)، وهذا تحييز بارز لصالح إسرائيل ويكون بذلك قراراً غير منطقي وغير عادل لأنه يتناقض مع قوانين مجلس الأمن الذي يمنع توسع الدول بالقوة على حساب غيرها.. وعدا ذلك فالإسرائيليون لم يهتموا بتنفيذ هذا القرار، بل فسّروه حسب أطماعهم الجغرافية، لأنهم كانوا مرتاحين إلى الوضع القائم يومذاك ما داموا يحتفظون بتفوقهم العسكري من التسليح الأميركي - بعد حرب 1967 - وبأسعار للتسلّح شبه مجانية. وكان الجنرال ديغول قد رفض تسليم 50 طائرة ميراج طلبتها إسرائيل وقد عاقبته الصهيونية في أوروبا بتحريض الطلاب والعمال ضد ديغول عام 1967، وذلك لأن العالم كله وأجهزة الرصد والمخابرات المعروفة آنذاك كلها أشارت إلى

أن إسرائيل هي التي هاجمت العرب بدون أي مبرر، وتبين فيما بعد من خلال مؤلفات ومناقشات وأبحاث صهيونية وأميركية أن إسرائيل هي التي بدأت بالحرب، واعتبرتها حرباً (وقائية). وكانت أميركا بعكس فرنسا حيث قدمت لإسرائيل 50 طائرة فانتوم أميركية، على الرغم من معرفة الإدارة الأميركية أن ادعاء إسرائيل بأن كيائها مهدد هو خداع وتضليل للرأي العام الأمريكي والعالمي، وبخاصة أنه كان لدى إسرائيل يومها، ولا يزال لديها حالياً، أسلحة متفوقة، كما ونوعاً، على أسلحة الدول العربية مجتمعة.

وعندما قامت الضجة العربية ضد ألمانيا لتزويدها إسرائيل بالسلاح، قام السفير الأمريكي في إسرائيل (أفريل هاريمان) وطمان قادة هذا الكيان الصهيوني بأن أميركا ستقوم بكل الإجراءات اللازمة حتى لا تتعرض إسرائيل لأي ضرر من هذه الضجة.. ووافقت أميركا على الفور بتقديم دبابات M48، كما قدّمت إلى إسرائيل أيضاً 200 دبابة باتون، وتعهّدت لها بأن تقدم المزيد من الأسلحة في المستقبل²²⁵. وفي أيار من عام 1966 أعلن الناطق الرسمي في الإدارة الأميركية (ماكلوسكي) أن أميركا قررت بيع قاذفات هجومية لإسرائيل، وكان تبريرها - تضليلاً للعالم - بأنها تريد الحفاظ على التوازن في الشرق الأوسط؛ لكن صحيفة نيويورك تايمز الأميركية²²⁶ علقت على ذلك: «إن هذه الصفقة صرّحت عنها أميركا علناً، على الرغم من أنها تشتمل على أسلحة هجومية (طائرات سكاي هوك قادرة على أن تحمل قنابل نووية. كما أعلن وزير الدفاع الأمريكي ماكنمارا في 8 أيار/مايو 1966 أن هذه الصفقة لحفظ السلام العالمي، أي لحفظ مصالح الولايات المتحدة. وصرّحت الحكومة الإسرائيلية في هذا المجال أن أميركا أمنتجت أنه ليس بمقدورها بعد الآن إلا أن تعتمد على قوة محلية حليفة كخط دفاع أول، من أجل أن

تتجنب التورّط الأميركي المباشر، وأنه لا يوجد في الشرق الأوسط حليف
لأميركا لهذه المهمة إلا إسرائيل²²⁷.

كانت السياسة الإسرائيلية تنزعج من تطمينات أميركا لها، بأنها ستتدخل مباشرة إذا تعرض الكيان الصهيوني للخطر، بدلاً من تسليحها. وهذا لا يعبر عن أن أميركا ليست صادقة بضمّاناتها، وإنما يعبر عن أن إسرائيل تريد أن يكون لها مجال واسع لكي تناور وتتوسّع وتضع العالم والدول العربية أمام الأمر الواقع، كما حدث في عدوان 1967، وبمعرفة أميركا مباشرة. حتى أن «أفريل هاريمان» (سفير أميركا في إسرائيل) بحث عام 1965 مع القادة الإسرائيليين إنشاء قاعدة عسكرية أميركية تحت عنوان قاعدة للحلف الأطلسي في إسرائيل وقاعدة جوية أميركية، ورفض ليفي أشكول ذلك لأن هذه القواعد العسكرية تحدّ من حرية التحرك للتوسّع الإسرائيلي، ولأن القوات الأجنبية المخصصة لحماية إسرائيل لن تكون حاضرة بالسرعة التي تريدها إسرائيل.

وفي صيف 1966 دعا مجلس النواب الأميركي، وبضغط من اللوبي الصهيوني وبطلب من الرئيس الأميركي ليندون جونسون، إلى قطع المساعدات الأميركية عن اللاجئين الفلسطينيين، أي مساعدات أميركا لوكالة الأونروا، وذلك لأن عدداً من الشبان الفلسطينيين يخدمون في جيش التحرير الفلسطيني. في حين أن الدول العربية المواجهة لإسرائيل قد حصلت خلال الأعوام 1965 - 1967 على مساعدات مالية أميركية بمعدل يصل إلى 3 أضعاف أقل مما حصلت عليه إسرائيل، عدا عن الأسلحة الأميركية لإسرائيل شبه المجانية. وإذا أقدمت واشنطن وباعت أسلحة (للأردن) فتكون أشبه

بأسلحة قديمة إذا قورنت بالأسلحة المتطورة تقنياً والمقدّمة هبة إلى إسرائيل.

لقد وقّعت واشنطن اتفاقية بينها وبين إسرائيل للتعاون النووي بحجة أنها للأغراض السلمية - وأميركا لم تراقب هذه المعامل - وتتعهد واشنطن أن تقدم كمية من اليورانيوم لوضعها تحت تصرف المفاعل الذري الإسرائيلي في (ناحال سوريك)، عدا عن تقديم ملايين الدولارات لتمويل الأبحاث الذرية والعلمية الأخرى في إسرائيل²²⁸. وقد اغتنمت إسرائيل التوتر العسكري على الحدود بينها وبين مصر وسوريا، وحصلت على صفقة أخرى من طائرات السكاي هوك للقصف الجوي، وكانت ترفقها دائماً بالتهديد العربي لها..

وعندما بدأت ملامح تدهور الأوضاع العسكرية بين إسرائيل والعرب، تظاهرت أميركا بأنها تعمل لتهدئة الأوضاع، وبتكرارها المواقف الأميركية التقليدية، اتّهمت مصر - علناً - بأنها كانت وراء تصعيد الموقف - عندما طلبت سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء الموجودة منذ العام 1956. وحسب قرار مجلس الأمن فإنه يحق لمصر أن تطلب سحب هذه القوات. فاعتبرتها أميركا حجة كتبرير لتقدّم ما تريده لإسرائيل من أسلحة أخرى. وكان هيوبرت همفري نائباً للرئيس جونسون قد طلب من العرب ألا تبدأ مصر، بالقتال، والا ستتحمل العواقب وهذا دليل يكفي على أن أميركا تعرف بخطط إسرائيل من أنها ستشن حرباً فجائية ضد مصر وسوريا.. ولماذا لم تنل إسرائيل العواقب عندما عرفت أميركا أن إسرائيل هي التي شنت الحرب؟ أو لماذا لم تعاقبها عندما دمرت إسرائيل السفينة (ليبرتي) وقتلت 35 ضابطاً وجندياً عدا عن عشرات الجرحى عام 1967 بعد حرب حزيران/يونيو مباشرة.

وكان يجري خلف إطار العمل الدبلوماسي المضلل والمخادع، عمل آخر وذلك من خلال استقبال الرئيس جونسون في 27 أيار/مايو 1967 وزير خارجية إسرائيل (أبا إيبان)، حيث وعد إسرائيل بأن أميركا ستنفذ السياسة الأميركية السابقة لعام 1957 وهي التعهدات التي قطعتها أميركا بمساعدة إسرائيل في المرور الحر في خليج العقبة، وكان الرئيس «جونسون» مقتنعاً، وهو على ثقة تامة أن مصر لا تريد، ولا تستطيع مهاجمة إسرائيل هجوماً شاملاً. ولكن رغم هذا الامتناع فإن (أبا إيبان) أبلغ أميركا أن إسرائيل قد تهاجم مصر، وعلينا أن نلحق بها هزيمة وبغيرها من الدول العربية الأخرى. وفي هذه الحالة أعلن الرئيس «جونسون»، وبرغم معرفته بالكميات الهائلة من الأسلحة المتطورة التي قدّمها أميركا لإسرائيل، أن إسرائيل لن تبقى منفردة إذا قرر العرب الهجوم عليها، رغم اقتناع العالم أن إسرائيل هي التي بدأت بشن الحرب²²⁹.

وبعد حرب حزيران/يونيو 1967 أقترح الرئيس جونسون وقف شحن الأسلحة للشرق الأوسط، بعد أن زود إسرائيل بكل أنواع الأسلحة الأميركية الحديثة المتطورة، وبعد أن دمّرت إسرائيل معظم أسلحة كل من مصر وسوريا. ومع ذلك كله كان كلام جونسون مجرّد كلام، إذ استمرت شحنات أسلحة أميركا وبعض دول أوروبا ما عدا فرنسا (ديغول) تتدفق على الكيان الصهيوني بوسائل متعددة دون الإعلان عنها. ورفض جونسون أن تعود إسرائيل إلى حدودها قبل 5 حزيران 1967، واعتبر أن هذه العودة قد تؤدي إلى اندلاع القتال مجدداً - حسب تصريح سفير أميركا في الأمم المتحدة (أرثر غولديبرغ)²³⁰ - وهذا يعني أن إدارة أميركا تؤيد التوسّع بالقوة.

تورط أميركا في حرب 1967 ومساندتها سراً لإسرائيل:

على الرغم من الخطابات الأميركية المعسولة عن الاستقلال السياسي للدول وحماية الحدود الإقليمية فقد طالب «جونسون» بتنازلات عربية لإسرائيل، وتبني مطالب هذا الكيان بالمفاوضات المباشرة، وقد برّر البيت الأبيض هذا الطلب بأن إسرائيل بحاجة إلى مناطق تحميها من جيرانها²³¹، وهو منطق صهيوني!! وهل يوجد في عالم الطيران المتطور، والصواريخ والمدفعية بعيدة المدى حدود آمنة لأية دولة في العالم؟ وقد برهنت الأحداث السابقة منذ 1948 و1954 و1956 و1967، أن العرب هم الذين بحاجة إلى مناطق تحميهم من إسرائيل..! لأن هذا الكيان هو المعتدي باستمرار. وكان الرئيس جونسون يعتبر إسرائيل دولة صغيرة، مهددة مثل فيتنام، لكنه لم يسأل نفسه ألم يكن لليهود الذين جاؤوا من شتى أنحاء العالم ليعيشوا في إسرائيل، مساكن وأعمال يديرونها؟ وهل العدالة أن يأتي أناس ليس لهم أية جذور ليقتلعوا أناساً من أرضهم ويغتصبوا أراضيهم ومساكنهم بالقوة؟

ومع أن فرنسا توقفت عن تسليم 50 طائرة ميراج إلى إسرائيل، كانت قد طلبتها، لأن الرئيس ديغول كان مستاءً من إسرائيل لمهاجمتها العرب بدون أي مبرر، وطالبها بأن تنسحب فوراً من الأراضي العربية التي احتلتها، فإن أميركا قدّمت لإسرائيل سربين من طائرات سكايهوك أواخر عام 1967 على الرغم من أن أمنها غير مهدد كما اتضح من حرب 1967، كما طلبت إسرائيل 50 طائرة فانتوم، لكن وزارة الخارجية الأميركية عارضت هذه الصفقة من أجل منع التوتر في منطقة الشرق الأوسط، ووقف التسليح. وكان هذا إعلاناً لمنع تسليح العرب، لأن أميركا استمرت بتقديم السلاح سراً إلى إسرائيل بسبب ضغط اللوبي الصهيوني في أميركا الذي تُديره «إيباك» (اللجنة

الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة) لكن هذه المنظّمة تمتثل لأوامر تتلقاها من الإدارة الإسرائيلية، لأن جميع زعمائها وأعضائها جواسيس لإسرائيل. وقد شجعت منظمات غير يهودية متصهينة (المسيحيون المتصهينون) دعم بيع الطائرات الأميركية لإسرائيل.. هذا عدا ضغط الكونغرس - حيث تعمل إسرائيل دائماً على إيصال مؤيديها إلى الكونغرس - الذي أيد إبرام الصفقة مع إسرائيل، إضافة إلى المرشحين للرئاسة هيوبرت همفري، وريتشارد نيكسون في خطابتهما أمام الجالية اليهودية²³².

كان جونسون، مثل أسلافه من الرؤساء، لا يعرف سوى القليل عن التأييد الأعمى لصهاينة الولايات المتحدة لإسرائيل، وكانت لدى بعض زعمائهم حجج ضد سياسة جونسون في فيتنام، ولم يكونوا مستعدين لسماع أية حجج في عدم إرسال أميركا طائرات الفانتوم إلى إسرائيل، لأن تقديم الطائرات هو في مصلحة أميركا وإسرائيل معاً حسب رأيهم²³³. ويبدو أن جونسون قد استجاب لضغط اللوبي الصهيوني، ولمشاعر عنصرية يكنها لإسرائيل، مع علمه أنها مغتصبة لأراضي غيرها.. ومعتدية على دول عربية مجاورة. وكانت الطائرات لإسرائيل بمثابة هدية بعد الانتخابات الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر 1968، حيث كان الصهاينة، في أميركا، ولا يزالون يدعمون الحزبين معاً، حتى إذا لم يحالف الحظ حزباً ما، يكونون مهيمنين على الحزب الآخر. أي بجعل الحزبين يتنافسان لكسب أصوات الصهاينة الذين يقترعون بنسبة 90 بالمئة ممن يحق لهم الاقتراع.

لقد رفضت واشنطن مشروع القرار المقدم من دول عدم الانحياز - أثناء الدورة التي عقدتها الجمعية العامة بدعوة من الاتحاد السوفياتي لمناقشة

العدوان الإسرائيلي - وهذا المشروع كان يدين إسرائيل، مجرد أدانة - وقد رفضته أميركا ومارست ضغوطاً أكثر مما كانت تبذله كل عام لكي لا يصدر أية إشارة تدين الكيان الصهيوني. وذكر الرئيس أنور السادات في مذكراته أن خطة العدوان الصهيوني في حرب 5 حزيران/يونيو 1967 وُضعت كلها في وزارة الدفاع الأميركية، وباركها القادة العسكريون والخبراء الأميركيون²³⁴، وكان هدفها تحطيم مصر، للتخلص من عبد الناصر، ومحو كل ذكر له علاقة بالعروبة وبعنائها للصهيونية. وكانت القوات الأميركية في ألمانيا الغربية، قبل بدء هذه الحرب، في حالة تأهب قصوى، ومستعدة للتوجه إلى الشرق الأوسط. وكانت حرب حزيران نتيجة الاستجابة التامة من العسكريين الإسرائيليين، للمخطط الأميركي²³⁵ والصهيوني الإسرائيلي المشترك²³⁶.

وعندما اجتمع جونسون بوزير خارجية إسرائيل أبا إيبان قبل بدء الحرب قال: «لن تكون إسرائيل لوحدها أثناء الحرب إلا إذا قررت العمل وحدها». إن خطة الحرب دخلت إلى أروقة البيت الأبيض عندما اجتمع الرئيس جونسون برئيس أركان القوات المسلحة، ورئيس المخابرات المركزية ووزير الدفاع ماكنمارا في 30 أيار/مايو 1967، وقد عُرضت هذه الخطة قبل الحرب بأقل من أسبوع، وملخصها أن تبدأ إسرائيل الحرب، ثم تأتيها المساندة لتنتهي الحرب بعد أقل من أسبوع. وقال سكرتير رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول إن الأميركيين سيباركون إسرائيل إذا عملت على تقطيع عبد الناصر ارباً²³⁷. وكانت الطائرات الإسرائيلية تضع علم إسرائيل فقط، ولكن الطيارين كانوا أميركيين حيث أرسلت أميركا 200 طائرة عسكرية إضافية وألف متطوع من القوات الجوية (ومعظمهم يهود صهاينة أو مسيحيون متصهيون) من قواعدها في أوروبا.. وقد أعلنت إسرائيل أن هؤلاء مدنيون جاؤوا ليعملوا في المصانع

والمزارع²³⁸.. ولكن الذي أظهر تورط أميركا في الحرب مباشرة هو الحديث الذي التقط بين الطيارين في سماء المعركة باللغة الإنكليزية، وليس بالعبرية كما كانت العادة من قبل. وكان الاتفاق الأميركي - الإسرائيلي أن تتكفل حاملات الطائرات الأميركية في البحر المتوسط بحماية الأجواء الإسرائيلية، لتتفرغ طائرات الكيان الصهيوني للهجوم، وحتى لا تسقط طائرة أميركية خارج حدود إسرائيل، بل تكتفي إسرائيل بطائراتها وبطيارين أميركيين. ومن المنطقي تصديق حماية أميركية للأجواء الإسرائيلية حتى تنفرد طائرات إسرائيل بالهجوم السريع وبغارات متتالية على القواعد والمطارات المصرية. وقد اشترط العسكريون الأميركيون القيام بعدوان جوي مفاجيء، وطمأنوا الرئيس الأميركي أن المدة لا تتعدى أربعة أيام، وأن توفير المظلة الجوية الأميركية للأجواء الإسرائيلية، يوفّر على الأميركيين احتمال التصادم مع الاتحاد السوفياتي إذا ما سقطت طائرة أميركية خارج حدود إسرائيل، وهذا قد يفضح التورط الأميركي²³⁹.

وقد تلقى الرئيس جونسون في 2 حزيران/يونيو 1967 تنبيهاً من أجهزة استخباراته بأن الهجوم الإسرائيلي أصبح وشيكاً، وأن زعيماً صهيونياً أميركياً هو آبي فاينبرغ تولى تأكيد ذلك في صباح يوم 3 حزيران. كما أن الرسائل التي بعث بها الرئيس «جونسون»²⁴⁰ إلى عبد الناصر كانت تهدف للتمويه، لتعتقد مصر أن إسرائيل لن تهاجم مصر. واعتبر وزير خارجية مصر (محمود رياض) عام 1967 أن هذه الرسائل كانت خديعة كبرى من «جونسون»²⁴¹. وقد خططت أميركا مع إسرائيل على أن تكون المساندة الأميركية أيضاً، عدا عما تقدّم، بطلعات استكشاف لمعرفة مراكز الدفاع الجوية المصرية وتتولى أميركا بنفسها ممرات الأمان للقوة الجوية الإسرائيلية لتقوم بهجوم مفاجيء

ضد القوة الجوية المصرية. وكان هذا التخطيط منذ 3 حزيران/يونيو بواسطة (طائرات يو2) الأميركية وحتى 12 حزيران/يونيو²⁴². وأما الوثائق الموجودة في مكتبة الرئيس جونسون، وقد نُزعت عنها السرية، في مدينة أوستين في تكساس، تُظهر إلى العلن أن الرئيس الأميركي أعطى إذنًا بالسرّ ومنذ 23 أيار/مايو 1967 بشحن الأسلحة المتطورة إلى إسرائيل جواً، مع التصريح العلني باستمرار حظر تقديم الأسلحة إلى بلدان الشرق الأوسط²⁴³.

وعدا عن طائرات الاستكشاف الأميركية، فقد كانت حاملة الطائرات التابعة للأسطول السادس تتجول في شمالي البحر المتوسط، كما كانت قاعدة «هوليس» الجوية في ليبيا متأهبة للتدخل من جهة غرب مصر، وحاملة الطائرات الأميركية (انتربرايس) على اتصال بالعملية من الشرق، ثم أجهزة التشويش التابعة للأسطول السادس في المتوسط، والباخرة «ليبرتي» للتجسس على بُعد قليل من شاطئ سيناء (في المتوسط) وقريبة من المياه الإقليمية فتلتقط الإشارات الصادرة من غرفة العمليات في القيادة المصرية وتحلل رموزها بأجهزة إلكترونية في دقائق وترسلها إلى إسرائيل. وقد انكشف أمر هذه الباخرة عندما قصفتها إسرائيل بطوربيد حتى لا يُفتضح أمر العمليات وتظهر للعالم أكاذيب الكيان الصهيوني، بأن مصر هي التي بدأت الحرب وليس إسرائيل. وقد تمّ ذلك القصف في وضح النهار، وكان متعمداً حيث قال وزير الخارجية الأميركي «دين راسك» وقائد الأركان المشتركة الأدميرال «توماس مور» إن الهجوم كان مقصوداً وكانت السفينة ترفع العلم الأميركي، وقد حلّقت الطائرات الحربية الإسرائيلية، فوقها على علو منخفض قبل الهجوم، حتى أن الطيارين كان باستطاعتهم رؤية البحّارة وهم يُلوّحون للطيارين. وقد قُتل على سطح السفينة 34 بحاراً وجُرح 174 آخرون من

الأميركيين، واعتبرتهم الإدارة الأميركية وكأنهم لا شيء عندما عرفت أن إسرائيل هي التي قامت بهذا العمل. إذ أن الصحف الأميركية - المُسيطر عليها من قبل اللوبي الصهيوني - لم تُبرز أي غضب شعبي لهذا العمل، وتقبلت الحجج المخادعة التي سوّقتها إسرائيل بتبرير ما حدث. وهذا اللوبي منع، بالضغط على الكونغرس، تشكيل لجنة للتحقيق السري في الحادثة. وكان الكونغرس قد عقد اجتماعاً ليحقق في حادثة مشابهة لسفينة (أخت ليرتي) وهي «بويلو» التي قُتل على متنها أميركي واحد عام 1968²⁴⁴. ولأن إسرائيل هي التي قامت بقصف ليرتي فهذا ممنوع التحقيق فيه حتى لا تُدان إسرائيل لأنها المسيطرة على إدارة البيت الأبيض، والحكام في هذه الإدارة يخشون من الإعلام الصهيوني المخادع في أميركا.

ماذا حققت أميركا من حرب إسرائيل عام 1967؟

اعتبرت أميركا أن حرب إسرائيل في عام 1967 كانت انتصاراً لخططها التي نفذتها بأيدي إسرائيلية وأميركية مشتركة، لأنها وجّهت ضربة مؤلمة وقاصمة لحركة التحرير العربية.. واعتبر مجلس الشيوخ الأميركي ووزارة الخارجية الأميركية أن حرب حزيران/يونيو 1967 هي انتصار للغرب، وأرادت الولايات المتحدة أن تجني ثمار هذا العدوان الصهيوني الأميركي المشترك، حيث ظهر ذلك واضحاً من خلال رفض واشنطن أي حل لأزمة الشرق الأوسط قبل تحقيق الأهداف التي خططت لتحقيقها، واتبعت لذلك سياسة المراوغة لإطالة الوقت.. ومن هذه النتائج التي أرادتها أميركا:

أ - ابقاء إسرائيل محتلة للأراضي العربية (في مصر، وسوريا والأردن وفلسطين وأجزاء من لبنان) ليتم إحداث تغييرات تخدم سياسة أميركا. وبهذا

تكون إسرائيل الذراع العسكرية للإدارة الأميركية في الشرق الأوسط.

ب - العمل على إسقاط أنظمة عربية تتعارض مع سياسة واشنطن (مصر وسوريا).

ج - تخطيط اللوبي الصهيوني لإبقاء أسهمه مرتفعة كثيراً في أعين الساسة والاستراتيجيين الأميركيين، كرد اعتبار لخططهم الفاشلة، وكتعويض لهم عن هزائمهم في فيتنام.

نتائج حرب حزيران على الصعيد الداخلي الأمريكي

قدّر الإسرائيليون للرئيس جونسون دوره المهم بتنفيذه للخطة العسكرية التي تمّ الإعداد لها مع الأميركيين قبل بدء الحرب. حتى أن أحد الزعماء الإسرائيليين (آلون) قال إن الرئيس جونسون قام في حرب حزيران/يونيو بدور رئيسي في الحرب من خلال حديثه مع المسؤولين الروس بأن تدخلهم العسكري سيؤدي إلى حرب شاملة؛ وبهذا يكون الرئيس جونسون قد اتخذ أهم قرار صدر عن رئيس أمريكي²⁴⁵.

لقد غيّرت حرب الأيام الستة اليهود في أميركا، من خلال انتصار إسرائيل العسكري، واعتبروا أن موشي دايان، وزير الحرب الإسرائيلي، من أشهر الناس عند الصهاينة في أميركا. وبدأت مساعدات اليهود في الولايات المتحدة تتدفق على إسرائيل حتى بلغت قيمتها من الأفراد والمؤسسات الصهيونية أكثر من 75 مليون دولار عام 1967 لمساعدة إسرائيل في تكاليف الحرب. وتحول معظم اليهود في أميركا من ابتعادهم عن الإيديولوجيا الصهيونية إلى

أعضاء في هذه الحركة، وأعلنوا تأييدهم المطلق لإسرائيل، وبدون أية مناقشة²⁴⁶.

وعلى الرغم من انتصار إسرائيل في هذا الغزو، فقد استمرت المساعدات الأميركية تتدفق على الكيان الصهيوني في النصف الثاني من العام 1967. وقد أُعلن عن تسليم إسرائيل 48 طائرة سكايهوك وعدداً من صواريخ هوك، ومساعدة مالية بقيمة 150 مليون دولار. وقامت إسرائيل بحملة دعائية واسعة في أميركا بأنها مهددة، مع أن لديها أسلحة تفوق ما يوجد عند العرب مجتمعين. وحصلت بعد زيارة رئيس وزرائها ليفي أشكول إلى أميركا، على طائرات فانتوم وسكايهوك أخرى²⁴⁷.

وعندما قامت إسرائيل بحملة تضخيم للوجود السوفياتي في المنطقة العربية، استنتجت تقارير المخابرات الأميركية، أن الإعلام الصهيوني مبالغ فيه ومخادع، للحصول على المساعدات، ومع ذلك فقد استجابت أميركا لمطالب إسرائيل، لأنها اعتبرت أن هذه الدولة أهم شريك مخلص لأميركا لمحاربة تغلغل الاتحاد السوفياتي في الدول العربية. واعتبرت إحدى الصحف الصهيونية، أن واشنطن ترى في إسرائيل حليفاً لها في الشرق الأوسط، ويهمها عدم إضعافها، والمحافظة على قوتها. كما أعلنت «جيزواليم بوست» الإسرائيلية، أن الولايات المتحدة لا يوجد عندها أي تغيير في تأييد إسرائيل لتبقى قوية²⁴⁸.



الفصل الخامس

التغلغل الصهيوني في الإدارة الأميركية

في عهد نيكسون وفورد

صهيونية نيكسون تلزمه بأمن «قاعدته» إسرائيل

في عام 1969 جاء ريتشارد نيكسون إلى السلطة بعد جونسون، وبدأ الحديث عن السلام الذي تريده إسرائيل دون أن تعرض أية سياسة حيال ذلك. وفي هذه الفترة استلمت غولدا مائير الحكم كرئيسة للوزراء وأخذت تشجع تعلّق الأميركيين العاطفي المفاجيء بالصهيونية، وتمدح كبار المتبرعين لإسرائيل، وتتجاهل في الوقت نفسه التحفظات التي كان يبديها زعماء اليهود في أميركا تجاه مواقف إسرائيل من السلام مع العرب. ولأن القرار 424 لا يزال في ملفات الأمم المتحدة، أوعزت الإدارة الأميركية إلى وزير الحرب موشي دايان بأن تنسحب إسرائيل من قناة السويس، وفي الوقت ذاته تعرّض دايان لانتقاد حاد من غولدا مائير ومن باقي الوزراء في إسرائيل الذين كانوا يرون أن الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل يعرّض إسرائيل للخطر. وكان المألوف من سياسة رؤساء أميركا أن يعلنوا في بداية حكمهم - وبعد معرفة رأي الصهاينة - عن تسوية للنزاع العربي الصهيوني.

وقبل انتخاب نيكسون للرئاسة في أميركا زار عدة دول منها إسرائيل أواخر عام 1967 وكان قد قرر الترشّح للانتخابات. وعندما زار أحد الكيبوتزات في الجولان قال كلمة مشهورة جعلته صهيونياً أكثر من الحكام الإسرائيليين:

«إياكم أن تعيدوا هضبة الجولان.. أنتم لستم بحاجة إلى إعادة هذه الهضبة»²⁴⁹.

وفي عام 1969 جاءت غولدا مائير إلى الولايات المتحدة وتبادلت الإعجاب مع الرئيس نيكسون. ودهش هنري كيسنجر الصهيوني مستشار الأمن القومي لهذا الإعجاب والتوافق بين مائير ونيكسون. وأعلن نيكسون للقادة الإسرائيليين بأنه لم يكن ملتزماً بسياسة وزارة الخارجية الأميركية (وكان على رأسها روجرز)، لكنه يرغب في اتصال مباشر مع حكومة مائير عبر كيسنجر (أي ما بين صهيوني في أميركا وصهاينة إسرائيل)، وكان روجرز وزير الخارجية غائباً عن الاجتماع الذي ضمّ نيكسون ومائير، مما أقنع الإسرائيليين بأن نيكسون صديق مخلص لإسرائيل.

فوجئت غولدا مائير عندما أعلن روجرز عن مشروعه أو مبادرته التي كانت تفسيراً للقرار 242 حيث يدعو إلى انسحاب إسرائيلي من معظم المناطق المحتلة، وأن تعترف إسرائيل بحق اللاجئين العرب في اختيار عودتهم إلى وطنهم أو أن يستقروا في أماكن وجودهم، ويدعو إلى مشاركة الأردن في الحياة الدينية والمدنية في القدس الشرقية (القديمة). ورفضت إسرائيل هذه المبادرة حيث قالت مائير: «إننا لم نصمد خلال ثلاث حروب لكي نتحرر»²⁵⁰.

ولأجل توضيح تدخل الحكومة الإسرائيلية بفعالية في قرارات الإدارة الأميركية، وتغييرها من واشنطن لصالح الكيان الصهيوني، فقد ذكر المؤرخ الإسرائيلي (سيمحا فلابان) أن زعماء اليهود في أميركا اجتمعوا مع اللجنة اليهودية - الصهيونية الأميركية، بعد قليل من إعلان مشروع روجرز، وقد استأذن المؤرخ من المجتمعين بالخروج قليلاً، ثم عاد وأعلن أن حكومة

إسرائيل طلبت من الزعماء تنظيم مظاهرة احتجاج ضد مشروع وزير الخارجية الأميركية (روجرز). وهنا نتساءل: هل اليهود الصهاينة ومن يؤيدهم في أميركا هم أميركيون ويهتمون بدولتهم أم أنهم إسرائيليون ويهتمهم مصلحة هذه الدولة على حساب أميركا؟.. ولماذا لا يتحرك دافعو الضرائب في أميركا ليعرفوا أن أموالهم تذهب إلى إسرائيل لبناء مستوطنات، ليست لليهود إسرائيل، بل لليهود يُؤتى بهم من شتى الدول بحجة جمع اليهود في دولة واحدة، وتعرضهم للخوف والرعب والإرهاب من مخابرات الموساد في دولهم الأساسية من أجل المجيء بهم إلى إسرائيل؟

وهناك يهود أميركيون غير صهاينة لا يريدون أن تتدخل الحكومة الإسرائيلية في سياسة واشنطن لمصلحة الحركة الصهيونية، بل يريدون منها أن يكون هذا التدخل لمصلحة السلام بين الدول، وهذا ما أوضحه آرثر هرتزبورغ أثناء هجومه على غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل حين أعلنت في برقية تأييدها لسياسة نيكسون في حربه ضد فيتنام. واعتبر (هرتزبورغ) هذا التأييد موجّهاً ضد الحملة والحركة المناهضة للحرب، ورأى أن هذا التعاطف الإسرائيلي مع أميركا ما هو إلا خدمة للصهيونية، وهذا قد يجعل الكثير من اليهود غير الصهاينة في أميركا لا يؤيدون إسرائيل.

وفي هجومه وانتقاده الموجّه إلى برقية مائير أعلن هرتزبورغ قائلاً: سيدتي.. إذا كنتِ تنتظرين أن تصنعي مني أنا وأطفالي تبعاً لقراءتك وتشجيعك للصهيونية صهاينة، فإنك ستخسرين²⁵¹. وقد برز التدخل الصهيوني في القرار الأميركي ليكون إلى جانب إسرائيل عندما اجتمعت اللجنة الأميركية الإسرائيلية (إيباك) بـ 1400 زعيم صهيوني جاءت بهم من 31 ولاية ليحتجوا

على مشروع روجرز، وهيأت لهم (إيباك) اجتماعاً مع 250 عضواً من أعضاء الكونغرس؛ وتركز احتجاجهم هذا على عدم السماح بالتنازل عن شبر واحد من الأرض وعدم الموافقة على عودة أي فلسطيني إلى دياره التي هُجّر منها عام 1948²⁵². وكانت دعوة الأميركيين الصهاينة إلى مقاومة مشروع روجرز تتركز في كسب الوقت لإسرائيل لتعد برنامجاً للسلام حسب الرؤية الإسرائيلية وهذا يتلخص باستسلام العرب لإرادتها.. كما حدث في مصر والأردن.

وللتأكيد على أن إسرائيل هي الذراع العسكرية لواشنطن في الشرق الأوسط لتواجه أية دولة تريد أن تتمرد على أميركا، نجد أنها استخدمت إسرائيل عام 1970 لمنع نجاح أي تمرّد على دولة حليفة لأميركا (الأردن) حيث وصلت القوات الإسرائيلية إلى نهر الأردن لمنع سقوط نظام الملك حسين في أيلول/سبتمبر 1970؛ وبحجة تسليم الاتحاد السوفياتي أسلحة لمصر قدّم الأميركيون إلى إسرائيل، وبشكل هبة 45 طائرة فانتوم، و90 طائرة قاذفة سكاي هوك، هذا مع العلم أن إسرائيل هي المتفوقة عسكرياً على الدول العربية، ولديها من الأسلحة ما يوازي أسلحة الدول العربية مجتمعة تقريباً.

وقد هاجر من صهاينة أميركا إلى إسرائيل أكثر من 30 ألف صهيوني ما بين 1967 - 1973، وأصبح التأييد الكلي لإسرائيل من متطلبات الوصول إلى الزعامة بين اليهود الأميركيين، ولاسيما الصهاينة منهم؛ وكان صهاينة إسرائيل يسمحون لأي زعيم يهودي أن يتزوج من امرأة غير يهودية، وأن يتغيب عن الكنيس اليهودي.. وهذا لا يهم عند صهاينة إسرائيل، بل ما يهمهم من أي صهيوني أو يهودي أو متصهين في أميركا ألاّ ينتقد إطلاقاً أي عمل تقوم به

إسرائيل ضد غيرها من الدول.. لأنه إذا ما قام أي زعيم وانتقد إسرائيل يصبح إنساناً عادياً لا شأن ولا أهمية له عندهم، من خلال إعلامهم الذي يشوّه سمعة أي شخص يوجّه الانتقاد لإسرائيل.. وهنا نجد أن أي صهيوني يمكنه أن ينتقد سياسة أميركا ويكون ذلك أسهل عليه ولا يُحاسبه أحد، ولكن يمنع عليه أن ينتقد سياسة إسرائيل، وإذا انتقدها يصبح إنساناً لاسامياً (ضد اليهود). وبعد كل هذا تدّعي أميركا أن إسرائيل واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، وأن سياستها مثل سياسة واشنطن إزاء سكانها.

إن الضغط الصهيوني على البيت الأبيض تحول إلى ممارسة أميركا الضغط على الاتحاد السوفياتي، بسبب إجراءات موسكو التي فُرضت على اليهود لمنعهم من الهجرة إلى إسرائيل. وفي عام 1972 قرر صهاينة أميركا الضغط على إدارة الرئيس نيكسون لإطلاق اليهود الراغبين في الهجرة. ولفعالية الضغط الصهيوني على أعضاء الكونغرس تقدّم نائب أوهايو (تشارلز فانك) بمشروع قانون لربط التجارة مع السوفيات في السماح بالهجرة لليهود، ونال موافقة 131 نائباً. وتدخلت «إيباك» فمارست ضغطها على النواب فارتفع عدد الموافقين إلى 190 نائباً. وفي عام 1974 (بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 التي أكدت بأن العرب قادرون على إيقاع الهزيمة بإسرائيل)، ازدادت المساعدات الأميركية لإسرائيل، وتبين من أعضاء الكونغرس بأن المتبرعين اليهود، وبخاصة الصهاينة منهم، للحملات الانتخابية للكونغرس وللرئاسة وحكام الولايات، ازداد نفوذهم. وكان عدد من النواب يرهنون حياتهم السياسة للجنة الأميركية الإسرائيلية (إيباك)، ومن بين هؤلاء نواب من بروكلين، وأوكلاهوما، وبنسلفانيا وأعضاء في مجلس الشيوخ مثل هنري جاكسون

وهيوبرت همفري. وقد مارس هؤلاء جميعاً الضغط لجمع الأموال المخصصة لمساعدة اليهود السوفيات للاستيطان في إسرائيل في عام 1972.

وأما «سي كين» المدير المؤسس لـ(إيباك) فلم يكن يطمح ليصبح زعيماً يهودياً صهيونياً بل كان يهتم بالضغط على الكونغرس وبعلم الإدارة الأميركية، ليحصل على مساعدات لإسرائيل معفاة من الضرائب التي يدفعها المواطنون الأمريكيون.. وقد جمع مساعدات بلغت عام 1974 أكثر من 2,5 مليار دولار من أجل إعادة تسليح إسرائيل بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973²⁵³.

كان الشعور المؤيد لإسرائيل في مجلس الشيوخ قوياً وبتزايد باستمرار، وأصبحت المساعدات الأميركية لإسرائيل تشتمل على هبات عسكرية واقتصادية، لأن «إيباك» عرفت أن الكونغرس هو أهم مؤسسة أميركية لجعل العلاقات الإسرائيلية - الأميركية متينة، بحيث أن الدعم الأميركي الرسمي لإسرائيل بعد حرب 1973 بلغ المليارات من الدولارات. وقد جاء بعد كين على رأس لجنة إيباك موريس أميثاي في كانون الأول/ديسمبر 1974، وقد تمكن من إقناع المتبرعين لإسرائيل بجمع 250 مليون دولار بدون ضرائب، وأعلن أنه من الضروري أن تكون الخزنة الأميركية الرسمية هي الممول لإسرائيل وليس القطاع الخاص، أي من ضرائب الشعب الأميركي. وكان كين يعتمد إلى تهديد أعضاء الكونغرس إذا لم يتعاونوا مع إيباك للتبرع لإسرائيل، لأنه كان فظلاً في معاملته لأعضاء الكونغرس²⁵⁴.

المال اليهودي - الصهيوني ووظيفته في السياسة الأميركية

بقي اليهود الأميركيون يتجنبون الحديث عن تبرعهم المالي للحملات الانتخابية حتى صدر قانون تمويل الحملات لعام 1974، إثر «فضيحة ووترغيت». وكان أعضاء حملة نيكسون الانتخابية قد جمعوا 17 مليون دولار. وفاحت رائحة الفضيحة عندما عُرف أن الذين تبرعوا لا يزيدون عن 124 شخصاً، وقد كوفئوا فيما بعد فعينوا سفراء وفي وظائف عليا وحساسة.. وحينذاك أصدر الكونغرس قانوناً يسمح للفرد بالتبرع بمبلغ 100 ألف دولار لمرشح الكونغرس في المرحلة الانتخابية الواحدة، وبهذا وضع الكونغرس حداً نهائياً لعهد الأغنياء اليهود الذين كانوا يهيمنون على الرئاسة والكونغرس معاً.. وكانت إحدى الصهيونيات (ريتا هاورز) وهي محامية في نيويورك، وصاحبة نفوذ كبير في السياسة الأميركية قد أعلنت في دراسة لها: إن القوانين الجديدة لتمويل الحملات الانتخابية جرّدت اليهود، والصهاينة بخاصة، من أقوى سلاح وهو المال الذي كانوا يستخدمونه للتأثير في انتخاب المرشحين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري معاً. ولجأت إيباك فيما بعد إلى التحايل على القيود التي فرضها قانون 1974 لتمويل الحملات الانتخابية.

سمح قانون 1974 بالتبرع بمبلغ 20 ألف دولار للحزب السياسي، وسمح للزوجة والأولاد أن يتبرع كل واحد منهم بمبلغ مشابه. وعلى الرغم من أن القانون يمنع التبرّع بمبالغ كبيرة، لكنه لا يمنع لجان العمل السياسي من تقديم المال الهائل للمرشحين المفضلين عندهم. صحيح أن القانون قيّد التبرع بكل لجنة بحوالى 15 ألف دولار للمرشح الواحد، لكنه لم يحدد عدد اللجان التي يمكن أن تتبرع للمرشح الواحد، وبهذا التحايل أصبح من الممكن أن يحصل المرشح على تبرعات كثيرة، وبمبالغ أكثر من أموال الأغنياء الذين

قَيِّدهم القانون، فتحايلوا على القانون وأخذوا يتبرعون للجان بدلاً من أن يكون التبرع مباشرة للمرشحين²⁵⁵.

إن إنشاء لجان العمل السياسي كان الهدف الذي عملت على تحقيقه الصهيونية في أميركا، وكانت هذه اللجان تتمثل في مكاتب لجمع التبرعات للنداء اليهودي المتحد أو الصندوق القومي اليهودي، أو لحملات سندات إسرائيل أو للأعمال اليهودية الخيرية. وعملت هذه اللجان على تزويد اليهود بسلاح مؤثر في رسم سياسة الولايات المتحدة، وساهم هذا المال في الضغط الصهيوني على الكونغرس بغية دعم إسرائيل، ليس لدفعها نحو عملية السلام العادل في المنطقة (بعد اعتراف العرب بوجود إسرائيل)، بل لتقوية زعماء الصهيونية - في إدارات البيت الأبيض وتصديهم بشدة لمن يجرؤ على انتقاد، مجرّد انتقاد، سياسة إسرائيل، وعلى رأسهم الصهيوني هنري كيسنجر الذي عمل على تطبيق صيغة مخفّفة، من قرار الأمم المتحدة رقم 242، لصالح إسرائيل²⁵⁶، واتباع سياسة تُبعد مصر عن الدول العربية، والعمل على إيجاد إدارة في مصر تشعر بأن مصر دولة فرعونية وليس لها علاقة بالعرب. ومع ذلك فقد اتسمت علاقة كيسنجر بالفتور إزاء إسرائيل، لاتهامها إياه بأنه تأخر في إرسال الأسلحة الأميركية إلى إسرائيل أثناء وبعد حرب 1973، علماً بأن الأسلحة الأميركية وبطواقمها البشرية كانت قد نزلت في ميدان المعركة في سيناء خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وقد اعترفت أميركا بذلك فيما بعد. وبدأت الوسائل الإعلامية الصهيونية ومنها مجلة «كومنتري» الصهيونية تهاجم كيسنجر لتأخره في إرسال السلاح لأن المسؤولين الأميركيين يعتبرون إسرائيل عصا غليظة يستخدمونها كما يريدون. وهذا يؤكد أن الصهيوني في أميركا، يلجأ إلى رشوة إدارات البيت

الأبيض والكونغرس لتحارب أميركا عن إسرائيل. وهذا ما حصل في حرب أميركا على العراق منذ آذار/مارس 2003. والتخطيط لتحارب أميركا إيران بدلاً عن إسرائيل. وقامت إسرائيل بحربها ضد لبنان في تموز 2006 بتخطيط أميركي ونيابة عن واشنطن. وهذا ما اعترف به بوش الابن في أن الحرب على لبنان هي حرب أميركية لتدمير قوة حزب الله وانها عسكراً في لبنان.

كان كيسنجر على استعداد ليراعي إسرائيل، لكن تصلّب إسرائيل وشروطها لاستسلام العرب لها كان يُثير عنده مشاعر خيبة الأمل، لأنه اعتبر أن هذه الشروط، مع موافقته الضمنية عليها، لا تساعد لإرضاء العرب وللإعتراف والتطبيع مع إسرائيل، ولأن هذا لن يؤدّي السلام، بل التسوية والاستسلام. ولما لم يتمكن من إقناع الإسرائيليين بالانسحاب إلى حدود 1967، شعر بغضب تجاه بعض الإسرائيليين، لكنه بعد فترة من الاعتراف المصري بإسرائيل، وبقاء مساحة قليلة من الأرض لم تنسحب منها إسرائيل، تملّص كيسنجر من دوره كوزير للخارجية الأميركية وأصبح «البروفسور» هنري كيسنجر مستشار إسرائيل والرجل الذي يرسم الصورة الرئيسية لسياستها، ويحلل الأمور للإسرائيليين بالأسلوب الذي يُرضي صهايتها²⁵⁷.

عهد الرئيس فورد

دعا الرئيس الأميركي فورد إلى تقييم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، في آذار/مارس 1975، فقامت قيادة زعماء الصهيونية في أميركا، واعتبروا أن إعادة التقييم هذه هي تخلي أميركا عن حماية أمن إسرائيل، لأن حكام هاتين الدولتين يعرفون أن إسرائيل هي الآمرة والمقررة والمنقّدة لسياسة واشنطن إزاء الشرق الأوسط حسب شخصية رئيس إسرائيل

ونفوذه في أميركا. وأرجأ فورد تسليم إسرائيل الأسلحة ومنها طائرات أف 15 المقاتلة، وأوقفت الإدارة الأميركية المفاوضات حول المعونة المالية والعسكرية التي ستُقدّم إلى إسرائيل. ثم اجتمع سياسيون في إدارة فورد ومنهم وزير الدفاع والخارجية بخبراء في شؤون الشرق الأوسط، وانتقدوا سياسة إسرائيل. وكان هذا العمل كفيلاً بموافقة إسرائيل على الانسحاب من كل الأراضي المصرية التي احتلتها في حرب 1967، شرط أن تضمن أميركا أمن هذا الكيان.

لكن اللجنة الأميركية - الإسرائيلية (إيباك) تحركت على كل الأصعدة المالية والسياسية بضغطها على أغلب أعضاء الكونغرس. فوَّع 76 عضواً في مجلس الشيوخ على وثيقة أكدوا فيها تأييدهم المطلق لإسرائيل، واقترحوا على البيت الأبيض أن يعمل مثلهم. وكانت الرسالة قاسية، وتعبّر عن التحدي لإدارة الرئيس فورد، وطالبت بإعادة التقييم للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط بما يتلاءم وسياسة إسرائيل، وهي بالتالي مناقضة لكل آراء الرئيس فورد.. وتتضمن الرسالة في جزء مهم منها بأن على الولايات المتحدة، وانطلاقاً من مصالحها القومية، أن تقف بثبات إلى جانب إسرائيل²⁵⁸..

وعلى الرغم من أن بعض أعضاء مجلس الشيوخ لا يتأثرون بأصوات اليهود، مثل السناتور «دانييل إنوي» من هاواي، الذي كان يتفاخر بأنه لا توجد ضغوط يهودية - صهيونية عليه لأنه لا يوجد تأثير صهيوني في هاواي.. فقد وَّع أخيراً وقال عند التوقيع على الرسالة: «إن التوقيع على هذه الرسالة أسهل من الردّ على خمسة آلاف رسالة تصله من السكان في هاواي وبأسماء يُرسلها اليهود على عناوين مختلفة.. وبعدها رضح لأوامر الصهيونية. وكان الكثيرون

من أعضاء مجلس الشيوخ الذين وقّعوا على هذه الرسالة غير مقتنعين بمضمونها، ومنهم إدوارد كنيدي حيث قال: «تعرفون (يقصد أعضاء مجلس الشيوخ) أنهم (الصهاينة) يلتقطوننا واحداً بعد الآخر. فلماذا لا نحاول أن نجتمع؟..». وبعد فترة قُتل هذا السناتور في ظروف غامضة، وسجّلت القضية ضد مجهول وطُويت صفحته نهائياً.

أما عضو مجلس الشيوخ (تشارلز مانتياس) فقد اعترف في مقال له، في مجلة الشؤون الخارجية بأنه، وبسبب ضغط اللوبي الصهيوني، وقّع 76 عضواً من مجلس الشيوخ، رغم عدم انعقاد جلسات للاستماع للشهادات، وبدون أية مناقشات.. ووقّع كثير من الأعضاء عندما عرفوا أنه سيتعرض لعقوبات سياسية كل من يتجرأ على انتقاد إسرائيل ولا يوقع على الرسالة التي يجب أن يلتزم بها ويكون وفياً لإسرائيل، فسيتعرض لعقوبات سياسية²⁵⁹.

وخوفاً من ضغط اللوبي الصهيوني، لم تغتنم الإدارة الأميركية صدمة حرب 1973 وتبادر إلى منع إسرائيل من بناء المستوطنات في الضفة الغربية وضم القدس الشرقية وإعلانها مع القدس الغربية مدينة موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل ثم إعلان ضم الجولان عام 1981. كذلك لم تضغط على إسرائيل لتنسحب من الأراضي التي احتلتها كلها عام 1967 بغية حل الصراع العربي الصهيوني. ولكن إنشاء منظمات صهيونية أخرى، كان للضغط على إدارة البيت الأبيض من أجل الالتزام بالخيار الصهيوني الإسرائيلي وتلبية حاجات إسرائيل... وتبين من خلال التزام صهاينة أميركا بإسرائيل أن أكثر اليهود الأميركيين غير مستعدين لتوجيه أي انتقاد للكيان الصهيوني علناً، حتى ولو صدر عن يهودي صهيوني إسرائيلي يعيش في أميركا.. وأبرزت الأبحاث أن

صهاينة أميركا هم إسرائيليون أكثر من الإسرائيليين، وأما وجودهم في أميركا فهو لاستخدام أموالها وسياستها وقواها العسكرية لخدمة الكيان الصهيوني، لأن الإدارة الأميركية تعتبر إسرائيل حليفاً عسكرياً وقاعدة لها في الشرق الأوسط.

إن كل منظمة أو مؤسسة أو وسيلة إعلامية تنتقد صهاينة أميركا أو إسرائيل يوجّه إليها الصهاينة انتقادات لازعة مثل منظمة «بريرا» التي كانت ضد الحرب، ومع السلام العادل في الشرق الأوسط، واتهمتها الصهيونية بأنها منظمة انهزامية وخليّة خطرة موالية للعرب، وأخذت تشهّر بها واعتبرتها متحالفة مع حزب العمل الأميركي الفاشي. وكان يرأس المنظمة (ليندون لاروش) وهو كان معروفاً بأنه لا يحب الصهاينة. وكان يحدث مثل هذا الهجوم على من يعارض إسرائيل - دون أي تدخّل من إدارة البيت الأبيض أو من مجلس الشيوخ أو النواب خوفاً من الضغط الصهيوني - ويخسر بالتالي مركزه السياسي في الانتخابات التالية. وسرعان ما صدرت الأوامر من إسرائيل للقضاء على منظمة (بريرا). ولم تقبل هذه الدولة العنصرية أن يقوم يهود في أميركا بأي دور في رسم سياسة إسرائيل، وبخاصة في عهد رابين الذي كان سفيراً لإسرائيل في واشنطن. وكان هو وغولدا مائير يتصلان بأصدقائهما في البيت الأبيض مباشرة، وبدون أية واسطة من اليهود الأميركيين. حتى أن رابين قال للرئيس نيكسون وكيسنجر (مع أنه صهيوني أميركي) بأن لا سلطان لرئيس أميركا على اليهود الأميركيين²⁶⁰، بل تأتيهم الأوامر والتعليمات من إسرائيل.

الرئيس نيكسون ودعمه المطلق لإسرائيل:

عندما قرر نيكسون خوض الانتخابات عام 1967، زار أحد الكيبوترات في الجولان وقال: «إياكم أن تعيدوا هضبة الجولان، لستم بحاجة إلى إعادتها لأصحابها»²⁶¹. وسلك سلوك من سبقوه إلى الحكم، في النهب والسيطرة بالقوة على أراضي الهنود الحمر. وقد بقي على غزله لصهاينة أميركا وإسرائيل معاً لكسب أصوات ونفوذ صهاينة الولايات المتحدة. ومما قاله: بوسع أعداء إسرائيل أن يخوضوا حرباً أخرى، لكن ليس بوسع إسرائيل أن تخسر الحرب مرة واحدة.. وأميركا تعلم ذلك وهي مصممة على أن إسرائيل وجدت لتبقى.. وسأدعم سياسة إسرائيل والسياسة التي تعطيها تفوقاً تكنولوجياً عسكرياً يتجاوز التفوق العددي للعرب المعادين لها.. وهذا التفوق يتطلب إعطاء إسرائيل أحدث الأسلحة الموجودة في أميركا، وسنعطيها هذه الأسلحة للمحافظة على تفوقها على الدول العربية مجتمعة²⁶².

ولانشغال أميركا في حرب فيتنام تركت أمور الشرق الأوسط لإسرائيل. وكانت فكرة تأمين إنجاز لأميركا في هذه المنطقة تتم عبر هزيمة للسوفيات والأنظمة العربية المعادية لواشنطن، وهذا دفع جونسون إلى تسليح إسرائيل قبيل حرب 1967، حيث كانت واشنطن على اطلاع مسبق على استعدادات إسرائيل لشن الحرب. ويُذكر في هذا المجال أن إدارة البيت الأبيض لم تقم بأي عمل لكبح جماح إسرائيل [والشيء نفسه حدث مع الرئيس بوش الابن في تموز/يوليو 2006 عندما مدد فترة العدوان لإسرائيل على لبنان من 7 أيام إلى 33 يوماً]. أما أهداف أميركا من حرب حزيران/يونيو 1967 فكانت ترمي إلى تحقيق:

أ - إرباك السوفيات في الشرق الأوسط، من خلال تدمير الجيوش العربية المعادية.

ب - تحطيم معنويات جمال عبد الناصر، والعمل لإسقاطه.

ج - السماح لإسرائيل بأن تستولي على أراضٍ عربية لإجبار الدول العربية على القبول بمفاوضات تفرض فيها إسرائيل شروطها.

وفي عهد الرئيس نيكسون الذي جاء بعد جونسون، اقترح وزير الخارجية الأميركية روجرز مقترحات للتسوية عُرفت بـ «مبادرة روجرز» وهي تركز في خطوطها العامة على مبدأ «الأرض مقابل السلام». لكن إسرائيل رفضتها. وفي آذار/مارس 1970 سلّمت أميركا لإسرائيل طائرات حربية حديثة (فانتوم وسكاي هوك) وأعلنت واشنطن أنها ستقدم عدا الأسلحة مساعدات اقتصادية. وأعلن إسحاق رابين في مذكراته، أن الهدف من ذلك هو ضرب العمق المصري أثناء حرب الاستنزاف، وقال: إن أميركا مستعدة لتزويدنا بالسلح، وهذه الأسلحة مشروطة بزيادة نشاطاتنا (أي نشاطات إسرائيل ضد مصر) وليس بتخفيضها. وقد دعم نيكسون إسرائيل قُبيل وخلال وبعد حرب 1973، وبخاصة خلال أحداث الأردن عام 1970 - 1971، عندما أبرمت أميركا مع الأردن صفقة عسكرية بقيمة 500 مليون دولار. وفي ذروة أزمة 1970 قام نيكسون بمباحثات مع غولدا مائير تعهّد نيكسون خلالها بالاهتمام والتعاطف مع طلبات المعونة لإسرائيل²⁶³.

وما بين عامي 1971 و1973 قدمت أميركا مساعدات إلى إسرائيل (منح وقروض أصبحت فيما بعد هبة) بأكثر من 1 مليار و 293 مليون دولار. وحتى

خلال حرب 1973، قدّمت واشنطن أسلحة إلى إسرائيل من خلال جسر جوي غير مجرى الحرب لصالح إسرائيل وأدّى إلى محاصرة الجيش الثالث المصري، من خلال إنزال الدبابات الأميركية مباشرة في أرض المعركة في سيناء. [وهذا ما فعلته أميركا في عدوان إسرائيل على لبنان في تموز/يوليو 2006، حيث أرسلت واشنطن قنابل ذكية لتدمير مؤسسات ومساكن لبنانية. وعلى الرغم من هذا الدعم الأميركي لم تعترض الأكثرية النيابية الحاكمة آنذاك، على هذا التدخل الأميركي السافر، وهذا دليل على أن تشدّق هؤلاء بتأييدهم للمقاومة، ما هو إلّا تضليل إعلامي، لأنهم كانوا يراهنون على أن إسرائيل قد تقضي على المقاومة وتفكّكها خلال مدة قصيرة لا تتجاوز عشرة أيام. ولم يكونوا يعتقدون أن المقاومة قد تستمر لأكثر من 33 يوماً، وأن إسرائيل ستتكبّد خسائر جسيمة في المعدات وأن المقاومة ستواصل قصف العمق الصهيوني بأكثر من 250 صاروخاً في اليوم الذي وافقت فيه إسرائيل على وقف القتال].

وكان وزير خارجية أميركا هنري كيسنجر قد لخص أهداف سياسة أميركا في دعم إسرائيل خلال حرب 1973، بعد اجتماعه مع عدد من زعماء الصهيونية في 6 كانون الأول/ديسمبر 1973، وقد اشتملت هذه الأهداف على ما يلي:

أ- العمل على وقف القتال على خطوط لا تضرّ بمصالح إسرائيل.

ب- ضرورة إعادة ترتيب أوضاع إسرائيل العسكرية والسياسية والداخلية.

ج- العمل على إيجاد بدائل للطاقة لأن السعودية بقيادة الملك فيصل قطعت النفط عن الدول التي دعمت إسرائيل خلال هذه الحرب).

د- العمل على تحييد مصر وإبعادها عن العرب عبر ترتيبات أمنية بينها وبين إسرائيل، لإضعاف العرب.

وتعمل أميركا وإسرائيل على إبعاد سوريا عن إيران لإضعاف المقاومة في لبنان وإبعاد إيران عن حدود إسرائيل. وقد حذّر كيسنجر إسرائيل من أنه إذا فشلت سياسته المكوكية لإبعاد مصر وعدم إيجاد ترتيبات ثنائية بينها وبين إسرائيل، فهذا سيقود إلى فقدان أميركا السيطرة على العرب، وعودة السوفيات إلى المنطقة²⁶⁴.

وفي 4 أيلول/سبتمبر 1975 وقّعت مصر وإسرائيل اتفاقية سيناء، في حين وقّعت أميركا مع إسرائيل اتفاقيات سرّية، حيث تضمنت عدة التزامات أميركية حيال الكيان الصهيوني، ومن هذه الالتزامات:

أ- استمرار أميركا بعدم اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، طالما أن هذه المنظمة لا تعترف بإسرائيل. (وهذا يبيّن أن سياسة أميركا وحتى اقتصادها مرهونان لخدمة إسرائيل بضغط من اللوبي الصهيوني على الإدارة الأميركية، ويكفي معرفة ذلك من خلال تغلغل الصهاينة في إدارات واشنطن).

ب- التزام أميركي بتقديم كل ما تحتاجه إسرائيل من أسلحة متطورة (طائرات أف 16) وغيرها من العتاد الحربي، بالإضافة إلى الطاقة.

ج - تقوم الإدارة الأميركية بتقديم طلب إلى الكونغرس (سنوياً) لتأمين مساعدات عسكرية واقتصادية لإسرائيل وباستمرار.

د- على أميركا أن ترفض أية مقترحات بشأن الشرق الأوسط ترفضها إسرائيل وتعتبرها لا تؤمن مصالحها. (وهذا تعبير عن أن إدارة البيت الأبيض العوبة بأيدي اللوبي الصهيوني).

وأدت هذه الاتفاقية بين مصر وإسرائيل إلى زعزعة الثقة وبث الفرقة والانقسام في الصف العربي، وبخاصة بين مصر وسورية.

انحياز نيكسون الأعمى لإسرائيل في حرب تشرين 1973

أُعلن في إسرائيل قبل يوم واحد من حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 أن الحكومة الإسرائيلية لن توجّه ضربة للجيش المصري بحجة إعطاء فرصة للسادات للموافقة على شروط السلام التي تريدها إسرائيل. وكان الإسرائيليون غير مقتنعين - عبر المخابرات (الإسرائيلية والأميركية) - بأن مصر وسورية ستشنان حرباً على إسرائيل. وفي الأيام الأولى للحرب طالب الرئيس نيكسون بعودة الأطراف المتحاربة إلى الخطوط التي كانوا فيها قبل الحرب، مع العلم أن الإدارة الأميركية رفضت عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب 1967، لأنها كانت تريد هزيمة عبد الناصر. علماً بأن العرب كانوا قد استعادوا جزءاً من أراضيهم²⁶⁵، كما أعلن قرار مجلس الشيوخ الأميركي في 8 تشرين الأول/أكتوبر عام 1973. وقد اقترح ذلك المندوب الأميركي في مجلس الأمن الذي فشل قراره، بسبب اعتراض الاتحاد السوفياتي عليه. وقد تباطأ أيضاً هنري كيسنجر في الاجتماع مع سفير إسرائيل في واشنطن، لأنه كان يعتقد أن إسرائيل ستعود وستتصر خلال أيام، بعد تهيئة الاحتياطي عندها وإيصال أسلحة أميركا إلى الجبهة مباشرة. وتقديرات كيسنجر هذه ناتجة عن تقديرات السي.أي.إيه التي تضمنت عدة أمور منها:

1- في اليوم الثاني للحرب 7 تشرين الأول/أكتوبر اجتمع كيسنجر بمجموعة عمله الخاصة في البيت الأبيض، وهذه المجموعة هي لجنة يشرف عليها، ولديها تكليف منه ولديها أيضاً معلومات من المخابرات تؤكد أن إسرائيل ستأخذ زمام المبادرة يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر وسيكون النصر حليفها أواخر الأسبوع²⁶⁶. وهذا يدل على أن أميركا ليست نزيهة في أي تحكيم أو مفاوضات عربية إسرائيلية لأنها حليف مباشر لإسرائيل في كل الأمور العسكرية والاقتصادية التي تهم الكيان الصهيوني.

2- أراد الرئيس نيكسون تحريك الأسطول السادس في المتوسط فوراً كقوة مساندة لإسرائيل. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر اتصل كيسنجر بالسفير الإسرائيلي في أميركا (سيمحا دينيتس) وأبلغه أن الرئيس نيكسون قرر تعويض إسرائيل كل ما فقدته في الحرب. ولكن دينيتس، خوفاً من الروتين الإداري البيروقراطي في البنتاغون، هدد بموقف علني يطالب فيه أن تعطي أميركا السلاح. وقد بدأت قطع السلاح تصل إلى إسرائيل في 10 تشرين الأول/أكتوبر، من خلال الجسر الجوي الذي أعلنت واشنطن عن قيامه عبر طائرات ضخمة تنقل السلاح الأميركي من مخازن جيوش حلف الأطلسي في أوروبا إلى ميدان المعركة في سيناء.

وكانت أميركا قد تذرّعت، لإمداد إسرائيل بالسلاح، بالموقف السوفياتي، عندما طلب بريجنيف في رسالة له إلى الجزائر في عهد هواري بومدين ضرورة أن تساند الجزائر مصر وسورية في هذه الحرب.

وكان السبب الثاني لتقديم أميركا السلاح، بكثافة وبسرعة إلى قاعدتها إسرائيل، هو عدم قدرة إسرائيل على الانتصار في الحرب بعد دعوة

الاحتياطي، وهذا قد يؤدي إلى الإخلال بالتوازن العسكري، وهو ما لا تسمح به أميركا مطلقاً. لأنها تريد وباستمرار أن تبقى إسرائيل هي المتفوقة، ليس على محورٍ عربي، بل على العرب مجتمعين.

وقد طلب موشي دايان من أميركا ليس فقط الأسلحة، بل الألبسة للجيش الإسرائيلي، حيث اعتبر أن الدبابات الإسرائيلية لم يعد عندها قذائف لتحارب بها.. حتى أن وزير الخزانة في الإدارة الأميركية (وزير المالية) لم يتمالك نفسه عندما صاح: «هل يجب أن نؤمن الثياب مع القذائف؟»²⁶⁷. وأُرسِل السلاح بكثافة، حتى لا ينتصر العرب، وليشعروا بأنهم لن يربحوا الحرب الا بالتعامل مع واشنطن.

أما نيكسون فقد وُجِّعَ عدداً من السياسيين في البنتاغون على تأخير إرسال السلاح إلى إسرائيل، وأمر بإرسال المزيد من طائرات الفانتوم إلى هذا الكيان، ومباشرة إلى مطار اللد، عدا عن الإمدادات العسكرية الثقيلة عبر الجسر الجوي الذي طالب به نيكسون، على إثر إعلان الملك فيصل بأنه إذا تمَّ إنشاء الجسر الجوي، بالسلاح إلى إسرائيل فسيعمد إلى قطع النفط عن الدول التي تساند إسرائيل. وإلحراج الملك فيصل أمر نيكسون بإرسال مزيد من السلاح لإسرائيل من أميركا وأوروبا، وبناء لهذه الأوامر نفَّذ وزير الدفاع الأميركي (شليسنجر) تعليمات الرئيس²⁶⁸. وكان تباطؤ وزير الدفاع بتزويد إسرائيل بالسلاح، من أجل عدم إغضاب العرب، حسب تأكيدات الرئيس نيكسون في مذكراته²⁶⁹. وهذا يؤكد قول غولدا مائير لنيكسون: «إن لإسرائيل دوراً لا مثيل له لأميركا، وإسرائيل قوية وذات وسائل ردع، ولن تبعث اليأس في نفوس العرب. وأدى صمودنا في حرب تشرين الأول/أكتوبر إلى خروج

الروس من مصر.. وإسرائيل القوية، هي ضمانة للمحافظة على مصالح أميركا في الشرق الأوسط، والجيش الإسرائيلي بقوته هو خط الدفاع الأول عن مصالح أميركا ومعظم دول حلف الأطلسي [وقد تبين ذلك من خلال عدوان تموز/يوليو 2006 بأمر من بوش] وهو الضمانة الوحيدة للمحافظة على الدول التابعة لأميركا في الشرق الأوسط. ومهما حدث من أمور في المنطقة لإسرائيل هي التي تحمي نظام الأردن». [وهذا ما ظهر علناً عندما حاول السوريون الدخول عملياً إلى الأردن بالقوة²⁷⁰ أيام مجزرة أيلول الأسود عام 1970 ومنعتها بريطانيا لبقى الأردن حاجزاً بين دولة عربية وإسرائيل].

وعموماً فقد كانت الطائرات الضخمة تنقل الدبابات م60 وناقلات الجنود م113 وتهبط مباشرة على سطح البوارج الحربية وسفن النقل العملاقة، وتنقل هذه الأسلحة إلى منطقة العريش في مصر. وعدا ذلك كانت طائرات (الغالاكسي) الضخمة تنقل الأسلحة الثقيلة من جزر الآزور في المحيط الأطلسي) ومن قاعدة رامشتاين في ألمانيا الغربية، وكانت ألمانيا تضلل العرب وتدّعي أنها كانت تمنع ذلك²⁷¹. وشملت الأسلحة طائرات السكاي هوك والفانتوم الأميركية والصواريخ وأسلحة جو - أرض، وقنابل موجّهة وأسلحة تستخدم بواسطة الأشعة فوق الحمراء وأجهزة لكشف الأهداف المتحركة على الأرض، وصواريخ ضد التحصينات، وطائرات استطلاع. وكانت هذه الرحلات تنقل من الذخيرة أكثر من 700 طن يومياً²⁷². إضافة إلى تحرك الأسطول السادس، وحاملة طائرات هليكوبتر (أيوبيا) وحاملة طائرات حربية غيرها.. وطلبت إدارة البيت الأبيض من حاملة الطائرات (جون كنيدي) المرابطة قرب جزر الآزور (في الأطلسي) وكذلك أبحرت حاملة الطائرات (روزفلت) نحو البحر المتوسط قادمة من مرفأ برشلونة في إسبانيا²⁷³.

إن المساعدات التي قُدمت لإسرائيل خلال 12 يوماً من الحرب قُدرت بأكثر من 850 مليون دولار. وفي رسالة من الرئيس نيكسون للكونغرس الأميركي اقترح تقديم المساعدات لإسرائيل مجاناً، لأن حجم المساعدات يتجاوز طاقة إسرائيل على تسديد ثمنها، ولهذا من الضروري تزويد هذه الدولة بمعدات عسكرية مجاناً²⁷⁴.

وبعد اتفاق أميركا والاتحاد السوفياتي على وقف إطلاق النار، رفضت إسرائيل التقيد بهذا الطلب في 22 تشرين الأول/أكتوبر، وبخاصة بعد تطويقها للجيش المصري الثالث من خلال صور التجسس الأميركي فوق الجيش المصري وتقديم مراكز التجمع والأماكن التي يمكن من خلالها اختراق عمق الأراضي المصرية عبر ثغرة الدفرسوار، مما سمح لإسرائيل أن تعود من جديد إلى احتلال أجزاء من القناة. ولهذا أُجبر السوفيات على توجيه رسالة قاسية من دوبرنين إلى كيسنجر في 24 تشرين الأول/أكتوبر تحذر فيها من التدخل السوفياتي إذا لم تتوقف إسرائيل فوراً. وهنا رد كيسنجر باسم الولايات المتحدة أن أميركا لن توافق على إرسال قوة عسكرية سوفياتية - أميركية مشتركة إلى الشرق الأوسط، لأنه من غير المعقول إدخال قوات الدول العظمى لنقل المنافسة بين الدول هذه إلى داخل الشرق الأوسط. وبعد استلام نيكسون رسالة من بريجنيف²⁷⁵ أعلن حالة التأهب النووي من الدرجة الثالثة، بحيث وُضع (مليوناً) جندي أميركي في العالم في حالة استنفار وتأهب. وكان هذا الاجتماع بين نيكسون وكيسنجر ووزير الدفاع الأميركي ورئيس وكالة المخابرات المركزية، وقد صدّق نيكسون على قرار التأهب²⁷⁶. وبسبب هذا القرار الخطير المُتخذ تعرض كيسنجر، عندما أعلن هذا القرار، إلى نقد صحافي كبير، حيث اعتبر بعض المعارضين بأن هذه الإجراءات التي

اتخذتها إدارة البيت الأبيض هي لتغطية الرد على فضائح الحزب الجمهوري، وأنها غير مبررة على الإطلاق، وأن هذه الإجراءات تؤدي إلى تدهور العلاقات السلمية في العالم كله، وبخاصة حلفاء أميركا في أوروبا الذين لم تتم استشارتهم من قبل، وهذه سابقة خطيرة في رؤية الأوروبيين.

إن التصعيد الجنوني الذي أعلن عنه كيسنجر ونيكسون أدى إلى توقف إسرائيل عن التقدم في الأراضي المصرية بضغط أميركي خوفاً من مجابهة عالمية تصبح فيه إسرائيل مركزاً لتلقي الضربات الصاروخية البعيدة المدى.

أميركا تستغل حرب تشرين 1973 في تسوية ثرضي إسرائيل

بعد اندلاع حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 وجدت الإدارة الأميركية أنه يجب أن تتصرف بما يساعدها على وضع أسس لتسوية في الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصلحة إسرائيل. ورأى كيسنجر أن الموقف الأميركي في خلال الحرب كان يتركز على إيقاف القتال، بشرط عدم هزيمة إسرائيل.. أي الانتظار - حسب رؤية الرئيس نيكسون - إلى أن تصل الأمور إلى حالة يصبح فيها كل طرف من أطراف القتال عاجزاً عن الحسم العسكري، ولهذا قامت أميركا بإمداد إسرائيل سريعاً بالأسلحة حتى لا تنهزم.. كما أن السوفيات كانوا سيتدخلون لمنع هزيمة أصدقائهم العرب.. ولهذا كان نيكسون مقتنعاً، حسب مذكراته، بأنه يجب توقّف القتال والبدء بالمفاوضات²⁷⁷. وهنا نجد أن كيسنجر وإدارة نيكسون انتظروا حتى تحتل إسرائيل قسماً من الأراضي العربية لتكون قوية في المفاوضات.

كان هنري كيسنجر يعتبر أن أنسب فترة لوقف القتال بين مصر وإسرائيل في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 هو الوقت الذي يكون كل طرف قد حقق جزءاً مما أرادته من الحرب، وليس كل ما يريده.. فمصر مثلاً اقتحمت خط بارليف ونجحت في عبور قناة السويس، وإسرائيل أوقفت التقدم السوري في الجولان وبدأت في التقدم²⁷⁸.. وكان كيسنجر يعتبر أن الحرب هي مجال لتسخين الأمور من أجل وضع الحل على ضوء واقع جديد، وكان يزن ما تستحقه كل جهة بدون أخذ الأمور التاريخية والعدل بعين الاعتبار، لأنه لم يكن يهدف لإيجاد الحل العادل لأزمة الشرق الأوسط²⁷⁹ على أساس البنية السكانية في فلسطين، لأن مثل هذا الحل لا يمكن أن يصدر من أميركا بالذات، وبخاصة على أيدي أحد الصهاينة في البيت الأبيض. وكان يرى أن استخدام القوة بدون الدبلوماسية ينتج تهوراً وقت الانتصار، في حين أن الدبلوماسية التي لا ترتبط باستخدام القوة تنتج دبلوماسية عقيمة لا فائدة منها²⁸⁰. لم يهتم بالمطالب القانونية أو التاريخية دون أن يكون لديه مشروع محدد للسلام (حسب الرؤية الإسرائيلية) كما كان يؤمن بأن المفاوضات الطويلة قد تؤدي إلى تغيير في ميزان القوى العسكرية، وحتى تغيير في الأمور السياسية، وذلك نتيجة لتبدل المواقف الدولية²⁸¹.

المساعدات الأميركية لإسرائيل بعد اهتزاز هبة الجيش الإسرائيلي عام 1973

لقد نجحت أميركا، حسب اعتقاد البعض، بسياستها في جعل الحرب عام 1973 بين مصر وإسرائيل، وسيلة لسلام بين هاتين الدولتين بشروط أميركية - صهيونية لإبعاد مصر عن العرب ومنع إحياء الجبهة الجنوبية. ولم ينتج عن ذلك تطبيع بين الشعب المصري وإسرائيل، يرسخ حماية للمصالح الاحتكارية الأميركية. لقد أحدثت تلك الحرب اهتزازاً في الكيان الصهيوني، من ناحية

القيم الصهيونية التي تعتبر أن جيشها لا يُقهر ولن يُهزم أبداً، وأن الحروب التي كانت تشنها إسرائيل على الحدود بينها وبين مصر - ومن ثمَّ بعدها في القرن الحادي والعشرين على الحدود الشمالية مع لبنان - لم تعد نزهة، وبخاصة بعد فشل الجيش الصهيوني في تحقيق ما كان مخططاً له مع الدوائر الأميركية وهو التخلص من المقاومة اللبنانية. وهذا الفشل الإسرائيلي والهزيمة لجيشها أثبت أن المقاتل العربي قادر على الصمود وعلى إفشال أي مخطط للتوسّع الاستعماري - الإسرائيلي الأميركي المشترك.

عملت السياسة الأميركية بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر على محاور عدة منها:

أ- إقناع العرب بأن أي سلام يتوخّونه، مع عودة الأراضي المحتلة عام 1967، لا يمكن أن يحصلوا عليه إلا من خلال علاقة تبعية لسياسة أميركا في المنطقة.

ب- لا يمكن للعرب أن يحققوا هذا الهدف إلا من خلال إبعاد أية ارتباطات لهم مع السوفيات، واتباع أنظمة توافق عليها واشنطن (وهذا ما تطلق عليه الاعتدال) حتى لا يُقال التبعية لأميركا. وفي عام 1973 رفض كيسنجر طلباً إسرائيلياً واقتصادياً عالمياً، حيث كان يتم تداول فكرة الضغط السوفياتي على مصر لفتح قناة السويس، وذلك لأن كيسنجر كان يريد تحقيق إعادة فتح القناة بواسطة أميركا فقط، وعبر اتباع السادات للسياسة التي تريدها واشنطن. وهذا ما حصل فيما بعد عند إبعاد مصر نهائياً للخبراء الروس أو لأية مشاركة سوفياتية في الصراع بين مصر وإسرائيل. وهذا ما أعلن عنه

كيسنجر بحديثه عن أن هدف أميركا هو إبعاد الوجود العسكري السوفياتي عن الشرق الأوسط²⁸².

ج- العمل على تضليل وخداع العرب من خلال مقولة إعلامية، (على طريقة دعايات غوبلز النازي)، بأن أميركا غيّرت من موقفها بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، وبأنها أصبحت وسيطاً نزيهاً غير منحاز لإسرائيل، حكماً صالحاً لحل مشكلة الشرق الأوسط. [لكن الواقع غير ذلك إطلاقاً، وليس كما تروج له المخابرات الأميركية وأتباعها في المنطقة، ومنهم حالياً كما في الماضي، حكام ومسؤولو أحزاب في المنطقة ولبنان]. ويُضاف إلى ذلك ضرورة قيام علاقات عربية - أميركية من ضمنها دفع أموال لأشخاص بغية إسكاتهم للمساعدة في حشد المناصرين. [وهذا ما فضحته علاقات الملك حسين بقبض الأموال من المخابرات المركزية لدفعها للبدو في الأردن]. وهذه العلاقات العربية - الأميركية الخاصة تستند إلى تنازلات اجتماعية واقتصادية وسياسية تساعد في المستقبل على التطبيع مع إسرائيل.

قد يعترض بعض العرب على هذه المقولة، ولكن الحقيقة تتضح من خلال الاتفاق الذي حدث بين مصر وإسرائيل في «فصل» القوات الثاني في سيناء، حين تبين أن الولايات المتحدة - حسب قول مايكل هيدسون، استاذ العلاقات الدولية في إحدى الجامعات الأميركية - تريد باستمرار أن يصدّق العرب رأياً دعائياً بأن الولايات المتحدة تتدخل في النزاع لمصلحتهم. ولكنها في الواقع تمنح إسرائيل الوقت، وتعطيها فرصة لتدعم مركزها التفاوضي باكتساب أراضٍ عربية²⁸³.

إن أميركا لا تجرؤ على أن تخدع إسرائيل أو تتآمر عليها أو حتى اتخاذ قرار ضدها.. لأن من يخطط لتنفيذ مثل هذه الأمور يتم التنصت على تخطيطه من قبل المخططين أنفسهم الذين يمكن أن تعتبرهم جهة معينة معها ضد إسرائيل. وما إن ما يصل الخبر إلى الدوائر الصهيونية في أميركا حتى تُتخذ الخطوات، ليس لإقالة الموظف فقط، بل والتشهير به وبمن يساعده بمقولة أنه ضد اليهود (اللاسامية) حتى ولو كان يهودياً، وفي هذه الحالة يوصف مباشرة باليهودي الذي يكره نفسه، عدا عن وصفه بالخائن.. لهذا نجد أن أميركا كانت تزود إسرائيل بكل أنواع الأسلحة، عدا عن المساعدات المالية والاقتصادية المجانية. وهذه المساعدات العسكرية كان يجري تسليمها لإسرائيل لتفاوض من الموقع القوي وليس المنهزم أو الفاشل في تحقيق أهدافه.. وقد عبّرت زيارة الرئيس نيكسون للمنطقة، وتعهداته، و ضماناته التي كان يقدمها لإسرائيل عن الحجم الأسطوري لمساعداته الكبيرة بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973.

إن الدعم اللامحدود من أميركا لإسرائيل بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، وموقفها السياسي الذي يعارض معظم دول العالم تجاه إسرائيل، يعبر عن التبدل الذي يتججح به أتباعها في المنطقة، ولا يلامس الجوهر للسياسة الأميركية الذي لن تحيد عنه، حيث كرّسته ولا تزال تكرّسه لصالح إسرائيل، بسبب سيطرة الصهيونية على القرار الأميركي في واشنطن وبخاصة الكونغرس. وعدم تزويد العرب بأسلحة من نوع السلاح الذي تحصل عليه إسرائيل، سببه انعدام الضغط العربي الاقتصادي على أميركا وعدم التأثير على مصالح أميركا كما يجب. ولو اتفق الحكام العرب وقاطعوا السلع الأميركية والشركات الأميركية، لاهتزت المؤسسات الصناعية والبورصة في

الولايات المتحدة، وهذا يؤدي إلى زعزعة نظرة المجتمع الأميركي إلى السياسيين في البيت الأبيض، ولانقلبت المعايير والنظرة الأميركية التي تعتبر أن إسرائيل هي الشريك أو الوكيل لمصالح واشنطن في الشرق الأوسط، وهذا ظهر واضحاً في خضوع رئيس وزراء إسرائيل أولمرت لمخطط الإدارة الأميركية في واشنطن.

كانت أميركا تنظر إلى إسرائيل على اعتبار أنها الشريك الاستراتيجي لها وكانت تتعاطف مع الكيان الصهيوني وتتحمل عبء الحرب. ولم تطالب إسرائيل بتدخل القوات الأميركية في الحرب مباشرة، بل تقديم الأسلحة اللازمة. ولأن مصلحة أميركا تفرض عليها ألاّ تخسر إسرائيل الحرب، كانت تبقى فوقها مظلة جوية رادعة، لتمنع أي تدخل عسكري من دولة أخرى²⁸⁴. وهذا ما حدث في عدوان حزيران/يونيو 1967 عندما بقيت سماء إسرائيل فارغة، وتوزعت طائراتها في سماء مصر لقصف المراكز العسكرية المصرية.

ومن المستحيل أن يفكر المرء بأن الأميركيين سيفرضون على إسرائيل حظر سلاح معين لأن الأحداث وسيناريوهات الانتخابات الأميركية حتى الآن برهنت على أنه لا يوجد أي شيء أهم من بقاء إسرائيل قوية في المنطقة لحماية المصالح الأميركية، ولأن اللوبي الصهيوني هو الذي يقرر السياسة التي يجب أن تُتبع من أميركا تجاه منطقة الشرق الأوسط. وهذا اللوبي تبين أنه يفضل إسرائيل على مصالح أميركا ذاتها.. ولكن حرب 2006 برهنت على أن إسرائيل ذراع عسكرية لأميركا، وأن أولمرت لم يقدر، لضعفه، أن يرفض مطالب أميركا ليقوم بحرب نيابة عنها لسحب سلاح المقاومة بالقوة.

في عام 1974 صرّح إسحاق رابين (كان رئيساً لوزراء إسرائيل وقد اغتاله أحد الصهاينة في إسرائيل عام 1995 لأنه اتفق مع عرفات على حل للمشكلة في الشرق الأوسط) بأن إسرائيل لن تعاني من نقص للسلاح في المستقبل. وكان ذلك هو رد الرئيس نيكسون على طلب حكومة إسرائيل برئاسة غولدا مائير في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1973. ويتبين من نسبة المساعدات لإسرائيل أن 20 بالمئة من مجمل مساعدات أميركا للخارج تحصل عليها إسرائيل. والتزمت أميركا في عهد نيكسون وكيسنجر بأن إسرائيل يجب أن تبقى قوية. وكان كيسنجر يتذرع بأنه إذا كانت إسرائيل ضعيفة فإنها ستعرض لعدوان، وستراجع استراتيجية أميركا في المنطقة تلقائياً²⁸⁵.

كان كثير من السياسيين والإعلاميين الصهاينة في إسرائيل مقتنعين بأن أميركا ستبعت بالسلاح إلى إسرائيل، حتى لو لم تطلبه، وبخاصة بعد احتواء أميركا للسادات. وأصبحت سياسة واشنطن في المنطقة تستوعب شركاء لإسرائيل، لأنهم يسировون في فلكها وليسوا أعداء لها، ولهم مهمات محدّدة مكملة لدور إسرائيل. وقد سئل أحد القيايين السابقين في سلاح الجو في أميركا عن السبب في اعتماد أميركا على إسرائيل وليس على العرب؟ وكان الجواب هو كثرة الانقلابات في الدول العربية، عدا عن المجتمع العربي الذي يختزن العداء للإدارة الأميركية وليس للشعب في أميركا، بعكس الاستقرار وعدم حدوث انقلابات في إسرائيل، إضافة إلى أن الشعب في إسرائيل يدرك اقتراب نهاية دولته إذا تخلّت عنه الإدارة الأميركية. وهذه الإدارة لن تصل إلى الحكم إذا لم تكن مدعومة من الصهيونية ومؤيديها في أميركا..

وبما أن السياسة الأميركية كانت تخطط بعد حرب 1973 لعزل مصر عن الوطن العربي، وإلغاء دورها العربي، وانحراف الإدارة فيها لتعمل على جعل مصر فرعونية أكثر منها عربية، من أجل تفتيت التضامن العربي، وإشاعة الاسترخاء العسكري، والقيام بتقديم مساعدات مالية لجعل المؤسسات المصرية مستهلكة أكثر منها منتجة.. لهذا كله نجد أن أكبر ثلاثة بنوك أميركية تقدّمت بطلبات للحصول على ترخيص لإنشاء فروع لها في مصر²⁸⁶. وقد وضعت إسرائيل مخططها مع أميركا، وطبّقته في العام 2007، كما طبقته في عام 2006 وكذلك في العام 1974، ومضمون هذا المخطط، حسب نظرة كيسنجر: أنه لا بد من تجويع الشعب الفلسطيني أكثر²⁸⁷، حتى يكون مستعداً ليتقبّل ما تطلبه إسرائيل وهو الحل الاستسلامي. وهذا ما نراه حالياً في القبول بما تبقى من الأرض في الضفة الغربية، بعد أن أخذت إسرائيل منها من خلال جدار الفصل العنصري والمستوطنات ما لا يقل عن 27 بالمئة من مساحتها. وكل ذلك لتحصل إسرائيل على اعتراف مجاني، لأن الدويلة الفلسطينية ستكون، عدا عن أنها مقطعة الأوصال، عبر طرقات للإسرائيليين، أشبه بحكم ذاتي ليس أكثر²⁸⁸.

التآمر المشترك وتزايد المساعدات الأميركية لإسرائيل

استعمل كيسنجر خلال الجولات المكوكية التي قام بها بين مصر وإسرائيل ليتابع فضّ الاشتباك بينهما، ولتنفيس احتقان الموقف العربي، وشعوره بتآمر أميركا مع إسرائيل وتسهيل المراقبة الجوية لها لتتمكن من تسجيل اختراقها للجيش المصرية من خلال ثغرة الدفرسوار، ولزيادة الإسهام في عزل مصر عن العرب، أسلوب التخويف لتقبل مصر بالاتفاق العسكري، وكان ذلك عبر تسريبات أشاعها كيسنجر ومخابراته من أن إسرائيل قد تقوم بهجوم على

الجيشين الثاني والثالث²⁸⁹. وتم هذا التخطيط بين مستشاري كيسنجر (وهم صهاينة) ورسميين إسرائيليين لإخضاع مصر بالتخويف لمطالب إسرائيلية تُفرض على القاهرة بدون شروط²⁹⁰.

وقد لعبت المساعدات المتزايدة لإسرائيل دوراً مهماً في تشجيع مصر للتوقيع على اتفاقية كامب دايفيد عام 1979 وإنهاء حالة الحرب معها. وكانت المساعدات لمصر (مليار دولار) مشروطة بإنتاج خدمات سياحية (ملاهي - مطاعم - فنادق.. الخ). بينما كانت مساعدات أميركا لإسرائيل ثلاثة مليارات دولار سنوياً، وأسلحة بما لا يقل عن ملياري دولار سنوياً، من أموال مؤسسات أميركية وصهيونية معفاة من الضرائب.. وكل المساعدات غير مشروطة وتستخدمها في صناعة الأسلحة. إذ وافقت أميركا على إنشاء مصانع في إسرائيل للدبابات (الميركافا) ولطائرة لافي وغيرها... وقد تصاعدت المساعدات الأميركية لإسرائيل بعد حربَي 1967 و1973.

إن المساعدات الأميركية الخارجية للعرب هي عبارة عن رشوة وإغراء، بدل تعويض، لعدد من السياسيين العرب، فيتلقون دفعات منتظمة من أميركا.. التي استعملت هذه المساعدات للتأثير في السياسات الداخلية في دول المنطقة العربية، [مثل دعم أميركا للمعارضين للنظام في سورية، وللسلطة غير الميثاقية في لبنان للاستمرار في البقاء على الرغم من فقدانها لشرعية العيش المشترك حسب مقدمة الدستور في لبنان]. وفي مذكرة صريحة وجهها دين راسك، وزير الخارجية الأميركي، إلى الرئيس جونسون في شأن المساعدات لمصر عام 1965، طالب بضرورة الحصول على عائد مرتفع من وراء المساعدات حيث قال: إن المساعدات هي طريق لها وجهتان: أولاً:

تسمح الدولة المتلقية للمساعدة (وهي قرض) أن تفتح أسواقها للمنتجات الأميركية ولاستثماراتها، وثانياً: قبول الدولة المتلقية للمساعدة بتنازل جزئي عن سيادتها، وهذه منفعة يمكننا تطويرها، مع الزمن لتصبح نفوذاً لنا²⁹¹.

وللتأكيد على وطنية بعض الحكام وعدم قبولهم الرشاوى مقابل التنازل عن جزء من سيادة أوطانهم برز بوضوح - بعكس نظرية راسك - موقف الرئيس المصري عبد الناصر عندما رفض مساعدات أميركية مشروطة عام 1956 منها موقف استعمال المساعدات في ميادين إنتاجية في عهده آيزنهاور ثم في عهد الرئيس جونسون في منتصف الستينيات، كمكافأة ليصبح صديقاً لأميركا. وقد فُرض عليه عدم شراء السلاح من الدول الاشتراكية، فاعترض على ذلك، وقام بشراء السلاح من المعسكر الاشتراكي والصين لاحقاً، بعد الاعتراف بها. كما حاولت أميركا تمويل بناء السد العالي بشروط مثل عدم اعتراف مصر بالصين وغيرها.. وأيضاً كان هذا التمويل المشروط مرفوضاً²⁹².

أما بالنسبة لإسرائيل، فلم تستعمل الولايات المتحدة المساعدات كورقة ضاغطة عليها من أجل تقديم تنازلات لتحقيق السلام. [كما قدّمت عام 2007 مئات الملايين لسلطة محمود عباس في فلسطين لمحاربة منظمة حماس وقبول شروط إسرائيل]. وبالرغم من انعدام وجود أي تقدم لحل الصراع العربي - الصهيوني، فإن الإدارة الأميركية بقيت تقدم سنوياً - بدعم من الكونغرس الأميركي - المساعدات إلى إسرائيل، بل يفرض الكونغرس ذلك على الحكومة الأميركية. وهذه المساعدات عملت على تقويض قدرة الرئيس الأميركي على ممارسة أي ضغط على إسرائيل.. ولهذا كان اللوبي الصهيوني ولا يزال يهجم السيطرة على الكونغرس أكثر من اهتمامه بأي مركز آخر، لأنه

يعرف أين يكمن مصدر القوة في مراكز الإدارة الأميركية. لقد أدرك قادة إسرائيل حقيقة مهمة، وهي أن أميركا لن تستعمل قدرتها السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية للضغط على إسرائيل من أجل تقديم تنازلات لصالح العرب. ولهذا فهم يتصرفون بدون أن يراعوا أية مصالح لأميركا في المنطقة. كما يملكون القدرة على استخدام الكونغرس للضغط عن كل من الرئيس وحكومته، إذا ما فكّر يوماً بالضغط على إسرائيل. وهم يستخدمون الكونغرس لترويض الرئاسة لصالحهم.. حتى أنهم لم يعودا يكثرثون مطلقاً بأية محاولة للضغط عليهم²⁹³.

ولهذا نجد أن الدوائر الأميركية، وخشية من عدم انتخاب معظم أعضائها مرة ثانية، تعارض أي موقف يُتخذ ويؤدي إسرائيل، أو يؤدي إلى مجابهة معها، لأن معظم سياسيي البيت الأبيض والكونغرس يؤمنون بأن الجزيرة وليس العصا هي الأداة الفضلى للتعامل مع إسرائيل. ومثال ذلك أن الرئيس بوش الأب حذّر حكومة الليكود عام 1991 من أنه لن يؤيد تقديم قروض بقيمة 400 مليون دولار لإسكان اليهود السوفيات في إسرائيل إلا عندما تتوقف الحكومة الإسرائيلية عن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة لعام 1967. وعندئذٍ قامت مجموعات اللوبي الصهيوني ومؤيدوها من المتصهينين بحملة دعائية ضد بوش ووزير خارجيته (جايمس بيكر) وكل من ساندتهما من الكونغرس أو من الوزراء، والتهمة موجودة سلفاً وهي العداء لإسرائيل أي (الاسامية)²⁹⁴.

وإذا عدنا إلى مساعدات نيكسون وكيسنجر في السبعينيات من القرن العشرين نجد أن استراتيجيتها كانت تركز على الاستمرار بتزويد إسرائيل بالأسلحة لكي تبقى في درجة تفوّق كاسحة. وبعد ذلك يطلبان منها التفاوض.

ولهذا قدم الرئيس نيكسون لإسرائيل مساعدات طارئة بقيمة 2,5 مليار دولار. وقد حاول الكونغرس اقتطاع مبلغ من المساعدة بقيمة 500 مليون دولار، لكن كيسنجر أفشل هذه المحاولة بحجة أن أميركا قد تعهدت بكامل المبلغ. وعدا ذلك وقّعت أميركا مذكرة تفاهم تتعلق بعدم التفاوض مع الفلسطينيين، وباستمرارية الدعم العسكري والاقتصادي والمالي والسياسي لإسرائيل²⁹⁵.

ومن خلال زيارة الرئيس نيكسون لإسرائيل في حزيران/يونيو 1974 تبين أن أميركا بقيت تؤمن بسياسة ترى أن إسرائيل يجب أن تبقى قوية ومهيمنة على المنطقة، وأن كل دولة في الشرق الأوسط تريد أن تكون صديقة، وحتى حليفة، لا يمكن لها أن تنال المرتبة الأولى بدلاً من إسرائيل عند الولايات المتحدة. وقد تأكد ذلك من خلال البيان الذي صدر في منتصف حزيران/يونيو من العام 1974 عندما زار وفد من وزارة الدفاع الإسرائيلية واشنطن للاتفاق على تفاصيل الإمدادات العسكرية الأميركية لإسرائيل على المدى الطويل²⁹⁶.

وفي أواخر عام 1974 استقال الرئيس نيكسون - بسبب فضيحة ووترغيت - واستلم مكانه نائبه جيرالد فورد. حيث مارس ضغطاً على إسحاق رابين لتقديم تنازلات من أجل الوصول إلى اتفاق ثانٍ مع مصر، وقد أدى هذا إلى جعل رابين في المرتبة الأولى في حزب العمل، فطالب بالتبادل البريدي والهاتف مع مصر، بضغط من أميركا. كما طالب كيسنجر (لطمأنة إسرائيل) بعقد معاهدة دفاعية، من أجل تقديم تنازلات إقليمية لمصر. وفي السابق، كانت إسرائيل هي التي تدعو إلى مثل هذه المعاهدات، لكن الدعم الأميركي اللامحدود وبخاصة في حرب 1973 جعلها تتمرد على السلام وعلى خطط أية

دولة عربية، وحتى على أي تهديد يأتيها من أميركا. ولأهمية قيمة المساعدة المقدّمة من أميركا لإسرائيل صرّحت غولدا مائير بأن الأميركيين كرماء معها، وهم طيبون، ولكن هناك شيئاً لا يعطونه إياها.. وهي تريده.. وهو «مفاتيح» الأسطول السادس. ولكن إسرائيل رفضت عقد معاهدة دفاعية مع أميركا، لأن هذه المعاهدة تحد من طموحات إسرائيل التوسعية لفرض سيطرتها وسياستها على الدول المجاورة.

استقبل فورد تصلّب إسرائيل في مطالبها لتحقيق السلام في الشرق الأوسط بقوله: «لقد حاربت طوال حياتي من أجل دعم إسرائيل، ولكن في اللحظة التي كنت أحتاج فيها إلى تأييد من جانبها واجهتني بالرفض». وبعد فشل محادثات السلام بين مصر وإسرائيل علّق كيسنجر على هذا الفشل قائلاً (موجهاً كلامه للإسرائيليين): «إنني (أي أميركا) أفعل ذلك حتى لا تكون إسرائيل مُجبرة إلى العودة إلى خطوط 5 حزيران/يونيو (أي خطوط ما قبل حرب 1967)، ونحن قادرون على ذلك»²⁹⁷. وكانت إسرائيل ترد باستمرار بأنه مهما فعلت أميركا لها فهي لا تخدم سوى مصالحها، ولهذا نجدها تذكّر، باستمرار، بدورها المهم في الاستراتيجية الأميركية، بعد خسائر أميركا في العالم، وبخاصة في دورها الرئيسي وهو الوقوف في وجه الدول التي تؤيد الاتحاد السوفياتي²⁹⁸.

إن إسرائيل، هي استثناء وحيد في العالم، فالمجتمع الدولي ملتزم بأمنها، ولا حاجة لوجود جنود أميركيين، ولا لقواعد كتلك التي تحتفظ بها أميركا في أوروبا، لأنها مكلفة كثيراً. إن إسرائيل هي حصن من حصون الغرب عامة وأميركا بخاصة في منطقة مضطربة وليست مستقرة، وهذا الحصن لا يحتاج

إلا للمعونة المالية، والدبلوماسية وإمدادات مستمرة من السلاح، لأن إسرائيل هي التي تحارب عن أميركا وباسمها، (وهذا ما حدث في عدوان تموز/يوليو 2006 على لبنان)²⁹⁹. وبعد اتصالات كيسنجر بعدد من السياسيين وسفراء أميركيين سابقين، اختار متابعة فكرة السلام خطوة خطوة وقال للرئيس فورد: «إن المناورة بالنسبة لأميركا، من أجل اتخاذ إجراءات فعلية ضد إسرائيل، منعدمة، لأن أية خطوة فعلية سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية. قد تزيد من خطورة وضع إسرائيل بشكل لا يتفق مع مصالح الولايات المتحدة»³⁰⁰. وهذا دليل على أن إسرائيل دولة اختلقها الغرب (بريطانيا أولاً ثم أميركا) لتأمين مصالح الاستعمار. وليس المجيء باليهود من أصقاع الأرض بحجة الهرب من المحرقة والإقامة في دولة يهودية صرفة، سوى حجة للغرب، فلإبعاد جيوشهم عن الصراع مباشرة، أوجدوا جيشاً متعصباً عنصرياً وأمدّوه بكل متطلبات الحياة.

وبسبب الخوف من عدم تأييد الصهاينة في أميركا في كل الانتخابات القادمة، وبضغط من اللوبي الصهيوني، وقّع 76 عضواً من مجلس الشيوخ على رسالة قدّمت إلى الرئيس فورد يؤيدون فيها مطالب إسرائيل بالحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية ومالية، ويحثّون الرئيس على الإسراع في تقديمها مباشرة لأن إسرائيل القوية هي الضمان الوحيد لعدم سيطرة قوة خارجية على الشرق الأوسط. وكرر كيسنجر مقولته المشهورة، وهي أن أية إجراءات ضد إسرائيل ستضر بمصالح أميركا في الشرق الأوسط³⁰¹.

إن تاريخ الرئيس فورد حافل في تقديم الخدمات لإسرائيل، ولم يطلب منها إلا أن تتفهّم وضعه الحرج في الرئاسة، وهي لا تهتم للرئيس ما دام متردداً،

وما دامت الصهيونية قادرة على أن تضع رئيساً أشبه بخادم لها، لا يقدر على مواجهتها؛ بل يلبي كل حاجياتها مهما كانت، حتى ولو أصّرت بمصالح أميركا.. وهذا ما حدث من قبل عندما قدّمت أميركا لإسرائيل سرباً من الطائرات لم يكن هناك غيره لدى الجيوش الأميركية كلها. وقد أثنى الرئيس فورد على إسرائيل التي منعت الاتحاد السوفياتي - برأي الغرب - من السيطرة على الشرق الأوسط، وذلك من خلال إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية عام 1967 بتخطيط وتآمر وتجسس على الجيش المصري (جواً) من الولايات المتحدة. حتى أن فورد طلب من الرئيس نيكسون أن يزوّد إسرائيل بطائرات الفانتوم، وبسرعة، وتبيّ عام 1973 برنامجاً لمساعدة إسرائيل على توطين المهاجرين السوفيات، وكان له - عندما كان نائباً للرئيس³⁰² - علاقات متينة مع فيشر أحد أكبر جامعي الأموال لإسرائيل، ومع فريدمان وهو صهيوني كان يكتب خطابات فورد، وكان فريدمان مراسلاً سابقاً لوكالة التلغراف الصهيونية في واشنطن. كما كان فورد يعتقد، منذ وقت مبكر أن اليهود شعب تعرّض للاضطهاد، ومن الواجب مساعدته، وكان هو نفسه، يتنكر لوجود شعب طُرد من أرضه وقُتل منه الآلاف واضطُهد من قبل إسرائيل.

تقييم سياسة أميركا

إن آراء كيسنجر في التقييم الذي أعلن عنه، حيث انحصر في تغيّر في وجهة نظر أميركا تجاه إسرائيل، لتكون أميركا دولة نزيهة وعادلة، ما هي إلا مسرحية قام بها كيسنجر لتضليل وخداع بعض الحكام العرب³⁰³.

وفي عام 1975 وقّعت أميركا اتفاقية اقتصادية مع إسرائيل اعتبرها الإسرائيليون مهمة جداً لأنها تتضمن بنداً ينص على انضمام إسرائيل إلى

القائمة التي تشتري منها وزارة الدفاع الأميركية منتجات غير عسكرية من الخارج. وستصبح إسرائيل في موقع تنافسي مع شركات أميركية لمشتريات تحتاج إليها الإدارة الأميركية. وكان الكثير من التلزمات يرسو على شركات إسرائيلية بضغط صهيوني في إدارة البيت الأبيض. وسمحت إدارة فورد بإعطاء المؤسسة الأميركية لتشجيع الاستثمار وراء البحار ضماناً للمستثمرين في إسرائيل وقروضاً بفوائد قليلة جداً، وتسهيلات جمركية، عدا عن المساهمة الرسمية في مشاريع للأبحاث والتنمية في مختلف الصناعات في إسرائيل.

ومن سخرية العصر يومها، أنه في ظل تقييم سياسة أميركا والفتور الذي كان في موقفها إزاء إسرائيل، وبدلاً من تخفيض المساعدات لها - لتعنتها ورفضها للسلام العادل بين العرب وإسرائيل - نجد أن واشنطن قد وقعت اتفاقية أسخى من أية معاهدة بينها وبين الخارج³⁰⁴. وهذه الوثيقة (المعاهدة) هي عبارة عن وسيلة إنقاذ لإسرائيل رغماً عنها. وقد قال أحد المسؤولين في الخارجية الأميركية في هذا المجال: إن إسرائيل دولة لها اهتمامات محلية في الشرق الأوسط، ولكونها دولة مهددة وتكافح للبقاء فتكون اهتماماتها الإقليمية مهيمنة على شؤونها كافة، بينما الولايات المتحدة لها نظرة عالمية أوسع، ولهذا علينا أن ننظر إلى الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال النظرة الإسرائيلية، فنقبل ما تريده ونرفض ما تراه غير مناسب لها³⁰⁵. وهذا يفسّر بأن أميركا لها نظرة توسعية استعمارية، ومن مصالحها الخارجية أن تشمل مصالح إسرائيل أيضاً، بينما إسرائيل لا تنظر إلا لمصالحها الخاصة حتى ولو كانت على حساب اقتصاد أو كرامة أو سيادة أميركا.

الضمانات الأميركية لإسرائيل:

مقابل فصل القوات بين مصر وإسرائيل، ومقابل التخطيط الأميركي الصهيوني (السري) لإبعاد مصر عن أية جبهة ضد إسرائيل، بل لإلغاء كلي لسياستها العدائية ضد أميركا وإسرائيل، وإبعادها أيضاً عن كل ما له علاقة بالاتحاد السوفياتي، قدّمت أميركا ضمانات لإسرائيل عبر وثائق سرية، ومن أهم بنود هذه الوثائق:

- 1- ستبذل الولايات المتحدة كل جهودها لتلبية حاجات إسرائيل من العتاد العسكري وحاجاتها الدفاعية الأخرى، بشكل متواصل وطويل الأمد.
- 2- إن حاجات إسرائيل العسكرية - طويلة الأمد - ستشتمل على طلبها لأسلحة حديثة متطورة.
- 3- عندما تعجز إسرائيل عن تأمين حاجاتها النفطية، بترتيبات مستقلة، ستتصرف الحكومة الأميركية، بناء على طلب من إسرائيل، ولمدة خمس سنوات، وتعمل على تأمين حاجات إسرائيل من النفط الخام.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل السادس

الصهيونية تخذع كارتر على الرغم من انحنائه لها

مقدمة

فاز الرئيس جيمي كارتر الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية على الرئيس فورد الذي كان من قبل نائباً للرئيس نيكسون، والذي خلفه بعد أن استقال هذا الأخير على أثر فضيحة «ووترغيت». وكانت الإدارة الأميركية، قد وطّدت العلاقات مع إسرائيل، لكنها مرّت بأزمة في عهد فورد، على خلفية المبادرات السلمية الأميركية لحل أزمة الشرق الأوسط. وفي آذار/مارس 1980 أوضح وزير خارجية أميركا سايروس فانس أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ أن خطأً في نقل المعلومات أدى إلى أن تصوّت الولايات المتحدة على قرار مجلس الأمن الذي يشجب ويرفض سياسة إسرائيل الاستيطانية، حيث يدعو هذا القرار إلى تفكيك المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي التي احتلتها عام 1967. حتى أن الرئيس الأميركي كارتر أعلن من البيت الأبيض تصريحاً تنصّل به من تأييد أميركا للقرار الذي يدين بناء المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتبر أن تفكيك هذه المستوطنات ليس لائقاً.

وإذا كان النفط، الذي يلبي حاجات إسرائيل غير متوفر للشراء، ستقوم الحكومة الأميركية بتوفيره لتشتريه إسرائيل. وإذا عجزت إسرائيل عن تأمين وسائل النقل. ستبذل الولايات المتحدة جهودها لتساعدها في تأمين وسائل

النقل. وسيجتمع خبراء أميركا وإسرائيل سنوياً لعرض ما تحتاجه إسرائيل من النفط؛ وسيكون الخبر الأميركي مؤيداً لإسرائيل، وستكون نتيجة الاجتماع بين الخبراء كما تريده إسرائيل.

كل ذلك وعدت به أميركا إسرائيل في اتفاقية سرّية وُقِّعت بين الطرفين، ونصّت على نقاط عدة من أهمها:

1- من أجل مساعدة إسرائيل لتأمين حاجاتها النفطية، سيُطلب من الكونغرس بأن تهتم الحكومة الأميركية بحاجات إسرائيل من النفط المستورد، ويُرصد لهذه الغاية، بطلب من الكونغرس اعتمادات يحدد مقدارها لبناء وتخزين احتياطي النفط الذي سيتم تخزينه في إسرائيل، من أجل توفير النفط لمدة لا تقل عن ستة أشهر إضافية (كان التخزين يومذاك لمدة ستة أشهر). وسيكون التمويل من الحكومة الأميركية بطلب يؤمّنه الكونغرس.

2- يتم تنفيذ هذا الاتفاق عندما تسمح إسرائيل بمرور السفن عبر قناة السويس، من خلال فك الارتباط والابتعاد عن القناة لتهيئتها لمرور السفن.

3- تتفق أميركا مع إسرائيل على أن الاتفاق مع مصر يجب أن يكون اتفاقاً نهائياً للسلام.

4- استعداد حكومة أميركا للعمل مع إسرائيل إذا حدث خرق مصري للاتفاق، وستقترح أميركا في مجلس الأمن ضد أي قرار يضر بالاتفاق أو لتعديله.

5- لن تشترك أميركا في أي اقتراح يعتبر مضرّاً بمصالح إسرائيل.

6- تلتزم أميركا ببقاء إسرائيل قوية وتلتزم بأمنها في وجه دولة كبرى تهدد سيادة وأمن إسرائيل، وإذا حدث مثل هذا التهديد ستحدث مشاورات فورية مع إسرائيل لتقديم مساعدة أميركية دبلوماسية وعسكرية.. (وهذه الاتفاقية تبرهن ان إسرائيل هي أهم من أية ولاية أميركية في الولايات المتحدة).

7- بعد توقيع هذه الاتفاقية، وفي مدة شهرين، سيتم إمداد عسكري من أميركا لإسرائيل في حالة طارئة.

8- في شأن الملاحة في البحار والمضائق، تعتبر حكومة أميركا أن مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق من الممرات الدولية. ويحق لإسرائيل الطيران فوق البحر الأحمر وفوق هذه الممرات، وستؤيد أميركا ممارسة هذا الحق من الناحية الدبلوماسية في مجلس الأمن.

وهناك بنود أخرى متممة لهذه الاتفاقية تتعلق بحالة سحب قوة طوارئ الأمم المتحدة أو أية دولة أخرى قبل موافقة الطرفين مصر وإسرائيل. وتوقيع أميركا وإسرائيل على الاتفاق المصري - الإسرائيلي ودور أميركا في مهمات المواد المذكورة في الاتفاق وملحقته³⁰⁶.. ولأميركا شبكة إنذار مبكر في سيناء وأجهزة رصد وتجسس تعطي المعلومات مباشرة للجيش والمخابرات الإسرائيلية عن كل ما يتعلق بالجيش المصري.

وفي وثيقة سرية أخرى أكدت الولايات المتحدة لإسرائيل وقوفها إلى جانبها عبر تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية منها³⁰⁷:

أ- تصميم الولايات المتحدة على استمرارها في المحافظة على قوة إسرائيل الدفاعية عن طريق إمدادها بأسلحة متطورة من طائرات (ف 16) وغيرها.

ب- موافقة أميركا على إجراء دراسات مشتركة لإمداد إسرائيل بمواد ذات تقنية عالية ومتطورة تشتمل على صواريخ بيرشينغ (أرض - أرض)، وأسلحة حربية أخرى مثل قذائف زنة الواحدة أكثر من 2 طن (استعملتها إسرائيل في عدوان تموز/يوليو 2006).

ج- ستتقدم الحكومة الأميركية بطلب إلى الكونغرس كل سنة من أجل الحصول على موافقته لطلب إمداد إسرائيل بمساعدات اقتصادية وعسكرية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1975 وافقت وزارة الخارجية الأميركية على نشر وثيقة سوندرز حول القضية الفلسطينية التي أعدت، من قبل الإدارة الأميركية، وذلك أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية في مجلس النواب. وهذه (المبادرة - الوثيقة) أعدها هارولد سوندرز الذي انضم إلى هيئة مكتب مجلس الأمن القومي الأميركي عام 1961، ثم أصبح خبيراً في شؤون منطقة الشرق الأوسط، فواحداً من كبار أعضاء تلك الهيئة عام 1967، ثم أتى به هنري كيسنجر إلى وزارة الخارجية نائباً لمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وكان يُعتبر من مساعدي كيسنجر. وقد تضمنت (المبادرة - الوثيقة) أسئلة من ضمنها، من يمثل الفلسطينيين؟ ما هي الاتصالات التي يمكن أن تقيمها أميركا مع أفراد أو مؤسسات فلسطينية؟ لماذا لا نريد ولا نقدر على أن نتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية؟ ما هو رأينا في حق الفلسطينيين في تقرير المصير بالنسبة إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة؟

جاءت مبادرة سوندرز بُعيد اتفاقية سيناء الثانية، حيث كانت واشنطن تواجه قضية تقرير الخطوة الثانية في المفاوضات بين مصر وإسرائيل. وكان الرئيس فورد يأمل أن يجتمع بالرئيس حافظ الأسد لبحث فك الارتباط في الجولان، بينما كانت أميركا منحازة في التحرك نحو السلام في النزاع العربي - الإسرائيلي إلى موقف أوروبا الغربية، وهذا (الموقف) كان يميل للانتقال من اعتبار الفلسطينيين لاجئين إلى اعتبارهم شعباً له هوية سياسية واضحة. وكانت الولايات المتحدة قد شنت هجوماً عنيفاً على الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب قرارها الذي اتخذته في 10 تشرين الثاني 1975 باعتبار الصهيونية نوعاً من أنواع التمييز العنصري³⁰⁸. وهذا القرار الذي أعلنته الأمم المتحدة كان من بين أسباب الإعلان عن مبادرة سوندرز.

لقد وقعت إدارة الرئيس فورد بين نيران الالتزام بالاستمرار في المفاوضات ومكافأة الرئيس السادات للموافقة على الحل بين مصر وإسرائيل (بالمفاوضات الثنائية)، ونيران الالتزام بموقف الدعم لإسرائيل، لأن الانتخابات الرئاسية على الأبواب. وهناك نيران تصفية القضية الفلسطينية التي كانت الصهيونية تروج لها عبر جعل منظمة التحرير الفلسطينية في إطار أردني. وكل هذا جعل وزارة الخارجية تختار يومها نبرة منخفضة، ولم تُقدّر على أن تعلن عن جلسة أمام اللجنة الخارجية في الكونغرس³⁰⁹.

وتتلخّص وثيقة سوندرز في أن الولايات المتحدة رأت أن المشكلة في الشرق الأوسط بين العرب (الفلسطينيين) وإسرائيل هي مشكلة لاجئين وأشخاص مهجّرين. وأن هناك اعترافاً بأن الفلسطينيين يريدون أن يكون لهم رأي في تقرير مستقبلهم السياسي، وأنهم عامل سياسي يجب أن يتم التعامل معهم،

إذا كان هناك رغبة بأن يسود السلام بين إسرائيل والعرب. وقد احتوت هذه الوثيقة على نقاط عدة، منها اعتراف علني بأن الوضع الفلسطيني في النزاع العربي - الإسرائيلي هو أساس النزاع في الشرق الأوسط، والحل النهائي، برأي سوندرز، لن يكون ممكناً إلا عندما يتم الاتفاق على إعلان وضع عادل ودائم للعرب الذين يرون أنفسهم فلسطينيين.

أثارت هذه الآراء عاصفة في الدوائر الإسرائيلية والأميركية - المتصهينة وغيرها من المؤسسات الصهيونية الأميركية³¹⁰. وهذه الدوائر كلها هاجمت سوندرز بسبب تصريحاته التي لا سابق لها في أميركا أو في أوروبا، فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين، أو الاعتراف بأن لهم حقاً في فلسطين المحتلة عام 1967، أو الاعتراف بأن أساس النزاع هو المهجرين الفلسطينيين، وهو بعكس ما كانت ترغب به إسرائيل. لكن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تنظر إلى الحل بأيجاد دولة علمانية ثنائية القومية تشمل الفلسطينيين والإسرائيليين. وكان سوندرز يرى أن هناك صعوبة في القضية وهي: مَنْ يفاوض عن الفلسطينيين؟ كان الأميركيون يعتقدون أن الأردن هو من يفاوض عن الفلسطينيين - وهذه رؤية إسرائيلية - لكن قمة الرباط اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني³¹¹.

وكان رئيس اللجنة الفرعية للشؤون الدولية في الكونغرس لي هاميلتون، وهو من الحزب الديمقراطي، قد قال عن تقرير سوندرز ورؤيته للحل: إن هذا التقرير أهم تصريح سياسي عن المشكلة الفلسطينية، وقد بدأت إعادة النظر في هذه المشكلة، وتبحث وزارة الخارجية الآن عن طرق ووسائل لفتح جزء من قضية الشرق الأوسط، لم تتم مناقشته من قبل، وأن تقرير سوندرز

يحمل الأمل وقد يؤدي إلى فتح الأبواب للحل³¹². وتحدث لي هاميلتون عن السبب الرسمي الكائن وراء الرفض الأميركي للتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقال: إننا تحدثنا وتعاملنا مع فيتنام الشمالية وكانت غير معترفة بفيتنام الجنوبية.. ومع الصين الشعبية وكانت أيضاً، لا تعترف بالصين الوطنية... وإذا كنا نتحدث مع هاتين الدولتين، فلماذا لا نتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية؟ وإذا كان «الإرهاب» من فلسطينيين يقومون بأعمال ضد إسرائيل فقد تعاملنا مع عدد من الحكومات في العالم تمارس الإرهاب ضد الدول التي نعترف بها وندعمها. ولماذا نستعمل كلمة مصالح وليس كلمة حقوق للشعب الفلسطيني؟ هل هذا لأنه ليس للفلسطينيين أية حقوق؟ وأضاف هاميلتون في حديثه: إن كل هذه الممانعات التي تعترضنا وتقيّد يدي أميركا هي بسبب اللوبي الصهيوني الضاغط على الكونغرس، والمتصهينين الداعمين لإسرائيل!!

وأما كيسنجر المعروف بصهيونيته، فقد أجاب مراسلين إسرائيليين في واشنطن: أريحوا أنفسكم.. فأنا أصرّح ثلاث مرات في الأسبوع بأن لا تغيير في سياسة أميركا في دعمها لإسرائيل.. وعندما سُئل، أمام لجنة المساعدات الخارجية في مجلس الشيوخ، وكان رئيسها هيوبرت همفري، وهو مؤيد لإسرائيل، عن أهمية وثيقة سوندرز أجاب كيسنجر: إن هذه الوثيقة هي نوع من التدريب الأكاديمي، شُرحت بطريقة نظرية؛ وأن أميركا لن تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية دون اعتراف هذه الأخيرة بإسرائيل، ولن يتم التشاور مع الفلسطينيين إلا بعد أن نتشاور مع إسرائيل³¹³. [أليس هذا تأكيداً على أن البيت الأبيض خاضع بسياسته لما تمليه عليه الصهيونية، خوفاً من قوة اللوبي الصهيوني]. وقد أبلغ كيسنجر السفارة الإسرائيلية في واشنطن

إنه لم يقرأ بيان سوندرز من قبل، وهذا لن يؤدي إلى تغيير في سياسة أميركا تجاه إسرائيل³¹⁴.

وقد اعتبرت السفارة الإسرائيلية في واشنطن أن عدم تبليغ الإدارة الأميركية للسفارة بمحتويات وثيقة سوندرز أو حتى الإشارة إليها، لهو أمر مهم كثيراً ومثير للشك.. إذ كان يجب أن تطلع عليه السفارة قبل نشره³¹⁵. وقد عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً خاصاً انتقدت فيه مضمون وثيقة سوندرز، لما فيها من تحرير لسياسة أميركا، لا يمكن تجاهله، ولأن سوندرز قلل من دور الأردن في المفاوضات مع إسرائيل³¹⁶، ولن نسمح له بأن يدخل التاريخ على أنه بلفور للفلسطينيين³¹⁷.

واعتبرت إسرائيل أن الرئيس فورد موافق على وثيقة سوندرز، وأن سياسته تسير في عكس ما تُريده إسرائيل. ولهذا جُنِّدت اللوبي الصهيوني في أميركا للضغط على إدارته برفض الوثيقة أولاً، والعمل على عدم تأييده في انتخابات الرئاسة التالية لانعدام الثقة به.

وعندما أعلن السادات عن رغبته في تحقيق السلام بين العرب والإسرائيليين على أساس القرار 242، رفض الإسرائيليون ذلك. عند ذاك طلب الرئيس فورد من الكونغرس اتخاذ قرار بتجميد المساعدات المالية لإسرائيل كمقدمة لتقييم سياسة أميركا في الشرق الأوسط. وعلى أساس ذلك تقدّم 73 عضواً في مجلس الشيوخ برسالة إلى الرئيس فورد يحتجون فيها على سياسة التقييم التي تريد أميركا اتباعها مع إسرائيل.. وقد أدت هذه الرسالة إلى تغيير فورد لاستراتيجيته في الشرق الأوسط، من انتقاد إسرائيل إلى تزايد دعمها.. واعتبر البعض هذه الرسالة وقحة وصدامية من جانب اللوبي الصهيوني

والمتصهينين في الكونغرس. كما كشفت تلك الرسالة، وللمرة الأولى، الطريقة التي اتبعتها اللوبي الصهيوني للسيطرة على السياسة الأميركية المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط من خلال أعضاء صهاينة ومتصهينين في مجلسي النواب والشيوخ³¹⁸.

إن فضيحة ووترغيت لم تكن ليتم الإعلان عنها وتضخيمها، والعمل على تشويه سمعة الرئيس نيكسون ومن ثم الإطاحة به عبر استقالته، على الرغم من أنه أنقذ إسرائيل من أن تنهار كلياً - حتى أنه هدد مصر بقصفها بالقنابل الذرية، وبقصف السد العالي لإغراق مدن الوادي بمياه النيل - إن هذا كله لم يكن ليتم لولا مراسلي صحيفة واشنطن بوست الصهيونية روبرت وورود وكارل برنشتاين. وكانت مصادرهما من داخل البيت الأبيض، عبر جواسيس صهاينة زرعتهم الصهيونية لمعرفة أدق التفاصيل عن أية حادثة تقع في المؤسسات الأميركية. وكان الهدف من هذه الفضيحة التي أعلن عنها الصهاينة، إجبار الرئيس نيكسون على الاستقالة، وعرقلة فرض تسوية شرق أوسطية تركز على مبدأ «الأرض مقابل السلام». وهذا عكس ما كانت تريده إسرائيل ومن ورائها الصهيونية التي كانت ترغب في تحقيق مخططها وهو «السلام مقابل السلام» أو إعطاء قسم من الأراضي التي تريد أن تعطيها إسرائيل للعرب مقابل الاعتراف بها والسلام المشروط معها، أي التنازل عن قسم من الأراضي التي احتلتها عام 1967.

وأما مستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر، الذي عطل مشروع روجرز للسلام في فترة النصف الأول من رئاسته، فقد شعر أن سقوط نيكسون باستقالته كان مرتبطاً باليهود الصهاينة الذين يهتمهم أن يتم تعطيل خطط

السلام في الشرق الأوسط. وطلب نيكسون من كيسنجر، الذي أصبح وزيراً للخارجية، في آخر أمر للرئيس قبل الاستقالة، بأن يعمل على وقف المساعدات ويمنعها منعاً كلياً عن إسرائيل³¹⁹.

ويرى أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين أن عدم نجاح الرئيس فورد في انتخابات الرئاسة عام 1976 ترجع إلى المحاولة التي أراد أن ينقّذها بفرضه إعادة تقييم لسياسة أميركا في الشرق الأوسط. ويقول هذا الدبلوماسي إن فورد عندما ضغط على إسرائيل لتقدّم تنازلات للعرب لم يسمح له الصهاينة بذلك، ولم يغفروا له³²⁰ وقاموا بحملة دعائية ضده لانتخاب غيره. وأيدّ صهاينة نيويورك وغيرها، وعددهم مليونان، المرشح كارتر، وهذا كان كافياً ليفوز مرشح الحزب الديمقراطي بمندوبي ولاية نيويورك. ويعمل اللوبي الصهيوني على إحصاء وتتبع عدد المرات التي يتم فيها استقبال قادة عرب في واشنطن، ونوعية الاستقبال الذي يلقاه هؤلاء، ويعرف اللوبي كيفية الاستقبال من خلال موظفين صهاينة أو متصهينين موجودين باستمرار في البيت الأبيض. ويطالب باستقبال مماثل لقادة وزائرين إسرائيليين. ومن هذه الناحية تأكد الرئيس فورد أنه يجب أن يلقي إسحاق رابين عندما يزور واشنطن في آذار/مارس عام 1976 معاملة ممتازة. وقد دعا فورد إلى العشاء الذي أقيم على شرف رابين نخبة من الصهاينة الأميركيين، ثم حدث بعد ذلك لقاء مهم في وزارة الدفاع لتبادل المعلومات مع قادة صهاينة أميركيين³²¹.

وفي عهد الرئيس فورد كان مساعده لشؤون العلاقات العامة وليم بارودي قد قام، برفقة أكبر المتبرعين بالمال للحزب الجمهوري، برحلة إلى الغرب الأميركي³²². كما تمت دعوة 150 شخصاً من زعماء الصهاينة للقاء مع

الرئيس فورد وزوجته في أيلول/سبتمبر 1976؛ وأكد فورد في هذا اللقاء تقديم مساعدة مالية لإسرائيل موزعة على ميزانيتين وقيمتها 4,3 مليارات دولار. وقد ركزت اللجنة المشتركة المؤلفة من الصهاينة وأشخاص من حملة فورد، على الولايات التي تضم مجموعات صهيونية كبيرة من السكان، حيث يمكن أن يحدث الناخبون الصهاينة خرقاً في الانتخابات. ومن خلال الحوار بين أعضاء اللجنة المشتركة تبين أن معظم الصهاينة الأميركيين يضعون إسرائيل، وما تريده وما ينفعها في سلم أولويات اهتمامهم. وتؤكد لفورد في هذه الحالة أن أميركا لن تضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات من جانب واحد للعرب³²³.

اتهام صهيوني لرئيس أركان الجيوش الأميركية بأنه ضد اليهود³²⁴:

أجاب الجنرال براون، رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيوش الأميركية عام 1976، في مقابلة له مع إحدى الصحف بتاريخ 17/10/1976 عن سؤال: «هل إسرائيل وقواتها العسكرية هي عبء على أميركا أم هي مفيدة لها؟» بالقول: «أعتقد أن إسرائيل وقواتها وصلت إلى حد يمكننا أن نقول إنها أصبحت عبأً علينا.. ولكن قد يأتي يوم ويصبح لها قيمة مهمة لنا». أما جوابه بأنها عبء فلأن أميركا قدّمت لإسرائيل احتياطي الدبابات الضرورية التي كانت في أوروبا، لتعوّض عن خسائرها في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، ولم يبق لأمركا سوى 50 بالمئة من الدبابات التي يحتاجها الحلف الأطلسي عند الحاجة إليها. كما أن أميركا تقدم أسلحة متطورة لإسرائيل لم تتزود بها القوات الأميركية نفسها. ولم يعلن الجنرال أن على أميركا أن توقف دعم إسرائيل بالسلاح.. (ومن المعروف أن هذه الأسلحة تقدم مجاناً). وأجاب براون أن إسرائيل لم تكن نعمة في تلك الفترة.. ولم يتجرأ على المزيد من

الحديث كتوقيف الدعم أو المشاركة في المعلومات أو التجسس المشترك أو غير ذلك³²⁵..

وعندما نشرت الصحف حديث براون³²⁶ للصحيفة انتشرت موجة من الهستيريا في الولايات المتحدة، وبدأت تصل إلى المحررين في الصحف الأميركية، ومعظمها تحت السيطرة الصهيونية، منددة بحديث براون، واعتبرته ناتجاً عن نفس (لاسامية). وأسرع الرئيس الأميركي فورد معتذراً عن الجنرال براون خوفاً من انعكاس ذلك على إعادة انتخابه مرة ثانية.

ولم يكتفِ الصهاينة، باعتذار الرئيس فورد، بل طالب عدد كبير من السياسيين ومنهم السيناتور (هوارد بيكر) أن يُطرد براون من رئاسة الأركان. وبهذه الصورة العنصرية المهينة تعرّض الجنرال براون لحملة صهيونية أميركية لمصلحة إسرائيل. ولم يجرؤ على مواجهة هذه العنصرية الصهيونية ومن يؤيدها إلا اليهودي المعتدل السناتور باري غولد ووتر الذي أوضح أن ما يهدف إليه براون ليس منع تقديم المساعدة العسكرية لإسرائيل ولكن طلبها غير المنطقي بأن تجعل مستودعات أسلحة جيوشنا في أوروبا قليلة التجهيز الاحتياطي، ولهذا فقد أُسيء فهم حديث الجنرال براون.

لم يقدر الجنرال براون على فعل شيء تجاه تلك الحملة الصهيونية التي حرّضها وسيطر عليها اللوبي الصهيوني المتسلط على أي قرار أو حديث رسمي يصدر عن مسؤول أميركي. ولم يجرؤ أي إعلامي أن يقف إلى جانب الجنرال براون تحت حجة حرية الرأي والتعبير.. ولكن هذه الحرية وهذا الحق غير مسموح بهما، كما أنه غير مسموح المسّ بكل ما يتعلق بالصهاينة أي بإسرائيل أو بالصهيونية عامة، بل يُسمح لأيٍّ من الوسائل الإعلامية أن تكون

منبراً لتوجيه الشتائم والذم والتشويه لكل إنسان عربي لا يخضع لشروط إسرائيل. وعدم وقوف أشخاص، لا يشاطرون الصهيونية رأياً، إلى جانب براون، ما هو إلا دليل واضح على غياب حرية التعبير في أميركا، وهذه الحرية ضمنها التعديل الأول للدستور الأميركي، ولكنها لا تطبق على من يقول شيئاً لا توافق عليه الصهيونية.

إن حرية التعبير تسقط عندما يتعلق البحث بأمر له علاقة بإسرائيل. وحتى في الكونغرس الأميركي، فإن أي عضو فيه يشعر أن للصهيونية تأثيراً في انتخابه يتجنب، بل لا يجرؤ، على أن يصدر عنه أي تصريح أو أن يصوت مع قرار يخالف التوجّهات الإسرائيلية خوفاً من اللوبي الصهيوني وعدم إعادة انتخابه مرة ثانية.

وهنا نسأل: أليس بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة مخالفة للقانون الدولي؟ علماً أن بعض العرب اعترفوا بإسرائيل؛ ثم أليس عدم اعتراض أميركا على بناء المستوطنات دليلاً على التواطؤ وعلى خداع العرب وتضليلهم بأنها دولة تريد السلام، وهي عادلة ونزيهة؟!

وتبين فيما بعد أن هذا التنصّل ليس بسبب خطأ في الاتصالات، بل بسبب تحرّك صهيوني في أميركا، والضغط على الرئيس كارتر بعدم تأييد هذا اللوبي ومن يسانده من المسيحية الصهيونية لكارتر في انتخابات ولاية نيويورك. وقد فشلت محاولة كارتر هذه عندما فاز أدوارد كنيدي في انتخابات الحزب الديموقراطي وتوزعت أصوات اليهود ومن يؤيدهم في هذه الولاية بحيث نال كارتر ثلث الأصوات. وقد جاء في تصريح البيت الأبيض: «إن الفشل في نقل تعليمات الرئيس بشأن القدس أدى إلى أن يكون التصويت إلى جانب القرار

الذي يدين إسرائيل بدلاً من الامتناع عن التصويت»³²⁷. ثم طلب الرئيس بعد ذلك حذف الفقرة التي تعبّر عن الفشل في نقل تعليمات الرئيس، لأنها غير منصفة لإسرائيل. وهذا يدل على اعتذاره من إساءته للصهيونية ولكيانها في فلسطين المحتلة، لأن الجملة التي طلب حذفها كانت تشير إلى حق جميع أتباع الديانات السماوية في أن يزوروا أماكنهم المقدسة في المدينة. ولو بقيت هذه العبارة فهذا يعني أن إسرائيل لا تسمح لجميع أتباع الديانات، وبخاصة الإسلام والمسيحية، بزيارة أماكنهم المقدسة مما يشوّه صورة إسرائيل التي يراها الغرب دولة ديموقراطية. وهذا التنصّل لرئيس أميركي هو سابقة في تاريخ الولايات المتحدة والأمم المتحدة معاً.

كان هذا التراجع تعبيراً لإرضاء الكونغرس الأميركي الذي كان يهيمن عليه الصهاينة والمتصهيّنون في الولايات المتحدة. وسنرى ذلك عند الحديث عن هذه الهيمنة في عهدي الرئيسين كلينتون وبوش الابن، وكيف أن الحزبين يتنافسان لمن يقدم خدمات أكثر للصهيونية ومؤيديها، ودولتهم إسرائيل. وسيبرز ذلك من خلال الأسماء الصهيونية أو المتصهينة في عهدي الرئيسين، الديموقراطي كلينتون والجمهوري بوش الابن.

سيطرة الصهاينة على المؤسسات الأميركية المهمة

إن دعم الكونغرس لإسرائيل أمر لا حدود له، وينظر أغلب أعضائه فإن إسرائيل ملاك على الأرض لا يُخطئ، ولهذا يجب ألا تُعاقب. ورئيس الجمهورية في أميركا لا قوة له بدون تأييد الكونغرس، وهذه المؤسسة هي مع إسرائيل بقوة. واستمر هذا في عهود ريغان وكلينتون وبوش الابن. وأي تغيير في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ما هو إلا أضغاث

أحلام؛ وأية نقلة في علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل من قبل الرئيس وإدارته لصالح العرب، لن يوافق الكونغرس عليها، وسيعمل اللوبي الصهيوني والمسيحية الصهيونية على معاقبته في الانتخابات، وهذا ما حدث للرئيس بوش الأب، وللرئيس فورد من قبله وللرئيس كارتر. إن تبديل السياسة الأميركية إزاء الشرق الأوسط غير وارد على الإطلاق³²⁸، ومن يعتقد العكس من الحكام العرب يكون مضللاً لشعبه ومخادعاً. ولا عمل للوبي الصهيوني، ومعه المتصهينون الأميركيون، إلا السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ اللذين يتحكمان بقرار واشنطن.

وهناك أسباب أخرى، غير المال اليهودي وأصوات اليهود، تجعل أميركا ملتزمة بإسرائيل. ومن هذه الأسباب أن الناخين اليهود يؤيدون الحزب الديموقراطي، مع أن الجمهوريين يدعمون إسرائيل، بدون حدود، وحزبهم ليس أقل من غيره في تأييده لإسرائيل. لكن المال اليهودي، عدا الناخين، ومن يؤيدهم من المسيحيين الصهاينة (أي البروتستانت التوراتيين)، هؤلاء جميعاً يقررون سياسة الولايات المتحدة. ولولا ذلك لا اتخذ أي حزب من هذين الحزبين، وبخاصة الحزب الذي ينال أكثر من ثلث أو ربع أصوات اليهود، مبادرة لتبديل سياسة واشنطن في الشرق الأوسط³²⁹.

كان الرئيس كارتر أثناء زيارته إلى ولاية فلوريدا منتصف عام 1979، قد صرح بأن اياً من الرؤساء العرب لم يطلب منه أن يدعم فكرة إنشاء دولة فلسطينية. وفي خطاب له في أواخر شباط/فبراير 1980 أمام مؤتمر للشباب اليهود أعلن - وهذا كلام صهيوني تُسب إليه - أن رأيه ورأي بعض الزعماء العرب هو أن إنشاء دولة فلسطينية سيكون عاملاً يؤدي إلى زعزعة

الاستقرار في الشرق الأوسط. وحتى لو وافق على إنشاء دولة للفلسطينيين، كما فعل بوش الأب، فلن توافق عليها تل أبيب إلا بشروطها. فتكون هذه الدولة ممسوكة بحدودها من قوات إسرائيلية، ومراقبة بحراً وجواً وبراً، على الأراضي التي تتركها إسرائيل لهم، (أي ضم المستوطنات في الضفة الغربية)، ومقطعة الأوصال (أي بشكل معازل كعازل السود في جنوب إفريقيا سابقاً).

وأما وزير خارجية الولايات المتحدة سايروس فانس سابقاً فقد أعلن أمام لجنة مجلس الشيوخ وكانت تحت سيطرة اللوبي الصهيوني:

أ- إن دعم أميركا الثابت واللامحدود لأمن إسرائيل هو حقها في العيش بحدود معترف بها وآمنة. [وكلمة «آمنة» هذه مطاطة، لأن إسرائيل ترى أن أمنها يكون بسيطرتها على كل الضفة الغربية. وتتساءل: هل توجد حدود آمنة في عالم الأسلحة الحديثة وبخاصة الصواريخ؟] والولايات المتحدة ملتزمة باستقلال جميع الدول في الشرق الأوسط وسلامتها. [ولنتمغن بهذا الخداع والتضليل للعالم وللعرب خاصة. فهل كانت أراضي سوريا والأردن ولبنان سالمة، وهل كان للفلسطينيين أمن واستقرار؟].

ب- يجب أن يكون هناك اقتناع مشترك بين مصر وإسرائيل وأميركا بأن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يشتمل على حل للقضية الفلسطينية من خلال السلام الذي لا يتضمن إنشاء دولة للفلسطينيين على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967. [وهذا يعني أن أميركا تريد من إسرائيل أن تتوسع وتستعمر أراضي من جيرانها لتجبرهم على التفاوض معها وبشروطها، أي الاستسلام لها، حسب رأي الإدارة الأميركية].

ج- دعم أميركا للقرار 242 على اعتباره أساساً لتسوية سلمية. [ولكن مفهوم واشنطن لهذا القرار مثل مفهوم إسرائيل له، أي الانسحاب من «أراضي محتلة» وليس «الأراضي المحتلة» عام 1967، وهذا يعني أن هذا المفهوم فرضته إسرائيل ومؤيدوها في واشنطن على الإدارة الأميركية حتى تعطي الفلسطينيين الأراضي التي تنازل عنها بإرادتها، وتكون تحت سيطرة إسرائيل أمنياً].

د- إن الولايات المتحدة لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا اعترفت هذه الأخيرة بحق إسرائيل بالوجود وتطبيق القرار 242. [أي إعطاء إسرائيل للفلسطينيين الأراضي التي تريدها وتكون محكومة بحدود تحت سيطرة القوات الإسرائيلية. وكان أبعد ما يمكن أن تقبل به واشنطن من حقوق الفلسطينيين هو حكم ذاتي لفترة انتقالية، مع حماية حدود إسرائيل من أي اعتداء].

وأضاف فانس أمام اللجنة أن الولايات المتحدة جربت أن تحذف عبارة «تفكيك المستوطنات» في قرار الأمم المتحدة، لكنها لم تنجح. وكان الرئيس يريد أن يحذف من القرار جميع الإشارات إلى مدينة القدس، وبرزت إجابته وكأنها اعتذار، وخوف من العقاب الذي قد يفرضه الكونغرس على وزير الخارجية، وربما يؤدي هذا إلى التخلي عنه وإجباره على الاستقالة. وقد برز هذا الاعتذار في قوله: «كنت على خطأ، وقد تحملت المسؤولية كاملة عندما نشأ سوء تفاهم عند نقل رأي الرئيس والتصويت في مجلس الأمن». وقد اعترف فانس بالإطار الذي تمت فيه صياغة اتفاقية «كامب دايفيد» دون الإشارة إلى المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام

1967. وهذا لا يلزم إسرائيل لا نصاً ولا استنتاجاً بالتوقّف عن نشاطها في إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة³³⁰..

لقد اعتبر أحد سفراء الولايات المتحدة أن القدس هي جزء من الأراضي المحتلة عام 1967 وقال: إن الولايات المتحدة تعتبر أن الجزء الشرقي من القدس وقع تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي في حرب حزيران/يونيو مثل الأراضي التي احتلتها إسرائيل. وهذا الجزء من القدس هو أراضٍ محتلة، ويخضع بالتالي لنصوص القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق وواجبات الدولة المحتلة (أي إسرائيل). وهذا القانون يفرض على إسرائيل عدم إجراء أي تعديل في القوانين أو الإدارة في الأراضي المحتلة، حتى ولو كانت لإجراءات أمنية، فلا يُسمح بالمصادرة، ولا بإسكان أناس تأتي بهم الدولة المحتلة (مثل يهود من الخارج أسكنتهم إسرائيل في مستوطنات في أراضٍ 1967)، ولا بالتدمير، ولا بجرف الأراضي ولا بقطع الأشجار. وكل هذه الأعمال قامت بها إسرائيل، ولا تزال، إضافة إلى الاعتقال والقتل والتهجير منذ عام 1967، حتى آخر مجزرة قامت بها القوات الصهيونية بقتل وتدمير أراضٍ ومنازل في مدينة (بيت حانون) حيث قتلت إسرائيل أكثر من 50 شخصاً وأكثر من نصفهم من الأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر 2006³³¹، عدا عن مجزرة مخيم جنين عام 2002، وإسكان اليهود في القدس الشرقية من أجل تهويدها.

وأمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية في آذار/مارس 1980 قال وزير خارجية أميركا فانس: «نعتقد أنه مهما يكن الحل الذي قد يُتفق عليه، فإنه يجب أن تبقى القدس مدينة موحّدة (غير مقسّمة) وهذا ما كانت تطالب به إسرائيل حيث اعتبرت أن القدس ليست من الضفة الغربية، وهي العاصمة

الأبدية لإسرائيل، ولا يمكن أن تقسّم ثانية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعرف ضمناً أن هذا غير قانوني ويخالف الشرعية الدولية، ولكنها ليست عاجزة عن فعل أي شيء كما تدّعي وتضللّ العرب وتكذبّ عليهم. لأنها لا تقدر على فعل شيء يُغضب اللوبي الصهيوني خوفاً من العقاب الذي سيناله الحزب الذي قد يقوم بمثل هذا العمل في فترة الانتخابات التشريعية بصورة خاصة لأن الرئاسة ستكون مكبّلة إذا كانت لا تملك السيطرة في مجلسي النواب والشيوخ³³².

لقد صادرت إسرائيل الكثير من الأراضي التي يملكها فلسطينيون مقيمون في القدس ومنهم من رعايا الولايات المتحدة، وأقامت في هذه الأراضي مباني مرتفعة كثيراً وغيّرت معالم المدينة، من خلال هدم بيوت للفلسطينيين قالت عنهم أنهم ذوو ميول سياسية ضد إسرائيل. وهذا بحد ذاته انتهاك للقانون الدولي الذي جعلته واشنطن بدون قيمة، واستخدمته ولا تزال لصالح المعتدي. وعلى الرغم من توقيع السادات على معاهدة سلام بشروط إسرائيل، لم يقدر، ومعه رئيس الولايات المتحدة، أن يجعل مناحيم بيغن يغيّر سياسته المتعلقة بالقدس. وبقي بيغن على تعنّته ورفضه حتى أنه قال: «إن السادات وكارتر يحتاجان إلى الفرح والنشوة بالنجاح³³³. الأول يريد استرجاع سيناء فارغة من أي نشاط عسكري مصري، والثاني لا يقدر أن يضغط على إسرائيل لأنه يحتاج إلى أموال وأصوات اليهود ومن يؤيدهم في الانتخابات الأميركية القادمة».

عصابة اللوبي الصهيوني تتحكم بقرار الكونغرس

يرى معظم أعضاء مجلس الشيوخ في لجنة العلاقات الخارجية أن تأييدهم لإسرائيل وتقديم الخدمات لها هو الذي يبقوهم نافذين ودائمين في مجلس الشيوخ، ويتنافسون مع بعضهم على من يقدر على تقديم خدمات أكثر من الآخر لصالح إسرائيل لترضى عنه اليهودية والمسيحية المتصهينة على الدوام. وقد برز هذا أثناء مناقشة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ مع وزير الخارجية في آذار/مارس 1980، وكان ذلك على ضوء إصدار مجلس الأمن قراراً يعتبر أن بناء المستوطنات في أراضٍ محتلة يخالف القانون الدولي، وأن إسرائيل تتحمل هذه المسؤولية وعليها إزالة هذه المستوطنات. وكان القرار حبراً على ورق بعد أن اعتذرت أميركا عن موافقتها على هذا القرار وطلبت شطب عبارة منه لتبريء إدارة كارتر نفسها أمام المحاكمة عند اللوبي الصهيوني الذي يُمسك بمفاصل السياسة الأميركية.

وقد ظهرت هذه المحاكمة عندما وجه أحد أعضاء مجلس الشيوخ في لجنة العلاقات الخارجية (جاكوب جافيتش) سؤالاً إلى سايروس فانس الذي قال إنه يتحمل الخطأ في الموافقة وإصدار مثل هذا القرار، الذي يُدين إسرائيل في مجلس الأمن. قال جاكوب: «إن التحقيق مع الشخص الذي كان على خطأ لن يخفف من آثار القرار، وإن تحمّل المسؤولية لن يكون كافياً». وأضاف: إن العالم الإسلامي يقول للولايات المتحدة ولأوروبا إن إسرائيل يجب أن تستسلم، وعندها يصبح كل شيء على ما يُرام؛ إن مثل هذا العمل يتحدى الواقع في منطقة الشرق الأوسط، ولا يجوز للولايات المتحدة أن تقوم بمثل هذا العمل، ويجب عليها أن تظل وقيّة لمعقل من أهم المعازل للتحالف ولأمن العالم الحر في الشرق الأوسط.. أي يجب الحفاظ باستمرار على

إسرائيل، وليس إلقتها للذئاب». وأضاف جاكوب: «كيف توافق الإدارة في واشنطن على أن يكون موقف الحكومة مع تفكيك المستوطنات؟ أليس موقف أميركا - كما كان دوماً - هو أن تكون مدينة القدس موحدة وغير مجزأة؟ وكيف صوّتت إلى جانب أن القدس أرض محتلة»؟.

ثم وجه جاكوب إلى فانس سؤالاً آخر: «ما معنى أن اتفاق كامب دايفيد تجنّب (عن قصد) استعمال وصف إسكان العرب وليس أي وصف آخر، ومع ذلك فالقرار يتحدث عن سكان عرب محليين».

والمقصود بالقرار هو القرار رقم 465 الذي يدين إسرائيل لتغيير معالم القدس وهذا يخالف القانون الدولي.

وأجاب فانس - حيث ظهر من خلال الجواب وكأنه خائف من عدم بقاءه وزيراً للخارجية - المقصود بالتقرير أنه وصف ديموغرافي للحقائق في المدينة. وأضاف جاكوب: «إن إسرائيل إذاً على حق وإن المدينة ليست أراضي محتلة وإنما لم تخالف القانون الدولي»!³³⁴.

ثم قال عضو آخر في لجنة مجلس الشيوخ وهو ريتشارد لوغار: إن الشعور المعادي لإسرائيل في الأمم المتحدة يؤدي إلى استبعاد أية تسوية سلمية. «وهذا تعبير على أنه يريد الاستسلام وليس السلام». ومن الأسئلة التي وجهها «لوغار» لفانس: «هل كانت إدارة الرئيس كارتر تعتبر القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة أراضي فلسطينية أو عربية؟ هل كانت الإدارة تعتقد أنه يجب تفكيك جميع المستوطنات الإسرائيلية! هل كانت الإدارة تعتقد أنه من الممكن قبول بقاء الحدود كما كانت عام 1967؟ هل كانت الإدارة تعتقد أنه لا

يجوز أن تقوم إسرائيل بأية مبادرة لتغيير المميزات الطبيعية والسكانية، أو ما يتعلق بالمؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس الشرقية؟ هل اقترحت الإدارة الأميركية أو أنها تنوي في المستقبل، تخفيض المساعدة المالية لإسرائيل بسبب سياستها في بناء المستوطنات، وهي مخالفة للقانون الدولي والمعاهدات الدولية».

وكان رئيس اللجنة في مجلس الشيوخ العضو تشرتش قد تحدث مع الوزير فانس وقال له إن اللجنة طلبت من دونالد مكهنري³³⁵ أن يحضر، لكنه تغيب عن الحضور، وتحمل فانس في هذه الحالة المسؤولية. وقد وجه تشرتش أسئلة إلى الوزير ومنها: هل توافق على أن إسرائيل كانت سابقاً صديقاً حميماً لأميركا؟ فأجاب فانس: لا يوجد شك في ذلك.

وقال تشرتش إن جميع حكومات إسرائيل كانت مسالمة (وهذا خداع وهو القول لا يُقال عن أية حكومة أخرى في العالم). والسؤال هو هل تعتبر إسرائيل دولة مسالمة ولها أهمية استراتيجية في المنطقة؟ وأجاب فانس: أنا موافق. وإن إسرائيل ثابتة في دعمها للقيم والمبادئ، وهي قوة استقرار للمنطقة وستبقى دائماً صديقاً للولايات المتحدة. [وهنا نسأل أليس دعم أميركا لإسرائيل جعلها تتمرد على القرارات الدولية، وهي التي طردت السكان العرب من فلسطين، ودمّرت المنازل، وجرفت الأرض ومنعت عودة الفلسطينيين الذي هجّرتهم ولم تنفّذ قرار عودتهم وهو القرار رقم 194؟].

وسأل تشرتش: وهل يؤيد الرئيس رأيك هذا؟ فأجاب فانس: نعم.

وسأل تشرتش: هل ترى أن إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة لن تكون في مصلحة أميركا وإسرائيل؟ فأجاب فانس: إن أميركا تعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة³³⁶. [وهذا تعبير صريح عن سياسة أميركا إزاء الحل للمشكلة الفلسطينية، وما وعود جورج بوش بإنشاء دولة فلسطينية، إلا خداع للعرب، وإذا أنشئت هذه الدولة فستكون على أراضٍ محاصرة من الإسرائيليين ومقطّعة الأوصال، وعلى ما تبقى من الأراضي التي صادرتها إسرائيل وشيدت عليها مستوطنات للإسرائيليين القادمين من عدة دول؛ وهذا ما تسعى إليه حالياً بنشر أفكار عن اللاسامية في فنزويلا لتهريب آلاف من اليهود إلى فلسطين، وهذا ما فعلته مع عدة دول عربية من قبل].

وبعد تشرتش جاء دور عضو مجلس الشيوخ ريتشارد ستون، وهو يهودي من الحزب الديموقراطي، ويرأس لجنة فرعية تتعلق بشؤون الشرق الأوسط، ومعروف بأنه يؤيد إسرائيل أكثر من الإسرائيليين، وقد عمل على أن ينتزع من وزير الخارجية التزاماً بأن تستخدم الإدارة الأميركية الفيتو عندما تتقدم لجنة الأمم المتحدة بتقريرها إلى مجلس الأمن في أول أيلول/سبتمبر من العام 1980 المتعلق بإنشاء المستوطنات في أراضي 1967.

وعندما سأل ستون فانس: إذا كان قرار مجلس الأمن يدعو إلى تنفيذ تام.. هل ستستعمل أميركا الفيتو؟ أجاب فانس: إن القرار هو توصية وليس ملزماً. [وهذا يعني أن الأمم المتحدة لن تصدر أي قرار يُدين إسرائيل لأن الولايات المتحدة لن تسمح بذلك، والقرارات الملزمة لا تُفرض إلا على أعداء إسرائيل أي على العرب]. وسأل «ستون» مرة أخرى: هل يمكن أن تبعث الإدارة الأميركية إلى مجلس الأمن بأن الإشارة الأميركية إلى تفكيك المستوطنات

الإسرائيلية وتصويت أميركا على ذلك كان غلطة وأن كلمة «تفكيك» غير ملائمة. فأجاب فانس: يمكن القيام بذلك.

ويمكن الإشارة إلى أن الرئيس كارتر تنصّل من التصويت، وندم على فعل ذلك، بأن تراجع أمام الضغوط التي مارستها الجماعات الصهيونية والمتصهينة الأميركية على إدارة البيت الأبيض. وقام كارتر ببذل كل جهده ليتعاون مع اللوبي الصهيوني ويخضع لمطالبه في انتخابات ولاية نيويورك الأولية، وغيرها من الولايات الأخرى.. ونيويورك بخاصة لأن فيها حوالي نصف عدد السكان اليهود في أميركا. وكان السناتور ستون وغيره من المؤيدين لإسرائيل يعتقدون أن كارتر كان يبتعد بسياسته عن تأييده المطلق لإسرائيل، وبرز هذا الابتعاد من خلال التصويت في مجلس الأمن ضد بناء المستوطنات. وعلى الرغم من اعتذاره عن غلطة في التصويت فإنه برأي مؤيدي إسرائيل إساءة إلى هذه الدولة³³⁷، والاعتذار كان مجرد التزام لكسب انتخابي.

أما عضو مجلس الشيوخ بيرسي وهو جمهوري وعضو في لجنة العلاقات الخارجية فقد اعتبر أن الاعتذار عن التصويت والتنصّل منه كان نتيجة لضغوط سياسية. لكن الخوف عند فانس جعله يجيب بأن هذا ليس صحيحاً.

وبالنسبة للسناتور ماكغفرن وهو ديموقراطي، فقد أشاد باتفاقية كامب دايفيد، واعتبر أن الشيء المؤسف بالفعل، هو الخطأ في التصويت لصالح عدم قانونية المستوطنات في أراضي 1967. وكان الذي يهتم به ماكغفرن هو التطمينات بأن مذهب كارتر³³⁸ لن يتحقق على حساب الالتزام الأميركي بأمن إسرائيل. وأجاب فانس بأن أمن إسرائيل سيبقى ثابتاً ولن يتأثر بأية سياسة تتخذها الولايات المتحدة.

وثمة سناتور آخر ويدعى جيسي هلمز وهو جمهوري كان معروفاً بتعاطفه مع النظرة العربية، وهو من القلائل الذين لم تؤثر الصهيونية والمتصهيون في إيصاله إلى المجلس، وقال في خطابه في مجلس الشيوخ في آذار/مارس 1979: إن الاتفاق المصري - الإسرائيلي لم يكن معاهدة سلام مطلقاً، بل بالعكس يساعد على إراقة الدماء والعنف، ليس بين الدولتين، ولكن بين الشعب الذي يرفض هذه المعاهدة وإسرائيل. ومن الأسئلة التي وجهها هلمز لفانس: ما هي الالتزامات التي تعهد بها بيغن في اتفاقية كامب دايفيد بالنسبة للمستوطنات والنشاط الاستيطاني؟ وأجاب فانس: لا يوجد في اتفاقية كامب دايفيد أية التزامات في هذا المجال.

وسأل أيضاً: هل ترى لتعيين إسحاق شامير وزيراً للخارجية في عهد بيغن مدلولاً خاصاً؟! ألا ترى أن بيغن أراد أن يوجّه انتباهنا إلى أمر ما بهذا التعيين؟ [وكان إسحاق شامير ضد اتفاقية السلام، وضد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء]. وأجاب فانس: أفضل الامتناع عن الأجابة. [وذلك حتى لا يُغضب بيغن وبالتالي اللوبي الصهيوني في أميركا].

وهناك سناتور آخر مؤيد لسياسة المستوطنات في أراضي 1967، وهو جوزف بايدن (ديموقراطي)، وكان عضواً في مجلس الشيوخ منذ 1972، وهو رئيس اللجنة الأوروبية الفرعية. ومما قاله: أرى أن حكومة بيغن أخطأت في بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة عام 1967. وعلى الرغم من مهاجمته لإنشاء المستوطنات قال: إنه لم يجد سبباً ما للتصويت في مجلس الأمن إلى جانب قرار منع الاستيطان. وعمل بأسئلته لفانس على أن يبين أن إسرائيل مهمة وحليفة، وقادرة على أن تقوم بدور في الدفاع عن الولايات

المتحدة والمصالح الأوروبية في الشرق الأوسط. ولم يختلف فانس مع السناتور على هذا المديح لإسرائيل³³⁹.

إن عدداً من أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب والحكومة الأميركية يعرفون أن المستوطنات الإسرائيلية في أراضي 1967 مخالفة للقانون الدولي، وعائق حالياً في طريق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وهم ليسوا على استعداد للجهر بآرائهم خوفاً من اللوبي الصهيوني والمتصهينين الذين يقدمون الملايين لمرشحين يدعمون ويؤيدون إسرائيل، حتى ولو كان تأييداً أعمى.

مجلس الشيوخ يخاف من عقاب اللوبي الصهيوني

كان أعضاء في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ لا ينتقدون إسرائيل خوفاً من العقاب أثناء ترشحهم لانتخاب أحد مجلسي الكونغرس. ومع أن الولايات المتحدة تعتبر أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران/يونيو 1967 هي أراضٍ محتلة، وتعترف إدارة البيت الأبيض سراً بأن المستوطنات الإسرائيلية والعقوبات الجماعية مثل تجريف الأراضي وطرد السكان وهدم منازل البعض منهم، انتهاك للقانون الدولي، لم تحاول واشنطن استخدام أي ضغط لجعل إسرائيل تلتزم هذا القانون، خوفاً من تأليب الرأي العام الصهيوني ومن يؤيدهم من البروتستانت التوراتيين والمسيحيين الصهاينة ضد المرشح الذي ينتقد سلوك إسرائيل وأعمالها ضد الفلسطينيين.

وفي حزيران/يونيو 1981 تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ وهو أدلاي ستيفنسون (ديموقراطي) باقتراح حجز الإدارة الأميركية مبلغ 150 مليون

دولار من الهبة التي تقدمها أميركا لإسرائيل سنوياً وقيمتها حينذاك 43 بالمئة من جميع مساعدات أميركا للخارج. والغاية التي أرادها ستيفنسون هي إشارة لإسرائيل بأن تتخلى عن سياستها الاستيطانية، وأن الولايات المتحدة ترى أن مثل هذه المستوطنات مخالفة للقانون الدولي وعائق أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، وهذا المبلغ الذي طالب ستيفنسون بحجزه ضئيل أمام مساعدات أميركا التي كانت تقدر بنحو 3 مليارات دولار، بينما كانت حصة مصر 1,3 مليار. هذا عدا عن السلاح والهبات المجانية من واشنطن لإسرائيل.

ويرى المحللون لمثل هذه الجرأة من ستيفنسون وغيره مثل هنري بلمان (أوكلاهوما) وملتون يونغ (داكوتا الشمالية) أن سبب مطالبتهم تلك يعود إلى أنهم لم يتقدموا للانتخابات مجدداً. واستمر ستيفنسون يردد: أن هذه المساعدات ليس لها ما يبررها لأنها لم تقوّ أمن إسرائيل، بل تؤدي إلى استمرار الولايات المتحدة في تقبّلها للسياسة الإسرائيلية التي تؤدي إلى تعجرفها وتمردّها على القرارات الدولية وتُذّر بعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، واستمراراً لنشر العداء وهبوط سلطة الولايات المتحدة في العالم، حيث تنشر أفكاراً تؤيد الظالم على المظلوم.

لا يوافق كثير من أعضاء الكونغرس على المستوطنات الإسرائيلية، ويرون أن هذه المستوطنات تبنيها إسرائيل وتفرض الأمر الواقع على أميركا، وبخاصة في فترة الحملات الانتخابية للرئيس أو للكونغرس، وأن المسيرة الحقيقية للسلام تكون في إجراء حملة انتخابية في أميركا يكون فيها الانتقاد لإسرائيل غير ممنوع. وانتقد ستيفنسون الحكومات الأميركية منذ العام 1967، واعتبر أنها لا تملك الشجاعة وتخاف من الدعاية الصهيونية والمتصهينة ضد مرشحي

أي حزب من الحزبين، وقد ظهر ذلك في عدم إجراء التحقيق الجدي في فاجعة سفينة التجسس «ليبرتي» التي قصفتها الطائرات الإسرائيلية عام 1967 لتحول دون نشر معلومات عن أن إسرائيل هي التي بدأت بالحرب عام 1967، وكان قصفها مقصوداً وليس خطأ كما ادّعت حكومة إسرائيل يومها. وقد وصف هذا القصف ضابط من ضباط السفينة الذين نجوا من القصف، حيث قُتل يومها في 8 حزيران/يونيو 1967، 34 أميركياً على ظهر السفينة، وجُرح 171. وعندما اكتُشف أمر إسرائيل بأنها هي التي قامت بهذا القصف، ادّعت أن الأمر كان خطأ في التعرّف على هوية السفينة³⁴⁰، وأنهم ظنوها بارجة مصرية.. قال قائد الأركان المشتركة «توماس مور» إن الهجوم كان متعمداً، إذ كان في وضوح النهار، وكانت البارجة ترفع علماً أميركياً كبيراً، وحلّقت الطائرات الحربية فوقها على علو منخفض قبل الهجوم حتى أن الطيارين كانوا يرون أيدي الملاحين وهي تلوّح لهم. لم تهتم الصحف الأميركية الواقعة تحت سيطرة اللوبي الصهيوني وأتباعه بالحادثة.. وحتى أن التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالسفينة، بعد اعتراف إسرائيل، بالحادثة، لم تحصل عليها أميركا، وأخفت الإدارة الأميركية يومها (في عهد جونسون) الحقائق المتعلقة بالاعتداء على السفينة³⁴¹.

وكانت الولايات المتحدة قد حظّرت تصدير الأسلحة إلى تركيا بسبب استعمال هذه الدولة للأسلحة الأميركية في هجومها وتقسيمها لجزيرة قبرص عام 1974. وفي الحالة نفسها فإن أميركا لم تعاقب إسرائيل - مثل تركيا - بسبب هجومها على لبنان مستخدمة أسلحة أميركية، وهي بذلك خالفت بنود المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. وتعتبر إسرائيل أن هذه المعاهدة لا تعنيها فهي حبر على ورق. وقد اتهم «ستيفنسون»

إسرائيل بفرضها عقوبات جماعية على الفلسطينيين، كإغلاق صحف عربية، وإتلاف غلات زراعية أو السماح لصهاينة في قرى أو مدن مجاورة للضفة الغربية بالنهب الرسمي المبرمج لهذه الغلات عبر ترويع الفلسطينيين بعدم السماح لهم بجني محاصيلهم، ثم منع التجول على الفلسطينيين وتجريف الأراضي وقطع أشجارها وتدمير منازل السكان المعترضين على سياسة الاحتلال الإسرائيلي.

إن الدعم اللامحدود من مجلس الشيوخ لإسرائيل في إدارات واشنطن دفع بالسنتاتور تشرتش إلى التصويت على التعديل الذي اقترحه وكان ينص على تقليص التأييد اللامحدود لمجلس الشيوخ لإسرائيل، وكان قد صوّت 7 مع الاقتراح وصوّت 85 شيخاً لإرجاء التصويت، وهؤلاء ضد التعديل، أي أن تبقى مساعدات أميركا لإسرائيل كما هي، بل تزداد تدريجياً³⁴² كلما طالبت إسرائيل ذلك.

ضغط اللوبي الصهيوني على كارتر

عندما تقدم سايروس فانس بكتاب استقالته إلى الرئيس كارتر، كان ذلك لعدم استطاعته تأييد كارتر بإرسال قوة عسكرية إلى إيران لتحرير رهائن أميركا من سفارتها عام 1980. وكان فانس يريد تقديم استقالته قبل محاولة إنقاذ الرهائن، وذلك على إثر القرار الذي اتُّخذ في مجلس الأمن والمتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، وقد تنصّل كارتر من هذه الموافقة، لكن فانس هو الذي أوعز إلى سفير أميركا في مجلس الأمن مكهنري أن يقترح مع القرار الذي يدعو إسرائيل إلى تفكيك المستوطنات لأنها مخالفة للقانون الدولي الذي يرفض بناء مستوطنات

وغيرها. وكان كارتر قد تنصّل من هذا القرار - تحت ضغط اللوبي الصهيوني ومن يؤيده في أميركا - واضطر إلى التراجع عن هذا التصويت وعن تأييده لهذا القرار.

لكن هذا التنصّل لم ينقذ كارتر من هزيمته في الانتخابات في ولاية نيويورك حيث صوّت 75 بالمئة من اليهود في الحزب الديموقراطي إلى جانب إدوارد كنيدي في حين اقترح 25 بالمئة من اليهود إلى كارتر.

ليست القضية هي إذا كان فانس يؤيد القضايا العربية في الشرق الأوسط. ولو تُرك الأمر للخارجية لوحدها لاستطاعت أن تضغط على إسرائيل لتستجيب إلى سياسة الولايات المتحدة الخارجية التي يجب، حسب أقوال بعض المحللين الأميركيين، أن تكون صداقتها مع العرب وليس مع إسرائيل من حيث تأمين مصالح أميركا، لأن الاتحاد السوفياتي، كما كانت تشيع وتضلل الدعاية الصهيونية في إسرائيل وأميركا، سوف يحتل الدول العربية لغناها بالنفط. وبرهنت الأحداث أن روسيا أغنى من أي دولة عربية منفردة بالنفط، وهي الأولى في العالم بالغاز. وكان الضغط الصهيوني على الإدارة الأميركية من منطلق أن إسرائيل هي الضمانة الوحيدة لأميركا في الشرق الأوسط، والواقع على الأرض يُبين عكس ذلك. ولكن خوف الإدارة الأميركية كان من تأليب الصهيونية وأعوانها للرأي العام الأميركي ضد المرشح للرئاسة أو لعضوية الكونغرس. وكان أحد أقرباء الرئيس كارتر (هودينغ) قد صرّح أنه من الضروري لكل دولة أن يكون لها جماعة انتخابية تساندها بأصواتها وأموالها. والسياسة الخارجية لأميركا لا يمكن أن تفصلها عن موافقة المواطنين الذين أوصلوا هذا المسؤول إلى السلطة³⁴³.

وقد برز ضغط اللوبي الصهيوني وتشويه أفكار من الذين يتعاطون السياسة من خلال الاستطلاع الذي قامت به مجلة نيوزويك، حيث أعطى نتيجة أن 44 بالمئة من المستطلعين أجابوا بنعم عن سؤال: هل يجب على الإدارة الأميركية أن تضغط على إسرائيل كي تتوقف عن إنشاء مستوطنات لها في الضفة الغربية الفلسطينية. وقال 32 بالمئة لا، و24 بالمئة لم يعطوا جواباً.

إن الرصد الصهيوني لكل مسؤول أميركي يجعله مكبلاً ولا يستطيع أن يتحرك أو يستقبل أحداً أو يُصرّح بشيء إلا بما يتناسب وسياسة اللوبي الصهيوني في أميركا، وهذا ما أجبر سفير أميركا في مجلس الأمن على الاستقالة، ولو لم يفعل ذلك لأقيل، لأنه التقى سراً - بمراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة زهدي الطرزي³⁴⁴. ولا تتعجب من ذلك فقد فرض اللوبي الصهيوني، تبعاً لتوصيات من إسرائيل، فكرة أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات غير مؤهل ليكون شريكاً للمباحثات بشؤون السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وأُجبرت إدارة بوش الابن على تأييد ما قالته إسرائيل وصرّحت بأنه يجب محاصرة ومعاينة عرفات، وهو غير شريك صالح للتفاوض مع إسرائيل، وامتنعت بتوصيات صهيونية عن الاجتماع به، حتى أدى ذلك إلى أن تخلصت منه إسرائيل بالسم البطيء عام 2004، ولم يُعلن عن ذلك حتى الآن، ولم يُسمح بتشريح جثته من قبل لجنة طبية دولية.

تصريحات كارتر والضغوط الصهيونية:

لقد اتبع الرئيس كارتر ومستشاروه في السياسة الخاصة بالشرق الأوسط مرتكزاً على أسس كان قد بناها هنري كيسنجر (وزير خارجية أميركا في عهد الرئيس نيكسون)، وهي سياسة تستغل ما تم إنجازه من قبل، في ميدان

التنافس مع السوفيات على مواقع في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد أن سلخت الولايات المتحدة مصر عن التحالف مع الروس وجعلتها تتحالف معها. وأدى ذلك إلى تفكيك الدول المحيطة بالكيان الصهيوني، وتخلي الرئيس المصري عن كل ما له علاقة بفلسطين والفلسطينيين.

وكان الرئيس كارتر قد أظهر خلال مرحلة حكمه تناقضاً في تصريحاته بشأن النزاع العربي - الإسرائيلي. ولكن وزير الخارجية الأميركية سايروس فانس تميّز خلال عمله كوزير بتحفظه وبحدّره من رئيسه، لأنه كان يرى أن الرئيس الأميركي يخشى سطوة نفوذ اللوبي الصهيوني والمتصهينين أثناء الانتخابات. وأما بريجنسكي مستشار الأمن القومي فقد كان متحمساً بشكل حازم، وحماسه هذه لم يكن التنبؤ بها ممكناً، وذلك لأن أميركا في ذلك الوقت كانت تفتقر إلى الهيبة السياسية. وظهر إلى الوجود تعاون بين السعودية ومصر وسورية، قبل مؤتمر كامب دايفيد، في تشرين الأول/أكتوبر عام 1976. وأظهر هذا التعاون اهتماماً كبيراً بالمفاوضات بين العرب وإسرائيل على أسس مؤتمر جنيف. وكانت أميركا والسوفيات على استعداد للعمل كرئيسين مشتركين للمؤتمر.

إن الشيء الجديد الذي جاءت به سياسة كارتر إلى الشرق الأوسط هو مبدأ التمييز بين أسس الصراع العربي - الإسرائيلي والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وكانت جهود واشنطن من قبل تتركز على قضية اللاجئين الفلسطينيين، لكن إدارة «كارتر» طرحت مشكلة الكيان الفلسطيني. وقال الرئيس بعد فترة من تسلّمه الحكم عام 1976 في ولاية ماساتشوستس: إن أول شرط لإقامة سلام دائم هو اعتراف العرب بإسرائيل. والشرط الثاني

إقامة حدود ثابتة لإسرائيل، والشرط الثالث أن يكون هناك وطنٌ للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا من التهجير، ولم يذكر القرار 194 الذي ينص على عودتهم إلى ديارهم وأراضيهم. وكلمة وطن قد تعني توطينهم في الدول الموجودين فيها. ومع هذا أدت هذه الكلمة (وطن) إلى نشر حساسية مفرطة بين الصهاينة ومن يؤيدهم في العالم، وبخاصة اللوبي الصهيوني في واشنطن. وبعد الضغوط على الإدارة الأميركية من هذا اللوبي ومن يؤيده تراجع كارتر عن تصريحاته، وأعلن أنه يقصد بكلمة وطن «مجرد مكان» يعيشون فيه³⁴⁵. والتراجعات الأخرى تتعلق بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وكذلك فقد وصف المستوطنات الإسرائيلية في أراضي 1967 بأنها غير قانونية. وهذا جعله يتراجع عن تصريحه أيضاً، واعتذر من زعماء الصهيونية عن خطأ في الاتصال بمندوب أميركا في مجلس الأمن حتى صوّت ضد إنشاء المستوطنات.

وأهم التراجعات في إدارة كارتر تلك المتعلقة بالبيان الأميركي - السوفياتي والذي صدر عن الوزيرين سايروس فانس، وأندريه غروميكو في تشرين الأول/أكتوبر 1977 والمتعلق بتسوية عادلة وشاملة لقضية الشرق الأوسط وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، ودعا البيان إلى قيام مفاوضات مشتركة، حسب صيغة مؤتمر جنيف تضم جميع الأطراف ومنهم الطرف الفلسطيني.

وهناك تراجع آخر عن توقيع كارتر وموشي دايان الذي كان وزيراً للحرب وهذا التوقيع كان في تشرين الأول/أكتوبر عام 1977، وتضمّن تنازلاً تكتيكياً قدّمه دايان ويتعلق بالتمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف، وذلك لتأكيد انسجام

أميركا مع موقف إسرائيل. وعلى الرغم من كل هذه التراجعات والخلافات الشكلية بين واشنطن وتل أبيب لم تلجأ أميركا إلى ممارسة ضغوط كبيرة على الكيان الصهيوني. وهنا قال نائب الرئيس الأميركي والتر مونديل وبموافقة كارتر: «إننا لا نعتزم أن نستخدم مساعدتنا العسكرية لإسرائيل في الضغط عليها، ولن نتحول عن التزامنا بأمن إسرائيل». وبعد هذا كله نتساءل في القرن الحادي والعشرين وفي عام 2006 كيف يمكن أن تكون أميركا صديقة للبنان وتريد ازدهاره، وهي تدعم، إسرائيل بكل ما تحتاجه ومنذ تأسيس هذا الكيان؟ ومعروف أن هذا الكيان هو عدو للبنان، ويريد تقسيمه أو السيطرة عليه والاستيلاء على مياهه. وهذا ما عرفناه خلال فترة طويلة من الستينيات حتى العام 2006. ويقول بعض اللبنانيين من أتباع أميركا إن هذه الدولة العظمى هي صديقة للبنان وتريده أن يكون مستقلاً ومزدهراً. ولماذا لم تكن تريده مستقلاً عندما لزمته إلى سوريا من عام 1976 وحتى استخدام مقتل الرئيس الحريري وسيلة لاستقلال لبنان، بعد أن عارضت سوريا احتلال أميركا للعراق. وهل اعتذرت أميركا عن خطئها عندما أوكلت سوريا بلبنان؟ أو هل اعتذرت اللبنانيين عن المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحق اللبنانيين والفلسطينيين المقيمين في لبنان. وبالمناسبة فقد أعلن سيلفان شالوم - كان وزيراً للخارجية في حكومة شارون - أن إسرائيل استغرق عملها سنة ونصف السنة حتى تمّت موافقة الأمم المتحدة على إصدار القرار 1559 لسحب السوريين من لبنان ونزع سلاح المقاومة عام 2006 لتستغله أميركا لتحقيق مصالحها في خلق الشرق الأوسط الكبير. وعندما نقول مصالح أميركا نعني مصالح إسرائيل ذاتها.

وقد توطدت العلاقات أكثر مع أميركا وإسرائيل عندما وُقّع سايروس فانس على المعاهدة الثنائية المصرية الإسرائيلية في 26 / 3 / 1979، ووقع عليها أيضاً موشي دايان وزير خارجية إسرائيل يومها، وذلك ليكون ثقل الولايات المتحدة موجوداً وراء إسرائيل، إذا ما فكّرت مصر بخرق تلك المعاهدة. وتمّ التوقيع أيضاً على اتفاقية لتزويد إسرائيل بالنفط. وتعهدت واشنطن تعهداً خطياً على تقديم مساعدة بقيمة 3 مليارات دولار (منحة) ومنها 800 مليون دولار لبناء مطارات عسكرية بديلاً عن التي كانت في سيناء³⁴⁶.

ولخوف كارتر من خسارة تأييد اللوبي الصهيوني له، اضطر وزير خارجيته فانس إلى التأكيد، بعد أن استُدعي للشهادة أمام لجنة الخارجية للكونغرس، بأنه لا يوجد أي تغيير في سياسة أميركا تجاه إسرائيل، وعلى الرغم من ذلك فقد انتقد اللوبي الصهيوني والمتصهينون الوزير فانس، مما دفعه إلى الاستقالة من إدارة كارتر في أول نيسان/أبريل 1980. وقبل الرئيس استقالته، وأوضح «كارتر» أن الولايات المتحدة لا تقبل، ولا تدعم أية جهة تعرّض مصالح وأمن إسرائيل للخطر، وأن التزام أميركا برخاء وأمن إسرائيل سيبقى ثابتاً ولن يتغيّر³⁴⁷.

ومن أجل أن يبرهن الرئيس كارتر على أهمية تقديمات أميركا المجانية لإسرائيل فقد أرسل نائبه والتر مونديل لحضور مؤتمر «إيباك» الصهيوني السنوي، وهو أهم لوبي صهيوني في أميركا، وتحدث نيابة عن الرئيس قائلاً: إن 50 بالمئة من التقديمات الأميركية لإسرائيل نصفها قُدّم في عهد كارتر عام 1980 وهذا يعني أن إسرائيل تلقت 50 بالمئة من قيمة مساعدات أميركا من 1948 وحتى 1977 و50 بالمئة من كل المساعدات الأميركية تلقتها في

مدة قصيرة. وهذه كانت تشتمل على أسلحة ومساعدات نقدية وغذائية وغيرها. وكان كارتر قد أعد مشروعاً للهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط، والربط بين أمن إسرائيل وأمن الخليج، ولهذا السبب أنشأ جيشاً أطلق عليه قوات التدخل السريع في الشرق الأوسط وعدده أكثر من 100 ألف جندي. وكانت مهمة مشروع كارتر منحصرة في عدة نقاط:

أ- ضرورة رؤية التحرك السوفياتي في أفغانستان في إطار واسع.

ب- تأمين الوصول إلى النفط، ومقاومة المد السوفياتي، ودعم الدول في الشرق الأوسط لبقائها في استقرار، والحفاظ على أمن إسرائيل، بل أن تأمين مصالح أميركا في المنطقة هو من أجل إسرائيل.

ج- إن أية دولة تقوم بعمل هجومي على منطقة الخليج تعتبره أميركا هجوماً على مصالح الولايات المتحدة نفسها، وستمنع ذلك بالقوة العسكرية.

د- العمل على مواجهة الخطر السوفياتي عبر استنهاض العمل الإسلامي واستخدامه ضد السوفيات.

هـ- اتباع سياسة تقليص الاعتماد على النفط المستورد من الخليج.

و- إنشاء قوات التدخل السريع وإبراز القوة واستخدام القدرة العسكرية، وتطوير ادوات القتال، والرد يكون جماعياً من عدة دول محلية وعالمية وأميركية، لمواجهة السوفيات.

ز- استعمال المرافق المحلية (موانئ - مطارات..)، ووضع الأعتدة مسبقاً قرب مناطق التوتر واستخدام القواعد العائمة (حاملات طائرات وسفن حربية) تجنباً للقواعد الثابتة³⁴⁸.

سلوك كارتر وخوفه من سخط اللوبي الصهيوني والمتصهينين:

أكد مستشار كارتر للأمن القومي زبيغنيو بريزنسكي أنه لن يكون هناك تقدّم باتجاه السلام ما لم تعمل واشنطن على إقناع إسرائيل بقبول شريك فلسطيني للسلام. كما ألحّ مونديل نائب الرئيس على كارتر بأن يتجنب الإقدام على أي عمل يؤدي إلى إثارة اللوبي الصهيوني ومؤيديه. وكان بريزنسكي يثير قلق زعماء الصهيونية وبخاصة عندما كتب مقالاً في مجلة السياسة الخارجية يقول فيه: إن الواقع السيكولوجي والسياسي في الشرق الأوسط يفرض التخلّي عن أسلوب كيسنجر (السير خطوة.. خطوة..) والعمل على تحقيق تسوية شاملة بواسطة الولايات المتحدة والسوفيات معاً. وعندها رأى الصهاينة في أميركا أن هذا العمل يؤدي إلى فرض السلام على إسرائيل، وهم يريدون العكس، بالضغط على العرب لفرض سلام إسرائيل عليهم عبر التفاوض مباشرة. وعاد بريزنسكي وانتقد في مقالة أخرى التصلّب الراسخ في عقلية الإسرائيليين الذي لا يسمح بقبولهم التخلي عن الأراضي العربية التي احتلت عام 1967، مقابل تقسيم فلسطين بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع، وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة لأن هذه المستوطنات ضد القانون الدولي والشرعية الدولية³⁴⁹.

وقام كل من بريزنسكي ومساعدته وليم كوانت لشؤون الأمن القومي وهو خبير في شؤون الشرق الأوسط بوضع دراسة تبحث تقرير مصير

الفلسطينيين. وهذا أدى إلى الشك في أن بريزنسكي يدفع الإدارة الأميركية باتجاه العرب، وقد أطلق على هذا التقرير «بروكينغز» حيث وقع عليه زعيمان صهيونيان بارزان هما: ريتا هاويز وهي من أعضاء اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) وفيليب كلوتزنك الذي كان طرفاً في كل شيء³⁵⁰.

وكان فانس وبريزنسكي أكثر إدراكاً من كارتر للعواقب التي تنجم عن استعجال عملية السلام، ولكن كارتر كان يعتبر أنه إذا استطاع الصمود لضغط اللوبي الصهيوني، فإن هذا الضغط سوف يضعف تدريجياً في النهاية، وسيحل السلام مكانه. ولكن زعماء (إيباك) ومؤيدي الصهيونية لم يثقوا بكارتر ولم ينجح في الانتخابات ضد المرشح الجمهوري ريغان عام 1980. وقد اعتبر الصهاينة أن مطالبة كارتر بوطن للفلسطينيين جعلهم ينفرون منه، إذ أن سلوكهم السياسي كان بالكاد يسمح للفلسطينيين بحكم ذاتي تحت السيطرة الإسرائيلية وهذا يعني بدون اعتراف أحد بهم في العالم. وقد أوضح بريزنسكي للسفير الإسرائيلي أن كلمة «وطن» ليس لها أية دلالة سياسية³⁵¹. واعتبر انتقاد اليهود الأميركيين لكارتر بمثابة اتهام بتقديم تنازلات للعرب، حيث قام أصدقاء إسرائيل في الكونغرس بمساعدة (إيباك) بتوزيع بيان يشتمل على أسماء لصهاينة طالبت إدارة كارتر بطردهم وهم مستشاروه لشؤون الشرق الأوسط، وعندها تدفقت على البيت الأبيض آلاف الرسائل من صهاينة ينتقدون فيها سياسة كارتر إزاء الصهيونية، ويتهمونهم بموالة العرب، ومعاداة السامية (أي اليهود). وقد صرح عضو في مجلس إدارة المنظمة الصهيونية لمجلة «تايم»: «بحسب إدارة البيت الأبيض أنها وجدت لوبي يهودياً يقوم بعمله (كارتر)، ولكنها لم تشاهد بعد شيئاً»³⁵² وهذا

تهديد لكل مسؤول أميركي لا يكون خاضعاً ولا يطبق ما يؤمر به من قِبَل الصهيونية في أميركا ومؤيديها..

نال كارتر في انتخابات 1976 حوالي 70 بالمئة من أصوات اليهود الأميركيين، وبعد أن شعر اليهود أن كارتر يفكر بوطن للفلسطينيين بدأوا يحاربونه، وصَّح أحد زعماء الصهاينة الأميركيين مباشرة، معلناً العداء الصريح: إن كارتر الذي فاز بالانتخابات لو صَّح بكلمة واحدة لا يرضى عنها اليهود في تشرين الأول/أكتوبر 1976، لما كان الآن في موقع الرئاسة، في البيت الأبيض³⁵³.

وعندما انتُخب مناحيم بيغن رئيساً للوزراء في إسرائيل، علّق كارتر على ذلك وقال: كانت صدمة لإسرائيل ولليهود في الولايات المتحدة ولي. وكشف الرئيس الأميركي عن مؤشّر لما يتوقعه من بيغن بعد أن رأى شريطاً يظهر فيه بيغن وهو يناقش سياسته في الحملة الانتخابية. وذكر كارتر في مذكراته: إن مشاهدته لبيغن وهو يصرّ على موقفه من المشكلات التي يجب حلها للوصول إلى تسوية في الشرق الأوسط لهي شيء مخيف. وذلك من خلال رؤية بيغن للضفة الغربية بأنها جزء من إسرائيل، وأنها حُررت عام 1967. واعتبر كارتر أن هذا الموقف ألغى القرار 242، وعلّق على هذا قائلاً: «لم أستطع أن أصدّق ما سمعت». وآراء بيغن لم تتغير منذ كان في بولندا زعيماً للحركة الصهيونية التصحيحية قبل 1939، وكان شعار عصاة بيغن (الأرغون) وهي صورة يد تقبض على بندقية وراء خريطة لمنطقة تضم ضفتي نهر الأردن (أي فلسطين كلها ومعها الأردن) وقد تنازل بيغن عن الأردن من شعاره عندما جاء إلى فلسطين وتشكلت دولة «إسرائيل» لكنه لم ينزع الضفة الغربية

وقطاع غزة. وكان يعارض أية حكومة إسرائيلية تعترف بالقرار 242، وهذا سبب خلافه مع غولدا مائير عام 1970.

وكانت لدى بيغن مبادئ عنصرية حملها معه عندما كان مقاتلاً وزعيماً لعصابته، وهذه المبادئ أدت إلى الصدام مع كارتر الذي كان يعتبر نفسه إنجليياً معمدانياً متديّناً. حتى أن صانعي السياسة الأميركية وصهاينة أميركا كان عليهم أن يتعلّموا الكثير من هذا السياسي الإسرائيلي العنصري.

وعلى الرغم من أن كثيراً من الإسرائيليين يعترفون بشجاعة بيغن، فإنه مجرم وعنصري من نظر العرب إذ كان يقتل العربي البريء بدون رحمة، حتى ولو كان مدنياً أعزل. ويرى الإسرائيليون أن بيغن لم يكن له أي دور عسكري عام 1967، وكان يمثل فرعاً من الصهيونية المتمثلة بزائيف جابوتنسكي. ولشدة أجرامه الذي كان يتّصف به فإن العالم الفيزيائي اليهودي المشهور أينشتاين قد بعث برسالة إلى صحيفة نيويورك تايمز أدان فيها أساليب بيغن الفاشية - النازية، وخاصة عندما زار بيغن أميركا عام 1948 بعد تأسيس إسرائيل، وهذه الفاشية اعتنقها من صهيونية معبوده جابوتنسكي. وقد أظهر بيغن العداء لمجلة تايم لأنها وصفته بأنه شخصية روائية تدرب على الإجرام والعمل الإرهابي (بقتل الآخرين حتى ولو كانوا أبرياء)³⁵⁴.

لقد أحدث انتخاب بيغن انشقاقاً بين زعماء الصهاينة في أميركا، وأدت مطالبته بالعمل لإنشاء إسرائيل الكبرى إلى قلق زعماء اليهود الأميركيين، وكانت فكرة إنشاء المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية مقنعة للسياسة الأميركية لأسباب دفاعية، بينما لم يُسمح للعرب أن يكونوا مواطنين، وبهذا بدأ بعض الزعماء اليهود في أميركا يشعرون بأن إسرائيل

تنقض ديموقراطيتها. وهنا نسأل هل كانت تتمتع بديموقراطية إزاء معاملتها للعرب في أراضى 1948 حتى تبدأ بفقدان الديمقراطية؟ حتى أن البعض في العالم كانوا يعتبرون عرب 1948 من الدرجة الثالثة، وهم يعيشون بأشبه معازل كانت في جنوب أفريقيا التي استعملها البيض ضد السود حتى نيسان 1994 (بدء أول انتخابات حرة منذ 300 سنة). وعندما نقول «من الدرجة الثالثة» لأن الدرجة الأولى يتمتع بها اليهود الغربيون والدرجة الثانية متعلقة باليهود الشرقيين.... ومع كل ذلك لم يتخلّ الزعماء اليهود عن إيمانهم واعتقادهم بأن أي انتقاد يوجّه لإسرائيل، حتى ولو كان لصالحها، لن يؤدي إلى تقوية وتعاطف إدارة البيت الأبيض مع العرب، مع العلم أن هذا لم يحدث مطلقاً في أميركا.. من عام 1948 وحتى الآن، ولن يحصل ما دام الصهاينة يهيمنون على الكونغرس الأميركي³⁵⁵.

في عام 1977 دعا حاخام يهودي أميركي بيغن لتناول القهوة، وقال له إنني مكلف بأن أخبرك أنك إذا جئت إلى أميركا لتتحدث عن الضفة الغربية فالإدارة الأميركية، سترحب بك، وإذا كنت ستتحدث عن حق إسرائيل الإلهي في اليهودية والسامرة (فلسطين كلها) فإنك ستثير المتاعب لنفسك وللإدارة؛ [وهذا بالطبع تعبير على أن الحق الإلهي لا يوجد إلا في التوراة التي كتبها حاخامات اليهود بما يتناسب ومصالح اليهود وليس كما دعا الرب. والعرب هم أقدم تاريخياً من اليهود في فلسطين؛ إذ أن الكنعانيين كانوا في فلسطين منذ ما قبل 3 آلاف سنة ق.م. وقد تنازل بيغن عن سيئات للسادات باعتبار هذه المنطقة ليست جزءاً من إسرائيل حسب النظرة الصهيونية إلى الحق الإلهي]. وكان صموئيل كاتز مستشار بيغن قد قال للرئيس كارتر ومستشاره

للأمن القومي بريزنسكي ووزير الخارجية فانس وغيرهم من أعضاء إدارة البيت الأبيض:

«إن على العرب الذين يعيشون في أرض إسرائيل أن يذهبوا إلى الدول العربية وأن يتركوا إسرائيل المسكينة تعيش بسلام». [ولماذا لا يترك الصهاينة فلسطين ويعودوا إلى الدول التي جاؤوا منها؟] والواقع أن الأميركيين عندما سمعوا كلام كاتز شعروا أنه يعبر عن آراء بيغن.

وبعد اجتماع كارتر بعدد من رؤساء الدول العربية رأى أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقبل به العرب بالتفاوض هو أن على إسرائيل أن تكون مستعدة للانسحاب من أراضي عام 1967 مقابل السلام. وهذا هو جوهر السياسة الأميركية والسياسة الإسرائيلية التي يجب أن تستمر مع العرب بعد حرب 1967 حسب رؤية إدارة كارتر. وكان بيغن يرى أن غضب إدارة كارتر من إنشاء بيغن للمستوطنات في الضفة الغربية لن يستمر أكثر من ستة أشهر وبعدها يعود الوضع إلى حالته الطبيعية، لأن كارتر لا يقدر أن يتحمل غضب اللوبي الصهيوني في أميركا، ومعظم أعضائه المتعصبين يدعمون بيغن. وكان بيغن يُظهر جرأة كبيرة عندما أكد لكارتر أن إسرائيل مهمة لأميركا، وليثبت لكارتر ذلك عرض عليه أن تشترك الولايات المتحدة في ميدان الاستخبارات وأن يقدم للأميركيين ما يحصل عليه جواسيس إسرائيل من أسرار تتعلق بالسوفيات.

وكان أصدقاء بيغن في الإدارة الأميركية يعتبرون أن بريزنسكي يريد تحطيم اللوبي الصهيوني في الكونغرس وأنه موالٍ للعرب، وكان من المعروف عن بريزنسكي أنه ناري الطبع، وقد ردّ على اليهودي شندلر: «إنني لست معادياً

للسامية. وكان والدي ديبلوماسياً بولندياً وهو الذي ساعد اليهود على الهرب من النازيين»³⁵⁶.

في منتصف عام 1980 انتقد ثيودور مان رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية حكومة بيغن علناً لاستمرارها للسماح بتشديد المستوطنات في الضفة الغربية، وعلى الرغم من الجدل إذا ما كانت سياسة إسرائيل صحيحة أم على خطأ، فإن أكثر اليهود في أميركا كانوا يتمنون سقوط بيغن. ومع ذلك فإن هذا الشعور القوي ضد بيغن لم يستفد منه كارتر كثيراً. وحاول هذا الأخير أن يستغل معارضة هؤلاء ضد بيغن، لكنه وجدها غير منظمة، ويعمل أصحابها داخل غرف مقفلة، كما وجد الطائفة اليهودية الأميركية غير متفقة مع رئيس وزراء إسرائيل الحاكم، فهي تدعم حكومة إسرائيل حتى تبقى الدولة الصهيونية قوية.

لم يكن كارتر وأعضاء الكونغرس على استعداد للمجاهرة بتأييد منشقين عن المنظمات الصهيونية، وهم بدون تنظيم يجمعهم، كما أنهم ليسوا قادرين على القيام بشيء ما يستفيد منه كارتر كما لو قامت بهذا العمل (إيباك)؛ ولهذا فقد كان كارتر بحاجة إلى مساعدة كبيرة من اليهود الصهاينة المنظمين.

في عام 1980 خسر كارتر الانتخابات، فبعد أن نال عام 1976 نسبة 68 بالمئة من أصوات اليهود، نال عام 1980 نسبة 45 بالمئة منها، وهي نسبة ضئيلة بالنسبة لمرشح ديموقراطي، لأن من المعروف أن اليهود يؤيدون الحزب الديموقراطي أكثر من الحزب الجمهوري. ولكي يضمن اليهود الدعم لإسرائيل فإنهم أصبحوا مؤيدين لريغان ومن أنصاره المتحمسين، وهذا يدل على أن اليهود الصهاينة في أميركا لا يهتمهم من يكون الرئيس والأعضاء في

الكونغرس، بل يهتم أن يكون هؤلاء من المؤيدين بحماسة لإسرائيل، وكأن هذا الكيان العنصري هو ولاية أميركية فقط، وركيزة استراتيجية لأميركا في منطقة تعوم على بحر من النفط، أو كما قال أحد السياسيين الاستراتيجيين الأميركيين: إن إسرائيل حاملة طائرات ثابتة³⁵⁷.

فرح بيغن كثيراً لسقوط كارتر في الانتخابات على الرغم من أن إسرائيل حصلت من كارتر خلال مدة 3 سنوات ونصف السنة على مساعدات تعادل 50 بالمئة مما حصلت عليه إسرائيل من تاريخ إنشائها عام 1948 وحتى منتصف العام 1980. وعلى الرغم من توصيات الإدارة الأميركية لحل أزمة الشرق الأوسط بقي بيغن دائماً على عقيدته الإجرامية - العنصرية. وكان قد أعلن عام 1958، قبل أن يكون رئيساً للوزراء، أمام ممثلي الجيش في تشرين الأول/أكتوبر، مخاطباً الإسرائيليين: «يجب ألا تكونوا رؤوفين عندما تقاتلون عدوكم، يجب ألا تشفقوا عليهم، ما دمنا لم نقض بعد على الحضارة العربية، التي سنبنى على انقاضها حضارتنا»³⁵⁸.

في 21 أيار/مايو عام 1975 حشدت «إيباك» قواها واستطاعت في مدة 3 أسابيع الحصول من أعضاء مجلس الشيوخ على 67 توقيعاً على بيان يطالب الرئيس فورد بأن يساند إسرائيل مثل هؤلاء الشيوخ³⁵⁹ وإلا سيُعاقب في الانتخابات.

لقد كانت هذه السياسة التي اتبعتها إيباك مع الرئيس فورد وأعضاء في مجلس الشيوخ طريقاً ممهدة للسلوك الذي سوف يتبعه المرشح للرئاسة (جيمي كارتر)، إذ ظهر في معبد اليزابيث اليهودي في نيوجرسي وهو يرتدي رداء القضاة المخملي ثم قال: «إنني أقدم الإله الذي تقدسونه ونحن

كمسيحيين ندرس التوراة التي تدرسونها. إن الحفاظ على بقاء إسرائيل لا يدخل في نطاق السياسة، إنه واجب أخلاقي»³⁶⁰.

إن مفهوم الرئيس كارتر للسلام يتطابق مع المفهوم الصهيوني الإسرائيلي للسلام، وهذه المبادرة لم يبحثها مثله أي رئيس في أميركا قبله.. ولم يتحدث أي رئيس أميركي يبحث عن سلام يقود إلى علاقات سياسية - دبلوماسية متكاملة.. وكان كارتر يرغب في الدبلوماسية العلنية، وليس السرية مثل الرئيس نيكسون. كما كان يؤمن بأن الحدود الدفاعية متغيرة عن الحدود السياسية - وهذا تبرير لإعطاء إسرائيل أراضٍ من الدول العربية. [وهل هناك حدود دفاعية في عالم الصواريخ والقاذفات والمدافع البعيدة المدى والطائرات؟ أيّ تضليل أراد كارتر أن يخدع به العرب؟] وهذه الحدود التي طالب بها كارتر لإسرائيل شبيهة بالنظرية النازية التي أطلقها هتلر حول المجال الحيوي لألمانيا³⁶¹. وفي حديثه عن وطن للفلسطينيين رأى كارتر أنه يجب تأمين هذا الوطن في التفاوض مع إسرائيل، وهذه المسألة تُطرح على الدول العربية، ويعني بذلك تأمين الوطن لهم في البلاد العربية. ورأى أنه يجب إقامة اتحاد فيدرالي بين الأردن والدولة الفلسطينية مثل الاتحاد في الولايات المتحدة، بحيث تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وهي أشبه بحكم ذاتي لتذوب في الأردن المعروف أنه صنيعة بريطانيا، وحالياً أميركا، من أجل تقسيم المنطقة وتأمين الحماية لإسرائيل في المستقبل من جهة الشرق³⁶².

وأما بريزنسكي³⁶³ مستشار كارتر للأمن القومي فقد أوضح للإسرائيليين عن الخطة التي تركز على تقسيم الأردن إلى منطقتين: واحدة منزوعة السلاح

تحت أمرة قوات الأمم المتحدة، ويحق لإسرائيل تسيير دوريات لضمان تطبيق نزع السلاح، وأما القوات العربية فهي شرطة لضبط الأمن فقط، ويكون للفلسطينيين استقلال ذاتي ليس أكثر، وتكون القدس موحدة وعاصمة لإسرائيل ويمكن أن تكون عاصمة إدارية فقط للأردن وفلسطين³⁶⁴.

وأعلن كارتر إلغاء قرار الرئيس فورد بشأن تقديم أميركا لإسرائيل قنابل ارتجائية، لكنه قرر بديلاً عن ذلك تقديم أسلحة جديدة لإسرائيل تشمل دبابات م60 ومدافع 155 ملم، وتجميد بل إعادة النظر في أجهزة القتال الليلي، لأن الجيش الأميركي قد يتخلى عنه. وقد فضح شيمون بيريز وآلون تجميد كارتر للقنابل الارتجائية في عام 1977³⁶⁵.

وفي حزيران/يونيو من عام 1977 أعطت أميركا لإسرائيل أسلحة منها 700 حاملة جنود، و15 دبابة - جرافة و200 صاروخ ضد الدبابات. وفي تموز/يوليو من تلك السنة قدّم منحيم بيغن في زيارة له لأمريكا إلى كارتر وثيقة تُبرز أن الدور الذي تقوم به إسرائيل هو لأمن الولايات المتحدة في مجال الاستخبارات، وفي تطوير السلاح، لاستمرار نفوذها في المنطقة؛ وبتطوير سلاح يتعلق بالأسلحة السوفياتية التي غنمتها إسرائيل وأرسلتها إلى الولايات المتحدة³⁶⁶. ولتقدير أعمال إسرائيل هذه كافأ كارتر إسرائيل بأن قدّم لها مساعدة مجانية إضافية بقيمة 250 مليون دولار ومنها أكثر من 107 ملايين دولار لإنتاج دبابة الميركافا، إضافة إلى تزويد إسرائيل بطائرات أف 16، و18 طائرة هليكوبتر (كوبرا)، وحاملات لصواريخ (تاو) للدبابات³⁶⁷. وقدرت التقارير أن إسرائيل حصلت على مساعدات عسكرية لعام 1977 بأكثر من مليار دولار. وكانت إدارة كارتر، وحتى كل الإدارات السياسية الأميركية، قد سمحت،

ولا تزال، بإعلان إسرائيل - والسكوت على ذلك بدون اعتراض - أن الضفة الغربية وقطاع غزة أراضٍ إسرائيلية حررتها عام 1967 من المصريين والأردنيين، وهذا ما أعلنه مناحيم بيغن في برنامج تلفزيون A.B.C. ومع ذلك استمرت مساعدات كارتر متجاهلاً كل تصريحات بيغن ضد إدارته. ولإرضاء بيغن أعلن كارتر أنه لم يؤيد يوماً واحداً إقامة دولة فلسطينية مستقلة³⁶⁸، مضيفاً: إن منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثل شعباً بل هيئة، تمثل جزءاً من الفلسطينيين. وأعلن أن أميركا قدّمت لإسرائيل منذ عام 1973 بعد الحرب فقط، أسلحة بقيمة 10 مليارات دولار من ضمنها مساعدات اقتصادية، وأكثر من نصفها عبارة عن هبات، وأن دعم أميركا سيستمر. وقد أعلن كارتر ذلك في خطاب ألقاه في المؤتمر اليهودي العالمي في ذكرى وعد بلفور³⁶⁹. وفي تلك السنة قدّرت المساعدات إلى إسرائيل بحوالي 600 دولار لكل شخص من السكان في الكيان الصهيوني، ونصف هذه المساعدات هي قروض لمدة طويلة وبفائدة رمزية لا تصل إلى 2 بالمئة. وهذه القروض يأتي يوم ويضغط اللوبي الصهيوني على الكونغرس ويطالب بإعفاء إسرائيل منها. وهذا ما حدث مرات عدة..

وقد فضح وليم كوانت - وكان مشرفاً على سياسة أميركا لفترة طويلة - في كتابه «عقد من القرارات» أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تركز على إعطاء الوعود للعرب لتخديرهم في أن أميركا جدية في تنفيذ القرار 242، وترفض في الوقت ذاته الالتزام بأية نتائج تقدمها للعرب.. وأن هذه الدبلوماسية تهدف إلى إشعار العرب بأن أميركا متوازنة بسياستها، وإعطاء إسرائيل الطمأنينة إلى أن أميركا لن تفرض عليها أي شيء لا تريده، وتقدم ما تريده إسرائيل³⁷⁰.

إن الضغط الصهيوني على الرئيس كارتر تجلى بصورة واضحة في العمل الذي قام به مرشح بلدية نيويورك (وهو صهيوني)، حين وصلها لإلقاء خطاب لدعم مرشح الحزب الديموقراطي لرئاسة البلدية.. وعند نزول كارتر من الطائرة سلّمه هذا المرشح فوراً رسالة احتجاج من اليهود الصهاينة على البيان المشترك بين أميركا وروسيا، والذي صدر في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 1977 على اثر انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد ألغى كارتر خطابه في نيويورك وعاد إلى واشنطن.. وأعلنت الصحف، ومعظمها مؤيد للصهيونية، أن الرئيس تلقى توبيخاً علنياً لموافقته على البيان المشترك مع السوفيات. وكان احتجاج الصهاينة ومؤيديهم على عبارة في البيان المشترك وتتضمن الحقوق المشروعة للفلسطينيين. ولكن كارتر تراجع أمام التدخل الصهيوني وضغطهم المباشر على صنع القرار في إدارة البيت الأبيض وكان تراجعته علناً أمام 27 نائباً اجتمع بهم في البيت الأبيض وقال: إنني أفضل الانتحار السياسي ولا أُسبب إيذاء لإسرائيل³⁷¹.

وكان كارتر أثناء المفاوضات في كامب دايفيد مع السادات قد وجه تهديداً للرئيس المصري - عندما حاول السادات مغادرة مركز المفاوضات - قائلاً: إن مصر ستكون عُرضة للخطر إلى أقصى درجة، بدون أية مساعدة أميركية³⁷². وقد تمثّل هدف أميركا من معاهدة كامب دايفيد، ولخدمة إسرائيل وصهاينة الولايات المتحدة، في إبعاد مصر عن الصراع العربي - الصهيوني، وهذا ينزع فتيل هذا الصراع ويقفل الجبهة الإسرائيلية الجنوبية، والتفرّغ الأميركي للاهتمام بالصراع البارد بينها وبين الاتحاد السوفياتي في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، ولإعادة التركيز على الخليج والاهتمام به، وبخاصة بعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979.

وعندما أعلن عن تهديداته المبطّنة للرئيس السادات أثناء اجتماعه في كامب دايفيد أعتقد أن غضب السادات وعودته إلى مصر، سيؤدي إلى تحالف مصري - سوفياتي يؤدي إلى إنهاء توازن القوى في الشرق الأوسط، وهذا يؤثر على مصالح أميركا في هذه المنطقة³⁷³. ولكن هذا لم يحصل لارتقاء السادات في حضان أميركا وبيعه القرار المصري وتخليه عن كل ما له علاقة بعروبة مصر، كما أرادها كيسنجر من قبل.

وقد استثمرت إسرائيل خروج مصر من الصراع العربي - الصهيوني، وتنسيق كامل مع الولايات المتحدة، وقامت بغزو لبنان في حزيران/يونيو 1982، وقد استمرت تفاعلات هذا الاعتداء الوحشي، مع تبرير إدارة البيت الأبيض في عهد ريغان أن هذا الغزو هو للدفاع عن النفس، حسب تعبير الكسندر هيغ، ومعه الرئيس ريغان وأعضاء إدارته بدون استثناء.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل السابع

ريغان أكثر تعصباً من صهاينة إسرائيل

تحالف ريغان وإسرائيل

كان اللوبي الصهيوني قبل العام 1948 يمارس ضغطاً لتأسيس تعمل الدولة الصهيونية، وكانت اللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة (إيباك)، لخدمة مصالح اليهود في أميركا ولتأمين الدعم المادي والعسكري والسياسي لإسرائيل عبر الضغط على الإدارة الأميركية في البيت الأبيض من ناحية، وتركز على أعضاء الكونغرس (نواب وشيوخ) من ناحية ثانية. وكل عضو في هذين المجلسين لا يماشي المخطط الصهيوني لدعم إسرائيل، يلجأ الصهاينة إلى ابتزازه وإذا لم ينفع ذلك يحاربونه في الانتخابات الأميركية، وهناك دلائل على ذلك، ويكفي أن نذكر بول فندلي وغيره³⁷⁴..

لا يزال الكثير من الأميركيين حتى الآن يجهلون عمل اللوبي الصهيوني وتأثيره في الانتخابات الأميركية، وهذا ما يُريده الصهاينة، ليتهربوا من اتهامهم بالولاء المزدوج لأميركا وإسرائيل. وهذا يعني انهم يستغلون وجودهم في أميركا، ليس لمصلحة الشعب الأميركي والسياسة الأميركية، بقدر ما يخدمون مصالح إسرائيل. ولكن بعض الرؤساء الأميركيين ومنهم جونسون، ونيكسون وكارتر وريغان وبوش الابن، اعتبروا أن سياسة أميركا الداخلية تتطابق مع سياسة الدولة الخارجية وهي مساعدة وخدمة إسرائيل. وأما الرئيس كلينتون، فعندما لم يطبق كل ما تريده إسرائيل نصب له الصهاينة فخاً فهاؤوا له «مونيكا لوينسكي»، وهي موظفة في البيت الأبيض ليقيم علاقة جنسية معها في

أواخر فترة حكمه الثانية، مما أثر على سياسته الداخلية في انتخابات مرشح الحزب الديموقراطي العام 2000.

كان موريس أميتاي رئيساً للبحوث في «إيباك» سابقاً، ويعيش حالياً في القدس. وقد أساء لكثير من السياسيين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أصدقاء لإسرائيل، وذلك من خلال معارضته بيع أميركا طائرات (أف - 15) إلى السعودية. وكان حماسه مفرطاً لإسرائيل. على حساب مصالح الولايات المتحدة. وكان يعتبر نفسه أنه في أميركا لتأمين مصالح إسرائيل، مهما تضاربت هذه المصالح مع غيرها.

وفي عام 1980، وبعد استقالة أميتاي جاء بعده معاون في مجلس الشيوخ وهو توماس داين، ولم يكن لديه خبرة في المنظمات الصهيونية وشؤونها. ولكن عندما تولى إدارة اللوبي الصهيوني والمتصهينين المؤيدين لإسرائيل دهش به زملاؤه في الكونغرس لأنه لم يكن معروفاً بأنه من أسرة يهودية، ولأنه - على الرغم من كونه صهيونياً - كان يهتم بغير الصهاينة المنتمين إلى إيباك. وكان ينتمي إلى إخوان بروكس، وهي منظمة غير متعصبة ومنفتحة على اليهود وغيرهم، ولا يهمه مصالح إسرائيل وحدها.. بل كان يهتم بنشر السلام بين العرب وإسرائيل. ولم يكن لديه خبرة في شؤون المنظمات الصهيونية، ولكن عندما طلبت منه إيباك إدارة شؤونها عام 1980 كان داين نائباً لمستشار الشؤون الخارجية للسناتور إدوارد كنيدي³⁷⁵. وانتشرت سمعته في أروقة الكونغرس بأنه رجل سياسي جيد، ولبق، ولديه معلومات شاملة، حتى أنه خبير بشؤون النزاع العربي - الإسرائيلي. وامراته لم تكن يهودية، حتى أنها كانت تقول له: هل تعرف أين تقع إسرائيل على الخريطة؟ وهناك

الألوف من اليهود لم يكونوا يعرفون أين تقع إسرائيل، وهاجروا إليها لدواعٍ عنصرية أو هجرتهم الصهيونية بالقوة ليهربوا إلى إسرائيل.

وبعد شهرين من تولي دايين إدارة إيباك عام 1980، وخلال فترة انتهاء حكم الرئيس كارتر واستلام الرئيس ريغان إدارة واشنطن، عرفت إيباك أن هناك صفقة جديدة لطائرات (أف 15) المقاتلة، وطائرات أوكس للإنذار المبكر إلى السعودية، ولم يكن ثمة وسيلة لايقافها إلا بتأمين عدم موافقة أكثرية مجلسي الكونغرس على هذه الصفقة، على الرغم من أن هذه الطائرات كان يقودها طيارون أميركيون.. وأن السعودية لم ولن تستخدمها ضد إسرائيل، بل ربما ضد دولة على عداوة مع الولايات المتحدة.

وأصبحت معركة الأوكس من أشد المعارك في الكونغرس، واستعدت الصهيونية لإثارة العداوة على من يوافق من أعضاء الكونغرس على الصفقة، عبر إيباك. وهذه المعركة مثل مهم على ممارسة التسلط السياسي الصهيوني في أميركا. وكان دايين يسمي هذا التسلط بالعضلات اليهودية، حيث أثارت في العلن عدة قضايا متعلقة بسيطرة القوى الموالية لإسرائيل في واشنطن. ومع ذلك فلم يتم بحث قضية مهمة في الشرق الأوسط أكثر من السلاح.

وسعى دايين إلى اكتساب محبة الناس بعكس أميتاي الذي كان يستمتع بممارسته الضغط عليهم وتخويفهم منه. ومع ذلك كان دايين يراعي مشاعر أعضاء الكونغرس، وهدفه من ذلك استمرار الدعم الأميركي لإسرائيل، وذلك عبر الضغط السياسي الصهيوني واليهودي معاً؛ حتى أصبح الضغط هدفاً رئيسياً ومهماً لإيباك.

لم يتبادر إلى أذهان الأعضاء المسؤولين في إيباك والزعماء الصهاينة، أن يسأل: هل اللوبي الصهيوني المؤيد لإسرائيل مفيد لليهود في إسرائيل وللولايات المتحدة؟ وعندما أبرمت الولايات المتحدة صفقة الطائرات (15) مع السعودية وعدت اللوبي الصهيوني وإدارة الحكم في إسرائيل بعدم تزويد الطائرات بأجهزة يمكنها تهديد أمن إسرائيل؛ وبما أن هذه الطائرات تصل قدرتها على الطيران حتى ألف وخمسمائة كلم. فقد سارع سفير إسرائيل في واشنطن أفرايم أفرون إلى القول إن الهدف الوحيد سيكون إسرائيل.. وأكد كارتر له: أن غزو السوفييات لأفغانستان أحدث تغييراً في الأمن الأقليمي، وأنه كان يريد إبرام الصفقة.. رغم مطالبة 68 عضواً من الشيوخ، جمهوريين وديموقراطيين، برفض طلب السعودية لهذه الأسلحة، وقولهم إنهم لم يمنحوا موافقتهم لكارتر لإتمام هذه الصفقة.

وقبل انتخابات الرئاسة بفترة تقل عن أسبوعين أكد الرئيس كارتر أن الإدارة الأميركية لن توافق على تزويد طائرات (أف-15) التي ستشتريها السعودية، بإمكانيات هجومية، وبهذا ستصبح هذه الطائرات بلا فائدة حربية وستصبح للاستعراض. وهي إشارة لإرضاء اللوبي الصهيوني والمتصهينين معاً. وبعد انتخاب ريغان وهزيمة كارتر في الانتخابات وانتهاء دوره السياسي، وإبقاء صفقة طائرات الأواكس للسعودية معلقة، أحييت الصفقة إلى لجنة شُكلت من وزارتي الدفاع والخارجية. وأيد وزير الدفاع كاسبار واينبرغر الصفقة، وعارضها وزير الخارجية الكسندر هيغ، وكان هذا طامحاً للرئاسة، وكان يخاف من أن يؤثر التسليح على السياسة الداخلية وإغضاب الصهاينة والمتصهينين، الذين يؤثرون في الانتخابات الرئاسية وكان هيغ يخشى من عداة إيباك لسياسته. وبدأت الصهيونية تحشد المعارضة للصفقة لدى أعضاء الكونغرس

الذين يؤثرون في السياسة الخارجية حيث أوضح «هـيغ لإسحاق شامير وزير خارجية إسرائيل يومها، أن أميركا لن تضغط من أجل الخطوة الثانية من اتفاقية كامب دايفيد والمتعلقة بقيام محادثات مصرية - إسرائيلية للحكم الذاتي للفلسطينيين.. وأرجعت الخارجية الأميركية أسباب ذلك إلى غزو السوفيات لأفغانستان وإلى أسرى السفارة الأميركية في طهران، والحرب العراقية - الإيرانية. لكن إسحاق شامير كان قد وجّه رسالة إلى الإدارة الأميركية، من خلال خطابه في مؤتمر رؤساء المنظمات الصهيونية الأميركية. وتضمنت رسالته نقداً لاذعاً لتخلي واشنطن عن عملية السلام، مع العلم أن شامير كان قد أعلن رفضه لاتفاقية «كامب دايفيد» في مجلس النواب الإسرائيلي (الكنيست)، وبعث شامير برسالة إلى هـيغ بمعارضة إسرائيل لصفقة الطائرات الأميركية إلى السعودية.

ومن خلال تنافس الحزبين الديموقراطي والجمهوري بتقديم الخدمات لإسرائيل برز تحذير السناتور «إدوارد كنيدى» الديموقراطي من أن بيع أميركا الطائرات للسعودية سوف يؤدي إلى خلل في توازن القوى في الشرق الأوسط، وهذا خرق لتعهد الرئيس كارتر وهو عدم السماح بأن تشكل طائرات (أف 15) خطراً على إسرائيل.. وبعد فترة قصيرة وقّع أكثر أعضاء لجنة الشؤون الخارجية على رسالة إلى ريغان يعارضون فيها الصفقة، وكان هذا بتحريض وتهديد انتخابي لأعضاء اللجنة الخارجية من قبل منظمة إيباك الصهيونية³⁷⁶.

وكانت إيباك تسيطر على مجلس النواب لأن غالبية أعضائه كانوا ديموقراطيين، وكانت هذه المنظمة على اتصال مستمر بزعماء الصهاينة

الأميركيين؛ ومباشرة بدأت حملة الضغوط من الصهاينة والمتصهينين برسائل ومكالمات هاتفية وغيرها من المنشورات التي تشدد على خطر هذه الصفقة على إسرائيل وعلى عدم الاستقرار في النظام السعودي [وهذا تضليل ونفاق لأن الحكم ملكي وممسوك. وأما تسليح إسرائيل بكل ما تحتاجه من الطائرات والأسلحة الكيماوية والجراثومية والقنابل المتنوعة ومنها الذكية وغيرها من السفن والغواصات والأسلحة الذرية فهو مسموح ولا يشكل خطراً على العرب وعلى السلام في الشرق الأوسط بنظر صهاينة ومتصهيني الولايات المتحدة في الكونغرس وغيره في إدارة البيت الأبيض].

الضغط الصهيوني على ريغان

وبعد أن تولى دايين³⁷⁷ إدارة إيباك عمل على اكتساب محبة الناس. وعند السماع بصفقة الطائرات إلى السعودية، ازداد تدخّل اللوبي الصهيوني من داخل الولايات المتحدة لمنع الصفقة، وذلك عبر إيباك وغيرها من المنظمات الصهيونية التي تعتبر أن أي عمل سياسي أو اقتصادي أو تسليح من أميركا لأية دولة عربية يجب أن توافق عليه إسرائيل أولاً حتى تتم هذه الصفقة، كي لا تشكل أي ضرر يصيب هذا الكيان على المدى البعيد أو القصير. مع العلم أن إسرائيل تعرف أن هذه الأسلحة لن تستخدم ضدها، ولكنها وسيلة ابتزاز لتحصل على أسلحة متطورة مجاناً لكي لا تعارض الصفقة. ولهذا فقد زار دايين مستشار الإدارة الأميركية إدوين ميز، وهو مقرب من الرئيس ريغان، وقال له بكل وقاحة - لأن اللوبي هو الذي يدير إدارة البيت الأبيض - إن الصهاينة هياؤا أنفسهم لخوض معركة صفقة الطائرات إلى السعودية حتى نهايتها - وقد شرح دايين للمستشار الوضع المتعلق بالضغط الصهيوني على الكونغرس، ومما ادّعاه أن النظام في السعودية ليس راسخاً وأن أنظمة

الصواريخ والطائرات (أف 15) سيكون مصيرها كمصير أسلحة أميركا إلى إيران الشاه، حيث أصبحت في أيدي أعداء واشنطن. [وهذا تضليل يهدف لإبقاء إسرائيل وحدها ترسانة عسكرية تتحكم بمصير الشعوب العربية وتخوبفها، علماً بأن السعودية هي صديق حليف لأميركا. حتى أن أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة السلاح النووي، الذي ساهمت واشنطن بتصنيعه في إسرائيل كانت هددت به مصر إذا ما تعاونت مع دولة أخرى ضد إسرائيل، حيث أعلن ليبرمان - على الرغم من وجود معاهدة مصرية - إسرائيلية، ولم تعترض حكومة إسرائيل على تهديداته - قائلاً: يجب طرد عرب إسرائيل الذين يحملون جنسيتها منذ عام 1948. وأضاف مهدداً لمصر بأنه سيعمل على قصف السد العالي لتأديب مصر إذا كانت تعمل ضد إسرائيل. ورأى أن على إسرائيل أن تعمل على تصفية³⁷⁸ زعماء فلسطينيين وعلى رأسهم المنظمات التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967. ومع ذلك فإن صهاينة ومتصهيني البيت الأبيض يشجعون إسرائيل على الاستمرار بهذه السياسة، بل ومُنِع على واشنطن، توجيه الانتقاد لسياسة أولمرت تجاه الفلسطينيين في عهد الرئيس بوش الابن بل شجعه ورسم معه المخطط لضرب المقاومة في لبنان عام 2006].

وقد التزم ريغان بإجراء الصفقة.. لكن إيباك كانت تدرك أنها تسيطر على مجلس النواب، وذلك لأن أغلب أعضائه ينتمون للحزب الديمقراطي وهم يسعون باستمرار للتحكم بقرار رئيس الجمهورية.. وأخذ سناتور ولاية «كاليفورنيا» آلان كراتستون وهو مؤيد لإسرائيل وطامع بالرياسة، يجمع أسماء النواب والأعضاء الشيوخ المعارضين للصفقة مع سناتور ولاية أوريغون روبرت باكوود.. وكان الأخير يسعى لجمع تبرعات من أغنياء اليهود التي كانت

عادة للحزب الديموقراطي... واعتبر باكوود أن بيع الأواكس للسعودية سيعمل على حرمان الحزب الجمهوري من تبرعات الصهاينة والمتصهينين وهؤلاء جميعهم من الطبقة الغنية في أميركا.

وكان فريدريك داتون مبتدئاً في شؤون العالم العربي، لكنه كان خبيراً في شؤون واشنطن من الوجهة السياسية، وكان يساعده في سياسته رئيس تحرير صحيفة واشنطن بوست بن برادلي، والكاتب السياسي كارل برنشتاين وهو رئيس مكتب صحيفة نيويورك تايمز في نيويورك وغيرهما..

وكان لداتون له تاريخ سياسي طويل في الحزب الديموقراطي، بدءاً من عمله معاوناً خاصاً للرئيس كنيدي ثم بقائه على علاقة وثيقة بروبرت كنيدي الذي كان موالياً لإسرائيل، وبقي على صداقات شخصية مع بارزين عند اليهود في كاليفورنيا. وكان يعرف أن الضغط العربي السياسي محدود في أميركا، ويقول عن العرب على سبيل الدعابة: إن السعودية، بعكس أيباك، لا تملك وسائل للتغلغل العربي في الولايات المتحدة. صحيح أن لأميركا مصالح في الشرق الأوسط (نفط، استثمارات مالية، أسواق تجارية) ولكن هذه كلها لا تعتبر قضايا تثير اهتمام قطاعات واسعة من الناس. وقد اتبع داتون استراتيجية تتعلق باختيار عدو من الأعضاء المحايدين والضغط عليه ليصل إلى مبتغاه. وكان يقول: نحتاج إلى توقيع 52 عضواً للموافقة على بيع طائرات (أف 15) للسعودية وعندما يكون الهدف تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، فمن الأفضل أن نضمن أقل عدد من أعضاء مجلس الشيوخ أي 50 عضواً فقط. وكان ذلك عام 1981.

وبالفعل استطاع البيت الأبيض بيع السعودية صواريخ (جو - جو) وناقلات لتزويد الطائرات (أف 15) بالوقود في الجو. لكن الإدارة الأميركية رفضت بيع منصات لزيادة فاعلية القاذفات. وعملت إدارة الرئيس ريغان على تقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل بمبلغ 600 مليون دولار لإسكات معارضتها على بيع أسلحة للسعودية. وأعلنت إدارة ريغان أيضاً أن واشنطن ستخفف القيود على بيع إسرائيل لأميركا طائرات حربية (كفير) وهي مجهزة بمحركات أميركية الصنع.. ومع كل ذلك كان إصرار إسرائيل على ألا تبيع أميركا أسلحة للعرب.. وعلى الرغم من الأسلحة المتطورة وكل أنواع أسلحة الدمار الشامل التي تملكها إسرائيل، فكانت تتذرع بأن وجود الأسلحة بيد العرب سيؤدي إلى تهديد السلام في الشرق الأوسط، [أما احتلالها ونظرتها التوسعية في الأراضي العربية وأسلحتها المتنوعة والمتطورة فهذا برأي واشنطن وإسرائيل ليس تهديداً للسلام في الشرق الأوسط، ولكنه دفاع عن النفس فقط]³⁷⁹.

وفي شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ تناول الكسندر هيغ وزير الخارجية إسرائيل، ورأى أنها تتعرض للإرهاب العالمي، واعتبر أن السوفيات يميلون إلى سياسة إمبريالية. وقال عن الشرق الأوسط: إنه يجب العمل على التوصل لإجماع استراتيجي في المنطقة بين العرب وإسرائيل للتأكيد على عدم تجاهل أخطار التغلغل السوفياتي، وأضاف: إن الولايات المتحدة تسعى للسلام وتعزيز قدرات المنطقة في كل من إسرائيل، ومصر، وتركيا والأردن وباكستان (في عهد ضياء الحق) من خلال المساعدات والتعاون في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، وهذه الدول كانت بمثابة حلف فيه قواعد معروفة وأخرى غير معروفة للجيش الأميركية. وكان

الرئيس ريغان يرى أن المحور الذي يؤمّن مصالح أميركا في منطقة الشرق الأوسط يهدف لمنع وقوع دول هذه المنطقة المؤيدة لأميركا تحت السيطرة السوفياتية. وبقيت السياسة الأميركية هي ذاتها، ولكن سياسات بعض الدول تغيرت، إذ عندما تفكك الاتحاد السوفياتي أصبح العدو - بنظر أميركا - كل دولة لا تكون سياستها تابعة لواشنطن، ولا تعترف بالكيان الصهيوني، وهذه الدول أصبحت بديلاً عن العدو السابق وهي: إيران، وكوريا، وسوريا، ومنظمات في كل من لبنان وفلسطين المحتلة. أما باقي الدول الشرق أوسطية الأخرى فهي صديقة، بل وحليفة لكل من أميركا وإسرائيل معاً. حتى أن الرئيس «بوش» الابن كان يسعى منذ اجتماع دول الحلف الأطلسي في ريغا إلى عقد اجتماع آخر في العقبة (جنوب الأردن) لتشكيل محور من إسرائيل، ومصر، والأردن والعراق ليكون ضد إيران وسوريا والمعارضة في لبنان والمقاومة في فلسطين المحتلة؛ بحيث أن الملك الأردني لم يجد ما يستبق به الرئيس بوش إلى الأردن إلا التحذير من احتمالات الحروب الأهلية في العراق وفلسطين ولبنان³⁸⁰. وذلك بسبب تدني شعبية بوش في أميركا ولضعف حليفه طوني بلير داخل بريطانيا، ولضعف حليفهما أولمرت في إسرائيل حيث نال أقل من 10 بالمئة من استطلاع قام به مركز إحصائي في إسرائيل). والسبب في ضعف هؤلاء يتركز في الفشل الذي أصاب سياساتهم وحوّل مشاريعهم الإنقاذية إلى بؤر تؤثر تهدّد بالانفجار، لتطبيق بوش لسياسته المعتمدة على «الفوضى الخلاقة» التي تؤدي إلى تدمير الدولة لإعادة بنائها حسب رؤية بوش، ولتفكيك الدول لكسب رضا الصهاينة في أميركا وإسرائيل معاً كما حدث في العراق بدءاً من العام 2003.

وكان لإيباك شبكة من الجواسيس داخل البيت الأبيض في كل العهود ومنها عهد ريغان، حيث قدّم دايين رئيس إيباك إلى مجلس مديريها مذكرة تتضمن استراتيجية لمنع الصفقة إلى السعودية - مع أن إسرائيل وأميركا تعرفان أن الأسلحة للسعودية لن تكون مطلقاً لمحاربة إسرائيل - وطلب دايين من كل عضو في إيباك أن يتلف النسخة التي معه لئلا تتسرب نسخة ما إلى صحيفة واشنطن بوست.. ولكن البيت الأبيض عرف بمضمون النسخة من صحيفة نيويورك تايمز التي نشرت مقالاً لداين عندما كان في جامعة هارفارد تشتمل على نقاط، يجب على الكونغرس تطبيقها ليمارس بها سلطاته الدستورية بشكل فعّال في مواجهة الرئيس فورد (سابقاً)، كما تتضمن مقالة بأنه يجب إرضاء الحزبين، والحصول على دعم من الكونغرس.. ويجب إثارة اهتمام الجماعات التي لها مصالح مع الإدارة الأميركية لأن هذه الجماعات تسبغ شرعية على السياسات البديلة، وكان يقصد بهذه جماعات الصهاينة والمتصهينين الذين يؤيدون سياسة إسرائيل في أميركا.

وفي 30 آذار/مارس 1981 أصدر الرئيس الأميركي أمراً بإضافة 5 طائرات أواكس لصفقة الطائرات الأميركية للسعودية. وقد اعتبر بيغن رئيس وزراء إسرائيل أن هذه الطائرات تشكل تهديداً لأمن إسرائيل والوضع الاستراتيجي في المنطقة³⁸¹.. [وقد برهنت الأحداث في الشرق الأوسط عكس ذلك. فقد اجتاحت إسرائيل لبنان عام 1982 وقُتل الآلاف من الفلسطينيين ومن اللبنانيين عدا عن مجازر صبرا وشاتيلا في ذلك الاجتياح، ثم غزا العراق الكويت عام 1990، ودمّرت إسرائيل أماكن عديدة في لبنان عام 2006، ورغم ذلك لم تشكل الأسلحة الأميركية للسعودية أي خلل أو توازن في القوى العربية ضد إسرائيل. ولم تُستخدم ضد الغزو الإسرائيلي ولا ضد الغزو

الأميركي للدول العربية، بل إن من يقودها طيارون أميركيون ويقدمون خدمات لإسرائيل وليس للعرب].

كانت إيباك تنظر إلى صفقة الأسلحة للسعودية على أنها تهديد لإسرائيل، ولم ينظر داين إلى الصفقة على أنها قضية حزبية. ولتضليل الناس قال بيغن ليكر، مستشار الرئيس قبل أن يصبح وزيراً للخارجية، عندما كان في تل أبيب، إن حكومة إسرائيل حذرت المواطنين من أن السعوديين سيستخدمون طائرات الأواكس للتجسس عليهم في بيوتهم³⁸². وكان بيغن يعلن أن الحكومة الأميركية بحاجة إليه أكثر من حاجة إسرائيل إلى أميركا، ولكن الحقيقة هي أنه إذا توقفت المساعدات الأميركية الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل فقد تتعرض هذه لفوضى شاملة وقد تزول. ولكن الواقع في الإدارة الأميركية أن هذه الفوضى لن تتعرض لها إسرائيل، لأن كل مسؤول أميركي يعرف أن اللوبي الصهيوني والمتصهينين المؤيدين لإسرائيل سيتكثرون ليضغطوا بأجمعهم على الإدارة الأميركية ليؤمّنوا كل المساعدات التي تحتاجها إسرائيل مجاناً.

وكان بيغن قد أصرّ على موقفه، معتمداً على اللوبي الصهيوني ومؤيديه في أميركا، وقام بعمل لبيهرن للرئيس ريغان ماذا تفعل إسرائيل غصباً عن أميركا. وفي أوائل حزيران/يونيو 1981 انطلقت طائرات أف 16 الأميركية الصنع ودمّرت المفاعل الذري العراقي قرب بغداد الذي أنشأه الفرنسيون، وذلك دون ابلاغ الإدارة الأميركية - حسب زعم الإدارة في واشنطن - واعتبرت إسرائيل أن هذه الغارة هي دفاع عن النفس (أي حرب استباقية). وأعلن بيغن أن إسرائيل لن تقبل بأن تقوم أية دولة عربية أو غير عربية في

المنطقة بإنتاج أي أسلحة ذرية. وعندما سُئل: ولماذا يوجد مثل هذا السلاح في إسرائيل، كان الجواب دائماً مثل أجوبة الإدارة الأميركية بأنها للدفاع عن النفس ولا يحق للعرب الدفاع عن النفس³⁸³، على الرغم من أن المشروع الذري العراقي كان للخدمات السلمية، وأن العراق قد وقع على منع انتشار الأسلحة الذرية، في حين لم توقعها إسرائيل، ولم تسمح للجنة الطاقة الذرية بالتفتيش في معامل هذا الكيان النووية، وكانت تنكر وجود سلاح ذري لديها، حتى أن الإدارة الأميركية قد أعلنت أنه لا يوجد دليل عندها على أنه يوجد في العراق معامل لإنتاج أسلحة ذرية بل بداية معمل للأغراض السلمية³⁸⁴. وعلى الرغم من إدانة أميركا لقصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي، لكنها لم تطلب فرض عقوبات عليها، وأرجأت أميركا إرسال الطائرات إلى إسرائيل. وعلى الرغم من وجود طائرات الأواكس في شمال شرق السعودية، لكنها لم ترصد طائرات إسرائيل (أف 16 وأف 15) في ذهابها إلى العراق. [وهنا يتساءل المرء ألم يكن طيارو هذه الأواكس أميركيين متآمرين مع إسرائيل؟ إذ كيف يمكن للأواكس أن ترصد طائرات في أراضي الأردن والسعودية من غير أن تظهر على شاشات الأواكس؟].

وخلال معارك الأواكس كانت الرابطة العربية الأميركية مرتكزة على قوة ضغط سياسية تتمثل بشخص واحد، وفريق عمل يتألف من 8 أشخاص، بينما كانت الهيئة العامة في إيباك تتألف من 35 شخصاً وآلاف من الاحتياطيين المنتشرين في معظم الولايات الأميركية، وهم على استعداد لجمع المال والضغط، وبخاصة أثناء الانتخابات النيابية والرئاسية، عند أول إشارة يطلبها منهم اللوبي الصهيوني بعد التنسيق مع إسرائيل.

الطائرات الأميركية للسعودية أجسام طائرة بلا فائدة:

تعرّض دايين رئيس اللوبي في إيباك لضغط كبير من الكونغرس، وقد طلب مستشار الأمن القومي ريتشارد آلن من جميع أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري تأييده، حيث زعم الوزير هيج أن الكثير من المعارضين لصفقة الطائرات يمكنه جذبهم إلى سياسته وتأييده، وكان بإمكانه أن يجعل من 12 عضواً في مجلس الشيوخ يغيرون موقفهم³⁸⁵.

وفي أيلول/سبتمبر من عام 1981 أصدرت الإدارة الأميركية في البيت الأبيض بياناً صحفياً أوضحت فيه سوء الفهم الذي انتشر، والمتعلق بخطر طائرات الأواكس على إسرائيل، ومخافة أن يضغط اللوبي الصهيوني ومن يؤيده من المسيحية الصهيونية، ضد مرشحي الحزب الجمهوري أثناء الانتخابات. وأصدر البيت الأبيض بياناً أوضح فيه عبر مستشار الأمن القومي ريتشارد آلن للصحفيين أن طائرات الأواكس لا تقدر أن تلتقط صوراً تتعلق بالاستخبارات العسكرية، أو حتى أن تحدد أهدافاً عسكرية على الأرض، حتى أن السعوديين لن يقدرُوا على تنسيق غارات جوية ضد إسرائيل، وذلك لأن هذه الطائرات التي تسلمتها السعودية لا يوجد فيها أجهزة قيادة متطورة تتعلق بالمعارك الجوية؛ وهذه الطائرات لم تزود بالأجهزة الموجودة في طائرات الأواكس الأميركية المخصصة لحلف الأطلسي، أو في الطائرات الخاصة بسلاح الجو الأميركي. وأضاف آلن أن طائرات السعودية هذه لا يوجد فيها أجهزة إلكترونية تمنع تشويش الأجهزة الموجودة في إسرائيل، وأن أجهزة التشويش الإسرائيلية قادرة على أن تمنع رادارات هذه الطائرات من التقاط نقاط عسكرية معادية على الأرض، عدا، موافقة الحكومة السعودية على عدم تحليق طائرات الأواكس في أجواء سوريا والأردن، حتى لا تعطي أية

معلومات عسكرية لهاتين الدولتين. [وهنا نتساءل إذا كانت كل هذه المميزات التي يجب أن تتوفر في مثل هذه الطائرات غير موجودة فيها، فهل كان شراؤها مفروضاً على السعودية لدفع مبالغ معينة كضريبة للشركات الأميركية المصنّعة للأسلحة؟!] حتى أن الصحفيين عند معرفتهم بحقيقة الوضع، بدأوا يسخرون من هذه الطائرات ومن فائدتها للسعودية، وأطلقوا عليها: أجسام طائرة بلا فائدة.

وكانت الإدارة الأميركية قد سمحت لفريق إسرائيلي من خبراء السلاح أن يحلّق بهذه الطائرات لعدة ساعات من أجل أن يتأكّد من أن إمكانيّتها الهجومية محدودة جداً، وهذه الإمكانية لا تؤثر على شل إمكانية هجوم الطيران الإسرائيلي. وكان الصهاينة يخشون من أن تتمكن رادارات الأواكس من اكتشاف طائرات إسرائيل التي تقوم بتكتيكات جوية والطيران على مستوى منخفض، وهذا ما أبرزته الوقائع في غارات الطيران الإسرائيلي فوق الحدود الأردنية - السعودية عندما ذهبت الطائرات وقصفت المفاعل النووي العراقي، ولم تكتشف الأواكس أي تحرك للطيران الإسرائيلي. وقد قام زعماء الحزب الجمهوري حينذاك بمدح الأمير بندر بن سلطان، وهو السفير السعودي في واشنطن لمدة طويلة، والذي تنازل عن حقوق السعودية في هذه الصفقة إرضاء للإدارة الصهيونية في البيت الأبيض في عهد ريغان، وهذا ما دفع بالسفير الأميركي في السعودية ريتشارد مورفي إلى إقناع³⁸⁶ السعوديين باقتراح يقضي بأن تكون للسعودية قيادة مشتركة. ومعروف أن أي مسؤول أميركي يقوم بأعمال عسكرية في أية دولة عربية، فالخطوات والخطط التي يقوم بها تعرفها إسرائيل عن طريق اللوبي الصهيوني المهيمن على إدارة البيت الأبيض، وهذا ما ظهر في موافقة السعوديين على اشتراك

الأميركيين في طلعات الأواكس حتى آخر التسعينيات من القرن العشرين³⁸⁷ فالمعلومات التي تحصل عليها هذه الطائرات تصل مباشرة إلى إسرائيل عن طريق مكتب المخابرات الموساد الموجود في واشنطن.

وكان أحد أعضاء مجلس الشيوخ قد دُعي إلى عشاء، وتلقى مكالمة هاتفية من البيت الأبيض، وكان يتكلم على الهاتف الرئيس السابق فورد الذي قال نيابة عن الرئيس ريغان: «إلى متى نسمح لهؤلاء السفلة (الصهاينة) أن يرسموا لنا سياستنا الخارجية». وعندما عاد السناتور إلى المائدة كان الانفعال ظاهراً على وجهه، وكان على مأدبة للزعماء الصهاينة. كما وجه الرئيس ريغان رسالة عبر التلفزيون إلى إسرائيل، وهاجم فيها المعارضة الإسرائيلية وضغوط الصهاينة السياسية على منع صفقة الأسلحة. كما هاجم الرئيس السابق نيكسون المعارضة الإسرائيلية لصفقة السلاح (في عهد بيغن) وقال نيكسون: إن هزيمة صفقة الأواكس ستشكل انتصاراً للصهاينة لكنه باهظ التكاليف إذ قد يسبب حرجاً كبيراً للرئيس ريغان داخل أميركا وخارجها. حتى أن الرئيس السابق كارتر دعا بعد أسبوع من رسالة ريغان إلى تأييد الصفقة، فتسابق الحزب الديموقراطي مع الجمهوري لخدمة إسرائيل لإنقاذ العالم من أزمة نفطية أخرى.. لأن السعودية هددت بصادقتها مع دول الأوبك على معاقبة من يحول دون حصولها على الطائرات..

وعلى الرغم من ذلك فقد صوّت مجلس النواب 301 عضو ضد الصفقة، وكان معها 111 فقط، وكذلك أيدت لجنة الشؤون الخارجية، قراراً ضد الصفقة بـ 9 أصوات مقابل 8 أصوات مع الصفقة. وهنا نلاحظ كيف تنتشر الصهيونية ومؤيدوها (المتصهيونون) وكيف تهيمن على قرار الكونغرس وعلى أركان

البيت الأبيض الرئيسيين³⁸⁸ وأعرب ريغان عن قلقه على سمعته عندما صوّت مجلس الشيوخ ضد الصفقة. وكانت إيباك تحاول دائماً استدرار عطف الأعضاء في الكونغرس وذلك عبر إرسالها نسخة عن رواية الهولوكوست، وهي بأغلبها مضلّة وكان تأليفها للحصول على عطف العالم لإنشاء دولة خاصة لليهود. وهذا ما أورده الباحث الفرنسي روجيه غارودي في كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»³⁸⁹. إن إيباك لم تتخلّ عن عقد صفقات مع أعضاء الكونغرس، من أجل منع صفقة الطائرات إلى السعودية، حتى أن أحد أعضاء مجلس الشيوخ إدوارد زورنسكي، وهو صهيوني ومن الحزب الديموقراطي عن ولاية نبراسكا، كان قد اتفق مع زملائه في لجنة الشؤون الخارجية على التصويت ضد الصفقة.. وفي يوم التصويت في مجلس الشيوخ اجتمع مع دايين رئيس إيباك خارج قاعة مجلس الشيوخ، وقال له: سأصوّت مؤيداً للصفقة، وأجابه دايين: أريد أن تكون مؤيداً للطائفة اليهودية الموالية لإسرائيل.. وإلا لن تكون الطائفة معك. فأجابه روزنسكي: هل تعلم أن أعمدة الكهرباء التي تبيعها أميركا للسعودية تُصنع في شركة في ولاية نبراسكا؟³⁹⁰ وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن اللوبي الصهيوني وغيره من المؤيدين لإسرائيل، أي اللوبي الضاغط من أجل الكيان الصهيوني، لا يتورّع عن التهديد واستعمال كل أساليب الترهيب والترغيب مع المرشحين إلى الكونغرس (نواب وشيوخ). وهذا الضغط لا يتمثل بعدد اليهود، فالأغلبية الساحقة من الأميركيين لا تصوّت، بينما اليهود، وبخاصة أولئك المنتمين إلى مراكز الضغط، تقتصر منهم نسبة لا تقل عن 90 بالمئة، وهذا يجعل الفوز بالانتخابات بفارق ضئيل، خاصة أنه لا يوجد خلاف جوهري بين برنامجي الحزبين الرئيسيين³⁹¹ في تقديم الخدمات للكيان الصهيوني.

وللوقوف على تأثير وفعالية الضغط الصهيوني على الإدارة الأميركية يجدر الانتباه إلى أن رئيس وزراء إسرائيل يؤثّر في السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط أكثر من تأثيره في إسرائيل ذاتها، وهذا ما عرفه عهد كارتر، والمرشح لرئاسة الجمهورية (كونالي) الذي اعتبر الصهاينة خطابه للرئاسة، الذي اعترف فيه بحقوق الفلسطينيين ودعا إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة، بمثابة خطة استسلام للدول العربية النفطية³⁹².

لقد عالج صانعو السياسة الأميركية في الكونغرس معركة الأواكس في إطار النظام السياسي الأميركي. وبالرغم من أن النهاية كانت إيجابية لريغان واستطاع أن يكسب المعركة مع اللوبي الصهيوني والمتصهينين معاً، ضد إيباك، إلا أن ذلك كان إيذاناً للتخلص من أعضاء في مجلس الشيوخ، حتى أن داين قال يومها: «إننا كالفيل الهندي لا ننسى». وهذا تهديد للذين صوتوا إلى جانب الرئاسة مع الصفقة إلى السعودية. حتى أن هذا اللوبي إيباك وغيره كان سبب وجوده هو العمل على تدفق الأموال إلى إسرائيل، بحيث أصبح الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد اعتماداً كلياً على هبات الكونغرس، والكونغرس الذي لا يتأثر بالضغوط الصهيونية يستطيع أن يدمّر إسرائيل بسرعة، ولكن وجود «اللوبيات» الصهيونية التي تغلّغت في المؤسسات والإدارات الأميركية أخاف أعضاء الكونغرس، وأصبحت إيباك هي الأمر الناهي في دوائر البيت الأبيض وفي كواليس دوائر الكونغرس³⁹³.

ريغان ونظرته لإسرائيل من الناحية الاستراتيجية

كان الرئيس ريغان يواصل تعزيز علاقاته مع إسرائيل، منذ بداية ولايته الرئاسية، وكان ذلك عبر رسالة رسمية صدرت عن إدارته في تشرين الثاني/

نوفمبر 1980 وكانت نظرتة قد اتسمت بالأمور التالية:

- إن إسرائيل هي الوحيدة في الشرق الأوسط التي تقدر على مساعدة أميركا على الصعيد الاستراتيجي تبعاً للخطة المرسومة من قبل السياسة الأميركية. إن سقوط الشاه في إيران، أدى إلى تزايد اعتماد أميركا على إسرائيل، والسبب أن الدول العربية التابعة لأميركا ضعيفة ومعرضة للأخطار (الانقلابات). أما إسرائيل فهي تملك العزيمة، ومتضامنة (لا يحدث فيها انقلاب) وتنفذ ما تطلب منها أميركا، لأن إسرائيل تريد المساعدة والحماية لبقائها من أميركا.. ولهذا يمكن الوثوق بها كحليف³⁹⁴.

- لقد فشلت سياسة ريغان، في بداية عهده، عندما طرح الإجماع الاستراتيجي والتي تهدف إلى جعل الدول العربية التابعة لواشنطن متحالفة مع إسرائيل لمواجهة التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط، ولكن بعض الدول العربية رفض التحالف مع إسرائيل معتبراً أن هذا الكيان أخطر عليه من السوفيات. وعندها وقّعت واشنطن مذكرة تعاون استراتيجي مع إسرائيل في آخر تشرين الثاني/نوفمبر 1981، وهذا التحالف الاستراتيجي يسمح لإسرائيل بتحقيق عدة أهداف رسمتها لنفسها وطلبت من الولايات المتحدة الأميركية الموافقة عليها ومن نقاط هذا التحالف سكوت أميركا عن أعمال إسرائيل العدوانية: أولاً: إعلان ضم الجولان السوري المحتل. ثانياً: تدمير المفاعل النووي العراقي عام 1980. ثالثاً: غزو لبنان عام 1982.

وكانت إدارة الرئيس ريغان قد سمحت لإسرائيل، بل شجعتها على الاعتداء وترهيب الدول العربية: لبنان، سوريا، الأردن، العراق، السعودية، [في حين كان المطلوب من واشنطن أن تكبح جماح إسرائيل، لا أن تتعاون معها إلى

درجة التحالف الاستراتيجي] وهذا التحالف قد تمّ التعبير عنه في مذكرة التفاهم التي اشتملت على نقاط منها:

1- القيام بمناورات مشتركة، واستخدام القوات الأميركية لقواعد ومنشآت إسرائيلية. وتقوم إسرائيل بالحماية الجوية، وتأمين التجهيزات الضرورية لفرقة مدرّعة، وهي أميركية يتم تخزينها على أراضٍ إسرائيلية، وإعطاء الحق للجيش الإسرائيلي باستخدامها في الحالات الطارئة. وتمويل أميركا لإنتاج دبابات إسرائيلية (ميركافا)، إضافة إلى تبادل المعلومات العسكرية.

2- كانت وزارة الدفاع الأميركية على نقيض وزارة الخارجية. فقد أبدى الكسندر هيج شكوكه في استفادة إسرائيل من قوة الانتشار السريع التي أوجدها كارتر من قبل. أما مسؤولو وزارة الدفاع فكانوا ينظرون إلى أنه إذا كان بوسع إسرائيل أن تكون رصيذاً مثالياً لقوة الانتشار السريع من الناحية التقنية، لكنها ليست رصيذاً من الناحية السياسية³⁹⁵. إن عدم الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، الذي يتمثل، بنظر واشنطن، بمعارضة شعبية لأي نظام من الأنظمة التابعة لأميركا يُعتبر نزاعاً إيديولوجياً، في فترة الحرب الباردة، بين الشرق والغرب، ويُنظر إلى هذا النزاع الشرق أوسطي على أنه تدخل في مشكلة فلسطين، وهنا تصبح إسرائيل رصيذاً أساسياً لها في هذه المنطقة.

كانت هذه الرؤية تعبّر عن ضعف اهتمام إدارة البيت الأبيض في عهد ريغان بتسوية عادلة للصراع العربي - الإسرائيلي، وبخاصة بعد أن أُعلن عن استعداد العرب للاعتراف بإسرائيل مقابل إنشاء دولة فلسطينية على أراضي 1967

كاملة مع حق العودة للاجئين الفلسطينيين واعتبار القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

3- ابتعاد ريغان عن العدالة واطاعته للوبي الصهيوني لدواعٍ انتخابية وإيديولوجية، وقد ظهر التأيد الأميركي للصهيونية من خلال وصف ريغان لمستوطنات إسرائيل في الضفة الغربية بأنها شرعية، حتى أنه أجاب بالنسبة للتعاطف مع الفلسطينيين بالنفي الكلي. وهذا يؤكد أن اللوبي لا يدعم أي شخص مرشح للرئاسة إلا إذا كان قد تأكد من أنه يدعم إسرائيل والصهيونية قبل الإدلاء بأي صوت في الانتخابات. وعلى الرغم من أن الكثير من الجمهوريين لديهم ارتباطات بالشركات الاستثمارية التي لها مصالح في الدول العربية الخليجية أمثال جون كونالي، وجورج شولتز، وكاسبار واينبرغر، فهؤلاء ليسوا موالين للعرب أو معادين للإسرائيليين، كما أنهم لم يكونوا محازين لأية أيديولوجيا، بينما كان المُقالون الذين اتصفوا (باليمين الجديد) خاضعين خضوعاً شبه تام للرؤية الإسرائيلية أمثال: روبرت توكر، ويوجين روستو، وهارفي سيكرمان، وجوفري كامب، وهؤلاء لم يفكروا بطريقة لإرضاء السعودية. أما الفريق الآخر فكان يعتبر أن حماية المصالح الأميركية في الخليج، وبخاصة السعودية، تتطلب مدارة المملكة السعودية صُورياً، أي بالخداع.

4- كان بعض المسؤولين الأميركيين، أمثال وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر القريب من أوساط الشركات الأميركية العاملة في السعودية وغيرها من دول الخليج، قد أعلن في أيلول/سبتمبر عام 1981 أن التأيد المتبادل بين السعودية وأميركا يساهم في أمن المنطقة في الخليج وغيرها..

بما فيها إسرائيل³⁹⁶. وأن تأييد أميركا للسعودية وإسرائيل عمل على تقليل أهمية دور مصر، على الرغم من تواصل المناورات العسكرية الأميركية - المصرية المشتركة³⁹⁷.

إن كل خطة أميركية تهدف لجمع الدول العربية التابعة لأميركا مع إسرائيل في جبهة واحدة، كانت تصطدم بصعوبات عديدة ومنها أن بعض العرب سيرفضون التعاون مع العدو الإسرائيلي، بحجة أن إسرائيل أخطر عليهم من الاتحاد السوفياتي. كما كانت إسرائيل، ولا تزال، ترفض النظام الأمني الإقليمي الذي يتمثل بتقديم الأسلحة إلى الدول العربية، لأنها كانت ولا تزال تريد أن تكون الدول العربية مستسلمة لصهيونيتها.

غزو لبنان:

أما بالنسبة لغزو إسرائيل للبنان في حزيران/يونيو عام 1982 فكان ثمة تماهٍ بين وجهات نظر كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بشؤون الأهداف الدنيا التي يجب الوصول إليها وهي تحطيم منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً وسياسياً، لفرض شروط إسرائيل عليها، وإضعاف سورية والاتحاد السوفياتي سياسياً، والدعم المباشر لبشير الجميل. ولكن مخاطر العملية الإسرائيلية التي تجاوزت الخطوط المرسومة لها أوجدت تباينات بين إسرائيل وأميركا على الرغم من أنه نجم عن هذا الغزو تكثيف للتعاون الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي. ولكن إسرائيل كانت تخطط لإنشاء دولة مسيحية تابعة لها في لبنان لتقسيمه وتوطين الفلسطينيين فيه، ولذا طلبت من سمير جعجع أن يتخلص من زعماء مسيحيين يرفضون التوطين، ولذا قام بتصفية طوني

فرنجة في إهدن في شمالي لبنان. وصادف أن وجدت قوات جعجع فرنجة وأسرته ما عدا ابنه سليمان، ونفذت المجزرة في 13 حزيران/يونيو 1978.

وقد حدث الغزو على أثر اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن في 3 حزيران/يونيو 1982، وظهر بعد التحقيق مع القتلة أنه لم يكن لمنظمة التحرير أي دور في العملية، حسب التحقيقات البريطانية.. واتخذ شارون من هذه العملية ذريعة لتنفيذ المخطط الذي كان مرسوماً من قبل، حيث كان قد خدع القيادة الإسرائيلية حين كان وزيراً للدفاع وبيغن رئيساً للوزراء.. بأن العملية لا تتعدى عمق أربعين كلم، بينما وصلت العمليات إلى بيروت وإلى طريق بيروت - دمشق. ومن ثم تم تعيين بشير الجميل رئيساً للجمهورية، وبعده تم تعيين أمين الجميل من قبل الجيش الإسرائيلي في بيروت.

كان موقف واشنطن من طريقة وزير الدفاع الإسرائيلي شارون مشوباً بالشكوك والمخاوف، وهو موقف أعضاء في حكومة إسرائيل ذاتها. وفي 5 حزيران أبلغ بيغن (رئيس وزراء إسرائيل) أميركا قرار حكومته باجتياح لجنوب لبنان بعمق 40 كلم، وطلب منها إعلام دمشق أن الجيش الإسرائيلي لا يعتزم الاصطدام بالجيش السوري في لبنان. وطالب الرئيس الأميركي ريغان من رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن بالاعتدال في غزوه للبنان³⁹⁸. وهنا نستنتج من الأحداث أن أميركا تركت إسرائيل تقوم بتنفيذ ما خططت له. لكن وزير خارجية واشنطن الكسندر هيج أيد موقف إسرائيل علناً أمام الصحفيين. وقد اختار بيغن غزو لبنان أثناء جولة ريغان في أوروبا³⁹⁹، وكانت إسرائيل تشن حربها على الفلسطينيين والجيش السوري في لبنان معاً. وفي فترة ما بين 7 - 10 حزيران/يونيو أدركت الإدارة الأميركية جسامه هذه الحرب، حيث دارت

معركة عنيفة بالدبابات في عين دارة والبقاع الغربي، وأرسل ريغان فيليب حبيب للعمل على وقف إطلاق النار يوم 11 حزيران/يونيو. وفي هذه الفترة أظهر السوفييات لواشنطن استيائهم ووجهوا تحذيراً إلى إسرائيل، وأما المواجهة بين إسرائيل والسوريين فكانت تشكل الهدف بالنسبة لإسرائيل، وهو تجاوز عدم السماح بتفاقمه، حتى أن بعض الوزراء في إسرائيل وجدوا أنفسهم وقد انغمسوا بالتدريج في حرب شاملة لا يرغبون بها. ولكنهم، مثل باقي أعضاء حكومة بيغن، اعتبروا أن إسرائيل قدّمت خدمة للغرب وإنما بطريقة دموية.

على الرغم من أن هذا الغزو قدّم مكاسب لواشنطن، فإن ريغان لم يشجع طموحات شارون تجاوزه ضد سورية، ورأى أنه من الأفضل تحقيق وقف إطلاق النار والعمل على أن تستفيد واشنطن من الأحداث التي جرت ضد سورية من أجل الحصول على انسحاب سوري وإسرائيلي معاً من لبنان، وهذا لمصلحة الكيان الصهيوني، وبخاصة إذا ما تمّ إبعاد النشاط الفلسطيني من لبنان.

وأما وقف إطلاق النار فإنه لم يُطبّق إلا على سورية، لأن إسرائيل، كالعادة، لم تلتزم بأي قرار للأمم المتحدة التزاماً تاماً. وتمكن شارون خلال هجومه على القوات الفلسطينية من الوصول إلى بيروت في 13 حزيران/يونيو، وبلا خوف من ردة الفعل الأميركية⁴⁰⁰، لأن واشنطن لم تجرؤ مرة واحدة على معاقبة إسرائيل إلا في عهد الرئيس أيزنهاور عام 1954.

إسرائيل تحتل بيروت

وجد وزير خارجية أميركا الكسندر هيغ في احتلال إسرائيل لبيروت هدفاً عسكرياً وسياسياً في نفس الوقت وفرصة كبيرة لسحق القوات الفلسطينية. أما الانسحاب الإسرائيلي من بيروت فيجب أن يقترن، بانسحاب سورية لاحقاً من لبنان، لإقامة سلطة مركزية لبنانية تنفذ ما تمليه واشنطن. وهذا بالطبع، يكون لخدمة أهداف إسرائيل، [وهذا ما خططت له واشنطن في العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006]، ولم ينفعل هيغ من تجاوز الـ 40 كلم التي قال عنها شارون، لأنه في قرارة نفسه كان يريد ذلك للحصول على المكاسب التي عرفناها من قبل، ولم يذهب ضحيتها إلا الشعبان اللبناني والفلسطيني. لم يضغط العالم على إسرائيل، لرفع الحصار عن بيروت، ولم يكن ذلك وارداً في جدول أعمال الإدارة الأميركية. وكانت أميركا تدرك أنها إذا ضغطت على إسرائيل، فإن ذلك سيشجع منظمة التحرير الفلسطينية على الصمود إلى ما لا نهاية. ولهذا فقد كانت واشنطن تدعم إسرائيل بالسلاح والبيانات وبإعفائها من الضغوط الدولية لتشديد الحصار، وإلحاق الهزيمة بمنظمة التحرير الفلسطينية بالكامل⁴⁰¹. وكان هيغ يريد منح الصدقية الكاملة للتهديد الإسرائيلي (قبل الاحتلال) كحرب نفسية، وتشجيع إسرائيل لتشديد الحصار. وكان نائب الرئيس (جورج بوش الأب)، ووزير الدفاع واينبرغر، ووليم كلارك (مستشار الأمن القومي) يريدون طمأنة السعوديين بأن واشنطن لن توافق على احتلال بيروت بالقوة⁴⁰² [وهذا نوع من الخداع والتضليل الذي كانت إدارة البيت الأبيض ولا تزال تُطمئن به بعض الحكام العرب عندما يكون الأمر متعلقاً بعمل تقوم به إسرائيل، حتى لا يقولوا، حياءً، إنهم يتفهمون موقف إسرائيل، وحتى لا يقولوا إننا لا نقدر على القيام بعمل ضدها].

والدليل على سيطرة اللوبي الصهيوني على إدارة البيت الأبيض قول شارون لكبار الضباط في إسرائيل عام 1989: «إن الأميركيين يعتبروننا وكأننا حاملة طائرات أو قاعدة ثابتة ملكاً لهم، إنهم لا يفهمون دلالتنا الحقيقية، وهي أننا لسنا حاملة طائرات واحدة، بل نحن عشرون حاملة طائرات». وقد طبق شارون أفكاره هذه في غزوه للبنان (أثناء الإعداد لهذا العمل)⁴⁰³. واضطر هيج إلى الاستقالة في 24 حزيران/يونيو 1982 لأنه تعرض لانتقادات من مسؤولين أميركيين على إدارته للحرب، ولأنه لم يتمكن من تأمين نهاية سريعة لحصار بيروت.. وكان الاعتقاد أنه سيطراً تحوّل على السياسة الأميركية إزاء لبنان وتصرف إسرائيل فيه، ولكن كل تلك الآمال باءت بالفشل.. كما رأى الفلسطينيون في لبنان متنفساً لهم في استقالة هيج لتحسين فرصتهم في المفاوضات بينهم وبين إسرائيل - عبر فيليب حبيب - لمغادرة لبنان⁴⁰⁴. كانت واشنطن تريد الغزو الإسرائيلي للبنان لتفكيك منظمة التحرير الفلسطينية وانسحابها من لبنان. لكن وزير الخارجية هيج اهتم فقط بالقوة العسكرية لتحقيق أهدافه وعزز هذه القوة بالقصف الجوي والبري والبحري لمحاصرة بيروت ثم احتلالها، متخلياً عن الدبلوماسية. أما جورج شولتز، الذي جاء بعده، وواينبرغر وكلاارك فكانوا يفضلون الاتصال بالسعودية لكي تقنع منظمة التحرير بالخضوع لشروط إسرائيل لرفع الحصار ولعدم اجتياح بيروت.. وإسرائيل ستحترم وقف إطلاق النار [يا للعجب] بدون إخلاء مواضعها حول بيروت، من أجل السماح بالمفاوضات، وإذا لم تتقدم هذه المفاوضات بالسرعة التي تريدها أميركا تطلق واشنطن العنان للآلة الإسرائيلية. إن شارون سيبقى أداة في دبلوماسية وزير خارجية أميركا الجديد جورج شولتز⁴⁰⁵.

وفي مذكرات الكسندر هيغ نجد أن الاستعدادات العسكرية الصهيونية، ليست سرّاً، وأن أميركا لن تقدر على منع إسرائيل من الهجوم على لبنان⁴⁰⁶. ويضيف هيغ أنه كان من المؤيدين لخطة شارون، وقد وُضع رسم مشروع الخطة أمام مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية. وقال هيغ إن الهجوم الإسرائيلي⁴⁰⁷ على لبنان سينتج عنه دمار هائل وهذا قد ينعكس على الولايات المتحدة ما عدا التبرير الذي قد تعتبره إسرائيل ذريعة لتدمير لبنان (أي الاستفزاز حسب الرؤية الأميركية) وتكون عندها الردود الإسرائيلية متلائمة مع الاستفزاز. وهذا ما قاله هيغ لإسرائيل، وعندها فهمت إدارة الكيان الصهيوني الرسالة واتخذت من اغتيال سفيرها في لندن ذريعة، بعد اتهامها لمنظمة التحرير بذلك، وتبين للقضاء البريطاني فيما بعد أن منظمة التحرير ليس لها علاقة بالاغتيال. [وهذا ما قامت به إسرائيل عند أسر حزب الله جنديين إسرائيليين لمبادلتهم بالأسرى اللبنانيين في سجون إسرائيل، ولم يُطلق هذا الكيان سراحهم، على الرغم من الوساطات الدولية ومرور أكثر من ربع قرن على أسرهم.. مع العلم أن التخطيط لتدمير المقاومة وإجبارها على تسليم سلاحها لحكومة السنيورة قد اتخذته أميركا وإسرائيل معاً قبل تموز بنحو شهرين في إحدى ولايات أميركا].

وللتدقيق في أعمال ومخططات إسرائيل نجد أن مصادرها أصدق من أقوال هيغ، وبخاصة في مجال استعدادات إسرائيل للغزو. إن وزير خارجية أميركا استخدم عبارة (الاستئصال) عندما عُرضت خطة الاجتياح من قبل شارون (Pull out, Pluck out) عبر عملية سريعة ونظيفة. وكان التفاهم الإسرائيلي - الأميركي مريحاً. وفي حديث شارون مع هيغ خرج الأول بانطباع أن أميركا لم تعارض العمل العسكري الإسرائيلي ضد لبنان. وكانت رؤية هيغ هذه تتجاوز

السياسة الرسمية لواشنطن، حيث خضع هـيغ لخطة شارون، ولم يأبه الأخير لاعتراض أحد على احتلاله لبيروت لأنه اكتفى بموافقة هـيغ كونه يمثل سلطة رسمية كافية من واشنطن. وكانت رسالة هـيغ قد عززت انطباعات شارون، وكان تاريخ هذه الرسالة يعود إلى 28 أيار/مايو عام 1982، وهي وثيقة تخلو من الضغط الأميركي على سياسة إسرائيل. ورأى المسؤولون في إسرائيل أن رسالة هـيغ تعبير رسمي عن انعدام أي تحفظ أميركي قد يواجه سياسة إسرائيل⁴⁰⁸.

لقد أعطت واشنطن الضوء الأخضر لإسرائيل لغزو لبنان، واقتنع الإسرائيليون أن هذا الضوء كان واضحاً في غزو لبنان أكثر مما كان عليه في حربها عام 1967. وفي عام 1982 كان التأكيد لعدد من المسؤولين الأميركيين وبصراحة، بأن لإسرائيل دوراً استراتيجياً، وكان للأميركيين دور مسبق في مبادرة إسرائيل العسكرية. مما دفع بأميركا لتعزيز أسطولها في شرق البحر المتوسط عبر إرسال حاملتي طائرات إضافيتين (كينيدي وأيزنهاور) قبل أيام من الاجتياح الصهيوني للبنان⁴⁰⁹.

انتظر الأميركيون مدة طويلة، لبروز نهج إسرائيلي ينسجم مع استراتيجية السلام الذي يريده الأميركيون، المتمثل بالخضوع لواشنطن. ومن خلال ذلك يكون الاستسلام لشروط إسرائيل، وتؤمن سلامة الجليل في شمال إسرائيل. وقد وجدوا في شارون شخصاً يُناسب التطلعات الأميركية، ولو أن شارون غير موجود لأوجدوا شخصاً مثله. [وهذا ما حدث مع أولمرت الذي وجد فيه الأميركيون (شارون آخر) ونقّذ بتحريض من المحافظين الجدد وعلى رأسهم ديك تشيني، ورامسفيلد، وولفوفيتز وبولتون وولش، وإليوت أبرامز وغيرهم،

المخطط الأميركي الإسرائيلي للعدوان على لبنان في تموز/يوليو 2006، وكان أسر الإسرائيليين حجة لتنفيذ مخططهم الذي كانوا سينفذونه في تشرين الأول واعترفت إسرائيل بأن المخطط وضع بينها وبين أميركا في آذار 2006⁴¹⁰.

كان شارون أكثر تطرفاً من المحافظين الجدد في واشنطن، وهذا هو الذي يناسبهم، فظهر كالمجنون، وكان الأميركيون يهددون العرب إذا لم يقبلوا بشروط إسرائيل، بإفساح المجال لجنون شارون ليصل إلى نقطة يصبح الوضع لا يُطاق بالنسبة إلى العرب. وكان ساسة واشنطن هم الذين فرضوا على إسرائيل، عدة مرات، وقف إطلاق النار، بعد قصف مدينة بيروت.

أما الملك الأردني حسين فقد أعلن لإدارة ريغان أنه «من المستحيل أن يجلس العرب ليتحدثوا مع الإسرائيليين إذا ما بقيت كل الأمور على حالها.. وأتم قد اخترتم خياركم، لكنه ليس خياراً مستقلاً محايداً، بل هو خيار إسرائيل»⁴¹¹. [ولكننا نسأل لماذا غير الملك حسين نظرتة السياسية للأمور في الصراع هذا، في عهد الرئيس كلينتون، حيث وافق على اتفاق «وادي عربة» مع العلم أنه لم يكن هناك أراضٍ أردنية تُذكر تحت الاحتلال الإسرائيلي، ووافق على تأجير أراضٍ لإسرائيل حتى لا تنسحب منها]. وكان أحد زعماء إسرائيل قد فضح الاتصالات السرية بين الأردن وإسرائيل ومن مدة 25 سنة قبل هذا الاتفاق المذكور، أي منذ 1968 عندما تمّ أول لقاء بين الملك حسين وإسرائيليين في عهد ليفي إشكول رئيس الوزراء⁴¹².

أميركا تبرر قصف إسرائيل للمخيمات الفلسطينية في لبنان:

بّرر هيغ قصف إسرائيل المتكرّر للمخيمات الفلسطينية في لبنان، واعتبرت أميركا هذا القصف شراً لا بدّ منه لمحاربة التوسّع السوفياتي عبر وكيله منظمة التحرير الفلسطينية، وبهذه الطريقة استمر الاستفزاز الصهيوني للمخيمات في جنوب لبنان، لتوتير الوضع. [والشيء نفسه تستعمله إسرائيل من خلال الطلعات الجوية فوق لبنان بحجة مراقبة تهريب الأسلحة لحزب الله، مع أن هذا الأمر شأن داخلي ولم تفوض الأمم المتحدة إسرائيل لمراقبة تسليح حزب الله منذ عام 2006 وما قبله]. وقد أبلغ هيغ شارون أن الولايات المتحدة لا تؤيد رسمياً غزو لبنان، ما لم يكن هناك انتهاك صارخ وملموس لاتفاقات وقف إطلاق النار السابقة، وإذا لم يكن هذا السبب موجوداً سيكون الغزو انتقاماً. ولذا من الأفضل - حتى توافق أميركا - أن تكون العملية سريعة ونظيفة. [وهنا نسأل هل توجد حرب إسرائيلية نظيفة؟ ألم تقتل إسرائيل المدنيين وتدمّر البنى التحتية في كل حروبها مع العرب، ليس انتقاماً فقط، بل ليمتنعوا بعدها، عن القيام بأي إجراء عسكري ليحرّروا أرضهم، ولكي يستسلموا لأوامرها]⁴¹³..

كانت إسرائيل تطلب المساعدة من الدول الغربية، وتأخذ الأذن سراً، قبل أن تقوم بأية عملية عسكرية ضد أية دولة عربية. إذ قام بن غوريون عام 1956 - وكان حينذاك رئيس وزراء إسرائيل - بالتوصل إلى اتفاق عسكري سري مع فرنسا وبريطانيا لغزو مصر وتحطيم قوات عبد الناصر العسكرية.

كما كان الأميركيون يبرهنون للعرب، أنهم هم القادرون على انقاذ كوادر منظمة التحرير ومقاتليها من الإبادة.. وبهذا استطاعت أميركا أن تجني ثماراً

إقليمية لحرب لم تتحمل فيها إلا تكاليف هاشمية⁴¹⁴.. لكن الإسرائيليين كانوا يتمنون أن يقطعوا ثمار حربهم من تدمير لبنان أكثر من تعيين رئيس للجمهورية له (بشير وأمين الجميل) وسرعان ما سقط حكم أمين الجميل ولم يقدم للإسرائيليين شيئاً من الاستقرار منذ تعيينه في الحكم وحتى بعد انتهاء مدة حكمه.. لأن إسرائيل كانت قد أظهرت أطماعها بمياه لبنان أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة.. والدليل أنها قامت بتمديد قساطل مياه وضخ قسم من ينابيع مائية في الجنوب وبخاصة من منطقة شبعا إلى شمال إسرائيل، وتبين هذا بعد انسحابها في 25 أيار/مايو عام 2000.

ريغان واستسلام العرب

بحجة طلب السلام، لعب الرئيس ريغان دوراً مؤيداً لإسرائيل في قرار حكومة الليكود عام 1982 غزو لبنان، لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية وإخضاعها لشروط إسرائيل من ناحية، ولإعادة بناء نظام سياسي جديد في المشرق العربي. [وقد طوّر بوش الابن هذا النظام وطالب بتنفيذ شروط إسرائيل وهي التطبيع وعدم عودة القدس الشرقية إلى العرب وعدم البحث بالقرار 194، ووسّع حدود هذا النظام وسماه الشرق الأوسط (الكبير) وسمته رايس (الجديد)، وهذا النظام قالت عنه رايس وزيرة الخارجية إنه لا يولد إلا من رحم حرب 2006]. وكان ريغان ينظر إلى الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال نظريته للحرب الباردة بين الشرق (حلف وارسو سابقاً) ودول حلف الناتو (الأطلسي).. ومن خلال هذه النظرة، لم يعطِ اهتماماً لجذور هذا الصراع المحلية. وكانت عقلية ريغان عائناً في سير العملية السلمية العادلة للصراع العربي - الإسرائيلي، وداعماً للطروحات الإسرائيلية على حساب الحق

العربي. وتطالب أميركا منذ عام 2007 بالتطبيع مسبقاً وعدم البحث في القرار 194⁴¹⁵.

كان هيج، وهو أحد أعضاء فريق كيسنجر في عهد نيكسون قد أيد إسرائيل بدون أي تردد وأبلغ العرب أنه يجب إيجاد تحالف أقليمي يؤيد الغرب من أجل إيقاف انتشار الشيوعية. واعتبر بعض العرب أن الشيوعية أخطر على الأمة العربية من خطر الصهيونية، بسبب الضغط الأميركي على هؤلاء. [تعمل أميركا على إقناع العرب منذ العام 2006 بأن إيران أخطر من إسرائيل على العرب]. واعتبر هيج أن هذا التحالف هو الخطوة التي يمكن أن يتبعها حل الصراع العربي - الإسرائيلي. لكن إسرائيل رفضت اقتراح الأمير فهد (وكان يومها) ولياً للعهد، وهذا الاقتراح كان ينص على مبدأ «الأرض مقابل السلام» وفي هذه الخطة حل - على الرغم من أنه غير عادل - لقضية الصراع العربي الإسرائيلي؛ في حين أن إسرائيل رفضت هذا الاقتراح معتبرة إياه محاولة لتصفية إسرائيل، وهذا تضليل للعالم وللغرب خاصة.

وفي عام 1967 حصلت إسرائيل على تطمينات سرية من إدارة الرئيس الأميركي جونسون قبل قيامها بالحرب على مصر وسوريا عام 1967؛ وكذلك عام 1973 على الرغم من أن غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل يومها ووزير دفاعها موشي دايان ومجلس وزراء إسرائيل كانوا يعرفون أن مصر وسوريا تخططان للقيام بحرب مع إسرائيل لاسترجاع أراضيها، ولكن التوقيت كان غير معروف لدى الإسرائيليين. ومع ذلك قررت مائير عدم القيام بحرب وقائية من أجل الحصول على رضا أميركا ومساعدتها عند حدوث أي انفجار بينها وبين العرب. وفي عام 1982 لم يهتم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل

بالحصول مسبقاً على تأييد دولي لهجومه على لبنان، وذلك لأنه يعرف مسبقاً أن واشنطن تخضع لضغوط وسيطرة اللوبي الصهيوني والمتصهينين⁴¹⁶، وأن من يُصدر قرار واشنطن هم صهاينة يمسكون بقرار البيت الأبيض.

كانت الخطط الإسرائيلية لغزو لبنان عام 1982 سرّية، لكن قبل الغزو بمدة قليلة أعلنت إحدى شبكات التلفزة الأميركية تقريراً عن خطة الاحتلال الإسرائيلي للبنان، مهيئةً الرأي العام الأميركي لهذا الاحتلال، وبدلاً من الضغط على بيغن وشارون، فقد أرسل هيغ رسالة إلى بيغن بموافقة ريغان على مخطط إسرائيل. واعتبر هذا الكيان أن هذه الرسالة هي تطمين له بالهجوم على لبنان، ورسم خريطة تناسب أميركا وإسرائيل للشرق الأوسط. لقد وجدت الولايات المتحدة نفسها أنها مشتركة بقوات عسكرية في لبنان لإنقاذ بيغن من غرقه في الوحول اللبنانية التي استمرت قوات إسرائيل تغرق فيها حتى العام 2000. وكانت القوات الأميركية الموجودة لتوفير حماية متأخرة للسكان الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا (حسب ادعاءات أميركا) من ميليشيا القوات اللبنانية التابعة سياسياً وعسكرياً لتوجهات إسرائيل بقيادة جعجع، قد طلبت من القادة الإسرائيليين السماح لهذه القوات بالدخول إلى هذين المخيمين.

وكان ريغان قد أعلن خطته للسلام في أيلول/سبتمبر 1982، لكن بيغن رفضها فوراً على الرغم من تطمين أميركا لإسرائيل بأنها لن توافق على تأسيس دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبأنها موافقة على تغيير إسرائيل للحدود التي كانت عام 1967⁴¹⁷.

بعد غزو إسرائيل للبنان استقال وزير خارجية أميركا الكسندر هيج وعُيِّن مكانه جورج شولتز. وقد استقال هيج ثمناً لمكره في حساباته الخاطئة. وكان وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر قد دعا إلى إجراء تحقيق يتعلق باستخدام إسرائيل للأسلحة الأميركية في انتهاكها لقانون استعمال السلاح الأميركي ضد المدنيين اللبنانيين أثناء غزوها للبنان. [وكل ذلك ذهب أدراج الرياح، ولم يكن إلا للتضليل وخداع العرب كما فعلت أميركا وقدمت قنابل ذكية لتدمر فيها جنوب لبنان وضاحيته الجنوبية عام 2006، إذ أن كل استخدامات إسرائيل للأسلحة الأميركية لم تكن إلا على المدنيين سواء في لبنان أو فلسطين. وأما أميركا فعندها التبريرات سلفاً بأنها تتفهم أعمال إسرائيل، وهذا ضوء أخضر للأعمال الإسرائيلية العسكرية تجاه العرب، ونفاق أميركي تمارسه واشنطن لإسكات الحكام العرب الذين هم بمعظمهم ساكتون أو متواطئون مع واشنطن].

لم يضغط الرئيس ريغان على إسرائيل على الرغم من أنها لم توافق على خطته للسلام، والتي هي أشبه باستسلام وليس سلاماً، ولم توافق على الانسحاب من لبنان... وذلك لأنه كان متواطئاً معها في غزو لبنان. وبعدها انتهت خطة ريغان ووُضعت في أدراج البيت الأبيض. وقد أصبحت الإصابات الشديدة التي لحقت بالقوات الإسرائيلية والأميركية في لبنان غير محتملة، حتى نهاية 1983 فأصبحت المعارضة في وزارة الدفاع الأميركية والكونغرس الأميركي، قوية، مما جعل الرئيس ريغان مضطراً لإصدار أوامره للقوات الأميركية بالانسحاب من لبنان.

أثار التواطؤ الأميركي - الإسرائيلي مشاعر معادية للأميركيين لدى شعوب الدول العربية المكبوتة، وبدأت المقاومة اللبنانية بحملة قوية ضد الأهداف الأميركية في لبنان، واعتبرت قوات أميركا قوات احتلال، وعلى هذا الأساس أخذت تتعامل معها. إن معاهدة التحالف الاستراتيجي التي أبرمتها أميركا مع إسرائيل عرّضت المصالح والمواطنين الأميركيين للخطر وكان نتيجة ذلك التحالف سقوط مئات الجنود وبعض المدنيين الأميركيين قتلى في لبنان⁴¹⁸.

تنفيذ التحالف الاستراتيجي ومخاطره

عقدت إدارة الرئيس ريغان اتفاقات مع إسرائيل ابتداءً من عام 1983، وهناك اتفاقات تمت قبل التحالف الاستراتيجي، منها عام 1970 (في عهد الرئيس نيكسون) وهو اتفاق لتبادل المعلومات العسكرية وأُطلق عليه «الاتفاق الأصلي لتبادل معطيات التطور الدفاعي» وقد ألحق بهذا الاتفاق حتى تموز/ يوليو 1982، 19 ملحقاً، و6 ملاحق أخرى في فترة حصار إسرائيل لبيروت 1982⁴¹⁹. وعقّد آخر في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1971 ويتعلق بإنتاج إسرائيل - وبترخيص من أميركا - تجهيزات عسكرية، إضافة إلى تشكيل فريق عسكري لمعرفة منظومات الأسلحة في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973⁴²⁰. وأما في عام 1981 فقد تعهد هيغ بشراء تجهيزات عسكرية إسرائيلية تصل قيمتها إلى أكثر من 200 مليون دولار سنوياً وهو خضوع لإسرائيل لضمها منطقة الجولان، أي تشجيع لها على خرقها للقوانين الدولية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 1983 كان التحالف الاستراتيجي قد بدأ انطلاقاً مهمة ونتج عنه عدة اتفاقات:

* اتفاق وقّعه وزير الدفاع الأميركي واينبرغر وموشي آرينز في آذار/مارس 1984 ويتعلق بالبحث والتطوير وتبادل العلماء والمهندسين، والدعم اللوجستي الذي يتعلق بتجهيزات دفاعية⁴²¹. وبعد بضعة أشهر أعلن واينبرغر أن واشنطن وافقت على السماح لإسرائيل بإنتاج طائرة (لافي) المقاتلة، بتمويل وتقنية أميركية)، علماً بأن أميركا عادت واتفقت مع إسرائيل لإلغاء إنتاج الطائرة (لافي) في آب/أغسطس 1987 لتكاليفها العالية ولأنها تتعارض مع البرامج الأميركية لإنتاج طائرات حربية.

* وهناك اتفاقية (حرب النجوم) وهذه كانت في آذار/مارس 1985 وتنص على المشاركة في برامج أبحاث منبثقة عن دعوة أميركا لدول أعضاء في حلف الناتو للقيام بأبحاث تتعلق (بحرب النجوم). والفائدة التي جنتها إسرائيل من هذه الاتفاقية تكنولوجية ومالية، وبخاصة في ميدان البحث في إنتاج صواريخ تعترض الصواريخ البالستية (أرض - أرض)، وذلك لاعتراض صواريخ سورية روسية الصنع (S.S.21)، وتمّ التوقيع على هذه الاتفاقية في أيار/مايو 1985⁴²².

لقد اعتبر ريغان أن إسرائيل الدولة الأولى والوحيدة في العالم - خارج دول الناتو - التي وصلت إلى مرتبة حليف رئيسي استراتيجي، ولهذا فمن الضروري التعاون معها في المجالات البحثية كافة وبخاصة في التطوير العسكري. وتمّ توقيع هذا التعاون الاستراتيجي في كانون الأول/ديسمبر 1987. وكان هذا التعاقد قد تمّ في عهد ريغان ووزير الدفاع الأميركي فرانك كارلوتشي (الذي جاء بعد واينبرغر) ووزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق رابين،

وفي هذه المعاهدة تقلّصت القيود المفروضة لشراء أسلحة أميركية أو من دول تابعة لحلف الناتو.

وفي عام 1989 كشف إسحاق رابين عن تفاصيل سرية أمام قادة يهود في أميركا وذكر منها في نيسان/أبريل 1989 تخزين العتاد العسكري الأميركي في إسرائيل. وقد أنشأت أميركا عدة مستودعات في إسرائيل لتخزين تجهيزات أميركية سنة 1987. وهذا ما أوضحه معاون وزير الخارجية لشؤون السياسة الخارجية ريتشارد كلارك بتوضيح في شهادة أدلى بها أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة للكونغرس. وهذا التخزين للعتاد العسكري يسمح لإسرائيل باستخدامه في حالات الطوارئ في عقد اتفاق جديد بين أميركا وإسرائيل عام 1989، [وقد استخدمته إسرائيل في عدوانها على لبنان في تموز/يوليو 2006 حيث قصفت لبنان وبخاصة جنوبه بعدد من القذائف يوازي ما استخدمته إسرائيل ضد الدول العربية في حربي 67 و73 معاً].

لقد برز التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وإسرائيل عام 1984 عندما اضطرت إسرائيل لتقبل طلب أميركا ل يتم تركيب أجهزة إرسال لبث برامج دعائية أميركية لشعوب آسيا الوسطى السوفياتية⁴²³، وهذا كان بممانعة إسرائيل التي كانت ترغب بهجرة يهود روسيا إلى هذا الكيان حيث أنها لم تكن ترغب بحرب إذاعية من واشنطن ضد موسكو. وبعد فترة أشهر قليلة خضعت إسرائيل لطلب واشنطن في شباط/فبراير 1985، وهنا قال وزير الاتصالات الإسرائيلي أمنون روبنشتاين قولاً مشهوراً يعبر عن أحوال إسرائيل وهو: «إن المتسولين لا خيار لهم». وهذا يدل أن أميركا كانت قد طلبت من إسرائيل القيام بمشاركتها في جهودها المعادية للسوفيات عنوة عنها⁴²⁴.

وهذا يدل أيضاً أن إسرائيل زُرعت في هذه المنطقة لخدمة تحقيق الغرب لسياساته الشرق أوسطية، وهي متسوّلة وبدون ذلك لا تقدر على البقاء.

إن رئيس اللوبي الصهيوني داين المتمثل في إيباك⁴²⁵ وهو يعمل لمصلحة إسرائيل وليس لمصلحة أميركا قد ذكر أن مئات المسؤولين ومن عدة مستويات، زاروا إسرائيل في مهمات رسمية خلال العام 1986. هذا عدا عن الزيارات ذات الطابع السياسي من كلا الدولتين، والبعثات العسكرية الإسرائيلية إلى أميركا؛ وهذه الاتصالات المتعددة تتيح للقادة في إسرائيل إيجاد مسؤولين أميركيين يستمعون إليهم في تحليلاتهم الشرق - أوسطية، وهذا يسمح للإسرائيليين بتكوين آراء لدى المسؤولين الأميركيين تخدم مصالحهم. إن الفائدة الرئيسية للتحالف الأميركي - الإسرائيلي كانت تهم الإسرائيليين، لكن هذه الفائدة لها احتمالات سلبية بالنسبة لواشنطن، إذ أن صفقة الأسلحة الأميركية السرية لإيران (1985 - 1986) قام بها إسرائيليون حيث كانت الدبلوماسية الأميركية السرية ضحية لأعمال قام بها قادة إسرائيليون اعتبروا أن هذه الأعمال تخدم مصالحهم الإقليمية. وقد ظهر هذا من خلال لجنة تألفت للتحقيق في فضيحة - إيران غيت - وتبين من هذا التقرير أن إسرائيل مهتمة بأن تقيم علاقات مع إيران، وتنمية صناعاتها العسكرية لتصديرها لإيران.. لكن برزت عناصر في إسرائيل أرادت أن تتوسط أميركا من أجل أن يسود التباعد بينها وبين العالم العربي⁴²⁶. [وما دامت هذه سياسة إسرائيل، نتساءل أليس من المحتمل أن يكون اللوبي الصهيوني، وبالتعاون مع إسرائيل قد اخترق منظمة «القاعدة» حتى قامت بتفجيرات نيويورك في أيلول/سبتمبر عام 2001 لإيجاد تباعد أميركي - عربي؟

وهنا تبرز إسرائيل كشريك استراتيجي ويتم تكريسها قاعدة وحيدة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط⁴²⁷ بحجة اختراقها لمنظمات إرهابية لمحاربتها].

إن السلوك الذي كانت، ولا تزال تتبعه إسرائيل إزاء الولايات المتحدة هو أنها تستغل الدولة العظمى الوحيدة لمصالحها الذاتية عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً وتكنولوجياً؛ وهناك حالات فيها انتهاكات للثقة المتبادلة في بعض الأمور، وإلا ماذا يُقال عن التجسس الذي تقوم به إسرائيل على أجهزة ومؤسسات كثيرة في أميركا لتسرق من وراء ذلك معلومات قد تحجبها واشنطن عن غيرها.. حتى عن إسرائيل. وهذا ما ظهر في حالة الجاسوس الصهيوني - اليهودي «جوناثان بولارد» الذي خان وطنه الأصلي أميركا لمصلحة وطنه الديني إسرائيل حيث اعتُقل في تشرين الثاني/نوفمبر 1985 عندما قُبض عليه بجرم تزويد إسرائيل بأكثر من 1800 وثيقة سرية خلال 14 شهراً، وكلها تتعلق بالدفاعات الجوية والأسلحة الاستراتيجية السوفياتية هذا عدا عن شيفرة الاتصالات الدبلوماسية الأميركية، وقد اعترف بأنه كان يُعاد طباعتها على الآلة الكاتبة في إسرائيل ليتم بعد ذلك تنقيحها من قبل الاستخبارات الإسرائيلية، ثم بعد ذلك تُرسل إلى الاتحاد السوفياتي كتعبير عن حُسن نية إسرائيل إزاء السوفيات بناء لتعليمات خاصة من إسحاق شامير⁴²⁸، وذلك ليُسمح للاتحاد السوفياتي بهجرة اليهود الروس إلى إسرائيل.

وعلى الرغم من كل الفضائح والتجسس الذي قامت به إسرائيل وتأذت منها الولايات المتحدة، فإن مسؤولي هذه الدولة العظمى لا يهتمهم سوى البقاء في السلطة أو الوصول إليها، ويعرفون أن من يوصلهم إلى هذه المراكز هم الصهاينة - اليهود والمسيحيون المتصهيون حيث يذهبون للاقتراع بأعلى نسبة

عندهم لتعصبهم من ناحية، ولإيصال من ينقذ أوامرهم التي لا تُرد إلا نادراً من ناحية ثانية، والبرهان على ذلك أنه في فضيحة (إيران - غيت) التزم المقررون الأميركيون التكتّم على مسؤولية إسرائيل، حتى لا يُفضح اسمها في الأوساط الأميركية بأنها خائنة أو تستخدم أميركا لمصالحها العامة. وكذلك فإن فضيحة الجاسوس بولارد لم تمنع مطلقاً انعقاد اجتماع سياسي - عسكري بين أميركا وإسرائيل خلال الشهر ذاته الذي ظهرت فيه الفضيحة في تشرين الثاني/نوفمبر 1985، وهذا لم يمنع إدارة ريغان من تسمية إسرائيل بأنها حليف وحيد من خارج حلف الناتو. وعلى الرغم من ذلك رفض الإسرائيليون خطة شولتز المتعلقة بالأراضي الفلسطينية، ولم يمنع ذلك أميركا من توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي في شأن لبنان.

مضمون نقاط التحالف الاستراتيجي

ساهمت اتفاقية التعاون الاستراتيجي في جعل إسرائيل في المركز الأول المميز في إدارة واشنطن، والمفصلة حتى على أية دولة أوروبية داخل حلف الناتو؛ وقد أتاحت هذه الاتفاقية لإسرائيل أن حصلت هذه الدولة على عدة أمور منها:

- إعلان إسرائيل ضم الجولان، وبدون انتقاد من أميركا.
- تدمير المفاعل النووي في العراق عام 1980.
- غزو لبنان في حزيران/يونيو 1982، والتخطيط المشترك الأميركي-الصهيوني للعدوان على لبنان في تموز/يوليو 2006 لنزع سلاح المقاومة.

وهنا لا بد لنا من الإيضاح بأن إدارة الرئيس ريغان قد أعطت إسرائيل الضوء الأخضر في التصرف كما تريد في الشرق الأوسط، حتى أنها قدّمت لها التشجيع بالاعتداء وزرع الخوف في نفوس السكان في سوريا والأردن ولبنان والعراق والسعودية؛ بينما كان يجب على واشنطن أن تردع إسرائيل. ثم زادت من التعاون بأن عقدت مع الكيان الصهيوني معاهدة تحالف استراتيجي اشتملت على عدة أمور عرفنا قسماً منها من قبل، والباقي هو⁴²⁹:

- رفع القيود المفروضة على إسرائيل لبيع الأسلحة التي صنّعت عبر شركة (رافايل) الصهيونية للتسلّح بتقنيات أميركية، ويتم تصدير السلاح إلى أميركا اللاتينية وأفريقيا⁴³⁰.

- تعاون ديبلوماسي واسع.

- شراء الولايات المتحدة لأجهزة إسرائيلية متطورة لاحتياجاتها الدفاعية. [وهنا تتساءل أليس خبراء التقنية في إسرائيل هم أميركيون، وهنا تشتري أميركا التقنية حتى لا يُقال أنها تقدم مساعدات مجانية لإسرائيل، فتحصل مقابل ذلك على أجهزة متطورة. وكأن أميركا ينقصها الأجهزة لأسلحة حديثة لا يوجد عندها مثل لها].

- مساعدة أميركا لإسرائيل في مشروع لتطوير الطائرة الحربية (لافي) وسفن حربية (ساعر 5).

- تحويل المساعدات والقروض الأميركية كل سنة إلى هبات لا تُرد.

- فرض أميركا لقوانين وأنظمة على الدول العربية أو الأجنبية التي تقاطع البضائع الإسرائيلية⁴³¹.



الفصل الثامن

انتقام اللوبي الصهيوني من أعضاء الكونغرس المعارضين للصهيونية

رشي اللوبي الصهيوني للمرشحين

يُقدّم اللوبي الصهيوني، عبر أيباك، شيكات بمئات آلاف الدولارات لكل مرشح لحاكم ولاية أو لعضوية الكونغرس، ويبدأ ذلك من فترة ما قبل الحملات الانتخابية، من أجل تمرير قانون يتعلق بمصالح صهيونية، حيث يُقال له: يا سعادة السناتور، سوف يتم عرض قانون على مجلسكم، ونرجو منك أن يكون كما نريده، وسندعم حملتك الانتخابية بما يرضيك، وسيصلك المبلغ في شيك بريدي⁴³².

وقد اعتبر السناتور جايمس أبو رزق أن الأسلوب الذي يتبعه اللوبي الصهيوني مثير لشهوة المال، إذ أن معظم المرشحين للكونغرس لا يهتمهم العرب أو حتى يهود أميركا، وأن كل ما يهتمهم هو الدعم المالي في حملاتهم الانتخابية⁴³³. [وهنا نسأل هل يوجد أكثر غنى من عرب النفط؟ لماذا لا يكون عندهم لوبي ووسائل إعلام ضاغطة لكي يؤمنوا لهم أعضاء في الكونغرس وفي الرئاسة من أجل تحقيق نفوذهم الذي يجب أن يكون مع الحق العربي في الشرق الأوسط.. وليس تطبيق ما تُمليه إسرائيل على البيت الأبيض بضغط صهيوني، عبر الكونغرس، لتحقيق ما تريده والمجيء بالعرب للتفاوض معها، حسب شروطها]. ومثال ذلك ما أعلنه الرئيس بوش الابن في حملته الانتخابية، للتجديد له عام 2004 وسنأتي على ذكر ذلك بالتفصيل فيما بعد عند

تناول مصير (جون كيري) ومنافسة بوش الابن له في تقديم الخدمات لإسرائيل.

إن اللوبي الصهيوني أقوى اللوبيات في أميركا، وأكثرها فساداً، حتى أنه يُتقن الضغط على أعضاء مجلسي النواب والشيوخ لمصلحة إسرائيل، ويهدف من وراء هذا الضغط إلى الحصول على قرارات سياسية واقتصادية وعسكرية، وهذه جميعها لخدمة إسرائيل وخدمته اقتصادياً داخل أميركا. وكانت فروع اللوبي الصهيوني قد دفعت عام 1988 أكثر من 5 ملايين دولار كمساهمة في حملات المرشحين، لكن إسرائيل حصلت لقاء ذلك - بضغط صهيوني أميركي - على مساعدات بقيمة 6 مليارات دولار وهي مقدّمة من دافعي الضرائب الأميركيين، وكنتيجة لقوة الضغط من اللوبي على أعضاء الكونغرس على أساس قاعدته الشعبية (الأكثرية في دائرته الانتخابية)، فمن الواجب - تبعاً لذلك - أن يتم جمع المال اللازم لحملة الانتخابية، من أكثرية هذه التي تؤيده، وليس من لجان خارج دائرته الانتخابية، وذلك حتى لا يكون بائعاً لنفسه وملتزمًا ببرامج ومخططات الذين مؤلّوا حملته الانتخابية تلك⁴³⁴. وهناك أمثلة عديدة على ذلك حيث نجد منظمة إيباك الصهيونية تقوم بتقديم دعوة لعضو الكونغرس إلى لقاء ليتحدث في مأدبة أو لإلقاء محاضرة، فتدفع له هذه المنظمة ألف دولار أو ألفين، أو ربما أكثر، وإذا قال هذا العضو أنه مشغول كثيراً فتعرض عليه إيباك إلقاء كلمته بالنيابة عنه، وهي تتضمن منهج ورؤية إيباك. ويتبيّن فيما بعد أن الكثير من أعضاء الكونغرس يقبضون أموالاً على حُطْب معينة لم يكتبوها أو حتى لم يلقوها هم، وحتى أن الجمهور الذي يؤيدهم لم يسمع بالخطاب ولم يحضر إلى مكان ما. وتُحفظ هذه الخطب أو الكلمات في ملفات وسجلات الكونغرس. ويتمكن عضو الكونغرس من إعادة

نشر الخطاب في الدورة الانتخابية التالية، كدليل منه على أنه يؤيد الموقف الصهيوني لتستمر إيباك في دعمه أثناء الانتخابات التالية. وهذا العمل يشكل دعامة رئيسية للمرشح، لإعادة انتخابه، كتمويل للحملة الانتخابية، وكتأييد سياسي⁴³⁵.

ولم يقتصر التسلط الصهيوني وضغط هذا اللوبي على هذه الطريقة، بل يتدخل أيضاً في انتخاب رئيس الجمهورية. وهذا ما حصل حقيقة في انتخاب الرئيس ترومان - بعد وفاة الرئيس روزفلت عام 1945- حيث جمع وزير خارجية الولايات المتحدة رؤساء البعثات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، فحذروا الرئيس الأميركي من أن تأييده لإنشاء دولة صهيونية في فلسطين سينتج عنه حمام دم بين العرب والصهاينة - اليهود، وسيشكل عداء من العرب لأميركا. وردّ عليهم ترومان: «إنني آسف أيها السادة فيجب أن أستجيب للآلاف من الذين يحبّون الصهيونية، ولا يوجد الآلاف من العرب لأكسب أصواتهم وتأييدهم لي».. وهذا يبرهن أن السياسي الأميركي لا يهتم مصلحة شعب أميركا بقدر ما يهتم أن يتربع على عرش السلطة ويؤمن تحقيق مطالب الذين دفعوا المال لحملته الانتخابية وأيدوه في التصويت⁴³⁶.

إلصاق تهمة (الاسامية) والتشهير بالذي يعارض:

قال وليم فولبرايت في كتاب «The Price of Empire» إنه لم يواجه إسرائيل ويقف في وجه طموحاتها وتنفيذ خططها منذ ترومان وحتى 1989 إلاّ الرئيس الجمهوري أيزنهاور في الخمسينيات من القرن العشرين، حيث أجبرها على الانسحاب من الأراضي المصرية التي احتلتها في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ولم يكن خاضعاً لضغوط المنظمات الصهيونية، ولا للكونغرس.

ومنذ تلك الفترة شعر الصهاينة في أميركا بأهمية وضرورة التعبئة للمنظمات الصهيونية والمؤيدين لها من المتصهينين (البروتستانت التوراتيين)، فتشكّل اللوبي الصهيوني (إيباك) وتطور بحيث بدأ اللوبي يموّل حملات المرشحين لانتخابات الكونغرس والرئاسة معاً لكي تسيطر الصهيونية على صناعة القرار في واشنطن⁴³⁷، وتهيمن على الإدارة الأميركية لتكون استجابتها لمطالب إسرائيل، ولا تقدر أن تنقذ هذه الإدارة أي قرار أو قانون يمسّ بإسرائيل، مهما كانت تصرفات هذه الدولة مخالفة للقرارات والاتفاقيات الدولية أو القانون الدولي، كما كان الحال في عهود الرؤساء جونسون ونيكسون وريغان وكلينتون وبوش الابن.

الالتهام باللاسامية:

كان بإمكان المواطن العادي أو السياسي الأميركي أن يعارض أي قوة ضغط، صهيونية كانت أم غيرها.. ساعة يشاء وبإمكانه أن يبعث برسالة إلى عضو الكونغرس الذي يمثله في دائرته أو برسالة إلى إحدى الصحف، أو بتأليف كتاب يتحدث فيه عن مشكلة معينة أو عن فساد في دائرة أو مخالفة قانونية معينة.. ولكن بعد تشكيل اللوبي الصهيوني وبخاصة منظمة (إيباك) لم يعد يتمكن من القيام بعمل ما من الأعمال السابقة الذكر، لأن هذا المنع جعلته الصهيونية مادة قانونية، وأصبح محرّماً، بحيث أن أية محاولة من هذا النوع تجعل صاحبها متّهماً باللاسامية مباشرة، أو أنه يؤيد النازية في أميركا. وبسبب غياب المعارضة الحقة للصهيونية تتضاعف قوة اللوبي الصهيوني، ويسيطر على قرارات الدولة. ومع مرور الوقت، وتكيّف القوى السياسية والإدارات الحاكمة في أميركا مع متطلبات هذا اللوبي، أصبح بعض الزعماء يفضلون البقاء صامتين، ما دامت المراكز السياسية ستعود إليهم، وينجحون في

الانتخابات التالية، ويفضلون كل ذلك على ألا يُتهموا بالاسامية إذا صرّحوا بوجهة نظر معينة ضد التغلغل الصهيوني في الولايات المتحدة، أو حتى وجّهوا أي انتقاد لسياسة إسرائيل لتصرفاتها اللاأخلاقية ضد الفلسطينيين أو ضد العرب عموماً، أو حتى لعدم تطبيقها أي قرار من القرارات الدولية، أو لتدميرها منازل وقرى وأحياء في لبنان وفلسطين، وقتلها لآلاف الأطفال والنساء.

إن اللوبي⁴³⁸ الصهيوني يتمتع بقوة مالية، وبرقابة شاملة وهادئة، بل وصامتة للمحرّم على الشعب (الاسامية)، حيث يستغلها إلى أقصى درجات الاستغلال، حتى بالعقاب السياسي للشخص الذي لا يسير حسب المنهج المرسوم له، حتى يستطيعوا أن يوقعوا بالموظف، وحتى بالرئيس، لأنهم لا يتمتعون بأي ضمير أو حسّ وطني أو أخلاقي، لارتفاع درجة الفساد بين صفوفهم. ومن بين مَنْ أوقعوا به الرئيس كلينتون حيث أمّنوا وظيفة لـ (مونیکا لوينسكي) لابتزاز الرئيس، على الرغم من سخائه اللامحدود تجاه إسرائيل.

إن اليهود - الصهاينة يبعثون بآلاف الرسائل والبرقيات إلى عضو الكونغرس، وقد تصل أحياناً إلى أكثر من حجم الأصوات التي نالها هذا العضو في دائرته، ليوهموه أنه إذا لم يؤيدهم يكون معادياً لليهود أي أنه (لاسامي) أو نازي ويحاربون من يتبرع له بالمال حتى تبقى هذه الرشوة محصورة بينهم. وأحياناً يعتقد عضو الكونغرس أن 95 بالمئة من دائرته أو من خارجها يؤيدون إسرائيل، والحقيقة هي غير ذلك، وهذا تضليل وخداع لكسب أعضاء الكونغرس والضغط عليهم لاستمالتهم إلى اللوبي الصهيوني⁴³⁹.

لقد تأسست منظمة محاربة التشويه عام 1913. وهذه المنظمة أنشئت للدفاع عن اليهود، ثم وسّعت نشاطها لمراقبة كل أنواع وسائل الاتصال ضد اليهود، حيث اعتُبر كل من يقوم بهجوم على اليهود، أو الصهيونية، وبعد 1948 على إسرائيل، بأنه لاسامي⁴⁴⁰. إن اتحاد الحريات المدنية في أميركا أظهر للأميركيين معنى الضمانات المقدّسة لحرية التعبير والصحافة، ومساوئ الرقابة على ذلك. كما أن الخوف من التعبير عن أية مشاعر أو تصريحات معادية لليهود، مهما كانت، هي تقييد لحرية التعبير، ونظرة للمكر والخداع في نشر وتطبيق قوانين الحرية⁴⁴¹.

اللوبي الصهيوني يلاحق من ينتقد إسرائيل

ليس كل يهود أميركا صهاينة يؤيدون إسرائيل، إذ أن الجماعات الصهيونية في أميركا تهدف من وراء نشاطها الرئيسي إلى إسكات كل من ينتقد إسرائيل أو الحركة الصهيونية، ويعتبرون أن من يوجّه انتقاداً للصهيونية كأنه يوجه لإسرائيل. وتهتم إسرائيل بالحفاظ على وحدة يهود أميركا، لأنها تعتبرهم خط الدفاع الأول عن سياستها الاستعمارية، ويلي ذلك بالأهمية «الجيش الحربي الإسرائيلي»، وهما أساس بقاء إسرائيل، لأن اليهود الأميركيين الصهاينة هم الذين يجعلون من أميركا السند الرئيسي لدعم إسرائيل بكل ما تحتاجه، وجيشها يجعلها تخيف معظم العرب لتُجبرهم على الاعتراف بها وعقد معاهدات حسب شروطها ورؤيتها للسلام.

ومن أهداف صهاينة أميركا أن يشعر اليهود في الولايات المتحدة بالذنب لأنهم يعيشون حياة هائلة، بينما أخوانهم يهود إسرائيل يقاتلون لبقاء إسرائيل، حسب قول أحد الحاخامات في أميركا⁴⁴². وهذا لا يؤكد أن اليهود في أميركا

كلهم متفقون مع بعضهم حول دعم وتأيد إسرائيل، إذ يوجد في أميركا عدد كبير من اليهود، يُقدَّر بنحو ثلثهم، يؤيدون وطناً للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو أن تتوقف إسرائيل عن بناء وتوسيع المستوطنات لتشجيع مفاوضات السلام. ولكن لم يُعرف ما إذا كانت هذه النسبة مع بقاء المستوطنات المبنية ومع القدس الشرقية أو عودة فلسطيني 1948 أم لا، لأن المشكلة عند إسرائيل حالياً ليس الدولة فقط، بل حدودها وحق العودة والمستوطنات. أما المنظمات اليهودية التي تؤيد السياسة الإسرائيلية بالإجماع فهي منظمات صهيونية، تختبئ وراء يهوديتها لتحصل على امتيازات خاصة بها، لتبقى تُذكر المواطن الأميركي بأن اليهود عانوا مآسي فظيعة في أوروبا...[ولكننا نتساءل هل الشعب الأميركي أو العربي هو المسؤول عن هذه المآسي حتى يدفع الأول أمواله لتذهب إلى إسرائيل، لتستمر في الاحتلال والقتل والتشريد، وتدمير مجتمع ليس مسؤولاً عما تعرّض له المجتمع اليهودي في أوروبا؟] والمعروف أن بعض الفلسطينيين عانوا من إسرائيل أكثر مما عانى اليهود. وعندما أعلن الرئيس ريغان عن مشروعه للشرق الأوسط في أيلول/سبتمبر 1982 أعربت إيباك عن تحفظها على المشروع قبل أن تعلن إسرائيل موقفها، وهذا دليل على أن المنظمات الصهيونية، وليس اليهودية، في أميركا متلازمة ومرتبطة ارتباطاً شديداً بالأمور التي تتعلق بإسرائيل.

وفي مقابل ذلك نجد بعض المنظمات اليهودية مثل (منظمة العمل اليهودي الجديد) و(بريرا) تنتقد سياسات إسرائيل وبخاصة منظمة (بريرا) التي تعني البديل، فهي فكانت تدعو المؤسسات اليهودية إلى الحوار، واقترحت سلاماً شاملاً بين العرب وإسرائيل بإنشاء وطن للفلسطينيين على أراضي 1967

443. وقد تعرضت هذه المنظمة لهجوم بربري من قبل منظمات صهيونية عندما اقترح أعضاء من اليهود الصهاينة المتطرفين مكان اجتماع (بريرا) ونهبوا موجودات القاعة، عدا عن تعرّض بعض أعضائها لضغوط كبيرة وتهديد من أجل أن يستقيلوا من المنظمة، وصدر تحذيرات لزعماء يهود بأن يبتعدوا عن (بريرا) وإلاّ فإنهم سيتعرضون لأعمال شريعة⁴⁴⁴. وفي المحاكمة كانت نتيجة مثل هذه الأعمال أن سجلتها المحاكم ضد مجهولين، وهذه هي الديمقراطية في إدارات أميركا، عندما يتعلق الأمر بالصهاينة.

وفي عام 1980 اجتمع 700 يهودي أميركي في واشنطن من أجل تأسيس منظمة دُعيت (جدول الأعمال اليهودي الجديد) تركز على أساس من شباب متحررين وتدعو إلى تسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل عن طريق التفاوض، ولم تعترف بالسياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ولبنان، وعارضت سياسة إسرائيل معارضة شديدة. ولكن المنظمات اليهودية الأخرى رفضت التعاون معها، وهذا دليل على صهيونية هذه المنظمات التي تقر لإسرائيل ولا تعترف بحق العرب. وعام 1983 رُفض قبولها في عضوية الجالية اليهودية⁴⁴⁵ التي تضم 260 منظمة يهودية صهيونية. وقد اعتبر رئيس فرع واشنطن للمنظمة الصهيونية الأميركية أن منظمة (جدول الأعمال اليهودي الجديد) متطرفة جداً لأنها ضد الصهيونية، وتعترف بالحقوق العربية أكثر من اعترافها بالحق الإسرائيلي⁴⁴⁶.

وكلّ عانت الكاتبة اليهودية (روبرت شتراوس فورليخت)⁴⁴⁷ عندما انتقدت الصهيونية في كتابها (مصير اليهود)، بقولها: إن الصهيونية أصبحت ديناً للكثير من اليهود، بدلاً من تعاليم الدين اليهودي. ومعارضة الصهيونية أو انتقاد

إسرائيل هو أول أسباب الاضطهاد والحرمان لمن يُقدم على مثل هذا العمل. إن إسرائيل تحاول أن تحمي نفسها من الانتقاد المشروع بإلصاق تهمة معاداة السامية بمن ينتقدها. وهذه الحماية هي نوع من التحريض القاتل لكل مَنْ يقول ن إسرائيل دولة تخرق القوانين الدولية، ولا تطبق أي قرار صادر عن الأمم المتحدة، وإنها دولة عنصرية بمعاملتها للعرب، حتى الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، معاملة سيئة، وإنها توسعية. وقد تعرّضت الكاتبة (روبرتة فورليخت) للافتراء وهي صاحبة 15 كتاباً ناجحاً في مجال الحريات المدنية والسياسية..

أما (غيل ريسبرغ) من فيلادلفيا، وهي يهودية متخصصة في لجنة خدمات الأصدقاء الأميركيين، فقد بذلت جهداً كبيراً في تأييدها للقضية الفلسطينية ولطروحاتها السياسية، بعد أن وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على بقاء إسرائيل، شرط أن تطبق القرارات الدولية وألا تتوسع على حساب العرب.. هذه اليهودية اعتبرها اليهود - الصهاينة خارجة عن الصهيونية حتى ولو كانت يهودية فتلقّت عدة تهديدات بالقتل عبر المكالمات الهاتفية. ويقول (بول فندلي) وكان عضواً في الكونغرس مدة 22 سنة، إنه بعد البحث، لم يجد في سجلات الكونغرس خطاباً لعضو يهودي في مجلس النواب أو في مجلس الشيوخ يجرؤ أن ينتقد إسرائيل أو حتى يوجه لها كلمة لوم تُغضبها. ففي المجالس الخاصة يُعربون عن تذرهم من سياستها.. وأما في الأماكن العامة فلا يطلقون كلمة واحدة يعتبرها الصهاينة مضرّة بإسرائيل. حتى أن معظم الأكاديميين اليهود، والذين هم على مستوى عالٍ من الثقافة والرقى الفكري، لم يتمكن أي واحد منهم من قول الحقيقة عن سياسة إسرائيل، إذا كان هذا الأكاديمي أو ذاك غير مطمئن إلى وظيفته وغير مثبت في عمله. أما من يجرؤ

على انتقاد إسرائيل فيكون مطمئناً إلى أنه مثبت في وظيفته مثال العالم اللغوي (نعوم تشومسكي)، فلا يتمكن اللوبي الصهيوني من القيام بأي عمل ليطرده من وظيفته؛ وأما عملية الطرد فلا تتم من الوظيفة التي يكون فيها فحسب، بل تلاحقه المنظمات الصهيونية لتطرده من عمله الذي قد يحصل عليه من جديد. والمؤسسة التي قد يجد فيها عملاً جديداً تخاف على وضعها من معاقبة الصهاينة الذين يتصلون بحاكم الولاية أو بالحكومة الأميركية لتمنع عنها المساعدة المالية.

كل يهودي يخالف سياسة إسرائيل يُعتبر خائناً:

تُعتبر الصحافة وسيلة رئيسية ليعبر منتقدو سياسة إسرائيل عن آرائهم، ومنهم (ريتشارد كوهين) في صحيفة (واشنطن بوست). ظهرت انتقادات كوهين في هذه الصحيفة عام 1982 عندما اجتاحت إسرائيل لبنان، ومما قاله: «إن الإدارة الأميركية تستطيع أن تُرسل إلى «بيغن» - كان يومها رئيس وزراء إسرائيل - أنه لا يوجد له اعتماد مفتوح في أميركا، لأننا لا نوافق على قصف الأحياء المدنية وقتل الأبرياء. وفي عدد آخر قال كوهين: بسبب مقالتي عن انتقاد قتل المدنيين في الاجتياح أصبح هاتفي أداة تعذيب، وعندما أُرِدَّ على الهاتف أسمع شتائم وأُتهم بأنني أصبحت خائناً⁴⁴⁸. وينظر الصهاينة ليست خيانتني للدولة الإسرائيلية فقط، بل خيانتني للصهيونية ولليهود جميعهم. وهذا يدفع الإنسان إلى القول: إن الصهيونية هي النازية، حيث توجب على هذا الحزب في عهد هتلر أن يشمل كل ألمانيا، وكل ألماني لا يكون نازياً فهو ليس ألمانياً، وهو خائن لألمانيا وللشعب الألماني. وهذا الشيء ينطبق على الفكر الصهيوني ومن يتبعه.

وعلى الرغم من أن الصحفي «جون ولاتش» يهودي مثل ريتشارد كوهين، فإن يهوديته لم تُبعده عن الاتهام بالخيانة، وغيرها من العبارات غير الأخلاقية مثل: اليهودي الذي يكره نفسه. والسبب هو إنتاجه لفيلم تلفزيوني وثائقي عام 1981 بعنوان: إسرائيل والفلسطينيون. وكان يهدف من هذا الفيلم أن يطرح المشكلات التي تواجه إسرائيل في معاملتها للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبسبب هذا الطرح بطريقة عادلة - بعد اعتراف معظم حكام العرب بوجود إسرائيل - تلقى ولاتش شكاوى عديدة، ومنها أن الشريط يُظهر الفلسطينيين بصورة حسنة، وهذا يخالف الصورة التي بُنّتها الدعاية الصهيونية عن الفلسطينيين بأنهم قذرون، وإرهابيين، ومتوحشون، لا يعرفون الرحمة، ومنتقمون.. إلخ. وكان الطلب من ولاتش التخلي عن المشروع كلياً وإلا..! وبعدها أصبح عُرضة للإهانات. وعام 1982 كان على مائدة عشاء تقديراً لجهود السفير فيليب حبيب في لبنان حيث أسهمت مساعيهِ الدبلوماسية، حسب رأي ولاتش، في جلاء معظم «المخربين» بنظر إسرائيل عن بيروت، وكان في حفلة العشاء هذه سفراء دول عربية، والسنتاتور (تشارلز بيرسي)، وطلب (ولاتش) من بيرسي أن يحذف عبارة من رسالة مناحيم بيغن حتى لا تثير حفيظة وغضب الدبلوماسيين العرب⁴⁴⁹. ولكن السفير (موشي أرينز) في الولايات المتحدة غضب على (ولاتش)، وبعث برسالة إلى بيغن يُخبره أن اليهودي ولاتش خان إسرائيل.

ويعرف كثير من السياسيين والكتاب الأميركيين أن هناك عدداً كبيراً من اليهود الموظفين في مؤسسات يتألمون لعجزهم عن الكلام بصراحة عما يجول في أفكارهم، وحتى بين بعضهم، لأنه إذا عرفت إيباك بما يصرّحون به من انتقاد لإسرائيل يُطردون من وظائفهم، ولهذا يلزمون الصمت. وقد حدث

هذا التهديد بالطرد لفريق من موظفي الصندوق الوطني اليهودي - وهي منظمة تجمع الأموال لشراء الأراضي لبناء المستوطنات في إسرائيل - وكان (سام كوهين) نائب الرئيس التنفيذي للصندوق قد هُدد بالطرد من وظيفته لأنه قال: «عندما نعود إلى الولايات المتحدة علينا ألاّ ننتقد إسرائيل على ما تفعله في لبنان، وإذا قلنا الواقع فسُطرد فوراً من وظائفنا»⁴⁵⁰.

لقد حذر الكثير من المثقفين والسياسيين والناس العاديين اليهود في أميركا من الصهيونية ومخططاتها الإرهابية، وأنها ستلقى مصير النازية مستقبلاً، إذا استمر اليهود بتأييدها، واستمروا متعصبين تبعاً لمبادئها. وكان من بين اليهود الكتاب كلاً من (إيلمر بيرغر) و(الفريد ليلينتال) اللذين كانا ينكران على إسرائيل بأنها دولة لليهود الآخرين في العالم. وأطلقت الصهيونية عليهما لقب «الصهيوني الذي يكره نفسه». وقد بدأ (ليلينتال) حملته على إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948 واعتبر أن راية إسرائيل (المقصود الدولة) ليست رايته⁴⁵¹. ثم ألّف كتاباً عام 1953 عنوانه (ثمن إسرائيل)، وكتاباً آخر عام 1957 عنوانه (الشرق الأوسط) وكتاباً ثالثاً عام 1978 عنوانه (الصلة الصهيونية). وكل نشراته ومقالاته ومؤلفاته تبحث في دور الصهيونية وتغلغلها في الأوساط الأميركية، وصراعه معها. كما كان يسعى للعمل السلمي بين العرب وإسرائيل، بعد اعتراف العالم بها. وقد سببت له معارضته للصهيونية مضايقات في مجرى حياته، ومنها إجبار خطيبته على فسخ الخطوبة، عدا عن الاعتداء عليه بالحجارة والبيض، والتهديدات عدة مرات بالاغتيال، وإلغاء محاضراته بتهديد المدعويين، واختفاء عدة ملفات خاصة به. وكان يعتمد على ما ورثه من عائلته ومن حظّه في البورصة⁴⁵². وأفضل ما قام به «ليلينتال» هو تشجيعه لبعض الأميركيين المسيحيين على التجرؤ والحديث بصراحة عن

أخطار الصهيونية وخطاها للإدارة الأميركية وللمؤسسات في الولايات المتحدة. وبسبب نشاطه تعرّض للحرم من قِبَل فريق من الحاخامات في نيويورك واعتباره غير يهودي. وقد سخر من هذا الحرم بقوله: «إن الله وحده هو الذي يحرم، وما زلت أشعر أنني أؤمن باليهودية كدين وليس كسياسة صهيونية⁴⁵³ طاغية على الدين».

الصهيونية تتهم العرب بالإرهاب:

على الرغم من وجود تنظيمات عربية أميركية تدافع عن حقوق العرب، فإن الصهيونية تعمل على تشويه سمعتهم باختلاقها أكاذيب تلصقها بهم لتمنع أي تقارب بين المسؤولين السياسيين الأميركيين والأميركيين الآخرين من أصول عربية. بينما اليهودي مهما كان أصله يُرْحَب به من الأميركيين، حتى لو كان جاسوساً أو مجرماً، وسرعان ما يختفي ملف قضيته أو يُقفل ملف التحقيق معه مثل «لويس ليبى» الذي أصدر بوش الابن قراراً بالعفو عنه بعدما حُكم عليه عام 2007، ما عدا الذين استطاعوا الوصول إلى أمور تمس أمن الدولة مثل (بولارد) وغيره. والعرب الذين حاولوا الاحتفاظ بصلة مع تراثهم في دولهم تعرّضوا لضغوطات شتى وصعوبات لم يتوقعوها في دولة تدّعي أنها تحمي حرية الإنسان الفكرية والمادية.. ما دام لا يُخالف قوانين الدولة.

وقالت مديرة الأخبار في محطة تلفزيون بوسطن «من المخيف أن تكون عربياً». وأضافت: نشأت في مدينة نيويورك، وكان والدي ناشطاً سياسياً وفعالاً. وكانت الذكرى السنوية لمذبحة دير ياسين تصادف ذكرى العيد الصهيوني لإنشاء إسرائيل.. ولا يحيي هذه الذكرى سوى 10 أشخاص⁴⁵⁴

تقريباً، بينما يوجد في مدينة نيويورك ما لا يقل عن 100 ألف عربي.. إنهم خائفون من الخروج حتى لا يكشفوا عن هويتهم السياسية».

وكذلك تعرّض العرب في مدينة «ديترويت» إلى شتى الإهانات. وفي حزيران/ يونيو 1983 عُقد اجتماع بين موظفي الجمارك ومسؤولين في شركات الطيران للتداول في كيفية تفتيش أمتعة الركاب. وكان أحد موظفي الجمارك قد اعتبر أن نسبة أكثر من 80 بالمئة⁴⁵⁵ من العرب في المنطقة إرهابيون، والباقي من العرب متعاطفون معهم. وانتشرت هذه التهمة بعد إلقاء القبض عام 1983 على شاب كندي من أصل عربي كان يحاول تهريب كمية من المخدرات في حقيبة لها قعران عبر نفق (ديترويت - وندسور)، وأثناء ذلك جرت عملية ثأر قام الجمارك بتفتيش السيارات واستجواب السائقين المشتبه بأنهم عرب.. وتبين فيما بعد أنهم لم يجدوا أية سيارة فيها مخدرات سوى سيارة الشاب السابق الذكر. [وتتساءل إذا كان هناك أميركي يهزّب للمخدرات هل أصبح كل سكان المنطقة أو الولاية مهربين؟ وإذا كان المهزّب صهيونياً هل يبقى ملفه مفتوحاً أم يُقفل ويختفي؟ وهل كل أبناء دينه أو عرقه أصبحوا مهربين؟].

وبعد عمليات التفتيش هذه اعتذرت جمارك المنطقة عن اتهام العرب بالإرهاب⁴⁵⁶، وأما الشخص الذي أطلق هذه التهمة تضليلاً فكان يهودياً - صهيونياً نال التأنيب فقط، واستمر في عمله.

إن المنظمات الصهيونية تبذل جهوداً كبيرة بالتعاون مع السياسيين في بعض الولايات لخلق أي حديث يتناول أزمة الشرق الأوسط وإبعاد النقاش عن دائرة الإعلام، وبخاصة الصحف، لأن معظم الصحف الرئيسية تتبع لشركات

إعلامية صهيونية. ولكي يُنشر أي بحث أو خَبَر في صحيفة رئيسية ومعروفة ومقروءة من عدد كبير من الأميركيين، يجب أن يكون مؤيداً لإسرائيل.

كانت وسائل الإعلام الأميركية - المُسيطر عليها من قبل صهاينة ومتصهينين - ولا تزال تنشر الصورة المشرقة لإسرائيل وكأنها دولة ديمقراطية في محيط من البرابرة في الشرق الأوسط، أو كما اعتبر بعض الأميركيين الصهاينة أن إسرائيل واحة من الديمقراطية في صحراء من الديكتاتورية. والسؤال هو: هل هذه الدول غير الديمقراطية مثل بعض دول الخليج بعيدة عن السيطرة والهيمنة الأميركية على حكامها؟ أليست هذه النظم هي التي تريدها واشنطن لتنهب ثروات النفط؟ وهل إذا طُبقت فيها الديمقراطية سيكون بوسع أميركا أن تنهب بشركاتها ثروات هذه الدول؟ وهل ديمقراطية إسرائيل مطبقة على كل رعاياها الحاملين لجنسيتها، ومنهم مثلاً العرب الذين يبلغ عددهم ما لا يقل عن 20 بالمئة من سكان إسرائيل؟ وهل تطبق إسرائيل الديمقراطية على يهود أفريقيا وبعض يهود آسيا، الذين استقدمتهم، مثلما تطبقها على يهود أوروبا وأميركا؟ ألم تعتبر يهود أفريقيا في درجة تختلف عن باقي اليهود واستجلبتهم لاستخدامهم كأيدٍ عاملة رخيصة. ألم تصوّر أميركا وصهاينتها العربي مرئياً للجمال (بكسر الجيم) أو سفاحاً، أو إرهابياً؟ ولماذا تسمح الإدارة الأميركية لأعداء العربي على تصويره كشخص دنيء، في حين تشجع وسائل الإعلام على تكريم الصهيوني الإسرائيلي وتصويره كبطل في صحراء العرب⁴⁵⁷.

إن الرسوم المنتشرة في وسائل الإعلام الأميركية تسخر من العرب علناً، وتصور العربي كإرهابي يحمل البندقية، أو سفاح، أو لص... ولا نجد من

يعترض، لا سفارات الدول العربية، ولا الإدارة الأميركية، بحجة حرية الإعلام. ولكن إذا صوّر أحد الإسرائيليين أو الصهيوني كإرهابي يقتل الأطفال العرب ويدمر منازلهم، ويسكن في منازل غيره، فيُعتبر مجرماً ويُلاحق بتهمة أنه ضد السامية. كما أن اللوبي ينشط لمنع أي صحيفة تنتقد أو تكتب شيئاً يُسيء إلى إسرائيل أو إلى اليهود - الصهاينة. ولكنه لا يمانع في انتقاد اليهود الذين لا يؤمنون بالصهيونية وإسرائيل، والذين يعتبرون أن إنشاء إسرائيل كان لأسباب سياسية قامت بها الصهيونية للتوسّع والاستعمار واستغلال الغير، واعتمدت الدين وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

ويقول الصحافي (رولاند إيفانس)⁴⁵⁸ عندما نكتب شيئاً عن الصهيونية أو إسرائيل تأتينا الرسائل من كل جهات أميركا. إن العداء لإسرائيل والكتابة عنها خط أحمر، يؤدي إلى الصاق تهمة اللاسامية. وأما المسؤول السابق في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) «أنطوني كوردزمان» فلم ينح من اعتباره عدواً للسامية، أي لإسرائيل، عندما كتب مقالاً في مجلة القوات المسلحة بعنوان: التوازن العسكري في الشرق الأوسط! قال فيه: «إن عدد الدبابات التي تطالب بها إسرائيل للسنوات العشر من 1967 - 1976 تتقارب مع عدد الدبابات التي تخصصها واشنطن لدول حلف الأطلسي كلها». وتساءل عن ضرورة المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل بهذه الكمية. ولهذا هاجمت المنظمة الصهيونية التي تهتم بمكافحة الافتراء، كوردزمان، واستنكرت هذا المقال واعتبرت أن صاحبه معادٍ لليهود وإسرائيل والصهيونية⁴⁵⁹.

اللوبي الصهيوني يدين المستقلين والمتعاونين مع العرب:

في أوائل عام 1948 كان أحد الصحفيين ويدعى (كوكبرن) قد أمضى عشر سنوات وهو يكتب في صحيفة (صوت القرية) في مدينة نيويورك، وكان القراء يحترمون صراحته ويشيدون به. وفي شهر آب/أغسطس من عام 1982 تقدّم (كوكبرن) بطلب الحصول على منحة من مؤسسة الدراسات العربية في مدينة (بيلمونت) ولاية ماساتشوستس، من أجل البحث والقيام بدراسة عن الحرب في لبنان. وهذه المنحة لم تكن سرّاً، فقد ذكرتها مؤسسة الدراسات العربية في تقريرها السنوي، وبشكل علني. ولكن اللوبي الصهيوني لاحق (كوكبرن) وبدأ ينشر عنه مقالات كاذبة وكيف قبض قيمة المنحة لدراسة الوضع في لبنان أثناء الاجتياح الإسرائيلي له. وضغط على رئيس تحرير صحيفة «صوت القرية» حتى تمّ إيقاف الصحفي عن العمل، ولفترة غير محدودة، وبدون راتب. ومما قاله للدفاع عن نفسه: «إن المشكلة أنه (أي كوكبرن) لم يُحسن تقويم الحقد العنصري والتمييز وممارسة الإرهاب الصهيوني، ليس ضد العرب فحسب، بل ضد مَنْ يتعامل معهم من الأميركيين أيضاً.. واعتبر الصهاينة أن المنحة مشكوك فيها عنصرياً لأنها من مؤسسة عربية.. وقد احتج عدد كبير من قراء «صوت القرية» وكتب الكثيرون منهم محتجين على رئيس التحرير وعلى من أدان كوكبرن، لأنهم أدانوه بحجج كاذبة، ويريدون من خلال هذه الإدانة طمس عنصريتهم وتمييزهم وحقدهم ضد الغير ومجازرهم ضد لبنان.. هذه هي الحرية التي تتغنى بها إدارة أميركا وتريد فرضها على العالم ليكون طائعاً للصهيونية أي للإدارة الحاكمة في إسرائيل. وكيف يكون الممانع لهذه الديمقراطية إرهابياً؟⁴⁶⁰.

لقد تعرضت عدة شبكات تلفزيونية تابعة للمحطة الرئيسية (أن.بي.سي) لضغط صهيوني عام 1983، والسبب أن المحطة في أنبائها المسائية تعرّضت للحرب في لبنان، وكانت منحازة ضد إسرائيل. وقدمت منظمة «الأميركيون لسلامة إسرائيل»، وهي منظمة صهيونية في نيويورك، احتجاجاً لتضغط على من يهاجم إسرائيل أو يعترض على سياستها أو على توسعها وعدوانها.

واعتبر رئيس قسم الأخبار في محطة أن.بي.سي (غروسمان) أن اتهامات منظمة «الأميركيون لسلامة إسرائيل» كاذبة، وباطلة، ولا أساس لها. وهذه المنظمة لا تهتم إلا بتمجيد إسرائيل. ومن يقول الحقيقة في الأخبار يُعتبر من الأعداء، ويجب أن يدفع الثمن.

اللوبي الصهيوني يكرّم المهزّين والقتلة:

وفي سنة 1985 حدّر (وليم وبستر) مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركيين العرب بأنهم يدخلون منطقة محرّمة بمجرد أن يذكروا إسرائيل بأمر سيئ، وصار العرب أهدافاً لأعمال إرهابية لزرع الرعب وإيذاء من يهاجم إسرائيل أو اللوبي الصهيوني⁴⁶¹. وفي عام 1988 أعلنت وزارة العدل الأميركية أنه سُجِّل 160 حادث عنف ومضايقة للأميركيين العرب. لكن رئيس منظمة الدفاع اليهودية (موردخاي ليفي) قال عن تلك الهجمات: «إننا لا ندّعي الفضل في هذه الهجمات ولكن بإمكاننا أن نقوم بأفضل منها!»؛ أما السناتور جيمس أبو رزق رئيس اللجنة المناهضة للتمييز ضد العرب فقال: «لقد بدأت السلطات الأميركية تدرك أننا (العرب) أرغمنا أن نكون في حالة حرب»⁴⁶².

وقد وُجِّهت القيادة الإسرائيلية التوبيخ لأحد ضباطها وهو آموس بارون وعزلته من القيادة لدوره الإجرامي في مجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982، حيث ذهب ضحية هذه المذبحة أكثر من (1500) شخص من المدنيين، باتفاقه مع عناصر من القوات اللبنانية. وقد عيّنته حكومة إسرائيل ملحقاً عسكرياً في واشنطن. وأقام له اللوبي الصهيوني احتفالاً ببطولاته في المجازر⁴⁶³.

وأثناء الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 أدت تغطية وسائل الإعلام الأميركية للوحشية الإسرائيلية إلى انتقاد كبير وواسع من اللوبي الصهيوني، ومن أعضاء في الكونغرس صهيانية ومتصهينين، يهمهم إسرائيل والوصول إلى الكونغرس قبل اهتمامهم بسمعة ومركز دولتهم.. كما وجهت الإهانات والتهديدات إلى محرري الصحف. وأدت تغطية وسائل الإعلام الأميركية، لوحشية الجيش الإسرائيلي في قمع الانتفاضة إلى صدور استنكارات من الكونغرس الذي لا يعرف أية وسيلة إعلامية تنتقد إسرائيل. وفي آذار/مارس 1988 توجّهت تظاهرة إلى البيت الأبيض من 2000 متظاهر. وفي جانب آخر جرت تظاهرة من حوالي 300 صهيوني يُظهرون تعاطفهم مع إسرائيل بطريقة غير مألوفة باستعمال عبارات خالية من الآداب تُردد هتافات أمام مؤسسة إعلامية (أن بي سي) في واشنطن وتستنكر تغطيتها لأعمال إسرائيل ضد الانتفاضة، مع عبارات تهديد لها؛ وعلى الرغم من هذه التهديدات كانت الشرطة تقف متفرجة على سلوك المؤيدين لإسرائيل، بينما كانت تمنع الهتافات ضد إسرائيل⁴⁶⁴.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية، بعد تنصيب الرئيس (جورج بوش الابن)، قد انتقدت إسرائيل لانتهاكها حقوق الإنسان الفلسطيني وقالت في تقريرها

السنوي: قتلت إسرائيل 366 فلسطينياً بينهم 13 شخصاً ماتوا من جراء التعذيب، وأربعة ماتوا بالغاز المسيل للدموع، وعدد الذين جرحوا 20 ألفاً، وسُجن حوالي 10 آلاف شخص، وتمّ إبعاد 36 شخصاً. وكل هذه الانتهاكات مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة. بينما قتل 11 إسرائيلياً وأصيب 1100 بجراح خلال مدة سنة واحدة من الانتفاضة. وقد استخدمت إسرائيل الهراوات لكسر أيادي وأرجل المتظاهرين، وأخرج الجنود الإسرائيليين أناساً من منازلهم في الليل، وأجبروهم على الوقوف طيلة ساعات. عدا عن نسف أو إقفال ما لا يقل عن 154 منزلاً عربياً قبل المحاكمة، وقبل إخلاء المنازل.

ولكن معظم أعضاء الكونغرس اشتكوا من تقرير وزارة الخارجية، واعتبروا أن الوزارة لم تفهم مشكلات إسرائيل. ولكن مهما كانت مشكلات إسرائيل الأمنية أليست أعمالها إرهابية ضد من يطالب بالحرية والاستقلال؟ وهذا يؤكد أن اللوبي الصهيوني لا يهتم لأي تقرير ما دام يضمن لجانبه معظم أعضاء الكونغرس الذي يغطي كل جرائم إسرائيل، ولهذا تعمل الصهيونية على تأمين كل ما يحتاجه المرشح للكونغرس (أموال، دعايات..) لكي تؤمّن نجاحه. وعلى الرغم من انتقاد الخارجية الأميركية لإجرام إسرائيل فإن عضوين في الكونغرس هما: السناتور (باتريك ليهي) (عضو مجلس الشيوخ) من فيرمونت (ديموقراطي)، والنائب (ديفيد أوبي) من ويسكونسن (ديموقراطي) قد حذرا الإدارة الأميركية من المسّ بالمساعدة الأميركية لإسرائيل⁴⁶⁵.. وقد دفع بوش الأب ثمن معارضته أحياناً لسلوك إسرائيل، ولعدم إطاعتها له في بعض المواقف. ودفعه ذلك إلى تهديدها بعدم تقديم العشرة مليارات دولار كمبالغ ائتمانية، مما دفع باللوبي الصهيوني إلى محاربته ولم يتم التجديد له لولاية ثانية، وانتُخب بدلاً عنه من الحزب الديموقراطي (كلينتون).

وأما جورج بوش الابن فإنه قد غطّى على جميع رؤساء أميركا من حيث الدعم المطلق لإسرائيل ولم يجرؤ على أن ينتقدها بكلمة واحدة، مع أن منظمة «بتسليم» الإسرائيلية أفادت بتاريخ 28 / 12 / 2006 أن هذا العام قد شهد تدهوراً في حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث قتلت إسرائيل 660 فلسطينياً من بينهم 41 قاصراً، و322 شخصاً لم يشاركوا في المواجهة، و22 شخصاً كانوا هدفاً إسرائيلياً للاغتيال. ومنذ أسر الجندي الإسرائيلي (جلعاد) قتلت إسرائيل - وحتى إصدار «بتسليم» لتقريرها - 405 فلسطينيين خلال ستة أشهر بينهم 88 قاصراً وبين القتلى 205 لم يشاركوا في القتال. وأضافت (بتسليم) أن عدد الأسرى الفلسطينيين 9075 أسيراً بينهم 345 أسيراً قاصراً. وفرضت إسرائيل الاعتقال الإداري (دون محاكمة) على 788 أسيراً فلسطينياً بينهم 22 أسيراً قاصراً لم توجه إليهم إسرائيل تهماً رسمية. كما هدمت إسرائيل 292 منزلاً بينها 80 منزلاً أنذرت إسرائيل أصحابها قبل هدمها، والباقي وهو 212 منزلاً هدمتها بدون إنذار مبكر. أما عدد القتلى الإسرائيليين فبلغ 23 قتيلاً بينهم 17 شخصاً مدنياً، و6 عسكريين⁴⁶⁶.

خدمات ناحوم غولدمان لم تشفع له عند اللوبي الصهيوني:

رافق بعض الزعماء اليهود إنشاء دولة إسرائيل، ومنهم (ناحوم غولدمان) الذي لعب دوراً رئيسياً في تأسيس إسرائيل ومواجهة مشكلاتها المالية، والتأثير على زعمائها، وتشكيل قوة انتخابية كبيرة لها في أميركا. واستمرت خدمته للصهيونية حوالي 50 سنة بداية من الحرب العالمية الأولى عندما حاول إقناع تركيا بالسماح للهجرة اليهودية، عدا عن دفاعه عن الصهيونية في الأمم المتحدة - في الثلاثينيات من القرن العشرين - إضافة إلى تفاوضه مع مستشار ألمانيا الغربية «أديناور» على اتفاق تدفع بموجبه ألمانيا 30 مليار

دولار كتعويضات لإسرائيل والأفراد من اليهود⁴⁶⁷. [ونتساءل هنا لماذا يجب أن تُدفع هذه الأموال لدولة إسرائيل. هل هي وكالة عن اليهود الذين قُتلوا في ألمانيا؟ وهل حكومة أديناور مسؤولة عن قتل اليهود أم حكومة هتلر؟ ولماذا لم تدفع ألمانيا تعويضات عن الذين قتلهم هتلر من الروس والفرنسيين والبولونيين وغيرهم في دول أوروبا الوسطى والشرقية. أليست هذه حججاً لدعم إسرائيل وتقوية سياستها في المنطقة بضغط من واشنطن]. وعلى الرغم من خدمات غولدمان لإسرائيل وللصهيونية، فقد كان ضد سياسة إسرائيل بعد إنشاء هذا الكيان. وتعرض غولدمان إلى إهانة من مناحيم بيغن عندما أعلن في الكنيست: «لن نبيع دماء شعبنا بأموال المانية قذرة. ونعود إلى السؤال لماذا قبلت إسرائيل أموال ألمانيا من قبل؟».

ومع أن غولدمان كان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية، وكان يخدم إسرائيل أكثر من غيره.. لكنه تلقى الشتائم بمجرد عرضه على إسرائيل إخماد الأحقاد والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي. وكان سبب عدم رضاه على سياسة إسرائيل تجاه العرب هو عدم قبولها إنشاء دولة فلسطينية منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي.. وقد حاول زيارة القاهرة عام 1970 على أمل أن يضع حداً لمنع الحرب بين العرب وإسرائيل. لكن غولدا مائير (رئيسة الوزراء يومها) اشمأزت من سياسته، لتعصبها من ناحية، ولشعورها بأن إسرائيل لن تبقى قوية إلا بتأزيم الوضع السياسي في المنطقة، لاستمرار عطف الصهاينة في الخارج والإدارة الأميركية وبعض الحكومات الأوروبية لاستمرارية الدعم لحكومة إسرائيل. وعلى الرغم من صهيونية (غولدمان) وخدماته التي عرفناها فلن نترحمه يهوديته وتمنع صهاينة إسرائيل من التهجم عليه واتهامه بالعداء لإسرائيل لأنه غير رأييه بعد أن عرف

أن إسرائيل ترفض السلام، وقيام دولة للفلسطينيين وإعطائهم الحقوق التي اعترفت بها الأمم المتحدة⁴⁶⁸.

إن حرية التعبير وديموقراطية القول في أميركا وكما هو معروف في العالم، خداع وتضليل. قد تسمح للشخص أن يعبر عن رأيه شرط ألاّ يتهم اللوبي المسيطر على قرار الإدارة الأميركية بأنه قرار صهيوني يعمل لمصلحة إسرائيل وليس لمصلحة أميركا. وبهذا تنتفي حرية التعبير، ولو كانت تلك الحرية مكرسة شكلياً في الدستور، عندما يتعلق الأمر بانتقاد إسرائيل. وإذا كان الأمر يتعلق بمشروع قانون لصالح إسرائيل، فإن أي عضو من أعضاء الكونغرس لا يتردد مطلقاً في الموافقة، وحتى بدون مناقشة أو أي انتقاد، إذ أن كل عضو يمتنع عن إصدار أي تصريح ضد القانون الذي تريده إسرائيل مخافة أن يتحرك اللوبي الصهيوني ويعمل على إسقاط العضو المعارض في الانتخابات التالية. وقد أخبر جواسيس اللوبي الصهيوني في دوائر البيت الأبيض هذا اللوبي بأن ناحوم غولدمان طلب من الرئيس كارتر وبرينسكي أن يحل اللوبي الصهيوني في لقائه معهما ومع سايروس فانس في تشرين الثاني 1979، ولهذا غضبوا عليه واعتبروه يهودياً يكره نفسه⁴⁶⁹.

كيف انتقم اللوبي الصهيوني من السناتور بول فندلي؟ ولماذا؟

كان السناتور بول فندلي عضواً في مجلس الشيوخ لمدة 22 سنة، وكان يصوّت لصالح القوانين التي تدعم إسرائيل وينتقد الدول العربية بمرارة. وكان قد أيد سياسة اليهود في أميركا وإسرائيل معاً. ومع كل ذلك التأييد للصهاينة أصبح فجأة أكبر عدو لإسرائيل أي للصهيونية، فلماذا؟

عندما زار فندلي اليمن، لمعالجة⁴⁷⁰ مشكلة سجين أميركي، سمع لأول مرة - وبعد عدة سنوات من الخدمة في الكونغرس - الرواية المتعلقة بالفلسطينيين من وجهة النظر العربية الواقعية والملموسة. وعندها بدأ فندلي يقرأ عن الشرق الأوسط في عام 1974، وعرف أن العرب هم بشر عاديون، وليس كما كان اللوبي الصهيوني يصوّرهم، عبر سيطرته على الإعلام الأميركي، بأنهم إرهابيون. وبدأ يتساءل عن الدعم اللامحدود من الولايات المتحدة لإسرائيل.. ولتحقيق السلام صمّم على الالتقاء بياسر عرفات حيث تمّ ذلك عام 1978، وبعد تحديد عرفات شروط منظمة التحرير للعيش بسلام مع إسرائيل.. استنتج فندلي أن العرب لا يطالبون بتدمير إسرائيل، بل بتطبيقها للقرارات الدولية وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 1967 مع القدس، وحق عودة اللاجئين لعام 1948، وتنتهي عندها مشكلة الشرق الأوسط، طبعاً مع انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت عام 1967، وعندها تعيش إسرائيل مع جيرانها بسلام.

لقد شعر فندلي أنه لم يسمع مثل هذه الأمور من الإعلام الأميركي، وقد تأثر لسماعه بهذه الأحاديث عن مآسي الفلسطينيين. أما منظمة اللوبي الصهيوني إيباك فقد اعتبرته خائناً.. وتخلّى عنه أصحابه والمقربون منه، ولم يجرؤ أي واحد منهم بالتصريح عن دعمه وإعادة انتخابه، أو حتى أن يظهر في صورة مشتركة، لا سيما بعد أن أطلق عليه الصهاينة لقب «خائن» من خلال إعلامهم المضللّ. وهذا اللقب هو أسوأ لقب يُطلق على الإنسان في الغرب كله.. وبخاصة في أميركا، واعتبره الصهاينة عدواً لإسرائيل. وعندما حاول الكلام عن تأييده لمنظمة التحرير، تلقى تهديداً بتفجيره بالقنابل، واحتجاجات من الصهاينة وممن يدعمهم من المتصهينين.. وروّجت الصهيونية مقولة، أن كل

من يظهر مع بول فندلي سيكون معرّضاً للسقوط في الانتخابات أو في أي عمل يقوم به.

لقد عاتبت الصهيونية بول فندلي لأن اللوبي الصهيوني لا يتهاون مطلقاً مع أي شخص ينتقد إسرائيل، أو يعتبر أن الفلسطينيين مظلومون، أو يمدحهم، وهذا يعني لإسرائيل بأنها دولة ظالمة، ومحتلة لأراضٍ ليست لها، وبخاصة عندما عرف من عرفات أنه مستعد ليعترف بإسرائيل عندما تنشأ دولة فلسطينية على أراضي عام 1967 مع عودة اللاجئين الفلسطينيين للعام 1948 وتطبيق القرار 194. واعتبرت المنظمات الصهيونية ذلك شيئاً محرّماً اخترقه فندلي ويجب أن يُعاقب عليه. واستنتج هذا السناتور أن الأميركيين المؤيدين لإسرائيل يدفعون الأموال لحملة من أجل إسقاطه، وأن اللوبي الصهيوني هو الذي يتحكم بالكونغرس، وبكل الأمور التي تخص العرب وإسرائيل، وأن كل عضو في الكونغرس يدرك أن إيباك قادرة على منع إعادة انتخابه، بل وتدمير من يُعارض سياسة أميركا وإسرائيل، وأن لجان فروع إيباك هي امتداد لحكومة إسرائيل في أميركا، وأن إيباك هي التي شاركت في (بيان) الحكومة الأميركية، في ما يتعلق بدفاع حكومة البيت الأبيض عن تدمير إسرائيل للمفاعل الذري العراقي عام 1981، وقد صدر هذا البيان، وبنفس النص، من سفارة إسرائيل في الولايات المتحدة⁴⁷¹. حتى أن الرئيس السابق ريغان طلب من مدراء حملته الانتخابية ألاّ يتصل به فندلي تحت أي ظرف من الظروف. وقال الرئيس الأميركي السابق جيرالد فورد - صديق فندلي في الكونغرس لمدة عشر سنوات -: إن مشكلة علاقتي بك هي أنك اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبحق الفلسطينيين بدولة، وبتطبيق القرارات الدولية.

محاربة اللوبي الصهيوني للسناتور جيمس أبو رزق:

السناتور جيمس أبو رزق مواطن من أصل لبناني، وُلد في أميركا، وكانت معلوماته عن الصراع العربي الإسرائيلي غير معروفة، وإذا كانت معروفة فهي مغلوطة. وفاز عام 1970 نائباً في المجلس النيابي ثم بعدها نجح في انتخابات عضوية مجلس الشيوخ، وكان في تلك الفترة السناتور العربي الوحيد في الكونغرس، وكان مدافعاً عن المظلومين والمغلوبين على أمرهم من الهنود الحمر والسود في أميركا. وفي عام 1973 زار لبنان، وتعرّف على أوضاع الفلسطينيين البائسة والمزرية، وشعر بالصدمة لما شاهده. وقد تحالف بعدها مع السناتور وليم فولبرايت من أجل منع تمرير مشروع قانون تقدم به مؤيدو إسرائيل، من صهاينة ومتصهينين في الكونغرس، بعد حرب 1973، لتقديم منحة لإسرائيل تقدر بنحو 2,2 مليار دولار لتغطية نفقات الحرب، والاحتفاظ بالأراضي العربية وعدم الانسحاب منها، عدا عن تقديم مختلف أنواع الأسلحة التي تحتاجها إسرائيل مجاناً. وبسبب هذه الحالة، أقسم (كينان) مؤسس إيباك ومديرها العام على إخراج أبو رزق من الكونغرس.

وبهذا التدخل السافر والتسلط الصهيوني على القوى الناجبة أخذت تحرض على أبو رزق، وبدأت صحيفة الواشنطن بوست الصهيونية وصحف أخرى تسير في فلكها بملاحقة أبو رزق بقصص خاصة لإيذاء أسرته، وليس لها أية علاقة بأزمة الشرق الأوسط. وعندئذٍ صرّح بأن اللوبي الصهيوني هو الذي يُدير الكونغرس ويصنع القرار الأميركي، ومن يخالف رأيه يُتهم بالعداء للسامية وبالتالي يصبح منبوذاً سياسياً. ولهذا فقد امتنع جيمس أبو رزق، مؤسس (اللجنة العربية لمكافحة التمييز) عن الترشح لانتخابات الكونغرس عام 1980 ⁴⁷².

اللوبي الصهيوني وعضو الكونغرس جيسي هيلمز⁴⁷³:

أرهب اللوبي الصهيوني عضو الكونغرس (جيسي هيلمز)، بعد أن فاز بصعوبة على المرشح المؤيد للوبي الصهيوني في نفس الدائرة. ونظراً لتصويته المستمر في اللجنة المخصصة لتقديم المساعدات لإسرائيل، خطط اللوبي الصهيوني للتخلص منه، حتى لو دفع الكثير من المال، لأن كل دولار ينفقه لإنجاح مرشحه في الحملة الانتخابية تحصل عليه إسرائيل عشرات الأضعاف من المساعدات الأميركية. وقد عرف هيلمز قوة الصهيونية في أميركا، وأخذ يسير حسب مخططها لترضى عنه، ولهذا أتقن اللعبة ومشى في مسaire اللوبي عبر سفره مع عدد من اليهود إلى إسرائيل، وأخذ صوراً له وهو يلبس على رأسه قلنسوة اليهود المتدينين، إضافة إلى تقيله حائط المبكى، وتصريحات متعددة مؤيدة لإسرائيل، وخضع لرؤية صهاينة مجلس الشيوخ، حتى ذهب أبعد منهم مؤيداً الإدارة الأميركية بنقل السفارة الأميركية إلى القدس.

معاينة اللوبي الصهيوني لجورج بول على مقالته:

كان جورج بول أحد الدبلوماسيين الأميركيين المعروفين، وكان هذا السياسي قد عمل في حملات أدلاي ستيفنسون لانتخابات الرئاسة، وأيد الرئيس السابق جون كينيدي. وأصبح بول في عهد كينيدي الشخصية الثانية في وزارة الخارجية، وعمل لمدة 6 سنوات سفيراً لأميركا في الأمم المتحدة، وكان عمله جيداً إبان أزمة الصواريخ الكوبية في عهد خروتشوف رئيس الاتحاد السوفياتي. لكن جورج بول قضى على حياته السياسية، لأنه كان متوقعاً أن يكون وزيراً للخارجية في عهد الرئيس الديموقراطي كارتر، وأما الذي أدى إلى غيابه عن المسرح السياسي فهو مقالة له كان عنوانها: «الأزمة القادمة

في العلاقات الأميركية الإسرائيلية» التي نشرها في مجلة الشؤون الخارجية Foreign Policy affairs عام 1977. وكان بول قد استشهد في مقالته هذه بالرئيس السابق آيزنهاور عندما طالب بالانسحاب من شبه جزيرة سيناء على أثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وأصرّت واشنطن على تنفيذه رغم معارضة إسرائيل للانسحاب، لأن مخطط إسرائيل هو التوسع والبقاء لإجبار العرب على التطبيع معها.

لقد أدت هذه المقالة إلى استنفار الجماعات الصهيونية، وخطط قادة لوبيات الصهاينة، وخاصة اللوبي الصهيوني في واشنطن الذي يتعاون تعاوناً كلياً مع سفارة إسرائيل، مما أدى إلى منع كارتر من تعيين بول وزيراً للخارجية. وكان بول يعرف أن هناك تسريباً للمعلومات السرية إلى السفارة الإسرائيلية، وأن للصهيونية في أميركا ومن ورائها إسرائيل تأثيراً قوياً على أغلبية أعضاء الكونغرس، وعلى عدم السماح لأي مسؤول أن يمسّ مصالح إسرائيل، أو حتى نقاش مطالبها أو البحث في أية أمور تخصّها داخل الإدارة الأميركية دون أن يتسرب ذلك، ومباشرة، إلى حكومة إسرائيل. وتابع بول قائلاً: «هل هذه هيمنة من إسرائيل على أميركا؟ إنه لأمر لا يُصدّق أن ترفض هذه الدولة نصيحة أميركا، وفي نفس الوقت تعتمد باقتصادها وتسليحها على ما تقدمه لها أميركا مجاناً»⁴⁷⁴.

وعلى الرغم من انتقاد جورج بول لسياسة إسرائيل، فإن الرئيس كارتر كان يفكر في أن يسند إليه منصباً في السياسة الخارجية (مستشاراً أو وزيراً). وفي اللحظة التي عرف فيها اللوبي الصهيوني بذلك منع كارتر من تسمية

جورج بول لأي منصب في إدارته. وبسبب ذلك خسر مستقبله السياسي لصراحته وصدقه مع قناعاته الفكرية.

وفي مقالته الثانية عام 1977، كان بول يرى أن رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن كان يعطل خطة كارتر - قبل كامب دايفيد وبعدها - بعدم مواصلة بناء المستوطنات في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، ومنع بيغن تشكيل حكومة فلسطينية كتمهيد للدولة الفلسطينية مستقبلاً⁴⁷⁵. وفي عام 1988 قال جورج بول في تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة إنه لا يعتقد أن إسرائيل هي حليف للولايات المتحدة، وإنه لا يوجد تحالف مع إسرائيل. ولا سيما عندما شعر أن هذه الدولة لها الحرية المطلقة بالعمل في الولايات المتحدة. وتصر إدارتنا على قيامها بتمويل هذه الحرية.. بحيث أن كل عضو في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب يمجّد اللوبي الصهيوني في إيباك، وتمجيدهم هذا أدى إلى إفساد الديمقراطية في أميركا. وكل ذلك حتى يُنتخبوا مرة ثانية.

خدمات إدلاي ستيفنسون تذهب أدراج الرياح⁴⁷⁶:

يراقب اللوبي الصهيوني أقوال وتصريحات ومقالات وتصويت كل عضو من أعضاء مجلس الكونغرس، وكل سفير ووزير وحاكم ولاية. ونتيجة هذه العوامل مجتمعة أو منفردة يتخذ اللوبي الصهيوني بكل أقسامه القرار فيما إذا كان هذا المسؤول يخدم إسرائيل أو أنه يضرّ بها حالياً أو مستقبلاً، ويحكمون على نوايا الشخص قبل حكمهم على ما يقوم به فعلياً، حتى ولو كان حديثه زلة لسان، ولم يقصد إهانة الصهيونية في أميركا أو انتقاد إسرائيل.

كان (إدلاي ستيفنسون) مؤيداً للصهيونية ولإسرائيل، حتى أن كثيرين من حملة انتخابه كحاكم لولاية إيلينوي كانوا يهوداً، ومنهم جمعية صهيونية متعصبة، ومدير لرؤساء المنظمات اليهودية، حتى أن سكرتيره المالي والصحفي كانا يهوديان. وقد نال أكثر من تكريم من الجماعات الصهيونية في شيكاغو عام 1974، وذلك لأنه أفضل صديق لإسرائيل. كما نال تقديراً من لجنة صهيونية أميركية على خدماته التشريعية ضد مقاطعة العرب لإسرائيل عام 1977. وأنشأت إسرائيل - تكريماً له - مركزاً علمياً يحمل اسمه في معهد وايزمان للعلوم. وكان يعتقد بأن كل خدماته لإسرائيل والتكريم الذي حصل عليه من إسرائيل، قد تشفع له عند يهود ولاية إيلينوي المنظمين فيغصوا الطرف عن انتقاداته لإسرائيل. ولكن خطأه - بالنسبة لصهاينة أميركا - أنه اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو خط أحمر بالنسبة لإسرائيل، لأن الاعتراف بهذه المنظمة يعني اعترافاً بأن هناك شعباً اسمه الشعب الفلسطيني وهذا ما تُنكره إسرائيل أمام العالم، معتبرة أن أرض فلسطين هي لليهود وأن الشعب الفلسطيني في إسرائيل يشكل جالية فقط. وكان اعتراف ستيفنسون⁴⁷⁷ قد جاء عندما قال: لا يوجد منظمة فلسطينية غير منظمة التحرير أكثر تمثيلاً للشعب الفلسطيني. وهذه العبارة كانت كافية للقول إن هذا السياسي ينتقد علناً دولة إسرائيل، ويعترف بوجود شعب فلسطيني، وهذا يعبر عن هجوم على إسرائيل التي تحتل أرض شعب آخر.

وفي عام 1980 اعتبرت الصهيونية ومعها إسرائيل أن محاولة ستيفنسون خفض مساعدات أميركا لبناء مستوطنات لها في الضفة الغربية، معاداة للسامية. وكانت هذه المستوطنات برأي عدة رؤساء أميركيين (نيكسون وفورد وكارتر) غير شرعية، ومخالفة للقرارات والقوانين الدولية، وهي تشكل

عقبة بوجه السلام في المنطقة. لكن أميركا لم تفعل شيئاً سوى القول: إنها تتفهم قضايا إسرائيل ومتأسفة لهذا العمل الذي قامت به. وقد اقترح ستيفنسون حجز مبلغ 150 مليون دولار من المساعدة الأميركية لإسرائيل حتى تتوقف عن بناء المستوطنات أو التخطيط لغيرها في المستقبل. وعندما تحدث ستيفنسون عن احتجاز هذا المبلغ من قيمة المساعدة الإجمالية والمقدرة بأكثر من 3 مليارات دولار قال: إن ما تحصل عليه إسرائيل سنوياً يزيد عن 23 بالمئة مما تقدمه أميركا من مساعدات إلى العالم، وما تحصل عليه إسرائيل لا تُرجعه بعكس بعض الدول التي يُعتبر ما تحصل عليه ديناً عليها⁴⁷⁸.

وفي عام 1977 كان ستيفنسون المسؤول عن تشريع أميركي يحظر على الشركات الأميركية أن تتعاون مع الشركات العربية المقاطعة لإسرائيل. لكن الصحيفة الصهيونية في شيكاغو لم تذكر شيئاً عن خدمات ستيفنسون لإسرائيل، وكانت الجماعات اليهودية في شيكاغو تعمل بالسرّ لخصمه في الانتخابات (طومسون)، وتعتبر ستيفنسون عدواً لإسرائيل، ووُزعت منشورات في المعابد اليهودية تتهمه بأنه عدو للسامية لمنع تأييدهم له في الانتخابات. وقد وُجّه ستيفنسون الاتهامات إلى طومسون ومؤيديه من اليهود بالتشهير به⁴⁷⁹، حيث قال عنه: إنه ليس صديقاً لإسرائيل..

وأخيراً هُزم ستيفنسون في الانتخابات، وقد وصفت إحدى المجلات المؤيدة لليهود هذه الهزيمة بأنها غير متوقعة، ولا يمكن تصوّر هذا الحدث.. وكان السبب في سقوطه اختفاء صناديق الاقتراع في 15 مركزاً للانتخابات ثم عُثِر على هذه الصناديق في منازل بعض العاملين في المراكز وفي سياراتهم⁴⁸⁰.

وطلب ستيفنسون إعادة عدّ الأصوات، لكن محكمة إيلينوي العليا رفضت الطلب بأربعة أصوات مقابل ثلاثة. هذا ما تقوم به الصهيونية عندما ترشح شخصاً يؤيدها ضد شخص آخر تريد إسقاطه..

وعن تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة قال ستيفنسون: هنالك أقلية من اليهود الأميركيين فعّالة ولكنها إرهابية تؤيد مباشرة مقررات حكومة إسرائيل بدون مناقشة، وبطريقة تخويف للغير، ولا يُسمع إلاّ صوتهم في الميدان السياسي، وصوتهم مؤثّر في أميركا ومسموع أكثر مما هو مسموع في إسرائيل⁴⁸¹، وكان توماس داين مدير أيباك يومها قد صرّح شامتاً: إن عداوة ستيفنسون لإسرائيل أفقدته الصوت اليهودي في إيلينوي وأدت إلى خسارته سياسياً⁴⁸².

قرار فورد بتجميد الأموال لإسرائيل يؤدّي إلى عدم انتخابه:

بعد حرب 1973 أعلن الرئيس المصري أنور السادات استعداد مصر لتحقيق السلام على أساس قرار مجلس الأمن الذي صدر عام 1967. لكن المتعصبين في إسرائيل، يرفضون إعطاء الأرض مقابل السلام، ويريدون السلام مقابل السلام، بدون استرجاع الأرض عندها بادر الرئيس الأميركي إلى دعوة الكونغرس لاتخاذ قرار يتم عبره تجميد المساعدات المالية لإسرائيل. لكن الكونغرس رفض ذلك بعد أن وقّع (*) 73 سناتوراً (أعضاء في مجلس الشيوخ) على عدم تجميد المساعدات. [وهنا يتحقق اهتمام إسرائيل عبر الصهيونية في أميركا بالهيمنة على الكونغرس (شيوخ ونواب) لفرض إرادتهم على الرئيس وللسيطرة على أي قرار يُدين أو ينتقد إسرائيل]. وعرفنا من قبل أن كل دولار تدفعه الصهيونية لإيصال أتباعها ومؤيديها إلى الكونغرس تقبضه أكثر من

عشرة أضعاف، وتكون هذه الرشى مساعدات إلى إسرائيل، عدا عن القوانين والقرارات التي تحفظ سيطرتهم على اقتصاد عدة مؤسسات من خلال تشريعات محلية. لقد كانت تلك الرسالة التي بعثت بها الصهيونية إلى الرئيس الأميركي صدامية ووقحة، وأبرز ذلك الرفض الطريقة التي أخذ اللوبي الصهيوني يُعلن عن سيطرته على إدارة البيت الأبيض، وبخاصة سياسته المتعلقة بشؤون الشرق الأوسط.

إن فضيحة ووترغيت التجسسية على الحزب الديموقراطي لم تكن لتبرز وتصبح ظاهرة علناً للجميع لولا اللوبي الصهيوني الذي يهيمن على سياسة البيت الأبيض من خلال سيطرة هذا اللوبي على الكونغرس. ومعروف أن الرئيس نيكسون هو الذي أنقذ إسرائيل من هزيمة حرب تشرين الأول/أكتوبر، لكن جريدة واشنطن بوست الصهيونية، ومصادرها في البيت الأبيض من خلال الموظفين، ومعظمهم صهاينة يتفاخرون بخدمتهم لإسرائيل، بدأت تبث يومياً حادثة ووترغيت وانعكاساتها على السياسة الأميركية الداخلية، حتى فرضت على الرئيس نيكسون الاستقالة. وأما مستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر (قبل أن يصبح وزير خارجية)، فقد عطلّ مشروع روجرز للسلام لأن إسرائيل لا تريد هذا المشروع، الذي يركز على مبدأ الأرض مقابل السلام، عندئذٍ طلب نيكسون من كيسنجر، الذي أصبح وزيراً للخارجية، في آخر طلب له قبل الاستقالة، وقف المساعدات الأميركية لإسرائيل تماماً⁴⁸³. وعلى الرغم من مساندة نيكسون لإسرائيل من خلال الجسر الجوي الذي أمر بإقامته لتزويدها بالأسلحة، وغيرها من مواد التموين.. حتى أنه وضع قوات أميركا في العالم في حالة استنفار عالية، وهو ما جعل الاتحاد السوفياتي لا يُقدم على عمل أكبر عندما رأى أن أميركا أمدّت الدولة الصهيونية بجسر جوي من

الأسلحة فقد عملت إسرائيل على إسقاطه. وقبل ثلاثة أيام من استقالة نيكسون واستلام فورد (نائبه) مكانه، طلب من كيسنجر (كما عرفنا من قبل) أن يقطع كل الشحنات الحربية عن إسرائيل إلى أن توافق على السلام الشامل، حسب القرارات الدولية. ويقول نيكسون في مذكراته إنه ندم على أنه لم يفعل ذلك من قبل.

وحاول فورد أن تكون إسرائيل متعاونة مع أميركا بنسبة أكبر عام 1975، وأراد أن يقيّم سياسة أميركا في الشرق الأوسط، لكنه تراجع عن ذلك بسبب ضغط اللوبي الصهيوني في الكونغرس، وهذا التراجع لم ينفعه عندما حاول تجديد ولايته إذ اقترح 68 بالمئة من اليهود للرئيس الديموقراطي جيمي كارتر. وهذه طريقة متبعة مع كل الرؤساء الأميركيين تقريباً، إذ بعد أن تستغله الصهيونية لأبعد درجات الاستغلال، وتعلم أنه لم يعد بإمكانه أن يعطي إسرائيل أكثر مما قدّمه، يستغنون عنه ويحضّرون له فيلماً دراماتيكياً يؤثر على سمعته في جمهوره، كما أظهروا بالإعلام فضيحة ووترغيت، وكما حاربوا كارتر عندما أعلن أنه يوافق على إنشاء دولة فلسطينية في أعقاب البيان السوفياتي-الأميركي في تشرين الأول/أكتوبر 1977 ⁴⁸⁴، حيث حاول كارتر إحياء مؤتمر جنيف للشرق الأوسط من أجل التوصل إلى حل للنزاع العربي - الإسرائيلي، ولهذا غضب عليه اللوبي الصهيوني، وانتقل الصهاينة إلى تأييد الحزب الجمهوري فانتخبوا ريغان رئيساً ولم يقترحوا لكارتر لولاية ثانية.

وإذا عُذنا إلى خسارة فورد في انتخابات الرئاسة عام 1976 نجدها ترجع إلى إقدامه عام 1975 على إعادة تقييم سياسة أميركا في الشرق الأوسط، وذلك عندما ضغط فورد على صهاينة أميركا المؤيدين كلياً لإسرائيل، من أجل

إعطاء تنازل للعرب لنشر السلام، عندها لم يغفر له الصهاينة في أميركا، وهذا كان سبباً مميتاً لفورد، إذ لولا ذلك لكان عدد يهود نيويورك كافياً لفوز فورد على كارتر. كل هذا حدث ضد فورد على الرغم من أنه انفرد بتزويد إسرائيل بأسلحة لم تعرفها من قبل، وهي قنابل هوائية ذات ارتجاج كبير، [وقدّمها أميركا، في عهد بوش الابن إلى إسرائيل أثناء عدوانها على لبنان في تموز/يوليو 2006]، وأجهزة ذات حساسية حرارية تعمل بالرادار، إضافة إلى مدافع متنوعة العيارات ودبابات، عدا عن تزويد أميركا لإسرائيل بأكثر من 600 دبابة منها 400 من احتياط الجيش الأميركي في أوروبا، وهو ما أثار انتقاداً من الجيش الأميركي. وقال فورد في مؤتمر صحفي، إن هذا قرارى الشخصي»⁴⁸⁵. وقد أنهت حكومة فورد عملها بأن طلبت من الكونغرس تقديم أسلحة لإسرائيل⁴⁸⁶.

انتقاد فولبرايت لإسرائيل وانشغافه عن الأعضاء التابعين لها:

كان فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ولفت إليه أنظار الأميركيين منذ العام 1954 بسبب شجاعته وجراته. وفي عام 1961 عارض فولبرايت تدخّل واشنطن في كوبا، وفي عام 1965 عارض تدخلها في الدومينيك. وكان منفتحاً على الاتحاد السوفياتي والصين، وقد اعترفت صحيفة نيويورك تايمز بأنه أكثر أعضاء الكونغرس انتقاداً لسياسة أميركا الخارجية.

لقد أيد إنشاء إسرائيل، لكنه هاجمها منتقداً الأساليب التي تتبعها الصهيونية في أميركا لمحاربة من لا يؤيد إسرائيل في الكونغرس. وفي عام 1963 ترأس تحقيقاً يتعلق بالمعاملة الضرائبية الاستثنائية التي تعامل بها أميركا إسرائيل، فغضبت منه اللوبيات الصهيونية⁴⁸⁷ وبخاصة عندما أعلن أنه يجب

التحقيق في نشاطات اللوبي الصهيوني غير الشرعية. وعندما حاول إنشاء لجنة للتحقيق في وكالة التلغراف اليهودية - الصهيونية، وكانت هذه الوكالة بيد اللوبي الصهيوني، مستعيناً بخبرة أحد الأشخاص ويُدعى بنكس وهو يهودي غير صهيوني⁴⁸⁸، طلب هيوبرت همفري وهو عضو في مجلس الشيوخ إلغاء التحقيق مع وكالة التلغراف. لكن فولبرايت رفض الطلب. ويقول بنكس في تحقيقاته إن إسرائيل تقدّم الأموال غير الشرعية للمجلس الصهيوني الأمريكي⁴⁸⁹ لينفقاها على الدعاية لإسرائيل وعلى الحملات الانتخابية لأعضاء في الكونغرس ليؤيدوا إسرائيل، وهذه الأموال تأتي إلى إسرائيل من خلال المساعدات التي تُعدها حكومة أميركا على إسرائيل سنوياً. واتهمت الصهيونية فولبرايت بأنه يريد تدمير وكالة التلغراف اليهودية لأنه، هو وبنكس، معاديان للسامية أي للصهيونية⁴⁹⁰.

لقد أقدم فولبرايت على خطوة اقترح من خلالها أن تضمن أميركا الحدود لدولة إسرائيل، كما اقترح عام 1970 عقد معاهدة أميركية - إسرائيلية من أجل التدخل الأميركي بالحرب إلى جانب إسرائيل عند الضرورة، ومن أجل ضمان حدودها واستقلالها، ضمن الأراضي التي كانت قد احتلتها عام 1948، شرط أن تكون هذه المعاهدة لتسوية سلمية تُعيد بموجبها إسرائيل الأراضي التي احتلتها 1967 وتُعيد اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وبهذا كان فولبرايت يؤسس لفكرة يكذب بها ادعاء الصهاينة بأن إسرائيل بحاجة لأراضٍ لحماية حدودها. ومن خلال هذه الخطوة رأى ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عدوانها عام 1967 لتحظى بالسلام مع العرب، ورأى أن مصر (عبد الناصر) وغيرها من الدول العربية قد استنكرت الادعاءات الصهيونية التي روّجتها الدعاية الصهيونية والدول الغربية والتي كانت تنادي

بتدمير إسرائيل. وعام 1971 اتهم فولبرايت إسرائيل بأنها تخدع الغرب وتتحايل عليه بأنها تحارب الشيوعية، وأن رفض إسرائيل للحل السلمي ما هو إلا دليل على أنها تريد التوسع ولا تريد السلام. وأعلن أن مجلس الشيوخ في أميركا يخضع للسيطرة الصهيونية - الإسرائيلية وهذا يضر بمصالح أميركا على المدى البعيد، لأنه ربما سينشأ عنه شعور قومي في الدول العربية، ويجعل أميركا تدفع الثمن لعدم ضغطها على إسرائيل لإرجاع الأراضي التي احتلتها⁴⁹¹.

ومما أغضب معظم أعضاء مجلس الشيوخ في أميركا، وأغضب اللوبي الصهيوني، قول فولبرايت إن حوالي 77 - 80 بالمئة من أعضاء مجلس الشيوخ يؤيدون أي شيء تريده إسرائيل، تأييداً مطلقاً، ولا يناقشون، بل لا يجروون على رفض طلبات إسرائيل، وهذا يشكل أزمة داخلية لحكومة الولايات المتحدة. وقد أثارت انتقادات فولبرايت للسياسة الإسرائيلية ضجة في الولاية التي كان يمثلها في مجلس الشيوخ، ولهذا غضب منه اليهود الذين أيدوه في الماضي، مما تسبب له بالمتاعب التي واجهته عام 1974 عندما ضغط اللوبي الصهيوني على الحزب الديمقراطي ليرشح عنه شخصاً ضد فولبرايت وهو (دايل بيزر)، وهذا الترشيح دفع فولبرايت إلى الاعتقاد بأنه لم يكن ليحصل لو لم يشجعه الصهاينة.. وهُزم فولبرايت.. وعند ذاك لم يتوقف عن التصريحات والتنديد بتعنت إسرائيل⁴⁹²، وحذر الأميركيين من اللوبي الصهيوني وخطورته، وعدم تقبله أي انتقاد، مهما كانت خدمات المسؤول السياسي الأميركي لإسرائيل فائقة. وحذر الشعب الأميركي من ضغط إسرائيل على الإدارة الأميركية وتخويف هذه الإدارة من سطوة اللوبي الصهيوني وتدخّله لهزيمة من لا يقدّم الطاعة من خلال المال والسلاح،

وحصول إسرائيل على ما تريده. ونَبَّه قائلًا: إن مؤيدي إسرائيل في أميركا.. وبدعمهم لخطرستها.. إنما يشجعون نهجاً قد يؤدي إلى إضعاف إسرائيل وإضعافنا أمام شعوب الشرق الأوسط⁴⁹³.

وقد أدت جهود فولبرايت لإحلال السلام في الشرق الأوسط إلى اتهامه من قبل الصهاينة والمتصهينين، بأنه تقبّل الرشوة من العرب، ولهذا فقد اتهموه باللاسامية⁴⁹⁴. ولكن الذي اتهمه، وهو أرنست فولكمان، لم يجد أي مستند يثبتّ اتهاماته هذه. ولم تكن علاقته بالعرب إلا من خلال مكتب المحاماة الذي انضم إليه فولبرايت عام 1975 في واشنطن، حيث توكلّ لستين عن السفارة السعودية بمبلغ 50 ألف دولار، وعن سفارة الإمارات العربية لمدة سنة بمبلغ 25 ألف دولار.

كما شهّرت به رابطة مكافحة الافتراء الصهيونية عام 1974 في كتابها «اللاسامية الجديدة» وهي تندد بالأميركيين الذين يؤيدون الحق العربي في أزمة الشرق الأوسط، وبالحلول التي اقترحها هؤلاء الأميركيون. ومما قاله فولبرايت للسياسيين الأميركيين: «إن معارضة اللوبي الصهيوني - الذي يسيطر على كل شاردة وواردة في القرار السياسي في واشنطن - هي انتحار للسياسيين. ولم يُستثن إلا الرئيس أيزنهاور الذي ركّز دعائم شهرته، وشعر بالاطمئنان ولم يخف من أي مسؤول صهيوني، وأعلن ما يؤمن به». ولكن بعد أيزنهاور بدأ تشكيل اللوبيات الصهيونية للتدخل في إيصال الأشخاص الذين يثقون بهم إلى مجلسيّ النواب والشيوخ للوقوف أمام أي مسؤول لا يؤيد إسرائيل.. ومنذ تلك الفترة بدأ نفوذ الصهاينة يتوسع ويزداد تدريجياً. ومما قاله فولبرايت للرئيس فورد عندما ترشح للرئاسة عام 1976:

«يجب أن نقول لإسرائيل: إذا لم تنسحب من الأراضي التي احتلتها عام 1967 وإحلال السلام مقابل الأرض لن تحصل على المال والسلاح من أميركا..» وقد أصغى فوردي إليه.. ولكن اللوبي الصهيوني لم يتقبل أي ضغط على إسرائيل، وحتى أي انتقاد لها.. وأدّى كل هذا إلى هزيمة فوردي وفوز كارتر عام 1976.

وعلى العموم فإن الاهتمام العميق الذي خلّد فولبرايت في أميركا هو اهتمامه بتوسيع آفاق الشباب لمداركهم الفكرية والتعرّف على الحق، وعلى الباطل الذي تمارسه بعض الدول وبعض التجمعات السياسية في أميركا وغيرها.. وكان ذلك بفضل المنح الدراسية التي تحمل اسمه.. وعلى الرغم من ذلك فقد اشتهر بمعارضته لحرب أميركا في فيتنام⁴⁹⁵، حيث اعتبرها حرباً عقيمة وقذرة لا تؤمّن إلاّ مصالح الطبقة الحاكمة المسؤولة عن إصدار القرار في واشنطن [ونستطيع القول إنها مثل حرب أميركا على العراق في عهد بوش الابن والأوصياء عليه في واشنطن]، واعتبر أية حرب أميركية غير محقة.. هي «التباهي بالقوة»⁴⁹⁶ وتؤدي دائماً إلى الضرر بأميركا وسياستها.

بوش الأب يمحو فكرة الولاء الصهيوني المزدوج وإيباك تقضي على مستقبله السياسي

جورج بوش رئيساً للمخابرات المركزية

في عام 1976 كان جورج بوش الأب قد استلم إدارة المخابرات المركزية الأميركية، ولم يكن يعتبر نفسه سياسياً طموحاً للوصول إلى الرئاسة. وقد تقدم في عامي 1964 و1970 لانتخابات مجلس الشيوخ، ولم ينجح، وحاول أيضاً الترشّح لمنصب نائب الرئيس في عامي 1968، و1972، ولم يوفق،

وفضّل الرئيس نيكسون عليه جيرالد فورد، مما أغضبه كثيراً لأنه لم يحصل إلاّ على مراكز قليلة الأهمية وليس لها فاعلية في الحياة السياسية، مثل سفير في الأمم المتحدة، ورئيس البعثة الدبلوماسية في الصين بعدها..

وبسبب فضيحة ووترغيت التي أثارت قسماً من الصحافة في تحقيقات تتعلق بتصرف أجهزة الاستخبارات، مثل صحيفة نيويورك تايمز التي أثارت عمليات ضخمة للمخابرات المركزية داخل الولايات المتحدة بحق المعارضين في عهد رئاسة ريتشارد نيكسون⁴⁹⁷. وبسبب ضغط الرأي العام أعلن الرئيس فورد عام 1975 عن تأليف لجنة للتحقيق في أعمال التجسس غير المشروعة داخل الدولة، من قبَل وكالة المخابرات المركزية C.I.A. وتولى نلسون روكفلر رئاسة اللجنة، وكان وليام كولبي مدير وكالة المخابرات يومها. وبعد إدانة هذا الأخير، عيّن الرئيس فورد رئيساً جديداً للمخابرات، لصرف الأنظار عن عمليات تجسس (النازا) النادرة عبر الأقمار الاصطناعية، والأجهزة الحساسة من الآلات الالكترونية التي بحوزتها والتي يمكنها بواسطتها أن تسمع كل أحاديث المؤتمرات، والأحداث في العالم⁴⁹⁸.

وقد أُسندت إلى ديك تشيني في عهد فورد مركز الأمين العام المساعد في البيت الأبيض، واستلم رامسفيلد وزارة الدفاع، وكان هنري كيسنجر قد وصف رامسفيلد يومها، بالشخص الذاهب دائماً إلى الحرب، وقد أُسندت إليه هذه الوزارة بعد تسريح فورد لمدير المخابرات كولبي، ومعه وزير الدفاع جايمس شلينجر، حيث حل مكانه رامسفيلد. وعيّن جورج بوش الأب مديراً للمخابرات المركزية في كانون الثاني 1976، ومنحه سلطات أكبر مما كانت تُعطى لمدير هذا المركز من قبل، وذلك تحت رقم إداري (11905)⁴⁹⁹.

كانت المخابرات الأميركية قد امتلكت طائرات للنقل، ومنها إير أميركا Air America استخدمتها طيلة حرب فيتنام. وفي عام 1976 باع بوش الأب عدة طائرات لرجل أعمال من هيوستن يدعى (جيم باث). وكان بوش قد وظف باث ليعمل معه في كوادر السي.آي.إيه. وقد عمل بوش الأب على تهريب ابنه جورج بوش الابن من الخدمة العسكرية الإلزامية في فيتنام، وألحقه بسلاح الطيران التابع للحرس القومي في تكساس. وكان الابن دائماً مشغولاً في بار القاعدة العسكرية لتمضية ضجره من الفراغ. وعندما أصبح جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة واستلم الحكم أوائل عام 1977 ترك جورج بوش الأب في المخابرات المركزية، حيث أن المرشح الديموقراطي قد هاجم وكالة الاستخبارات هجوماً عنيفاً، وكان الهجوم على بوش بالذات. وكان كارتر يرى أن عالم التجسس كان على فساد كامل، ومجرداً من القيم. وطلب كارتر من بوش تقديم استقالته، بعد أن أعلمه أن رئيس المخابرات كان في عام 1960 (عهد كينيدي) وفي عام 1968 يبقى مزاولاً لعمله حتى يبدأ الرئيس بممارسة صلاحياته.

وأصبح بوش الأب نائباً للرئيس ريغان حتى 1988، وبعدها أصبح رئيس الولايات المتحدة. وفي حرب الخليج الثانية قال بوش الأب أمام رئيس الأركان كولن باول، ووزير الخارجية جيمس بيكر وسكوكروفت:

إذا انسحب صدام من الكويت مع جيشه سالماً سيصبح من الصعب السيطرة عليه.. وعلى الأقل إذا لم ندمّر الجيش العراقي كلياً، فيكفي إضعافه بحيث لا يعود قادراً أن يشكل تهديداً، في المستقبل⁵⁰⁰.

ونستنتج من أقوال بوش أن صدام حسين أصبح فزّاعة تخيف أميركا بها الدول العربية النفطية التي تحاول أن تتمرد على الأوامر، لإبقاء سيطرتها على موارد النفط. وهذا ما كان يحدث سابقاً عندما كانت المخابرات الأميركية تخيف الإسلام من تمدد الاتحاد السوفياتي للسيطرة على دول عربية نفطية، بحجة أن النفط السوفياتي سينضب عام 1980، وتبيّن فيما بعد أن هذه دعاية مضلّلة وخداع للعالم العربي. إن الحقيقة التي تمّ إخفاؤها بعناية فائقة، تبرهن أن جورج بوش الأب، على الرغم من تصريحاته العنيفة ضد صدام حسين طيلة حرب الخليج الأولى (بين العراق وإيران) فقد اتخذ موقفاً أسوأ كثيراً من موقف تشمبرلن رئيس وزراء بريطانيا إزاء هتلر عام 1938. إن بوش لم يُظهر التساهل فقط، بل قدّم للعراق السلاح والمال والدعم الكامل ليستمر في حربه ضدّ إيران.. وكان ذلك بسرّيّة تامة⁵⁰¹، وكان مندوبه إلى صدام حسين وزير الدفاع في عهد بوش الابن، رامسفيلد.

إن صدام حسين، لولا دعم بوش الأب له، ما كان ليقدّر على الاستمرار بالحرب بالوكالة عن أميركا لتتأثر من إيران التي طردتها عام 1979، عندما نجحت الثورة الإسلامية بقيادة الخميني، وما كان ليتمكن من غزو الكويت.

بوش الأب وتدعيم ركائز الحكم في العراق:

بدأت علاقة بوش الأب مع العراق عام 1982، عندما كان رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة وكان جورج بوش نائبه. وقد بدأ الاتصال في شهر أيار/مايو 1982 عندما تصدى الإيرانيون لهجوم القوات العراقية على أراضي إيران، وأجبروهم على الانسحاب إلى ما وراء حدود العراق مع إيران. وفي حزيران/يونيو من السنة ذاتها قامت إيران بشن هجوم على أراضي العراق، وهُزمت

بغداد. وهذا ما أقلق الأميركيين ومعهم الحكام العرب في المنطقة، وكان هؤلاء يخشون من سقوط بغداد وانهيار نظام صدام حسين الذي كانوا يمدّونه بالأموال النفطية والتي كانت تقدر بمليارات الدولارات ما بين أموال نقدية وثمان أسلحة. وفي تلك السنة حُذف اسم العراق من قائمة الدول التي تدعم الإرهاب الدولي، وهو قرار سياسي.

وعلى الرغم من حذف العراق من هذه القائمة أكد مساعد وزير الخارجية الأميركية عام 1988 أن بغداد لا تزال معقلاً لإرهابيين معروفين، مثل أبو العباس الذي خطف الباخرة (آشيل لورو)، وبعد فترة أعلن عن مقتل أبو العباس، ولم يُعرف كيف. وفي عام 1982 تقرر أن ترسل أميركا أسلحة إلى العراق عن طريق مصر والأردن، أو إلى الكويت ومنها إلى العراق سرّاً. ومن بين هذه التجهيزات العسكرية 60 طائرة هليكوبتر للاستخدام المدني (أُعلن أنها للزراعة) وهذه كانت بحاجة إلى ساعات قليلة ليتم تحويلها إلى هليكوبتر حربية. ثم هليكوبتر (بيل) لرش المحاصيل الزراعية، وهذه استُخدمت لرش التجمعات العسكرية والمدنية بأسلحة كيماوية كما حدث في قرية (حلبجة) عام 1988، حيث سقط (5000) شخص معظمهم من النساء والأطفال⁵⁰² من الأكراد.

رامسفيلد: صدام حسين حليفنا:

وفي عام 1983 أقنع جورج بوش الرئيس ريغان بإرسال مبعوث إلى العراق، ومعه رسالة بخط يد ريغان نفسه. وتوجيه رسالة إلى الحكام العرب الخليجيين تؤكد لهم أن هزيمة صدام في حربه مع إيران ستكون نكبة لأميركا، التي اتخذت عدة تدابير لمنع العراق من السقوط. وكان الرجل الذي ذهب

إلى صدام حسين هو رامسفيلد نفسه الذي شارك في هندسة الحرب على العراق عام 2003. وهو وزير الدفاع في عهد بوش الابن⁵⁰³.

وفي آذار/مارس عام 1984 عاد رامسفيلد مرة ثانية إلى العراق للقيام بمحادثات أخرى.. وعند وصوله بدأت وسائل الإعلام العالمية تتحدث وتفصح العراق باستخدامه الأسلحة الكيماوية ضد الإيرانيين. وقد تبين فيما بعد أن الغاز الذي استخدمته قوات صدام حسين هو (غاز الخردل). وفي مساء اليوم الذي استُعمل فيه هذا الغاز أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية أن الهجوم على القوات الإيرانية على الجبهة الجنوبية بين إيران والعراق كان بأسلحة كيماوية. وقُدِّر عدد الجنود الإيرانيين الذين أصيبوا بغاز الخردل وغاز الأعصاب 600 جندي، عدا عن الجنود الذين أصيبوا في هجمات من قِبَل العراقيين في غارات أخرى وبنفس النوع من الغازات.

لم يصدر عن العراق أي تصريح له علاقة باستعماله الأسلحة الكيماوية ضد إيران، وبُعِيد زيارة رامسفيلد إلى بغداد عام 1984 أعلنت أميركا في أحد بياناتها عن رضاها المتزايد للعلاقات بين واشنطن وبغداد، وكان الاقتراح أن تعود العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وهذا ما أصبح حقيقة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام السابق الذكر. وفي عام 1986 سألت صحيفة (شيكاغو تريبيون) رامسفيلد عن أهم إنجاز له في ذلك العام، فأجاب بأن هذا الإنجاز هو إعادة العلاقات الأميركية مع العراق⁵⁰⁴.

وفوق ذلك التعاون بين حكومة ريغان والعراق، كانت المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A.) تقدّم للعراقيين معلومات عبر صور الأقمار الصناعية لضبط هجماتهم بأسلحة الغاز ولتسديد عمليات القصف، وكان ذلك حسب تقرير

الصحافي (وود وورد) عام 1986⁵⁰⁵. وقال مسؤول وكالة (النازا) الأميركية (ستودمان) إننا وقفنا إلى جانب صدام حسين في حربه على العراق، انتقاماً من الثورة الإيرانية، ولأنه وافق على ما طلبناه منه، وعلى امتداد أربعة أعوام اطلعوا على معلوماتنا الاستخبارية وعلى المعلومات التي استفادوا منها في حربهم على إيران. ومنذ العام 1983 ازدادت المساعدة الأميركية للعراق تزايداً كبيراً ومستمرّاً، وكان كل شيء يجري في سرية تامة⁵⁰⁶. وقد زودت الولايات المتحدة صدام حسين بـ 22 ألف كيلوغرام من فلوريد الفوسفور، وهذا يعتبر أهم مادة كيميائية تستخدم في صناعة الأسلحة الكيميائية لاستعمالها في الحرب ضد إيران. وكانت تلك التقديمات الأميركية قد وافقت عليها إدارة الرئيس ريغان قبل آذار/مارس عام 1984. وبعد افتضاح أمر استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد إيران، عملت واشنطن على تجنب ردود الفعل الدولية ضدها.. بترداد أخبار عن الاتحاد السوفياتي بأنه استغل هذه المسألة رداً على التدخل الأميركي بدعمه «للمجاهدين» الأفغان ضد الوجود السوفياتي في أفغانستان⁵⁰⁷. وهؤلاء الذين استخدمتهم أميركا لمحاربة السوفيات عادت واعتبرتهم إرهابيين عندما انسحب السوفيات من أفغانستان، وانتهت من استخدامها لهم، ولم يمثلوا لأوامرها فيما بعد.

وثائق سرّية حول دعم أميركا لصدام حسين:

تحقق للولايات المتحدة ما أرادته من إنجازات في الشرق الأوسط بدعمها لصدام حسين ابتداء من عام 1983 عبر مبعوثها رامسفيلد، والذي أصبح في عهد الرئيس بوش الابن وزيراً للدفاع، ومن المهندسين للحرب الأميركية على العراق. وكانت واشنطن تدرك أن انتصار إيران في الحرب مع العراق لن يخدم مصالحها، ولهذا كانت تدعم صدام حسين وتطور معه العلاقات. ومنذ

عام 1982 بدأت السياسة الأميركية تكشف عن نفسها علناً بأنها متحالفة مع صدام حسين، وقد برز هذا التعاون من خلال إزالة واشنطن لاسم العراق من قائمة الدول التي تساند الإرهاب، عدا عن تقديم القروض له عن طريق بنك التصدير والاستيراد الأميركي. وفي عام 1984 أعيدت العلاقات الدبلوماسية الأميركية - العراقية، وقامت أجهزة المخابرات الأميركية بتزويد العراق بمعلومات عسكرية وسياسية عن إيران. وأصبح العراق في تلك الفترة من أهم الدول التي تهتم بها واشنطن، وأصدر الرئيس ريغان مذكرة رسمية خاصة بالأمن القومي يطلب فيها إعادة النظر في السياسة الأميركية المتعلقة بمنطقة الخليج⁵⁰⁸.

وعلى الرغم من معرفة واشنطن باستخدام العراق للأسلحة الكيماوية، وهو خرق لاتفاقية جنيف، حيث أن المخابرات الأميركية أكدت هذا الاستخدام للأسلحة، من خلال مذكرة للمخابرات المركزية الأميركية ومن خلال استخدام هذه الأسلحة ضد أكراد العراق في (حلبجة) في 16 آذار/مارس 1988⁵⁰⁹. ومع كل ذلك لم تهتم واشنطن بهذا الأمر، بل أخذت تراقب جهود العراق المتعلقة ببرنامج الأسلحة الكيماوية. وأرسل ريغان إلى العراق مبعوثه رامسفيلد الذي اجتمع بصدام، وظهر في صورة مشتركة تجمعهم مع صدام حسين عبر التلفزيون. وأكدت أميركا دعمها الكبير لصدام أثناء الاجتماع المشترك مع طارق عزيز وزير الخارجية يومها، وذلك لأن سورية وإيران عدوان مشتركان لأميركا والعراق معاً. وفي تلك الفترة جرى قصف مدفعي من السفينة الأميركية نيوجرسي، التي كانت موجودة قرب بيروت، للقوات السورية والفلسطينية المنشقة عن عرفات والقوات المشتركة. [يومها كان

جنبلاط مع سوريا - التي ساندته لمحاربة القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع ليعود إلى عاليه والشوف عام 1984].

ويقول (جويس باتيل) في واشنطن بوست: لقد طلبت وزارة الخارجية الأميركية من الشركة الأميركية التي قامت بتأمين الموارد الكيماوية لشحنها إلى العراق، وقف عملية الشحن، لأن ريفان اعترض على استخدام العراق للأسلحة الكيماوية. وكان قرار واشنطن بعدم إرسال المواد الكيماوية، لأن طهران تقدمت بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي تطلب فيه إدانة العراق لاستخدام الأسلحة الكيماوية ضد قواتها.. وهنا أظهرت أميركا عن وجهها البشع ودعمها للعراق بالأسلحة الكيماوية، فاستخدمت واشنطن ضغوطها لعدم تمكين مجلس الأمن من أن يتخذ قراراً يُدين العراق، وأصدرت وزارة الخارجية بياناً تحدث عن إدانة أميركا للعراق (ظاهرياً حتى تبرئ نفسها فقط) لكنها تعتبر أن رفض إيران التخلي عن فكرة تصفية الحكومة الشرعية في العراق لا يتفق أبداً مع السلوك المتفق عليه بين الدول⁵¹⁰. وهكذا نجد أن أميركا تعتبر أية سلطة مستبدة متسلطة وديكتاتورية، يخرق حاكمها كل القوانين المحلية والدولية، تعتبرها شرعية ما دامت تحقق مصالح أميركا.. وهذا ما نلمسه في حديث لسفيرة أميركا في الأمم المتحدة جين كيركباتريك⁵¹¹ عندما قالت: «إن الحكومات التقليدية المستبدة المتسلطة هي أقل قمعاً من الديكتاتوريات الثورية، وهي أكثر قدرة للانتقال إلى الليبرالية، ولكنها أكثر ملاءمة لمصالح أميركا، وهي في الحقيقة أكثر عداءً لحركات التحرر وللمعارضة الوطنية».

إن كل الأعمال التي قامت بها الإدارة الأميركية، من عهد جونسون وما بعده، ماهو إلا تطبيق لما تخطط له الصهيونية، وتُفرض هذه الخطط على الإدارة الأميركية لتنفيذها.. من أجل أمن إسرائيل، ولإجبار العرب على الاعتراف بهذا الكيان وبالشروط التي يفرضها، كما هو جارٍ حالياً في التعامل مع الفلسطينيين وبعض الحكومات العربية. وإلاّ ما هو المغزى من بحث رامسفيلد في حديثه مع صدام حسين في بغداد في شأن ملف تصدير النفط العراقي إلى حيفا، من ضمن المباحثات لتقديم الأسلحة إلى العراق، حتى ولو كانت محرّمة دولياً، في فترة حربه مع إيران؟ أليس هذا لمنع أي إحياء للجبهة العربية الشرقية ضد إسرائيل، والعمل على ازدهار اقتصاد إسرائيل، بتأمين البترول لها وبأسعار رمزية شبه مجانية؟!

لقد تباحث رامسفيلد مع صدام حسين، في زيارة خاصة سرّية عام 1983، بشأن طريق نفطي بديل عن ممرات الخليج العربي ومضيق هرمز، لاستمرار تدفق النفط إلى العالم؛ وكان البديل الذي اقترحه رامسفيلد هو إعادة تشغيل خط الأنابيب من العراق مروراً بالأردن إلى إسرائيل ومنها عبر مرفأ حيفا إلى الخارج. وكان صدام حسين قد رفض هذا الاقتراح في اجتماعه الثاني مع رامسفيلد في آذار/مارس 1984، وذلك من أجل تثبيت مصالح أميركا ومصالح لإسرائيل. وكان المشروع المخصص لإعادة تمرير النفط من العراق إلى إسرائيل قد عُهد إلى شركة (باكتيل) وكان رئيسها جورج شولتز وزير خارجية أميركا في عهد ريغان، وكان مديرها العام كاسبار واينبرغر وزير الدفاع في عهد ريغان أيضاً. وعندما رفض صدام حسين مرور النفط إلى حيفا، جرى التفاوض مرور النفط إلى خليج العقبة، وهو مرفأ يبعد 10 كلم عن حدود إسرائيل المائية الجنوبية، وهددت إسرائيل بتخريبه. وبعد مفاوضات قام بها

بوش الأب، وكان نائباً للرئيس، تعهدت إسرائيل بعدم تخريب خط النفط إذا أنشئ. وبعد تفجيرات عديدة لأنبوب النفط عبر الأراضي التركية، جددت أميركا، بتفاهم مع إسرائيل، مشروع إعادة إحياء خط أنابيب 1948 إلى حيفا، لكن تركيا بعثت برسالة إلى إسرائيل رافضة هذا الاقتراح ومحذرة من أن هذا المشروع سيهدد العلاقات القومية بين تركيا وإسرائيل⁵¹².

سكوت اللوبي الصهيوني على تزويد صدام حسين بأسلحة محرّمة دولياً:

تسلّم العراق 61 شحنة لزيارات بيولوجية، وكانت هذه الشحنات تتضمن 19 حاوية من بكتيريا الجمرة الخبيثة، قدّمتها شركة «أميركان تيب كالتشر كوليكتشن كومباني» وهي شركة يشرف عليها الجيش الأميركي، وذلك ما بين 22 شباط/فبراير 1985 و29 أيلول/سبتمبر 1988. وتعمل مختبرات هذه الشركة في ميدان الأسلحة البيولوجية الحساسة. وكانت الهيئة التي كلفت بالتفتيش على الأسلحة في العراق قد اكتشفت من جهتها بأن أميركا كان قد سبق لها أن قدّمت كمية كبيرة من المواد البيولوجية للعراق. وفي أول شباط/فبراير 1991 كان جورج بوش الأب، الذي أصبح رئيساً بعد ريغان، قد استقبل رئيس الكنيسة الأنغليكانية، وكان قد أعطى مهلة إضافية قبل إعداد أميركا لحرب صدام عند تحرير الكويت؛ وقد قدّم بوش الأب تقريراً حول جرائم صدام واستخدامه للأسلحة الكيماوية في العراق.. وقال لرئيس الكنيسة: «أين كانت الكنائس عندما قام هتلر بترحيل اليهود البولونيين في الحرب العالمية الثانية»، ولم يتكلم بوش إلاّ عن اليهود، علماً بأن هتلر هجّر وقتل من الروس وسكان باقي دول أوروبا الشرقية أضعاف ما هجّر وقتل من اليهود⁵¹³، ليكسب يهود وصهاينة أميركا إلى جانبه.

لقد سكت اليهود الصهاينة في أميركا لأنهم كانوا يعرفون بالمؤامرة، ويعرفون أن صدام حسين لن يستعمل هذه الأسلحة إلا في حروبه الداخلية وضدّ إيران، ولأنهم كانوا مقتنعين بأن هناك تخطيطاً جاهزاً لتدمير العراق يوماً ما من قبل اللوبي الصهيوني في أميركا. ومنه الدخول إلى الكويت بعد إعطاء ضوء أخضر من القيادة الأميركية، عبر السفارة غلاسبي في العراق. وإخراجه من الكويت سيكون ذريعة لتدمير العراق، وما بقي بدون تدمير سيتم فرض حصار عليه.. لأن الرئيس بوش الأب كان يعتمد على اللوبي الصهيوني في هذا المخطط. وكما كان رئيسه ريغان يهتم بالصهاينة، كان بوش الأب يحاكيه في ذلك.. إذ كان ريغان قد دعم الصهيوني الإسرائيلي (ريتشارد بايبس) إلى أن أصبح الشخص الثاني في مجلس الأمن القومي، وهذا يسمح له أكثر من غيره من المنظرين بممارسة تأثير مباشر على صنع القرار في البيت الأبيض، وكان ذلك في العام 1981 في بداية حكم ريغان⁵¹⁴.

وحتى المجازر التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان، برّرها بوش الأب عندما كان نائباً للرئيس ريغان، عندما قال: إن عناصر من المقاتلين اللبنانيين استفزوا إسرائيل⁵¹⁵ حتى قامت بمجازر صبرا وشاتيلا. علماً بأن جهود ريغان وبوش الأب كانت منصّبة - بعد اجتياح إسرائيل لبنان - على إخراج الفلسطينيين من لبنان، ليس ليكون لبنان بدون أسلحة ومسلّحين فحسب، بل لتنفيذ خطة إسرائيلية وهي ألا يكون في لبنان قوة عسكرية تمنع السيطرة عليه وعلى سياسته، ولتوطئ الفلسطينيين فيه. [وهذا ما سعت إليه أميركا بالتعاون مع إسرائيل في عدوان تموز/يوليو 2006، لتغيير النظام وطرد عناصر حزب الله، وكأنهم أجنب وليسوا لبنانيين]. وعندما طالب الملك حسين بتطبيق عقوبات على إسرائيل عندما وصفها بأنها إرهابية، كان جورج شولتز وزير الخارجية،

ونائب الرئيس (بوش الأب) قد قالاً بما معناه: إن هذه العقوبات غير واردة ولا يمكن أن تحصل، لأن إسرائيل وأميركا شريكان في البحث عن السلام⁵¹⁶.

اهتمام بوش الأب بما يُرضي اللوبي الصهيوني:

بدأ الرئيس بوش الأب يهتم بشؤون إسرائيل، قبل انتخاب الرئيس ريغان، وانتخابه هو نائباً للرئيس. ونعرف ذلك من خلال المرشح (كوناللي) لرئاسة الجمهورية الذي قال: «يجب أن نهتم بالمصالح الأميركية أولاً، ولو كان ذلك يسبب الخلاف مع إسرائيل أو أية دولة أخرى». وهذا التصريح أثار غضب إسرائيل⁵¹⁷، وأغضبها أكثر اعترافه بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وكان هذا كافياً لتجنيد قوى اللوبي الصهيوني ومن يُؤيدهم من المسيحيين المتصهينين ليعملوا معاً على إسقاط «كوناللي». وفي فترة الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 صرّح بوش الأب بأن أميركا وإسرائيل في صف واحد.. وظهر ذلك من خلال حديثه بأننا خسرنا طائرة هليكوبتر واحدة.. وهذا يُشير إلى أن هذه الخسارة هي لطائرة إسرائيلية. ومثله كان حديث الكسندر هيغ وزير الخارجية يومذاك.. وتابع بوش قائلاً: يجب تحقيق شيء أبعد من وقف إطلاق النار، أي يجب إعادة تشكيل تركيبة داخلية في لبنان، وتصبح الحدود مع إسرائيل آمنة⁵¹⁸. وبعد هزيمة كوناللي أخذ بوش الأب يفكر كثيراً قبل أن يعكّر الأجواء بينه وبين الصهاينة في أميركا أو القيام بأي عمل يُغضب إسرائيل، لأن صهاينة أميركا يجيدون لعبة الانتخابات، ويستغلون هذه الفترة إلى أقصى درجة لمصلحة إسرائيل، بحيث يمكننا القول إن انتخابات الرئاسة الأميركية أصبحت فرصة مناسبة لهم للضغط على مرشحي الرئاسة وابتزازهم.. وفي هذه الحالة لا يجرؤ أي مرشح أن يعلن عن موقف لا ترضى عنه إسرائيل. إن أي مرشح سوف يندم إذا تفوّه بعبارات تسيء إلى مصالح الكيان الصهيوني.

ونتساءل هنا كيف لفئة قليلة لا تزيد على 6 ملايين شخص (من أصل 305 ملايين، هم عدد سكان الولايات المتحدة) أن تتمتع بهذه الأهمية الهائلة؟ الواقع أن هذه الفئة غنية، تملك المصانع، والبنوك، ووسائل الإعلام (صحف، مجلات، محطات تلفزيون، إذاعات، دور سينما، شركات إنتاج أفلام)، وتدفع للمرشحين للجامعات المهمة.. ولديها أكبر وأخطر مافيا لجمع المال غير الشرعي في الدولة.. وهي فئة مترابطة، وكل يهودي يصل إلى أميركا يتصل بإحدى منظمات اللوبي الصهيوني فيحصل على عمل أو وظيفة حسب مؤهلاته.. إنهم يفرضون على الشيوخ والنواب والرئيس المنتخب بأن يكون اليهود الصهاينة المدعومين من اللوبي الصهيوني، في أعلى الوظائف الإدارية. وكانوا يشغلون، ولا يزالون، المناصب العالية كحكام ولايات، أو أعضاء في الكونغرس. وهم كالأخطبوط بأصابع عديدة ويتمركزون في أهم المدن وأكبر الولايات مثل نيويورك، وفلوريدا، ونيوجرسي، وكاليفورنيا، وميتشغان وبنسلفانيا وماريلاند، ولديهم درجة مرتفعة من الوعي السياسي. ويملك اللوبي الصهيوني سجلاً بأسماء وعناوين أغلب أسر اليهود، فيتصل بهم لإدراج الذين لهم الحق بالاقتراع في الانتخابات، ويدفعهم إلى المشاركة، حتى بلغت نسبة الذين يشاركون في التصويت من اليهود حوالي 90 بالمئة من الذين يحق لهم التصويت بينما لا تصل النسبة العامة عند غيرهم إلى أكثر من 40 بالمئة، إضافة إلى تأييدهم دينياً من المسيحيين المتصهينين الذين غرر اليهود الصهاينة بهم منذ مئات السنين في أوروبا⁵¹⁹.

هذا النفوذ الصهيوني جعل المرشحين للرئاسة الأميركية، ما عدا آيزنهاور، خاضعين لسياسة إسرائيل وتأمين مصالحها، وغير مهتمين بالحقوق العربية، لأنه لا يوجد لوبي عربي مضاد يوازن قدرة اليهود، على الرغم من أن العرب

لديهم القدرة المالية التي تمكّنهم أن يؤسسوا لأكثر من لوبي عربي في مختلف الولايات المتحدة، وليكونوا قوة هائلة أكثر من اليهود في الانتخابات الأميركية. ولكن العرب، بسبب انقسامهم المخطط له من قبل الغير!! لا يريدون بذل جهد كافٍ لمواجهة انفراد الصهاينة بتحديد موقف المرشحين الأميركيين تجاه قضية الشرق الأوسط وبخاصة إسرائيل. ومنذ عام 1956 والأصوات ترتفع ليكون للعرب دور فعال، من تكثيف إعلامي، وإغراق المجتمع الأميركي بالمعلومات عن قضية الشرق الأوسط، وتعبئة المهاجرين العرب، وتقديم كل ما هو مهم لتشكيل تجمّع عربي لمواجهة اللوبي الصهيوني، والتخفيف من تأثيره القوي على الأجهزة المتعلقة بصناعة القرار في أميركا. إضافة إلى ضرورة تبرع الدول النفطية بالمال لدعم المرشحين للكونغرس ولحكام الولايات، ولتكون مواقفهم أكثر عدلاً في أزمة الشرق الأوسط⁵²⁰.

انقلاب الصهيونية على الرئيس بوش الأب

عيّن الرئيس الأميركي بوش الأب (ريتشارد باييس) رئيساً لطاقم الأمن داخل المخابرات المركزية الأميركية C.I.A. وهو معروف بصهيونيته وعنصريته، وهو والد (دانيال باييس) الذي حاول بوش الابن تعيينه، رغماً عن الكونغرس، رئيساً لمعهد السلام الأميركي.. وباييس الأب معروف بتطرفه وعدائه للعرب والمسلمين داخل أميركا.. حتى أنه قال ذات مرة إن العرب هم من «جينة» عرق غير قابل للتطور. وكان اليهود - الصهاينة يشكلون الأغلبية المطلقة في الطاقم الذي ترأسه باييس، وهو نفس الطاقم الذي شكله رامسفيلد، وزير الدفاع، في عهد بوش الابن، لشن الحرب على العراق والذي ضمّ أيضاً يهوداً - صهاينة أمثال: دوغلاس فايت، ونائب وزير الدفاع وولفوفيتز. وقد انضم إلى

هذا الطاقم دانيال بايبس، وهذا المركز كان يسمح له الاطلاع على ملفات التجسس الأميركي على العالم، وخاصة على الدول المحيطة بإسرائيل. وكان دانيال بايبس قد انضم إلى الفريق الصهيوني المعروف بأفكاره المسمومة ليس في ما يقدمه فحسب، بل في ما يقدمه له مفكرون ومحللون سياسيون إسرائيليون من أفكار وآراء تتعلق بالشرق الأوسط وما يتعرّض له من أخطار⁵²¹ وكل هذه الأفكار تُزوّر وتلطخ سمعة العرب، وتلصق بهم تهمة الإرهاب الذي هو صنعة صهيونية إسرائيلية. وهناك فضيحة معروفة عن الصهيونية، وتعمل إسرائيل على تكرارها باستمرار في الدول العربية، ونعني بهذا فضيحة (لافون) التي حدثت في مصر منتصف الخمسينيات من القرن العشرين ضد مؤسسات أميركية!!

وبقي جورج بوش الأب يسعى ويغتتم الفرص لمحو ما كانت تشير إليه الإدارة الأميركية من قبل عن أن ولاء اليهود - الصهاينة في أميركا مزدوج، بل يفضّلون إسرائيل على دولتهم التي يعيشون فيها. وقد عمل بوش الأب لتقوية رصيده لدى أيباك، من أجل انتخابه رئيساً لأميركا بعد الرئيس ريغان، وألقى في 15 آذار/مارس 1982 خطاباً أمام ألفي شاب يهودي تقريباً، اجتمعوا بترتيب من منظمة (النداء اليهودي الموحد) وقال: أنني أعمل لجعل الجو صافياً من اتهام أناس من دوائر معينة، لليهود بأن ولاءهم الأكبر والأول والرئيسي لإسرائيل وليس لأميركا، وهي تهمة بذينة. لقد ظلم الذين أطلقوا هذه التهمة جميع الأميركيين⁵²². ولكن إذا سألنا هل اليهود، وبخاصة الصهاينة، الذين يعتبرون إسرائيل دولتهم وليس أميركا، يمثلون كل الأميركيين؟ وهل هذه تهمة أم حقيقة تُمارس على أرض الواقع.. وهل الجواسيس اليهود - الصهاينة في أميركا الذين يعملون لحساب إسرائيل، أميركيون أم

إسرائيليون؟ ألم يُعلن الناطق باسم أيباك استراتيجية الأميركيين الذين وافقوا على غزو إسرائيل للبنان بالقول: «نريد أن نعزز دعمنا لإسرائيل نحو اليمين، مع الذين لا يكثرثون بما يجري في الضفة الغربية»⁵²³. وقد أوضح بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل سابقاً: «إن اليهودي الصهيوني في أميركا أو في غيرها عندما يكلم أصحابه اليهود ويقول: (حكومتنا)، فإنه يقصد حكومة إسرائيل وليس حكومة أميركا أو غيرها». وقال بن غوريون عن واجبات اليهودي في الخارج: «إن الواجب الجماعي لجميع المنظمات الصهيونية في مختلف دول العالم تقضي بمساعدة الدولة الصهيونية (إسرائيل) في كل ظرف، وهذا واجب مطلق، حتى لو أدى ذلك إلى حدوث تناقض بين هذا الموقف وسلطات دولهم»⁵²⁴.

وفي كانون الثاني/يناير عام 1999 اعترف الرئيس بوش الأب، من خلال برنامج وثائقي عن إسرائيل والحرب، بأنه تلقى تهديداً قبيل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 1992 عندما كان مرشحاً للمرحلة الثانية من الرئاسة حيث قال: إنه سيدرس احتمال وقف ضمانات القروض البالغة 10 مليارات دولار لإسرائيل ليضغط عليها لتجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وعدم توطين اليهود السوفيات في هذه المستوطنات. أما الذي هددته، فكان عميلاً لمنظمة إيباك الصهيونية في أميركا، وكان التهديد هو بالقضاء على مستقبله السياسي. وهكذا كان بوش مرغماً في النهاية على الموافقة على الضمانات. وفي ذلك الوقت رفض رئيس وزراء إسرائيل إسحق شامير هذا الموقف، وطلب من إيباك تعبئة الكونغرس والمجتمع اليهودي ومن يؤيده من المسيحيين المتصهينين لفرض ما تريده على بوش الأب. ووضعت إيباك رسالة وقّع عليها 240 نائباً (79 عضواً في مجلس الشيوخ) لوضع قانون يجبر

الرئيس على الموافقة على ضمانات القروض، لأن الصهاينة يعاقبون أي مسؤول يتجرأ على انتقاد إسرائيل أو يتردد في تأمين ما تطلبه من الإدارة الأميركية.

وفي عام 1991 (أواخر فترة حكم بوش الأب)، وصل إلى الولايات المتحدة عشرات المئات من الضباط الإسرائيليين للعمل في أميركا، فأجبر الرئيس بوش على عقد مؤتمر صحفي متلفز اشتكى من هذا الهجوم الإسرائيلي للعمل في مؤسسات مهمة رئيسية. هذه الانتقادات من الرئيس بوش الأب لسلوك صهاينة أميركا نتج عنها تعبئة صهيونية - كما عرفنا من قبل - وأدّت إلى خسارته، في انتخابات الرئاسة عام 1992، وأيدوا بدلاً عنه المرشح الديمقراطي كلينتون.



الفصل التاسع

اللوبي الصهيوني يزوّر الحقائق ويسيطر على وسائل الإعلام

مقدمة

قامت الصهيونية في العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، بالسعي إلى تأسيس وشراء كثير من المؤسسات الإعلامية والمكاتب العلمية للأبحاث وصحف ومجلات ودور إخراج مسرحي وسينمائي وتأسيس محطات تلفزيونية وإذاعات، من أجل العمل لتنظيم جميع يهود العالم في هيئات محلية ودولية تتوافق مع القوانين المتبعة في كل دولة، وذلك من أجل تقوية الشعور اليهودي القومي، واتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على موافقة الحكومات المؤمنة بالتعاليم الصهيونية وإنشاء دولة إسرائيل على أسس وخطوات تحقق غاية الصهيونية⁵²⁵. وعدا ذلك عمدت المنظمات الصهيونية في أميركا إلى السيطرة على أهم الجامعات فيها، وعلى مراكز الأبحاث وعلى أهم الصحف ومحطات التلفزة، وسنأتي على ذكرها بالتفصيل.

وكانت المؤسسات الإعلامية الصهيونية ولا تزال تركّز على وحدة الشعب اليهودي في العالم، وكيفية جذبه لتكون إسرائيل «المركز» في حياة اليهود، والعمل على تشجيعهم عبر الضغط على الدول إعلامياً وسياسياً ومالياً لتجميع اليهود في إسرائيل، ما عدا يهود أميركا لأنهم المنبع الذي يؤمّن المال لإسرائيل، وقوة ضغط انتخابية وسياسية واقتصادية على إدارات البيت الأبيض، والدعاية ليتعلم اليهود التعاليم اليهودية «بالعبرية» والقيم الروحية

والثقافية، والعمل على حماية اليهود في كل دولة⁵²⁶. ويتم كل ذلك عبر مفاهيم صهيونية حالية تنظر إلى إسرائيل القوية ويهود الشتات الأقوياء على أنهما مترابطان ويتبادلان التأييد، وهما جزآن من شعب واحد يكمل أحدهما الآخر⁵²⁷.

كما تهدف الصهيونية من السيطرة على وسائل إعلام أقوى وأهم دولة في العالم، لتضليل العالم عامة واليهود غير الصهاينة في إسرائيل خاصة. وهل هناك عنصرية تعمل على تفكك الدينين المسيحي والمسلم معاً أكثر من مؤامرات الصهيونية؟ وإذا أردنا إعطاء أمثلة فهذا يحتاج إلى مجلدات كاملة في التحريض والتآمر على الحكام وإشعال الحروب. يكفي حرق وتدمير مؤسسات أميركية في مصر واتهام العرب بذلك. ويكفي أنه لا يوجد عند إسرائيل محرمات في تجارة الرقيق والمخدرات وغيرها، والعمل على إلصاق تهمة تدمير السفينة لبرتي بالمصريين.. وحرق مراكز عبادة لليهود واتهام العرب بذلك، وهذا ما حدث في فرنسا، واكتُشف أنه من عمل شخص مدفوع للقيام بذلك.. ألا تكفي أمثلة الصهيونية وإجرامها بما قامت به في فلسطين؟ وعلى الرغم من اعتراف العرب بإسرائيل أرادت الصهيونية فرض الأمر الواقع على العرب بإنشاء جدار ومستوطنات على الأراضي التي احتلتها عام 1967، في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولتشويه الحقائق والدس على أخصام الصهيونية والتحريض على من ينتقدها، وكدعاية لنقل اليهود من العالم وتجميعهم في إسرائيل، والاستمرار بدعمها بالمال والأسلحة والعناصر، كان لا بد للحركات الصهيونية في أميركا من العمل للسيطرة على الرأي العام عبر وسائل الإعلام.

أولاً: الصهيونية تسيطر على الإعلام الأميركي

كيفية السيطرة على الرأي العام؟

يُعتبر الإعلام وسيلة مهمة ومؤثرة للغاية لتوجيه السياسة الأميركية بما يخدم مصالح الصهيونية، والتي من ضمنها تقديم الخدمات لإسرائيل، بحيث أنه لا توجد قوة اليوم، أقوى من تلك التي يملكها المتلاعبون بالرأي العام في أميركا. إذ لا يوجد أي حكم أو أي رجل دين يملك قوة مؤثرة، في منطقة شاسعة، كالعدد القليل من الذين يهيمنون على وسائل الاتصال الإعلامية في الولايات المتحدة الأميركية. فهذه الوسائل تدخل إلى كل منزل ومؤسسة، مهما كان عملها، وتعمل على تلقين المشاهدين والمستمعين ما تريده هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك، سواء كان الإنسان فقيراً أم غنياً، مثقفاً أم شبه أُمي، أم غير ذلك.. إن وسائل الاتصال ترسم صورة للناس، بكيفية رؤية العالم، ويتم قولبة وضع الهدف حسب ما يريده صاحب وسيلة الإعلام، وبذلك تُملي على الناس ما يجب التفكير به تجاه الصورة التي يُريدها أصحاب وسائل الإعلام، وهم الصهاينة.

إن كل ما يأتي للإنسان من خارج المنطقة التي يعيش فيها في أميركا يكون عبر الصحف اليومية، والمجلات الأسبوعية والإذاعات، ومحطات التلفزة والانترنت. والمشكلة لا تقتصر على تشويه تلفزيوني لتاريخ معيّن عبر وثائق مزوّرة، حيث تتميز التقنيات بتلاعبها بالرأي العام عند أصحاب وسائل الاتصال، بل تشمل التركيز على الممارسة لإدارة الأنباء والترويج لما يريدونه أن يصل إلى الناس.

أما بالنسبة للسيطرة على العقول فيبرز ذلك من خلال ما يشاهده الأميركي العادي على التلفزيون يومياً، وعدم قدرته على التمييز بين الحقيقة وبين ما يصوّره التلفزيون، بما يتناسب مع أفكار سياسة المحطة التلفزيونية. إن ما يعرضه التلفزيون يومياً، وبخاصة إذا كان الخبر مزوراً، ومكرراً عدة مرات بطريقة تجذب المشاهد، يضغط على ملايين المشاهدين فيتأثرون به. وهذا ما لاحظته الملايين من الأميركيين عند مقتل يهودي في إسرائيل، وتكلمت المحطة عن سيرة حياته وكأنه سيكون من أهم عباقرة العالم، ولم تتكلم عنه كشخص مدني وكجندي احتياطي بعدما يبلغ الخامسة عشرة، وعندما قُتل 29 شخصاً بينهم 13 طفلاً، بقذيفة وزنها أكثر من طن. أُلقيت على بناية سكنية لقتل احد المقاومين للاحتلال، قالت المحطة التلفزيونية إنهم إرهابيون ولم تقل إنهم مدنيون قُتلوا بقذيفة إسرائيلية ومعظمهم من الأطفال.

إن سادة وسائل الاتصال يقدرّون على التلاعب، بالخبث والمكر، بكثير من العقول، وإن أدركوا أن الأخبار والترويج لحالة معينة إنما هي منحازة، وذلك لأن مالكي وسائل الاتصال يشوهون ما يعرضونه، ويضعون حدوداً وقواعد لما هو مسموح به من مجموع الآراء. وأكبر مثال على ذلك معالجة وسائل الاتصال لأخبار الشرق الأوسط، حيث نجد أن بعض الصحفيين غير المنحازين والخاضعين للسياسة الإسرائيلية، عوقبوا من قبل وسائل الإعلام التي يعملون فيها، ومنها إحدى الصحف البريطانية ومراسل لمحطة تلفزيونية أميركية.. والبعض الآخر لا يقدر الواحد منهم على أن يمتلك الجرأة للقول إن الإدارة الأميركية تدعم إسرائيل، على الرغم من أنها المعتدية على الفلسطينيين أو اللبنانيين. أليست أميركا التي احتلت العراق لتركيعة أو إنهاء دوره حتى ترتاح منه إسرائيل ويتم إلغاء ما كان يسمى بالجهة الشرقية؟ لا تقدر أية وسيلة

إعلامية أميركية أن تقول ذلك، لأن معظم الصحف المقروءة والمحطات التلفزيونية البارزة هي محطات يملكها صهاينة أميركيون أو متصهيون.

إن المواطن الذي يتمكن من معرفة التلاعب بالأخبار يعتقد أنه ما دام يسمع أو يشاهد أو يقرأ عدة آراء فإنه يقدر على أن يتخلص من تأثير الذين يخططون للتأثير على الإنسان، سواء كان معلقاً سياسياً، أو محرر أنباء. والرأي غير المسموح به، لا يسمح صاحب المؤسسة الإعلامية أن يعرضه إن استطاع ذلك، وبهذا لا يكون الإعلام إلا تابعاً. وهذا ما نلاحظه في عدة مؤسسات إعلامية أميركية، وفي صحف سلطوية في عدة دول في العالم، حيث نجدها تخلق الكذب ثم الكذب ثم الكذب حتى يصدقها الناس، وحتى يظن من يخلق الكذب أنه يصدق نفسه. إن جميع وسائل الإعلام الخاضعة لجهة سياسية معينة، لا تنظر إلى أن الكذب سيظهر في النهاية، وستظهر الحقيقة. [ومثال على ذلك عندما شاهد اللبنانيون قنصاً على سطح بناية كان واضحاً بالصورة، وهذا المبنى لا يمكن لأحد أن يدخله إلا من المؤيدين، لتنظيم معين. لكن وسيلة الإعلام التابعة لذلك التنظيم أعلنت أن هذا القنص ليس من أتباع التنظيم السياسي الذي يتبعه صاحب المبنى.. وهذا ما شاهده اللبنانيون بتاريخ 25 / 1 / 2007، في أحداث جامعة بيروت العربية].

إن كل وسائل الإعلام (راديو، تلفزيون، صحيفة، مجلة، كتاب، سينما وأنترنت).. تتحدث بصوت واحد، وكل واحد منها يقوّي الوسيلة الأخرى.

كيفية السيطرة على وسيلة الإعلام التلفزيونية؟

أصبحت وسيلة الإعلام التلفزيونية وسيطاً قوياً في حياة الأميركيين، حيث يجد فيها المواطنون ما يفكرون به ويتصرفون إزاءه. وفي استفتاء أجراه أحد مراكز الأبحاث عام 1996، تبين أن 82 بالمئة من الأميركيين⁵²⁸ رأوا أن التلفاز يشكل مصدرهم الرئيسي للحصول على المعلومات التي تتعلق بقضايا قومية.

إن معظم نشرات أخبار محطات التلفزة الرئيسية في أميركا، بل العالمية، يتم تحرير نشراتها في شركات: A.B.C. و C.B.S. و N.B.C. وعندما اخترقت (قناة الجزيرة) الجدار الإعلامي الأميركي، وبخاصة في ما يتعلق بالعراق أصبحت حرية التعبير عدوة للإدارة الأميركية. إن هذه الشركات الثلاث يملكها رجل واحد، والعاملون فيها يروجون للصهيونية ولمؤيديها ولإسرائيل وإدارة البيت الأبيض، والكلمة النهائية لمعلومات هذه المحطات تعود كلها ليهودي - صهيوني أميركي. وعندما أراد أحد المذيعين في شركة (C.B.S.) التلفزيونية، ويُدعى (تيد تيرنر) شراء هذه الشركة عام 1985، انتشر الرعب في مجلس الإدارة المنتشرة فروعها في كل المدن الكبرى في الولايات المتحدة.. وكان تيرنر قد أصبح ثرياً من شركة الإعلانات ومحطات الكوابل الخاصة به، مثل C.N.N. وكان يوظف عدداً كبيراً من اليهود في مراكز رئيسية، ولم يظهر أن مواقفه معارضة لليهود، ولكن كان لديه شخصية قوية. وعلى الرغم من ذلك فقد اعتبر «وليم بالي» الصهيوني المهيمن على شركة C.B.S. يومها، وغيره من الصهاينة أن تيرنر شخص غير قابل ليتم السيطرة عليه.

أما الشخص الآخر فكان (دانيال شور) وقد اتهم «تيرنر» بصورة علنية بأنه من الذين يكرهون الصهاينة. ولمنعه من شراء الشركة دعا وليم بالي السيد (دانيال شور) المدير التنفيذي للشركة، وهو غني جداً ويملك عدة فنادق ومسارح وشركات تأمين وتبغ ليشتري (C.B.S)، وذلك حتى يمنع أي شخص غير يهودي من شرائها، والأفضل أن يكون مؤمناً بالأفكار الصهيونية، كي لا يؤثر على وسيلة إعلامية مهمة⁵²⁹.

وبالنسبة لشركة N.B.C. فكانت من قبل فرعاً لشركة تدعى إذاعة أميركا، وقد بقيت من عام 1930 إلى 1970 تحت رئاسة (دافيد سارنوف) حتى موته، وجاء مكانه ابنه (روبرت) عام 1970 ثم اندمجت مع شركة جنرال الكتريك عام 1986 وأصبحت تعرف باسم N.B.C. وهي مملوكة كلياً من إدارة شركة جنرال الكتريك، وإدارة المحطة يهودية - صهيونية، ولم تعتمد إدارة جنرال الكتريك إلى تغيير الإدارة الصهيونية لمحطة التلفزة، ولا سيما كبار موظفيها الصهاينة، ولكن العكس هو الذي حدث حيث أضافت إلى المحطة مدراء تنفيذيين جدداً مثل: (ستيف فريدمان) الذي تمّ تعيينه مديراً تنفيذياً لنشرات الأخبار أثناء الليل منذ 1990، والصهيوني (جيف زوكر) عام 1993⁵³⁰.

ويملك اليهود - الصهاينة صناعة الترفيه، وهذه تتمثل في صناعة البرامج التلفزيونية، وهي مهمة جداً مع البرامج الإخبارية. والسيطرة على هذه البرامج، التي تشتمل على التسلية والترفيه والأخبار، لها تأثير كبير في تشكيل التفكير الأميركي لأن ملايين الأميركيين، ولا سيما الصغار والمراهقين، لا تهمهم نشرات الأخبار بل يتسمّرون أمام شاشات التلفزة ليشاهدوا برامج الترفيه والتسلية، وهذه البرامج يتحكم بها صهاينة ومتصهينون، حيث يعرضون

برامج تسلية ولكن بتوجيه معين، كأن نجد في أحد البرامج أن غزالة يدعونها إسرائيل، وحولها وحوش مفترسة يُطلقون عليها تسميات عدة تمثل الدول العربية، فينشأ الطفل على كره العرب.

إن منتجي برامج التسلية والترفيه وهم يهود - صهاينة يحددون ما يرغبون رؤيته على الشاشة، وهي إجمالاً مواضيع دعائية، ويعمدون إلى تشويه وتحريف ما يريدونه في البرامج التي لا يرغبونها. ومَن يحدد، عند الشباب والشابات، الخير والشر، وما هو ممنوع وما هو مسموح به في أميركا هم يهود - صهاينة، وهذا يؤدي إلى تثقيف هذا الجمهور الواسع بالأفكار والحياة التي تريدها الصهيونية، وهذا أخطر ما تتعرض له الحياة في أميركا، وساهم إلى حد كبير بانهيار الأسرة وتفككها في معظم أنحاء الولايات المتحدة.

وليس هذا فقط ما نجده تحت سيطرة الصهيونية، فهناك البرمجة التلفزيونية كما ذكرنا، وتقوم بها شبكات مهمة رئيسية تشتمل على كل شيء (استوديوهات الأفلام في هوليوود وصناعة الأفلام بمعظمها تقريباً) وتعتبر أهم عشر شركات للتسلية والترفيه في أميركا تحت سيطرة الصهاينة⁵³¹.

وعدا ذلك فهناك شركة (والث ديزني)، وهي ثاني أكبر شركة إعلامية للتسلية في أميركا وفي العالم، ويسيطر عليها (مايكل إيزنر) وهو يهودي - صهيوني، وكانت عائداتها مليارات الدولارات عام 1997 يدفع قسماً كبيراً من هذه الأموال - بدون ضرائب - إلى إسرائيل. كما يصدر عن شركة ديزني 20 مجلة تغطي موضوعات متنوعة، إضافة إلى تملكها 400 محل في العالم عام 2000. وبما أن وسيلة الإعلام التلفزيوني تهدف إلى الربح فقد عمد اللوبي الصهيوني إلى منع كل الصهاينة واليهود ومن يؤيدهم من الاشتراك الدعائي في شبكة

C.N.N. الأميركية لأنها تحدثت عن مآسي العرب من أعمال إسرائيل، وصوّرت أنها هي المسؤولة.

وهناك شركة إعلامية ضخمة تدعى (فايكوم Vaicom) تأسست عام 1971 ⁵³² ويديرها يهودي - صهيوني يدعى (سمنور بريدستون)، وكان تأسيسها بناء لطلب فيدرالي بمنع الاحتكار، ويتمثل ذلك بأن تتخلى شركة C.B.S. عن جزء من مشاريعها التلفزيونية. ويتركز عمل شركة (فايكوم) على إنتاج برامج تلفزيونية وتوزيعها على أكبر ثلاث شبكات في البلاد، وبذلك امتلكت فايكوم 11 داراً من أكبر دور النشر في أميركا.

كما يملك أحد عمالقة الإعلاميين في أميركا وهو يهودي - صهيوني ويدعى (بيتر شيرن) شركة (فايفندي Vivendi) التي تسيطر على سوق الموسيقى الكلاسيكية والترفيه في العالم. والمجموعة الإعلامية الأخرى هي شركة (مردوخ) الإعلامية الإخبارية الجديدة وهي تملك شبكة (فوكس نيوز) التلفزيونية، وشركة أفلام فوكس للقرن العشرين، وفوكس 2000، وبلغت عائداتها السنوية 11 مليار دولار عام 1997، ويملكها صهيوني، وتملك الشركة صحيفة (نيويورك بوست)، ودليل التلفزيون (T.V. guide). وقد صرّح (شيرن) قائلاً: إنه يسيطر على الأفلام التي يشاهدها العالم، وهي مصنوعة بصورة متطابقة مع أفكاره. وإذا لم يكن الصهاينة يملكون وسائل الإعلام والترفيه، فهم يديرونها تبعاً لأفكارهم الصهيونية المؤيدة لإسرائيل.

وتُعتبر وسائل الإعلام والترفيه فحاً يدمّر العقول، وهذه الصناعة تعبير عن إيديولوجيا تجعل الناس لا يفكرون سياسياً، ولا يهتمون بالسياسة، وتعمل على تشتيت انتباههم عن القضايا الأساسية في الاقتصاد. ومن أهداف وسائل

الإعلام المحافظة على الخرافات لإلهاء الناس، حيث تخضع هذه الوسائل لشركات إعلانية ومالكوها هم صهاينة⁵³³.

من جهة أخرى، تملك شركات التلفزة السابقة (N.B.C. و C.B.S. و A.B.C.) معظم الشبكات الإذاعية، وكان المنافس القوي لها شبكات إذاعية لـ M.B.C. التي كانت تسيطر على 941 محطة إذاعية، لكنها لم تكن تملك محطة تلفزيونية مطلقاً. وكان (روبنشتاين) اليهودي الصهيوني هو المالك لهذه الشركة.. وفي عام 1985 أصبح صهيوني آخر رئيساً لمجلس إدارتها ويدعى (نورمان باتيز). ومن خلال شركته هذه اشترى شبكة راديو N.B.C. من شركة جنرال الكتريك وبذلك أصبح ثاني شخصية يملك أكبر شبكة للراديو في أميركا بعد شبكة (A.B.C.). وكان نائب المدير الحالي لشبكة (M.B.C) (رون نيسين) هو المسؤول الإعلامي في البيت الأبيض في عهد (جيرالد فورد).

سيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام الصحفية:

تعتبر الصحف من الوسائل الإعلامية المؤثرة في الجماهير الأميركية، ويأتي هذا التأثير بعد وسيلة الإعلام التلفزيونية. وحتى العام 2000 كان يوجد في أميركا 1843 صحيفة تُصدّر يومياً 60 مليون نسخة. وهذا العدد الكبير من الصحف يعتبر ضماناً ضد سيطرة الأقلية، ولكن هذا العدد الضخم ليس فاعلاً كصحف عملاقة - سنأتي على ذكرها بالتفصيل - إذ نجد 25 بالمئة من الصحف مستقلة، ولكن توزيعها ضئيل، والباقي يتبع لشركات معينة. وأما الوكالات الإعلامية المهيمنة فمنها (أسوشيتد برس) ويملكها صهيوني يدعى (سيلبرمان)، والصحف المنتشرة في برمنغهام في (ألاباما)، وسبرينغ فيلد في

(ماساتشوستس) وسيراكيوز في (نيويورك) يملكها جميعاً نيوهاوس أخوان هم صهاينة.

إن صحف نيوهاوس تشكل أمبراطورية إعلامية تجعل التنافس غائباً بين الصحف الأميركية اليومية وتدل على أن الصهيوني نهم في حب الاستئثار والسيطرة على الرأي العام، لتنشر الصهيونية الأفكار التي تريدها، وكدعاية لدولتها إسرائيل، ولنشر الأفكار عنها بين أفراد المجتمع الأميركي. وتملك أمبراطورية نيوهاوس 31 صحيفة يومية منها كبيرة وأخرى صغيرة في أرجاء الولايات المتحدة بالإضافة إلى أكبر دار نشر تجارية هي شركة (راندم هاوس)، وشبكة نيوهاوس التلفزيونية التي تشتمل على 12 محطة تلفزيونية و87 محطة كوابل تلفزة، إضافة إلى مجلة توزع أسبوعياً مليون نسخة، ولدى هذه الشركة أيضاً 24 مجلة رئيسية. وقد أسس هذه الأمبراطورية الإعلامية (صموئيل نيوهاوس) وكان من مهاجري روسيا، ومات عام 1979، وترك هذه الأمبراطورية لولديه (صموئيل) و(دونالد). ومن أهم المجلات في هذه الأمبراطورية⁵³⁴ - Sundry Supplement parade - Vanity Fair - glamour - 534 - House and garden - Self - mademoiselle - Vogur Nwe-York - Brides - gentlemen's quarterly.

إن النجاح الهائل لهذه الأمبراطورية لم يحصل نتيجة ما تعطيه عملية بيع هذه الصحف والمجلات، بل يأتي المال من دعايات الصهاينة لتجارتهن الواسعة التي بدأت منذ أوائل القرن العشرين، وأخذت ربحاً هائلاً من الإعلانات في الصحف والمجلات. وهذه الوسائل الإعلامية التي يمتلكها الصهاينة هي في ازدياد دائم بعكس الصحف والمجلات المنافسة لها، وهي في تناقص لأن

الإعلانات التجارية لا تتم إلا في الوسائل الإعلامية التي يمتلكها صهاينة. وهذه الصحف والمجلات تكون افتتاحياتها وسياساتها الاخبارية وتعليقاتها وحتى تحليلاتها الصحفية مقيّدة بما يرغب الصهاينة وتخدم مصالحهم التي هي من مصلحة إسرائيل. حتى أن حيادية وسيلة إعلامية هي تلفزيون (C.N.N.) جعلتها تظهر أعمال إسرائيل الوحشية في لبنان وفلسطين، والأعمال الوحشية للجيش الأميركي في العراق، وكان كل ذلك يتم الإعلان عنه بطريقة موضوعية، ولذلك تلقت المحطة التلفزيونية انتقاداً وتحذيراً من الوكالات والتنظيمات الصهيونية في أميركا بأنها ستُحرم من الإعلان فيها، وستتم مقاطعتها من شركات تجارية كبرى يملكها الصهاينة، ومن شركات صديقة لهم حدّرتها من عدم الإعلان فيها.. ومما أجبر المحطة على تغيير موضوعيتها والانصياع لما تريده الصهيونية في أميركا⁵³⁵.

الصحف المؤثرة في أميركا:

ازدادت السيطرة الصهيونية على الصحف الأميركية الرئيسية مما جعل المنافسة لها من صحف أخرى ضعيفة. ولجأ الصهاينة إلى استخدام الصحافة أداة للسياسة الصهيونية في أميركا. ومن أهم هذه الصحف المؤثرة في الإعلام الأميركي:

1- نيويورك تايمز 2- واشنطن بوست 3- وول ستريت جورنال.

إن هذه الصحف تهيمن على عالم السياسة والمال في أميركا، وهي التي توجّه الصحف الأخرى، إذ أنها تقرر أن هذا الحادث أو غيره من الأخبار يصلح للنشر أم لا. وهذه الصحف يملكها يهود - صهاينة.

توزع نيويورك تايمز يومياً أكثر من مليون نسخة، وهي تشكل الدليل غير الرسمي سياسياً واجتماعياً وفنياً وثقافياً للمجتمع الأميركي. وهي التي تنشر أسماء الكتب التي يمكن قراءتها، وأسماء الأفلام التي يمكن مشاهدتها، والقادة السياسيين المهمين والروحيين ورجال الأعمال والفنانين الجدد. وكانت صحيفة نيويورك تايمز غير صهيونية في القرن التاسع عشر، عندما أسسها شخصان غير يهوديين وهما هنري ريموند وجورج جونز. وعندما توفي كان ناشر يهودي غني هو أدولف أوكس قد اشتراها من الورثة. إن المسؤول التنفيذي للتحرير فيها حالياً هو صهيوني ويدعى واين كاهن، ومالكة الجريدة أسرة آرثر سيلزبيرغر الابن، حيث تملك هذه الأسرة من خلال شركة نيويورك تايمز 31 صحيفة يومية، بما في ذلك صحيفة (بوسطن غلوب) التي اشتراها بمبلغ يفوق المليار دولار عام 1993، و12 مجلة. وتملك هذه الأسرة الصهيونية 7 محطات إذاعية وتلفزيون، ومحطة كوابل، وثلاث شركات لنشر الكتب. وأما خدمات أخبار صحيفة نيويورك تايمز فتوزع أحداثاً إخبارية وتحقيقات إلى حوالي 506 صفح أخرى ووكالة أنباء.

أما صحيفة واشنطن بوست فلا تقل أهمية عن صحيفة نيويورك تايمز، وتمتاز عن غيرها من الصحف بانتشار مراسليها في دوائر حكومية في واشنطن العاصمة التي تسرّب لها الأخبار المتعلقة بالحكومة الفيدرالية. وتوزّع هذه الصحيفة 750 ألف نسخة يومياً. وكان مؤسسها عام 1877 غير يهودي وهو ستلسن هاتشنز ثم باعها إلى جون ماكلين عام 1905 ثم ورثها عنه (إدوارد ماكلين). وفي فترة الكساد الاقتصادي عام 1939 اشتراها اليهودي (أيوجين ماير) وهو من الأغنياء اليهود وشريك سابق للصهيوني برنارد باروخ، وكانت سمعته سيئة، ومن الصناعيين الكبار في الحرب العالمية الأولى. وكانت ابنة

ماير تدعى (كاثرين ماير غراهام) شريكة ورئيسة مجلس إدارة شركة واشنطن بوست حتى توفيت عام 2001. ولصحيفة واشنطن بوست عدة صحف ومحطات تلفزيونية ومجلات تابعة لها، ومنها مجلة (نيوزويك Newsweek)، وصحيفة هيرالد تريون التي تنشرها صحيفتا واشنطن بوست ونيويورك تايمز.

أما صحيفة وول ستريت جورنال اليومية فتوزع 1,8 مليون نسخة في الأسبوع، وتملك هذه الصحيفة شركة تُصدر 24 صحيفة يومية، وصاحب الصحيفة الأساسية يهودي - صهيوني، ويصدر عنها مجلات أسبوعية مالية وغيرها..

إن الصحف الرئيسية الأخرى في نيويورك هي بأيدي الصحف الكبرى الرئيسية التي تكلمنا عنها. وفي عام 1993 اشترت شركة عقارات للصهيوني مورتمر زوكرمان صحيفة نيويورك دايلي نيوز من الصهيوني روبرت ماكسويل وكانت قد وُجّهت التهمة للموساد (المخابرات الإسرائيلية) بتصفيته لأنه حاول ابتزاز حكومة إسرائيل. حتى أن مجلة صوت القرية (The Villag Voice) هي لصهيوني غني جداً ويملك شركة لتصدير الحيوانات الأليفة⁵³⁶.

لقد تطورت الملكية الصهيونية لوسائل الإعلام والتسلية والترفيه في أميركا، وبخاصة عندما اشترت شركة تخص البليونير الصهيوني جيرالد كيفن شركة (أون لاين) التي تؤمّن خدمات الأنترنت في أميركا والعالم، ومعه (تايم وارنر) ثاني أكبر عملاق إعلامي في أميركا، وتزيد عائدات الشركة على 13 مليار دولار سنوياً⁵³⁷.

إن الصحف الأميركية التي يمتلكها صهاينة هي أكثر تحيزاً في الصراع العربي - الإسرائيلي، حتى من الصحف الإسرائيلية، ومن هذه الصحف المتحيزة كثيراً: صحيفة نيويورك تايمز، حيث نجدها تأخذ بما يُملى عليها من إسرائيل، وليس كما يلاحظه مراسلها في إسرائيل أو في فلسطين، ولا عجب في ذلك لأن معظم، إن لم نقل كل، مراسلي الصحف الأميركية يقيمون في إسرائيل، ويحصلون على معلوماتهم من الدوائر الإعلامية الصهيونية، عدا عن أن رئيس التحرير والمدير التنفيذي للصحيفة صهيونيان أميركيان. وإذا تعمّقنا بما يشعر به ويكتبه أحد الصحفيين الأميركيين، وهو في إسرائيل، نجد أن أي صحافي يرسل صحيفته من إسرائيل، ولا سيما أن صحيفته يملكها صهيوني إنما يتأثر بما تملّيه السياسة الإسرائيلية ووظيفته معاً، هذا إذا لم يكن هو صهيونياً أيضاً.

ويؤثر انحياز نيويورك تايمز وغيرها من الصحف الصهيونية، المؤيدة لإسرائيل، على بعض قراء هذه الصحف فنراهم منحازين ثقافياً، وهذا يجعل القارئ والصحفي في أميركا قريباً من السياسة التي تتبعها إسرائيل ضد السياسة العربية والفلسطينية. وهنا نفهم قول إسحاق شامير (رئيس وزراء إسرائيل سابقاً) إننا في إسرائيل نشعر بالمناعة، بقراءتنا صحيفة نيويورك تايمز.

ويبدو التزوير فاضحاً في سياسة ومقالات الصحف المسيطر عليها من صهاينة في أميركا، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بقتلى إسرائيليين فيضاعفون عدد قتلى الإسرائيليين 3 أو 4 أضعاف ليبرهنوا للعالم أن الفلسطينيين يعتدون على الإسرائيليين. وبرز هذا بوضوح في دراسة للباحثة (سارة وير) وهي مديرة منظمة «لو أن الأميركيين يعرفون»، وخلصتها مبنية على صحيفتين أميركيتين وهما: سان فرانسيسكو كرونيكال وسان جوز ميركوري نيوز. وتبين

أن تغطية أخبار القتلى الإسرائيليين كانت 25 مرة مقابل مرتين للقتلى الفلسطينيين خلال مدة 6 أشهر. وتبين من الدراسة أن الصحف تزيّف الخبر من خلال التعادل بأرقام متساوية تقريباً بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكانت صحيفة سان جوز ميركوري متعصبة و متحيّزة لإسرائيل⁵³⁸ أكثر من صحيفة كرونيكال. وأن مقتل الإسرائيلي كان يتم الإعلان عنه 4 مرات أكثر من التغطية لمقتل الفلسطيني، وتضع قتل الأطفال الإسرائيليين في عناوين رئيسية للصحيفة، بينما لم تذكر مطلقاً مقتل أطفال فلسطينيين. وتضيف أن الفلسطيني الذي يقتله الإسرائيليون هو «إرهابي» مسلح وهذه المعلومات تزوّرها إسرائيل لتبرر قتلها له. حتى أن الصحف الصهيونية تذكر مقتل الطفل الإسرائيلي في ثلاثة عناوين مختلفة في الصحيفة⁵³⁹.

ولا عجب في تقارير الصحفيين التابعين لصحف صهيونية في أميركا، حيث يعيش مراسلوها في إسرائيل ويذكرون في مسيرة حياتهم في إسرائيل كيف أن الإسرائيليين يقومون بتنفيذ علاقاتهم العامة تجاه الصحفيين من خلال «الحياة الخاصة» والأموال التي يغدقونها على الصحفي. ويقول الصحفي ستيفان ماكنلي إنه كان مصدوماً في تجواله في الشرق الأوسط من عجز العرب في عرض أنفسهم وقضاياهم بصورة جيدة للإعلاميين⁵⁴⁰.

تأثير الوسائل الإعلامية في سياسة أميركا:

يرى المراقبون على المسرح السياسي الأميركي أن الاتجاه الرئيسي في التغطية الإعلامية الأميركية لأخبار تتعلق بالعرب والمسلمين هو مساعد مهم في تحديد الموقف العام من المجتمعات العربية والإسلامية. إن المسيطرين على وسائل الإعلام هم أنفسهم مسؤولون رئيسيون في المؤسسات

الرسمية أو مستشارون للمسؤولين السياسيين، وفي ظل وجود هذا النوع من الانسجام الأيديولوجي الذي يجعل فئة السياسيين الأميركيين، الحاكمة متماسكة، نجد أنه من النادر أن ينشأ خلاف بين مؤسسة السياسة الخارجية ومؤسسات الإعلام. ويرى البعض أن وظيفة الإعلام الرئيسية تركز على أنها الساعد الأيمن للفئة الحاكمة، بحيث يتم عرض الأمور السياسية ومناقشتها ضمن ما تراه الدولة مقبولا⁵⁴¹ عندها. وبالنسبة للصحف التي تتقبل رشاوى من الدولة أو الصحف التي تكون أساساً لمسؤولين في السلطة، أو الصحف التي تتبع لسياسة الحاكم، وبخاصة الصحف الصهيونية الأميركية، إذا كانت تؤيد إسرائيل أم لا؟ وإذا كانت الحكومة على خلاف مع إسرائيل فنجد مثل هذه الصحف الصهيونية بصورة خاصة، تهاجم سياسات الحكومة أو الرئاسة الأميركية، وهنا تبدو أنها صحف صهيونية إسرائيلية في أميركا تشعر بأن سياسة واشنطن لا تؤيد كل ما تريده إسرائيل.

ويرى البعض أن كثيراً من وسائل الإعلام تعتمد على المصادر الحكومية لتعطيها أخباراً جديدة، وتستخدم هذه الصحف الخطاب السياسي الأيديولوجي الذي تتبناه الحكومة في مواجهة الشيوعية سابقاً والإرهاب والإسلام وإيران والممانعين لسياسة أميركا حالياً، وهذه كلها برأي الحكومة تهدد الأمن القومي لأميركا⁵⁴². ولكن، إذا دققنا المعلومات بعمق نجد أن إيران لا تهدد الأمن القومي لأميركا، بل تتركز هذه الدعاية من إسرائيل والصهيونية في أميركا التي تتحرك وتتبع سياسة إسرائيل، وتريد من أميركا أن تدمّر إيران - كما فعلت بتحريض من إسرائيل لتدمير العراق - حتى تستريح من أي ممانع لتسلط الكيان الصهيوني على منطقة الشرق الأوسط وبخاصة أن الدول العربية التي كانت تخشاها إسرائيل ارتمت كلياً في أحضان السياسة

الأميركية المساندة كلياً، وبدون حدود، لما تريده إسرائيل. وقد عرفنا ذلك بالتفصيل في فصول سابقة عند معظم الرؤساء الأميركيين.. والصحيفة التي تشذ عن التمجيد بسياسة الحكومة تهاجمها الصحف الأخرى وتتهمها بأنها خائنة وليست وطنية، ويتم التحريض ضدها.. حتى تستسلم وتخضع لشروط امبراطوريات الصحف الصهيونية المطواعة لإرادة إسرائيل⁵⁴³.

إن التغطية الإعلامية السلبية للإسلام السياسي، من صحف مملوكة لإدارات تعبّر عن عدائها للإسلام، إنما تعكس مخاوف صانعي القرار في واشنطن، وهذه قد تسيء إلى سمعة أميركا في المناطق الإسلامية (الشرق الأوسط وغيره..). وتؤثر تغطية الإعلام السلبية للإسلام السياسي في وضع القرار الأميركي، وبخاصة في سياستها الخارجية إزاء بعض الدول الإسلامية. وينتقد بعض السياسيين الأميركيين الطريقة التي تتبعها وسائل الإعلام في أخبار الإسلام من الناحية السياسية؛ ويعلن بعض المسؤولين السياسيين الأميركيين أن السياسة الأميركية لا تعترف بالصلة بين التغطية الإعلامية والسياسة الأميركية. فنجد على سبيل المثال (روبرت بلليتر) وكان مساعداً لوزير الخارجية، ينتقد تصوير الإعلام السلبي للعالم الإسلامي، وإشارة الأخبار في وسائل الإعلام إلى الأصولية الإسلامية من خلال تقارير تركز على العنف السياسي أو أعمال - تعتبرها أميركا إرهابية - وهذا ما يجعل الإسلام، في فكر القارئ لهذه الصحيفة أو تلك، معادياً للغرب، ولا يميز بين الدول، وأن المسلمين، برأي القارئ، مستعدون للعنف والإرهاب لتحقيق غايات معينة⁵⁴⁴. ومن المعلوم أن خير مثال لهذه الصحف هما نيويورك تايمز وواشنطن بوست، وهما أشبه بصحيفتين تنطقان بلسان الحاكمين في واشنطن.

دور الصهيونية والمتصهينين في سياسة أميركا:

إن المسؤولين الأميركيين ينكرون دوراً لإسرائيل أو لأصدقائها (المتصهينين) في تشكيل سياسة أميركا الخارجية، وعلى الرغم من أن المسؤولين الأميركيين يؤكدون أن أميركا ملتزمة كلياً بالحفاظ على أمن إسرائيل، لكنهم يرون أن مصالح أميركا القومية هي التي تؤثر في سياسة أميركا تجاه الدول الإسلامية، مع أن الكاتب الإسرائيلي (حاييم بارام) يرى أنه منذ سقوط الاتحاد السوفياتي يعمل قادة إسرائيل على جعل أميركا والاتحاد الأوروبي ينفذان ما تريده إسرائيل ضد الأصولية الإسلامية معتبرين أن الإسلام عدو لهما، واستراتيجية قادة إسرائيل مرسومة بشكل يسعى لإقناع الرأي العام الأمريكي، ومن يصنع القرار السياسي في أميركا بأهمية استمرار إسرائيل استراتيجياً في عالم إسلامي مضطرب⁵⁴⁵. وإقناع أميركا بأن إيران تمثل تهديداً لها، كان إسحاق رابين يرجع ذلك إلى الخطر الإسلامي. وقد أخبر كلينتون أن إيران تعمل على قيام مؤسسات إسلامية في الغرب [وهذا تحريض لضرب إيران كما فعلت أميركا بالعراق عام 1990 و1991]. ومن المعروف في السياسة الأميركية أن قادة أميركا يتبنون آراء قادة إسرائيل، لتنفيذ مخطط إسرائيل في التخلص من أية قوة في الشرق الأوسط تمنع تنفيذ مخططاتها مستقبلاً في المنطقة⁵⁴⁶.

يبدو من تحريض عدة مسؤولين في إسرائيل، ومن يؤيدهم في الغرب، أن الدعاية للعنوان الثوري الإسلامي في الشرق الأوسط، هو محاولة صهيونية لاستمرار تدفق المساعدات الغربية عامة والأميركية بخاصة إلى إسرائيل، وهذا ما يعلنه أميركيون بأنفسهم من أن تصرفات إسرائيل، في هذا المضمار ما هي إلا تخطيط ليؤمن للكونغرس الأمريكي ولسياسة أميركا الخارجية

تبرير زيادة المساعدات لإسرائيل والتي تزيد سنوياً عن 3 مليارات دولار، عدا الأسلحة التي تُقدّم مجاناً، والتبرعات من الصهاينة ومن المتصهينين، وهذه جميعها معفاة من الضرائب⁵⁴⁷. أما بعض المسؤولين الأميركيين فيلجأون إلى التقليل من علاقة إسرائيل بتحريض أميركا على تدمير أعدائها، ويقولون إنهم لا يُطلعون الإسرائيليين على مخططات أميركا.. ولكن لا ننسى الجواسيس الإسرائيليين المنتشرين في كل دوائر الإدارة الأميركية، وحتى في وزارة الدفاع بالذات، وهذا ما عرفناه من قبل. ويقول أحد أعضاء مجلس الأمن القومي الأميركي: «إن طبيعة العلاقات بين حجات إسرائيل الأمنية ومعالجة أميركا للظاهرة الإسلامية لم تكتشفها إسرائيل ولم تختبرها، ولكنها معروفة من خلال الحملة الإسرائيلية ضدها إعلامياً وسياسياً وعسكرياً».

إن الإدارة الأميركية في وزارة الخارجية تعارض أن يحصل تنظيم أو دولة إسلامية على أسلحة غير عادية، لأن هذا برأيهم، يؤثر على أمن إسرائيل، وعلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط⁵⁴⁸. ولكن لم يسأل أي مسؤول أميركي نفسه: لماذا يرفض بعض الإسلاميين هذا السلام؟ ولماذا يعتبرونه استسلاماً لشروط إسرائيل التي تفرضها على الإدارة الأميركية فتتباها.. وإلا لماذا اعتبرت واشنطن منذ أوائل السبعينيات في القرن العشرين أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقطاع غير شرعية، ولم تفرض على إسرائيل أية عقوبات لتفكيكها؟ ولماذا كانت تقدم كل المساعدات المادية والمالية لإسرائيل لبناء مستوطناتها؟ وكيف يوافق بعض المسلمين على سلام مفروض لا يكون عادلاً، على الرغم من أنهم اعتبروا أن وجود إسرائيل أمر واقعي اعترفت به دول كثيرة عربية وإسلامية. ولماذا لا تفرض

أميركا العقوبات على إسرائيل لعدم تطبيقها القرارات الدولية 181 و242 و194 الخاص بعودة اللاجئين والانسحاب من القدس؟!

إن المسؤولين الأميركيين يُنكرون أهمية العامل الإسرائيلي في الموقف الأميركي من الإسلام السياسي. لكن الإعلام الصهيوني، سواء في إسرائيل، أم في أميركا، هو الذي يلعب دوراً بارزاً بحيث يجعل الإدارة الأميركية خاضعة لإسرائيل وحلفائها في أميركا. وعند اتخاذ أي قرار بشؤون الشرق الأوسط من واشنطن، يؤخذ رأي إسرائيل أولاً قبل إقدام الإدارة الأميركية على أية خطوة، لأن مثل هذه الخطوة لا تنفذها إسرائيل إذا كانت لا تلائمها، وكل خطوة تقبل بها إسرائيل يعني أنها تتماشى مع سياستها في المنطقة.. والدليل على ذلك رفض إسرائيل لبعثة تقصي الحقائق، التي أرسلتها واشنطن على أثر تدمير (مخيم جنين) في الضفة الغربية عام 2002، لمعرفة نتائج تدمير المخيم وأثره على الفلسطينيين.. حتى أن الإعلام الأميركي الذي يتلقى معلوماته من إسرائيل (ومعظم إدارته المنتشرة في أميركا صهيونية) لم يهاجم إسرائيل باعتبارها دولة استعمارية، وباعتبار أنه لا يحق لها أن تأسر أي إنسان يحاربها في أرضه لتحريرها، كما لا يحق لها أن تعتقل أي فلسطيني أو لبناني أو سوري أو أردني، كما فعلت سابقاً. وكيف تسكت واشنطن على قرار الاعتقالات، والقانون الدولي يسمح للشعوب بمحاربة المحتل لتحرير أرضها؟

إن الرئيس كلينتون كان يعتمد على المعلومات التي يحصل عليها من إسرائيل فقط، وعندما كان يُظهر قوته وصلابته في محاربة الإرهاب، كان ذلك لخضوعه لتعليمات إسرائيل ولغايات انتخابية⁵⁴⁹ حتى أنه عندما فرض على

إيران عقوبات تجارية عام 1995 كان ذلك بسبب مواقف اتخذها من خلال الضغط الصهيوني على سياسته، سواء كان ذلك من إسرائيل أو من حلفائها في الولايات المتحدة، عبر مؤيدي إسرائيل واتصالات مخابراتها مع الحكومة الأميركية⁵⁵⁰. حتى أن أميركا وإسرائيل رفضتا تعريف الإرهاب في مؤتمر تعقده الأمم المتحدة، لأن من يحارب المحتل هو إرهابي في نظرهما.

ثانياً: العرب في عيون الإعلام الأميركي:

يساعد المراسلون والصحافيون في أميركا الإدارات الأميركية ويؤثرون في السياسة الخارجية، حيث يُستخدم الصحافيون لنقل ما لا تريد الحكومة إرساله عبر الدبلوماسيين. إن المسؤول الحكومي يريد إبقاء نطاق كبير من السرية، في حين أن وظيفة الصحافي تتركز في نشر المعلومات. وتتركز مهمة التلفزيون في تغطية الأزمات، وفي كثير من الأحيان تعتمد هذه الوسيلة الإعلامية على مسؤولين حكوميين كمصادر للخبر التلفزيوني، حيث يعتبر الوسيلة المسموعة والمشاهدة أكثر من غيرها. ولهذا فقد يكون أيضاً مشوّهاً للأحداث أو مضخماً لها أو انتقائياً، ويتم أيضاً التلاعب عند تغطية الحدث، وبخاصة إذا كان هذا ما تريده السلطة الحاكمة أو ما تريده مؤسسة الإعلام التي تنشر الحدث.. وهذا ما شاهدناه في بعض وسائل الإعلام الأميركية التي تنشر المعلومات والصور لحدث معين إذا كان الأمر يتعلق بإسرائيل. أما إذا كان الأمر يتعلق بفلسطين، فيُعلن عنه بطريقة عَرَضِيَّة أو هامشيّة ومشوّهة.

إن بعض الوسائل الإعلامية التلفزيونية والصحفية في أميركا، خاصة تلك المتعلقة بسياسة اللوبي الصهيوني ومؤيديه هي أشبه بكلب الحراسة للتابعين في البيت الأبيض. وكذلك في معظم دول العالم نجد أن بعض الصحف تقبض

رشاوى من بعض الأغنياء الذين يستلمون السلطة، للتغطية على فسادهم في الحكم وعدم الكشف عنه. ولكن الإعلام، غالباً، يلعب دوراً رئيسياً ونشطاً في تشكيل السياسة، ويقوم بعدة خدمات ووظائف لتنوير الرأي العام من حيث نقل المعلومات الضرورية ليتعرف عليها. وقد تريد الحكومة إيصال هذه المعلومات للرأي العام الداخلي والخارجي إذا كانت لا تضر بسمعة السلطة الحاكمة، ولكن أية وسيلة إعلامية ستكون محاربة من الحكومة إذا عرضت أخباراً تضر بسمعتها شعبياً.

إن وزارتي الخارجية والدفاع في أميركا، تطرحان وجهات نظر مختلفة ليتم مناقشتها من خلال الإعلام، كما تستخدم إدارة في البيت الأبيض وسائل الإعلام لتعبئة الدعم السياسي لبرامجها، عندما تحتاج إلى دعم الكونغرس، وبخاصة إذا كانت برامجها تتعلق بالشرق الأوسط، وبإسرائيل بالذات.. وهنا نجد أهم الصحف الأميركية مثل واشنطن بوست التي لا تنتظر التقارير الرسمية أو الموثوقة من نتائج التحقيق، فتعتمد إلى إعطاء النتيجة، ثم على أساسها يتم التحقيق. وهذا ما حدث لكاتب العمود الصهيوني في صحيفة واشنطن بوست (ريتشارد كوهين) حيث رأى أن الثقافة الغربية تختزن خوفاً كامناً من الإسلام، ولذا يتوجب علينا إلصاق التهمة بالمسلمين⁵⁵¹. وهذا ما حدث لبعض وسائل الإعلام في لبنان عند اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حيث وجّه بعض وسائل الإعلام وبعض السياسيين، التهمة بالاغتيال منذ إجراء عملية الاغتيال، وقبل البدء أو انتهاء التحقيق، أي أن التهمة كانت جاهزة، وكانوا ينتظرون حدثاً معيناً..! إن بعض وسائل الإعلام يعاني من أزمة الصدقية، حيث تبين للجنة التحقيق الدولية في عملية الاغتيال أن الأشخاص الذين وُضعوا في السجن بناء على طلب من رئيس اللجنة الدولية السابقة

«ديتليف ميليس»، لكن الرئيس الثاني للجنة «براميرتس» أعلن أن المسجونين ليسوا متهمين، وأن إطلاق سراحهم يعود إلى القضاء اللبناني الذي أبقاهم خوفاً على سمعة الموالة.

يدرك كثير من العاملين في الإعلام تراجع ثقة الناس ببعض الإعلاميين وبخاصة عند الذين يؤمنون بأن الصحافة الحرة عندما تمارس دورها كحارس للسلطة، مهما كانت نتائج أفعالها، فإنها تشوّه سمعتها وأخبارها.. وأن التزايد في نسبة عدم الارتياح للإعلام يرجع إلى تكوين الرأي العام ونقل المعلومات، وتزوير الأمور المحلية والعالمية. إن تغطية وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة لأحداث معينة، كتفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك، وفضيحة «مونيكا لوينسكي» مع الرئيس الأميركي كلينتون، كانت سطحية وتنقصها الدقة. وكانت وسائل الإعلام متحيّزة، وتتحكم بها الرغبة في الإثارة في تعاملها مع الحدث، عدا عن سطحيّتها في التعامل مع قضايا معقّدة، وتشويه متعمّد لما تقدمه، وبذلك يكون الإعلام قد تخلّى عن دور المراقب للأحداث⁵⁵².

اللوبي الصهيوني يحتكر معظم وسائل الإعلام الأميركية ويشوّه صورة العرب:

يوجد في الولايات المتحدة 1700 صحيفة يومية، وآلاف من النشرات الأسبوعية وتسعة آلاف محطة إذاعية وألف محطة تلفزيونية و2500 دار لنشر الكتب. وأمام هذا الكم الهائل من مصادر الإعلام يمكن لأي شخص أن يتخيل كيف سيكون اختلاف الرأي بين منطقة وأخرى شاسعاً وكبيراً. إن 9 شركات كبرى تُدير 3 شبكات تلفزيونية رئيسية (C.B.S.) و (N.B.C.) و (A.B.C.)، إضافة إلى 40 محطة تلفزيونية متفرعة، و60 محطة إذاعية و95 مجلة منها التايم، ونيوزويك، وصحف يومية منها: نيويورك تايمز، ولوس انجلوس تايمز،

وواشنطن بوست، وول ستريت جورنال، وواشنطن تايمز، ويو أس توداي عدا عن 41 دار نشر، وكثير من المجلات الإعلامية الأخرى. هذا بالإضافة إلى دمج عدة شركات مع بعضها مما دفع إلى تزايد الاحتكار مثل: اندماج ديزني مع شبكة أي.بي.سي، وشركة سي.بي.أس مع ويستينغ هاوس، وشبكة الأخبار سي.إن.إن مع شركة تايم دارنر، وإن بي.سي مع جنرال الكتريك. وهذا الاندماج أدّى إلى تطور هذه الشركات بشكل فعال ومؤثر في التسويق. حتى أننا نجد اليوم اندماجاً بين شركات الهاتف والكمبيوتر والتلفزة.. فأنج ذلك شركات مايكروسوفت و(أم.إس.أن.بي.سي)⁵⁵³.

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى نقص في تغطية الشركات الإعلامية للموضوعات الخارجية، عدا عن أحداث تتعلق بإسرائيل وروسيا في أواخر القرن العشرين، وإسرائيل وإيران وسوريا وأفغانستان والعراق في أوائل القرن الحادي والعشرين. وقد عملت شركات إن.بي.سي. وأي.بي.سي وسي.بي.أس على إنقاص عدد مراسليها إلى النصف تقريباً⁵⁵⁴. إن المراسل الأميركي الذي يغطي أحداثاً معينة في الخارج، لا يعرف المنطقة التي يعمل فيها، وهو أحياناً يخضع لسياسة الصحيفة أو المحطة التلفزيونية التي يعمل فيها، ويكون في معظم الأحيان غير موضوعي، وهذا يؤدي إلى طمس المعلومات وتزويرها، مثل التغطية الإعلامية لحرب لبنان. فقد كانت التغطية على أنها حرب بين عرب معتدلين (مع أميركا) وعرب متشددين أي يساريين (ضد أميركا).. ومن المعروف أن العراق في عهد صدام حسين كان يقدم المال والسلاح لفريق لبناني كان مع سياسة أميركا، ومعروف أن العراق كان يُعلن أنه ضد سياسة أميركا في الشرق الأوسط..

وبالنسبة لتشويه الإعلام الأميركي صورة العرب، وتزوير قضاياهم، وبخاصة في دولة تتميز نظرياً بمستوى حرية إعلامية كبير. ولكن يوجد في أميركا عدة أسباب لجعل وسائل الإعلام غير منصفة ومعادية للعرب، ومن هذه الأسباب:

1- الجهل عند الأميركيين، والانحياز الذي يرجع لأسباب تاريخية وسياسية.

2- التعاطف مع الصهاينة لأسباب دينية - عقائدية (البروتستانت التوراتيين)، وتصوير الإعلام لمعاملة النازية لهم، وهذه المعاملة لم تكن لليهود لوحدهم، إذا قتلت النازية من الروس أكثر مما قتلت من اليهود. لكن الإعلام الصهيوني عموماً شوّه الأحداث التاريخية وزوّرها لأسباب سياسية قبل مؤتمر 1919 في باريس.

3- النشاط الصهيوني - الأميركي المتعاطف والمؤيد لإسرائيل، مهما كانت أعمالها، وهذا التأيد يتغلغل في أجهزة الإعلام والإدارات السياسية والإعلامية في أميركا.

4- استمرار الخلافات بين الدول العربية - بتحريض وتغذية المخابرات الأميركية لتبقى ممسكة بفئة منهم ضد الآخرين. إضافة إلى غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان. والأدهى من كل ذلك أن أميركا تعتبر الدول العربية التي تنتهك حقوق الإنسان وتقف ضد الديمقراطية، معتدلة - وهي خاضعة لأوامر البيت الأبيض - وتساند دولاً عربية ديموقراطية أخرى تخضع حكوماتها لأوامرها وتعتبرها ذات ديموقراطية ناشئة فتية (العراق - الصومال - لبنان).

5- عدم التوازن في التغطية الإعلامية الأميركية لقضايا في الشرق الأوسط ومثال ذلك: تجاهل الإعلام الأميركي للبطش والوحشية وإرهاب الدولة المنظم الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، ومن قبل ضد لبنان.. والتمييز بين الفلسطينيين، وحتى بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين.

6- ينظر الإعلام الأميركي إلى العرب على أنهم أشرار وإرهابيون ومتخلفون، وقذرون، ومتعصبون.. بينما ينظر هذا الإعلام إلى صهاينة إسرائيل على أنهم طيبون، وهم امتداد لحضارة الغرب، ومسالمون، وصادقون ووديون... وحتى من يعمل في مؤسسة تمويلها أميركا مثل وكالة التنمية الأميركية فإن المسؤولين فيها يعتبرون أن المقاومة هي اعتداء على إسرائيل ويتناسون أسرى لبنان وفلسطين ويكررون كلام إسرائيل نفسه⁵⁵⁵.

7- يصف الإعلام الأميركي (المسيطر عليه من الصهيونية) الإسرائيليين بأنهم كوماندوس وقوات أمن يدافعون عن الإسرائيليين، أما مقاتلو الفلسطينيين وحزب الله فهم عصابات إرهابية ومتمردون، مع العلم أن إسرائيل هي المحتلة لفلسطين وكانت محتلة لقسم من جنوب لبنان ولا تزال في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا. وهذا تعبير عن العنصرية التي تدير وسائل الإعلام في أميركا، وأن على العرب أن يكونوا خاضعين للإسرائيليين، وألا يقاوموا الاحتلال. وهؤلاء المتصهيون يطبقون تعاليم الصهيونية التي تعتبر كل إنسان غير يهودي يجب أن يُقتل ومن لا يقدر على قتله يجب أن يعمل على استعباده أو استخدامه. والدليل على ذلك أن الإعلام العنصري في أميركا، الذي تسيطر عليه الصهيونية، ليس حراً بل هو موجه لخدمة الصهيونية ودولتها إسرائيل.

حيث يعتبر أن المناطق التي كانت تحت سيطرة إسرائيل في جنوب لبنان ليست محتلة، وكذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 هي أراضٍ تديرها إسرائيل، وهي آمنة وليست محتلة⁵⁵⁶.. وإذا كانت هذه أعمال إسرائيل فكيف يكون الاحتلال.

الإعلام الأميركي المنافق:

إن العرب في الإعلام الأميركي عُرضة للسخرية والاحتقار سواء كان ذلك في التلفزيون، أم الأفلام، أم الكاريكاتور، أم الرسوم المتحركة، وفي الكتب والمجلات والصحف. يصوّرون العربي، على أنه غبي، ومتعصب، ومتخلف، وعدو للمرأة، ويسعى وراء اليهود ليقتلهم. وقد صوّر أحد الأفلام السينمائية أن منظمة الجبل الأحمر تحاول أن تهزّب قنبلة نووية إلى أميركا لتفجيرها، وذلك لإظهار العداوة بين العرب والشعب الأميركي. ويُظهر أحد الأفلام أن العرب متخلفون، ومتعصبون، ويضربون النساء. وهناك فيلم يسمى (قواعد اللعبة) يصوّر العرب بأبشع الصفات التي تحدثنا عنها من قبل، وقد أدى هذا الفيلم إلى مظاهرات في عدة مدن أميركية⁵⁵⁷. لكن الإدارة الأميركية لم تأخذ بأي تظاهرة ولم تهتم بها، وحجتها أن هذا نوع من الحرية، طالما لا يمسّ الصهاينة.

وبعد احتلال فلسطين عام 1948 كانت صورة العربي في الغرب عموماً أنه متعصب، ومعادٍ لليهود، ومتخلف، وكاذب، وماكر، وكسول، ومخادع، ومتعطلش جنسياً، وجبان، وكانت صورة الزعيم العربي أنه متهور، وغوغائي، ومتعصب معادٍ لإسرائيل وللغرب بدون سبب. ولكن بعد عام 1973 أظهر الإعلام الغربي وخاصة الأميركي أن العربي يسيطر على النفط، وبيتز الغرب،

ويحاول أن يقطع الشريان الاقتصادي الحيوي لأميركا. وأن العرب - بحظر النفط - أعلنوا الحرب على الغرب. إضافة إلى انتشار الحديث عن شراء العرب للبنوك والمصانع والأراضي والعقارات في أميركا، وهذا التحريض الصهيوني لمنع تملك العرب في الولايات المتحدة متناسين أن النظام في أميركا لا يمنع ذلك، وليس الاقتصاد في أميركا اقتصاداً اشتراكياً ليكون فيه تكافؤ في الصادرات والواردات في الدولة. كما يتناسون أن معظم أموال النفط العربي تُستغل في الغرب، ولو سحبت لأدّت إلى كارثة اقتصادية عندهم.

وبعد بروز المقاومة الفلسطينية بدأت تظهر ملامح العربي كمتعطّش للدماء، ومتعصّب. وفي فترة المقاومة الوطنية اللبنانية بدأت وسائل الإعلام الأميركي تُظهر عبارات الإرهاب. وفي مقاومة حزب الله، وقبلها حركة أمل، ظهرت تسميات الإرهاب الإسلامي، علماً أنه عندما كان المسلمون يحاربون القوات السوفييتية في أفغانستان، كان الإعلام الأميركي يصفهم بالمجاهدين، مع العلم أن أميركا قدّمت السلاح والتدريب، وقدم بعض الأنظمة العربية المال.. وإضافة إلى ذلك انتشرت في الإعلام الأميركي (ومعظمه صهيوني) فكرة الهوس الشيعي بعمليات الاستشهاد. وخلال الحرب الأهلية اللبنانية كان الإعلام يصوّر الحرب على أنها صراع بين المسلمين والمسيحيين، ولم يذكر أي عبارة عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والدولية والإقليمية للحرب. وحالياً يثنون سمومهم بأن السّنة مع أميركا وهم ديموقراطيون، وأن الشيعة مع إيران وهم متعصّبون. مع العلم أن هذه الدولة شهدت انتخابات لا يوجد مثلها في الغرب وبشهادات من مراقبين دوليين، بينما أكثرية الأنظمة العربية لا تعرف الديمقراطية.

وبعد تفكُّك الاتحاد السوفياتي وانهيار نظامه، وتصادد حركات إسلامية معادية للغرب لأنه هو الذي يساند إسرائيل بدون حدود، وأوجدها ليستعمر بها المنطقة، بدأ الإعلام الأميركي يُبرز للعالم أن الإسلام هو العدو الجديد للحضارة الغربية.. مع العلم أن الإسلام الذي ظهرت فيه منظمات متطرفة، فأميركا هي التي أوجدتها ودربتها وسلّحتها، وقد انقلبت على أميركا لأسباب سياسية، وعقائد متعصبة تنتشر في أميركا ضد العرب والمسلمين، حيث أوجدت الصهيونية هذه السلوكيات لتبقى أميركا في عداء مع الإسلام، من أجل إبقاء السيطرة الصهيونية على قرار الإدارة في واشنطن.

إن عدم طرح العرب لوجهات نظرهم وتعريف الأميركيين بحضارتهم وتاريخهم كوّن انطباعاً سلبياً عند الأميركيين إزاء الدول العربية. كما لم يُحسن العرب التعامل مع وسائل الإعلام الغربية.. وماذا كان ينقصهم لإنشاء صحف وإذاعات ومحطات تلفزة تغطي كل مناطق الولايات المتحدة، عندها تصح القضية العربية، ليس كما يعرفونها، مشوّهة من الإعلام الصهيوني في أميركا.. هل ينقصهم المال أم المعرفة!! وهذا مطلوب حتى لا تلجأ الوسائل الإعلامية الصهيونية إلى تشويه الحقائق لنشر السمعة السيئة عن العرب في المجتمع الأميركي. وهذا ما حدث عند تفجير المبنى التجاري في «أوكلاهوما» عندما تعرّض العرب في أميركا للتهديد وكان ذلك بسبب الإعلام الأميركي الصهيوني المضلل والذي شوّه سمعة العرب بأنهم وراء التفجير، وكان هذا الاستنتاج بعد التفجير مباشرة، بدون الانتظار لمعرفة التحقيق الذي اكتشف أن العرب أبرياء وأن المجرم أميركي أراد الانتقام من الإدارة الأميركية الحاكمة. وتخرق الصهيونية أحياناً تنظيماً عربياً فتحرض المتطرفين فيه للقيام بعمل ما ضد دولة عربية، وأميركا بالذات، لاتهام العرب، من أجل

استمرار العداء بين العرب وهذه الدولة أو تلك، أو لمنع أي تقارب عربي أميركي. وهذا ما حدث في منتصف الخمسينيات في مصر إثر انتشار فضيحة (لافون)، والتي عرفناها من قبل⁵⁵⁸ وهي تدل على أن الصهيونية تقوم بعمل إجرامي وتلصقه بالعرب.

لقد كان لتفجير قسم من مركز التجارة العالمي في شباط/فبراير 1993 مضاعفات كبيرة من قلق الرأي العام الأميركي. وقد أدين بنتيجة هذا التفجير عشرة إسلاميين بتهمة حرب مدنية - إرهابية ضد الولايات المتحدة، والتخطيط لاغتيال الرئيس المصري (حسني مبارك) وقد كشف التحقيق عن تخطيط لتدمير مبنى الأمم المتحدة وغيره من معالم نيويورك كعقاب لأميركا على دعمها المطلق لإسرائيل. وهذا العمل أدى إلى مخاوف الأميركيين وإلصاق العمل «الإرهابي» بالإسلاميين⁵⁵⁹.

وقد أّجّج الإعلام الأميركي نيران هذا الحدث ووصفه بأنه نموذج لحضارة إرهابية متعصبة لا يمكن للشعب الأميركي أن يتعامل معها⁵⁶⁰. [وهنا نسأل لماذا لم ينشر الإعلام العربي، في وسائل إعلام غربية مجازر إسرائيل بحق العرب في فلسطين، ابتداءً من تدمير فندق الملك داود أيام الانتداب الإنكليزي على فلسطين وحتى مجزرة قانا عام 1996 في لبنان وتدمير لبنان عام 2006، مع اعتراف إسرائيل بالتخطيط المسبق لحرب تموز].

ومع أنه لم يكن هناك شبكة إسلامية دولية، لكن تفجير هذا المركز عام 1993 ألحق ضرراً كبيراً بصورة المسلمين في أميركا، وذلك من خلال استمرار الإعلام الصهيوني بربط هذا الحدث بالإرهاب الإسلامي، مما أدخل في عقول الأميركيين أن كل المسلمين إرهابيون ويجب محاربتهم، وهذا ما كانت تخطط

له الصهيونية في أميركا، وفرضته على سلوك وقرار الإدارة الأميركية وهو أن كل عربي أو مسلم لا يعترف بإسرائيل ولا يكون خاضعاً لها، حتى ولو كانت محتلة لأراضيه، فهو إرهابي، وهذا ما ينطبق على قرار بوش الابن الذي وقّع عليه بمحاربة أعداء إسرائيل في لبنان وبخاصة المقاومة الإسلامية⁵⁶¹. وقد عظم التفجير صحفٌ معينة تهدف إلى نشر العداء بين العرب وأميركا، حتى أصبح كثير من العرب المسلمين أهدافاً للتمييز العنصري والتعصب، وكانت صحيفة نيويورك تايمز ترّوج لنشر هذا الوضع⁵⁶².

عند القيام بأي عمل إرهابي ضد أميركا أو أية دولة تسير في فلكها، ولو كان أميركيون ضد الحكومة هم الذين قاموا بالعمل، يُشار بالأصبع إلى تنظيم إسلامي عربي يحارب إسرائيل للتحرر من الاحتلال - وهذا برأي البعض اعتداء وليس إرهاباً كما حدث لتفجير أوكلاهوما - ويتم ربطه مباشرة بحزب الله في لبنان أو بحماس في فلسطين أو بتنظيم في السودان.. ومثل هذا العمل كان برأي (كلينتون)، عائقاً أمام جهوده لوضع سياسة إيجابية لأزمة الشرق الأوسط.. ولكنه بقي في السلطة 8 سنوات، فلماذا لم يعمل على حل أزمة الشرق الأوسط ليكون حكمه نزيهاً وعادلاً، فلا يرضخ للضغط الصهيوني، ويفرض العقوبات على إسرائيل، لإجبارها على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967، مع تفكيك المستوطنات (وهي غير شرعية بعرف القانون الدولي)؟ أليس هذا تعبيراً عن أن أميركا ليست حَكَمًا بل هي منحازة لإسرائيل.

وكانت إحدى وسائل الإعلام في أميركا قد عملت على شحن الجو ضد العرب والمسلمين. وأصبح المسلمون في أميركا أهدافاً لانتهاكات متكررة بعد فترة

وجيزة من تفجير مكتب التحقيق الفيدرالي في أوكلاهوما. وقبل أن يبدأ التحقيق قام بعض المعلّقين المنحازين لإسرائيل بالربط بين الانفجار وجهات عربية إسلامية من الشرق الأوسط. وعمدت محطة (C.N.N) إلى تشويه صورة الإنسان العربي بالإعلان عن أن أشخاصاً بملامح شرق أوسطية شوهوا يغادرون المبنى في سيارة قبيل الانفجار⁵⁶³. وفي أخبار (C.B.S) قارن المحلل السياسي بين انفجار أوكلاهوما وانفجار مركز التجارة في نيويورك، وغيرها مثل تفجير السفارة الأميركية في لبنان عام 1983، والملح بتحليله إلى علامات الإرهاب القادم من الشرق الأوسط. وزيادة في التحريض الإعلامي ضد العرب استضافت (C.B.S) محلاً آخر قال إن حادث أوكلاهوما كان يهدف للتسبب بأكبر عدد من الضحايا⁵⁶⁴، وهذه من ميزات مسلمي الشرق الأوسط.

وأعلنت محطة أخرى (Fox News) وهي محطة صهيونية أن هذا العمل هو من إرهابي الشرق الأوسط⁵⁶⁵. حتى أن أحد الصهاينة في صحيفة نيويورك تايمز ويدعى رونثال دعا إلى إعلان حرب مقدسة للقضاء على الإرهاب القادم من بلاد العرب.. وكذلك أعلنت كل من (نيويورك تايمز) و(الواشنطن بوست) أن المهاجمين قد اختاروا أوكلاهوما لأن بعض جماعات الشرق الأوسط تعقد اجتماعها هناك⁵⁶⁶ ولكن بعد التحقيق النهائي تبين أن العرب أبرياء من تفجير أوكلاهوما. وقد ظهر أن اللذين قاما بهذا التفجير أميركيان وقد خدما سابقاً في الجيش الأميركي وليس لهما علاقة بأية دولة عربية أو إسلامية، ولم تطبق عليهما الإجراءات الاستثنائية التي تطبق على العرب أي منع المحامين من دورهم⁵⁶⁷.

إن الصحف الأميركية التي يسيطر عليها اللوبي الصهيوني قد تخطت حدود التصرف، وأخبارها الصحفية شاذة، ومعظم مراسلي الصحف الصهيونية يتهمون معظم العرب والمسلمين في أميركا بالتطرف. وهذا ما ظهر بوضوح في صحيفة لوس انجلوس تايمز التي قالت: إن الأميركيين يتهمون مباشرة العرب بأي عمل إرهابي داخل أميركا، ولكن تبين من التقرير الذي نشرته الصحيفة المذكورة في نيسان/أبريل 1985 أن من أصل 171 متهماً بأعمال إرهابية في أميركا كان 11 شخصاً فقط على علاقة بمجموعات عربية من مجموع المتهمين في كل أميركا. وهؤلاء المتهمون من العرب لم يصلوا إلى مستوى العنف الذي قام به (إيغال أمير) وهو تلميذ معهد ديني صهيوني في إسرائيل يحرض على القتل والإرهاب، حيث قام باغتيال رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين. ولم يوصف (إيغال أمير) بأنه إرهابي، بل أُطلق عليه لقب يهودي متشدّد أصولي. أليس هذا تمييزاً دينياً وعنصرياً⁵⁶⁸ ضد العرب.

الصحف الصهيونية تتهم العرب

تستخدم الصحف الأميركية الرئيسية العنصرية في التمييز، إذ تعلق التهم بالعرب، ثم يأتي التحقيق بعكس ما يريدونه، إذ يطلقون التهم قبل إنجاز التحقيق، ومن هذه الصحف:

- نيويورك تايمز: ترى أن الإسلام لا يعترف بالتعايش كمبدأ أساسي، لأن التعايش بنظرهم يتعارض مع النظام العالمي⁵⁶⁹.

- واشنطن بوست: تعتبر أن الإسلام يحارب معسكر القيم الغربية، ويستعمل الإرهاب للتعبير عن أصوليته⁵⁷⁰. [وهنا نسأل لماذا لم تتحدث هذه الصحيفة

عن مجازر إسرائيل بحق الفلسطينيين واللبنانيين؟ إن الصهيونية المتمثلة بيهودية إسرائيل تمارس إرهاب الدولة، وكل همها أن تدافع عن نفسها، على الرغم من أن هذه الصحيفة، وغيرها من الإعلام الأميركي، لا تعتبر إسرائيل دولة معتدية. ولم يعد في العالم إلا هي وأميركا تحتلان أراضى ليست لهما].

- واشنطن تايمز: حذرت المواطنين الأميركيين وطالبتهم بالتفتيش عن الإرهابيين الإسلاميين⁵⁷¹.

- يو أس أي توادي: كتبت أن الإسلام المتطرف يواجه الغرب مجدداً في نيويورك، وهذه الحرب هي حرب شاملة بين الغرب والإسلام المتطرف⁵⁷². ثم أضافت في عدد آخر أنه يجب ضرب الإسلام المتطرف أينما وُجد.

- وول ستريت جورنال: اقترحت على الأف. بي. أي افتعال خدعة للإيقاع بالمسلمين المتطرفين في أميركا، بعد عملية تفجير قسم من مبنى التجارة العالمي.

- سيدر رايدس غازيت: الأشد تطرفاً وتمييزاً وعنصرية في الإعلام الأميركي حيث كتبت عن حادث السيارة المفخخة في أوكلاهوما والذي قام بها اثنان من الأميركيين من أصول أوروبية حسب التحقيق الذي قام به الأف. بي. أي. ونشرت الصحيفة صورة أحد المسعفين يسلم طفلاً إلى رجل أطفاء وإلى جانبه عنوان يتهم مسلمين متطرفين بحادث التفجير.

- كما قامت وكالة أخبار بنشر تقرير قالت فيه أن أصابع الاتهام تشير إلى جماعة إسلامية متطرفة، تهدف إلى شن حرب على الولايات المتحدة⁵⁷³.

- أما الصحيفة الصهيونية المعبرة عن حقدّها على العرب فهي (نيويورك بوست) التي نشرت رسماً كاريكاتورياً - بعد يومين من تفجير أوكلاهوما - يمثل تمثال الحرية ويتضمن تحويلاً لقصيدة! «أعطونا متعبيكم، فقراءكم، جماهيركم المعوقة، إرهابيكم، مجرميكم المنحطين، أشراركم الجبناء، متعصبيكم». وأضافت هذه الصحيفة أن إرهابي الشرق الأوسط يعملون لبث الرعب، ولا بد من تحديد هذه الأعمال الإرهابية وصلتها بحماس وحزب الله والجهاد الإسلامي؟⁵⁷⁴

إن كل ما تهدف إليه الصحافة الصهيونية وكتّابها في أميركا هو إيجاد فجوة وهوة عميقة بين أميركا والدول العربية للتعمية عن خطر الصهيونية وأعمالها التخريبية عبر إسرائيل، واستهداف منظمات مثل حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي من المخابرات الأميركية والموساد الصهيوني. وتتعامى هذه الصحف عن أن هدف هذه التنظيمات هو القوات الإسرائيلية المحتلة للأراضي العربية. حتى أن المحللين لم ينتظروا التحقيق. وهؤلاء مثل بعض اللبنانيين الذين وجهوا أصابع الاتهام قبل انتهاء التحقيق في اغتيال الرئيس الحريري، وكأن الأسلوب هو ذاته في الاغتيال والانتهاكات. ولم ينتظر المعلقون الأميركيون، مثل بعض اللبنانيين، حتى ينتهي التحقيق، بل عرفوا مباشرة هوية المنفّذين.

- محطة أخبار C.N.N. أشارت إلى أن المراجع الفيدرالية أوقفت 3 رجال من أصول شرق أوسطية، وذكرت أسماء الموقوفين، وتبيّن فيما بعد أن لا علاقة لهم بالقضية، وتبيّنت براءتهم. وشبّعت هذه المحطة المتصهينة عملية التفجير بالنمط الذي يحدث في بيروت⁵⁷⁵.

- أما المحطة الإذاعية التي تديرها أجهزة صهيونية (W.A.B.C.) فقد تهجمت على متصل بالهاتف نبّه من التسرّع باتهام العرب.. وكان جواب المحطة: أريد أن أضعك على الحائط مع المجرمين وأعدمك.. أريد أن أطلق النار عليك وعليهم، وأعدمكم جميعاً⁵⁷⁶.

- ادّعت محطة (C.B.S.) في نشرتها الإخبارية أن عملية التفجير قامت بها حماس، مع العلم أن أي تنظيم إسلامي فلسطيني لم يقوم بأي عمل في أميركا.. وخلال النشرة ادّعت أن العرب وحدهم يُرهبون أميركا. وادّعى (ستيفن أمرسون) خلال النشرة أنه يجب عدم تصديق المجموعات الإسلامية إذا ما أنكرت مسؤولية التفجير.. هكذا طلبت منه الصهيونية⁵⁷⁷.

وبعد أن عرف العالم كله وبخاصة الولايات المتحدة، وبالأخص الصحف والكتاب فيها والمعلّقون في المحطات التلفزيونية والإذاعية، أن من قام بالتفجير ليسوا عرباً، بل ليسوا من الشرق الأوسط، لم يعتذر هؤلاء جميعاً عن الاتهامات الكاذبة التي ألحقت أذى جسدياً وإهانات معنوية ونفسية وسياسية واقتصادية بالمعتقلين.

- اتّهمت صحيفة U.S. News and Word Report عبر رئيس التحرير فيها (مورتيمر زوكرمان) وهو صهيوني أشار إلى الفاعلين بشكل عشوائي، وقبل اكتشاف الحقيقة، وأدان عرباً ومسلمين. ولم يعتذر، لا هو، ولا صحيفته، ولا غيره من الصحف والكتاب في أميركا. وكذلك نشرت صحيفة (غلوب globe) عنواناً رئيسياً: الإرهابيون العرب دفعوا لمنفذي عملية التفجير في أوكلاهوما⁵⁷⁸.

تحريف الحقائق:

إن الإعلام الصهيوني في أميركا يهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي، والأميركي بخاصة، والتحريض ضد العرب والاصرار على اتهامهم حتى بعد أن أعلنت نتائج التحقيق وكُشف عن هوية المجرمين. وأصرّ هذا الإعلام على اتهام العرب حتى بعد أن ثبتت براءتهم. وزيادة في الحقد والتضليل أعلن هذا الإعلام أن العرب دفعوا للذين قاموا بالتفجير، مع العلم أن التحقيق كشف أن المنقذين لم يكن لهما أية علاقة بأي عربي. وقد استشهدت الصحيفة الصهيونية (U.S.A. today) بالكاتب الصهيوني المتطرّف (دانيال باييس) رئيس تحرير ميدل لاسٲ كوارتلي Middle Last Quartly حيث قال: «يجب أن يفهم الناس أن ما حدث ما هو إلا البداية. المسلمون في فورة، وهم لا يُخفون استهدافنا نحن الأميركيين»⁵⁷⁹.

وعندما أعلن في نتائج التحقيق بتاريخ 22 / 4 / 1995 أن الذين نفذوا تفجير أوكلاهوما لم يكونوا من العرب ولا من المسلمين، رفض بعض الأميركيين من صهاينة ومتصهينين متعصّبين نتيجة التحقيق، ولم يعتذروا عن اتهاماتهم السابقة، بل أصرّوا على أن العرب هم الذين قاموا بالتفجير، وذلك لأنهم وضعوا النتيجة قبل التحقيق. [وهكذا فعل ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية باغتيال الرئيس رفيق الحريري، حيث اتهم قبل نهاية التحقيق، بل أمر بسجن أشخاص قبل انتهاء التحقيق، معتمداً على شاهد تبين لاحقاً أنه كذاب].

إن الإعلام الذي يفتقد الصدقية والأمانة يؤدي إلى مزيد من الحقد والكراهة عند الأميركيين للعرب. والتقارير الرسمية الناجمة عن التحقيق أعلنت أسماء المجرمين في قضية التفجير، ولم تقدر على إقناع مثل هؤلاء المتعصّبين في

الإعلام الصهيوني الذي سَمَّ عقول البعض باستباق الأحداث؛ وحتى ولو رُفعت دعاوى ضد الوسائل الإعلامية المغرضة - السابقة الذكر - فلن يصل العرب إلى نتيجة لتغلغل اللوبي الصهيوني في كل أمور الحياة الأميركية ومنها القضاء.

خصائص العرب بنظر صهاينة أميركا:

ارْتُكبت 300 جريمة بحق العرب من جراء استباق نتائج التحقيق في تفجير أوكلاهوما. والدعاية المغرضة ضد العرب تظهر ليس في نشرات الأخبار والصحف فقط، بل في أفلام الصغار والأسرة، وعلى الرغم من احتجاجات الجالية العربية في أميركا، استمرت الشركات السينمائية بإنتاج أفلام تشتمل على دعاية مهينة بالعرب. وبدلاً من أن تتوقف شركة (ديزني) عن الإهانة والتصوير المشوّه للعرب، استمرت بالهزاء والخط من كرامتهم. وبرز هذا في فيلم (علاء الدين) 1992 وبدلاً من تصوير علاء الدين بأنه شاعر، وحكواتي جيد وإنساني، كان تصوير الفيلم على أن علاء الدين بربري وسيء السمعة ومتقلّب⁵⁸⁰، وكذلك تصوير الوزير في الفيلم بأنه يتلذذ بقتل الناس.. بينما لا نجد أفلاماً تصوّر خرافات وأحقاد وضرورة قتل كل من ليس يهودياً إلا إذا لا كان عبداً لليهودي، وتصوير أحداث من ألف ليلة وليلة، وهي معروفة لأهم الأدباء والمثقفين في العالم، بأنها من أمهات الأدب العالمي، صُوّر علاء الدين، والسندباد البحري بأنهما من السفلة والأوغاد والبرابرة. ولماذا لا يُطلق على شركة ديزني، ومن يعمل فيها (لاساميون)، وإنتاجهم موجّه ضد العرب، وهؤلاء هم ساميون يعيشون في أميركا. ولكن في ذهن المواطن الأوروبي الأميركي تنحصر السامية باليهود فقط. وهناك فيلمان آخران «قبل عودة جعفر»، و«القمزم»، وهما فيلمان مهينان لسمعة العرب ولقيمهم وصفاتهم. وقد أُنتجا

عامي 1994 و1996 على الرغم من وعود شركة ديزني من قبل بأن إنتاجها لن يكون مسيئاً للعرب. وهنا نسأل لماذا لا تُحاكم مثل هذه الشركة؟ وبخاصة وأنها تنشر التمييز العنصري والعنصري في البلاد، وهذا التمييز ممنوع في أميركا. ولكن هذا الاتهام والمنع لا يكون إلا ضدّ العرب. وبما أن شركة ديزني صهيونية.. فقد يتم تجاهل إنتاجها لأن العرب ليس لهم كلمة موحّدة تستطيع أن تقاضيه وتشتّهر بها أو على الأقل تطلب من الدول العربية مقاطعتها.

إن شركات الإنتاج السينمائي التي تسيطر عليها الصهيونية، أنشئت بغرض تعليم الأولاد الصغار على كره العرب. وزعماء هؤلاء العرب لا يهتمون إلا كيف يستمرون متربعين على كراسي الحكم. وتهدف الصهيونية من إنتاجها السينمائي هذا إلى ذم العرب الذين يقاومون الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ويُوحون للعالم بأن العرب هذه صفاتهم، وبالتالي فهم لا يستحقون أن يكون عندهم أرض.

إن الصهاينة هم على رأس لائحة مدراء الإنتاج السينمائي، ولهم نفوذ واسع في استوديوهات السينما الكبرى، حتى أن الشركات السينمائية التي اشترتها شركة ميتسوبيشي اليابانية، بقي المدراء اليهود يحتلون أهم مراكز إدارتها، وهذا ما أعلنه اليهودي (مايكل ميدفيد) محرر مجلة The Jewish Magazine for the Minters وهي يهودية، وكانت قد نشرت ذلك في التسعينيات. وعندما أعلن الممثل (مارلون براندو) في برنامج Larry King live بتاريخ 5 / 4 / 1966 أن الصهاينة يملكون هوليوود، وأنهم يعملون على الوقوف بوجه أي صورة سلبية تمس اليهود. واحتج بالمقابلة على تصوير اليهود دائماً بأنهم لطفاء ومحبون، وصانعو خير. وأشار مايكل ميدفيد إلى أن اليهود اتهموا براندو

بالاسامية وأجبروه على الاعتذار من الذين يشرفون على مركز الهولوكست في لوس انجلوس.

وقال ميدفيد: إن الازدراء باليهود، والرفض لهم بدأ يزداد تدريجياً. وأن صناعة السينما لا تقتصر هجماتها وسخريتها على العرب المسلمين فقط، بل شوّه اليهود بأفلامهم أدياناً أخرى وبخاصة المسيحية. وقال: إن أفلاماً معادية للمسيحية، مثل (the Last Temptation) من إنتاج (لوفاسرمان) هو عمل سينمائي هدام في صناعة الترفيه، وهذا سيُفقد الكثير من الأميركيين المسيحيين تعاطفهم مع اليهود، لأنهم شعروا بالأذى بسبب إيمانهم بمعتقداتهم حيث تعمل الصهيونية على التشويه بأفلام غير واقعية⁵⁸¹ وبعد انفجار أوكلاهوما انتفضت الحملة الدعائية ضد العرب والمسلمين واستدعت محطات التلفزة المحليين الذين لديهم معرفة بالعالم الإسلامي، والتشهير بالعرب مدّعين أنهم وراء الانفجار، حسب رئيس تحرير صحيفة نيويورك تايمز⁵⁸² وعلى الرغم من أن أصابع الاتهام توجهت نحو أميركيين متطرفين، فقد تمّ استدعاء عرب ومسلمين للتحقيق، وتعرّض الكثير منهم للإهانة والتجريح من قِبَل منظمات صهيونية أو متصهينين مؤيدة لإسرائيل، حتى الأطفال تعرضوا في مدارسهم للتحقير والإهانة.. وتمّ تحريك مشروع قانون مكافحة الإرهاب للعام 1995 الذي يسمح بطرد أي أجنبي - ولو كان يتمتع بإقامة قانونية - إذا اشتبهت سلطات الأمن أنه يحرض على الإرهاب، وقد يكون ذلك بإدعاء كاذب من منظمات صهيونية ضد العرب، وقد يصدّقها رجال الأمن لأنهم لا يقدرّون على اعتبار اليهود أعداء لهم. وتكرر المشهد ذاته، وعلى نطاق أوسع، ضد العرب والمسلمين على أثر تفجيرات نيويورك في 11

لقد تضامن الإعلام الأميركي (الصهيوني) مع الإعلام الصهيوني الإسرائيلي في تصريحات (أرييل شارون) وأعضاء في الكونغرس بادعاء يقول: إن الفلسطينيين الذين هاجموا إسرائيل هم من الطبيعة التي ينتمي إليها الإرهابيون الذين نسفوا مركز التجارة العالمي.. هؤلاء الإرهابيون الذين هاجموا إسرائيل هم ضد الحضارة والعالم المتمدن⁵⁸⁴. [ولم يسأل أي مسؤول عربي أو أجنبي عن أية حضارة تكلم يومها شارون؟ وهل القتل والتعذيب والاعتقال وبناء الجدار العنصري الذي سلب ربع مساحة الضفة الغربية وتجريف الأرض وتدمير المنازل والأعمال غير الإنسانية التي نفذها شارون وغيره، من حكام إسرائيل بحق العرب. هل يحق له هو أن يتكلم عن الحضارة وحقوق الإنسان أو الإرهاب العربي؟ وهل احتلاله للأراضي العربية وقيام إسرائيل بكل هذه الأعمال الوحشية! هل هي أعمال حضارية؟ وهل الفلسطينيون هم الذين يحتلون أراضي إسرائيل التي اغتصبت فلسطين 1948 حتى يصرح الرئيس بوش وغيره من مسؤولين في أوروبا بأن أعمال إسرائيل هذه للدفاع عن النفس.. ولكن ألم يسألوا أنفسهم أن العرب - على الرغم من موافقتهم على بقاء إسرائيل - ليسوا هم المحتلين لأراضي الغير].

ثالثاً: الاهتمام بالسيطرة على مؤسسات الاستطلاع ودور النشر ومراكز الأبحاث:

إن أهم وأكبر مؤسستين لاستطلاع الرأي في الولايات المتحدة هما مؤسستان يهوديتان. والذين يقومون بطرح الأسئلة على الناس، يمثل اليهود منهم نسبة عالية، كما أن أحد أهم المراسلين لكبار الصحف الأميركية في الخارج هو الصهيوني (ديفيدس برودر)، وبحسب أخباره التي يرسل بها إلى

الصحف والوكالات الإخبارية، فإن عدد اليهود الذين رفضوا حرب فيتنام نسبة إلى عددهم في أميركا بلغ 4 أضعاف مجموع الذين رفضوها من غيرهم.. بينما هم حالياً يساهمون في التغطية والتحريض على حرب أميركا لتدمير العراق، وذلك دفاعاً عن أمن إسرائيل، وحتى تتخلص نهائياً وإلى الأبد من الجبهة الشرقية، على الرغم من أن الأردن هو الحاجز بين العراق وإسرائيل. ولكن إسرائيل تخشى أن يتغير النظام في الأردن وتتجدد هذه الجبهة يوماً ما، هذا عدا عن عودة الصهاينة إلى بابل منتقمين من أسرهم وتهجيرهم إليها على يد (نبوخذ نصر) قبل الميلاد، إضافة إلى أطماعهم في إعادة ضخ النفط من العراق عبر مرفأ حيفا.

وحتى في لائحة التآمر في عهد الرئيس نيكسون كشفت لجنة «ووترغيت» أن 19 شخصاً من أصل 28 شخصاً من أخصامه السياسيين المتورطين في (المؤامرة - الفضيحة) هم من الصهاينة. ومن هنا نفهم اهتمام اليهود في أميركا بدور النشر، بحيث لا يوجد إلاّ قليل منها لا يخضع لسيطرة الصهيونية، ولا تجرؤ أي دار على نشر كتاب يمسّ الصهيونية بأذى، وإذا حدث ذلك تبدأ بمحاربة هذه الدار بعدة وسائل. حتى أن اللوبي الصهيوني يعتمد أحياناً إلى شراء كل نسخ الكتاب فيجمعها ويحرقها حتى لا تصل إلى القراء، وحتى لا يتم الإعلان عنه. وتتم محاربة الكتاب عبر النقد الهدام، ويُنهم مؤلفه باللاسامية في الصحف والمجلات وحتى في نشرات الأخبار المتلفزة والإذاعات. وأحياناً تعتمد الصهيونية إلى اغتيال المؤلف وتُسجّل الدعوى ضد مجهول وتُحفظ. وإذا كان الكتاب يمدح الصهاينة وسياسة إسرائيل تُقام لكاتبه حفلات المدح والثناء ويصبح كتابه من أهم الكتب عبر وسائل الإعلام المتعددة والمتنوعة. ولو كانت

الصهيونية، غير مجرمة، فهل كانت تخاف من نشر الكتب؟ ثم تدّعي سياسة أميركا بحرية الرأي والفكر.

إن ثلاثاً من أكبر ست دور للنشر في أميركا - حسب مجلة الناشرين أسبوعياً - هي (راندوم هاوس (Random House) وكراون للنشر (Crown publishing) - (gr) و(سيمون أند شوستر (Simon and Schuster)، و(مجموعة تايم دارنر (التجارية) و(وارنر بوكس (Warner Books) وكل هذه الدور يملكها يهود كلياً أو جزئياً.

إن دار راندوم هاوس تملكها عائلة نيوهاوس وهي تابعة لشركة تايم وارنر للاتصالات، ويديرها يهودي - صهيوني هو جيرالد ليفن. ودار سيمون أند شوستر هي فرع لشركة برامونت للاتصالات ويرأسها مارتن ديفيس، وهو أيضاً يهودي - صهيوني. وأما دار ويسترن للنشر (Western publishing) وهي في المرتبة الأولى من حيث نشر كتب الأطفال، وتشكل حصتها من هذه الكتب حوالي 5 بالمئة من سوق كتب الأطفال. ويدعى رئيس الدار ريتشارج بيرنشتاين وهو يهودي - صهيوني. وإذا حدث أن سألت يهودياً عن سيطرتهم على وسائل إعلامية وثقافية لنشر أفكار تخص الصهيونية، وهي وسائل دعائية لإسرائيل، فإنك تتلقى الجواب مباشرة بأنك عدو لليهود أي أنك (لاسامي). وخوفاً من الانتقام والتشهير أو الاتهام يلوذ أكثر الناس بالصمت، لا سيما أن التهمة عند الصهاينة جاهزة، وهي أنك تحرض الناس على اليهود، وإسرائيل والصهيونية. وهؤلاء جميعاً لهم وجه واحد هو الصهيونية. ولهذا قال الرئيس نيكسون بعد فضيحة ووترغيت إنه يجب تحرير أميركا من الصهيونية. وقد تكرر ذلك في المجتمع الأميركي، عندما نجحت الصهيونية عبر اليهود في

تمرير قانون جديد يتعلق بمراقبة (اللاسامين)، وهذا يعني مراقبة كل من يصدر عنه أية أقوال أو أفعال تلحق ضرراً بالصهيونية أو إسرائيل. وهذا يُظهر أن الحزب السياسي⁵⁸⁵ الرسمي للدولة الذي يستلم السلطة عندما ينجح الجمهوريون أو الديموقراطيون هو حزب «الصهيونية»، وهذه الحركة نافذة تماماً داخل الحزبين المعتمدين الكبيرين الجمهوري، والديموقراطي⁵⁸⁶.

ويرى كثير من المثقفين، والنواب وأعضاء مجلس الشيوخ السابقين، والسياسيين المعتدلين ومنهم رؤساء جمهورية سابقون (نيكسون - فورد - كارتر)، أن سيطرة الصهيونية على وسائل الاتصالات هي أهم وأخطر أخطبوط في أميركا والعالم، لأنه - برأيهم - لا يوجد أي ولاء أو انهيار اقتصادي واجتماعي أشد خطراً على الشعب الأميركي من هذا الأخطبوط، وبخاصة عندما نرى أن إدارة البيت الأبيض والكونغرس يسمحان، وبدون مراقبة من الدولة، للصهيونية بالسيطرة على وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث والترويج لإسرائيل، والتدخل في الإدارة حيث تمكنوا من إصدار قانون يعاقب من ينتقد الصهيونية أو إسرائيل وحتى أي يهودي.. لأن القابضين على الإعلام والتلفزيونات ودور الإنتاج والبت كلهم يهود - صهاينة وأعمالهم هذه من أخطر ما يتعرض له الأولاد في مدارسهم وفي منازلهم. وهنا يصدق تنبؤ أحد المؤسسين لوضع دستور الاستقلال في أميركا وهو (بنيامين فرانكلين) الذي حذر المجتمع الأميركي والدولة الأميركية من أن الشعب الأميركي سيصبح مستعبداً لليهود بعد مئة سنة من تحذيره.. وهذا ما حدث بالفعل في أميركا منذ أن اعتمد معظم المرشحين للرئاسة أو للكونغرس على اليهود في انتخاباتهم، وأصبحوا أسرى لهم في التصويت أو في تقديم المال أو في الدعاية لهم بين المسيحيين المتصهينين أي (المسيحيين التوراتيين)⁵⁸⁷.

تنكّر الإعلام الصهيوني لمن لا يؤيد إسرائيل:

كانت (غريس هالسل) وهي من المسيحيين المتصهينين تؤيد إسرائيل بدون معرفة تاريخ هذه الدولة وسياستها وكيفية نشأتها. وبعد زيارة لها إلى فلسطين عام 1979 شاهدت عمليات تعذيب وقتل الفلسطينيين على أيدي الإسرائيليين، واعتبرتها أفجع من هولوكست اليهود على أيدي النازيين. وألّفت كتاباً بعنوان (رحلة إلى القدس).. وعندما كانت تبث من القدس إلى محطة إذاعية (WETA) رسالة لنشرها.. كانت تُفاجأ بضياح الرسالة، فتعيد كتابة الرسالة من جديد ولكن المحطة لا تذيّعها. وعندها أدركت أنه إذا لم يكن اليهود هم الضحية فلا تبث المحطة أخباراً عن ضحايا صنعها الصهاينة. وكذلك كانت تبث ما تشاهده عن تعذيب العرب وبخاصة الأطفال منهم، فكانت كلها تضيع.

وحتى كتابها الذي نشرته تحت عنوان (رحلة إلى القدس) فالشخص الذي كان مكلفاً من دار النشر لتوقيع عقد معها طُرد من عمله لأنه لم يستشر السفارة الإسرائيلية بنشر الكتاب مسبقاً. وعندما التقت المسؤول في دار النشر - حسب قولها في بريدّها الإلكتروني - طلب منها أن تبث بالمخطوط إلى السفارة الإسرائيلية لتقرأه، وذلك لأن دار النشر غير راضية عن الكتاب، لأنه يتحدث عن أعمال إسرائيل الوحشية ضد العرب. إذاً الكتاب معادٍ لإسرائيل، ولذا يجب منع نشره⁵⁸⁸.

وأضافت هالسل أنها قامت بنشر الكتاب عام 1986، وكانت تُدعى إلى إلقاء محاضرات في الكنائس والأندية المسيحية للتعرف على إسرائيل وسياستها ضد الفلسطينيين بخاصة، والعرب عامة. وكان الحضور مندهشاً لأنهم يجهلون

الكثير عن إسرائيل، وما يعرفونه كان مزوراً ومشوّهاً للواقع، وكل ذلك لأن الصحف ووسائل الإعلام الصهيونية تبث ما هو مفيد لإسرائيل وتصوير العرب وكأنهم هم المعتدون عليها، وكانت تقول للحضور إنها شاهدت ما تقوله، وكيف أن دولة صغيرة كان عدد سكانها 4 ملايين نسمة تحشد الإعلاميين كالمراسلين والصحف ووكالات الأنباء لتغطية أخبار تلك الدولة، وهذا هو دعاية لإسرائيل حتى أن كل إنسان يسمع ويقرأ عن هذه الدولة، ولكن من منظور الصهيونية وليس من منظور الحقيقة والواقع. وتضيف: أنها كانت تتساءل هل إن دولة صغيرة بهذا الحجم تحتاج إلى عدد كبير من المراسلين - والصحف والإذاعات ومحطات التلفزة أكثر مما هو عند فرنسا أو إنكلترا أو ألمانيا أو الاتحاد السوفياتي أو حتى الصين الشعبية؟ وربطت هذا التساؤل بتملك صهاينة أميركا أهم وأكبر صحف ودور نشر وإذاعات ومحطات تلفزة في أميركا، وهذا ما عرفناه من قبل. وهذا التملك في أميركا ليس لمصلحة الولايات المتحدة بل كدعاية لإسرائيل ليتعرّف عليها المجتمع الأميركي. وكانت تزور ابنة مؤسس جريدة نيويورك تايمز التي لم تكن لليهود أساساً، ثم اشتراها يهود - صهاينة. وكانت هذه الابنة تقرأ في كتابها وتشجعها على الكتابة عن المظلومين في العالم.. ولكنها سألتها مرة: أين الهولوكست التي تعرّض لها اليهود في ألمانيا على أيدي النازية؟ واستنتجت الكاتبة بأن سؤالها عن الهولوكست، يجب أن يُخرس كل نقد لإسرائيل أو للصهيونية وبالتالي يجب أن ينفي ذلك كل ما تقوم به إسرائيل ضد العرب، وكأنه انتقام ليس من الألمان بل من العرب⁵⁸⁹.

إن كثيراً من اليهود الليبراليين في أميركا يقفون مع المُضطهَدين وهم من الفقراء المظلومين في العالم، شرط ألا يكونوا فلسطينيين أو غيرهم من

العرب، لأن هذه الازدواجية خداع وتضليل على أساس أن وقوف اليهود مع الفقراء والمظلومين في العالم لجذبهم، وليعرفوا أن إسرائيل مُحبة للحقيقة وللعدل ولا يكون لها علاقة معهم لأنهم ليسوا جيرانها وليست محتلة لأرضهم. وقالت هالسل: لقد كان اليهود ضحية الصهيونية - ولا يزالون كذلك - وهي حركة سياسية اتخذت من الدين اليهودي صفة لها، لتجمع اليهود حولها، وهي ضد التعاليم السماوية التي تساوي بين البشر، بينما الصهيونية تؤمن بأن قتل غير اليهود لا يهم وليس مشكلة، عند الصهاينة⁵⁹⁰. لقد قَتَلَ الصهاينة في إسرائيل آلاف الأبرياء وأصحاب الأراضي وبدون أن يتعرضوا لأي عقاب دولي أو من أية دولة كبرى. [وأكبر مثال على ذلك المجازر التي قام بها الصهاينة، في كفر قاسم، ودير ياسين، ومجزرة قانا الأولى والثانية، ومجازر الغازية والشياح وغيرها.. في العدوان الصهيوني على لبنان عام 2006، ومجزرة مخيم جنين عام 2002].

وقد اعتبر الصحفي الإسرائيلي (أرييه شافيت) أن المذبحة شيء عادي لا تُعاقب عليها، وكيف تُعاقب ولنا ثقة مطلقة بالبيت الأبيض لأنه في أيدينا، ومجلس الشيوخ يحتاج إلى أموالنا وأصواتنا ودعاياتنا، وصحيفة نيويورك تايمز وواشنطن بوست وغيرهما تحت سيطرتنا، وحياة الآخرين لا قيمة لها مثل قيمة أبنائنا. وهذا يدعونا إلى الاستشهاد بأقوال سفير أميركا في مجلس الأمن (جون بولتون): لا يجوز مساواة دماء أطفال اليهود بدماء أطفال العرب. وهنا نجد أن مندوبين عن تيارات وأحزاب لبنانية (المستقبل والكتائب والاشتراكي والقوات اللبنانية) ذهبوا إلى أميركا لتكريم جون بولتون ولشكره على عنصريته وحققه، ويدّعون كذباً وخداعاً أنهم عرب وضد الصهاينة. ونتساءل لو لم يذهبوا لتكريمه هل كان سيغضب عليهم؟ أم أنهم كَرَّموه لأنهم

مثله، في كرههم للفلسطينيين ومن يقف مع قضيتهم وكيف لا يكون حقد الصهاينة على العرب - وبخاصة الفلسطينيين واللبنانيين الذين يرفضون سيطرة الصهيونية واحتلالها لأرض الغير منتشراً في نفوس الإسرائيليين، وزعمائهم يقولون⁵⁹¹: «عليكم أن تحتفظوا بالسيف، هو ملك لأجدادنا، إن السيف والتوراة نزلا علينا من السماء» حسب قول (رئيف جابوتنسكي). وقال بن غوريون: «بالدم والنار سقطت يهودا، وبالدم والنار ستقوم يهودا». وأما مناحيم بيغن فقد اعترف بإجرامه بنفسه عندما قال: «إن قوة التقدم في تاريخ العالم هي للسيف، نحن نحارب، إذاً نحن نكون، ولولا النصر في دير ياسين لما كانت دولة إسرائيل». وقال أحد الضباط الإسرائيليين بعد مجزرة قانا: «العرب هم العرب.. وفي الحرب لم يكن الأمر سوى بعض الأموات من العرب، وبالأزيد عربي، وبالنقص عربي.. لا يهم». أما الصحافي الصهيوني (أرييه شافيت) فقال بعد عدوان 1996: «قتلنا 170 شخصاً في لبنان، ومعظمهم من النساء والأطفال.. قتلناهم تحت مظلة حكومة السلام، وفي وسط حملة انتخابية أبرز عناوينها: السلام، قتلناهم لكي يعود انتخاب السلام.. كيف قتلناهم بدون أن نذرف دمعة واحدة.. لا يهم، قتلناهم لأننا مؤمنون بأن حياة الآخرين لا تساوي حياتنا نحن». أما اليهودي المثقف الذي لا ينظر نظرة متعصبة للأمور في الشرق الأوسط (إسرائيل شاحك) فقال: «إن الإسرائيليين لا يُقيمون الدين اليهودي على أساس الأخلاق والعدل، لأن معظمهم صهاينة، ولا يتقبلون التوراة الحقيقية كما هي، بل يتقبلون (التلمود) الذي يفضلونه على التوراة، ويتمسكون به كمرجع لهم، لأنه من أقوال الحاخامات المتعصبين الذين يكرهون كل ما هو غير يهودي. ويعلمهم التلمود

أن اليهودي يحق له أن يقتل كل من هو غير يهودي، وإذا لم يقدر فيستعبده عن طريق المال أو بآية وسيلة أخرى، ولا يُعاقب على ذلك»⁵⁹².

الاهتمام الصهيوني بمراكز الأبحاث في أميركا:

إن الأبحاث والدراسات التي تصدر عن مراكز أبحاث في الولايات المتحدة تؤثر كثيراً في الرأي السياسي لواشنطن، ولها تأثير قوي في سياسة أميركا الشرق - أوسطية، وذلك من خلال نشر هذه الدراسات في وسائل الإعلام. وهناك عدة مراكز للدراسات ومنها في وزارة الخارجية، والبنتابون، ووكالة الاستخبارات المركزية، ولجنة الشؤون الخارجية، والكونغرس، ومراكز إسرائيلية. أما المراكز العربية المؤيدة للحزب الديموقراطي أو الحزب الجمهوري فهي ضعيفة جداً أمام مؤسسات للجماعات الصهيونية الضاغطة (اللوبي)، ومؤسسات ومراكز علمية أكاديمية. وأما ما يتعلق بالصراع الشرقي - أوسطي بين العرب وإسرائيل فقد تأسس معهد بروكينغز Brookings الذي أنشئ كممثل للبيت الأبيض، ويحمل كثير من العاملين في المراكز العليا في الإدارة معهم آراء ونتائج أبحاثهم وتوصياتهم واقتراحاتهم من هذا المعهد. ويشرف عليه حالياً صهاينة يؤيدون سياسة إسرائيل تأييداً مطلقاً وبدون تحفظ حتى من قبل وجود إسرائيل، وقد اشتراه اللوبي الصهيوني، صدرت عنه دراسة حديثة جداً من قبل: (دانيال بايمان) و(كينيت بولاك) وكان من دعاة سياسة الحرب على العراق قبل أن يتحولا إلى منتقدين لها حيث يطالبان بأن تكف أميركا عن ممارسة العنجهية في وجه التاريخ، وبأنها خاسرة في الحرب على العراق، ولذا عليها أن تمنع الحرب الأهلية من التمدد⁵⁹³ إلى دول الشرق الأوسط الأخرى.

وأما مجلس الولايات المتحدة الأطلسي فتأسس عام 1961، على اعتبار أنه منظمة غير حكومية وغير حزبية وتهتم بالأمور التربوية، ولكن مجلسه يتكون من الكبار السابقين في وزارة الخارجية. كما تأسس مركز (كارنيغي للسلام) عام 1911 ويعمل ليكون فاعلاً في السياسة الأميركية من خلال نشر كتب عن الشرق الأوسط، أو عقد لقاءات أو مؤتمرات صحفية لزائرين للولايات المتحدة، أو لبرنامج تلفزيوني عن إسرائيل والفلسطينيين.

وهناك مركز (وودرو ويلسون) الدولي للعلماء، وهو مؤسسة تهتم بالبحوث التربوية، وأما معهد (المشروع الأميركي) فهو نشيط كثيراً في موضوع الشرق الأوسط، وهو من المراكز المؤيدة لإسرائيل، ويهتم بنشر أبحاث تتعلق بالشرق الأوسط، وتتهمه إسرائيل بأنه مؤيد للعرب، على الرغم من أنه يضم باحثين من اليهود وغير اليهود أيضاً.

- مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون وهو متهم بتأييده للعرب لأنه يقبل مساعدات العرب المالية.

- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون، وقد أنشئ كرد على المركز الأول المؤيد للعرب، ويضم باحثين من اليهود والسياسيين المؤيدين لإسرائيل.

- مؤسسة التراث وتهتم بأبحاث تتعلق بالشرق الأوسط من وجهة نظر صهيونية. وتهدف هذه المؤسسة إلى الرفع من شأن إسرائيل في الولايات المتحدة.

- معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى Washington Institute for Near East Policy: تأسس 1985 بتمويل وتشجيع من منظمة إيباك الصهيونية، ويعتبر ذراعها الرئيسية.

- مركز اليسار للدراسات السياسية وهو نشيط جداً في ميدان الصراع العربي - الإسرائيلي، ومعظم العاملين فيه يؤيدون الفلسطينيين.

إن معهد بروكينغز ومعهد المشروع الأميركي، ومركز كارنيغي للسلام تؤثر كثيراً في السياسة الأميركية، ولكن إدارة البيت الأبيض والكونغرس لا يهتمون إلا بتنفيذ ما يرونه مفيداً لإسرائيل، ويأخذون بالأبحاث التي تصدر عن معهد بروكينغز، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ومعهد الدراسات الاستراتيجية⁵⁹⁴، تميز أي الدراسات التي توافق عليها إسرائيل.

تميز السفارة الصهيونية في الولايات المتحدة:

يعتبر السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة أهم وسيلة إعلامية إسرائيلية إذ يتم عبره توجيه المنظمات الصهيونية. ولهذا تعمل إسرائيل على اختيار سفيرها في أميركا بعناية ومن الضروري أن يتصف بعدة خصائص:

1- أن يكون ملماً بما يدور داخل حكومة إسرائيل⁵⁹⁵ ليكون تعيينه في أميركا صائباً، وأن يكون قادراً على نشر سياسة إسرائيل بما يخدم مصالحها لدى إدارة البيت الأبيض وفي دوائر الكونغرس، ولدى وسائل الإعلام، والمنظمات اليهودية وبخاصة الصهيونية منها. وأن يكون على إلمام بما يدور في أروقة الحزبين الديموقراطي والجمهوري معاً، لأن لإسرائيل أصدقاء وأعداء في

الحزبين معاً، وأن يبقى على يقظة تامة ليعرف ما يدور في نقابات العمال والجامعات.

2- أن تكون تقاريره مقنعة وملتزمة بالدقة المتناهية لإسرائيل، لتتعرّف دولته على مجمل القضايا التي يكون لها أهمية على دولته، أي أن يتصرّف كدبلوماسي منتبهاً إلى كل شاردة وواردة تفيد إسرائيل أو تضرّها - وعلى العموم لا تجرؤ أية حكومة في أميركا على أن تقوم بعمل يضر بإسرائيل - ومن ضمن صفاته الجرأة والألّا يخاف من الظهور في محطات التلفزة، وأن يخوض معركة إعلامية أمام الكاميرا ليكون بليغاً في حديثه حتى ولو كان مخادعاً أو كاذباً، لأن معظم الأميركيين لا يقرأون ولا يسمعون إلا المحطات المهمة وهذه تسيطر عليها الصهيونية، كما عرفنا من قبل.. ووقوفه هذا في مشاهد إخبارية ليكسب عاطفة الملايين من الأميركيين⁵⁹⁶.

3- من الضروري، بل الواجب، أن يُتقن السفير الإنكليزية وأن يكون خطيباً لأنه سيُدعى لإلقاء محاضرات، وأن يعرف الفروقات اللغوية، ويعرف جيداً تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، ويكون قادراً على مناقشة من ينتقده، ويعرف كيف يتعامل مع الأميركيين، ويكون واحداً من الأشخاص الذين يقيمون علاقات شخصية مع زعماء المنظمات الصهيونية، وهؤلاء لهم علاقات مع مفاتيح رئيسية في الإدارة والكونغرس والصحفيين الكبار الذين يكتبون أعمدة في الصحف المؤثرة وتعليقات تمدح إسرائيل وضرورة التعاون معها. وعدا ذلك يجب أن يكون إدارياً جيداً يدير أمور سفارته، وكيفية إنجاز الأمور بسرعة، والاطلاع على ما يوجد من مؤثرات ثقافية مهمة لإسرائيل إيجاباً أو سلباً، ويكون ملماً بالمؤسسات الصهيونية ومدركاً لأهميتها وللمسؤولين فيها

سواء كانت وسائل إعلام تلفزيونية أم صحفية أو دور نشر. وقد عرفنا من قبل كيف أن دار النشر رفضت عقداً لتطبع كتاباً يمسّ بإسرائيل قبل أن تطلع عليه السفارة الإسرائيلية.

إنّرى هل تلتزم سفارة أية دولة عربية بمعيار واحد من هذه المعايير التي تطلبها إسرائيل من سفيرها؟ أم تكون المحسوبة والوساطة السائدة في تعيين سفيرها منفعة له وللمن يعيّنّه وليس للدولة التي عيّنته. وهذا ما يظهر واضحاً في تعيين سفير دولة عربية نفطية يقيم علاقات مع الصهاينة].

إن أجهزة الاستخبارات الأميركية هي أسيرة تعاونها الوثيق مع أجهزة استخبارات إسرائيل حيث يوجد للموساد و(الشين بيت) ممثلون في أميركا، وللمخابرات الأميركية المركزية ومكتب التحقيق الفيدرالي ممثلون في إسرائيل. وتلجأ أميركا لأجل الحصول على المعلومات المتعلقة بتجسسها على كل من لبنان وسوريا ومصر وفلسطين والأردن، تلجأ إلى المخابرات الإسرائيلية، كما تعتمد إسرائيل للحصول على معلومات تتعلق بدول الخليج على المخابرات الأميركية. لهذا كله نجد أن السفارة الإسرائيلية هي مركز للاتصالات المباشرة مع أجهزة الأمن ووسائل الإعلام كافة في أميركا.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



الفصل العاشر

الترابط بين السياستين الإسرائيلية والأميركية

مقدمة

حدّر كثير من الاستراتيجيين والمسؤولين السياسيين السابقين في الدول الغربية من نتائج سيئة قد تتعرض لها منطقة الشرق الأوسط إذا قامت أميركا بتسديد ضربة عسكرية لإيران، أو إذا قامت إسرائيل بقصف مناطق سورية بغية تغيير النظام، حسب صحيفة ידיעות أحرونوت، التي صدرت في أواخر الأسبوع الثاني من آذار/مارس 2007 معلنة عن طلب فرنسي لإسرائيل بتوجيه ضربة إلى سورية. أليس هذا دليلاً على أن إسرائيل وُضعت لتكون حاجزاً بين شطري الوطن العربي ولتكون عصا غربية يستعملونها لتحقيق مآربهم السياسية؟ وحرّضت باريس إسرائيل على سورية من أجل تغيير النظام فيها، والاعتداء على إيران بحجة أميركية وهي عرقلة المشروع الأميركي في العراق من خلال التدخل الإيراني السوري، لإبعاد شبح المقاومة في العراق عن شعبه، وكأن هذا الشعب يريد الاحتلال ويرحب به.

الصهيونية تغسل أدمغة يهود العالم

تريد إسرائيل من أميركا تدمير إيران على غرار تدمير العراق لعدم قدرتها على ذلك، وهي متخصصة بتوجيه ضربات لدول ولمنظمات مقاومة وممانعة لسياسة أميركا وإسرائيل، مثل سورية، وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وحزب الله في لبنان. ولهذا تلجأ إسرائيل إلى عملية غسيل لأدمغة يهود العالم لتحريض أميركا، وذلك عبر التقائها بيهود من الذين يعيشون

مستقرين في دول العالم. ولهذا نجدهم يشعرون بالقلق باستمرار ويزداد خوفهم على إسرائيل، ونجدهم، حسب الصحف الإسرائيلية، يتألمون عندما تقع عمليات عسكرية على الإسرائيليين، ولكنهم يشعرون بالفرح عندما تطبق إسرائيل تعاليم التلمود، وليس التوراة الحقيقية، بقتل «الأغيار» وبخاصة الأطفال منهم. ويتألمون للأزمات التي تقع في إسرائيل فيتبرعون بكثافة، ويتضامنون مع هذا الكيان، حتى أن السكرتير العام لمنظمة يهود فرنسا (حاييم موسيكانت) قال: عندما تقع عملية ضد إسرائيل يشعر اليهود في فرنسا وكأن ذلك يحدث عليهم هنا⁵⁹⁷.

وبعد فشل المفاوضات بين الفلسطينيين برئاسة ياسر عرفات والإسرائيليين برئاسة أيهود باراك في العام 2000 برعاية الرئيس كلينتون، بدأ قسم من اليهود في العالم يؤيد اليمين الإسرائيلي، ويعتبر أن أي تنازل من إسرائيل عن احتلالها للضفة الغربية هزيمة لهذا الكيان، وأن الموافقة على التفاوض مع الفلسطينيين هو بمثابة انتفاضة ضد إسرائيل. وكانوا ينظرون إلى المتطرفين أمثال شارون واليمين الإسرائيلي المتعصب والرافض لإنهاء الاحتلال - على الرغم من موافقة العرب على الاعتراف بإسرائيل - على أنهم أبطال أشبه بالملك داود. إن نظرة التعصب الصهيوني متغلغلة في نفوس أغلبية اليهود في العالم. فهم رفضوا تفكيك المستوطنات، ولا يزالون، لأنهم يعتبرون أن مواقفهم متطابقة مع تعاليم التلمود الذي كتبه حاخامات اليهود، والذي يُعتبر برأي اليهود الصهاينة أهم وأقدس من تعاليم التوراة «الموسوية».

وكان شارون يقول لليهود العالم، قبل انتخابه رئيساً للوزراء: «إن إسرائيل لن يستمر وجودها إذا تخلت عن المستوطنات، وإن تل أبيب سينتهي وجودها إذا

انسحبت إسرائيل من مستوطنة نيتساريم في قطاع غزة»، حتى أن كل سفير إسرائيلي في العالم كان يخاطب اليهود - الصهاينة بهذا المنطق، ويؤكد لهم أن المستوطنات مهمة جداً. وكانت الوكالة اليهودية تُعلن عن المواقف نفسها إلى حد أدنى ببعض يهود فرنسا إلى أن يُطلقوا اسم أحد المستوطنين على مزرعة ضخمة يملكها أحد اليهود الصهاينة في فرنسا⁵⁹⁸.

إن عملية غسل الأدمغة التي كانت تقوم بها إسرائيل بين يهود العالم الصهاينة تجعلهم يتحولون إلى جنود مؤيدين للموقف الرسمي الصهيوني في إسرائيل. وعندما أُعلن عن فك الارتباط مع قطاع غزة، أصبح اليهود، الذين كانوا يعارضون شارون ثم أيدوه، مضطرين إلى تغيير تفكيرهم من جديد، أي أصبحوا معارضين لشارون وأدى هذا إلى اضطراب في تفكيرهم. وكان بعض يهود فرنسا الذين يتبنون تعاليم التلمود يعتبرون أن مَنْ يوافق على الانسحاب من المستوطنات، وَمَنْ يكون ضد شارون فهو خارج على القانون، ويجب الحكم عليه بالشنق، ومن يريد الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 فهو خائن. وفي تجمّع لليهود في مونتريال في كندا قالت إحدى اليهوديات لمسؤول إسرائيلي: «لقد ملأتم رؤوسنا ضد الفلسطينيين، وكنتم تطلبون منا رفض أي تنازل لهم، ثم تهزأون منا الآن وتطلبون العكس». وقال يهودي آخر: «كيف يقول رئيس الحكومة شارون للرئيس كلينتون إنه على استعداد للانسحاب من الجولان، وقال قبل ذلك: إن الجولان هي عيون إسرائيل ولن ننسحب منها». وعندما تحدث أحد الصهاينة الإسرائيليين وهو البروفسور (زئيف شينزنهيل) أظهر يهود كندا العداء والكرهية له، وبخاصة عندما تحدث عن عملية السلام، واعتبر أن الفلسطينيين بشر مثلنا، عندها بدأ اليهود يصفّرون وطالبوا بإزاله عن منصة الخطابة. فصرخ، فيهم قائلاً: «هل

أصبتم بالجنون؟». وقال بعدها: «هذا هو الثمن الذي ندفعه عندما تبدأ إسرائيل عملية غسل أدمغة اليهود في الخارج»⁵⁹⁹!!

تدخل إسرائيل في شمالي العراق

إن أية دولة تتدخل فيها إسرائيل سياسياً ينتشر فيها التعصب الطائفي والمذهبي والغدر والتجسس، وهذا ما لمسّه العالم من الوضع السياسي الذي يعانيه العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة، وبتحريض من اللوبي الصهيوني بحجة أن العراق كان يشكل تهديداً لوجود إسرائيل، ويوجد فيه أسلحة دمار شامل، وكلها كانت حججاً واهية بدون مصداقية. ومن خلال الانتشار الصهيوني في شمالي العراق أقيمت قاعدة إسرائيلية للتجسس على منطقة ممتدة من إيران إلى غربي سورية، شاملة بذلك تركيا، على الرغم من العلاقات الجيدة بينها وبين الكيان الصهيوني. ومنذ تلك الفترة بدأ التحريض الصهيوني للأكراد للانفصال عن العراق والقيام بتحركات ضد تركيا، وإيجاد دولة مستقلة شاملة منطقة الأكراد في إيران والعراق وسورية معاً، وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى مطالبة أكراد تركيا بالانفصال بغية الانضمام إلى الدولة الكردية المزمع إنشاؤها.

وعندما أراد الأتراك تغيير إجراءات ضمان أمن طائرات إسرائيل المدنية (العال) في مطار اسطنبول، رفضت إسرائيل هذا الإجراء بحجة أن مكافحة الإرهاب لا تتوافق مع هذه الطريقة. وعندما أرسلت إسرائيل وفداً لبحث الموضوع مع الأتراك⁶⁰⁰، واجه هذا الوفد مظاهرات معادية لإسرائيل في تركيا، وتمّ خلال ذلك حرق العلم الإسرائيلي. ومع أن المظاهرات لم تكن ضخمة العدد، لكنها تمت بموافقة الحكومة التركية. وقد سبق هذه الحادثة

إعلان رئيس حكومة تركيا أن إسرائيل دولة إرهابية.. وهذا قد يؤشر إلى ما يشبه بداية لنهاية التحالف التركي الإسرائيلي، خلال صيف عام 2004. وفي تموز/يوليو من ذلك العام نشر الصحفي (سايمور هيرش) أن إسرائيل تستخدم عدداً كبيراً من العملاء الأكراد في شمالي العراق، وأن الوضع الذي توصلت إليه إسرائيل، منذ بدء العمليات على الأميركيين في العراق، هو الفشل في البقاء والاستقرار وتحقيق السلام الذي كانت تحلم به إدارة البيت الأبيض عندما كانت تقول إن الشعب العراقي سيستقبل جيشها بالورود⁶⁰¹.

وبدأت إسرائيل تعزز وجودها في شمالي العراق، وتخطط للسيطرة على الأقليم استخباراتياً، بعد أن أصبحت هذه المنطقة سوقاً للسلاح الإسرائيلي وللمنتجات الإسرائيلية المتنوعة، ومساعدات إسرائيلية لأبناء المنطقة بعيداً عن أي تأثير أو علاقة بالمركز (بغداد).

وبعد أن اجتمع الصهيوني (باراك) مع نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني⁶⁰²، ودار الحديث - حسب أقوال هيرش - بأن أميركا فشلت في العراق، بدأت إسرائيل العمل لحماية مصالحها بالتحريض والتجسس، ورفض القبول بدولة واحدة في العراق.. ولكن الحكومة بدأت تشعر بالقلق من الوجود الإسرائيلي القوي في شمالي العراق، ولا سيما أن إسرائيل تشجع الأكراد على إقامة دولة كردية مستقلة، وأن النشاط الإسرائيلي يشتمل على تشجيع مجموعات كردية معارضة للنظام في كل من سورية وإيران لزعة الحكم هناك بغية التشويش على نظامي الدولتين عبر مطالبة الأكراد بحكم ذاتي على غرار ما جرى في شمال العراق، كتمهيد لتشكيل دولة كردية كبيرة في المستقبل.. إن مثل هذه الأفكار لن تقبل بها تركيا وإيران وسورية، لأن إنشاء كردستان

مستقلة، وبخاصة أنها منطقة غنية بالنفط والمياه، سيؤدي إلى محاربتها من تركيا وسوريا، ويوماً ما ستخلق مشروع حرب مع الحكم المركزي في بغداد (بعد انسحاب الأميركيين من العراق) وستصبح منطقة الأكراد محاصرة، وستصبح ثروتها النفطية بدون فائدة، عدا عن أن الدولة الكردية المستقلة ستتحول إلى إسرائيل أخرى تجد نفسها في قلب شعوب معادية لها ومحاصرة، براً وجواً وبدون شاطئ بحري.

إن الآراء الأميركية لا تتفق في موقفها إزاء هذا الموضوع، والإدارة الأميركية التي دعمت غزو العراق موافقة، بل راضية، عن أعمال إسرائيل في شمالي العراق، حتى أنها لا تتحفظ على نشاط إسرائيل هناك مهما كان نوعه..! كما أن المخابرات الأميركية ترى أن مثل هذه الأعمال من قبل إسرائيل، مغامرة غير مسؤولة، لأن أميركا لن تبقى هناك إلى الأبد، ولأن تركيا وإيران لن تقبلا مطلقاً بتدخل إسرائيل وتحريضها للأكراد على إنشاء دولة مستقلة لهم.

أميركا تفتعل أزمة في لبنان انتقاماً من المقاومة في العراق

تؤكد التقارير الاستخباراتية عن العراق شراسة وعنف المقاومة وتجد الإدارة الأميركية نفسها يومياً في مواجهة تزداد عنفاً باستمرار. أما العمليات البشعة التي تصيب المدنيين والمؤسسات الدينية، فكانت تُنسب إلى أبي مصعب الزرقاوي الذي قُتل فيما بعد.. ولا يُستبعد أن تكون المخابرات الإسرائيلية، بالتنسيق مع المخابرات الأميركية، وراء التفجيرات الإجرامية ضد المدنيين وخاصة ضد المؤسسات الدينية لإشعال الفتنة المذهبية التي تريدها قوات الاحتلال، لتقول واشنطن للعالم: لا يمكن ترك العراق يعاني من تشرذم وتقسيم وحرب مذهبية.. مع أنها هي التي أوجدت هذه الحالة!! ولكن يجب أن

تفهم واشنطن، في المقابل، أنه على الرغم من طغيان الحكم في عهد صدام حسين، لم تُهدم أماكن العبادة.

والثُّم التي تصدر عن الصهاينة والمتصهينين في أميركا ضد التدخل السوري والإيراني في العراق هي دليل على أن ما أرادته واشنطن من احتلال العراق، بعد افتضاح نفاقها في قصة أسلحة الدمار الشامل، وانتقالها إلى كذبة أخرى وهي نشر الديمقراطية في العراق، هو السيطرة على النفط من جهة وخدمة إسرائيل من جهة ثانية. وقد ردّت إسرائيل هذه الخدمة طائعة لواشنطن بالعدوان على لبنان في شهر تموز/يوليو عام 2006 بتخطيط أميركي صهيوني وباعتراف قادة إسرائيليين، لتدمير حزب الله وقوته وعقد معاهدة مع لبنان لتوطين الفلسطينيين. إن كل ما تعانيه أميركا في العراق لم يغيّر من مخططات الإدارة الأميركية التي يقودها أشخاص عنصريون صهاينة ومتصهينون معاً، ما زالوا يبحثون عن ذرائع تبرر بقاء الحرب مشتعلة في العراق خدمة لمآرب إسرائيلية وللسيطرة على النفط وضرب أي ممانعة لإنشاء شرق أوسط تحت سيطرة إسرائيل. ويسعى هؤلاء إلى عدم تبني تقرير «بايكر - هاميلتون» لنقل الصراع إلى إيران وسورية، بحجة أنهما تتدخلان في العراق. وأن فقدان مبررات الحرب على الدول المجاورة للعراق لا يعني التراجع أو التوقف عن حدود العراق لاختلاق الفتن ولإشغال الخصم. واعتقدت إدارة واشنطن أن الفرصة سانحة لها، بوجود قوتها في المنطقة، لتوجيه ضربة لإيران وسورية من أجل التخلص من الممانعة للسياسة الأميركية في هاتين الدولتين إضافة إلى ممانعي لبنان لتنفيذ مشروع أميركا الشرق أوسطي الذي فشل. وهذه هي الأساس سياسة إسرائيل نفسها. إن طريق الاستسلام للكيان الصهيوني وشروطه لا تمر إلاّ عبر تدمير الأنظمة

الممانعة لتعميم وحشية هذا الكيان. ومن الأمثلة التي تبرهن أن سياسة واشنطن هي إسرائيلية بامتياز، ما أعلنته «رايس» وزيرة خارجية أميركا، من أنه يجب إلغاء بند حق عودة اللاجئين الفلسطينيين من المبادرة العربية. وكان ذلك بعد إعلان إسرائيل عن عدم قبولها بحق العودة للاجئين إلى ديارهم، وهذا يعني توطينهم في الدول التي يوجدون فيها. ولم ينتقدها أتباعها في لبنان.

إدارة بوش تعمل على تعطيل الحل في لبنان

بعد زيارة أحد صقور الحكومة في لبنان واشنطن، وقبلها تقديم الطاعة لجون بولتون الصهيوني وتكريمه في أميركا، جعل بوش من هؤلاء أداة طيعة، لاعتقادهم أنهم سيقون يحكمون لبنان ضد سورية وأصدقائها في لبنان، فأخذوا النصيحة من واشنطن ونفذوا أوامرها بعدم إعطاء أي مطلب من مطالب المعارضة اللبنانية. وبدون هذا العمل لا تقدر على محاسبة سورية أو معاقبتها، وهذا ما يشغلها في لبنان. وكانت الفاجعة في لبنان عبر الاغتيالات، وعلى رأسها اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وكانت التهمة جاهزة مسبقاً قبل التحقيق، وهي سورية، وبشهود زور أمثال محمد زهير الصديق الذي لا يزال هارباً على الرغم من مطالبة سوريا باسترداده. ولكن يجب أن تكون التهمة ضد سورية لينال منها كل من أميركا وإسرائيل وأتباعهما في لبنان. وقد عمدت لجنة التحقيق الدولية برئاسة ديتليف ميليس إلى اتهام الضباط الأربعة، المسؤولين عن الأمن، وطالب القضاء اللبناني بوضعهم في السجن. ولكن رئيس لجنة التحقيق الدولية الثانية برئاسة (براميرتس) قال إن هؤلاء الضباط، وبينهم مدير عام الأمن العام اللبناني السابق، غير متهمين، ويمكن إطلاق سراحهم⁶⁰³.

إن مؤيدي سياسة إرباك سورية في لبنان ودفعها للانسحاب ركزوا خطتهم على تعديل سورية للدستور اللبناني للتمديد للرئيس اللبناني، من أجل تحريض المعارضين للتمديد على المطالبة بالانسحاب، وجاء الاغتيال لتوجيه الاتهام إلى سورية قبل نهاية التحقيق الدولي، أو حتى قبل البدء به عام 2005 وكأن ذلك مُتَّفَق عليه مسبقاً. وهذه فرصة مناسبة لتصل عملية التدخل إلى ما تريده واشنطن من سورية في ما يتعلق بشؤون العراق المرهق والممزق داخلياً. كما أن مسؤولين في البيت الأبيض يرون ضرورة استخدام الحدود العراقية، لتسديد ضربات لسورية من أجل الإمساك بلعبة مزدوجة عراقية - لبنانية تشتد من خلالها المخاوف لتكون مقدمة لإضعاف النظام والحصول على ما تريد واشنطن في موضوعات سبق وأن بحثها كولن باول في سورية⁶⁰⁴.

البيت الأبيض والتضليل

ولهذه الأسباب كلها رفضت واشنطن التوقيع على وثيقة محكمة الجزاء الدولية، ولم تنضم إليها حتى لا يُحاكم بعض سياسيينها وعسكرييها على جرائمهم الكثيرة في شتى أنحاء العالم، ومع ذلك تدعي أنها تريد الديمقراطية، وتُحاسب، بل تُحاكم غيرها من الحكام على النيات وليس على الوقائع. وتتهمهم حتى تشن عليهم الحروب. وهذه الأكاذيب موازية لسياسة إسرائيل التضليلية، حيث يعمد الإسرائيليون إلى تضليل الغرب بأكاذيب، وبخاصة السياسيين في إدارة البيت الأبيض، وهذا يُبقي المسؤول السياسي الأميركي خاضعاً لسيطرة اللوبي الصهيوني على قرارات البيت الأبيض في كل المسائل التي تتعلق بالسياسة العربية والإسرائيلية وبقضايا والشرق الأوسط. إن هذا التسلط يُتيح للمسؤول الحاكم، وللسياسي غير الحاكم، أن

يراعي دائماً أين توجد مصلحة إسرائيل. وقد عبّر الرئيس كارتر عن خداعه للعرب وللعالَم إرضاءً لإسرائيل حتى لا تتعرض لأي انتقاد من أجل إبقاء الدعم الصهيوني لحزبه في أميركا. وقال في كتابه «دم إبراهيم - رؤية في الشرق الأوسط»: إن إسرائيل انسحبت من بيروت وضواحيها منذ انتخاب بشير الجميل [أو بالأحرى تعيينه] رئيساً لتبرير المجزرة التي حدثت عندما كان شارون وزيراً للدفاع الإسرائيلي الذي حمّله لجنة (كاهانا) المسؤولية عن مجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982 ⁶⁰⁵.

دعم أميركا للحكومات التابعة ⁶⁰⁶

أعلن السفير الإسرائيلي في واشنطن (داني أyalون) أن إسرائيل ستبقى تتلقى الدعم من البيت الأبيض مهما قامت بأعمال حربية ضدّ لبنان، حتى لو ارتكبت مجازر جماعية. وهذا الكلام تأكيد على أن مسؤولي الولايات المتحدة يلقون بالأعمال الإرهابية على أعداء إسرائيل لتبرئتها، وهذا ما عرفناه من قبل عندما صرّح الرئيس الأميركي (كارتر) على أثر مجازر صبرا وشاتيلا ثم تبرئة «كلينتون» للكيان الصهيوني مرة ثانية عام 1996 على أثر مجزرة قانا، حيث أعلن البيت الأبيض أن المقاومة هي التي قصفت وأن إسرائيل ردّت على مركز الأمم المتحدة وهذا ما أعلنت عنه الإدارة الصهيونية في فلسطين المحتلة. ولكن الفيلم الوثائقي الذي عرضه أمين عام الأمم المتحدة (بطرس غالي) يومها برهن أن إدارة البيت الأبيض تضلل وتناقض على العالم للتغطية على إسرائيل، وهذا الفيلم الوثائقي كان سبباً للضغط الصهيوني على الإدارة الأميركية كي لا توافق على التجديد فترة ثانية للأمين العام للأمم المتحدة السابق الذكر.

بدأ الدعم الأميركي السياسي والاقتصادي والعسكري لإسرائيل يتطور ويتزايد منذ عهد الرئيس الأميركي جونسون إثر اغتيال الرئيس جون كينيدي عام 1963. ومنذ ذلك التاريخ عرف الدعم تحولاً ملموساً، وبخاصة بعد أن شهدت العلاقات الأميركية الإسرائيلية توتراً شديداً في عهد الرئيس آيزنهاور الذي اتخذ موقفاً سلبياً من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. وهذا التوتر، أجبر الإسرائيليين على الانسحاب من سيناء، وأثر على التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي، حيث أدرك الإسرائيليون أنهم لا يقدرّون على التحرك بحرية تامة وفرض شروطهم في صراع الشرق الأوسط إلا إذا كان لديهم موافقة أميركية لخطواتهم، كما عرفوه، من بعد، في عهود جونسون وريغان وكلينتون وكما فرضوه على إدارة الرئيس بوش الابن.

لقد تحولت جميع المساعدات الأميركية لإسرائيل في عهد الرئيس ريغان إلى هبات، واستمرت في العهود التالية وبخاصة في عهد بوش الابن. وقد ازدادت هذه المعونات والهبات حتى أصبحت تشكل سنوياً أكثر من 20 بالمئة من المعونات الخارجية التي تقدمها أميركا للعالم كله. كما يصل إلى إسرائيل مساعدات مادية أميركية «رسمية» و«خاصة»، أكثر من برنامج المساعدات الأميركية للعالم أجمع، ومنها تحصل إسرائيل على أدق أسرار التكنولوجيا العسكرية من خلال علاقات التبادل العلمي بين الدولتين، لا سيما في المجالات النووية والعسكرية.

وعندما وصل الرئيس ريغان إلى السلطة في البيت الأبيض هيمن اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأميركية، وعلى مجلسي النواب والشيوخ ووزارة الدفاع. وذلك بالرغم من أن اليهود في أميركا لا يشكلون أكثر من 2.4

بالمئة من الشعب في الدولة كلها، لكنهم يحتلون مراكز مرموقة في ميادين الحياة في الولايات المتحدة، وينتشرون بكثرة في مجالات التعليم، ليؤثروا على الأجيال الشابة ببرامج صهيونية ومتصهينة. ويهتمون كثيراً بالسياسة، حتى أن نسبة من يقترح منهم تصل، إلى أكثر من 90 بالمئة من المسجلين للاقتراع... والمواطن الأميركي، كما هو معروف، يتم تجهيله ضمن خطة معدة لهذه الغاية، وهو لا يكثرث بالشأن السياسي، حتى أنه ليس لديه إلمام بالسياسة الخارجية للدولة.

ويمتلك اللوبي الصهيوني تنظيمات يهودية أميركية، وشبكة من العلاقات العامة وجمع المعلومات، وقوة اقتصادية وإعلامية وانتخابية. ويتم توظيف كل ذلك من أجل تحقيق عدة أهداف منها:

- تأمين الدعم المالي لإسرائيل عن طريق مؤسسات الدولة، والمؤسسات المدنية، وتقديم المساعدات العسكرية والتقنية في أزمات الحرب والسلام معاً، إضافة إلى توفير الغطاء السياسي لكل ما تقوم به إسرائيل.

ويحقق اللوبي الصهيوني نجاحاً في هذه الخطوات عن طريق المال اليهودي الصهيوني وأموال المتصهينين، إضافة إلى الدعاية الإعلامية حيث يمتلك الصهاينة أجهزة إعلامية كثيرة. وعدا ذلك نجد تأثير الصوت اليهودي في الانتخابات، ثم اتباع الدولة سياسة الثواب والعقاب مع كل من لا يوافق على السياسة الصهيونية، وكذلك سياسة والترهيب والترغيب أو المحاصرة وتشويه سمعة المعارضين. ويعمد كثير من المفكرين والسياسيين والجامعيين إلى عدم إظهار أسمائهم في قوائم العداء لليهود المتعصبين وهذه القوائم يُصدرها اللوبي الصهيوني في أميركا وينشرها في معظم وسائل الإعلام الواقعة تحت

سيطرتهم، لتتم عملية المحاسبة فيما بعد عن طريق المؤسسات العامة والخاصة التي يسيطر عليها الصهاينة والمتصهينين. ويُطلق الصهاينة على مثل هذه القوائم، «لوائح بأسماء تشوّه سمعة إسرائيل» أي أن هذه الأسماء هي لأشخاص «لاسامين»، يقفون ضد اليهود. وكأن إسرائيل ملاك على الأرض يجب أن يخدمه العالم ويكون الناس عبيداً له، ويحق لها أن تقوم بكل ما تريده.

- إن أثرياء اليهود في أميركا وغيرهم من الفعاليات اليهودية الصهيونية يتصفون بولاء مزدوج، أي أنهم أميركيون بالهوية وإسرائيليون في الروح والانتماء. ويتميزون أيضاً بشعور عميق يبرز في تضامنهم مع إسرائيل، سواء كانت مخطئة أم محقة، وهي دائماً محقة بنظرهم. ويظهر شعورهم هذا في عقدة الذنب التاريخية تقصير يهود أميركا في مساندة يهود أوروبا في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي. ولهذا تُظهر لهم الصهيونية، أن عدم مساعدة إسرائيل - لتبقى قوية أكثر من كل العرب مجتمعين - قد يكرر مآسي اليهود ويؤدي إلى إضعاف وجودهم.

- يرغب يهود أميركا في تأمين معيشة أفضل لليهود في إسرائيل أكثر من الحياة في غيتوات فقيرة ومذلة عاشها اليهود من قبل في أوروبا، أو اليهود (الفالاشا) القادمون من أثيوبيا إلى إسرائيل. وهؤلاء يُصنّفون مواطنين إسرائيليين من الدرجة الثالثة، ويأتي العرب في الدرجة الرابعة، ويهود الأشكيناز الأوروبيون في الدرجة الأولى، واليهود الشرقيون في الدرجة الثانية. ثم تتبجح أميركا وإسرائيل بأن الكيان الصهيوني دولة ديمقراطية.

- لا يريد اليهود - الصهاينة الأميركيون أن يعيشوا في إسرائيل، ويتمسكون بالعيش في أميركا لأنهم يشعرون بالحياة الآمنة المستقرة، وهذا يمكنهم من مساعدة اليهود في إسرائيل والتحرك تجاه المسؤولين الأميركيين لتأمين المساعدات واستقرار وقوة الدولة الصهيونية. هذا الدعم الذي تحصل عليه إسرائيل من أميركا، هل يمكن «للتابعين» لواشنطن في دولة أخرى مثل لبنان، أن يحصلوا على دعم مشابه له ولو في حدّه الأدنى؟ ألم تلفظ أميركا شاه إيران، وماركوس (الفيليبين)، وأحمد سوهارتو (أندونيسيا) وبينوشيه (تشيلي) ولون نول (فيتنام الجنوبية) عندما انتهت خدماتهم لأمركا؟! ثم ألم تحتل أميركا العراق عندما انتهى دور صدام بعد أن أعلن الحرب على إيران بمساعدتها.

في الواقع يخطئ بعض اللبنانيين عندما يعتقدون أن واشنطن ستهتم بمصلحة لبنان، من ناحية منع إسرائيل من خرق الأجواء اللبنانية، أو منعها من سرقة المياه اللبنانية، أو تدخلها في الشؤون الداخلية. كما يُخطئ من يعتبر أن المصالح اللبنانية تتقاطع مع مصالح أميركا، وأن أميركا يمكن في يوم ما أن تصبح صديقة لبنان على حساب إسرائيل.

عملية إرهابية لتبرير الهجوم على إيران:

حدّر خبراء استراتيجيون وبعض المسؤولين السابقين في أميركا وأوروبا من تداعيات سلبية إذا صممت أميركا مهاجمة إيران، وذلك لأن المشروع الأميركي في العراق قد أصابه الفشل، وتوجه واشنطن أصابع الاتهام إلى إيران مسؤولية عن هذا الفشل، إذ تعتقد أميركا أن إيران تدعم مجموعات

عراقية ضد احتلال العراق، وبذلك انتقل العداء الأميركي من عداء للقاعدة إلى عداء لإيران.

وقد صدر تحذير في دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية البريطانية تؤكد أن الحرب على إيران سينتج عنها كوارث اقتصادية إقليمياً وعالمياً وداخلياً في أميركا. وهناك تحذير آخر من بريزنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في 1 / 2 / 2007، حيث رأى بريزنسكي أن أميركا تبحث عن سبب للقيام بعملية عسكرية واسعة ضد إيران، والسبب قد يكون عبر منطقي علم السياسة والحروب، لأن التبرير الذي على أساسه قامت أميركا بشن حربها على العراق كان سبباً مخادعاً ومضللاً للشعب الأميركي والعالم معاً. ويتضح ذلك من خلال خطف أميركا لقرار مفتشي الأمم المتحدة في العراق عن أسلحة الدمار الشامل، وذلك في عام 2002 وقيام الأجهزة الأميركية بحذف⁶⁰⁷ عبارة أن 25 شركة أميركية عملاقة قامت بتصدير معظم أنواع أسلحة الدمار الموجودة (سابقاً) في العراق أثناء حربه مع إيران، مع ذكر أسماء الشركات المصدرة للأسلحة.

وكذلك فإن استراتيجية أميركا أثناء الحرب الإيرانية العراقية كانت تهتم بضرب إيران بالعراق وبالعكس، والهدف من وراء ذلك استهلاك قوة الدولتين، لأن أميركا لا يمكن أن تطمئن لهما معاً في المستقبل. وكانت سياسة واشنطن تهدف إلى الاحتواء المزدوج، وقد عبّر هنري كيسنجر وزير خارجية أميركا في عهد نيكسون عن ذلك بقوله: «هذه أول حرب في التاريخ تتمنى أميركا ألا يخرج منها أحد منتصراً، وإنما يخرج الطرفان مهزومين».

وهذه السياسة كانت تسعى لتأجيج النار وتزويدها بالوقود ليزداد فيها الاحتراق⁶⁰⁸.

إن ذرائع أميركا لشن حربها على إيران هي بالدرجة الأولى لتنفيذ طلب إسرائيل المتكرر باستمرار وهو التخلص من القوة العسكرية والعلمية في إيران لحماية أمن إسرائيل، وهي حرب بالوكالة، إذ تتفرغ إسرائيل لمحاربة دول ومنظمات أضعف منها مثل سورية، وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وحزب الله في لبنان، لمنع الممانعين من التشويش على سياسة أميركا الشرق أوسطية (حرب بالوكالة عن أميركا) وترك إسرائيل مهمة تدمير العراق لأميركا ومن ثم التخطيط للتخلص من العراق (حرب بالوكالة عن إسرائيل). وقد تلجأ أميركا إلى ذريعة التدخل الإيراني ضدها في العراق لقصف المنشآت النووية الإيرانية. أما الذريعة الأخرى وهي الأخطر بأن تعتمد مؤسسات مخابراتية إلى تنفيذ عملية إرهابية، وبتسهيلات على الأرض على غرار عملية 11 / 9 / 2001 وتلصق مباشرة بإيران قبل انتهاء التحقيق لتبرير الهجوم عليها. وهذا ما أوحى به بريزنسكي معتبراً أن إدارة بوش الابن تحتاج إلى عملية لتبرير سياستها تجاه إيران. واعتقد بريزنسكي أن سوابق الإدارة، في عهد بوش الابن، في اختلاق الذرائع لتبرير الحروب قد تدفعها لحصول الأسوأ في العالم.

لقد أوضح بريزنسكي للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، المقالة التي صدرت في صحيفة نيويورك تايمز عن لقاء سري بين بوش الابن وطوني بلير قبل العدوان على العراق بشهرين وعُرف من هذا اللقاء أنه إذا لم تتمكن فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة من العثور على أثر لأسلحة الدمار

الشامل في العراق فيجب على أميركا وبريطانيا أن تبحثا عن أسباب أخرى لتبرير وشرعنة العدوان على العراق. وهنا عرض بوش عدة ذرائع، اعتبرها بريزنسكي فوق تصوّر العقل. ولكن التعصب الأعمى للمؤسسات الإعلامية الصهيونية التابعة للإدارة الحاكمة في واشنطن وإسرائيل تجاهلت مداخله بريزنسكي أمام اللجنة لأنه انتقد الإدارة الأميركية واعتبر أن عملها لمصلحة إسرائيل أكثر مما هو لمصلحة أميركا. في حين أن هذه الوسائل الإعلامية أعلنت مداخله هنري كيسنجر في صفحاتها الأولى لأنه صهيوني يؤيد الإدارة (المزدوجة) في أميركا وإسرائيل. وهناك أصوات كثيرة من سياسيين وعسكريين في أميركا وعدد كبير من الاستراتيجيين اعترضوا على سياسة بوش المغامرة إزاء إيران.

ومن أقطاب الحزب الديموقراطي، بعد فوزهم في انتخاب تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وجدنا كثيرين من أصدقاء بوش، وخاضعين لسياسة اللوبي الصهيوني أي لإسرائيل، حيث عمل بعضهم على تسهيل مهمة بوش ضد إيران. ومنهم نانسي بيلوسي (رئيسة مجلس النواب)، وهيلاري (زوجة الرئيس الأميركي السابق كلينتون) وجون ادواردز وديك تشيني، وبول وولفوفيتز (على الرغم من تركه الإدارة)، وجون بولتون، (على الرغم من استقالته مجبراً كسفير لأميركا في مجلس الأمن) وريتشارد بيرل، واليوت إبرامز ودوغلاس فايت (أبعد عن الإدارة) ودايفيد وولش وكلهم يهوّلون بالخطر الأميركي إكراماً لإسرائيل.

تخلّوا عن رئيسهم ولم يتخلوا عن إسرائيل

عندما تشوّهت صورة أميركا، وتغيّرت مواقف الانتصار، وتحولت قواتها إلى أهداف للمقاومة في العراق، ولا سيما بعد هزيمة الحزب الجمهوري في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2006، تركّزت الحملة على الرئيس بوش وإدارته، وذلك بسبب تقليل البيت الأبيض لأهمية الخطط التي وضعها مسؤولون صهاينة ومتصهينون في الإدارة الأميركية ويُطلق عليهم «المحافظون الجدد» ومنهم ريتشارد بيرل، وكينث أدلمان، ورئيس كتبة خطابات الرئيس بوش (دايفيد فروم)، إضافة إلى بول وولفوفيتز، وكارل روف وغيره من المسؤولين في إدارة البيت الأبيض. ومما قاله (بيرل) عن أهمية انتصار أميركا في العراق: «أعتبر أن هذه الدولة ستبلغ الديمقراطية، وأن هدف الحرب كان لتحرير العراق من الديكتاتورية» (بعد انعدام وجود آثار أسلحة الدمار الشامل). [ولكن مَن أوكل إلى أميركا نشر الديمقراطية في الدول النفطية؟ ولماذا لم تحتل دولاً أخرى لا تعرف الانتخابات النيابية؟ كفى تضليلاً وخداعاً للعالم].

وقد تحوّل بيرل ولم يعد من الصقور في البيت الأبيض عندما بلغ عدد قتلى الجنود الأميركيين أكثر مما قُتل في أحداث 11 أيلول/أيلول 2001 في نيويورك. وكان بيرل رئيس اللجنة الاستشارية لمجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون، وقد ترك مركزه هذا عام 2004. وقال: «لم تُتخذ القرارات الحربية ضد العراق بطريقة ملائمة وخلال مدة محددة، وهنا علينا تحميل الرئيس المسؤولية، فهو لم يكن يعرف بحجم المعارضة التي يواجهها في الإدارة». وأكد بيرل أنه لو رجع بالزمن إلى الوراء، ما قبل اجتياح العراق، لنصح بعدم القيام بهذا الغزو. وقال حرفياً: «أعتقد بأنني لو تنبأت بما سيحصل، وعرفت

إلى أين سنصل، وسُئِلت إذا كان يجب اجتياح العراق لكان جوابي بالنفي. ولا أعتقد أنه يجب دراسة استراتيجية أخرى لمواجهة حصول إرهابيين على أسلحة دمار شامل من صدام حسين، ومثل هذا التهديد يمكن مواجهته بوسائل غير التدخل العسكري المباشر». ونتساءل بدورنا إذا كان «أمير الظلام» الذي كان متشدداً في شن الحرب على العراق قد بدأ يشك بإدارة البيت الأبيض. فماذا عن بقية الصقور من الصهاينة؟ يرى دافيد فروم الذي شارك في كتابة خطاب الأمة عام 2002 عندما اتهم بوش دولة العراق ووضعتها في محور الشر، أن هزيمة الجيش الأميركي قد تكون حتمية، وذلك لأن المقاومة العراقية قد برهنت أن بإمكانها أن تصطاد عسكريين محتلين وحتى متعاونين معهم، وقد فشلت القوات الأميركية في تأمين الحماية لهم، وأن اللوم في هذا الوضع يقع على فشل الإدارة الأميركية ولا سيما الرئيس⁶⁰⁹. وكان بوش قد أوجد لجناً كثيرة وعيّن فيها مسؤولين صهاينة، وأصبحوا مشاركين في الحكم لإرضاء الصهيونية وإسرائيل.

أما (أدلمان) وهو من النشطاء في البنتاغون، وعمل مع مجلس السياسة الدفاعية حتى العام 2005، فقال في صحيفة واشنطن بوست في افتتاحيتها في شباط/فبراير 2002 أنه يؤمن بتدمير قوة صدام حسين العسكرية، وكان ذلك قبل أكثر من سنة من الاستعداد الأميركي لاحتلال العراق. وكان يعتبر أن مثل هذا العمل هو بغاية السهولة، ولكن بعد غرق أميركا في الوحول العراقية، تبين له أن فريق الأمن القومي أكثر سوءاً مما كان عليه من قبل. واعتقد أدلمان أن فكرة استخدام قوة أميركا لخير العالم قد انتهى لفترة من الزمن. ويمكن التوصل إلى عمل يتلاءم مع تطبيق سياسة واشنطن، ولكن إن

لم تتمكن أميركا من تطبيقها فستكون تلك السياسة غير مفيدة، لأن حججها ليست صحيحة.

ويتساءل بعض السياسيين والاستراتيجيين عن تصدير الديمقراطية التي كانت إدارة بوش الابن تنادي بها - بعد انعدام وجود أي أثر لأسلحة الدمار الشامل في العراق - وهل يمكن أن تتحقق مثل هذه السياسة؟ وكذلك فإن فريق بوش المهندس والمشجع لغزو العراق واحتلاله لم يخطط على أساس أن العراق كان يشكل خطراً بأسلحة الدمار الشامل التي لم تكن موجودة، كما كانت تدعي إدارة البيت الأبيض، بل كان هذا اللوبي يعمل على تنفيذ سياسة الصهيونية في أميركا، والمطلوب القيام بها من أميركا نيابة عن إسرائيل، لكي تُحذف وإلى الأبد القوة العراقية، ليس لأن صدام حسين كان يريد محاربة إسرائيل، وهو كان معروفاً أنه ينفذ سياسة واشنطن ويتلقى منها الأسلحة أثناء حربه مع إيران، ولكن إذا انتهى الحاكم وبقيت القوة العراقية موجودة، فقد يأتي حاكم آخر ويسبب إزعاجاً لهذا الكيان، ربما عبر تحالفه مع غيره من الدول. وإن آلية الحكومة التي كان يديرها بوش كانت بالعكس هي التي تديره عبر وزير الدفاع وباقي المستشارين والمسؤولين الكبار في أجهزة الأمن وكلهم، إمّا صهاينة أو متصهينون.

وأما «مايكل روبين» الذي قال: «إن الرئيس بوش خان الإصلاحيين العراقيين - أي الذين ذهبوا إلى واشنطن يستجدون بأميركا للإطاحة بصدام حسين - وهذه الخيانة كان بوش الأب عام 1991 قد اتبّعها عندما حرّض الشيعة في العراق ليثوروا على صدام حسين، وعندما ثاروا تركهم لمصيرهم، ولتصفية الثورة من حكام بغداد يومها⁶¹⁰. وكذلك فإن إليوت كوهين كان مدير كلية

الدراسات الاستراتيجية في جامعة هوبكنز للدراسات العليا، وعضو في مجلس السياسة الدفاعية، وكان يريد اتباع روزنامة للانسحاب وترك الدولة تعيش في فوضى مروّعة، وهذا سيُشجّع سنّة وشيعة العراق معاً لزعة بعض الأنظمة في دول مجاورة خليجية، وهي أصلاً تعاني من مشكلات مختلفة، والمهم أن تبقى أميركا قوية مسيطرة على هذه الدولة.

إليوت كوهين يفلسف الحروب

إن مجلس الأمن القومي لم يكن يخدم بوش خدمة فعالة، لأن معظم أعضائه كانوا يهتمون بما تستفيد منه إسرائيل، حتى ولو كان على حساب أميركا؛ هذا ما أعلن عنه ديفيد روز في مجلة فانيتي فير⁶¹¹. وأما كتاب إليوت كوهين تحت عنوان: «القيادة الأعلى: الجنود، رجال الدولة والزعامة في زمن الحرب»، فقد قدّمه للرئيس جورج بوش الابن ليقرأه في الإجازة الصيفية لعام 2002. وأدى ذلك إلى تدخل المدنيين في الاشراف على الشؤون العسكرية والاطلاع على التفاصيل الدقيقة للحرب، وهذا خارج نطاق اختصاصهم. وهنا برزت مرحلة التنافس بين المدنيين المتصلين بشؤون الحرب، والذين لا يعرف أي واحد منهم في المجال العسكري شيئاً مثال تشيني (نائب الرئيس)، ورامسفيلد وزير الدفاع (وهذا خدم في الجيش كضابط) ونائبه بول وولفوفيتز، ومساعد هذا الأخير دوغلاس فايت ثم ريتشارد بيرل وهؤلاء الثلاثة صهاينة، وكانت خدماتهم لصالح إسرائيل وليس لمصلحة أميركا، ومنها تخلص إسرائيل من العراق وتدميره بل وشطبه من معادلة الجبهة الشرقية إلى الأبد، إضافة إلى تزايد ثروات شركات أميركية تخصّ بعض الفئة الحاكمة في الإدارة الأميركية مثل شركة هاليبورتون التي كان يديرها ديك تشيني، وشركة باكتيل. بينما نجد أفراداً مثل كولن باول وزير الخارجية، وكان رئيس أركان

الجيش الأميركية وكان ابنه يدير شركة تتعلق بالحرب - ومساعدته أرميتاج، وغلبت الأمور السياسية على جذورهما العسكرية.

ويتناول عدد كبير من الاستراتيجيين والباحثين في الأحداث التي أثرت على تفكير الرئيس بوش من قراءة هذا الكتاب، الذي كان بمثابة آراء وتوجيه لممارسة الحكم وإخراج قيادة الحرب والأمور العسكرية من العسكريين وإبعادهم عن القرار بشأن الحرب، وحصر الأمور بالمدنيين، ونستنتج أن هؤلاء المدنيين كانوا دائماً مخطئين لأنهم لم يشاركون في الحروب، لا هم ولا حتى واحد من عائلاتهم. ولهذا لا يشعرون بالمآسي والدمار الذي ينتج عن أهوال الحرب. إن دروس حرب فيتنام عانى منها باول وأرميتاج، الذي كان أحد المسؤولين عن إخلاء سايفون، وهذه الدروس أسست لتفكير يقول إن سبب هزيمة الجيش الأميركي هو تدخل السياسيين في إدارة الحرب. لكن إليوت كوهين يُعيد سبب الفشل إلى تردد كبار الضباط في التصرف، وعجزهم عن اتخاذ القرارات على المستوى الاستراتيجي. وبما أنه مدني مثل «رامسفيلد» فإن فشل الجيش في الحرب يحتم أن يستقيل رامسفيلد أو تتم إقالته مثل وزير الدفاع الأميركي السابق، حيث لم يتعرض لأي عقاب بعد استقالته عام 2006، ولكن ماذا حل بقتلى وسمعة الجيش الأميركي وفضائح سجن أبو غريب وغيره في العراق!! ولأن رامسفيلد متصهين لم تتم إقالته ولم يُحاسَب!!

وقد اختار «كوهين» أبطالاً سياسيين مدنيين كقادة لامعين في ساحات القتال ولكن لم نجد أي إشارة للأخطاء الجسيمة التي ارتكبوها، ولم يأتِ «كوهين» على ذكرها.. وذلك لتبرير تعيين بوش الابن لسياسيين مدنيين في المجال

الحربي مثلما حدث للجيش البريطاني في عهد تشرشل أو غيره.. إن الفكر الصهيوني الذي يتلّطى وراءه كوهين جعله يُدرك أن العسكريين الأميركيين ربما يدركون مخاطر الطموحات العسكرية للإدارة الأميركية. بينما يرى هو أن السياسي يستمر في الحروب لعله يحقق ما يريد في التوسع في النهب أو في تحقيق الطموحات التي تريدها إسرائيل من وجود القوات الأميركية في الشرق الأوسط، لفرض الحلول التي تريدها إسرائيل من ناحية، ولحصولها بالتالي على السلام من خلال التطبيع وإجبار العرب على التنازل عن الأراضي والامتناع عن تطبيق القرار الدولي 194. وقد برز هذا الطموح عند بوش الابن الذي خاض الحرب التي لم يُكْمَلها والده. وكان بوش الأب قد توقّف عن مهاجمة العراق بعد أن تأكد أنه لم يعد هناك أي جندي عراقي في الكويت، ومنع كولن باول من توسيع الحرب لأن الهدف المرسوم كان طرد العراقيين من الكويت. لهذا نجد كوهين لا يرتاح لاستلام عسكريين المسؤولية في المجالات الحربية.

وفي مجلة «ناشيونال ريفيو» في اليوم التالي لأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 تناول كوهين شؤون المرحلة الراهنة وقال: «إصنع الحرب ولا تُطبع العدالة» وحدّد فيها الأهداف التي يجب أن تحققها السياسة الأميركية بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001. وقد اعتبر كوهين أن الذين شنوا الهجوم على المركز التجاري أعداء أميركا، ويجب أن تجري الحملة لقتلهم وليس لمطاردتهم لتقديمهم للعدالة. ولكنه لم يتحدث عمّن سهّل لهم الطريق إلى الطائرات في المطار ومعهم الأسلحة؟ واعتبر أن أية دولة أو أي إنسان على الحياد فمعنى ذلك - بنظر كوهين - أنه قد اختار التحالف مع أعداء أميركا، وعليه أن يدفع الثمن

لقاء هذا التحالف المعادي لواشنطن، حتى ولو لم يكن قد قام بعمل ضد أميركا⁶¹². أي: إما معنا وإما ضدنا.

وقد أشاد كوهين بوزير الدفاع رامسفيلد لأنه يؤمن بنظرية إسرائيل والتوسع الأميركي في الشرق الأوسط واعتبره وزير حرب مهم لأميركا بعكس كولن باول الذي حمّله كوهين مسؤولية عدم احتلال العراق في الحرب الأميركية لطرد العراقيين من الكويت، في حين أن رامسفيلد ليس له علاقة بالحروب ولا بالأمور العسكرية، ولكنه يقود الجيوش لتحقيق طموحات أسياده الاستعماريين أمثال ديك تشيني ومسؤولي إدارة إسرائيل.

استراتيجية البيت الأبيض: السيطرة على الموارد⁶¹³

كانت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة تشهد انقساماً عميقاً حول السياسة الخارجية، بسبب حرب فيتنام، وكان هذا الانقسام يطال انتشار الجيش الأميركي في أوروبا وكوريا، عدا عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي ومنع انتشار الأسلحة، والأسلحة النووية وميزانية وزارة الدفاع السنوية ومشكلات أميركا الوسطى. وفي عهد الرئيس ريغان كانت الإدارة الأميركية تحاول إقناع حلف شمالي الأطلس البدء بنشر الأسلحة النووية المتوسطة المدى، لأنه كان يعتبر أن الحرب الباردة هي صراع بين الخير (ويقصد به أميركا) والشر ويقصد به (الاتحاد السوفياتي)، لكن قادة الحزب الديموقراطي هاجموا ريغان من خلال اتهامهم له بترويج أيديولوجيا حربية عبر إعلانه أن الاتحاد السوفياتي هو إمبراطورية الشر. [ويتساءل البعض من حدد لريغان أن إدارة أميركا هي (الخير) وإدارة (موسكو) هي «الشر»؟ أم أن الإدارة الجمهورية للبيت الأبيض يجب أن يبقى عندها عدو لتبرير حروبها واستغلالها للدول ومواردها؟].

وبعد الحرب الباردة أعدّ «ولفوفيتز» عام 1992 مذكرة لاستراتيجية دفاعية لوزارة الدفاع وقد انتشرت في الصحف وأثارت جدلاً كبيراً وواسعاً، واقترح بهذه المذكرة أن تكون استراتيجية الولايات المتحدة الدفاعية هي العمل لمنع أية قوة عدوانية من أن تُمسك بمنطقة، تتيح مواردها للدولة التي تسيطر عليها أن تصبح قوة عالمية. وحددت المذكرة المناطق: أوروبا الغربية - آسيا الشرقية - الاتحاد السوفياتي (سابقاً) وجنوب غربي آسيا (منطقة النفط في الخليج). أما وولفوفيتز فكان قبل استقالته فيما بعد مساعداً لوزير الدفاع رامسفيلد، وهو صهيوني يرى أن إسرائيل يجب أن تبقى متفوقة على العرب أجمعين ومن الضروري عدم توجيه أي انتقاد لها مهما تصرّفت في الشرق الأوسط، لأنها قاعدة متقدمة للقوات الأميركية في المنطقة.

بعد، الحرب الباردة، انتشرت أسئلة كثيرة مثل: لماذا الموت من أجل برلين؟ واعتبر وولفوفيتز أن الهدف من توسيع الضمانات الأمنية وتوسيعها تجاه الأعضاء الجدد في حلف شمالي الأطلسي يهدف إلى تجنب الحروب. ورأى أن أهم دروس الحرب الباردة كان في التحالفات التي عقدتها واشنطن مع عدة دول في أميركا الجنوبية والوسطى. ولكن إذا تفحصنا سياسة هذه الدول نرى أنها كلها لا تعرف من الديمقراطية إلا الاسم والشعارات، عدا عن النظام الديكتاتوري والفاشيستي في عدة دول مثل: تشيلي ونيكاراغوا قبل الثورة الساندينية، وكانت كلها مدعومة من أميركا.

وكان وولفوفيتز يعتبر أن «عدو صديقنا ليس دائماً عدونا»، [وهذا برسم زعماء الموالاة في حكومة لبنان لعام 2006 و2007 الذين سلموا كل أمورهم

للسفير الأميركي (فيلتمان) وديك تشيني وجون بولتون وأمثالهم في الإدارة الأميركية].

إن النزاعات تغدّي سباق التسلح - حسب رأي وولفوفيتز - والأفضل برأيه أن تسلّح أميركا الآخرين ليقاتلوا من أجل بلادهم ولتكون هذه خاضعة لسياستنا. وهذا التقاتل والتسلح يُبعدنا عن إرسال جنودنا ليقاتلوا. ونرتكب خطأ استراتيجياً وأخلاقياً إذا رفضنا تسليح أصدقائنا سواء كان ذلك في البوسنة (سابقاً) والشرق الأوسط بمعظم أطرافه، ما عدا إسرائيل، لأنها قاعدة أميركية أو كما شبهها أحد السياسيين (حاملة طائرات ثابتة).

استراتيجية أميركا الجديدة تجاه إسرائيل⁶¹⁴

بعد تسلّم جورج بوش الابن الحكم في واشنطن العام 2000 عيّن في إدارة البيت الأبيض شخصيات سياسية صهيونية ومتصهينة أمثال ريتشارد بيرل (رئيس مجلس الدفاع التابع لوزارة الدفاع الأميركية)، مايكل ليون، جايمس كولبرت، تشارلز فيربانكس الابن، دوغلاس فايت، روبرت لوينبرغ، ديفيد وورمير وزوجته «ميراف» وغيرها كثير من الصهاينة. وقد صاغ هؤلاء استراتيجية جديدة في العام 1996 وقدموها إلى الرئيس كلينتون ولم يطبقها، ثم عادوا وطلبوا من بوش الابن تطبيقها بعد أن أدخلهم الرئيس في دوائر القرار الأميركي.

وكانت هذه الاستراتيجية لصيانة الكيان الإسرائيلي، لأن الصهيونية برأيهم، وعبر حزب العمل في إسرائيل، هي التي هيمنت على الاقتصاد والسياسة هناك لمدة طويلة، ولكنها لم تعمل على تقوية إسرائيل اقتصادياً. والمطلوب

إبقاء الصهيونية مسيطرة على إسرائيل ولكن من وجهة نظر اليمين الإسرائيلي، بل المتطرفين منه، أمثال حكومة بنيامين نتنياهو التي جاءت بأفكار جديدة. وتنصح الوثيقة استمرار إسرائيل بسياسة اقتصادية وعسكرية لتتمكن من ضمان أمنها داخلياً وعلى الحدود، وبذلك يتم إعادة بناء الصهيونية، التي تعتبرها إدارة البيت الأبيض حزباً سياسياً مثل باقي الأحزاب. وكذلك العمل مع تركيا ومصر والأردن لاحتواء أي عامل يزعزع الاستقرار ويؤثر على إسرائيل. ومن أفكار الوثيقة التشديد على التعاون الاستراتيجي في ميادين تهّم إسرائيل، وتعزيز القيم التي جاءت بها إسرائيل من الغرب. وهنا نراها تمثّل التوسع والاستعمار واستبعاد الغير، وليس نشر الديمقراطية الغربية بين أفراد الشعب في إسرائيل كما تروّج له أميركا وتل أبيب، خداعاً وتضليلاً للعالم. هناك ديموقراطية ولكن بين فئات اليهود الغربيين فقط. إن سعي إسرائيل للسلام يأتي من فوق الشعب اليهودي وحقوق الإنسان. [وهنا نسأل أليس تضليلاً وخداعاً للعالم؟ أليس للفلسطينيين حقوق سلبتها منهم إسرائيل. وهل الفلسطينيون في أراضي 1948 يتمتعون بالحقوق التي يتمتع بها اليهود؟].

كما تطلب الدراسة من إسرائيل أن تستمر بخطة السلام مقابل السلام. كما تطالبها إسرائيل بأن تتمسك بالمبادرة الاستراتيجية على طول حدودها الشمالية من خلال توريط حزب الله والجيش السوري وحتى إيران، للعدوان على لبنان وقد أوردت هذه الخطة الخطوات التالية:

أ- ضمان إسرائيل لحدودها الشمالية بأن تتمسك بالمبادرة بتوجيه ضربة إلى البنية التحتية للمصادر المائية السورية.

ب- اعتبار الأراضي السورية ليست بأمن من تعرّضها لهجمات القوات الإسرائيلية.

ج- قصف مراكز عسكرية سورية (كانت موجودة) في لبنان قبل الانسحاب في نيسان/أبريل 2005 وإن لم تكن هذه المراكز كافية فيمكن اختيار مراكز في سورية وقصفها.

د- العمل على زعزعة الحكم في سورية ومساعدة الغرب عامة وأميركا بخاصة بالتعاون مع دول عربية، للمعارضين السوريين وإجراء انتخابات مزيفة في لبنان، واستعمار لبنان عسكرياً ومالياً. وبصورة أوضح تحريض اللبنانيين على سورية لأنها انتهكت السيادة اللبنانية. أما عن احتلال إسرائيل لجنوب لبنان ولغيره من أراضٍ عربية فالتقرير يطلب من العرب أن يكونوا خدماً عند إسرائيل عبر التطبيع معها (أي الاستسلام) وأن يوافقوا على السلام مقابل السلام، وهو ما نادى به رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحاق شامير الذي كان مطلوباً من أجهزة الأمن البريطانية، ولم تقم بريطانيا بذلك بسبب الضغوط الصهيونية⁶¹⁵.

هـ- وبسبب طبيعة النظام في دمشق، ضغطت إسرائيل، عبر اللوبي الصهيوني في أميركا، على الإدارة الأميركية لتعلن العداء لسورية، وتتهمها بمقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، للتخلص من نفوذها العسكري والسياسي من لبنان، مع العلم أن أميركا هي التي أعطت الضوء الأخضر لسورية لتبقى في لبنان عسكرياً وسياسياً بعد اتفاقية الطائف. وعملت إسرائيل على التخلي عن مبدأ السلام الشامل، ورفضت صفقة الأرض مقابل السلام بالنسبة لمرتفعات الجولان. وأقدمت، بالتنسيق مع نائب الرئيس

الأميركي المتعاطف علناً مع اللوبي الصهيوني والموساد الإسرائيلي، على تنفيذ أعمال إجرامية في لبنان أجبرت سورية على الانسحاب منه، ليبقى ساحة لإسرائيل وأميركا عبر أصدقاء لهما فيه من أجل تدجينه ليوافق على عقد معاهدة «استسلام» مع إسرائيل. وهذا ما كان سيلفان شالوم (وزير خارجية إسرائيل في حكومة الليكود) وشمعون بيريز قد صرّحا به أكثر من مرة بأن لبنان سيكون الدولة الثالثة التي تعقد معاهدة سلام مع إسرائيل. [لكن المعارضين والممانعين لهذا النوع من السلام كانوا بالمرصاد لتوجهات بعض اللبنانيين الذين لا يريدون أن يكون لبنان عدواً لإسرائيل، والذين صرّحوا بأن العدو الوحيد هو سورية، وأن إسرائيل جار وليس عدواً. وهذا ما صرّح به أحد نواب تيار المستقبل في عام 2007 وسبقه إلى ذلك سمير جعجع في احتفال في ساحة الشهداء].

ويرى معدو الدراسة الاستراتيجية والتي نحن بصددّها أنه يتوجب علينا (أي أميركا وإسرائيل) أن نميّز بوضوح بين الصديق والعدو، والتأكد من أصدقائنا في الشرق الأوسط، حتى لا يشكّون ب صداقتنا لهم، والمقصود هنا الأردن ومصر وتركيا في السابق وبعض دول الخليج. وعلى إسرائيل أن تعمل متعاونة مع الأردن وتركيا لإضعاف سورية واحتوائها، وإذا لم يتم ذلك فيتوجب مواجهتها. ومن الضروري أن يتركز هذا الجهد على الإطاحة بالرئيس صدام حسين. وكان صدام منذ عام 1996 تاريخ إعداد الدراسة - وهو هدف رئيسي استراتيجي ومهم بالنسبة لإسرائيل، ومهم أيضاً لإحباط الطموحات الإقليمية السورية. وكان الأردن قد تحدّى الطموحات السورية من خلال اقتراحه إعادة الحكم الهاشمي إلى العراق، وهذا سبّب خلافاً أردنياً - سوريا، رد عليه الرئيس الراحل حافظ الأسد بمحاولة زعزعة الاستقرار في الأردن⁶¹⁶.

وركّز التقرير على تشتيت انتباه سورية من خلال استخدام عناصر المعارضة اللبنانية وتقويتها وتحريضها باستمرار لزعزعة الهيمنة السورية على لبنان. كذلك فإنه مهم لإسرائيل أن يكون لديها دعم دبلوماسي وعسكري لإجراءات يتخذها الأردن وتركيا ضد سورية، من خلال تحالفات قبلية مع القبائل العربية التي تعبر الأراضي السورية وتُظهر معارضتها للفئة الحاكمة في سورية. وقد يكون للملك الأردني (حسين) أفكار يقدمها لإسرائيل فتساعدها في ضبط المشاكل التي تواجهها في لبنان. وتتلاءم هذه الأفكار مع أفكار بعض الفئات اللبنانية. أما الأكثرية الشيعية في جنوب لبنان فهي ترتبط منذ قرون بالإمامية الشيعية في النجف وهي بذلك مع العراق وليس مع إيران.. هذا ما قالته الدراسة التي نحن بصددتها.. وإذا حكم الهاشميون في العراق فقد يستخدمون نفوذهم في النجف لمساعدة إسرائيل في إبعاد شيعة جنوب لبنان عن حزب الله وإيران وسورية. ويتمتع الشيعة بروابط قوية مع الهاشميين، لأن النبي محمد، يتحدر من الهاشميين. ولكن الصهاينة والمتعصبين الذين أعدوا هذه الدراسة نسوا أن الشيعة في الجنوب لهم عدو واحد ولهم توجه سياسي واحد وهو تحرير الأرض، وهدفهم موحد ضد أطماع إسرائيل في لبنان على حساب مصالحهم السياسية، وأن أول من وأسس مقاومة لمحاربة إسرائيل هم الشيعة الذين يدينون بالولاء المذهبي للنجف⁶¹⁷ وعلى رأسهم السيد موسى الصدر.

علاقة بوش بإسرائيل

طلبت إسرائيل من أميركا التدخل الفاعل في السياسة الإسرائيلية الداخلية المعارضة للحكومة الإسرائيلية من أجل التغلب على المعارضة للمساومة على مبدأ الأرض مقابل السلام التي لن يقبل بها بعض الصهاينة المتشددین

الذين يطالبون العرب بأن يكون السلام معهم مقابل السلام فقط، حتى تحتفظ إسرائيل بالأراضي التي احتلتها عام 1967. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تريد إسرائيل إغراء العرب بالحصول على المساعدات من أميركا، وهذه ستصب من جديد في الخزانة الأميركية من خلال شراء العرب لأسلحة أميركية لن تُستعمل ضد إسرائيل.

والاستراتيجية الجديدة لإسرائيل تركز على فلسفة المشاركة في السلام - من حيث المبدأ - ولكنه سلام إسرائيلي مبني على أساس القوة (أي إجبار العرب على القبول بالسلام الذي هو في حقيقة الأمر استسلام) ، وبهذا تكون إسرائيل معتمدة على نفسها، ولا تحتاج إلى القوات الأميركية للدفاع عنها. وهذا سيمنح إسرائيل هامشاً من التحرك، ويرفع عنها ضغوطاً أميركية. ولكن هذه الضغوط هي أشبه بعبارات كلامية لا أثر لها في السياسة الصهيونية الإسرائيلية؛ لأن من يجرؤ أن يفرض ضغطاً على إسرائيل من إدارة البيت الأبيض سيلاقي ضغطاً أكبر عليه من اللوبي الصهيوني، وبخاصة أثناء الانتخابات، وسيعرّض نفسه لتشويه سمعته بأنه معادٍ للسامية، وسينتشر ذلك في عدة وسائل إعلامية، أغلبها صهيونية الهوى.

إن موافقة إسرائيل على مشروع الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ لا يؤدي فقط لاحتواء تهديد مادي حقيقي يواجه بقاء إسرائيل، بل سيعمل على توسيع قاعدة التأييد لإسرائيل بين عدد كبير من أعضاء الكونغرس الأميركي، الذين يعرفون القليل عن إسرائيل، لكنهم يهتمون كثيراً بالدرع الصاروخي. وقد يشكل ذلك عاملاً يساعد على نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. وهذا التضليل الأميركي للعرب يبرز من خلال عدم نقل السفارة مما

يدل على أن أميركا غير معترفة بالقدس عاصمة لإسرائيل، والحقيقة أن ذلك خداع للعرب. ولو أن أميركا كانت صادقة فعلاً لأجبرت هذا الكيان على عدم بناء المستوطنات الصهيونية في القدس الشرقية تخطيطاً منها لفرض الأمر الواقع على العرب والقبول بهذه الخطوات تجاه القدس والتي أدت إلى تهويدها، أي أن عدد سكان اليهود فيها زاد عن السكان العرب بنحو 240 ألف شخص، والعربي الذي يخرج من القدس لا يُسمح له بالعودة إليها. وبهذا أصبح العربي يعيش في معازل مثل السود في جنوب أفريقيا حتى عام 1994.

وتسعى إسرائيل⁶¹⁸ - كما يطلب منها صهاينة البيت الأبيض - إلى أن تجدد نفسها وتسلّك الطرق التي توصلها إلى تملّك شرق أوسط جديد، ليس عبر الحرب، بل عبر السياسة والاقتصاد لتهيمن على هذه المنطقة. وهذا ما خططت له أميركا وصرّحت عنه كونداليزا رايس (وزيرة خارجية أميركا) عندما جاءت إلى لبنان إبان حرب تموز/يوليو، واستُقبلت في فترة أشد المعارك شراسة وقساوة واجتمعت بفريق لبناني بينما الطائرات الأميركية والقنابل الذكية تعمل على تدمير لبنان عبر الذراع العسكرية الأميركية الإسرائيلية. ولكن بعد أن فشلت إسرائيل في تحقيق حلمها وحلم أسياها في أميركا، انطفأت الفكرة ولم تظهر في وسائل الإعلام مرة ثانية.

معهد يهودي لشؤون الأمن القومي

أنشأ فريق من اليهود - الصهاينة والمتصهينين أثناء الحرب الباردة لجنة الخطر الداهم، وكان يحرص على أن تكون أميركا متفوقة على الاتحاد السوفياتي. وقد أسس هذا الفريق المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (جنسا). وكانت أهداف اللجنة تتلخص بعدة نقاط منها ما يتعلق بإسرائيل وأميركا وأهمها:

- عدم الحدّ من التسلّح، وتأييد مطلق لإسرائيل يمينية متطرفة. وكانت هذه اللجنة في عهد الرئيس كارتر لا تزال في بداية نشاطاتها. ومع انتخاب الرئيس ريغان عام 1980 انتقلت اللجنة إلى مركز القرار في أميركا. وقد تمكن الفريق المتخصص في مجال الدفاع من جعل هذه اللجنة ركيزة أساسية لمؤسسة دفاعية تعمل في الظل، وتضغط سياسياً ومالياً لتبرع اليهود الصهاينة لمرشحي الحزب الديموقراطي في عهد كلينتون، «عبر المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي»، وعبر «مركز السياسة الأمنية (C.S.B)». وقد انتقل العشرات من هاتين المؤسستين إلى مراكز حكومية، واستمروا من خلال مراكزهم السياسية في الضغط لتحقيق برنامجهم الذي لم يتغير. وكان زملاؤهم في المؤسسات التي يعملون فيها يحرضونهم على تنفيذ مخططاتهم حتى تمكنوا من دعم سياسة الدفاع الصاروخي، ومعارضة اتفاقيات الحد من التسلّح في عهد الرئيس ريغان، وكذلك الطلب لتقديم مساعدات عسكرية لتركيا إضافة إلى استمرار تقديم كل ما تحتاجه إسرائيل وبخاصة أثناء حكم الليكود⁶¹⁹.

وكان أعضاء فريقَي المعهد اليهودي ومركز السياسة الأمنية متشددتين في شن حرب، ليس على العراق فحسب، بل شن حملة شاملة - حسب نظرة (مايكل ليدين) أحد أهم أعضاء المعهد اليهودي تأثيراً في واشنطن - بهدف تغيير النظام في كل من العراق وإيران وسورية والسعودية والسلطة الفلسطينية، وهذا عمل مهم وملحّ. ولكن الذي كان يعترض على ذلك في عهد بوش الابن وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية وضباط كبار في الجيش الأميركي، وكان ذلك قبل احتلال أميركا للعراق في آذار/مارس 2003. والسبب في تغيير النظام السعودي كان لتقسيم المملكة إلى قسمين:

شرقي، ويتبع نظامه مباشرة الولايات المتحدة لغناه بالنفط، وغربي يشمل منطقة المراكز الدينية للأسرة السعودية الحاكمة. هذا التقسيم والتغيير في الأنظمة كان لعدم التمايز بين الأمن القومي الأميركي والأمن القومي الإسرائيلي، إذ عندما يتغير نظام دولة عربية لصالح أميركا، فهذا حتماً سيكون لصالح إسرائيل أيضاً. وهذا هو السبيل الوحيد لتأمين استمرارية أمن وازدهار إسرائيل حتى تتمكن من فرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، حسب رؤية فريق المعهد اليهودي ومركز السياسة الأمنية. وبذلك تفرض إسرائيل سلطتها بأدوات الحرب الباردة التقليدية من مكر وقوة وتضليل وخداع وعمليات سرية في عدة دول عربية ورمي الاتهام على دول أخرى لنشر الخلافات والحروب والانقسامات السياسية، وقد أعلن بعض الصحف الأميركية أن نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني وإليوت إبرامز وبندر بن سلطان خططوا ومولوا الإسلاميين المتطرفين (فتح الإسلام) لمحاربة الشيعة في لبنان، وقاموا بأعمال عسكرية⁶²⁰ في لبنان لاتهام سورية، ليقف كثير من المسيحيين ضد سورية، على أن يؤيد هؤلاء سياسة إسرائيل مستقبلاً بعد تزايد الحقد بين سورية ولبنان. هذا ما عبّر عنه وزير العدل الأردني السابق، وهو خبير بالقانون الدولي، استناداً إلى اتهام صحف أميركية لتشيني وعناصر إسلامية يمولها بندر بن سلطان باغتيال النائب والوزير السابق⁶²¹ بيار الجميل، في وضح النهار واتهام سورية بالاغتيال وكذلك رفض أميركا تقديم شريط صور الأقمار الصناعية عن اغتيال الحريري للجنة التحقيق الدولية.

وقد تحدثت وسائل الإعلام عن تصنيف السعودية كدولة، ويجب إخضاعها عبر مجموعة إجراءات محتملة، ومعظمها من مخططات مجلس سياسة الدفاع التابع لوزارة الدفاع، الذي كان برئاسة (أمير الظلام) الصهيوني ريتشارد بيرل،

وهو مسؤول سابق في وزارة الدفاع الأميركية في عهد الرئيس ريغان. واقترحت توصيات هذا المجلس التركيز على الاستراتيجية الكبرى للشرق الأوسط الذي أعلن عنه بوش الابن وأطلق عليه الشرق الأوسط الكبير، وأسمته «رايس» الشرق الأوسط الجديد، حيث كان التركيز في هذه المنطقة على العراق كمحور تمهيدي يجب السيطرة عليه، ثم السعودية كمحور استراتيجي للتركيز عليها لأسباب نفطية وضمها للمحور العراقي من حيث السيطرة على الثروات. ورأى (ليدن) أن مهمة الضغط يجب أن تستمر وتتركز على تغيير النظام في إيران، حتى تستريح منه إسرائيل، بعد تدمير العراق. ويعمل فريق المعهد الصهيوني على تشجيع الجيش الأميركي لتأمين وجود قواعد أميركية في أريتريا، لموقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر، وضرورة بقائها تحت الرعاية الإسرائيلية، وإذا حدث تغيير في نظامها أو في توجه حكومتها فتعمل إسرائيل على أن يكون عندها موقع آخر في أثيوبيا أو الصومال. ربما لأن أثيوبيا قامت باحتلال الصومال بحجة محاربة فئات إسلامية متشددة، فأصبح الصومال ركيزة من ركائز وجود إسرائيل على البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

ويقول أحد الضباط القدامى في الجيش الأميركي إن الإدارة الأميركية عندما بدأت بتخفيض المعونات المدنية التي تقدمها لإسرائيل سنوياً قررت أن تنتهي من التخفيض في العام 2007، لكنها قررت في نفس الوقت زيادة المعونات المتعلقة بصناعة الأسلحة، وتقديم الأسلحة الجاهزة بنسبة تعادل نسبة تخفيض المساعدات المدنية، ومعنى هذا أن أميركا نقلت المعونات المدنية إلى عسكرية، بتوصية من المعهد الصهيوني لتقوية الإدارة الصهيونية المتطرفة التي ترفض السلام مع العرب تحت راية الأرض مقابل السلام.

ومن فريق المعهد الصهيوني أيضاً أسماء لاحقة في الإدارة الأميركية أمثال: ديك تشيني، وجون بولتون (كان مساعداً لوزير الخارجية للحد من التسليح) ثم سفير أميركا في الأمم المتحدة. وبعد نجاح الحزب الديموقراطي في الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 أُجبر بولتون على الاستقالة، وكان ريتشارد بيرل قد سبقه إلى ذلك، ثم جايمس ويلسي مدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق. وكان لهذين العضوين صوتٌ عالٍ في قصف العراق في عهد بوش الأب، وتدميره واحتلاله في عهد بوش الابن. ومن بقايا مرحلة ريغان نجد جين كيركباتريك (كانت سفيرة أميركا في الأمم المتحدة)، وأوجين روستو، و«مايكل ليدن» الذي كان صلة الوصل مع الإسرائيليين في قضية إيران - كوتترا في عهد الرئيس ريغان.

تغلغل «المعهد الصهيوني» و«مركز السياسة الأمنية» في إدارة الرئيسين كلينتون وبوش الابن

أدان فريق المعهد اليهودي، الذي تغلغل أعضاؤه في الإدارة الأميركية في عهدي كلينتون وبوش الابن، أي نوع من الاتصالات بين أميركا وسورية. وكان يعمل على إيجاد سبل جديدة لإظهار الفلسطينيين وكأنهم أشرار ومخربين. وكانت إسرائيل تعتبر أن ياسر عرفات لا يسيطر على كل عمليات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ويقف إلى جانب صدام حسين الذي يعتبر الممول الوحيد له، والذي ليس لديه أي دافع لوقف العنف ضد إسرائيل. ويطالب فريق المعهد الصهيوني بوجود التنقيب عن النفط في المحمية الطبيعية لأميركا في القطب الشمالي، لأن الدول العربية المنتجة للنفط هي دول لها مصالح معادية لمصالحنا (أميركا وإسرائيل). وهذه الدولة (إسرائيل)

تقف إلى جانبنا عندما نحتاج إليها، وذلك عبر تهديدها للدول النفطية إذا حاولت منع تصدير النفط أو إيصاله إلينا. وأن التنقيب عن النفط واكتشافه سيعمل على الحد من قدرة العرب على إلحاق الأذى بأميركا.

ويصرف المعهد الصهيوني قسماً من موازنته السنوية على تنظيم رحلات لمجموعة من كبار الضباط الأميركيين المتقاعدين لزيارة إسرائيل، كما يعمل على تسهيل لقاءات لهم مع ضباط إسرائيليين. وكان الضباط الأميركيون، بعد عودتهم إلى أميركا، يكتبون مقالات للصحف ومعظمها تؤيد إسرائيل (لأنها صهيونية) إضافة إلى توقيع رسائل عديدة للكونغرس وللمسؤولين في الإدارة الأميركية لدعم برنامج اليمين المتطرف بصورة خاصة. وعدا عن رحلات الضباط الكبار نجد أن المعهد الصهيوني ينظم رحلات صيفية لطلاب الكلية الحربية إلى إسرائيل للاستماع إلى محاضرات في كليات القوات البرية والجوية والبحرية. وأثناء الانتفاضة الثانية التي بدأت إثر تدنيس شارون للمسجد الأقصى، كانت الإدانة من الضباط الأميركيين للانتفاضة لأنها عمل عنفي غير أخلاقي. واعتبر هؤلاء الضباط أن دور أميركا هو مساندة إسرائيل ضد المطالبين بحقوقهم وأهمها الاستقلال والأرض وتفكيك الجدار العنصري الذي التهم 25 بالمئة من أراضي الضفة الغربية. إن هذه الرحلات جعلت كل ضابط متقاعد عضواً في المعهد الصهيوني، يتقاضى منه راتباً بوصفه مستشاراً. ولا يخلج بعضهم من علاقاتهم مع الشركة العالمية للموارد العسكرية المهنية، التي تتبع لها شركة خاصة تؤمن المرتزقة إضافة إلى استشارات عسكرية ووسيلة مع صفقات تسلح. ومن زبائنها الرئيسيين وكالة الدفاع الصاروخي التابعة للبنتاغون التي تشرف على تنفيذ عدد من المشاريع المشتركة مع إسرائيل⁶²². وعلى سبيل المثال نجد 3 ضباط كبار متقاعدين

من أعضاء المعهد اليهودي وهم: الأدميرال (ليون أدمي) والأدميرال (ديفيد جيريميا) والجنرال (تشارلز ماي) وهؤلاء عملوا في شركة (نوزفتروب غرومان) كمستشارين أو كأعضاء. وهذه الشركة بنت سفناً للبحرية الإسرائيلية، كما باعت لإسرائيل مقاتلات حربية وأجهزة إلكترونية، لمقاتلات أف 16، إضافة إلى نظام رادار متطور للجيش الإسرائيلي ليستخدمه في المروحيات الهجومية (وربما دفعت ثمن كل ذلك الإدارة الأميركية). كما تعمل هذه الشركة مع شركة إسرائيلية، تعمل على إنتاج مقاتلات من دون طيار. وهناك شركة لوكهيد مارتن، التي باعت لإسرائيل مقاتلات أف 16 بأكثر من 2 مليار دولار عام 1999، وأنظمة إطلاق صواريخ متعددة الرؤوس، وأنظمة محاكاة المقاتلات. وقد عمل في شركة لوكهيد مارتن الجنرال (ماي)، والجنرال (بول سيرجان)، والأدميرال (كارلديل تروست). وكان هذا الأخير عضواً في مجلس استشاري لشركة (جنرال ديناميكس) التي حصل أحد فروعها على عقد بأكثر من 210 ملايين دولار لتزويد إسرائيل بمقاتلات تستخدم أجهزة إلكترونية في مهمات خاصة.

وعدا ذلك، نجد أعضاء من المعهد الصهيوني ومنهم (جيريميا) وهو رئيس وشريك في شركة (الاستراتيجيات التكنولوجية) وهي شركة استشارات واستثمارات مصرفية متخصصة في مجالات الفضاء والدفاع والاتصالات وصناعة الإلكترونيات، وتشترك مع شركة إسرائيلية تعمل في مجال صناعة الرصاص المطاطي، وهو عضو في مجلس سياسة الدفاع التابع للبتاغون، وكان يرأسه الصهيوني ريتشارد بيرل. أما الشركة الوحيدة التي ليس لها أعضاء في المعهد الصهيوني فهي شركة الأسلحة (بوينغ)؛ وعلى الرغم من ذلك فقد عملت في قطاع صناعة المقاتلات الإسرائيلية لمدة 30 عاماً. كما

باعت (بوينغ) مع لوكهيد مارتن طائرات (أف 16) لإسرائيل ومقاتلات مروحية من طراز أباتشي، التي كانت أكثر ما تستخدم ضد الفلسطينيين، كما استخدمتها إسرائيل ضد اللبنانيين قبل عدوان تموز/يوليو 2006 وأثناءه وبعده.

وهناك أسماء كثيرة أخرى من المعهد اليهودي لها علاقة استشارية ووظائفية في أجهزة دفاعية تابعة للبنتاغون. فسفيرة أميركا السابقة في الأمم المتحدة جين كيركبانتريك، وريتشارد بيرل، وفيليس كامينسكي هم أيضاً أعضاء في مجلس استشاري لشركات أميركية متخصصة بالصناعات الحربية لأميركا وإسرائيل معاً. وفي عام 2003 كان رئيس المجلس الاستشاري للمعهد اليهودي ديفيد ستينمان عضواً في مجلس (مركز السياسة الأمنية) وهو مجلس صهيوني، وكان رئيسه، قبل أن يُعين في البنتاغون، دوغلاس فايت. كما كان 22 شخصاً من الصهاينة مستشارين في مجلس (مركز السياسة الأمنية) الذين يتطابق بأهدافه مع المعهد اليهودي، أي أنهما شيء واحد. وهؤلاء الأشخاص هم من حقبة الرئيس ريغان أمثال: (إليوت ابرامز)، و(كين ديغرافنزيدي) و(باولا دوبرنسكي) و(ستيفن كرايمر) و(روبرت جوزيف) و(روبرت اندرون) و(جي دي كراوش)، وقد استعادوا مراكزهم في إدارة الرئيس جورج بوش الابن.

وكان (فرانك غافني) رئيس مجلس الإدارة في مركز السياسة الأمنية، وكان صديقاً حميماً لريتشارد بيرل، وتعود علاقتهما إلى الفترة التي كانا فيها في فريق عمل عضو مجلس الشيوخ الراحل هنري جاكسون، الذي كان يُطلق عليه لقب (سناتور بوينغ) والذي كان من أكثر أعضاء مجلس الشيوخ تأييداً وإخلاصاً لإسرائيل. ثم انضم (غافني) إلى (بيرل) في البنتاغون، وأعاد تأسيس

(لجنة الخطر الداهم) لتجميع المحافظين الجدد المتطرفين في تأييدهم لإسرائيل. وكان إنتاج هذه اللجنة كثيفاً من خلال مقالات دورية، تنشرها صحيفة واشنطن بوست الصهيونية. وتؤكد هذه التقارير أن الخطر الداهم والأكبر لأميركا يأتي من الصين، والعراق، ودول مارقة لديها أسلحة صاروخية بالستية، ما عدا إسرائيل. وكانت مصنفات (غافني) و(مركز السياسة الأمنية) بسيطة للغاية وهي تناسي كل اتفاقيات الحد من التسليح، والمُضي قُدماً في تطوير أنظمة التسليح، وتقديم كل الأسلحة المتطورة إلى إسرائيل، وعدم إظهار أي رحمة تجاه الفلسطينيين وغيرهم من العرب. وكان المعهد الصهيوني، ومركز السياسة الأمنية ممثلين وبكثافة في لجنة تقييم تهديد الصواريخ البالستية لأميركا في أواخر التسعينيات في عهد كلينتون.

إن مجلس مستشاري «مركز السياسة الأمنية» يضم صانعي بوبنغ ولوكهيد مارتن حيث يشارك فيه نائب رئيس لوكهيد لشؤون الفضاء والصواريخ الاستراتيجية (تشارلز كوبرمان) ومدير برامج الدفاع (دوغلاس غراهام). ويضم هذا المجلس المسؤولة السابقة في شركة تي.آر. دبليو (أموريتا هوبز)، وعضو الكونغرس السابق (روبرت ليفنغيستون) وهذا ينتمي إلى مجموعة الضغط الصهيونية لمصلحة إسرائيل. كما يشارك في المجلس ممثل شركة تكنولوجيا تتعلق بصناعة الأقمار الصناعية للنازا والبنتاغون وهو وزير البحرية السابق (جون ليهمان) وممثل عن مصنع برامج كمبيوتر الدفاع الصاروخي ويدعى (جورج كيورث). هذا عدا المجموعة النيابية المؤيدة للدفاع الصاروخي ومنها: النائب «كيرث ريلدز» وعضو مجلس الشيوخ «جون كاييل».

وفي عام 1995 اشترك الصهيوني دوغلاس نايت في كتابة مذكرة لمركز السياسة الأمنية، يدعو فيها الولايات المتحدة للانسحاب من المعاهدة للحد من التسلّح. وهذه المذكرة تحولت بعد فترة إلى قرار سياسي يعارض ميثاق الأسلحة الكيماوية، ومحكمة الجرائم الدولية، ومعاهدة حظر الاختبارات الشاملة، وهذه كلها لم توقع واشنطن على معاهداتها. وقد اشترك «بيرل» و«فايث» في صياغة تقرير أُعِدَّ عام 1996 مع غيرهم وهو تحت عنوان (اختراق واضح)، وهو رسالة إلى رئيس الوزراء نتنياهو، ويتضمن التقرير تحويل الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد رأسمالي حر، مع بيع الشركات والأراضي المملوكة للدولة. وهذا التقرير هو مخطط لحرب باردة مصغّرة في الشرق الأوسط، ويدعو أيضاً لاستخدام جيوش مأجورة لتغيير الأنظمة وزعزعة الاستقرار واحتواء الدول الممانعة لسيطرة السياسة الإسرائيلية، كما يبحث التقرير عن طريقة لدعم اليمين الصهيوني عبر ربط مصالحه بقضية الدفاع الصاروخي والتعاون مع أميركا لحماية إسرائيل ومنع التهديد الفعلي لوجودها. وهذا كله يؤدي بالتالي إلى توسيع قاعدة المؤيدين لإسرائيل في الكونغرس، وبخاصة الذين لا يعرفون عنها الكثير، ولكنهم من المهتمين بقضية الدفاع الصاروخي، وهذا له فائدته في نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس.

وعلى الرغم من أن جدول أعمال المعهد الصهيوني، ومركز السياسة الأمنية ما زال يتمثل في مجالس الحرب، لكن بول وولفوفيتز، الذي كان رئيساً للبنك الدولي لا يزال يشعر بقلق من عدم إتمام بناء إسرائيل للمستوطنات وقد استخدمت الصهيونية وظيفته هذه لدعم إسرائيل من حيث تقديم الدعم المالي لمن يؤيد سياستها ويرفض تقديم الدعم لمن يكون ممانعاً للسياسة

الاستيطانية، إضافة إلى دعمه لسياسة إسرائيل. ولم يكن وولفوفيتز مُرحّباً به كغيره في إدارة بوش الابن، ولكنه لا يزال يساهم في صناعة القرارات السياسية. وفي أوائل عام 2002 كان الصهيوني كارل روف هو مستشار سياسي للبيت الأبيض يهتم بتشكيل مجموعة جديدة من اليمين المتطرف (الصقور) تهتم بشؤون الدفاع، كمناقشة لخطط المعهد الصهيوني، وذلك لأن (غافني) قد خذلهم حسب رأيهم، وأنه كان قاسياً على بوش الابن أكثر من اللازم، ولأنه صهيوني لا تتجرأ إدارة الرئيس الأميركي أن تعاقب واحداً منهم، أي من المؤيدين لإسرائيل. وكان (غافني) يعتبر أن كوبا تمثل تهديداً لأميركا. ولكن بعد 11 أيلول/سبتمبر كان (غافني) قلقاً على إسرائيل أكثر من قلقه على أميركا، وكارل روف استقال من مركزه في آب/أغسطس 2007 وكان مستشاراً ومديراً للماكنة الانتخابية للرئيس بوش الابن.

وكان (غافني) يحصل على الأموال من مؤسسات صهيونية ومنح من برادلي، وأموال تعاقدية من مؤسسات عسكرية. وكان يعتبر أن الفلسطينيين هم العدو رقم واحد في الحرب على الإرهاب. وأن أموال المؤسسات الصهيونية من أمثال المتطرف (إيرفينغ موسكوفيتش صاحب شركة لعبة (البنغو) في كاليفورنيا وغيرها يتبرع للمعهد ولمركز السياسة الأمنية، ويرسل الملايين سنوياً لجماعات المستوطنين المتشددين مثل (عطريت كوهانيم)، ويقوم بتمويل بناء مستوطنات بعدما اشترى أراضي بالتزوير في مناطق حول القدس لبناء المستوطنات. ودفع أموالاً كثيرة عام 1996 لإعادة فتح النفق تحت الحرم القدسي وهذا أدى إلى سقوط 70 شهيداً من الفلسطينيين المعارضين.

إن (لورانس كاديش) وهو أحد أغنياء اليهود المستثمرين في المصارف من ممولي غافني، وهو يساعد باستمرار مركز السياسة الأمنية والمعهد اليهودي في أعمالهما، كما يساعد الجماعة الأميركية من أجل تحقيق النصر على الإرهاب، وهذه مؤسسة تابعة لأحد الأميركيين (وليام بانيت)، ويعمل فيها مع غافني لخدمة تحديد التهديدات الداخلية والخارجية لأميركا - بعد 11 أيلول/ سبتمبر - وقد حدّدت الجماعة الأميركية من أجل النصر على الإرهاب أن الرئيس السابق جيمي كارتر، ومحرر مجلة (هاربرز) لويس ليهام، والنائب ماكسين ووترز هم من الذين يشكلون تهديداً داخلياً، لأنهم انتقدوا سياسة الإدارة الأميركية وهيمنة اللوبي الصهيوني عليها لمصالح خارجية وليس لمصلحة أميركا، مع العلم أن الرئيس كارتر كان مؤيداً لسياسة إسرائيل عندما كان في الرئاسة.

ومن ممّولي (غافني) كذلك وريث أمبراطورية تهتم بصناعة الأسلحة وهو (بوجو زابلودوويتز) الذي وظّف معه ريتشارد بيرل. وقد تبرعت هذه المؤسسة بأموال ضخمة لمركز الأبحاث والاتصالات البريطاني - الإسرائيلي الذي تأسس في لندن من أجل مواجهة المنظمات والمؤسسات التي لا تمدح الحركة الصهيونية لأن هؤلاء سيُعتبرون معادين للسامية، حسب المفهوم الصهيوني لمن يعاديها. ومن بين الذين يقومون بأبحاث للتحريض على محاربة الإرهاب، وهذا الاسم هو خديعة لضرب القوى والجمعيات الإسلامية والعربية في أميركا وفي الخارج، ومن بين هؤلاء (مايكل روبين) الباحث في معهد المشروع الأميركي. وروبين يعتبر أن كل من يقوم بمحاسبة إسرائيل أو أميركا على إجرامهما بحق الشعوب العربية في فلسطين والعراق أو في غيرها في العالم يعتبر إرهابياً أو يحرض على الإرهاب، ولهذا اعتبر روبين

المفوضة السابقة لحقوق الإنسان (ماري روبنسون) محرّضة على الإرهاب لأنها اعتبرت أن أعمال إسرائيل بحق الفلسطينيين واللبنانيين غير إنسانية. ومعهد المشروع الأميركي هو الذي يُصدر دراسات وأبحاث حول الملف الإيراني في البنتاغون. وعدا (روبين) هناك (جون بولتون) وكان (ديفيد وورمسير) وزوجته (ميراف) مساعدين له، وهو صهيوني متشدد. وكان له دور رئيسي في صياغة سياسة كانت تحرّض على التخلص من عرفات. وقد اعتبر كثير من المتخصصين أن اقتراح (رحيل عرفات) كانت عبارة عن رشوة لأرييل شارون لتغيير سياسته.

وكان (رامسفيلد) وزير الدفاع أشار مرات عدة عند تعليقاته في البنتاغون أن بناء جيوب صهيونية عدة في أنحاء من أراضي فلسطين 1967 هو حق لإسرائيل بأن تبني ما تريد وفي أي مكان من الأراضي، وهذه الأراضي لم يعتبرها محتلة. وقد اعتبر أن إسرائيل انتصرت في كل حروبها على العرب وهذا التصريح هو صدى لموقف المعهد الصهيوني ومركز السياسة الأمنية، بأنه لا وجود للاحتلال الإسرائيلي لأن الضفة الغربية وقطاع غزة بنظر الصهيونية هي أراضٍ تابعة لليهود⁶²³.

عقيدة بوش الابن السياسية والعسكرية تتماشى مع عقيدته الدينية المتصهينة:

وفي شهر أيلول/سبتمبر من العام 2002 أعلن جورج بوش الابن عن وثيقة «استراتيجية الأمن القومي» المتعلقة بأميركا ومثل هذه الوثيقة تنشرها الإدارة الأميركية كل سنة. ولكن السياسيين في أميركا أدركوا كيف جاء بهذه الوثيقة الرئيس بوش الابن المعروف عنه بأنه محدود الذكاء والعلم، وجيء به ليحكم الولايات المتحدة وحتى العالم من بعدها؟ والوثيقة تلك أصبحت

مشروع إعلان عن إنشاء أمبراطورية، إذ تضمنت عناوين رئيسية لطموح أميركي ومسار للسياسة الأميركية تجاه العالم، بل السيطرة على العالم. إن الوثيقة من أفكار مستشارته السابقة للأمن القومي كونداليزا رايس، وهي أكثر قدرة على فهم تفكير رئيسها. وهذا ما عبّر عنه الكاتب الصحفي الأميركي «بوب وودورد» في كتابه: «بوش خلال الحرب»، حيث رأى أن الرئيس بوش ينظر إلى السياسة الخارجية من خلال غرائزه اليمينية المتطرفة الخاضعة لتفكيره المتماشي مع عقيدته الدينية المتصهينة.

أما المحافظون الذين يشكلون فريق حكومته، فقد أطلق عليهم لقب «الجدد» لأنهم كانوا أساساً ليبراليين ويساريين، نسبة إلى إدارة الحكم في واشنطن، ثم تحولوا إلى اليمين المتشدد في عهد الرئيس ريغان، وشعروا بالزهو لإعلان الوثيقة لما تحتويه من قوة عسكرية وتهديد ووعيد. لم تُعرف هذه السياسة في عهد الرئيس كلينتون لأنه لم يستخدم القوة العسكرية للاحتلال إلا نادراً. وقد هلك هؤلاء المحافظون لاحتلال أفغانستان والعراق وضرب السودان (في عهد كلينتون) ولكنهم كانوا يتمنون أن يُدمّر كل السودان - كما حدث للعراق - حتى يشعروا بالقوة الأميركية، ولكي لا يوجد دولة على الساحة الدولية تتجراً على مهاجمة أميركا، وليس بمسموح - برأيهم - أن يكون في العالم دولة تنافس أميركا وتُعيدّها إلى الحرب الباردة التي كانت قائمة في عهد الاتحاد السوفياتي، ورأوا أن التهديد يجب ألاّ يطال الدول المارقة فحسب (أي الدول غير الخاضعة لسياسة واشنطن)، بل يجب أن يطال أيضاً الصين والاتحاد الروسي وغيرهما⁶²⁴.

إن الحرب الوقائية التي تضمنتها الوثيقة هي عامل أساسي في التعاطي الأميركي مع خطر الإرهاب. وقد استعملت إسرائيل هذا الأسلوب من الحرب لتبرير حربها ضد العراق (من خلال تدمير المفاعل النووي للأغراض السلمية) وقبله مصر وسوريا عام 1967، والفلسطينيين في الأراضي المحتلة باستمرار، وضد اللبنانيين عدة مرات. وكانت هذه الهجمات الحربية تنفيها أميركا، وذلك لأن أي تشكيك في النوايا الأميركية يعتبر تأييداً للإرهاب بنظره إدارة الرئيس بوش الذي يعتبر أن أي دولة إذا لم تكن مع أميركا فهي مع الإرهاب.

إن الحرب الواقعة تجمع حولها من الناحية المبدئية إدارة البيت الأبيض والكونغرس، وبخاصة أن استفزاز الولايات المتحدة لأي من الدول العربية، صديقة أو حليفة، لن يقابل باستهجان من الإدارة الأميركية ومن الكونغرس، ومن أغلب أبناء الشعب، لأن هؤلاء جميعاً عبروا عن عداوة نحو الدول العربية والإسلامية من خلال التحريض الصهيوني وإعلامه المنتشر المتعدد الأطراف في الولايات المتحدة، والذي يدّعي أن العرب إرهابيون من أجل أن يكون هناك شرح عميق بين المؤسسات الأميركية والشعب الأميركي من جهة والشعب العربي من جهة ثانية.

إن الطاعة لأميركا من الحكومات الصديقة لم تعد مقبولة برأي الإدارة الأميركية، بل يجب الخضوع التام، وفتح أبواب الدول للجيش الأميركي، وخضوع الرؤساء للإدارة الأميركية كما هو الحال عند «حميد قرصاي» في أفغانستان والمالكي في العراق، الذي لا يشعر بالأمان عندما يحرسه شعبه، بل يستعين بالجيش الأميركي لتأمين سلامته. كما تريد أميركا من الحكام

العرب أن يشعروا وكأنهم معيّنون من قبل «أمبراطور الكون» جورج بوش الابن، وليسوا مُنتخبين، ومثله رئيس الوزراء العراقي الحالي (المالكي) الذي لا ينطق بكلمة عندما يؤدي القصف الأميركي إلى قتل الأبرياء في العراق، ومثله قرصاني في أفغانستان⁶²⁵.

إن أميركا تصرّ على ولاء مطلق لها وعلى تحقيق كامل للمصالح الأميركية حتى لو تضاربت هذه المصالح مع مصالح الأنظمة الصديقة. وهذا ما برز من خلال إصرار وطلب وزيرة الخارجية الأميركية (رايس) من الدول العربية في قمة الرياض (28 / 3 / 2007) بأن يتضمن البيان الختامي إلغاء مادة في مبادرة السعودية التي عرضتها في قمة الجامعة العربية في بيروت 2002 والتي تشترط حق عودة اللاجئين إلى ديارهم لتحقيق السلام العادل والشامل بين العرب وإسرائيل، بينما أميركا لبّت مباشرة، ما طالبت به إسرائيل منذ أكثر من سنة عندما أعلنت رفض تطبيق القرار الدولي المتعلق بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم طبقاً للقرار 194. ومباشرة أعلنت واشنطن - تنفيذاً لتعليمات صهيونية في أميركا وإسرائيل طالبت «رايس» بإلغاء مادة حق العودة، بل وأكثر من ذلك وتنفيذاً للتعليمات - بأنه يجب التطبيع أولاً قبل إحلال السلام أو الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها عام 1967. كل هذه المطالب أليست متعارضة مع أمور عربية كثيرة في العالم العربي؟؟ أليست مناقضة لسياسة واشنطن التي تدّعي زوراً أنها دولة الديمقراطية والعدالة.

إن عقيدة بوش، وآراء إدارة حكمه تشكل الركيزة التي على أساسها وُضعت السياسات العسكرية في الدولة، والتي على أساسها أيضاً تحاول العصابة

الحاكمة تطبيق هذه السياسة على عدة دول عربية، وتنقذ قرارات إسرائيل، ومن بينها:

1- ترفض أميركا حق العرب بالتوازن بين قوتهم وقوة إسرائيل من الناحية العسكرية، وينطبق هذا على معارضة أميركا، بل ورفضها أن يكون عند العرب أسلحة نووية أو كيماوية أو جرثومية كما هي موجودة لدى إسرائيل. بينما تقدم واشنطن برامج تطوير أسلحة الطائرات والصواريخ (حيتس) و(لافي) وصواريخ بعيدة المدى كهبات لا تُرد. إن تمويل صاروخ حيتس وحده كلف أميركا، ما لا يقل عن ملياري دولار لتصنيعه في إسرائيل⁶²⁶.

2- قدمت أميركا دعماً غير محدود لإسرائيل، خلال الحرب الأولى على الإرهاب. واعتبرت واشنطن أن حرب إسرائيل ضد الفلسطينيين هي مثل حربها ضد الإرهاب. وكررت واشنطن أكثر من مرة أن الفلسطينيين الذين ينتفضون على المحتل هم إرهابيون، وتريد أميركا من العرب أن يركعوا ويخدموا إسرائيل لكي تعتبرهم أميركا غير إرهابيين. وأما طرد الفلسطينيين الذين تخطط إسرائيل لاقتلاعهم من أراضي 1948، كما طالب الوزير الصهيوني (ليberman) فإن أميركا لا ترفض ذلك محبة بالشعب الفلسطيني، بل خوفاً من أن يؤدي هذا الإجراء إلى الضرر بمصالحها ومصالح الأردن أو مصر أو السعودية، إذا ما تمّ توطين هؤلاء في هذه الدول!!

3- بعد تغيير النظام في العراق، وجّهت إدارة بوش أنظارها لزراعة النظام في سورية وتغييره⁶²⁷ وذلك بعد اتفاقها مع الرئيس شيراك بحجة نقل الديمقراطية من لبنان إلى باقي الدول، لأن لبنان أسهل من غير للإمساك به لتعدّد طوائفه ومذاهبه. هذا الحديث دار بين الرئيسين الأميركي والفرنسي،

ورائس، وفرانسوا غوردو مونتانيو في فرنسا (بمناسبة احتفال إنزال الحلفاء في النورماندي في الحرب العالمية الثانية)، واقتنع بوش الابن بتسويق هذا المشروع على أن يكون لبنان هو المدخل. ويتلخص هذا المخطط بإخراج سورية من لبنان، ولا يكون ذلك إلا بعمل كبير لاتهام سوريا وإصدار القرار 1559 لسحبها من لبنان، ونزع سلاح الميليشيات (ويقصدون بها المقاومة). وكان ذلك لتحقيق عدة أهداف:

أ- إخراج الجيش السوري،

ب- تكوين سلطة لبنانية (بوصاية غير سورية)، والمقصود هنا وصاية أميركية.

ج- سحب أسلحة الفلسطينيين وحزب الله.

لكن المشروع لم يتحقق منه إلا سحب الجيش السوري من لبنان، وقد تعثر لإخفاقات وكلاء أميركا وفرنسا في لبنان. وعند الانتهاء من لبنان يمكن التركيز على سورية وإيران. والحجة في ضرب إيران يمكن تبريرها من خلال المشروع النووي للأغراض السلمية، ويمكننا اتهامها بأن مشروعها هذا لإنتاج أسلحة نووية. وسورية يمكن اتهامها بأنها تعمل على توتير الأجواء في الشرق الأوسط من خلال دعمها للمنظمات المسلحة (الممانعة) المعادية لإسرائيل، ورفض سوريا لهذا الاتهام يشكل مصدر إزعاج لواشنطن. وقال وزير خارجية قطر في مقابلة له مع محطة الجزيرة في تشرين الأول/أكتوبر عام 2002 بأن أنظمة عربية تشجع واشنطن لتستعدي دولاً عربية ضد أخرى لتحصل على رضا الولايات المتحدة. ولكي يحصل الأردن على رضا أميركا وإسرائيل معاً يُلقى بكل من يعمل على مساعدة الانتفاضة الفلسطينية في السجون⁶²⁸.

4- إن بعض فئات الشعب الأميركي، وحكومة البيت الأبيض يتهمون العرب، بوجود غريزة ثأرية متعمقة في نفوسهم، وهي شبيهة بثأر قديم عند القبائل. وعندما شنت أميركا حربها على أفغانستان كانت تعلم أن حكومة طالبان ليست مسؤولة عن تفجيرات 9 / 11 / 2001. وأما التركيز على المقاومة اللبنانية من قبل الإدارة الأميركية، فما هو إلا لتصفية حسابات ثأرية من أعمال طالت أميركا عندما كانت قواتها في لبنان عام 1983. وأما اتهامها حزب الله فكان من خلال مصادر عسكرية إسرائيلية، ألصقت التهمة بحزب الله، لأنه أكبر تنظيم عسكري يُزعج إسرائيل، مع العلم أن منظمة حزب الله كانت في بداية تأسيسها عندما استُهدف مقر المارينز في لبنان عام 1983. ولهذا السبب تنشر وسائل الإعلام في واشنطن مقالات طويلة وتسهب بالحديث عن «خطر حزب الله» في صحف تتغنى بالحيادية ولكنها معروفة بأنها صهيونية الهوى والتمويل مثل: صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست.

5- لم ولن تفرّق أميركا بين مصالحها ومصالح إسرائيل في الشرق الأوسط لأن الكيان الصهيوني بنظر أميركا قاعدة أميركية متقدمة وحاملة طائرات ثابتة. ولم يتوانَ سفراء أميركا في لبنان وبخاصة (ساترفيلد) و(فيلتمان) بعده مطلقاً عن اعتبار حزب الله منظمة «إرهابية»، ويجب نزع سلاحها لأنها تؤثر أجواء إسرائيل وتزعجها.

وعدا ذلك، تطلب أميركا - لحربها على الإرهاب كما تدّعي - من الحكومات العربية موقفاً معارضاً بشدة لأي عمل عسكري ضد إسرائيل سواء كان من منظمات فلسطينية أو من حزب الله. والدليل على ذلك أن وزيرة خارجية

أميركا «رايس» عندما صرّحت أمام السنيورة وحكومته أن حزب الله «إرهابي» لم يواجهها أحد من المسؤولين في حكومته وبخاصة أثناء الحرب في تموز/يوليو 2006 بأي جواب مثل «نحن لا نقبل مثل هذه التسمية على حزب سياسي له نواب ووزراء في الدولة»، وهذا دليل على الموافقة على كل تصريح تعلن عنه واشنطن. وكذلك فإن الحكومة المصرية عندما جمعت المنظمات الفلسطينية في القاهرة لم يكن ذلك إلا لإرضاء إسرائيل المنزعجة من حماس وتعتبرها إرهابية، وموافقة إسرائيل على اتصال مصر بحماس وغيرها.. ربما كانت من أجل تدجينها.

6- أفرغت الولايات المتحدة الأمم المتحدة من أي دور على الصعيد العالمي لنصرة المظلومين في العالم. وأميركا لا تستخدم هذه المنظمة إلا غطاءً لأعمالها العدوانية - كما حدث بعد احتلال أميركا للعراق - وهذا أدى لجعل دور الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية التابعة لها خاضعة لسياسة واشنطن. ولهذا كان محمد البرادعي يصول ويجول في تصريحاته - لإرضاء أميركا وإسرائيل - أن العراق سيحصل على السلاح النووي، ومع اعتراف الجميع، فيما بعد، بأن أكاذيب بوش وبليز عن أسلحة العراق قبل الاحتلال ما هي إلا أضاليل لتبرير الاحتلال، فهل تفوّه البرادعي أو أميركا أو بريطانيا أو فرنسا بكلمة عن الترسانة النووية في إسرائيل والتي أنشئت بمساعدة هذه الدول جميعاً؟ وهذه الترسانة معروف أنها تفوق ما يوجد عند كل من الهند وباكستان معاً⁶²⁹.

إن العالم العربي يبدو لمن ينظر إليه غارقاً في استكانة ونوم عميقين وأنه في عصر انحطاط سياسي، متجاهلاً، أو يعرف ويتجاهل، أنه يواجه خطر إعادة

الاستعمار إليه بأسلوب جديد عن طريق الاقتصاد من ناحية، وعن طريق الاحتلال والسيطرة على الدول بالقوة من أجل نهب ثرواتها، كما حصل في العراق من ناحية ثانية. والأمم المتحدة كانت عاجزة، وأصبحت بدون جدوى بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي عام 1990⁶³⁰ حيث لم يعد يوجد من يعارض أميركا في مجلس الأمن أو غيره من مؤسسات الأمم المتحدة.



الفصل الحادي عشر

الصهاينة والمتصهينون يسيطرون

على قرارات الإدارة الأميركية

الفساد والغدر والتهديد من مبادئ الصهيونية

ليس جوناثان بولارد وحده الذي خان أميركا، بل هناك غيره كثيرون من الصهاينة في أميركا وإسرائيل، وكانت الصدمة للعالم عندما انتخب المجتمع الصهيوني في فلسطين، مجرم الحرب أرييل شارون، وهو معروف بأنه عنصري ودموي، ومُتهم بجرائم حرب وبمذابح جماعية، مع العلم أن عنصرية إسرائيل تتساوى، إن لم تتفوق، على نازية هتلر من ناحية التمييز العرقي وقتل الأبرياء. ولولا انعدام التوازن السياسي في العالم، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لبقيت الصهيونية موازية للنازية في الأمم المتحدة، ولبقي القرار الذي يعتبر الصهيونية نازية ويدينها بالعنصرية.. ولكن انعدام التوازن الدولي جعل الصهيونية العالمية تهدد وتتوعد بلسان مسؤولي البيت الأبيض كل دولة لا توافق على إلغاء قرار الأمم المتحدة الذي يصف الصهيونية بالنازية. ويكفي أن نذكر ما قاله جوناثان كساب البروتستانت التوراتي الذي عاش في القدس القديمة حيث قال: إن الانجيليين المتعصبين مثل «فولويل»، الذي يعتبر أن الإيمان بإسرائيل يتقدم على الإيمان بتعاليم المسيح، يُفسدون تعاليم المسيح، و«فولويل» لا علاقة له بالمسيحية⁶³¹، ويبدو أنه يهودي - صهيوني يتخفى بالدين المسيحي لغايات سياسية ومالية.

كان المحلل السياسي في المخابرات المركزية (بيل كريستزن) قد نشر في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2003 مقالاً في مجلة إلكترونية (كاونترينش) قال

فيه: إن الكثيرين من الصهاينة يطلبون منا أن نؤمن بأن الصهيونية هي نحن الأميركيون، وأن المتصهينين والمؤيدين لهم يرون أن إسرائيل مثلنا لأنهم تتلمذوا على الفكرة التي تقول: إن إسرائيل مشروع نبيل، يفيد أميركا والغرب، والأيدولوجيا التي جاءت بها هي من أرقى النظم الأخلاقية. وهنا فليتصور القارئ ويتعرّف على أخلاقهم من خلال العمل لنشر قانون الزواج المثلي كما هو الحال في بريطانيا وعمل الصهيونية على نشره في الولايات المتحدة. كما يتابع (بيل كريستزن) فيقول إن الكثير من الأميركيين الصهاينة والمتصهينين يشعرون بوجود رباط عاطفي خاص مع إسرائيل والصهيونية، وكأنها جزء من وجود الولايات المتحدة نفسها⁶³². وهناك أفكار أخرى سيئة أخلاقياً تبشّر بها الصهيونية وتشجّع على انتشارها مثل اللواط والسحاق الذين اتخذوهما مبدأ للحرية الشخصية، عدا عن تزويرهم للتوراة السماوية الحقيقية التي لا تلتقي مطلقاً مع الزنى والربى، التي منعت هذه الممارسات السيئة منذ أيام النبي لوط. ويشوّه الصهاينة قدسية هذا النبي عندما عمل على منع هذا العمل اللاأخلاقي حيث يؤكدون في التوراة (المزورة) أنه عرض ابنتيه على مثل هؤلاء الذين يمارسون أعمالاً شاذة.

إن اليهود الصهاينة في أميركا يتمتعون بقوة سياسية تفوق حجمهم العددي بآلاف المرات، وقد دعموا، ولا يزالون يدعمون، الحزب الديموقراطي بنسبة قد تصل إلى 80 بالمئة من الذين يحق لهم الاقتراع والباقي يمنحونه للحزب الجمهوري على أمل أن يبقوا ممسكين بالحزبين معاً، وعلى أمل التنافس ما بين الحزبين للسخاء على الكيان الصهيوني، وكى يبقى الحزب الجمهوري تحت سيطرتهم على أساس إذا قدّم ما يريدونه، وسار حسب مخططهم، فيعطونه النسبة الأعلى في الانتخابات الرئاسية، ويقومون عندئذٍ بالدعاية

السياسية وتقديم المال. وبعد استنفاذ كل ما يمكن تقديمه لإسرائيل يميلون إلى الحزب الآخر غير الحاكم. هكذا فعلوا منذ عهد الرئيس جونسون ولا يزالون على هذا المنوال، ويتصرفون بالأسلوب نفسه مع الشيوخ والنواب وحكام الولايات.. حسب توجيهات منظمة «أيباك».

وكان الصهاينة في الماضي لا يسعون لاحتلال المراكز السياسية، وذلك لسببين:

السبب الأول: لأنهم يعرفون ميول الناس برفض وجود يهودي في مركز سياسي حساس. والسبب الثاني تجنبهم الظهور في المراكز السياسية، على مستوى الحكومات المحلية، وحكومة الولايات المتحدة كلها، حتى لا يُلاموا إذا وقع خطأ في المستقبل. ولكنهم لا يزالون يفضلون أن يصنعوا الملوك بدل أن يكون أحدهم ملكاً⁶³³.

ويتواجد اليهود بكثافة في مكاتب الإدارة الأميركية، وفي مكاتب أعضاء الكونغرس. ويحتلون وأخرى أساسية، ويستخدمون هذه المراكز لخدمة إسرائيل وليس لخدمة الشعب الأميركي. ومن بين هذه الخدمات تمرير قرار التعديل المعروف (بتعديل جاكسون) وهو القرار الذي أجبر الاتحاد السوفياتي على التخفيف من الإجراءات التي تتعلق بهجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل. وكتب مسودة التعديل موظفون يهود في مكاتب أعضاء الكونغرس⁶³⁴، وهم الذين كتبوا القرار 1559 ثم عرضه على الحكومة الأميركية.... وعملوا على تمريره في مجلس الأمن⁶³⁵، كما كتبوا أيضاً مسودة قرار المحكمة الدولية المتعلقة باغتيال الرئيس رفيق الحريري، حتى لا تطال هذه المحكمة يوماً ما إسرائيل لأنها تحتل أرضاً لبنانية وتحتجز أسرى

عرب في سجونها. وإسرائيل هي التي قالت عن بولتون: «إن الدول التي لها قرار الفيتو أصبحت ستاً وليس خمساً» لأنها اعتبرت بولتون ممثلاً لها⁶³⁶.

وقال موظف يهودي في مكتب أحد أعضاء الكونغرس إن العضو اليهودي في الكونغرس، (الذي بلغ عدد أعضائه من اليهود 13 عضواً في العام 2006، ويؤيد كل عضو منهم حوالي 50 عضواً من غير اليهود) يمكنه تعيين 60 شخصاً من جماعته في الوظائف الأساسية في لجان المجلس. والسبب في ذلك نفوذهم القوي وتسلطهم على إدارة الكونغرس. ولكن كيف تتمكن هذه الأقلية من تحقيق ذلك؟ يقول أحد الموظفين إن عضو مجلس الشيوخ يعتمد على مساعديه الإداريين ويقبل بتوصياتهم، وهؤلاء معظمهم من اليهود، وإذا لم يوافق السناتور على تعيين هؤلاء الموظفين ويتعاون مع اليهود، ستكون نهايته السياسية في الدورة التالية للانتخابات.

ولتتم خدمة إسرائيل من أعلى المراكز الحساسة في أميركا، تمّ تعيين 25 مستشاراً في حكومة الرئيس بوش الابن يقدمون بانتظام نصائح إلى حكومة إسرائيل باتباع مخطط معين. وتتطابق السياسة التي تنفذها حكومة إسرائيل مع ما يقدمه هؤلاء المستشارون، والدليل على ذلك التقارير الكثيرة التي تمّ إعدادها للتخلص من صدام حسين لأنه العائق الكبير أمام سيطرة إسرائيل على منطقة الشرق الأوسط، وعلى ثروة العراق النفطية. حتى أنهم كانوا يطالبون إدارة بوش بإلغاء القرار 242 أو عدم تطبيقه لكي تبقى إسرائيل محتفظة بالأرض التي احتلتها بالقوة. فهل كان هؤلاء المستشارون صُدفة في الوظائف الحساسة⁶³⁷. والدليل على ذلك عدة تصريحات إسرائيلية ظهرت قبل وأثناء وبعد العدوان على العراق تطالب بالتخلص من العراق. وقد أوجد

الموساد قاعدة كبيرة للتجسس في منطقة الأكراد في شمالي العراق. وتطالب إسرائيل بإعادة ضخ البترول من العراق إلى حيفا في فلسطين.

إن مستشاري معظم أعضاء مجلس الكونغرس يقدمون التشريعات ومتطلبات المفاوضات، ومسودات القوانين، ومسودات التقارير المتضمنة للتشريع، بما يجعل عمل المستشارين اليهود منسجماً مع مخططات علاقة إسرائيل بأميركا. وهؤلاء المستشارون يُقدمون على تغيير التشريع أو اختراعه بما يتناسب ومصالح وأمنيات اليهود والمؤيدين لهم. وهذه التشريعات تُصاغ ويتم الترويج لها على أيدي موظفين مؤيدين لإسرائيل وبدون تحفّظ⁶³⁸.

إن العالم يرى أميركا مهتمة بالتقدم العلمي والتكنولوجيا المتطورة، والحملات الانتخابية، والاقتراع السري. وهذا العالم يعتقد أن الولايات المتحدة دولة ديموقراطية. لكن التعمّق في سياسة أميركا، وكيف يُصنع فيها التشريع لمصلحة فئة معينة، يجد أن شريعة الغاب هي المسيطرة في أميركا. وهي بذلك تكون بعيدة كل البُعد عن الديمقراطية التي تتغنى بها الحكومة.

السيطرة على قرار الكونغرس بالرشوة والتجسس

إن الرحلات المدفوعة مسبقاً لأعضاء في الكونغرس لزيارة الأراضي المقدسة في فلسطين المحتلة تتم على حساب دافعي الضرائب من الأميركيين، لأن أميركا تقدم مساعدات مالية نقدية لإسرائيل من أموال الشعب الأمريكي. وفي الوقت نفسه تعمل منظمة (إيباك) الصهيونية على ألا يزور هؤلاء الأراضي الفلسطينية أو حتى الاتصال بالفلسطينيين، وذلك كي لا يعرفوا الحقيقة والمأساة التي يعيشها الفلسطينيون من الاضطهاد والقهر

والقتل والتدمير الذي يلاقونه من الهمجية الإسرائيلية، وحتى لا يكتشفوا خداع إسرائيل التي تضلل العالم بديموقراطيتها وحضارتها. وعندما دعت الجمعية الأميركية العربية لمكافحة التمييز العنصري أعضاء الكونغرس عام 1983، وبترتيب مع جمعية الشؤون الدولية في الأردن، لزيارة الضفة الغربية والاطلاع على همجية إسرائيل في غزة، قامت منظمة (إيباك) بالضغط على الكونغرس، مستخدمةً التهيب والترغيب بتقديم رشوة مالية من اللوبي الصهيوني. فتعطلت الرحلة ولم يقم بالزيارة إلا ثلاثة أعضاء⁶³⁹.

أسرار السياسة الأميركية تصل إلى إسرائيل

اعترف بول فندلي، عضو الكونغرس الأميركي لمدة 22 سنة، بأن أي تصريح سياسي معارض لإسرائيل أو لسياستها في الشرق الأوسط، خلال اجتماع خاص في إدارة حكومية أو في مذكرة داخل المكتب، فعلى صاحبه أن يفترض أن هذه المعلومات ستصل بسرعة إلى السفارة الإسرائيلية إما مباشرة أو بواسطة جواسيس لإيباك تزرعهم الصهيونية في البيت الأبيض ودوائره، عبر المستشارين أو موظفين في دوائر الكونغرس، ومعظمهم، كما عرفنا من قبل، إما صهاينة، وإما متصهينون. وعندما يزور السفير الإسرائيلي وزير الخارجية فعلى المعارض أن يتوقع توجيه انتقاد له من كبار المسؤولين الأميركيين. وعندها يحصل الإسرائيليون على كل ما يريدون من معلومات سرية، سواء كانت سياسية أم تقنية، من مصادرها الأصلية مباشرة، وبدون أية تكاليف. والواقع أن الموظفين المسؤولين عن تسريب الأسرار لا يُحاسبون من قبل رؤسائهم. واللوبي الصهيوني له جواسيس كثيرون يزودون السفارة الإسرائيلية أو إيباك بالمعلومات؛ ولهذا نجد أن التغلغل الصهيوني يتم بمعظمه على أيدي مواطنين أميركيين متصهينين لصالح الحكومة الإسرائيلية؛

وأي قرار يصدر عن الحكومة الأميركية يصل إلى حكومة إسرائيل قبل أن يُنشر في الصحف الرسمية، وحتى قبل أن تعلن عنه الحكومة في اليوم الثاني للجلسة. وعندما تتقدم إسرائيل للحصول على أسلحة أو أعتدة من وزارة الدفاع فإنها تقدّم معلومات دقيقة عما تحتاجه، بل أكثر من معلومات الموظف المسؤول⁶⁴⁰.

وأكد جون وست سفير أميركا سابقاً في السعودية أن أي شخص في السلطات الأميركية، سواء أكان نائباً أو شيخاً أو وزيراً أو موظفاً كبيراً في الإدارة أو حتى أستاذاً جامعياً أو قاضياً، لا يجرؤ أن ينتقد سياسة إسرائيل في برقية أو رسالة إلى أحد المسؤولين، لأنها ستصل مباشرة إلى إسرائيل، وقد تختفي ولا تصل إلى المسؤول. والسبب أنه لا يوجد مصدر سرّي في الإدارة الأميركية خافياً على اللوبي الصهيوني والمتصهينين. أما تبريرات إسرائيل فتتلخص بأن ما يُشاع ويُعرف ما هو إلا نتيجة تعاون بين المخابرات الأميركية والموساد الإسرائيلي ومكتب التحقيقات الفيدرالية والشين بيت. وللشين بيت والموساد مراكز تمثيلية في أميركا، وكذلك فالمخابرات الأميركية ومكتب التحقيقات الفيدرالية لهما مراكز في إسرائيل. وتلجأ أميركا إلى إسرائيل عندما يتعلق الأمر بالتجسس على لبنان ومصر وسورية والأردن والفلسطينيين. وأما إسرائيل فإنها تلجأ إلى أميركا عندما يتعلق الأمر بالخليج والسعودية. ويزور رئيس الموساد باستمرار أميركا بدون الإعلان عن سفره⁶⁴¹.

ومن بين الذين اخترقتهم إسرائيل وأخذوا يدافعون عنها (أرلين سبكتر) العضو الجمهوري في مجلس الشيوخ. فإثر فضيحة «لورانس فرانكلين» وهو موظف

في وزارة الدفاع اتهم بتسليمه معلومات (إيباك) وتعاون مع دوغلاس فايت، وهو صهيوني مساعد لوزير الدفاع، خدع البيت الأبيض والأميركيين من خلال تلاعبه بمعلومات استخبارية ليثبت خداعاً العلاقة بين صدام حسين وتنظيم القاعدة، كما سرق خطة سرية للبيت الأبيض ضد إيران. وأما تسريب هذه الخطة لإسرائيل فقد استدعى (إيباك) لتستنفر قواها لإبعاد التهمة عن هذين الجاسوسين المؤيدين لها. وللتخفيف من فضيحة تسريب المعلومات من وزارة الدفاع إلى إسرائيل، عبر سفارتها في واشنطن قال أرلين سبكتر أنه يؤيد (إيباك) وأنها منظمة بارزة. ولكنه لم يذكر أنها اللوبي الصهيوني الذي يعمل بدون ترخيص وبدون أن يدفع ضرائب على ميزانيته.

وفي عام 1983 دبرت السفارة الإسرائيلية في واشنطن تسريب دعم أميركا لقوة تدخل أردنية لمساعدة أية دولة عربية بدلاً من التدخل الأميركي. ووصف (دين براون) سفير واشنطن في الأردن يومها هذا الاقتراح بأنه مهم لدول الخليج الصغيرة، وكل ما يحتاجه الأردن هو طائرات نقل (130 دي سي) لنقل الأسلحة الخفيفة⁶⁴².

ويُعرف من تصريحات عدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ أنهم مؤيدون لإيباك ضد اتهامها بالتجسس على البنتاغون، وذلك بسبب المال الذي تدفعه لهم⁶⁴³.

وهناك كثير من الجواسيس لإسرائيل في الكونغرس، مثل: ستيفن بريان وكان موظفاً في لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس. وكان يقول للإسرائيليين: «بإمكانكم الاحتفاظ بالضفة الغربية على أسس أمنية» وذلك في عهد بيغن رئيس وزراء إسرائيل في عام 1978. وكان يطلب من اللوبي

الصهيوني معاقبة رئيس الولايات المتحدة في تلك الفترة (كارتر) لأنه انتقد سياسة إسرائيل في الضفة الغربية، على الرغم من أن كارتر في بدء ترشيحه عام 1976 وصف المقاطعة العربية لإسرائيل بالخزي والعار، مع أنه هو الذي فرض مقاطعة كلية على روديسيا العنصرية (سابقاً). وقال بريان لأعضاء في اللوبي الصهيوني: «لا تتركوا الخنزير أي (كارتر) رئيس إدارة البيت الأبيض يفرض علينا التعامل بصورة مختلفة عمّا نؤمن به»⁶⁴⁴.

وعندما وافقت الإدارة الأميركية على بيع طائرات حربية لمصر والسعودية وإسرائيل، سمى بريان لأعضاء من اللوبي الصهيوني، أسماء المؤثرين في لجنة الشؤون الخارجية مثل (فرانك تشرش) و(هنري جاكسون). لكن هذا الأخير لا يعقد صفقة أسلحة بدون أن يتحدث مع مؤيدي إسرائيل. ولهذا نجد أن اللوبي هو الذي يتحكم بمثل هذه القرارات بناء لتعليمات من إسرائيل⁶⁴⁵.

اختراق صهاينة إسرائيل لوزارة الدفاع (البتاغون)

بعد الخسائر الفادحة التي تكبدتها إسرائيل في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 وفي جميع أنواع الأسلحة، تمّ الاتصال بالولايات المتحدة للتعويض عن خسائرها، وكان واسطة الاتصال هنري كيسنجر، في عهد الرئيس نيكسون الذي قرّر، لوطأة فضيحة ووترغيت، أن يترك الرئاسة. لكنه وافق على تسليم إسرائيل عدداً كبيراً من الدبابات؛ وقد أخذت هذه الأسلحة من مخازن الاحتياط، ومن المصانع مباشرة. وطلبت إسرائيل أحدث الدبابات ذات المدافع من عيار 150 ملم. ولكن لم يكن في المستودعات العدد المطلوب، فقدمت وزارة الدفاع دبابات ذات مدافع 90 ملم. ولدى وصول هذه الأنواع إلى إسرائيل غضب الإسرائيليون من هذه الخردة «المستعملة» وتبيّن لهم أن

ذخيرتها غير موجودة عندهم، فطلبوا بسرعة قذائف من ذات العيار من أميركا، ولم يجد البنتاغون الكمية اللازمة. فبعث البنتاغون برسالة إلى إسرائيل: «نأسف لم نجد أياً من القذائف المطلوبة»⁶⁴⁶. فردّ الإسرائيليون برسالة مذهلة: «لديكم من هذه القذائف في مستودع مشاة البحرية في مستودعات هاواي». ويقول الضابط توماس بيانكا من وكالة الأمن الدولي التابعة للبنتاغون: «راجعنا مستودعاتنا في هاواي ووجدنا فيها خمسة آلاف قذيفة من النوع الذي حدده لنا الإسرائيليون». أليس هذا تجسساً على أسلحة الجيش الأميركية؟

أما (ريتشارد هيلمز)⁶⁴⁷ مدير الاستخبارات المركزية لعام 1967، فيذكر أنه عندما طلبت إسرائيل أسلحة من أميركا وأعطيت غير الذي طلبت، عندئذٍ حدّد الإسرائيليون الطلب مع ذكر أرقام الأسلحة التي من الواجب أن تكون سرّية. ويضيف (هيلمز) أن البنتاغون ربما لم يعرف الأسلحة المطلوبة لإسرائيل. وكانت لدى القيادة الإسرائيلية طريقتهم ليؤكدوا للأميركيين أنهم يعرفون ما يريدون، وأضاف: أنه لم يكن هناك أسرار مخفية على الإسرائيليين.. وأن المسؤول عن المبيعات العسكرية لإسرائيل لا يخضع لأية رقابة أميركية.. وإذا رفض المسؤول عن المبيعات العسكرية أي طلب لإسرائيل يقول المندوب الإسرائيلي: يؤسفني سيدي أن الجواب (لا) قد يجعلنا «نتجاوزك»، وهذا يعبر عن أن تقديم الأسلحة لإسرائيل يتم عن طريق البنتاغون، ويتدخّل فيها البيت الأبيض مباشرة.

وفي عهد «كارتر» حاول الرئيس أن يتبع سياسة الكبح لطموحات إسرائيل العسكرية. ويقول «زينغنيو بريزنسكي» مسؤول الأمن القومي في مقابلة

معه حول جهود وزير الدفاع «هارولد براون» للتحكم بنقل التكنولوجيا، حيث كان يرفض إعطاء إسرائيل ما تطلبه من أسلحة وأنظمة أسلحة جديدة وسرية⁶⁴⁸. وكان يطلب من إسرائيل اتفاقات خطية تمنع استعمال القنابل العنقودية للأهداف المدنية، ولم تتقيّد بذلك، واستخدمتها في لبنان. وتغلبت على هذه العقبة في عهد الرئيس ريغان حيث كافأه اللوبي واحتشد بكل قواه المالية والسياسية والإعلامية، فعمل على تجديد ولايته، في حين غضب الصهاينة في إسرائيل وحركوا أتباعهم في أميركا ولم ينتخبوا الرئيس كارتر مرة ثانية، مع العلم أن أكثرية اليهود تقترح للديموقراطيين بصورة عامة. وقال براون لهنري جاكسون أحد أعضاء مجلس الشيوخ المؤيدين لإسرائيل والصهاينة: لسنا مستعدين، ودع الأمور كما تريد إسرائيل. لنخضع لأولاد الحرام. وذلك رداً على قول جاكسون له: لماذا لا نتعاون مع إسرائيل؟⁶⁴⁹

وكان رئيس الأركان المشتركة (توماس مور) قد صرّح: أنه عندما طلب موردخاي غور، وكان ملحقاً عسكرياً لإسرائيل في سفارتها في واشنطن، إعطاء إسرائيل طائرات حديثة لم تلحق بعد بالجيش الأميركي وغيرها من أسلحة مثل صواريخ أرض - جو ضد الصواريخ المضادة للطائرات، وكانت أميركا لا تملك إلا سرباً واحداً منها فقال مور لغور: لا تستطيعون الحصول على ذلك، فلدينا سرب واحد فقط، وإذا أعطيناكم سلاح هذا السرب فسيغضب علينا الكونغرس.. فأجابه غور: اعطنا هذه الطائرات وهذه الصواريخ واترك الكونغرس علينا.. وقد صدقت أقوال (غور)، وسُلّمت الطائرات وهي الوحيدة الموجودة لدى أميركا، إلى إسرائيل. إلى هذا الحد وصلت الهيمنة والسيطرة الصهيونية على القرار الأميركي والكونغرس والبيت الأبيض، ونجد هنا أن الصهيونية تعمل للهيمنة عليهما أثناء الانتخابات

التشريعية، إذ يُعاقب من يرفض التعاون والطاعة وأن يكون عميلاً لإسرائيل، عند التجديد له في الانتخابات، والعكس هو الصحيح. وفي الحقيقة لو أن الشعب الأميركي يدرك حجم القبضة الإسرائيلية - الصهيونية على حكومة أميركا لنهض ورفع السلاح.. والواقع أن الشعب الأميركي لا يدري ماذا يحصل في الإدارة الأميركية.. فالإعلام الصهيوني يسيطر على معظم وسائل إعلام أميركا، ولا يُسمح لها بكشف الحقائق والتجسس والتسريبات السرية إلى إسرائيل إلا النادر جداً⁶⁵⁰.

ويطمس البنتاغون أية حقيقة يقوم بها الصهاينة لصالح إسرائيل، عندما يتم القبض على شخص يتجسس لكيانها، ولا تُثار حول جواسيسها تهمة، ولا تجعل الحكومة الأميركية من مثل هذه الأعمال قضية هامة⁶⁵¹. والمعروف عن أعمال التجسس لصالح إسرائيل هو جزء قليل جداً من أنواع خطيرة لا يتم الإفصاح عنها علناً. وهذا يجعلنا نقول إن أميركا هي مصنع لإسرائيل ومركز اختراعات ومصرف تمويل لمصلحتها الشخصية. وتتم عملية نقل كل شيء تُريده إسرائيل بدون أن تقوم بأي جهد سوى إيصال من تريده الصهيونية إلى سدة الحكم في أميركا.

الصهيونية تهيمن على مُعظم جامعات أميركا:

تهتم الصهيونية في الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً بسيطرتها على الفكر الطالبى لما له من أهمية في دعم الحركة الصهيونية وتشجيع الطلاب لإيجاد أرضية ملائمة عبر التأثيرات التالية:

أ- التأثير في حاضر ومستقبل الطلاب والأساتذة لمصلحة إسرائيل، وضد أي تأييد للموقف العربي.

ب- العمل على التأثير في موقف الطلاب لأنهم ناخبون فعلاً، وتكون مشاركتهم في الانتخابات مرتفعة جداً بالنسبة إلى باقي السكان في الولايات المتحدة كلها.

ولهذا تعمل الصهيونية والمتعاونون معها على إيجاد برامج لجذب الطلاب مباشرة إلى إسرائيل. وقد ورد مثلاً في تقرير منظمة الصهيونية (القسم الأميركي) الذي قدّم إلى وزارة العدل الأميركية أنه خلال مدة ستة أشهر تمّ ما يلي⁶⁵²:

1- سافر 26 طالباً ثانوياً لتمضية عام في إسرائيل بشكل تطوع في كيبوتز كفار بلوم عام 1984.

2- قام 20 طالباً في الدراسات العليا بدراسة مشكلات العمل المشترك اليهودي في إسرائيل.

3- قام 15 معلماً ومعلمة يدّرّسون التربية اليهودية في فترة بعد الظهر بتمضية 3 أسابيع في إسرائيل للدراسة في الجامعة العبرية. وقد جاؤوا من ولاية نيويورك، التي تضم أكثر من نصف عدد يهود أميركا.

4- زار 160 طالباً ثانوياً من (دالاس) و(بليتمور) و(أنابوليس) و(كليفلاند) إسرائيل وتجولوا في أنحاء إسرائيل ودرسوا اللغة العبرية وعملوا في مشاريع خاصة.

5- زار 40 طالباً في الدراسات العليا في كلية كوينز، إسرائيل ودرسوا نظام التعليم فيها بإشراف أساتذتهم.

6- غطّت جامعة نيويورك الرسمية والجامعة العبرية والمنظمة الصهيونية تكاليف 30 مشاركاً في برنامج لمقرر دراسي كامل ورحلة إلى إسرائيل.

هذا عدا الرحلات المستمرة ما بين المؤسسات التعليمية الجامعية وإسرائيل والتي تحتاج إلى مجلدات لدراساتها. وفي المقابل نجد أن الجامعة تعتبر إحدى الحلقات الضعيفة لمجموعات وخطباء مناصرين للعرب.. وفائدتها محدودة عند المناهضين للصهيونية، والسبب عدم وجود سخاء عربي وعدم وجود تنظيم بين كل الفرقاء العرب، وبخاصة الأغنياء منهم.

وتعمل الصهيونية ومن معها على محاربة أي وجود للتأييد العربي وذلك عبر 3 أمور:

1- إمداد الطلبة اليهود في الجامعة بأساليب لمواجهة أي عمل طلابي مناهض لإسرائيل.

2- تحدي أعضاء الهيئة التعليمية من منتقدي الصهيونية وإسرائيل.

3- مراقبة وتوجيه الانتقاد، وباستمرار، لمراكز دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأميركية التي تهتم بالقضايا العربية، حتى لا يتعرّف المثقفون الأميركيون في الجامعات على وحشية وإرهاب إسرائيل للعرب.

ضغوط إيباك على الجامعات التي تسمح بالتعرّف على القضايا العربية:

يقوم برنامج (إيباك) في جامعات أميركا على تدريب وتنظيم الطلاب المؤيدين لإسرائيل أو التنسيق بينهم. وكان جوناثان كسلر مدير البرنامج للتنسيق يزود الطلبة بالحجج المؤيدة لإسرائيل، وتقدّم بأساليب فنية لتحديد الخطباء وتعطيل المناسبات المؤيدة للعرب. ويتم حث الطلاب على التدخل في الحملات السياسية المحلية وخارج الجامعة. وعندما تنعقد حلقة دراسية حرة تطلب (إيباك) من وسطاء اليهود والمتصهينين في الجامعة مراقبة جميع الخطباء الذين يؤيدون القضية العربية أو يتحدثون عن الشرق الأوسط بصورة تشوه وجود إسرائيل، وبخاصة عرض خرائط قبل وجود إسرائيل عام 1948، وإرسال التسجيلات والصور إلى اللجنة الإسرائيلية الأميركية (إيباك). ثم يقوم كسلر بإعداد ملفات للخطباء أو للطلاب البارزين بعدائهم لإسرائيل.. لمعاقبة من يهاجم إسرائيل..

وأحياناً إذا لم يكن في الحلقة من لا يؤيد إسرائيل واحتلالها أو عنصريتها، يتم تنوع الأسئلة من صهيانية في جامعات مختلفة حتى لا يتعرّف المستهدف على الأسئلة، ويطلب توزيع هذه الأسئلة على نطاق واسع، وتقضي الاستراتيجية المقترحة بشن هجوم على الدول العربية ومجتمعاتها لتحويل الانتقاد عن إسرائيل.. وتتدخل إيباك لمنع الخطباء المؤيدين للعرب. وإذا وافق اتحاد الطلبة على استضافة خطباء، تقوم إيباك بتشجيع المؤيدين لإسرائيل على الانضمام للاحتفال، وتكون توصية (كسلر) بتقديم تقارير للجامعات الأخرى بأن الخطباء يدافعون عن الإرهاب، ويدعمون منظمة التحرير الفلسطينية. وإذا لم تُقنع هذه الأضاليل المقدّمة من صهيانية أو مؤيدين لهم في الجامعة، لا يبقى إلاّ افتعال التخريب، وهذه الطريقة لا تشجع الكليات على دعوة خطباء مؤيدين للعرب. وعندما يُعتقل صهيوني في الجامعة، سرعان ما تتحرك

(إيباك) وعضو مجلس الشيوخ أو النائب في الولاية أو المنظمة التي ينتمي إليها هذا المعتقل أو ذاك ويتم الافراج عنه، وأي عدالة أو نزاهة في القضاء الأميركي يتحدثون عنه!⁶⁵³

وتلجأ إيباك عبر كسلر لتنفيذ استراتيجية وأساليب العمل لمناصرة إسرائيل في الجامعة، للرد على أعداء إسرائيل والصهيونية والقيام بعدة خطوات منها:

- كسب الطلاب المنفتحين للتعرف على إسرائيل.
- تزويد محبي الاستطلاع بالمعلومات المغلوطة للتعظيم بإسرائيل والتشهير بالعرب.

- إيصال أفكار إلى العرب بأنهم لن يتمكنوا من الإفلات مما يقومون به.

- تدمير مصداقية الخطباء وتقديم حجج لنقضهم.

- زعزعة توازن الطلاب العرب.

واعتبر كسلر أن الرد الملائم على مؤيدي العرب يكون باتباع عدة خطوات منها.

1- المراقبة: تسجيل وتصوير للخطباء وللحاضرين وإرسال أشرطة التسجيل إلى جامعات أخرى لتحضير مناشير مسبقاً. وهذا يساعد على طرد الطلاب من الجامعة بل من الدولة لأنه - حسب رأي كسلر - من الضروري أن تُظهر للعرب بأنهم لن ينفذوا بسلام من أعمالهم هذه.

2- الحملات الصحفية للرد على المقالات التي تُدين إسرائيل، وإبراز أنها تحرّض على العنف وعلى العداء للسامية وهي ممنوعة في الدولة رسمياً.

3- اقترح كسلر أن يقوم الطلبة بالإعلان عن النزاعات العرقية التي يريد العرب نشرها بين الشعب الأميركي بالقول للشرطة مثلاً: إن العرب لا يحبوننا بسبب نظرتهم المتخلفة، ويمكن أن يقوموا بأعمال عنفية. هذا قبل 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وبعد هذا التاريخ أصدرت الحكومة الأميركية قانوناً يسمح بالتنصّت ويُمنع القيام بأي عمل ضد الغير، وبملاحقة العرب والمسلمين باعتبارهم يشكلون ظاهرة إرهابية. ويتم الاعتقال حتى بدون إعطاء المعتقل سبباً لاعتقاله، وبدون أن يكون معه محامٍ للدفاع عنه، وقد يكون الاعتقال من خلال وشاية صهيونية كاذبة.

4- بث المشاغبين بين الحضور - في الندوات الحوارية - واستخدام المكائد في الأسئلة التي يجب تحضيرها مسبقاً.

5- منع إقامة أي تجمع للحوار مؤيد للعرب. ويكون طلب المنع من الإدارة، إما بإلغاء المؤتمر وإما بمنع الملصقات.

6- توزيع معلومات مغلوطة ومضلّلة، مثل نشرة حقوق الإنسان، وهذا ما عُرف أواخر شهر آب/أغسطس 2007 حيث أرادت لجنة حقوق الإنسان إقامة مؤتمر صحفي في لبنان بدعوة من مؤيدي أميركا في لبنان، ومساواة الجلّاد إسرائيل بالضحية. وهل حقوق الإنسان تقبل بطرد سكان فلسطين ومنع عودتهم إلى بلادهم؟! ⁶⁵⁴

تحدي اللوبي الصهيوني لأفراد في الهيئات التعليمية:

عام 1982 دعت (جامعة روتجرز) التابعة لفرع في نيويورك باحثاً من العالم الثالث، له شهرة أكاديمية معروفة في العالم. وقد أيد أعضاء دائرة العلوم السياسية تعيينه برتبة أستاذ. وبعد أن اطمأن الباحث إلى التعيين أخبره عمدة الجامعة أن الأمر لم يتم بعد لأسباب تتعلق بقيود الموازنة.

وأبلغ الأستاذ أن الأساتذة الأميركيين من أجل السلام في الشرق الأوسط، وهم مؤيدون لإسرائيل، شكلوا وفداً زار رئيس الجامعة (إدوارد بلوشناين). وأقنعوه بعدم قبول ذلك التعيين بسبب آراء المرشح للتعين وتأيدته للفلسطينيين. ولكي لا يتم إحراج رئيس الجامعة لأن المرشح له أهمية عالمية ألغى المنصب وألغيت المواد التي كانت ستُدرس متذرعين بأسباب مالية.

وكانت القنصلية الإسرائيلية قد تدخلت مباشرة في قضية تعيين أستاذ جامعي ينتقد تصرفات إسرائيل إزاء الفلسطينيين. وقد برز ذلك التدخل والضغط من الصهيونية وأعوانها في أميركا في قضية الدكتور (إرنست ديوب) وكان أستاذاً للدراسات الأفريقية في جامعة نيويورك الرسمية (في ستوني بروك). وقد ظهر ذلك من خلال رسالة زائر من إسرائيل سلوين تروين أرسلها إلى عميد كلية العلوم الاجتماعية (في ستوني بروك). وتضمنت الرسالة بأن المعلومات التي حصل عليها تدل على أن حدود الموضوعية الأكاديمية في البحث والتقويم قد انتهكت، عندما استخدم الدكتور (ديوب) مركزه لنشر أيديولوجيته وتحيزه الشخصي. مع العلم أن (سلوين) لم يكن قد شاهد ديوب، وحتى لم يتصل به مطلقاً، ولكنه بنى تهمته على رواية طالب صهيوني، وعلى مراجعة قائمة بالموضوعات الفصلية والأبحاث التي كان يعرضها (ديوب) على الطلاب

ومنها محاضرات تتعلق بالعنصرية. ومن بين الموضوعات التي كانت مقترحة هي أن الصهيونية شكل من أشكال النازية وهي عنصرية. وقد ألقى (ديوب) محاضراته عن العنصرية ومثالها جنوب أفريقيا، علماً بأنه منفي من دولته.

وبعد أن بعث (سلوين) بهذه الرسالة وأقام عامين في جامعة (ستوني بروك) عاد إلى إسرائيل. عند ذاك بعث رسالة عميد كلية العلوم الاجتماعية إلى (ديوب) قال فيها: «أخشى أن تكون المسألة قد تجاوزت توقعاتنا. فقد زارني مندوب محلي لعصبة مناهضة الافتراء بدون دعوة مني. وكان مضمون رسالة (سلوين) هراء» واتخذت هيئة التعليم في الجامعة قراراً بإبقاء ديوب في الجامعة، لكن الحاخام (آرثر لتزر) شجب لجنة هيئة التعليم، وقام بجهود كبيرة لطرد ديوب من الجامعة، وطلب إلى حاكم نيويورك وكان معاونه (حاحام) إسرائيل موشوفيتز وهو المسؤول عن الشؤون الإنسانية، فاتصل بالجماعة اليهودية. وبعدها هاجم حاكم نيويورك هيئة التعليم في جامعة (ستوني بروك) للصمت الصارخ على إبقاء أستاذ ضد الصهيونية، واعتبر أن مساواة الصهيونية بالعنصرية تعليم غير نزيه⁶⁵⁵.

وبعد تدخل حاكم مدينة نيويورك، اجتمع رئيس الجامعة بـ 35 مجموعة يهودية محلية وخارجية وأصدر بياناً يقول فيه: «إن إدارة ستوني بروك تعلن براءتها من وجهات النظر في محاضرات ديوب. واضطر الأستاذ (ديوب) عندئذٍ إلى إلغاء الموضوعات التي كان يدرّسها في موضوع الربط بين الصهيونية والعنصرية، وكان ذلك 1985. وإثر هذه التدخلات حُرم (ديوب) من البقاء في وظيفته مع العلم أن ديوب لم يهاجم إسرائيل كدولة، ولا اليهودية كدين، ولكنه

اعتبر الصهيونية حزباً سياسياً، مثل اعتبار النازية حزباً سياسياً في ألمانيا سابقاً.

الصهيونية تراقب مراكز الشرق الأوسط التي تبحث بأمور تتعلق بالعرب وإسرائيل

أُتهم مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة (أريزونا) بإنشاء شبكة دعائية للقضية العربية، وتركز الاتهام على وجود كتب في مكتبة الجامعة، اعتبر المجلس اليهودي أنها تشكل إساءة، مع أن هذه الكتب لا يوجد فيها، إلا إشارة في مرجع عن فلسطين تعبّر عن: «أن فلسطين هي الموطن التقليدي للعربي»، ووصف منظمة التحرير بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتضمّن خريطة لا تشير إلى القدس كعاصمة لإسرائيل، وأميركا نفسها لم تعترف حتى الآن أنها عاصمة لإسرائيل، وأن اليهود جاؤوا من عدة دول في العالم وهم لم يكونوا أساساً في فلسطين، وأن الخرائط الموجودة لا يوجد فيها اسم إسرائيل، لأن الخريطة الموجودة كانت منذ عهد الدولة العثمانية، وإسرائيل لم تكن موجودة في تلك الفترة⁶⁵⁶.

وبسبب وجود هذا المرجع تمّ تخفيض التمويل الفيدرالي للجامعة. وفي هذه الحالة قال رئيس الجامعة (وليم ديفز) وهو رئيس دائرة الدراسات الشرقية في الجامعة التي يتبع مركز الشرق الأوسط لها، أنه مُجبر على إزالة المواد التي تُعتبر مسيئة للمجلس اليهودي. وفي 21 / 11 / 2003 أصدر مجلس النواب الأميركي قانوناً تحت الرقم 3066 يتعلق بالدراسات الدولية في الجامعات الأميركية التي تحصل على منح من الحكومة الفيدرالية على أن تتبع التوجيهات التي تعكس وجهات النظر المتعددة. وأنشأ مجلس النواب

أيضاً لجنة للمراقبة الأكاديمية، وقد جاء هذا القانون استجابة، لطلب اللجنة اليهودية الأميركية التي اعتبرت أن جميع الباحثين في مركز دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأميركية مُعادون لسياسة أميركا وإسرائيل وأنهم يؤيدون العرب، وأن أموال الحكومة يتم إنفاقها في غير محلها الحقيقي، [أما إذا أنفقت على الصهاينة فتكون في محلها ومشروعة] وأنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من أيديولوجية ما بعد حقبة إدوارد سعيد وأن مراكز دراسات الشرق الأوسط وعددها أكثر من 15 مركزاً هي للعالم العربي، وأنها لم تبحث في الأصولية الإسلامية والإرهاب، بل في تاريخ إسرائيل والعداء لها، وهذا ممنوع عند الصهاينة.

وبعد وفاة إدوارد سعيد حلّ مكانه (رشيد الخالدي) وهو أستاذ باحث في مركز الدراسات العربية في جامعة (كولومبيا)، وقد اعتبر الخالدي أن التدخل في الحرية الأكاديمية (عبر إصدار القانون السابق) لفرض نهج وأبحاث خاصة لا تُبرز حقيقة ما كان موجوداً في الشرق الأوسط، يعبر عن قانون إرهابي لمحاربة فكر إدوارد سعيد الموضوعي⁶⁵⁷.

ويرى مدير معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة نيويورك (زاخاري كلّمان) أن الخطر في إصدار هذا القانون أنه يجعل إدارة البيت الأبيض تضع يدها على توجهات الأبحاث والدراسات، وهو تدخّل في حد ذاته، في الحياة الأكاديمية، إذ تفرض الحكومة أن تكون ملائمة لتوجهات السياسة الأميركية والصهيونية. وبهذا تكون الأبحاث موجّهة من الدولة، وليست حرة، كما تتغنى الحكومة بالديمقراطية والحرية الأكاديمية، إذ تفرض رأياً للسياسة الصهيونية المنتشرة في أميركا، وليس أبحاثاً تعبر عن الواقع في الشرق الأوسط،

وبخاصة أن القانون يفرض تعيين موظف للمخابرات المركزية (C.I.A)، وهذه لها علاقات مع الموساد الإسرائيلي، وموظف آخر لوكالة التحقيقات الفيدرالية (F.B.I)⁶⁵⁸. وهذا له علاقة مع الشين بيت في إسرائيل.

وكان أستاذ التاريخ في جامعة ميشيغان (جوان كول) قد اعتبر أن القانون السابق الذكر الذي يفرض مراقبة الأبحاث قد يؤدي إلى تشكيل مركز لمتعصبي إسرائيل الصهاينة وذلك لأنه يبحث في تسييس الدراسات⁶⁵⁹. وبهذا القانون تُصبح الجامعات في أميركا (والطلاب الصهاينة والمتصهينين) وكر للجواسيس من أمثال هؤلاء داخل الصفوف وفي المكتبات الجامعية. ويرى أستاذ القانون في جامعة هارفارد (فرنسيس بويل) وهو مستشار قانوني لمنظمة التحرير أيام مؤتمر مدريد عام 1991، في كتاب له بعنوان: فلسطين والفلسطينيون والقانون الدولي، أن هارفارد واجهة للمخابرات الأميركية C.I.A وللموساد في نفس الوقت⁶⁶⁰.

إن الصهيونية عصا طويلة تطارد كل مفكر وكاتب في الدول العربية، وحتى الإسلامية، وهذه العصا ممسوكة بأيدي عنصرية صهيونية، تقوم بأعمال إرهابية في أراضي تستعمرها، وتتهم من يدافع عن أرضه ويعمل على تحريرها بأنه إرهابي، وهذا يخالف أي قانون دولي أو مفهوم عالمي لحقوق الإنسان. والصهيونية هي وراء التحريض وإسكات أصوات الكتاب والوقوف ضد مركز الشيخ زايد بن سلطان في أبو ظبي وذلك بسبب اتهام الباحثين في المركز بأنهم يعارضون أبحاث الصهاينة في أميركا وأوروبا، وهو يتناقض - حسب اتهام الصهيونية - مع مبادئ التسامح بين الأديان، وهو لهذا ضد السامية.

نماذج من الإرهاب الصهيوني في المجالات الجامعية:

في عام 1982 دعت جمعية طلاب الحقوق الهندية - الأميركية في جامعة هارفارد إلى مؤتمر يتعلق بحقوق السكان الأصليين في القوانين الدولية والمحلية. وطلبت الجمعية من الأميركية (دينا أبو الغد) من أصل فلسطيني، وهي باحثة في بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة المشاركة في المؤتمر. ولكن جمعية طلبة الحقوق للصهاينة (عدد أفرادها حوالي 20 شخصاً) طلبت من الجمعية التي نظمت المؤتمر حذف الباحثة (دينا) من برنامج المؤتمر⁶⁶¹. ولكنها فشلت في تحقيق هدفها، فلجأ الصهاينة في الجامعة إلى عميد كلية الحقوق واحتجوا على المؤتمر، كما لجأوا إلى عميدة الطلبة لسحب كل المخصصات المالية للمؤتمر، وكان جواب العميدة الرفض، ولكن العميد الذي كان سيُلقي كلمة الافتتاح انسحب من المؤتمر. وتلقى أعضاء الجمعية الهندية - الأميركية ومدير مؤسسة (فورد) التي شاركت في المؤتمر تهديدات بالقتل. وجاء في الاتصال أنهم طلاب يهود من هارفارد، وعندما سُئل عضو في الجمعية اليهودية عن هذه التهديدات أجاب: لقد اتصلت بنا رابطة الدفاع اليهودية، ولكننا لم نقم بأي عمل يعطل المؤتمر.

وعُقد المؤتمر في جو محموم بعد تدخل الشرطة ومصادرة أسلحة وسكاكين شبيهة بسكاكين الجزارين، وتمّ استخدام الكلاب البوليسية وعناصر من الشرطة السرية. وفي خارج قاعة المؤتمر قامت جمعية طلبة الحقوق اليهودية بمظاهرة احتجاج على وجود (دينا أبو الغد) في المؤتمر⁶⁶².

وهناك غير هذه الحادثة مئات الحوادث في معظم جامعات أميركا التي يتشكل فيها جمعيات يهودية - صهيونية تدعمها (إيباك) واللوبي الصهيوني،

وهذا يظهر بصورة علنية في أكثر من خمسة آلاف جامعة في أميركا.

وفي جامعة (هاتفورد في كونيتيكت) عام 1982 طلبت دائرة الأديان في الكلية من الدكتور إدوارد سعيد ليحاضر عن فلسطين وأهميتها للمسيحيين والمسلمين واليهود. وقبل موعد المحاضرة بدأت دائرة الأديان تتلقى رسائل احتجاج من زعماء اليهود في هارتفورد ومن أساتذة اليهود في الجامعة. وكانت هذه الاتصالات لأن إدوارد سعيد يؤيد العرب وأنه أدلى بتصريح عن احتلال إسرائيل لأراضي فلسطين وغيرها من الدول العربية، وهذا يعتبر معادياً لإسرائيل. وقال أحد الصهاينة لمنظمي المحاضرة: كيف تقومون بهذا العمل، وتعرفون أن هناك بين أساتذة الجامعة اثنين من الذين نجوا من محرقة اليهود في ألمانيا⁶⁶³. ولكن هذا لم يسأل نفسه هل العرب هم الذين نفذوا المحرقة باليهود؟ ولماذا يريد من الإسرائيليين والصهاينة اضطهاد العرب والثأر لعذابهم في ألمانيا من الأطفال والنساء والشيوخ في دول عربية. ألم تقم إسرائيل بمجازر بحق العرب هي أشبه بالهولوكوست.

اللوبي الصهيوني في الإدارات الأميركية يُسرّب المعلومات السرية لإسرائيل:

أدى تسرّب المعلومات من دوائر أميركية إلى إسرائيل قد إلى نكسات في علاقات أميركا مع دول عربية، وقد تمثل هذا التسرّب في معرفة إسرائيل بالاتفاق سرّي أميركي - أردني أشرفت عليه المخابرات المركزية الأميركية في الشرق الأوسط في اجتماع حضره 19 شخصاً في أوائل شباط/فبراير 1977 في عهد (كارتر) من خلال مراجعة في البيت الأبيض لكل العمليات السرية. وهذا الاتفاق السرّي تضمّن أن تدفع أميركا لمدة 20 سنة مبالغ سنوية سرية مجموعها 10 ملايين دولار، وما تمّ دفعه عام 1967 كان 750

ألف دولار. ولكن افتضح أمر هذا الاتفاق أدى إلى ضجة عالمية. والمبالغ المدفوعة تساعد المعتدلين في الشرق الأوسط، وهي عبارة تُطلق على الذين يتعاملون بثقة مع أميركا، أي أنهم خاضعون كلياً للسياسة الأميركية. وقال أحد الذين كانوا حاضرين في الاجتماع: كنت أخشى في ذلك الوقت أن تتسرب أخبار الجلسة. وبعد عدة أيام كتبت صحيفة الواشنطن بوست تقريراً بعنوان: وكالة المخابرات المركزية الأميركية تدفع الملايين لملك الأردن حسين⁶⁶⁴.

وعندما قرأ السناتور، عن ولاية داكوتا، (جايمس أبو رزق) ما كتبه الصحفي (بوب وودورد) في صحيفة (واشنطن بوست) استدعى المسؤول في مجلس الأمن القومي يومها (هارولد سوندرز) وعرف منه أن إسرائيل كانت تقبض، مثل الأردن، دفعات سرية من وكالة المخابرات المركزية، وقدّر (سوندرز) أن الملك حسين كان قد قبض 10 ملايين دولار وكان يستخدم هذه الأموال ليحتفظ بعلاقات ودية وقوية مع قبائل البدو، بينما قبضت إسرائيل 70 مليون دولار وكانت تقدم هذه الأموال مساعدات لدعم نشاطاتها في أفريقيا⁶⁶⁵. وكان اللوبي 3 الصهيوني هو الذي يسرّب المعلومات من وزارتي الخارجية والدفاع⁶⁶⁶ حيث كان (تلكوت سيللي) سفير أميركا في سوريا 1981، قد بعث برقية سرية من سورية إلى وزارة الخارجية الأميركية يحتج فيها على مشروع قرار من قبل (ستيفن سولارز) (عضو لجنة الشؤون الخارجية، ونائب في البرلمان عن أحد أحياء نيويورك يعيش فيه يهود من أصل سوري)، ومشروع هذا القرار ينتقد سورية لعدم سماحها بإخراج اليهود الباقين من سورية. وتضمنت البرقية أن الموافقة على هذا القرار يجعل من سورية غير متعاونة مستقبلاً. إن مضمون هذه البرقية وصل إلى (سولارز)، وهذا اتصل بدوره

بوزير الخارجية وكان يومها (سايروس فانس)، وطلب النائب من الوزير أن يُبعد (سيلي) من مركزه ليتم تعيين غيره يتجاوب معنا، وهنا غضب (فانس) من سولارز، وكان التعجب بادياً على وجهه، لأن البرقية سرّية فكيف عرف بها سولارز؟ وبعد التحقيق تبين أن الموظف الذي سرّب البرقية إلى سولارز هو موظف يهودي صهيوني كان على اتصال رسمي بكارتر وبالجالية اليهودية. وكان لهذا الموظف مكتبان، الأول في وزارة الخارجية والثاني في البيت الأبيض. وكانت أشد عقوبة تلقاها أنه تُقل إلى وظيفة أخرى، وذلك بسبب تدخل اللوبي الصهيوني ليبقى في الوظيفة وبدون محاكمة.

ويرى السفير الأميركي (سيلي) أن انتشار آلة الطباعة، وانعدام سرية الوظيفة تتيح للمسؤول عن الآلة الطباعة أن يطبع عدة نسخ إضافية وهذه النسخ كانت تُستعمل لمن يراقب الطباعة، وهو موظف زُرع في هذه الوظيفة ليتمكن من معرفة أي قرار أو أي مشروع، حتى ولو كان سرّياً، فيطبع نسخة إضافية ويرسلها إلى المركز الصهيوني لتصل بعدها مباشرة إلى إسرائيل.

وتحدث التسريبات أيضاً عن طريق بعض أعضاء الكونغرس وموظفيهم، وهؤلاء معظمهم صهاينة. وقال أحد الموظفين في وزارة الدفاع إنه ينظر إلى أعضاء في الكونغرس كوسطاء لإسرائيل، فقد تقدم أحد النواب بطلب خطي يقول: إنه سمع أن البنتاغون وضع دراسة عن الميزان العسكري بين إسرائيل وجيرانها العرب، وإنه يريد أن يحصل على نسخة من الدراسة. وكانت إجابة الموظف للنائب: لا نستطيع إعطاءك نسخة عن الدراسة، ولكننا على استعداد لنطلعك شفهيّاً على موجز عنها، فأجاب النائب: لا أريد الملخص الشفهي.

ولكن ما هي إلا فترة قصيرة حتى حصل النائب على الدراسة بأسلوب آخر⁶⁶⁷ عن طريق التجسس الصهيوني.

ويرى معظم الكتاب والموظفين الكبار والمراجع الرئيسية، أن التغلغل الصهيوني في وزارتي الدفاع والخارجية قد بلغ الذروة في عهدي ريغان وبوش الابن. ومنذ العام 1984 استخدم (ريغان) أشخاصاً معروفين بعلاقاتهم الحميمة مع إسرائيل، وهم «مزروعون» في مكاتب جميع الموظفين الإداريين وبخاصة في وزارة الدفاع، بسبب الحديث عن التكنولوجيا والأسلحة المتطورة السرية جداً وغيرها من الخطط الحساسة.

وكان يرأس ديوان الموظفين (فريد إيكل) وهو وكيل وزارة الدفاع للأمن الدولي، وهناك ثلاثة موظفين مهمين في هذا الجناح وهم «ريتشارد بيرل» وكان مساعداً (لايكل) لسياسة أمن الدول و«ستيفن براين» وكان نائباً أول لبيرل ويختص بنقل التكنولوجيا، والثالث هو «نويل كونش» وكان نائباً أول لريتشارد أرميتاج مساعد وزير الدفاع للأمن الدولي. أما (كونش) فكان من قبلُ موظفاً في المنظمة الصهيونية - الأميركية وأما (بيرل) فكان موظفاً لدى سناتور واشنطن الديموقراطي هنري جاكسون، وهو يفاخر بأنه يؤيد إسرائيل أكثر من صهاينة أميركا. وكان جاكسون معروفاً بأنه وسيط لنقل المعلومات السرية إلى حكومة إسرائيل.

مهمة وكيل وزارة الدفاع للأمن الدولي

تشمل مهمة مكتب (براين) مسؤولية الموافقة على نقل التكنولوجيا التي لها علاقة بالأسلحة، ولجنة مكتب يُطلق عليها اللجنة الوطنية للإفراج السياسي،

وتتضمن ممثلين لوزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي واللجنة المركزية للاستخبارات ووزارة الدفاع. وفي عام 1978 أُتهم (براين) بإعطاء إسرائيليين زائرين وثيقة سرية جداً عن القواعد الجوية السعودية⁶⁶⁸. وكانت التهمة قد ذكرها الصحافي (مايكل سابا) الذي سمع براين يتحدث عن ذلك في أحد المطاعم مع شخص آخر.. وقد اعترف براين بالتهمة وتمّ إيقافه عن العمل في اللجنة، وبعدها أُعيد إليها، ثم أصبح مديراً تنفيذياً للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي.. وأنشئ هذا المعهد لإقناع الناس بأن أمن إسرائيل وأمن الولايات المتحدة مترابطان. ثم انتقل براين من إدارة المعهد إلى وظيفة في وزارة الدفاع وحلّت زوجته محله. وبعد أن شكلت وزارة العدل هيئة محلفين للنظر في التهمة التي وُجهت إلى براين تبين أن له اتصالات مع إسرائيل. وكان ذلك في كانون الثاني/يناير 1979⁶⁶⁹، واستمرت عدة سنوات ولم يُبتّ بها. وكانت النتيجة أن براين يجمع معلومات سرّية ويعطيها للإسرائيليين، وكان يعمل بصفة عميل غير رسمي لإسرائيل. وقد درست وزارة العدل القضية مدة سنتين وتحققت من أن براين كان له علاقة فوق العادة مع إسرائيل، ولم توجّه له أية تهمة، ولم يصدر بحقه أي حكم. وفي أواخر عام 1979 أُقفل ملف الدعوى ثم بعد سنتين عُيّن براين نائباً أول لريتشارد بيرل وكان لهذا الأخير علاقة فوق العادة مع إسرائيل، حيث سجل قسم المراقبة في مكتب التحقيقات الاتحادي حديثاً لبيرل يتحقق من معلومات سرية مع شخص في سفارة إسرائيل في واشنطن⁶⁷⁰.

وفي عام 1983 تعرض بيرل لهجوم وانتقاد قاسٍ عندما نشرت إحدى الصحف أنه قبض مبالغ كبيرة من جراء تمثيله لمصالح شركة أسلحة إسرائيلية. وعلى الرغم من كل الإدانات التي صبغت براين وبيرل فقد أوكلت إدارة الرئيس

ريغان إليهما مهمات من أجل إبعادهما عن القضايا التي تهم إسرائيل.. وكل هذه الأمور لم تعطِ الفائدة المرجوة، لأن كل المسائل الحساسة المتعلقة بنقل التكنولوجيا بقيت تسويتها تتم في مكتبي براين وبيرل وُنقل الى إسرائيل.

واستمر الصهاينة في سياستهم المهيمنة، ليسيطروا على الإدارة الأميركية من خلال سطوتهم على الكونغرس حيث ازداد عدد نوابهم في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2006، واتجهوا ليحصدوا رئاسة لجان الكونغرس، وهذا يشكل تساؤلاً حول تعزيز اللوبي الصهيوني في واشنطن. وقد بلغ عدد النواب الصهاينة في المجلس النيابي 30 نائباً من أصل 435 عضواً عدد أعضاء هذا المجلس وفي مجلس الشيوخ 13 عضواً من أصل 100 عضو، وهي نسبة كبيرة لا تتناسب مطلقاً مع عدد اليهود، وبخاصة الصهاينة منهم، التي لا تزيد عن 2,4 بالمئة من عدد سكان أميركا البالغين حوالي 300 مليون. بينما الأعضاء العرب في مجلس النواب لا يزيدون عن 5 نواب مع وجود نائب مسلم واحد عن ولاية مينيسوتا.

وتعتبر جماعة اللوبي الصهيوني أن زعيم الغالبية الديمقراطية في مجلس النواب، ستانلي هوبر، من أشد مؤيدي إسرائيل، كما يعتمد هذا اللوبي على راحم أيمانويل وهو صهيوني في الحزب الديموقراطي ورئيس لجنة هذا الحزب للحملة الانتخابية⁶⁷¹.

وقامت مجموعة الضغط الصهيونية في التأثير مسبقاً لإيصال النائب (جون كونيورز) لرئاسة اللجنة القضائية، (و ديفيد أوبي) لرئاسة لجنة الاعتمادات، وهما من مؤيدي الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية ضد الفلسطينيين

في الضفة الغربية وقطاع غزة وبخاصة التهام الجدار العنصري لآلاف الدونمات أي حوالي 25 بالمئة من أراضي الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل 1967. كما طالبت النائبة الصهيونية (نيتا لوي) بزيادة المساعدات المجانية لإسرائيل.

وأما لجنة العلاقات الدولية فعمل الصهاينة لتكون للنائب (توماس لانتوس) من ولاية كاليفورنيا، وهو من صهاينة المجر، ويعتبر من أشد المعادين للعرب في الكونغرس. أما اللجنة الفرعية للشرق الأوسط فضغط اللوبي الصهيوني لتكون للصهيوني (غاري أكرمان) وهذا المركز ممنوع على الجميع ما عدا الصهاينة، حيث يُسمح أن يكون لهم تجمعهم الخاص بهم، وقد ترأس هذا التجمع النائب (هنري واكسمان)، وهو من يهود ولاية كاليفورنيا، كما ترأس لجنة الإصلاح⁶⁷² الحكومي.

اللوبي الصهيوني ورامسفيلد

كان اللوبي الصهيوني مؤيداً من قبل وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد الذي كان يهيم انتصار إسرائيل على كل الدول العربية التي تعتبر نفسها حليفة لأميركا. وهذا الوزير جاء من عالم الأعمال وليس من عالم الأفكار والنظريات والدراسات والجامعات، بعكس باقي المتصهينين والصهاينة الذين أُطلق عليهم لقب «المحافظون الجدد»، والذين كانوا يؤيدون بقوة التدخل بشؤون الغير، حسب مصلحة أميركا العليا. وقد أيد رامسفيلد الحرب على العراق مع علمه بأن هذه الدولة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ما عدا معرفته المسبقة بأنه قدّم كميات كبيرة من الأسلحة الكيماوية والجرثومية لصدام حسين عام 1983 مبعوثاً من الرئيس ريغان أثناء حرب العراق مع

إيران. وكان يعتبر أن القوات الأميركية يجب أن تكون قادرة على الضرب حيث تريد، وتسبب الأذى الشديد مقابل تعرضها لأقل الخسائر. وكانت حربه على العراق بسبب وجود هذه الدولة في منطقة استراتيجية، وتقوم على أرض من أغنى دول العالم بالنفط الرخيص، ويجب أن تُزال لأنها تسبب خطراً على إسرائيل حتى ولو كان الخطر صورياً. ولم يهتم بما يقوم به جنوده، وأهمّل الاطلاع على الدراسات المتعلقة بالعراق، وكان يتعالى على التخطيط لما هو آتٍ بعد الانتهاء من احتلال العراق حيث أعمال السلب والنهب والقتل والمجازر، فضاع جنوده في سجن أبو غريب حيث كُشف مدى بشاعة الاستعمار الأميركي. وكان أثناء الإعداد للحرب يطلب بث الشائعات التي كان يستقيها من المخابرات الصهيونية واللوبي الصهيوني ومؤيدين لاحتلال العراق من المتصهينين والصهاينة في أميركا، وهي معلومات برهنت الأحداث أنها مخادعة وكاذبة، وكانت حججاً واهية لاحتلال العراق.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

(تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه)

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



المراجع

المراجع العربية

- أحمد بهاء الدين: إسرائيليات، القاهرة، 1967.
- أحمد بهاء الدين: ما بعد العدوان الثلاثي، القاهرة، 1967.
- أحمد طرييني: فلسطين في خطوط الصهيونية والاستعمار، بيروت، 1970.
- أحمد مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت، 1978.
- آدمون غريب: الإعلام الأميركي والعرب، بيروت، 2000.
- أديب قعوار: الدعاية الصهيونية في الرواية الأميركية، 2003.
- أسعد رزوق: الصهيونية وحقوق الإنسان العربي، بيروت، 1968.
- أسعد عبد الرحمن: المساعدات الأميركية والألمانية الغربية لإسرائيل، بيروت.
- أسعد عبد الرحمن: المنظمة الصهيونية العالمية، بيروت، 1967.
- التقرير الأساسي لمفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة العراق، 8 / 11 / 2002.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968.

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام 1965.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام 1966.
- إلياس شوفاني: إسرائيل ومشروع كارتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980.
- جورج مالك: السياسة الأميركية، دمشق، 1986.
- حسني عايش: أميركا الإسرائيلية وإسرائيل الأميركية، عمّان، 2006.
- رياض الرّيس: ظفار: الصراع السياسي والعسكري في الخليج، بيروت، 2000.
- زكي محمد: الكونغرس الأميركي ونكبة فلسطين، بغداد، 1964.
- سامي حكيم: أميركا والصهيونية، القاهرة، 1967.
- سعد الدين إبراهيم: كيسنجر وصراع الشرق الأوسط، دار الطليعة.
- سلمان رشيد سلمان: الاستراتيجية النووية الإسرائيلية، بيروت، 1989.
- صلاح سالم: حروب المنطقة العربية، القاهرة، 2001.
- عبد الوهاب المسيري: الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، القاهرة، 1977.

- عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية - المجلد الثاني، القاهرة، 1999.

- علي طه: العنصرية الصهيونية، بيروت، 2002.

- غسان بشارة: السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، بيروت، 1984.

- غسان سلامة: السياسة الأميركية والعرب، بيروت، 1991.

- فواز جرجس: الأميركيون والإسلام السياسي، بيروت، 1998.

- فواز جرجس: السياسة الأميركية تجاه العرب، بيروت، 1998.

- قيس قدرى: الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية، بيروت، 1982.

- كامل جابر: الولايات المتحدة وإسرائيل، 1971.

- كميل منصور: الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998.

- ليلي بارودي: السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، 1984.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية الكتاب السنوي للعام 1972.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية: للعام 1969.

- مأمون كيوان: الإدارات الأميركية وإسرائيل، دراسات باحث، بيروت 2003.
- محمد الأطرش: السياسة الأميركية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان، بيروت، 1991.
- محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان، بيروت، 1975.
- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، القاهرة، مركز الأهرام، 1986.
- محمد حسنين هيكل: نحن وأميركا.
- محمد حسنين هيكل، كل الطرق تؤدي إلى السويس، صحيفة الكويت، 13 / 10 / 1976.
- محمد رياض: مذكرات البحث عن السلام ونزاع الشرق الأوسط، بيروت، 1981.
- مروان بحيري: السياسة الأميركية في الشرق، الأوسط، بيروت، 1984.
- منير الهور: مشاريع التسوية في الشرق الأوسط، عمان، 1982.
- ميخائيل سليمان: فلسطين والسياسة الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- وثائق جامعة الدول العربية المجموعة الأولى - رقم 41.

- وحيد عبد المجيد: العرب وانتخابات الرئاسة الأميركية، 1979.

- يوسف الحسن: الاندماج، القاهرة، 1986.

المراجع الأجنبية المترجمة للعربية

- أبا إيبان مذكرات.

- إدوارد تيفن: اللوبي، ترجمة محمد زايد، بيروت، 1990.

- أريك لوران: حرب آل بوش، بيروت، 2003.

- إسحاق رابين: مذكرات ترجمة صحيفة القبس الكويتية، 1979.

- إسرائيل شاحك: وطأة 3 آلاف سنة.

- بول فندلي: مَن يجرؤ على الكلام، الطبعة 15 ، بيروت، 2002.

- جانيس تيري: السياسة الخارجية الأميركية، ترجمة حسان البستاني بيروت، 2006.

- جولان ماتي: المحاضر السرية لهري كيسنجر، ترجمة حورية حمود، الكويت، 1977.

- جيمس أبو رزق، حوار تلفزيوني، 30 / 8 / 2007.

- جيمس بتراوس: حراك دولة البوليس في الولايات المتحدة، 2002.

- جيمي كارتر: دم إبراهيم - رؤية في الشرق الأوسط، ترجمة سامي جابر، 1986.

- جيمي كلتر: مذكرات.

- ديفيد ديوك: أميركا وإسرائيل و11 أيلول، ترجمة سعد رستم، بيروت، 2002.

- روجيه غارودي: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة حافظ الجمالي، بيروت، 1996.

- روجيه غارودي: محاكمة الصهيونية الإسرائيلية، ترجمة حسين قبيسي، بيروت، 1998.

- ستيفن ايزاكس: اليهود والسياسة الأميركية، ترجمة دار الاتحاد بيروت، 1976.

- ستيفن إيزاكس: اليهود والسياسة الأميركية، ترجمة دار الاتحاد، بيروت، 1976.

- ستيفن غراين: الانحياز وعلاقات أميركا السرية بإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- ستيفن غرين، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1985.

- سفر يشوع: 12 و13.

- غريس هالسيل: النبوءة والسياسة، ترجمة محمد السمّاك، ليبيا، 1983.

- كالكوفو ريسي: السياسات العالمية، 1945.

- لونر أماراك: إسرائيل والعالم الكاثوليكي، 1967.

- لي أوبراين: المنظمات اليهودية الأميركية، بيروت، 1986.

- هيرمان فينر: جون فوستر دالاس والسويس، لندن.

- وليام كار: أحجار على رقعة الشطرنج، ترجمة سعيد الجزائري، دار
النفائس، بيروت، 1957.

الصحف العربية

- الأخبار: 2006 / 11 / 8 - 2006 / 11 / 20 - 2006 / 11 / 22 - 2006 / 11 / 28 -
2006 / 12 / 29 - 2007 / 2 / 5 - 2007 / 3 / 19 - 2007 / 3 / 26 - 2007 / 3 / 29 -
2007 - 2007 / 3 / 30 - 2007 / 7 / 27.

- السفير: 2003 / 1 / 15 - 2003 / 4 / 2 - 2005 / 2 / 14 - 2005 / 4 / 5 - 2005 / 12 /
4 - 2005 / 12 / 9 - 2007 / 1 / 25.

- المحرر العربي: 2004 / 7 / 10 - 2003 / 9 / 11 - 2004 / 7 / 16.

- الدستور: 2003 / 10 / 21.

- القبس: 1977 / 3 / 9 - 1977 / 8 / 2 - 1977 / 10 / 3.

- الوطن: 13 / 10 / 1986.

- الأنباء: 30 / 10 / 1982.

- الرأي العام: 18 / 10 / 1976.

- الحياة: 8 / 5 / 1995.

- ملحق النهار العربي والدولي: 24 / 12 / 1977 - 4 / 2 / 1978.

المجلات العربية:

- شؤون فلسطينية: الأعداد: 7 - 31 - 49 - 50 - 52 - 104.

- باحث للدراسات: 2002 - 2003.

- دار الأرض: 15 / 10 / 1974.

- دراسات فلسطينية: 1968.

- شؤون عربية: العدد 130.

- المستقبل العربي: العدد 260.

- الموقف العربي: 1979.

- السياسة الدولية: كانون الثاني/يناير 1977.

- المؤسسة العربية للدراسات والنشر: 1974.

الصحف والمجلات الأجنبية:

- C.N.N. News 20 / 4 / 1995.

- E.I.K. 20 / 8 / 2007.

- Foreign Affairs: Summer 1981.

- Haaretz: 4 / 11 / 1975 22 / 6 / 1977 9 / 8 / 2002 6 / 7 / 2004.

- Journal of Palestine, 1987.

- Le Monde, Jouranal, 12 Fevrier 1985.

- Life: 12 / 11 / 1956.

- MakorRishon: 2 / 7 / 2004 29 / 8 / 2003.

- Monthly Detroit, Fabruary 1984.

- Nation Deserver 16 / 11 / 1974.

- Nation: 20 / 9 / 2002.

- National Journal, 18 / 5 / 1970.

- New York Times: 5 / 4 / 1971 6 / 3 / 1974 2 / 6 / 1974 31 / 12 / 1995
10 / 6 / 1981 20 / 4 / 1995 21 / 4 / 1995 28 / 8 / 1995 2 / 10 / 1995.

- News Week, Magazine: N.Y. 26 / 11 / 1973.

- The New Yorker: 3 / 7 / 2004.

- Time Magazine: 27 / 1 / 1977 3 / 10 / 1977 10 / 1 / 1977.

- Times: 15 / 11 / 1973.

- u.S.A Today 9 / 1 / 1994.

- Vanity: 7 / 11 / 2006.

- Wall Street Journal 14 / 2 / 1996.

- Washington Post: 28 / 6 / 1970 10 / 6 / 1981 6 / 7 / 1982 14 / 2 /
1982 5 / 3 / 1993 29 / 8 / 1993 20 / 4 / 1995.

- Washington Times 7 / 5 / 1993.

- YediohAhronoth: 22 / 1 / 1969 10 / 12 / 2008.

المراجع الأجنبية

- Arakie, Margaret. The Broken Sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy. London: Quartet Books Ltd., 1973. Print.
- Aruri, Naseer. The Obstruction of Peace: The United States, Israel, and the Palestinians. 1st ed. Monroe, ME: Common Courage Press, 1995. Print
- Ball, George. "America in the Middle East: A Breakdown in Foreign Policy". Journal of Palestine Studies. 13.3 (Spring 1984): 3-15. Print.
- Barrett, Laurence I. Gambling With History: Ronald Reagan in the White House. 1st ed. New York, NY: Doubleday Books, 1983. Print.
- Brzezinski, Zbigniew. Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981. 1st ed. New York, NY: Farrar, Strauss, Giroux, 1983. Print.
- Bush, Jr., Former President George. "Commencement Address at the University of South Carolina in Columbia, South Carolina". - Commencement Address. University of South Carolina, Columbia, South Carolina. 9 May 2009. Speech.
- Crossman, Richard. Palestine Mission: A Personal Record. London: Hamish Hamilton, 1947. Print.

- Eban, Abba. Abba Eban: An Autobiography. 1st ed. Worthing, UK: Littlehampton Book Services, 1978. Print.
- Etta Z. Bick, "Ethnic Linkages and Foreign Policy: A Study of the Linkage Role of American Jews in Relations Between the United States and Israel, 1956-1968", (Unpublished Ph.D. Dissertation, City University of New York, 1983), p. 95.
- Freedman, Robert O. "AMERICAN POLICY TOWARD IRAQ AND IRAN IN CLINTON'S SECOND TERM". Jerusalem Letter 15 March 1999, No. 402. Print.

- From AIPA official website.
- Grose, Peter. Israel in the Mind of America. New York, NY: Schocken, 1984. Print.
- Hersh, Seymour M. The Samson Option: Israel's nuclear arsenal and American foreign policy. 1st ed. London: Faber & Faber, 1991. Print.
- Hurley, Andrew J. One Nation Under Israel. Scottsdale, AZ: Truth Press, 1999. Print.

- Jabotinsky, Ze'ev. "O Zheleznoi Stene". Rasswyet 04 Nov 1923, Print.
- Kenen, Isaiah L. Israel's Defense Line: Her Friends and Foes in Washington. Amherst, NY: Prometheus Books, 1982. Print.
- Khalidi, Rashid. Under Siege: PLO Decision-making during the 1982 War. 1st ed. Columbia: Columbia University Press, 1986. Print.
- Kobler, Franz. "Britain, Zionism, and the Creation of the State of Israel". Brit-Am, Movement of the Ten Tribes of Israel. N.P., n.d. Web. <<http://www.britam.org/vision/koblercontents.html>>.
- Lenczowski, George. American Presidents and the Middle East. Durham, NC: Duke University Press, 1990. Print.
- New York Times 30 Nov 1947, Print.
- Nixon, President Richard. The Memoirs of Richard Nixon. New York: Warner Books, 1979. Print.
- Orbach, Maurice."u.S.A.." World Jewry. New York, NY: World Jewish Congress, 1972. Print.

- Paine, Thomas. The Writings of Thomas Paine: Volume 2. Boston: Adamant Media Corporation, 2001. Print.
- Parkes, J. W. A History of the Jewish People. Chicago: Quadrangle Books, 1963. Print.
- Quandt, William B. Decade of Decisions: American policy toward the Arab-Israeli conflict, 1967-1976. 1st ed. Los Angeles, CA: University of California Press, 1977. Print.
- Rafael, Gideon - Destination Peace: Three Decades of Israeli Foreign Policy. Briarcliff Manor, NY: Stein and Day, 1981. Print.
- Schechtman, Joseph. The United States and the Jewish State Movement; the Crucial Decade, 1939-1949. New York, NY: Herzl Press, 1966. Print.
- Schiff, Ze'ev, and Ehud Ya'ari. Israel's Lebanon War. 1st ed. New York, NY: Touchstone, 1985. Print.
- Sheehan, Edward. The Arabs, Israelis, and Kissinger: A Secret Life of American Diplomacy in the Middle East. 1st ed. New York: Reader's Digest Press, 1976. Print.
- Shelarygan: Israel in Action of Lebanon, 1982.

- Snetsinger, John - Truman, the Jewish Vote, and the Creation of Israel. Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1974. Print.
- Snetsinger, John. Truman, the Jewish Vote, and the Creation of Israel. Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1974. Print.
- Sokolow, Nahum. History of Zionism (1600-1918). vol. 1. Chestnut Hill, MA: Adamant Media Corporation, 1919. Print.
- Staff of the Brookings Middle East Study Group. Toward Peace in the Middle East: Report of a Study Group. Washington DC: Brookings Institution Press, 1975. Print.
- Stevens, Richard P. American Zionism and u.S. foreign policy, 1942-1947. 1st ed. New York: Pageant Press, 1962. Print.
- Taylor, Alan R. Prelude to Israel: An Analysis of Zionist Diplomacy, 1897-1947. 1st ed. London: Darton, Longman & Todd, 1961. Print.
- Truman, Harry S. Memoirs by Harry S. Truman. Vol. 2. New York: Doubleday & Co., 1955. Print.
- Truman, Harry S. Memoirs by Harry S. Truman. Vole. 1. New York: Doubleday & Co., 1955. Print.

- Truman, Harry S. Memoirs by Harry S. Truman. Vole. 1. New York: Doubleday & Co., 1955. Print.
- Urofsky, Melvin I. We are one,: American Jewry and Israel. Garden City, NY: Anchor Press, 1978. Print.
- US Policy towards the Arab-Israeli Arms Race.
 - Washington Post 10 June 1981, Print.
- Watson, Charles Moore, and Palestine Exploration Fund. Fifty years' work in the Holy Land: Palestine Exploration Fund: a record and a summary; 1865 - 1915. London: The Committee of the Palestine Exploration Fund, 1915. Print.
- Weizmann, Chaim. Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann.. Philadelphia, PA: Jewish Publication Society of America., 1949. Print.
- Wright, Claudia. "The Turn of the Screw -- The Lebanon War and American Policy". Journal of Palestine Studies. 12.1 (Summer/Autumn 1982): Print.

كتب وأبحاث للدكتور علي وهب

- 1- الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط، (كتاب) تحت الطبع.
- 2- الأخطبوط الصهيوني والإدارة الأميركية (كتاب) 2010.
- 3- الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك وبعض مشكلات الحدود والأقليات، (كتاب) 2000.
- 4- علم السكان - مشترك، (كتاب) 2001.
- 5- جغرافية الإنسان والنشاطات البشرية، (كتاب) 1988.
- 6- خصائص الفقر والأزمات السلوكية والاقتصادية في العالم الثالث، (كتاب) 1966.
- 7- المجتمعات البشرية والأنماط السلوكية والاقتصادية، (كتاب) 1966.
- 8- مقومات الإنتاج والإنماء الاقتصادي، (كتاب) 1966.
- 9- مقومات الإنماء وتنمية القطاعات الاقتصادية، (بحث) 1944.
- 10- إنماء المجتمع الريفي ومعوقاته، (بحث) 1993.
- 11- النظرة الجيوبوليتيكية الأميركية لأزمة الخليج، (بحث) 1992.

- 12- الاهتمام الدولي بمنطقة لشرق الأوسط، (بحث) 1992.
- 13- الأداء الصهيوني - البريطاني في فلسطين، (بحث) 1992.
- 14- مفاهيم في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، (بحث) 1992.
- 15- الديون الخارجية وسيلة ابتزاز للدول المتنامية، (بحث) 1990.
- 16- جغرافية لبنان والدول العربية، (كتاب مشترك) 1990.
- 17- جغرافية آسيا وأوروبا، (كتاب مشترك) 1990.
- 18- جغرافية أميركا (القارة)، كتاب (مشترك) 1990.
- 19- جيوبوليتيك القوى الدولية والشرق الأوسط (بحث) 1989.
- 20- جغرافية الاقتصاد الزراعي، (كتاب) 1987.
- 21- مسؤولية أزمة الجوع في العالم الثالث، (بحث) 1987.
- 22- الجغرافية البشرية، (كتاب) 1986.
- 23- التعصّب والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا، (بحث) 1986.
- 24- اقتصاديات لبنان والبلاد العربية، كتاب (مشترك) 1874.
- 25- اقتصاديات الدول الكبرى، (مشترك) 1974.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



Group Link – لينك الانضمام الى الجروب

Link – لينك القناة

الفهرس..

عن الكتاب..

فصل تمهيدى-

كيف سيطر اليهود على إصدار العملة ..
التحذير من سيطرة الصهاينة على أميركا

الفصل الأول-

اليهود الصهاينة يهيمنون على قرارات روزفلت
مقدمة

اللوبي الصهيوني والكونغرس الأميركي:
علاقة زعماء صهاينة بالنازية:

مفهوم الصهيونية
الصهيونية والنازية توأمان
عقيدة الصهيونية تدعو إلى الإرهاب والقتل
علاقة اللوبي الصهيوني بأميركا

الرئيس روزفلت والدولة الصهيونية
الحركة الصهيونية والرأي العام في أميركا
أميركا والصهيونية وعصابات إسرائيل أواخر عهد روزفلت

الفصل الثاني-

الضغط الصهيوني على إدارتي ترومان وأيزنهاور
ترومان يعترف بدولة إسرائيل فور إعلانها
الدعم الأميركي المطلق بعد تأسيس الكيان الصهيوني
كيف نشأ ضغط اللوبي على الإدارة الأميركية
خوف الصهيونية من كشف أكاذيبها أمام لجنة التحقيق الأميركية --
البريطانية

الضغط الصهيوني وتقسيم فلسطين
مقدّمة للخدمات السياسية لإسرائيل
التنافس على تقديم الخدمات المميزة للصهيونية
هل اتّبع الرئيس أيزنهاور سياسة أسلافه الرؤساء؟
خداع أيزنهاور للعرب
أكاذيب قادة إسرائيل لاستدراج العطف
أميركا الشريك الرابع في الغزو الثلاثي على مصر
مبدأ أيزنهاور للتدخل المسلح في الشرق الأوسط

الضغط الأميركي على مصر
مشاركة أميركا في العدوان الثلاثي عام 1956

الفصل الثالث

سياسة التضليل والخداع الأميركي للعرب
القسم الأول -
اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط
النظرة السياسية الخارجية الأميركية إلى المنطقة
أميركا تغدق الأموال والأسلحة على إسرائيل
أميركا والعرب
النظرة الأميركية الاستراتيجية إلى الخليج
واشنطن تتعامى عن أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية:
اهتمام بريطانيا وأميركا بإيران على عهد الشاه:
إمبراطورية الكون ونفوذها في الشرق الأوسط:

القسم الثاني -

مساعداً أميركا لإسرائيل (فترة حرب الاستنزاف):
مصلحة إسرائيل في الشرق الأوسط من خلال مصلحة أميركا:
الضغط الصهيوني على إدارة كارتر:

الفصل الرابع -

الضغط الصهيوني على الرئيسين كينيدي وجونسون
كينيدي والضغط الصهيوني -
السيطرة الصهيونية على إدارة الرئيس جونسون
سخاء الرئيس جونسون تجاه إسرائيل من ضرائب الشعب:
تورط أميركا في حرب 1967 ومساندتها سراً لإسرائيل:
ماذا حققت أميركا من حرب إسرائيل عام 1967؟
نتائج حرب حزيران على الصعيد الداخلي الأميركي

الفصل الخامس -

التغلغل الصهيوني في الإدارة الأميركية
في عهد نيكسون وفورد
صهيونية نيكسون تلزمه بأمن «قاعدته» إسرائيل -
المال اليهودي - الصهيوني ووظيفته في السياسة الأميركية
عهد الرئيس فورد
الرئيس نيكسون ودعمه المطلق لإسرائيل:
انحياز نيكسون الأعمى لإسرائيل في حرب تشرين 1973

أميركا تستغل حرب تشرين 1973 في تسوية ثُرُضي إسرائيل
المساعدات الأميركية لإسرائيل بعد اهتزاز هيئة الجيش الإسرائيلي عام
1973

التآمر المشترك وتزايد المساعدات الأميركية لإسرائيل
تقييم سياسة أميركا
الضمانات الأميركية لإسرائيل:

الفصل السادس-

الصهيونية تخدم كارتر-
على الرغم من انحنائه لها
مقدمة

اتهام صهيوني لرئيس أركان الجيوش الأميركية بأنه ضد اليهود:
سيطرة الصهاينة على المؤسسات الأميركية المهمة
عصابة اللوبي الصهيوني تتحكم بقرار الكونغرس
مجلس الشيوخ يخاف من عقاب اللوبي الصهيوني
ضغط اللوبي الصهيوني على كارتر
تصريحات كارتر والضغط الصهيونية:
سلوك كارتر وخوفه من سخط اللوبي الصهيوني والمتصهينين:

الفصل السابع-

ريغان أكثر تعصباً من صهاينة إسرائيل
تحالف ريغان وإسرائيل
الضغط الصهيوني على ريغان
الطائرات الأميركية للسعودية أجسام طائرة بلا فائدة:
ريغان ونظرته لإسرائيل من الناحية الاستراتيجية
غزو لبنان:
إسرائيل تحتل بيروت
أميركا تبرر قصف إسرائيل للمخيمات الفلسطينية في لبنان:
ريغان واستسلام العرب
تنفيذ التحالف الاستراتيجي ومخاطره
مضمون نقاط التحالف الاستراتيجي

الفصل الثامن-

انتقام اللوبي الصهيوني من أعضاء الكونغرس المعارضين للصهيونية
رشى اللوبي الصهيوني للمرشحين-
إلصاق تهمة (الاسامية) والتشهير بالذي يعارض:
الانتهام بالاسامية:

اللوبي الصهيوني يلاحق من ينتقد إسرائيل
كل يهودي يخالف سياسة إسرائيل يُعتبر خائناً:
الصهيونية تتهم العرب بالإرهاب:
اللوبي الصهيوني يدين المستقلين والمتعاونين مع العرب:
اللوبي الصهيوني يكرّم المهزّبين والقتلة:
خدمات ناحوم غولدمان لم تشفع له عند اللوبي الصهيوني:
كيف انتقم اللوبي الصهيوني من السناتور بول فندلي؟ ولماذا؟
محاربة اللوبي الصهيوني للسناتور جيمس أبو رزق:
اللوبي الصهيوني وعضو الكونغرس جيسي هيلمز:
معاينة اللوبي الصهيوني لجورج بول على مقالته:
خدمات إدلاي ستيفنسون تذهب أدراج الرياح:
قرار فورد بتجميد الأموال لإسرائيل يؤدّي إلى عدم انتخابه:
انتقاد فولبرايت لإسرائيل وإنشاققه عن الأعضاء التابعين لها:
جورج بوش رئيساً للمخابرات المركزية
يوش الأب وتدعيم ركائز الحكم في العراق:
رامسفيلد: صدام حسين حليفنا:
وثائق سرّية حول دعم أميركا لصدام حسين:
سكوت اللوبي الصهيوني على تزويد صدام حسين بأسلحة محرّمة دولياً:
اهتمام يوش الأب بما يُرضي اللوبي الصهيوني:
انقلاب الصهيونية على الرئيس بوش الأب

الفصل التاسع.

اللوبي الصهيوني يزوّر الحقائق.
ويسيطر على وسائل الإعلام
مقدمة
أولاً: الصهيونية تسيطر على الإعلام الأميركي
كيفية السيطرة على الرأي العام؟
كيفية السيطرة على وسيلة الإعلام التلفزيونية؟
سيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام الصحفية:
الصحف المؤثرة في أميركا:
تأثير الوسائل الإعلامية في سياسة أميركا:
دور الصهيونية والمتصهينين في سياسة أميركا:
ثانياً: العرب في عيون الإعلام الأميركي:
اللوبي الصهيوني يحتكر معظم وسائل الإعلام الأميركية ويشوّه صورة
العرب:
الإعلام الأميركي المنافق:

الصحف الصهيونية تتهم العرب

تحرّيف الحقائق:

خصائص العرب بنظر صهاينة أميركا:

تنكّر الإعلام الصهيوني لمن لا يؤيد إسرائيل:

الاهتمام الصهيوني بمراكز الأبحاث في أميركا:

تميّز السفارة الصهيونية في الولايات المتحدة:

الفصل العاشر.

الترباط بين السياستين الإسرائيلية والأميركية

مقدمة

الصهيونية تغسل أدمغة يهود العالم

تدخّل إسرائيل في شمالي العراق

أميركا تفتعل أزمة في لبنان انتقاماً من المقاومة في العراق

إدارة بوش تعمل على تعطيل الحل في لبنان

البيت الأبيض والتضليل

دعم أميركا للحكومات التابعة

عملية إرهابية لتبرير الهجوم على إيران:

تخلّوا عن رئيسهم ولم يتخلّوا عن إسرائيل

إليوت كوهين يفلسف الحروب

استراتيجية البيت الأبيض: السيطرة على الموارد

استراتيجية أميركا الجديدة تجاه إسرائيل

علاقة بوش بإسرائيل

معهد يهودي لشؤون الأمن القومي

عقيدة بوش الابن السياسية والعسكرية تتماشى مع عقيدته الدينية

المتصهينة:

الفصل الحادي عشر.

الصهاينة والمتصهينون يسيطرون.

على قرارات الإدارة الأميركية

الفساد والغدر والتهديد من مبادئ الصهيونية

السيطرة على قرار الكونغرس بالرشوة والتجسس

أسرار السياسة الأميركية تصل إلى إسرائيل

اختراق صهاينة إسرائيل لوزارة الدفاع (البيتاغون)

الصهيونية تهيمن على مُعظم جامعات أميركا:

تحدي اللوبي الصهيوني لأفراد في الهيئات التعليمية:

نماذج من الإرهاب الصهيوني في المجالات الجامعية:

اللوبي الصهيوني في الإدارات الأميركية يُسرّب المعلومات السرية لإسرائيل:

مهمة وكيل وزارة الدفاع للأمن الدولي
اللوبي الصهيوني ورامسفيلد

المراجع.

المراجع العربية

الصحف العربية

المجلات العربية:

الصحف والمجلات الأجنبية:

المراجع الأجنبية

كتب وأبحاث

للدكتور علي وهب

الفهرس..

Notes

[[-1](#)]

وليم كار: أحجار على رقعة الشطرنج، ترجمة سعيد جزائري، دار
النفائس، ص122.

[-2]

وليم كار، المرجع نفسه، ص 122 - 123.

[3-]

يقول مؤلف «أحجار على رقعة الشطرنج» إن هذه الأقوال مأخوذة من محفوظات مجلس الشيوخ الأميركي.

[4]

وليم كار، المرجع السابق، ص124.

[5-]

وليم كار، المرجع السابق، ص125.

[-6]

المرجع نفسه، ص126.

[7-]

وليم كار، المرجع السابق، ص127.

[9-]

وليم كار، المرجع السابق، ص 357.

[10-]

بنجامين فرانكلين - عن كتاب: إسرائيل والعالم الكاثوليكي، لويز
أمارال، 1967، ص22-24.

[11 -]

علي طه: العنصرية الصهيونية اليهودية، بيروت، 2002، ص50-52.

[12-]

عبد الوهاب المسيري: الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، ص148-150.

[13-]

رايس تستذكر لحظاتها والسنيورة إلى جانبها، السفير 19 / 12 / 2008.

[14-]

سلمان رشيد سلمان: الاستراتيجية النووية الإسرائيلية، بيروت 1988،
ص10-12.

[15-]

صحيفة السفير: مشروع نابغليين، 15 / 12 / 2008 عن صحيفة يديعوت
أحرونوت 10 / 12 / 2008.

[16-]

سعد رزق: الصهيونية وحقوق الإنسان العربي، بيروت 1968، ص 17-19.

[17-]

ستيفن إيزاكس: اليهود والسياسة الأميركية، ترجمة دار الاتحاد، بيروت، 1976، ص215-217.

[18-]

قيس قدرى: الصهيونية وأثرها على السياسة الأمريكية، بيروت، 1982، ص807.

[- 19]

.Washington Post, 25 Marche, 1984

[[← 20](#)]

.Maurice Orbach: U.S.A. World Jewry: London 1972 p. 28-31

[21-]

إسرائيل خنجر أميركا، دمشق، دار الأرض، 1979، ص 83-85.

مجلة باحث للدراسات، بيروت 2002، ص112.

[23-]

وليم كار: أحجار على رقعة الشطرنج، مرجع سابق، ص224.

[24-]

وليم كار: أحجار على رقعة الشطرنج، مرجع سابق، ص 225 - 226.

[25-]

وليم كار: أحجار على رقعة الشطرنج، مرجع سابق، ص225.

[26-]

مؤسسة الأرض: دراسات فلسطينية، الأحزاب والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، دمشق، 1968، ومجلة باحث للدراسات عام 2002، ص114.

[-27]

silverberg, op. cit. p. 85-90.

[28-]

كامل أبو جابر: الولايات المتحدة وإسرائيل، مرجع سابق، ص 48-50.

[29-]

عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية - المجلد الثاني، ص468-472.

أديب قعوار: الدعاية الصهيونية، مرجع سابق، ص125.

[31-]

أديب قعوار: الدعاية الصهيونية، مرجع سابق، ص272.

[32-]

أديب قعوار: الدعاية الصهيونية، مرجع سابق، ص274-275.

أديب قعوار: الدعاية الصهيونية، مرجع سابق، ص275.

[35-]

أديب قعوار: الدعاية الصهيونية، مرجع سابق، ص276-277.

[-36]

.Jabetinsky, V. The Iron Wal And the Arabs, 1923

[-37]

.U.V: Archives, 16 september 1948

[-38]

سفر يشوع، 12 و 13.

[-39]

Margaret Arakie: the Broken Sword of Justice London 1973, p.
.22-25

أسعد عبد الرحمن: المنظمة الصهيونية العالمية، بيروت، 1967.

[41-]

أحمد طرين: فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار (أميركا في خدمة الصهيونية)، بيروت 1970، ص 83-86.

[43 -]

اسمه: فلاديمير زئيف جابوتنسكي (روسي صهيوني) كان يرى أن أقرب طريق لتحقيق الحلم الصهيوني هو بهجرة جماعية لليهود من أوروبا إلى فلسطين لتواجه الإنكليز والعرب بأكثرية يهودية، وتضعهم أمام الأمر الواقع.

[44-]

إدوار تيفنن: اللوبي؛ مرجع سابق، ترجمة محمود زايد، بيروت 1990، ص20.

إدوار تيفنن، اللوبي، مرجع سابق، ص 21 - 22.

[[← 49](#)]

N. Y. 1983. p.174- .Peter Prose: Israel in the Mind of American
175.

[-50]

أحمد طريين، مرجع سابق، ص 88 - 90.

[[-51](#)]

Joseph, Shechtman: the United States and the Jewish
.Movements, N. Y. 1965, p.18-21

[-52]

Joseph, shechtman: Ibid, p. 22-23.

[53-]

قيس قدرى: الصهيونية وأثرها على السياسة الأمريكية، مرجع سابق، ص31.

[-54]

.Joseph, Shechtman: op. cit. p. 23-24

[-55]

Alan, taylor: Preludeto Israel, Institue for Palestine Studio, Bey.
.1970, p. 55-58

[56-]

المجموعة الأولى من وثائق جامعة الدول العربية، الوثيقة رقم 41.

[-57]

قيس قدری، مرجع سابق، ص45.

قيس قدری، مرجع سابق، ص 49.

[59-]

أحمد بهاء الدين: إسرائيليات، القاهرة، 1967، ص 39-40.

[60 -]

أحمد بهاء الدين: إسرائيليات، القاهرة، 1967، ص54.

[-61]

.Margaret Arakie: op. cit. p. 33-36

إدوار تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص25.

[63-]

روجيه غارودي: محاكمة الصهيونية الإسرائيلية، ترجمة حسن قبيسي،
بيروت 1998، ص114.

[64-]

توفيق أبو بكر: الولايات المتحدة الأميركية، الكويت 1987، ص 37-38.

[65-]

توفيق أبو بكر: الولايات المتحدة الأميركية، الكويت 1987، ص38.

[66-]

روجيه غارودي: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة
حافظ الجمالي، بيروت 1996، ص 155-170.

[-67]

R. Silverberger: op. cit. p. 258-263.

[68-]

زكي محمد: الكونغرس الأميركي ونكبة فلسطين، بغداد، 1964، ص 27-29.

[- 69]

R. Silverberg, op. cit. 236-239.

[- 70]

Trumman; the Wewich vote: p. 8-12.

[71-]

ديفيد ديوك: أميركا وإسرائيل و11 أيلول 2001، ترجمة سعد رستم، بيروت، 2002 ص20.

[- 72]

N. Y. Times: 30 / 11 / 1947.

إدوارد تيفنن: اللوبي؛ مرجع سابق، ص 29.

[74 -]

إدوارد تيفنن: اللوبي؛ مرجع سابق، ص30.

[75 -]

مذكرات أبا أيان، ص85-87.

باحث للدراسات: الخريف، بيروت، 2002، ص 40.

[77-]

باحث للدراسات: العدد صفر، 2002، ص115.

باحث للدراسات: العدد صفر، 2002، ص 115.

[[← 79](#)]

.Memories of Trumman N. Y. P. 156-160

[81-]

سامي حكيم: أميركا والصهيونية، مرجع سابق، ص52-56.

[82-]

باحث للدراسات: العدد صفر، بيروت، 2002، مرجع سابق، ص 115-116.

[-83]

G. Raphael: Destination Peace: three decades of israel,
.Foreign polity, N. Y. 1981, p. 5-8

[[←84](#)]

Melvin, Urofesky: we are one; American Jewery and Israel, N.
.Y. 1978, p.278 - 280

إدوار تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص33.

إدوار تيفنن، مرجع سابق، ص34.

[-87]

Kenen: Israel Defense Line, 1981, p. 66-69.

[[← 88](#)]

.Harry Truman, Mamories N. Y. 1955, p. 82-85

قيس قدری، مرجع سابق، ص 62.

[90 -]

مذكرات ترومان، الجزء الثاني ص 158-162.

[-91]

قيس قدری، مرجع سابق، ص 67.

[-92]

.Richard, Stevens: American Zionism and Foreign policy

مذكرات ترومان، مرجع سابق، 169-173.

[-94]

Richard, Steevens op. cit. p 140-142.

[-95]

.H. Weizman: Trail and Error, N.Y. 1949, p. 44-332

[-96]

.Richard, Crossman: Palestine Mission, London 1947, p. 32-35

[-97]

.Richard Steevens, op. cit. 142-145

[[← 98](#)]

.Richard, Crossman, op. cit., 37-40

قيس قدری، مرجع سابق، ص 73.

[[← 100](#)]

Joseph, Shechman: the united states and the Jewish
.movements, N.Y. 1965. p. 175-179

[101-]

جورج طعمة: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1975، ص2-5.

[- 102]

Schechtman: op. cit. 208-212.

قيس قدری، مرجع سابق، ص94.

[– 104]

.Weizman op. cit. 455-460

[- 105]

.Richard, Stevens: American Zionism. op. cit. 175-179

[[← 107](#)]

Richard, Stevens: American Zionism. op. cit. p. 188-190.

[108-]

مذكرات ترومان، مرجع سابق، ص186-189.

مذكرات ترومان، مرجع سابق، ص 188-192.

[- 110]

قيس قدری، مرجع سابق، ص 102.

[- 111]

قيس قدری، مرجع سابق، ص 103.

[112 -]

قيس قدری، مرجع سابق، ص 104.

قيس قدری، مرجع سابق، ص 139.

[114 -]

قيس قدری، مرجع سابق، ص 141.

[– 115]

.Joseph Schechtman, op. cit., p. 366-369

[[← 116](#)]

John Snetsinger: Truman and the Vote and the Creation of
.Israel, California 1974, p. 23-26

[117-]

أسعد عبد الرحمن: المساعدات الأميركية والألمانية الغربية لإسرائيل،
بيروت، ص 28-30.

[119 -]

سامي حكيم: أميركا والصهيونية، مرجع سابق، ص72-75.

[120 -]

خيرية قاسمية: صندوق استكشاف فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية،
العدد 104، ص 82-86.

في عام 1954 اعتقلت السلطات المصرية أفراد شبكة من الجواسيس والإرهابيين الإسرائيليين وهم متورطون في تفجير وتخريب أهداف مصرية وبريطانية وأميركية، ومنها وكالة الاستعلامات الأميركية في القاهرة والإسكندرية. واتهمت مصر، يومئذ، جهاز الموساد بأنه كان وراء هذه الأحداث لتسميم العلاقات بين مصر وأميركا وللحصول على مساعدات أميركية من أيزنهاور. وتنصّلت حكومة موشي شاريت من هذا العمل وتبين من التحقيق مع أحد الذين وضعوا المتفجرات، وكان يهودياً، أن إسرائيل وراء ذلك.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 43.

وكان شاربيت رئيساً، بينما كان بنحاس لافون وزير الدفاع ومعه موشي دايان، وهما قد أصدرتا الأوامر لشبكة التجسس والإرهاب للقيام بأعمال تخريبية في مصر لزعزعة العلاقة بين أميركا وعبد الناصر من دون علم شاربيت بهذه العمليات، ومن دون إخباره بتنفيذها. وكان شيمون بيريز مديراً لوزارة الدفاع وهو متورط فيها أيضاً. عن كتاب «اللوبي» لإدوارد تيفن، مرجع سابق، ص52.

[– 124]

D, Kenen: Israel's Defense Rine, 1981 p. 105.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص44.

[126-]

توفيق أبو بكر: الولايات المتحدة الأميركية، الكويت، 1987، ص 93-94.

[- 127]

مركز الأبحاث الفلسطيني:
U.S. Policy Toward the Arab Israeli Armistice: p. 50-52.

[128 -]

سامي حكيم: أميركا والصهيونية، مرجع سابق، ص76-79.

إدوارد تيفنن، مرجع سابق، ص51-53.

[130-]

محمد حسنين هيكل: كل الطرق تؤدي إلى السويس، صحيفة الوطن
الكويتية 13 / 10 / 1976.

[131-]

توفيق أبو بكر: الولايات المتحدة الأميركية والصراع العربي الصهيوني،
مرجع سابق، ص 106-108.

[132-]

كلية العلوم السياسية الاستراتيجية الأميركية في المشرق العربي،
جامعة بغداد 1968، ص23-36.

كالكو فوريسي: السياسات العالمية 1945-1982.

مجلة لايف (أميركية)، 12 / 11 / 1956.

[136-]

الاستراتيجية الأميركية في المشرق العربي: مرجع سابق، 28-30.

هیرمان فینر: جون فوستر دالاس والسويس، لندن.

[138 -]

جورج ملك: السياسة الأميركية، دمشق 1986، ص 61-62.

[139 -]

ميخائيل سليمان: فلسطين والسياسة الأميركية: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996.

[140 -]

مأمون كيوان: الإدارات الأميركية وإسرائيل، مجلة دراسات باحث،
بيروت 2003، ص 42-44.

[141-]

ستيفن غرين: الانحياز - علاقات أميركا السرية بإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1985، ص 56-58.

[142-]

محمد حسنين هيكل: ملفات السويس: القاهرة، مركز الأهرام، 1986،
ص544-539.

[143-]

أحمد بهاء الدين: إسرائيليات وما بعد العدوان الثلاثي، القاهرة 1967،
ص194-207.

[144 -]

هیرمان فینر: دالاس والسویس، ص 498-501.

[145-]

توفيق أبو بكر: الولايات المتحدة الأميركية، مرجع سابق، ص133-134.

طارق الدليمي: صحيفة السفير، بيروت 5 / 4 / 2005.

[- 147]

William Quandt: Decade of Desicion, the Middle East, Berkeley,
.California, 1977, p. 4-5

[- 148]

William Quandt: Decade of Desicion, the Middle East, Berkeley,
.California, 1977, p. 98-99

[149 -]

المرجع السابق، ص 106 - 107.

[- 150]

المرجع السابق، ص 28 - 29.

صحيفة السفير: بيروت 12 / 4 / 2005.

[– 152]

Wiliam Quandt: Decade of decision, op. cit. p. 87-88.

[154-]

مروان بحيري: السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، بيروت 1984، المقدمة.

[[← 155](#)]

George Ball: America in the Middle East: Journal of Palestine
Studies, spring 1984, p. 3-8

[156 -]

إلياس حنا: مجلة شؤون عربية، عدد 130، ص 47.

[157-]

إلياس حنا: مجلة شؤون عربية، عدد 130، ص 47.

[159 -]

إلياس حنا: مجلة شؤون عربية، عدد 130، ص50.

[- 160]

R. Freedman: American Policy Toward Iraq and Iran. in
Jerusalem Center, 1999. . Clintons

[[← 161](#)]

Andrew Bace Vich: the New American Militarism, 2005.

شؤون عربية، العدد 130، صيف 2007، ص55.

شؤون عربية، العدد 130، صيف 2007، ص56.

[164-]

إصلاح سالم: حروب المنطقة العربية، القاهرة سنة 2001، ص210.

[165-]

سلمان رشيد سلمان: الاستراتيجية النووية الإسرائيلية، بيروت، 1988.

صلاح سالم، المرجع السابق: ص 202-203.

[167-]

صلاح سالم، مرجع سابق، ص105.

[168-]

رياض الرّيس: ظفار، الصراع السياسي والعسكري في الخليج، بيروت
سنة 2000، ص151-156.

[169 -]

رياض الرّيس: ظفار، المرجع السابق، ص174-175.

[- 170]

توماس باين:
Rights of Man: New York 1999, Part 2, p. 144-146.

[-171]

الإنترنت:

Columbia, South Carolina, May, 9, 2003. [www. white house gou.](http://www.whitehouse.gov)

[172-]

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
بيروت مجلد 1969، ص 69-70

[173-]

صحيفة دير شبيغل، 7 أيار/مايو 1979، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص528-529.

[174-]

مجلة الأرض - مؤسسة الأرض في دمشق، العدد 16، 7/5/72.

[175-]

مجلة شؤون فلسطينية، العدد 31، بيروت آذار/مارس 1974، ص110-111.

[-176]

صحيفة واشنطن بوست، 28 / 6 / 1970.

[177-]

الاستراتيجية الإسرائيلية - مركز الأبحاث، بيروت، ص10-12.

[178-]

الكتاب السنوي للعام 1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،
ص350-351.

[180 -]

مجلة شؤون فلسطينية، العدد 52، بيروت 1975، ص 126-128.

[181-]

مجلة شؤون فلسطينية، العدد 49، بيروت 1975، ص 38-40.

[[← 182](#)]

.William Quandt: Decade of Decision, op. cit. p. 171-174

[183-]

جولان ماتي: المحاضر السّرية لهنري كيسنجر، ترجمة حورية محمد،
الكويت 1977، ص46-48.

[– 184]

.the Memories of Richard Nixon, London 1978, p. 928-930

[185 -]

توفيق أبو بكر: فلسطين والعالم، الكويت 1977، ص 58-60.

وهذا ما حدث للرئيس بوش عندما أعلن أن أميركا ستحارب العراق لتغيير نظامه، بحجة أنه يشكل خطراً على العالم، وبخاصة على العالم المتحضر، ويقصد بذلك أميركا وأوروبا ومعهما إسرائيل، وأجابه كثير من الدول الأوروبية ما عدا بريطانيا بأن هذه الدول لم تلمس هذا الخطر، وأن بوش سوف يعلن عن هذا الخطر بعد الحرب، وأن هذا الإجراء هو أشبه بالأفلام حيث يتم زرع الدليل بعد اعتقال أو قتل المشتبه به لإدانة المعتقل أو المقتول(*).. علماً بأن فرنسا رفضت مثل هذا العمل، إذ من المفروض إبراز دليل الخطر قبل الحرب.

[[← 188](#)]

.the Memoris of Richard Nixon: London 1978, p. 920-922

[189-]

محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان، بيروت، دار النهار، 1975،
ص211-213.

[190-]

اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1974، ص30-31.

[191-]

أمير أورن: شرق أوسط جديد، جريدة هآرتس 9 / 8 / 2002، عن جريدة
السفير 12 / 8 / 2002.

[192-]

سعد الدين إبراهيم: كيسنجر وصراع الشرق الأوسط، دار الطليعة، بيروت، ص182-185.

[193 -]

اتفاق فصل القوات، مرجع سابق، ص 189-193.

[– 194]

.Decade of Decisions: op. cit. p. 248-250

[195-]

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، مرجع سابق، ص 347-352.

[196-]

المحاضر السرية لكيسنجر، ترجمة دار كاظمة، الكويت، ص266-270.

[197-]

مذكرات إسحاق راين، ترجمة جريدة القبس الكويتية، كانون الأول/ديسمبر 1979.

[- 198]

.Time Magazine, 3 / 10 / 1977

[- 199]

.Department of State Bulletin, 28 / 11 / 1977

مذكرات كارتر: جريدة الشرق الأوسط.

[201-]

كوانت: رئيس مكتب الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي
(سابقاً).

النهار العربي والدولي، عدد 4 شباط/فبراير 1978.

[– 203]

Kenen: Israel's Defense Line, 1981, p. 155-157.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، 62-63.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 63.

[207-]

سامي حكيم: أميركا والصهيونية، مرجع سابق، ص556-557.

[– 208]

مركز الأبحاث الفلسطينية
A survey of Israel American: p. 140-145.

[209 -]

وثائق فلسطينية: مركز الأبحاث الفلسطينية ، بيروت، ص1234-1236.

[210-]

وثائق فلسطينية: مركز الأبحاث الفلسطينية ، بيروت، ص 1250 -1252.

[[-211](#)]

.the U.S. and the Palestenian, p. 125-128

[-212]

سامي حكيم: أميركا والصهيونية، مرجع سابق.

[213-]

توفيق أبو بكر: الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص119-120.

[214-]

توفيق أبو بكر: مرجع سابق، عن مجلة الأرض، عدد رقم 16، 1972.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 65-66.

[– 216]

Kenen: Israel's Defense Line, p. 171-174.

[-217]

المرجع نفسه، ص172-174.

[[← 218](#)]

Abba Eban: An Autobiography, (New. Y) 1977, p. 352-357.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 68.

إدوارد تيفنن، مرجع سابق، ص70.

[222-]

ستيفن غرين: الانحياز، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت
1985، ص15-18.

[223-]

منير الهور: مشاريع التسوية في الشرق الأوسط، عمان، 1982، ص73-76.

[– 224]

.William Quandt: Decade of Decisions 1977, p. 162-164

[225 -]

أسعد عبد الرحمن: المساعدات الأميركية والألمانية الغربية لإسرائيل،
بيروت. ب. ت. ص 25-27.

[226 -]

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام 1965، ص 495-498.

مجلة شؤون فلسطينية، عام 1967، ص32-34.

الكتاب السنوي الفلسطيني لعام 1966، ص395-397.

[229-]

أحمد مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت 1978،
مرجع سابق، ص 205-208.

[230 -]

يُعتبر سفير واشنطن في الأمم المتحدة مدافعاً عن إسرائيل وكأنه سفير إسرائيل في مجلس الأمن وذلك حسب ما أعلنته إسرائيل بتاريخ 24 / 5 / 2006 إذ اعتبرت أن مجلس الأمن فيه ست دول دائمة العضوية، واعتبرت إسرائيل سفير أميركا (جون بولتون) سفيراً لها يدافع عن اعتداءاتها.

[-231]

أحمد مصطفى، المرجع السابق، ص126-129.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 75-76.

صحيفة السياسة الكويتية: مذكرات أنور السادات.

[235-]

أحمد مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، مرجع سابق، ص502-506.

[236-]

كميل منصور: الولايات المتحدة الأميركية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1998، ص112.

[237-]

كميل منصور: الولايات المتحدة الأميركية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1998، ص115-116.

[– 238]

.William Quandt: Decade of Decisions 1977, p. 52-54

محمد حسنين هيكل: نحن وأميركا.

محمد حسنین هیکل: نحن وأمیرکا.

[241-]

محمود رياض: مذكرات: البحث عن السلام ونزاع الشرق الأوسط،
بيروت 1981، ص 49-53.

[– 242]

ستيفن غرين:
Taking Sides: op. cit. 202-210.

[[-243](#)]

Lenczowski: American President and the M. E. 1990, p. 108-112.

[244-]

ديفيد ديوك: أميركا-إسرائيل و11 أيلول، ترجمة سعد رستم، بيروت
2002 ص 37-39.

[245 -]

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص 749-752.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 79.

[247-]

مجلة شؤون فلسطينية، عدد 7، ص 109-111.

[248 -]

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1968، ص 736-739.

صحيفة يديعوت أحرونوت تاريخ 22 / 1 / 1969.

[– 250]

Kenen: «Israel » Defense line, 1981, p.154-157.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 82-83.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 94-95.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 97.

[- 255]

.Bick: Ethnic Linkage and Foreign Policy, N.Y. 1983 p. 164-167

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص100.

إدوارد تيفنن: المرجع السابق، ص102.

إدوارد تيفنن: المرجع السابق، ص104.

[[← 259](#)]

Foreign, summer 1981, p. 992-994.

إدوارد تيفنن: اللوبي. مرجع سابق، ص112.

[261-]

مذكرات إسحاق رابين: منشورات فلسطينية، بيروت، 1981.

[263-]

وليام كوانت: عقد من القرارات 1967-1976، ترجمة عبد الكريم
ناصيف، دمشق، 1984، ص 157-160.

دراسات باحث، مرجع سابق، ص 47-48.

[265-]

صحيفة الصنداي تلغراف: ترجمة صحيفة الرأي الكويتية، مقال عن
حرب تشرين 1973.

[266-]

توفيق أبو بكر: الولايات المتحدة الأميركية؛ الكويت 1987، ص198.

[267-]

هنري كيسنجر: المحاضر السرية: ترجمة حورية محمد، الكويت ص45-48.

هنري كيسنجر: المحاضر السرية، ص 62-65.

مذكرات الرئيس نيكسون.

[271-]

مركز الأبحاث: الحرب العربية الإسرائيلية، بيروت 1974، ص 192-195.

[272-]

مركز الأبحاث: الحرب العربية الإسرائيلية، بيروت 1974، ص 193-197.

[-273]

المصدر نفسه، ص196-197.

توفيق أبو بكر، مرجع سابق ص 203.

[-275]

مجلة التايم، 5 / 11 / 1973.

[276-]

أحمد مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت، 1978،
ص242-247.

[-277]

عن كتاب توفيق أبو بكر، مصدر سابق، ص 207.

[278-]

محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان: بيروت 1975، ص 210-213.

[-279]

.Edward Sheehan: the Arabs, Israelis, an Kissinger. p. 55-58

[280-]

السر المعروف مبدأ نيكسون: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،
بيروت، ص25-29.

توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص210.

[282 -]

هنري كيسنجر: المحاضر السرية، مرجع سابق، ص 166-169.

[283-]

المؤسسة العربية للدراسات والنشر: اتفاق فصل القوات الثاني، بيروت
1974، ص 29-31.

[284-]

المؤسسة العربية للدراسات والنشر، اتفاق فصل القوات الثاني، مرجع سابق، ص 19-22.

[285-]

توفيق أبو بكر: الولايات المتحدة الأميركية، مرجع سابق، ص216.

[286-]

سعد الدين إبراهيم: كيسنجر وصراع الشرق الأوسط دار الطليعة،
بيروت، ص 127-130.

[-288]

Edward Sheehan: the Arabs Israelis and Kissinger N.Y. 1976
p.232-235.

[– 289]

le Monde Diplomatique, 10 / 1 / 1974.

[– 290]

News Week, Magazine, N.Y. 26 / 11 / 1973.

[291-]

فواز جرجس: السياسة الأميركية تجاه العرب، بيروت 1998، ص76-77.

[-293]

Washington Post: 24 / 2 / 1997.

[- 294]

Edward Sheehan: the Arabes, Israelis and Kissinger, op. cit. p.
.235-238

[- 295]

Edward Sheehan: the Arabes, Israelis and Kissinger, op. cit. p.
.48-52

[296-]

المؤسسة العربية للدراسات والنشر: اتفاق فصل القوات؛ مرجع سابق،
ص190-193.

توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 233.

[299-]

هنري كيسنجر: شؤون فلسطينية مركز الأبحاث، بيروت العدد 50،
ص92-94.

[-300]

المحاضر السرية، ترجمة حورية محمد، ص266-269.

[[-301](#)]

Edward Sheehan: the Arabs, Israelis and Kissinger: N.Y. 1976,
.p.269-272

[302-]

مجلة شؤون فلسطينية - بيروت كانون الأول/ديسمبر 1974. ص192-196.

[- 303]

.Edward Sheehan: op. cit. p. 39-42

مجلة الأرض، دمشق، 24 تموز/يوليو 1975.

جورج بول، مجلة الشؤون الخارجية.

[306-]

تلخيص بنود الاتفاقية للوثيقة السرية الأولى: توفيق أبو بكر، مرجع سابق. ص245-249.

[308-]

مروان بحيري: السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، بيروت 1984،
ص41-42.

[- 309]

New York Times: 31 december 1975.

[-310]

مروان بحيري، مرجع سابق، ص46.

[-312]

مروان بحيري، مرجع سابق، ص48.

[- 313]

.New York Times: 31 December 1975

[-314]

.New York times: 31 December 1975

صحيفة هآرتس، 4 تشرين الثاني 1975.

[316-]

نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1975، العدد 23 و24.

حسني عايش، مرجع سابق، ص171.

حسني عايش، المرجع نفسه، ص172.

[- 320]

.Andrew Heerly: on nation under Israel, 1990

[321-]

جانيس تيري: السياسة الخارجية الأميركية، ترجمة حسان البستاني،
بيروت 2006 ص 158-159.

[323-]

جانيس تيري: السياسة الخارجية الأميركية، ترجمة حسان البستاني،
بيروت 2006 ص161.

حسني عايش، مرجع سابق، ص175.

المرجع نفسه: ص175. وكتاب
Blitzer, Between: Washington and Jerusalem: N.Y. 1985.

[[-326](#)]

Richard, Curtiss: Stedth pacs: Labbying Congress for Control of
U.S 1999, p. 92-126.

[327-]

غسان بشارة: السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص61-62.

[328-]

غسان بشارة: السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص64.

[329-]

غسان بشارة: السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص65.

[330-]

غسان بشارة: السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص68.

أخبار الوكالات الصحفية الأوروبية.

غسان بشارة، مرجع سابق، ص69.

غسان بشارة، مرجع سابق، ص72.

[335-]

مكهنري: كان سفيراً لأميركا في الأمم المتحدة، وكان هارولد ساندرز
مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وهذا
الأخير لم يمثل أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ.

[336-]

ليلى بارودي: السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص75.

[337-]

ليلى بارودي: السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص77.

[338-]

مذهب كارتر هو تعبير صدر عن رئيس الجمهورية في رسالته عن وضع الدولة، وقد وجهها الكونغرس في أواخر كانون الثاني/يناير 1980، اعتبر فيها أن منطقة الخليج حيوية بالنسبة لمصالح أميركا وأن هجوم أي قوة على هذه المنطقة يُعتبر هجوماً على الولايات المتحدة.

غسان بشارة، مرجع سابق، ص81.

[340-]

ديفيد ديوك: أميركا وإسرائيل و11 أيلول، ترجمة سعد رستم، بيروت
2002، ص37-38.

غسان بشارة، مرجع سابق، ص86.

غسان بشارة، مرجع سابق، ص86.

غسان بشارة، مرجع سابق، ص88.

مجلة دراسات باحث، بيروت 2003، ص50.

[-347]

المرجع السابق، ص51.

[348-]

إلياس شوفاني: إسرائيل ومشروع كارتر (قوات التدخل السريع)،
مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1980.

[– 349]

.Brezenski: Foreign Policy: New York. 1975

[- 350]

Toward Peace in the Middle East: the Brookings Institute
Washington 1975

[- 351]

.Brezinski: Power and Principle, N.Y. 1983, p. 90-92

[-352]

Time: June 27, 1977.

ادوارد تيفنن: اللوبي - مرجع سابق، ص 126-127.

إوارد تيفنن: اللوبي مرجع سابق، ص130.

[356 –]

إدوارد تيفنن: اللوبي مرجع سابق، ص146.

[357-]

إدوارد تيفنن: اللوبي مرجع سابق، ص155-156.

إسرائيل: ماضياً، حاضراً، ومستقبلاً - بيروت، بدون تاريخ.

[359-]

روجيه غارودي: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، بيروت
1998، ص363.

[-360]

المصدر نفسه، ص 180-181.

جريدة القبس، 9 آذار/مارس 1977.

[362-]

توفيق أبو بكر: الولايات المتحدة الأميركية: مرجع سابق، ص264.

صحيفة هآرتس، ترجمة مقال 22 / 6 / 1977.

توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 266.

صحيفة السفير، بيروت، 1 / 12 / 1977.

صحيفة دافار، ترجمة، 1977.

[-367]

صحيفة القبس، 2 آب/أغسطس 1997.

صحيفة القبس، 13 تشرين الأول/أكتوبر 1977.

[- 369]

Time Magazine 10 / 3 / 1977.

[370-]

صحيفة النهار العربي والدولي: بيروت 24 كانون الأول/ديسمبر 1977.

توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص278.

[-372]

News Week: 2 october 1978.

[-373]

مذكرات كارتير، ترجمة صحيفة الأنباء 30 / 10 / 1982.

[-374]

إدوارد تيفنن، اللوبي: مرجع سابق، ص159.

[-375]

From Aipac official.

[-376]

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 164-165.

[-377]

داين: صهيوني كان رئيس منظمة إيباك.

صحيفة الأخبار، بيروت 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

[-379]

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 170-171.

[-380]

جوزف سماحة، صحيفة الأخبار، بيروت 28 / 11 / 2006.

[-381]

إدوارد تيفنن: اللوبي، المرجع نفسه، ص172-173.

[- 383]

cited in the washington post, June 10, 1981.

[-384]

New York Times, June 10, 1981.

إدوارد تيفنن: مرجع سابق، ص 180-181.

[-386]

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص181-182.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص182.

[389-]

روجيه غارودي: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، بيروت
1998، ص212-213.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 185.

[-391]

روجيه غارودي، مرجع سابق، ص255-256.

[392-]

بول فندلي: من يجرؤ على الكلام، بيروت 2002 (الطبعة 15)، ص216-221.

إدوارد تيفنن: اللوبي، مرجع سابق، ص 189-190.

[394-]

برهان الدجاني: المفاوضات والمؤتمر الدولي، مجلة المستقبل العربي،
أيلول/سبتمبر 1991، ص 132-133.

[- 395]

Lourance, Barret: Reagan on the Withe House, N. York, 1983,
.p262-266

[- 396]

.the New York Times: 29 Sptember, 1981

[[-397](#)]

London 1983, p. 31-33. .Christopher Coker: U.S. Military Power

[398-]

كميل منصور: الولايات المتحدة وإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت 1998، ص202.

[399-]

كميل منصور: الولايات المتحدة وإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت 1998، ص203.

[– 400]

Rashid Khalidi, Under siège: p. f. o., the 1982, War, N.Y. 1986,
.p. 107-110

کمیل منصور، مرجع سابق، ص 205.

[– 402]

.Rashid Khalidi: op. cit. 107-110

[[← 403](#)]

Seymor Hersh: the Samson Option. Israels Nuclear Arsenal
N.Y. 1991, p. 288-290. .American Foreign Pilicy

رشيد خالدي، مرجع سابق، ص120-122.

مذكرات هيغ، نيويورك 1990، ص 332-336.

[407-]

شيف ويعري: كاتبان إسرائيليان، مرجع سابق؛ ص72-75.

[408 -]

كلوديا رايت: كاتبة انكليزية رأت أن واينبرغر وغيره من المسؤولين في أميركا كانوا قد وافقوا في شهر أيار/مايو على المخطط الإسرائيلي الذي يهدف إلى غزو لبنان للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية.

[– 409]

Claudia Wright: the Lebanon War and American Policy, Journal
of Palestine studies, No 44-45 1982

[[← 410](#)]

Shèla Ryan: Israel's Invation of Lebanon, Journal of Palestine
.studie, ibid, 1982

[-411]

.Nasser Aruri: obstruction of peace, 1995 p. 55-57

[412-]

صحيفة هآرتس: تحت عنوان الخيار الأردني: عن صحيفة الأخبار، بيروت،
25 تموز 2007.

[- 413]

زئيف شيف وإيهود يعري.

Ze'ev schif and Ehud Ya'ari: Israel's Lebanon (N.Y.) 1984, p. 73-76.

[[← 414](#)]

A Yaniv: Delimmas of Security, N.Y. 1987, p. 105-107.

[415-]

خالد رمضان: إسرائيل تشترط على العرب التطبيع وإسقاط حق العودة؛ صحيفة الأخبار، بيروت 27 تموز 2007، ص20.

[416-]

خالد رمضان: إسرائيل تشترط على العرب التطبيع وإسقاط حق العودة؛ صحيفة الأخبار، بيروت 27 تموز 2007، 61-63.

[-417]

Nasser, Aruri, Fouad Moughrabi: Reagan and the Middle East,
.1993, p. 77-85

[[← 418](#)]

Kaufman, Burton: the Arabe Middle East and the United States,
.N.Y. 1996, p132-135

[419-]

كميل منصور: الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، بيروت 1998،
ص214-215.

كميل منصور، المرجع نفسه، ص215.

کمیل منصور، مرجع سابق، ص 216.

کمیل منصور، مرجع سابق، ص 219.

[[← 424](#)]

.Le Monde, Journal, 12 Février 1985

[– 425]

.Journal of Palestine Studies, 1987, p. 94-97

[– 426]

International Herald tribune, January 28, 1988.

[427-]

كميل منصور: الولايات المتحدة وإسرائيل، مرجع سابق، ص223.

[428 -]

كميل منصور: الولايات المتحدة وإسرائيل، مرجع سابق، ص224.

[429 -]

كميل منصور: الولايات المتحدة وإسرائيل، مرجع سابق، ص225.

[430 -]

برهان الدجاني، مرجع سابق، ص 132-135.

[431-]

يوسف الحسن: الاندماج، القاهرة 1986، ص 17-20.

[[- 432](#)]

Thomas Are: Israel Peace, Palestinian Justice Liberation
.Theology and the Peace, 1994, p. 93-96

[- 434]

Richard Curtiss. op. cit. p. 163-166.

[– 436]

.Richard Curtiss. op. cit. p. 17-19

[-437]

وليم فولبرايت:
.the Price of Empire 1989, p. 20-23

[– 438]

.Andrew Heerley: On Nation Israel, 1999, p. 82-90

[– 439]

.Andrew Heerley: On Nation Israel, 1999, p. 92-102

[-441]

.Richard curtiss: op. cit. p. 98-101

[442-]

بول فندلي: مَن يجرؤ على الكلام، مرجع سابق، ص431.

بول فندلي، مرجع سابق، ص433.

بول فندلي، المرجع نفسه، ص434.

[- 445]

.Washington Post, 4 June 1993

[[← 446](#)]

.Washington Post, 4 June 1993

[- 447]

.Washington Report on Middle East Affairs, 2 April 1984

[[← 448](#)]

.Washington Post: 6 july 1982

[- 449]

.Washington Post, 14 / 12 / 1982

[450 –]

بول فندلي، مرجع سابق، ص441.

[453-]

بول فندلي: المرجع نفسه ص 467 عن مقابلة مع ليلينثال 24 أيار 1983.

[454-]

بول فندلي: مقابلته مع أنيسة مهدي مديرة أخبار تلفزيون بوسطن، 4
أيلول/سبتمبر 1983 عن كتاب فندلي، مرجع سابق، ص471.

بول فندلي، مرجع سابق، ص473.

[- 456]

Monthly Detroit, February 1984.

[457-]

بول فندلي، عن الباحث إدمون غريب الذي كتب ينتقد وسائل إعلام أميركا، ص481.

[– 458]

.Roland Evans: National Journal, 8 January 1972

بول فندلي، مرجع سابق، ص482.

[460 –]

بول فندلي، مرجع سابق، ص492.

[[← 461](#)]

los Angeles Times; 3 July 1988.

بول فندلي، مرجع سابق، ص553.

بول فندلي، مرجع سابق، ص562.

[- 467]

.The Jewish Paradox By Nahum Goldman

[[← 468](#)]

.Jewish Week, Washington DC2 september 1982

[469-]

روجيه غارودي: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، بيروت
1996، ص182.

[-470]

بول فندلي: مَن يجرؤ على الكلام، مرجع سابق.

[471-]

حسني عايش: أميركا الإسرائيلية وإسرائيل الأميركية، بيروت 2006،
ص156-158.

[472-]

بول فندلي: من يجرؤ على الكلام، مرجع سابق، ص 167-174.

[-473]

حسني عايش، مرجع سابق، ص162.

[474 -]

حسني عايش، مرجع سابق، ص166-167.

[-475]

المرجع نفسه، ص167-168.

[476 –]

بول فندلي، مرجع سابق ص 144-150.

[-477]

بول فندلي، مرجع سابق، ص 147-148.

[-478]

بول فندلي، مرجع سابق، 149.

[-479]

المرجع نفسه، 151.

[[← 480](#)]

Time, 15 November 1982.

بول فندلي، مرجع سابق، ص 157.

حسني عايش، مرجع سابق، ص170.
(*) التوقيع هو إثبات للتحكم بعضو مجلس الكونغرس حتى لا يفكر بتغيير
رأيه بما تريده إسرائيل.

[483 -]

حسني عايش، مرجع سابق، ص171-172

بول فندلي، مرجع سابق، ص215.

صحيفة الرأي العام 18 / 10 / 1976.

مجلة السياسة الدولية، 1 كانون الثاني/يناير 1977.

[[← 487](#)]

New York Times 2, June 1974.

بول فندلي، مرجع سابق، ص 159.

[[← 489](#)]

National Journal, 18 may 1970.

[490 –]

بول فندلي، مرجع سابق، ص 159-160

[[← 491](#)]

New York Times, 5 April 1971.

بول فندلي، مرجع سابق، ص163.

[- 493]

.National Deserver 16 November 1974

[- 494]

.New York Times, 6 March 1974

بول فندلي، مرجع سابق، ص165.

[- 497]

Seymour Hersh: New York Times, 22 December, 1974.

أريك لوران: حرب آل بوش، بيروت 2003، ص 24-25.

أريك لوران: حرب آل بوش، بيروت 2003، ص25.

[500 -]

أريك لوران: حرب آل بوش، بيروت 2003، ص 39-40.

حرب آل بوش، مرجع سابق، ص43.

حرب آل بوش، مرجع سابق، ص44.

حرب آل بوش، مرجع سابق، ص46.

[507-]

صحيفة المحرر، بيروت (511) أيلول/سبتمبر 2003، العدد 412.

[508-]

جويس باتيل: صحيفة واشنطن بوست، واشنطن، 27 / 2 / 2003.

[509 -]

حرب آل بوش، سابق سابق، ص51.

[510-]

جويس بانتيل، المرجع السابق، عن صحيفة المحرر، العدد السابق.

[511-]

غسان سلامة: الإيديولوجيا والسياسة الخارجية للإدارة الأميركية:
السياسة الأميركية والعرب، بيروت 1991 ص336.

[512-]

صحيفة المحرر، العدد 412 تاريخ 511 أيلول/سبتمبر، بيروت 2003.

[-513]

أريك لوران، مرجع سابق، ص60.

[514-]

غسان سلامة: الإيديولوجيا والسياسة الخارجية الأميركية، ضمن كتاب
السياسة الأميركية والعرب، مرجع سابق، ص334.

[515-]

محمد الأطرش: السياسة الأميركية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان، ضمن
كتاب السياسة الأميركية والعرب، بيروت 1991، ص215.

[-517]

صحيفة الأنوار، بيروت 2 / 11 / 1979.

محمد الأطرش، مرجع سابق.

[519-]

ستيفن إيزاكس: اليهود والسياسة الأميركية، ترجمة دار الاتحاد، بيروت
1976، ص3-5.

[520-]

وحيد عبد المجيد: العرب وانتخابات الرئاسة الأميركية، مجلة الموقف العربي، 1979.

[521-]

مجلة ماكور ريشون الأسبوعية 29 / 8 / 2003 (عن صحيفة المحرر)،
العدد 412، بيروت 511 أيلول/سبتمبر 2003.

حسني عايش، مرجع سابق، ص175.

[-523]

روجيه غارودي، مرجع سابق، ص185.

روجيه غارودي، المرجع نفسه، ص189.

[525-]

لي أوبراين: المنظمات اليهودية الأميركية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1986، ص18.

لي أوبراين، مرجع سابق، ص20.

[-528]

Wall Street Journal, 14 / 2 / 1996

حسني عايش، مرجع سابق، ص236.

[531-]

حسني عايش، مرجع سابق، ص237.

[-533]

William, Boyer: Myth America, Democracy, Capitalism, N.Y.
2003, p.36-40.

[-534]

حسني عايش، مرجع سابق، ص240-241.

[-536]

حسني عايش، مرجع سابق، ص243-244.

حسنی عایش، مرجع سابق، ص 245

[539-]

تقرير (ساره دير) عن شؤون الشرق الأوسط الخارجية. حسني عايش
مرجع سابق، ص 245-246.

حسني عايش، مرجع سابق، ص245.

[[-541](#)]

Edward Herman: the Media's Role is in U.S. Foreign Policy
.(summer 1993) vol 47

[542-]

مركز دراسات الوحدة العربية: الوطن العربي في السياسة الأميركية،
بيروت 2002، ص186.

[543-]

الوطن العربي في السياسة الأميركية، مرجع سابق، ص187.

[544 -]

المرجع نفسه، ص188.

[-545]

Haim Baram: Middle East International 2 / 11 / 1994, p. 7-9.

[546-]

مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص189.

[547-]

فواز جرجس: الأميركيون والإسلام السياسي، في كتاب الوطن العربي،
مرجع سابق، ص190.

[-548]

فواز جرجس، مرجع سابق، ص191.

[-549]

Economist, 6 / 5 / 1995.

[-550]

فواز جرجس، مرجع سابق، ص192.

[-551]

Washington Post, 29 / 8 / 1993.

[552-]

الوطن العربي والسياسة الأميركية، مرجع سابق، ص206.

[553-]

الوطن العربي والسياسة الأميركية، مرجع سابق، ص 207.

[555-]

رؤوف يوسف: صحيفة الأخبار، بيروت 25 / 8 / 2007.

[556-]

الوطن العربي والسياسة الأميركية، مرجع سابق، ص209.

[557-]

الوطن العربي والسياسة الأميركية، مرجع سابق، ص210.

[558-]

إدمون غريب: الإعلام الأميركي والعرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، بيروت عام 2000.

[-559]

New York Times, 2 / 10 / 1995.

[-560]

فواز جرجس، مرجع سابق، ص178.

[-561]

صحيفة السفير، بيروت 25 / 1 / 2007.

[-562]

New York Times 28L8L1995.

[-563]

.New York times, 20 / 4 / 1995 and Herald Tribune, 26 / 4 / 1995

[564-]

فواز جرجس، مرجع سابق، ص180.

[-565]

المرجع نفسه، ص181.

[-566]

Washington Post, 20 / 4 / 1995.

[-567]

New York Times, 21 / 4 / 1995.

[568-]

أديب قعوار: النفوذ الصهيوني في أميركا، مجلة دراسات باحث، بيروت
2003، ص71.

[-570]

Washington Post 5 / 3 / 1993.

[-571]

Washington Times 7 / 5 / 1993.

[-572]

U.S.A. Today: 9 / 1 / 1994.

أديب قعوار، مرجع سابق، ص72.

[-574]

Inter for Muslem Chrislain Underlanding Arab and Muslem
Strenty Ump in American Culture - 1997. p34-36.

[-575]

C.N.N.: News 20 / 4 / 1995.

[-576]

أديب قعوار، مرجع سابق، ص73.

[[-577](#)]

.Said Dib: Rush to Judgment the Oil, July/August 1995, p.35-37

أديب قعوار، مرجع سابق، ص74.

[[-579](#)]

Mohamad Bazzi: the Arab Mamace the Progression, 1995,
.p.39-41

[-580]

أديب قعوار، مرجع سابق، ص66-67.

[581-]

أديب قعوار، مرجع سابق، ص69-70.

صحيفة الحياة، بيروت 8 / 5 / 1995.

خالد بدیر: دراسات باحث، بیروت 2003، ص 101.

[584-]

تصريحات شارون وبوش في 12 / 9 / 2001 بعد تفجير نيويورك.

[-585]

حسني عايش، مرجع سابق، ص250-251.

[-587]

المرجع نفسه، ص252.

حسني عايش، مرجع سابق، ص253.

حسني عايش، مرجع سابق، ص254.

[590 -]

حسنی عایش، مرجع سابق، ص 255.

[591-]

نشرة اللجنة الوطنية لإحياء 18 نيسان: أقوال الإسرائيليين الصهاينة،
بيروت عام 2000.

[592-]

إسرائيل شاحك: وطأة ثلاثة آلاف سنة، مرجع سابق، ص10-15.

[593-]

جوزف سماحة: العراق ولبنان: هل من علاقة؟ صحيفة الأخبار، بيروت 5 / 2 / 2007.

[594 -]

حسني عايش، مرجع سابق، ص 257-258.

[-595]

Welf Blitzer: Between Washington and Jerusalem N.Y. 1985
.p.40-44

[596 -]

حسني عايش، مرجع سابق، ص261.

صحيفة المحرر، بيروت 16 / 7 / 2004، ص15.

[- 600]

صحيفة ماكور ريشون الأسبوعية (إسرائيلية)، 2 / 7 / 2004.

سایمور هیرش، مجله نیویورکر 3 / 7 / 2004.

سایمور هیرش، مجله نیویورکر 3 / 7 / 2004.

[604 -]

ديك هاميلتون، صحيفة المحرر، بيروت 10 / 7 / 2004.

[605 -]

جيمي كارتر: دم إبراهيم، رؤية في الشرق الأوسط، ترجمة سامي جابر،
بيروت 1986، ص 17.

[606 -]

ليلى رحباني، صحيفه الأخبأر، بيروت 22 / 11 / 2006.

[607-]

التقرير الأساسي لمفتشي الأمم المتحدة على أسلحة العراق، 8 / 11 / 2002.

[608-]

محمد حسنين هيكل: هذا الإعصار الأميركي، صحيفة السفير، بيروت 2 / 2003.

[609-]

ديفيد روز: مجلة فانيتي فير، صحيفة الأخبار، بيروت، 8 / 11 / 2006.

[610-]

محمد حسنين هيكل: الأمبراطورية على الطريقة الأميركية، صحيفة
السفير، بيروت 2 / 4 / 2003.

[-611]

ديفيد روز، مرجع سابق.

[612-]

حسام عيتاني: إليوت كوهين، صحيفة السفير، بيروت 15 / 1 / 2003.

[613-]

بول وولفوفيتز: تذكر المستقبل؛ ترجمة رولا الأيوبي، صحيفة السفير
بيروت 2003 / 1 / 15.

[614-]

صحيفة السفير: اختراق واضح، استراتيجية إسرائيلية جديدة نحو العام
2000، بيروت 15 / 1 / 2003.

[-615]

صحيفة السفير: اختراق واضح، مرجع سابق.

[616-]

صحيفة السفير: اختراق واضح، مرجع سابق، ص17.

[617-]

صحيفة السفير: اختراق واضح، مرجع سابق، ص18.

[618-]

صحيفة السفير: اختراق واضح، مرجع سابق، ص18.

[619-]

جايسن فيست: صحافي استقصائي في مجلة نايشن Nation الأميركية،
2002 / 9 / 20.

[620-]

EIR مجلة أميركية، دراسة تُشر ملخصها في تلفزيون الجديد، 20 / 8 / 2007.

[-621]

إبراهيم عوض: صحيفة الأخبار، بيروت 29 / 3 / 2007.

[622-]

أسماء الأشخاص والشركات مأخوذة من دراسة جايسن فيست من
مجلة نايشن ترجمة ه.س. صحيفة السفير، بيروت 2003 / 1 / 15.

جایسن فیست، مرجع سابق، ص 21.

[624 -]

أسعد أبو خليل، صحيفة السفير، بيروت 15 / 1 / 2003، ص22.

أسعد أبو خليل، مرجع سابق، ص23.

محمد خواجه، صحيفة الأخبار، 30 / 3 / 2007.

[627-]

جان عزيز: الاهتمام الأميركي بلبنان، صحيفة الأخبار، بيروت 29 / 3 / 2007 ص3.

أسعد أبو خليل: صحيفة السفير، مرجع سابق، ص23.

أسعد أبو خليل، مرجع سابق.

[630-]

جوشوا مورافشيك: مانيفستو بوش: صحيفة السفير: 15 / 1 / 2003
ص2.

[631-]

غريس هالسبيل: النبوءة والسياسة، ترجمة محمد السماك، ليبيا 1983، ص83-85.

[- 632]

.Christian@caunterpunch org, 14 / 4 / 2002

[– 633]

.Andrew Hurly: on Nation Under Israel, 1999, p. 87-91

[- 634]

المرجع نفسه، ص 91-92.

[635-]

حوار تلفزيوني مع جيمس أبو رزق، أحد أعضاء مجلس الشيوخ سابقاً،
2007 / 8 / 30.

[- 636]

صحيفة السفير، 14 / 12 / 2005.

[-637]

صحيفة الدستور، 21 / 10 / 2003.

[– 638]

Andrew Hurly: op. cit, p. 93-95.

حسني عايش، مرجع سابق، ص202.

[640 -]

بول فندلي: من يجرؤ عن الكلام، مرجع سابق، ص 231-234.

[641 -]

حسني عايش، مرجع سابق، ص203-204.

[642-]

بول فندلي: مرجع سابق ص 260-261 (مقابلة مع دين براون)، كانون الثاني/يناير 1984.

[644 -]

حسني عايش، مرجع سابق، ص206.

[645 -]

المرجع نفسه، ص205-206.

[646-]

بول فندلي: من يجرؤ على الكلام، مرجع سابق، ص234.(مقابلة مع:
توماس بيانكا).

[-647]

بول فندلي، المرجع نفسه، ص239.
Richard Helms, Director: Warriors for Jerusalem

[- 648]

بول فندلي، مرجع سابق ص 235-236.
Zpigniew Brzenski: Interveiw, october 1983

بول فندلي، مرجع سابق، ص 240.

[- 650]

بول فندلي، مرجع سابق، ص 241.

[-651]

بول فندلي، مرجع سابق، ص 241-242.

[652-]

لي أوبراين: المنظمات اليهودية ونشاطاتها في دعم إسرائيل، ترجمة
محمود زايد، بيروت 1986، ص253-255.

[653 -]

لي أوبراين، المرجع نفسه، ص256-257.

لي أوبراين، المرجع نفسه، ص258.

[655 -]

لي أوبراين، مرجع سابق، ص260.

[656 –]

حسني عايش، مرجع سابق، ص218-219.

[-657]

جريدة الرأي، 31 / 1 / 2003.

[659 -]

حسني عايش، مرجع سابق، ص218-219.

[– 660]

.Francis Boyle: Palestine, Palestinians and International Law
Atlanta 2003 p. 10-13.

[661-]

بول فندلي: مَن يجرؤ على الكلام، مرجع سابق، ص302-304.

[662-]

بول فندلي: من يجرؤ على الكلام، مرجع سابق، ص305.

[– 664]

Magazine, Washington Post, 18 february 1977.

[665 -]

بول فندلي، من يجرؤ على الكلام، مرجع سابق، ص 255.

[667-]

بول فندلي، من يجرؤ على الكلام، مرجع سابق، ص265.

[668 -]

بول فندلي، من يجرؤ على الكلام، مرجع سابق، ص 265.

[669 -]

بول فندلي، من يجرؤ على الكلام، مرجع سابق، ص 266.

[-670]

Atlantic Monthly, May 1982.

[-671]

صحيفة الأخبار، بيروت 10 / 11 / 2006، ص1.

[-672]

صحيفة الأخبار، بيروت 10 / 11 / 2006، ص23.